

الحرف الخويجي

فني

القرن الخامس

د. سليمان المدني

الجزء الرابع

المنازة

الماف الحربي
فج القرن العشرين

الملف العربي فج القرن العشرين

الجزء الخامس

د. سليمان المدني .

المنارة

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٩٩٨ م - ١٤١٩ هـ

المنارة

للإنتاج الإعلامي والفني

بيروت : الحمراء - ص. ب. ٥٧٢٠ / ١١٣

دمشق : ص. ب. ٧٨٧ - هاتف: ٢٢١٢٩٦٧ -

فاكس: ٢٢٣٤٣٣٦ - ١١ - ٩٦٣

مقدمة

بعد الهزيمة النكراء التي ألتم بالدول العربية في حربها الأولى مع الصهاينة عام ١٩٤٨ وضياح فلسطين وتشريد أهلها في العديد من الدول العربية، بدأت حالة الغليان الشعبي في معظم الدول العربية أدت في نهايتها إلى حدوث تغيرات جوهرية في القيادات وفي أنظمة الحكم كما سنرى في هذا الجزء من ملفنا العربي.

ويمكن القول بأن فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين شهدت العديد من الثورات والإقلابات العسكرية وكانت بداية لوجود نظام الحكم الجمهوري، مما أدى بدوره إلى صراع عربي عربي بين الأنظمة الجديدة والأنظمة الملكية التقليدية التي بقيت محافظة على تواجدتها ولكن بصعوبة بالغة.

وكان هذا بدوره خدمة للعدو الصهيوني الذي راح يستغل الخلافات العربية ويعمل على تعميق جدورها وعلى إشعال نار الحروب والفتن فيما بينها، بينما هو يقوم ببناء جيشه وفقاً لأحدث التقنيات العسكرية التي كانت معروفة آنذاك استعداداً لقفزته القادمة.

كما استطاع العدو الصهيوني أن يفرض أنظمة الحكم الجمهوري الجديد بالعديد من الفلسفات العقائدية المستحدثة عن طريق الإتحاد السوفيتي الذي اعتبره معظم القادة العرب صديقاً وثناسواً أنه كان أول دولة في العالم

تعترف بوجود إسرائيل كدولة مستقلة. كما تناسوا أيضاً بأن الثورة البلشفية بالأصل هي ثورة يهودية بكل أبعادها.

وفي فترة الستينات أوضح موشي دايان وزير الدفاع الصهيوني آنذاك بأنه عندما احتج على بريجينيف رئيس الحزب الشيوعي بسبب تقديمه السلاح للعرب بأن بريجينيف أجابه بأننا نقدم السلاح للدول التقدمية في الوطن العربي لتمكن به من القضاء على الأنظمة الرجعية. وليس القضاء على إسرائيل.

كما أوضح له الاستراتيجية الخفية وراء ذلك وقال: «إن إقامة مجتمعات اشتراكية ديمقراطية تحل محل الدول الرجعية في الوطن العربي، هي الطريق الأول لإقامة الصلح مع إسرائيل».

وقد تجلّت لنا هذه الاستراتيجية جلية واضحة عندما رأينا منذ منتصف السبعينات وحتى الآن أن أول الدول العربية التي أقامت الصلح مع إسرائيل هي كبرى الدول العربية الثورية والتقدمية، ثم تلتها منظمة فتح رائدة الفكر الثوري والكفاح المسلح. أما الدول التي كانت رجعية حسب المفاهيم التي أدخلوها في عقولنا فقد أقامت الصلح مع إسرائيل بوقت متأخر نسبياً، وبشكل لا يمكن لنا إدانتها به.

نستنتج من كل هذا أن مرحلة الانقلابات العسكرية التي تخيلها بعض العرب السذج بأنها فترة من النهضة والوعي الثوري لم تكن إلا مرحلة أخرى من مراحل الضياع العربي كما سنرى. هذا إذا ما استثنينا الحركات الانقلابية التي قامت ضد القوات الإستعمارية ذات الوصاية على بعض الدول العربية كالعراق ومصر ليبيا.

سوريا ما بعد الاستقلال رئاسة القوتلي الثانية

من البديهي أن يكون الوجود البريطاني ومن ثم الفرنسي في سورية قد جعل الشعب السوري جهة واحدة ضد الإستعمار الخارجي. حيث كان الشعب يتقاضى في كثير من الأحيان عن أخطاء قادته حتى لا يتعد عن الهدف الأماسي وهو تحرير البلاد. أما وقد أصبحت البلاد حرة مستقلة وبحكمها أبنائها، فقد آن للشعب الذي عانى الكثير من الظلم والإضطهاد أن يتنفس شيئاً من هواء الحرية التي حلم بها.

لكن ما حدث كان عكس ذلك تماماً. فما أن تولى السيد شكري القوتلي رئاسة الجمهورية في السابع عشر من آب عام ١٩٤٨ حتى بدأ يتعرض لكثير من الإنتقادات. سواء من بعض السياسيين المخضرمين أو من الأحزاب التي كانت حديثة العهد آنذاك كمكتب البعث العربي والحزب الشيوعي السوري، إضافة لتلمر شعبي واسع مما دفع برئيس الوزراء جميل مردم إلى تقديم استقالة وزارته في ٢١ آب ١٩٤٨ ليعود بتشكيلة جديدة بعد يومين.

وخلال هذه الفترة، اعتقل السيد ميشيل عفلق رئيس حزب البعث العربي لإصداره بياناً سياسياً، يحمل فيه على وزارة السيد جميل مردم، ويدعو إلى حل البرلمان، ولم يكن لحزب البعث في هذا التاريخ نواب في المجلس النيابي، بل كان

نشاط الحزب قائماً بين طلاب المدارس الثانوية، وطلاب الجامعة، وكان من أبرز أهداف هذا الحزب هو توحيد الأمة العربية في دولة واحدة.

وخلال صيف عام ١٩٤٨ عقدت دورة استثنائية للمجلس النيابي، شغل فيها المجلس بالمشادات العنيفة بين أعضائه، إذ كانوا يبادلون الكلمات والركل والصفع أحياناً، كما رفض حزب الشعب الإشتراك في لجان المجلس.

وفي ١٨ تشرين الأول عمدت الوزارة إلى تعطيل مجلس النواب.

وأخذ بعض الوزراء يستقيلون، فاستقال السادة لطفي الحفار، وصبري العسلي وميخائيل اليان، وهم من الحزب الوطني (الذي البثق عن الكتلة الوطنية) كما استقال السيد وهي الحريري وزير المالية، ثم السيد سعيد الغزي.

وقد زاد الطين بلة كما يقولون تلك الهزيمة التي لحقت بالدول العربية في حروبها الأولى مع إسرائيل حيث ثار الشعب وانتشرت المظاهرات والإضرابات، وقد امتد الإضراب حتى نهاية تشرين الثاني ١٩٤٨ وكاد أن يشل النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء البلاد.

وفي ١ كانون الأول ١٩٤٨ استقالت وزارة السيد جميل مردم بعد اضطرابات شديدة، وإثر تبادل القنابل بين رجال الشرطة، وأفراد الشعب، في دمشق، مما أدى إلى سقوط قتيلين وخمسين جريحاً.

وكانت هذه الأسباب كافية لقيام الشعب بتأييد أي محاولة ومهما كان مصدرها لإنقاذ البلاد. وهذا ما حدث عندما قام أول انقلاب عسكري في تاريخ سوريا الحديث.

انقلاب حسني الزعيم

وفي ٣ كانون الأول ١٩٤٨ أمر الزعيم حسني الزعيم الجيش أن يتدخل لإعادة الهدوء إلى البلاد وكانت هذه الفوضى هي فرصة الزعيم حسني الزعيم، للوثوب إلى كرسي الحكم فيما بعد، ولم يكن حسني الزعيم خيراً من السياسيين الحاكمين، ولكن السياسيين الذين غرقوا في المقاصد، وأضلتهم المطالع عن سلوك الطريق السليمة في الحكم، هم الذين مهلوا السبيل لاندحار الديمقراطية، وبروز الديكتاتورية، ولما يمض على استقلال البلاد ثلاث سنوات.

وفي ١٦ كانون الأول ١٩٤٨ تآلفت وزارة جديدة برئاسة السيد خالد العظم، وهو من كبار الإقطاعيين الرأسمالين في سورية، ورجل دولة، ويتميز بالمرونة السياسية، ولا يخلو من انتهازية تشوه مساره، يحسن التعاون مع من يعرف أنهم يخدمون مصالحه، كما يحسن مخاطبة الآخرين كل حسب مطامعهم، إذا كانت هذه المطامع تتلاقى مع مطامعه. وهو كأكثر سياسي تلك الفترة لا ينطلق في الحكم من مبادئ رئيسية شعبية تقدمية، إن مثل هؤلاء لم يكن لهم وجود، سوى فئة من الشيوعيين وأخرى من البعثيين.

وفي ٢٠ كانون الأول عقد مجلس النواب جلسة منح فيها الثقة لحكومة السيد خالد العظم، بأغلبية ٧٣ صوتاً ضد ٣٥ صوتاً.

ووعد السيد العظم في بيانه، أنه سوف يعمل على ازدهار الإقتصاد السوري، ويحاول إيجاد دعم لليرة السورية المتدهورة، وسوف يكون همه الأول إنفاذ فلسطين من براثن الصهيونية.

والحقيقة أن البلاد تنفست الصعداء، فلولا وزارة العظم، لكانت تردت منذ ذلك الوقت في الحكم الدكتاتوري.

وبرزت على السطح اختلاسات لأموال ضخمة، في القوات المسلحة، وحوكم بعض المسؤولين من الضباط، منهم المقدم فؤاد مردم بك، وهو ابن أخي السيد جميل مردم بك، وقد ذهب لشراء كمية من الأسلحة من إيطاليا، وحملت الأسلحة سفينة سارت بها إلى إسرائيل، وأفرغتها في أحد موانئها.

وفي ٥ شباط ١٩٤٩ وقع السيد العظم اتفاقية مالية مع فرنسا، ربطت بها الليرة السورية بالفرنك الفرنسي، لدعمها والحفاظ على قوتها الشرائية المتدهورة. وفي أواخر شباط ١٩٤٩ عقدت وزارة العظم اتفاقية مع العابلاين، وهي الشركة التي مددت خطوط أنابيب البترول من السعودية، عبر سورية، إلى طرابلس وصيدا في لبنان، لنقل البترول إلى دول الغرب، على أن تتقاضى سورية سبعة آلاف دولار سنوياً، كرسم مرور و(١٤) ألف دولار كرسم حماية للخطوط، وقد زيدت هذه المبالغ فيما بعد.

وفكر السيد العظم في بادئ الأمر أن يوضح للنواب، أنه لا مفر من المسير مع إحدى الكتلتين الغربية أو الشرقية، وأوضح أن سورية لا تستطيع أن تبقى معزولة عن دول العالم.



الرئيس حسني الزعيم

واستنكر النواب الشعبيون خطة الحكومة، وهاجوا كلتا الإتفاقيتين، الإتفاقية مع فرنسا حول الليرة السورية، واتفاقية التابلين، وكان للبعثيين أثر كبير في دعم الشعبيين في إثارة الطلاب ضد الإتفاقية الفرنسية، وضد اتفاقية التابلين

التي مهموها استعماراً أميركياً، وكذلك انضم الأخوان المسلمون إلى الشيعيين في رفض الإنشاقين، والعشر الإضراب في المدن السورية كلها، ونتيجة الضغط الشعبي على المجلس، رفض النواب التصديق على الإنشاقين المذكورين.

وفي ٦ أيار استقال السيد عادل العظمة، وزير الداخلية، ليحل محله السيد محسن البرازي بالإضافة إلى وزارة المعارف، ولعلّ هذه الإستقالة التي دُفع إليها السيد عادل العظمة دفعاً، كانت قهيداً لزوال الحكم النيابي، ليحل محله حكم فردي استبدادي.

وبدأت الوزارة العظمية تتعثر في مسيرتها، وحين انتقدت إحدى الصحف اتفاقية التابلاين أغلقتها الدولة.

وارتكبت الدولة خطأ فاحشاً، حين طلبت في أواسط آذار قيام هدنة بين سورية وإسرائيل، وذهب مندوبوا سورية إلى جزيرة رودس، للتفاوض مع الوفد الإسرائيلي، بواسطة مبعوث الأمم المتحدة السيد رالف بنش، فقامت في سورية احتجاجات صارخة على الدول، التي وافقت على إرسال وفد لها إلى رودس (جزيرة العار) وكان المقروض في هذه الوزارة أن تعدّ العدة للقتال، وأن تُوحّد مساعيها العسكرية، وخططها القتالية، مع دول المجابهة: مصر والأردن ومائل الدول العربية الأخرى، ولكن روح الهزيمة كانت تسيطر سيطرة تامة على أكثرية رجال السياسة والحكم.

وبرز لتدخل الجيش واضحاً حين فرضت الأحكام العرفية، وبدأ شكل من تحرش الجناح العسكري بالسياسيين يبدو واضحاً، حين أمسكت الشرطة اثنين من راكبي الدراجات النارية العسكرية، وقد ألقيا قتابل يدوية، قرب منزل

السيد صبري العسلي، وقد تدخلت الشرطة العسكرية فأنقذت المعتدين بقوة السلاح.

وحثّر السيد رشدي الكيخيا أعضاء مجلس النواب، من مغبة تدخل الجيش في شؤون السياسة، وأن هذا التدخل قد عاد بأسوأ العواقب على القطر العراقي الشقيق، إذ قُتل عدد من الساسة العراقيين.

ولم يفلح السياسيون في حكم البلاد حكماً ديمقراطياً نظيفاً، وغاب أمل الشعب في حكامه السياسيين، الذين لم يلتفتوا إلا إلى مصالحهم الخاصة، بفظاظة وغلظة واستهتار، وساءت الحالة الاقتصادية في الداخل، وساءت سمعة البلاد في الخارج.

وراح الناس يتساءلون عن كيفية إنقاذ البلاد من الفوضى والإستفلال والإنهازية، وصار بعض ضعيفي الوطنية يطعنون في الحكم الوطني طعناً أليماً، يدل على ضحالة إيمانهم وبحرية قومهم.

إنتهاء الحكم الديمقراطي

كان الناس في داخل البلاد يتوقعون حدوث انقلاب، فقد أصبحت الفوضى لا تطاق، ولما مضى على الاستقلال سوى ثلاث سنوات وستة عشر يوماً.

وفي الساعة الثالثة من صباح الأربعاء ٣٠ آذار ١٩٤٩ وقع الانقلاب العسكري، يقوده قائد الجيش السوري الزعيم حسني الزعيم، الذي جاء إلى قيادة الجيش بسبب غباء بعض الحكام، فلم يمض وقت على وجوده في هذه

القيادة، حتى أجهز على الحكم النيابي، واعتقل رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي، واعتقل كذلك رئيس وبعض أعضاء مجلس الوزراء.

كيف حدث الانقلاب..؟

قبل الانقلاب العسكري بأيام، هاجم النائبان فيصل العسلي ورئيس الحزب التعاوني الإشرافي وأحمد الشرباتي هاجما الجيش في إحدى جلسات المجلس النيابي، فبلغ ذلك قائد الجيش الزعيم حسني الزعيم، فجمع عدداً من ضباطه، وأبلغهم أن الجيش قد أهين، ولا بد من الدفاع عن شرف الجيش، وطرحته فكرة الانقلاب، فطلب الزعيم قائد الجيش أن تعدّ مذكرة احتجاجية، وترسل إلى القصر الجمهوري، ثم يكون التصرف على ضوء ما سيفعله رئيس الجمهورية، رداً على هذا الاحتجاج، فوافق الجميع على الفكرة، وحمل العقيد بهيج كلاس مذكرة الاحتجاج إلى رئيس الجمهورية.

ولم يسد رئيس الجمهورية اهتماماً للمذكرة، وقال: إن ضباط الجيش يتصرفون كمخاترة القرى، إذ يمررون العرائض، فلما لصح العقيد بهيج كلاس رئيس الجمهورية أن يولي المذكرة الإهتمام اللائق، لم يجد الرئيس مبرراً لهذا الإهتمام، وقال: إن الأحوال ليست من السوء بحيث تستدعي اهتماماً غير عادي.

إنه العرور والاستهتار، فلو أن رئيس الجمهورية كان مدركاً ومقدراً للمسؤولية التي القيت على عاتقه، لما ترك الأمور تصل إلى هذا الحد من الفوضى، ولما مكن رجالاً انتهائياً مغروراً من أن يصل إلى قيادة القوة العسكرية،

وهو يعلم أن الزعيم حسني الزعيم لا يصلح لهذا المنصب، فمنصب قيادة الجيش يحتاج إلى عقل صائب ونظر ثاقب، ولم يكن الزعيم يتمتع حتى بأحدهما.

في التاسع والعشرين من آذار أمر الزعيم حسني الزعيم بقطع طرق المواصلات المؤدية إلى دمشق، وبعد منتصف ليل الثلاثين، تحرك نحو العاصمة، واعتقل رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، والسيد خالد العظم، ونقل إلى المستشفى، واعتقل محافظ دمشق، ومدير الشرطة العام، ووجه الحفار صاحب جريدة الإنشاء.

وكان الزعيم قد أرسى اعتماده مبدئياً على السيد أكرم الحوراني، كما دعا إليه صبيحة يوم الانقلاب السياسيين السادة، معروف الدواليبي، والأمير عادل أرسلان، ورئيس مجلس النواب السيد فارس الخوري، للتعاون معهم على تأليف وزارة مدنية.

وأخذ الزعيم يدير شؤون الجمهورية، وقد كلف الأمناء العامين في الوزارات بإدارة شؤون وزاراتهم.

وفي ١ نيسان ١٩٤٩ أيد مبعوث نائباً الحركة الانقلابية، وامتنع الباقون عن التصويت، دون أن يدافع نائب واحد عن الحكم السابق.

وفي ٣ نيسان حلّ الزعيم المجلس النيابي، وأعلن بأن مجلساً جديداً سينتخب، كما عين السيد حسني البرازي، محافظاً لحلب ونائب الحاكم فيها، كما عين المقدم أديب الشيشكلي مديراً عاماً للشرطة والأمن العام، وحسن جبارة الذي

كان معتقلاً أطلق سراحه وعينه مستشاراً لوزارتي المالية والإقتصاد الوطني، كما عين السيد أكرم الخوراني مستشاراً في وزارة الدفاع الوطني.

وكان الزعيم في ٢ نيسان ١٩٤٩ قد أصدر مرسوماً تشريعياً ألغى به الرقابة على الصحف، ولكنه أصدر في نفس التاريخ مرسوماً تشريعياً آخر، حولت قيادة الجيش بموجبه إلغاء امتياز كل جريدة يومية أو مجلة أو نشرة موقوتة إذا نشر فيها ما يؤدي إلى الإخلال بالمصلحة العامة، أو بأمن البلاد، أو بالعلاقات الخارجية.

وفي ٧ نيسان ١٩٤٩ أعلن الزعيم استقالي الرئيس السيد شكري القوتلي ورئيس الوزارة السيد خالد العظم، وكالت الاستقالتين قد سلمتا إلى الزعيم منذ يوم الانقلاب.

وفي ٧ نيسان ١٩٤٩ أعلن الزعيم خطفه وتتلخص في إشراك النساء المصلحات في الانتخاب، وتوزيع الأراضي المهملة على الفلاحين، وتخفيض عدد أعضاء المجلس النيابي، وتحديث أسلحة الجيش.

وبعد أيام صدر مرسوم يربط قوات الدرك بوزارة الدفاع.

والغريب أن بعض العلماء كالأستاذ محمد كرد علي، والعلامة السيد فارس الخوري، قد رحباً بالحكم الديكتاتوري الإستبدادي، ولعل مبعث ذلك التأيد يأس الناس من صلاح الحكام السابقين، فقد قال العلامة محمد كرد علي: (لقد تولى الجيش وبدأ ينظف سراي الحكومة القلذرة بطرد أولئك الذين ليست الجمهورية في حاجة إليهم، وهم الدجالون والموظفون المرتشون وغير الأكفاء،

إن الزعيم وضع حداً للاستبداد (سأحه الله) وقد منع تحلل الجمهورية السورية) كما قال السيد فارس الخوري: إن الانقلاب قد كفّل للرجال الخيرين عنصرأ من الاستقرار الدائم، طالما تأقوا إليه، يقوم على مبادئ العدالة، والعمل الطيب، مع الدعم الشعبي للحكومة، والأمل يملأ فؤادي أن الزعيم سيتقدم بحزم وسلام حتى يقيم حياة دستورية، وحكماً جمهورياً، يتفق وإرادة الأمة.

وكان حزب البعث متحفظاً في تأييده فقد قال السيد ميشيل عفلق رئيس الحزب: إن نظام حكم الزعيم عصر جديد، ويجب تشكيل حكومة مؤقتة، ومحكمة المسؤولين عن فضائح الحكم الماضي.

وتعاون الحزب الوطني مع الزعيم، جاء ذلك على لسان السيد صبري العسلي وزير الداخلية السابق، حتى حزب الشعب الذي كان عليه أن يكون أكثر تمسكاً بالحكم الديمقراطي النيابي، أعلن في جريدة الشعب «هنالك كل دليل على أن سورية قد دخلت عهداً جديداً، أوجده الزعيم حسني الزعيم، وإذا كان قُدّر للعرب أن يتمتعوا ثانية بالسيادة والجد، فلسوف يحتل الزعيم مكاناً بارزاً في صفحات التاريخ» هذا ما جاء في جريدة الشعب عدد ٢٥ نيسان ١٩٤٩.

وفي ٢١ نيسان ١٩٤٩ قام الزعيم بزيارة لمصر، التقى بالملك فاروق، ولقي الزعيم ترحيباً عظيماً.

وفي ٢٣ نيسان اعرفت مصر بحكومة الانقلاب، وكانت العراق قد اعرفت بحكومة الزعيم في ١٧ نيسان ١٩٤٩، وبعد أيام اعرفت تركيا.

وفي ٢٧ نيسان اعترفت بحكومة الزعيم الدول الغربية الثلاث، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

ومساءت العلاقات بين سورية وبين الأردن، وكذلك مساءت العلاقات بين سورية وبين لبنان.

وقام الزعيم بإصلاحات داخلية بسيطة، فقد أمر بإقامة مكتب مظالم، يتلقى شكاوى الناس، وتألّفت لجنة تحقيق للنظر في قضايا سوء استعمال السلطة، واستغلال النفوذ، والرشاء غير المشروع، فيما يتعلق بالموظفين فقط، وجرى التحقيق في اتهامات أسندت إلى السيد أحمد الشرباتي، وصودرت أملاك الرئيس شكري القوتلي، وابنه حسان، وقد اتهما بسوء استعمال الوظيفة.

وكان الزعيم قد أعلن في ١٧ نيسان ١٩٤٩ عن تشكيل حكومة، تولى فيها الزعيم الرئاسة، ووزارتي الداخلية والدفاع الوطني.

وخلال هذه الفترة عفى الزعيم بالجيش، فارتفع عدد أفرادهِ من خمسة آلاف إلى سبعة وعشرين ألف رجل.

واستطاع الزعيم أن يصدر القانون المدلي الذي يعمل به اليوم، وألغى الوقف، فقد أصبح الوقف منهية للقادرين والمتسلطين.

واستطاع العرب تمرير اتفاقيتي التابلاين، وشركة نفط العراق اللتين رفضتا من قبل الأوساط الوطنية.

واضطهد الزعيم الحزب الشيوعي وقمع الشيوعيين بشدة، ولم يعبأ بالمبادئ السياسية، ولم يقيم لها وزناً وعطلت بعض الصحف، ومنع الطلاب والموظفون من ممارسة حقهم السياسي.

وضع دستور جديد

وفي أواخر تموز ١٩٤٩ أُنجزت اللجنة المكلفة بوضع دستور جديد عملها، وكان مؤلفاً من مئة وخمس وعشرين مادة. وكان الزعيم قد أمر أن ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة، فأعلنت فترة حسة أيام بين ١٥-٢٠ حزيران ١٩٤٩ ليتقدم من يرغب في ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية وجرى الإقراع بعد أيام ففاز الزعيم برئاسة الجمهورية بالأغلبية المطلقة. واتخذ الزعيم بعد فوزه برئاسة الجمهورية لقب (مشير).

ثم غرق وقد أصبح رئيساً للجمهورية في غرور العظمة، فأصبح الحاكم بأمره، ولم يكن يملك العقل الذي يتحمل أن يكون حاكماً وسلطاناً، فكان يخيل إليه أنه كتابليون أو كقيصر، وأوصى على صنع عصا المشيرة بمبلغ قدره خمسة آلاف دولار، وكان يضع على عينيه (مونوكلام) تشبهاً بأمراء الغرب، الواقع أنه كان يمثل الضعف الفكري والغرور والتعالي الفارغ كما كان زقاً خمر فلا يكاد يصحو ليلاً.

وكان كثير القلب ولا يستقر على رأي.

ولعل حادثة الطوان معادة زعيم السوريين القوميون تعطينا صورة عن سلوكه وتردده، وما هو أسوأ من التردد، قد لا يكون المرء في صف السوريين القوميين،

وقد لا يقرهم على نهجهم السياسي وتفكيرهم العقائدي، ولكن الإنسان مهما كان رأيه ومنهجه الفكري يكره الغدر، فبعد أن استقبل الزعيم حسني الزعيم السيد الطوان سعادة، منحه حق اللجوء السياسي، وقدم إليه مسدسه هدية، ليضمن إلى أنه أصبح في حماية رئيس الجمهورية السورية.

وحدثت مشكلة بين سورية ولبنان، وأثر اغتيال المدعو كامل حسين، من قبل العقيد أكرم طيارة الموفد إلى لبنان لهذا الغرض، من قبل الزعيم حسني الزعيم، وتفاقمت الأزمة حتى ظن الناس في البلدين الشقيقين أن الحرب واقعة بين سورية ولبنان، ثم سويت المشكلة وأطلق سراح أكرم طيارة الذي كانت قد أوقفه الحكومة اللبنانية.

واستطاع رئيس الوزراء السيد محسن البرازي أن ينظم حملات صحفية على انطون سعادة وحزبه، وأوغر صدر حسني الزعيم عليه وعلى حزبه.

وفي صباح ٦ تموز طلب إلى الطوان سعادة أن يقابل رئيس الجمهورية، فتمت المقابلة في الساعة العاشرة مساء فلما دخل بهو القصر تلقاه محسن البرازي وقال له: «بينك وبين لبنان حساب روح صفيه» وقد كان مدير الأمن العام اللبناني ينتظر في غرفة من الغرف المظلة على البهو، حين دعي لاستلام انطون سعادة، حيث حوكم وأعدم في اليوم التالي.

ولقد استهجن الناس في سورية هذا الغدر، بصرف النظر عن معتقداتهم ومبادئهم، فلقد طعنت التقاليد العربية في الصميم، وهذا يأباه العربي مهما اختلفت آراؤه وميوله.

سورية في حيرة بين كتلتي القاهرة، والعراق

كانت سورية مضطربة بين أن ترم اتفاقية شبه وحدوية مع العراق، أم تنضم إلى كتلة القاهرة السعودية، وفي ٩ نيسان ١٩٤٩ كادت أن ترم اتفاقية عسكرية دفاعية بين سورية والعراق، غير أن الوفد العراقي تلكأ في خطواته لتحقيق هذا الاتفاق، ففانت الفرصة.

وفي ١٦ نيسان ١٩٤٩ سافر وفد سوري إلى القاهرة، فسارعت مصر إلى إرسال عبد الرحمن عزام إلى سورية.

وفي ١٨ نيسان ١٩٤٩ كان الزعيم لندفور الإنضمام إلى المعسكر المصري السعودي.

وعالمياً اتجه الزعيم نحو الغرب، فمتن علاقاته بالكلبريا وخطب وذا أمريكا، ورحب بمشروع مارشال.

وفي ١٢ نيسان ١٩٤٩ بدأت مفاوضات لعقد هدنة دائمة بين سورية والصهاينة وحددت منطقة قرب بحيرة الحولة والأراضي التي تحتلها إسرائيل بجوارها كمنطقة منزوعة السلاح.

وفي ٢٠ تموز ١٩٤٩ تم التوقيع على اتفاقية الهدنة بين سورية والصهاينة.

الانقلاب الثاني

ومصرع الزعيم ورئيس وزرائه

في الساعة الثالثة بعد منتصف ليل ١٣-١٤ آب زحفت فرقة من الجيش إلى دمشق مؤلفة من ثلاث فصائل ذهبت الأولى نحو دار الزعيم فاعتقلته وأخرى إلى دار رئيس الوزراء محسن البرازي واعتقلته أيضاً، والثالثة مضت نحو دار إبراهيم الحسيني قائد الشرطة العسكرية واعتقلته.

وفي الساعة العاشرة من ١٤ آب ١٩٤٩ أذاع الزعيم الحناوي بياناً يدعو فيه الشعب للإخلاء إلى السكينة، واستدعى عدداً كبيراً من السياسيين، وألف لجنة قوامها السادة: هاشم الأتاسي، فارس الخوري، رشدي الكيخيا، الذكور ناظم القدسي، أكرم الخوراني، ورأت هذه اللجنة وجوب العودة إلى حياة المدنية النيابية فوراً.

وكان الزعيم الحناوي قد أذاع عدة بيانات، اتهم فيها الزعيم بعديد ثروة البلاد، ومخالفة قوانينها، ومصادرة حرية أبنائها، وإشاعة الفوضى والبلبلة في سورية، وقد تضمن أحد هذه البيانات قول الزعيم الحناوي (إن المجلس الحربي الأعلى، وجد الزعيم حسني الزعيم خلال محاكمة عادلة جرت له ولرئيس وزرائه، وجد المجلس ألهما مجرمان فنفذ فيهما حكم الإعدام).

وقد تحدث العقيد بهيج كلاس أحد ضباط الجيش البارزين إلى الصحفيين فقال: «إن الرجل الذي أعلنه قائداً للانقلاب الأول مهد الطريق من أجل اعتقاله مدة رئاسة الجمهورية، فقد فكرنا ملياً في تسليم مقاليد الدولة إلى رجال السياسة المتصارعين، لذلك قام الضباط بعد أن عيل صيرهم من سوء سياسة القائد بحركة جديدة لصالح الأمة، أن الجيش مسؤولف تدخله في السياسة حال وصول الساسة إلى اتفاق على إدارة البلاد.

وفي ١٥ آب أي بعد يوم واحد على الانقلاب سلم الحناوي السلطة للسيد هاشم الأتاسي. وشكل السيد هاشم الأتاسي الوزارة في ١٤ آب ١٩٤٩ أي في اليوم التالي لانقلاب الحناوي:

وأعلن العقيد سامي الحناوي أن مهمته قد انتهت، وأنه قد عاد إلى الجيش للقيام بمهامه العسكرية.

وقام رئيس الوزراء بمهام رئيس الدولة وراح يسعى لإعادة الحياة الدستورية إلى البلاد، كانت وزارته تضم أعضاء من حزب الشعب والمستقلين والوطنيين وحزب البعث.

وحدد يوم ١٥ تشرين الثاني موعداً لإجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية التي ستقوم مقام مجلس النواب مؤقتاً، وتقدم جماعة من العلماء باقترح أن يعهد المنتخبون بالدفاع عن فكرة أن يكون دين الدولة هو الإسلام.

وفي ٨ تشرين الأول نشر الحزب الوطني بياناً، أعلن فيه أنه سوف يؤيد اتحاداً يقوم مع العراق الشقيق، لتكون الحكومة المنبثقة عن هذا الاتحاد قوية أمام دولة الصهاينة.

وأخذت الحكومة المؤقتة تعد للانتخابات التي ستجري في موعدها المحدد، وهو ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٩ وسيقوم المجلس التأسيسي المنبثق عن هذه الانتخابات بوضع دستور دائم جديد، وشعر الوطنيون أن الحكومة ليست حيادية في استعداداتها الانتخابية، وتقدموا باتهامات حول هذا الأمر.

كما أصدر حزب الشعب بياناً تضمن برنامجاً انتخابي، وأبرز ما جاء فيه أن الحزب يدعو إلى إلغاء جوازات السفر بين الأقطار العربية، وتوحيد الجيوش العربية، وإنشاء مصرف مشترك.

وبرزت رابطة العلماء تدعو إلى إشراكية إسلامية، وكان على رأس هذه الجماعة السيدان مصطفى السباعي ومحمد المبارك.

الجمعية التأسيسية

وفي ١٢ كانون الأول اجتمعت الجمعية التأسيسية، وقد فاز حزب الشعب بـ (٤٧) مقعداً وهو عدد مقاعد الجمعية التأسيسية، وفاز المستقلون مع بعض الوطنيين بأربعين مقعداً، والجهة الإشرافية الإسلامية بأربعة مقاعد، وحزب البعث بثلاثة مقاعد، وحجزت تسعة لنواب العشائر.

وكان الأمير عبد الإله قد زار دمشق في ٥ تشرين الأول ١٩٤٩ لتحريك المساعي لأجل الوحدة السورية العراقية، وجرت أحداث ومداولات حول

الإتحاد أو الوحدة، لكنها ظلت في حقائب رجال السياسة، ولم يدع إليها الشعب بشكل جدي، ولم تبحث مسألة الإتحاد أو الوحدة بشكل يدل على الإهتمام السليم من المناورات السياسية.

والتخب السيد رشدي الكيخيا رئيساً للجمعية التأسيسية، كما التخب السيد هاشم الأناسي رئيساً للجمهورية بأغلبية ٨٩ صوتاً ضد ١٩ صوتاً.

بروز الجيش كعنصر فعال في السياسة السورية.

كانت ثلاث قوى تبارى نحو النزاع السلطة، في هذه الفترة من نهاية ١٩٤٩ وأوائل ١٩٥٠ فالجماعة الأولى هي الجماعة السياسية التي تمثل بجماعة الحزب الوطني، ورجال السياسة الذين لاضلوا للحصول على الاستقلال، وهذه الجماعة قد دب فيها الاضطراب وشيء من التمزق، وأما الجماعة الثانية فهي حزب الشعب الذي استطاع أن يحصل على عدد كبير من مقاعد الجمعية التأسيسية، ولكنه على الرغم من أنه حديث التكوين، فقد كان يشبه في كثير من النواحي نظيره الحزب الوطني، وقد كان يفضل الحزب الوطني بوجود من يسمولهم بالرعي الأول من السياسيين المحنكين. أما الجماعة الثالثة فهي الجيش الذي شعر بما له من تأثير في مجرى الأحداث السياسية، وأدرك بعض ضباطه حتى الصغار منهم أن باستطاعة ضابط كحسني الزعيم أن يطرح بالدولة وبالسياسيين، ويقر ما يشاء ويحقق ما يريد.

انقلاب الشيشكلي الأول

في الساعة الأولى من صباح ١٩ كانون الأول ١٩٤٩ قاد الشيشكلي حركة ضد الزعيم سامي الحناوي، وأطاح به، وأمر باعتقاله واعتقال السيد أسعد طلس الأمين العام لوزارة الخارجية والذي كان زوج شقيقة قرينة الزعيم الحناوي، وأذاع بلاغاً جاء فيه مايلي:

إن الجيش يعتبر هذه الحركة واجبة للمحافظة على سلامة البلاد، لأن الحناوي وطلس، وبعض الزعماء السياسيين الآخرين كانوا يتآمرون مع عناصر أجنبية.

وأحيط رئيس الجمهورية بما تم ولم يجد في ذلك تحدياً للجمهورية ونظمها، بل كلف السيد خالد العظم بتأليف الوزارة، فلم يفلح في مساعيه، وفي ٢٤ كانون الأول ١٩٤٩ كلف الرئيس الأتاسي الدكتور ناظم القدسي بتأليف الوزارة، فألف وزارة لم تعمر سوى ٢٤ ساعة لأن الجيش أصر على تولي السيد أكرم الحوراني وزارة الدفاع، فلم يتم التفاهم على ذلك.

ثم جرت محاولة من قبل السيد خالد العظم لتأليف وزارة، يقبلها حزب الشعب، ويرضى عنها الجيش، وبهذا يكتب لها البقاء بعض الوقت.

وفي ٤ كانون الثاني ١٩٥٠ تقدم السيد خالد العظم بمناهجه الوزاري، وكان المنهاج يشير إلى التمسك بالجمهورية، دون أن يشير إلى ما يدل على أنه يهتم بأمر تحقيق وحدة ما، مع أي قطر من الأقطار العربية، أو ما يشبه ذلك.

وحمل حزب البعث حملة شعواء على الوزارة العظمية، ونعتها بالتواطؤ مع الغرب، ومع الملوك العرب، وأنها تحول دون تحقيق الوحدة العربية، وتعمل على إفساد كل محاولة لتحقيقها، وبعد جدال ومناقشات حادة نالت الوزارة الثقة بأغلبية ٩٢ صوتاً ضد ٩ أصوات.

وفي ٧ كانون الثاني ١٩٥٠ أدى رئيس الجمهورية القسم أمام الجمعية التأسيسية.

وخلال هذا الشهر قام أديب الشيشكلي بزيارة القاهرة والسعودية، وعقد اتفاقات تجارية وحصل على قرض من السعودية مقداره ٦ ملايين دولار.

وفي شباط استقال أكرم الحوراني من وزارة الدفاع دون أن تقبل استقالته بعد أن كان قد ألف حزباً جديداً هو حزب الإشتراكي العربي، في ٥ كانون الأول ١٩٤٩، مع سامي طيارة وخليل كلاس.

وفي ٧ أيار ١٩٥٠ تقدم السيد خالد العظم باستقالته.

وفي ٢٨ أيار ١٩٥٠ قبلت استقالة السيد خالد العظم، وكلف الدكتور ناظم القدسي بتشكيل وزارة جديدة.

وفي ٤ حزيران ١٩٥٠ تقدم القدسي بوزارته إلى الجمعية التأسيسية.

وحين نستعرض أسماء الوزراء نجد أغلبهم من حزب الشعب، وقد مثل الجيش اللواء فوزي سلو، فهو من العسكريين، وقد تمثل تفوذ الجيش حين اختص بوزارة الدفاع بوضوح دون التواء.

وفي ٤ حزيران ١٩٥٠ نالت الوزارة الثقة بأغلبية (٧٨): صوتاً، ضد صوتين وغاب عن الجلسة عدد كبير من النواب، واستنكف سبعة لنواب عن التصويت.

وكانت هيمنة الجيش على الوزارة بارزة، فالدكتور القدسي رجل هادئ ووديع، وربما كان أقرب إلى الضعف منه إلى القوة.

ووقعت حادثة ليس من السهل أن يقع مثلها في تلك الأيام.

ففي ليلة ٢٧ حزيران والوزارة ما تزال حديثة العهد، أُلقيت قنبلة على مجلس النواب، وترك أثرًا سيئاً في الرأي العام وفي الأوساط الشعبية.

وكان الزعيم حسني الزعيم قد ألقى مقاعد العشائر التسعة، واستمرت الهيئة الحاكمة تسير على هذا النهج مما أحقق العشائر الضاربة في البوادي السورية، وقد آلم العشائر أن يكون للأقليات من يمثلهم في الجمعية التأسيسية، بينما حرم من هذا التمثيل سكان البادية من العرب الأصليين.

وضع الدستور الجديد

منذ أوائل عام ١٩٥٠ تألفت لجنة منبقة عن الجمعية التأسيسية برئاسة الدكتور ناظم القدسي، لوضع مشروع دستور جديد تحكم البلاد بموجبه حكماً دستورياً سليماً.

وفي ١٥ نيسان ١٩٥٠ تقدمت هذه اللجنة إلى الجمعية التأسيسية بمشروع الدستور، وهو يتألف من ١٧٧ مادة.

وفي ٢٢ تموز بدأت الجمعية مناقشة مواد الدستور، التي اختصرت موادها فجعلتها (١٦٦) مادة، وثار الجدل حول مادة تتعلق بالإسلام ديناً للدولة، وأثيرت اعتراضات عنيفة في الجمعية، وفي الأوساط المسيحية والإسلامية، التي ترى في هذه المادة ما يثير النعرات الدينية.

واحتدم الجدل، وكان متوقفاً، فقد انبرى النائب السيد مصطفى السباعي (عن الأخوان المسلمين) وكان يعبر عن رأي جماعة العلماء أيضاً فقال: إن أية محاولة للسير بسورية نحو العلمانية والإلحاد والمادية تشكل خطراً على حاضر العرب ومستقبلهم، وخطب العلماء في المساجد خطب الجمعة، وفيها دعوا إلى الوقوف بجانب المادة التي تشير إلى أن دين الدولة هو الإسلام.

ووقف الشيوعيون وحزب البعث ضد تحديد دين الدولة، بدعوى أن علمنة الدولة هو خير أسلوب لمسيرة دولة فيها طوائف عديدة، وأديان متعددة.

ووقف حزب الشعب من هذه القضية موقفاً لم يكن واضحاً الوضوح كله، (كما وقف الأخوان المسلمين وجماعة العلماء)، وحاول بكل ما أوتي من حذق سياسي أن تفر الأزمة، دون أن تسبب اختلالاً في الحكم والدولة، فهو يدعو إلى

التقدمية ولكن بحفظ، ويدعو إلى الأخذ بتعاليم الدين وأخلاقية التراث العربي، دون أن يتخبط في وضع مادة يعلنها الآخرون من أبناء الأديان الأخرى ماسة بهم.

وفي ٢٢ نيسان ١٩٥٠ لم تجدد الدولة مقرأ من حظر المناقشات حول هذا الموضوع في الصحف والنشرات، ريثما يعالج الموضوع في الجمعية التأسيسية بأسلوب برلماني سليم.

وفي ٢٢ تموز ١٩٥٠ عقدت الجمعية التأسيسية جلسة لمناقشة مواد الدستور الجديد، وتغيب (٣٢) نائباً هرباً من خلفيات إقرار المادة المتعلقة بدين الدولة، فيما إذا قد أقرت، واحتدم الجدل بين الفريقين، كل منهم يستشهد بالتاريخ ويدلجاً إلى ما يثبت صحة نظريته.

واستمر النقاش أسبوعاً، ثم أقرت المادة المتعلقة بدين الدولة، كما كانت قد وضعت في دستور عام ١٩٣٠ وهي كمايلي (دين رئيس الجمهورية الإسلام) وذكر في المادة الثالثة: إن الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع، وأن الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصنونة ومرعية، كما جاء في مقدمة الدستور ولما كانت غالبية الشعب تدين بالإسلام فإن الدولة تعلن استمساكها بالإسلام وبمفله العليا.

وجاء في المادة ٢٢ من الدستور اشارة إلى تحديد حيازة الأراضي تصرفاً أو استثماراً دون أن يكون له مفعول رجعي.

وجرى نقاش حاد حول إطلاق يد الجيش في بعض النشاطات الحكومية والنقد بعضهم سيطرة الجيش على الشرطة والدرك برغم أنهما من شؤون وزارة الداخلية، وطلب آخرون أن تنحصر مهمة الجيش في الدفاع عن البلاد ضد أعدائهما المعتدين، كالفهانية والإمبريالية.

وفي (٥) أيلول ١٩٥٠ أقرت الجمعية التأسيسية الدستور الجديد بـ (١٠٥) أصوات ضد ست أصوات.

وقد حظّ الدستور الجديد على حق المواطن في العدالة والحرية الشخصية فقد جاء في إحدى موادّه «إن الحريات العامة هي أسمى ما تتمثل فيه معاني الشخصية والكرامة الإنسانية» وأبانت مادة أخرى «إن الدستور قد وضع لتحرير المواطنين من وبيلات الفقر والمرض والجهل بإقامة نظام اقتصادي واجتماعي صالح، يحقق العدالة الإجتماعية ويحمي العامل والفلاح، ويؤمن الضعيف والحقائب ويوصل كل مواطن إلى خيرات الوطن».

وجاء في إحدى المواد أيضاً «أن سورية جزء من الأمة العربية».

كما تضمن الدستور مواد تعدّ تقدمية فقد حددت الملكية، وكفلت حرية الرأي وحرية الصحافة وحرية الإقامة والإجتماع واللجوء، وتعيين الحد الأعلى لحيازة الأراضي بحسب المناطق على أن لا يكون له مفعول رجعي، وتوزيع أراضي الدولة على الفلاحين، وجاء في إحدى المواد «إن العمل حق لجميع المواطنين وواجب يملّيه الشرف».

وأبانت إحدى المواد «أن لكل مواطن الحق في أن تكلفه الدولة، وتكفل أسرته، في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة والبطالة غير المعتمدة» ولكنها في الواقع لم تعمل جدياً لتحقيق ما جاء في هذه المادة، سوى بعض الأعمال الدعائية الفارغة التي تتخذها بعض الحكومات لتكون مسكناً ومهدناً مؤقتاً للشعب. وجعل تعليم الدين إلزامياً في المدارس الرسمية والخاصة في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية

وبعد تصديق الدستور الجديد استقال السيد ناظم القدسي مع وزارته فكلفه رئيس الجمهورية السيد الأتاسي بتأليف وزارة جديدة، وقبيل تأليف الوزارة الجديدة طرح اقراح لتحويل الجمعية التأسيسية إلى مجلس نواب، وتمت الموافقة على ذلك في جلسة صاخبة.

وفي (٨) أيلول ١٩٥٠ تقدم السيد القدسي بوزارته الجديدة إلى المجلس النيابي.

وكان البيان الوزاري خالياً من ذكر فلسطين، الأمر الذي حمل فئات من النواب أن ترى في برنامج الوزارة نقصاً يستحق التنبيه واللولم.

وهوجت وزارة القدسي منذ يومها الأول من الأحزاب الأخرى، فهابنها السيد عصام اخايري ممثل الحزب السوري القومي، والكتلة الجمهورية، والسيد مصطفى السباعي ممثل الجماعة الإشتراكية الإسلامية، ولكن الوزارة نالت التفقة بأغلبية ضئيلة.

وفي ٢٧ أيلول ١٩٥٠ اعتقل النائب السيد منير العجلاني بتهمة التآمر مع الملك عبد الله لتحقيق مشروع (سورية الكبرى) والسيد العجلاني ذكي، ويستطيع أن يقفز على حبال السياسة، بما يكفل مصلحته.

واعقل جماعة آخرون، بينهم السيد أحمد الشرباتي وزير الدفاع الأسبق، بتهمة التآمر على اغتيال العقيد الشيشكلي، كما نسبت إلى هذه الجماعة ومعهم الدكتور أمين رويحة والسيد جلال السيد تهمة اغتيال الصحفي البريطاني الكولونيل سرلينغ في دمشق، وإلقاء قنابل على الكنيس اليهودي، ومحاولة نسف وكالة غوث اللاجئين، ومفوضية الولايات المتحدة الأمريكية، كما أضيفت إلى السيد أمين رويحة تهمة محاولة اغتيال الملك عبد الله، وتسلم أموال من دولة أجنبية، يعتقد أنها المملكة العربية السعودية.

وفي تشرين الأول ١٩٥٠ استقال السيد حسن الحكيم من الوزارة.

وفي تشرين الثاني ١٩٥٠ قام رئيس الوزراء السيد القدسي برحلة إلى البلاد العربية مصطحباً السيد فوزي سنو وزير الدفاع، وكانت رسلته تظاهرة سياسية يريد بها أن يظهر أن الحكومة في سورية تدعو إلى الوحدة، وتأخذ بالمبدأ الواحدوي.

وفي هذه الفترة أرادت الدول العربية الكبرى أن تبسط نفوها السياسي على المنطقة العربية، لتحملها على مقاومة الشيوعية، وتسوية المسألة الفلسطينية، معتبرة إياها قضية لاجئين.

وبدأ تدخل العسكريين يبرز بوضوح، حتى أن النائب السيد حسني البرازي قال صراحة: ما دام الجيش يتدخل في شئون الدولة من وراء ستار فالأفضل أن يكون التدخل علناً، وذلك بأن يتسلم الجيش حكم البلاد، وانصبت الاتهامات على البرازي في الجلسة التي تoulقت فيها الموازنة، واتهم بالعمالة والخيانة من قبل بعض النواب ومن قبل رئيس الوزراء بالذات.

وفي (١٠) كانون الثاني ١٩٥١ اضطرت قيادة الجيش عن طريق قيادة الشرطة العسكرية إلى الطلب من جمع أفرادها التقيد بواجباتهم وعدم التدخل في الشؤون المدنية.

غير أن أصابع الجيش كانت تلعب من وراء الستار وبدأت، بعض المقالات تظهر في الصحف وهي تدعو صراحة أو تلميحاً إلى استلام الجيش زمام الحكم كي تنجو البلاد من الفوضى.

وفي ٨ آذار ١٩٥١ اجتمعت وزارة الدكتور ناظم القدسي للنظر في بعض المشروعات.

وفي آذار ١٩٥١ اجتمعت الوزارة ودرست أمر تقديم استقالتها.

وفي آذار ١٩٥١ تقدم القدسي باستقالة وزارته.

وتوالى الاجتماعات بين العسكريين وبين المدنيين وكان رأي رئيس الأركان العامة الزعيم أنور بنود ألا يتدخل الجيش في السياسة، وكان العقيد أديب الشيشكلي محور المقابلات ومرجع العسكريين والمدنيين على السواء في هذه الأزمة من أزمات الحكم.

ورُشح السيد أكرم الخوراني لتأليف الوزارة وكان يلقي الدعم من بعض الشعبين كالدكتور معروف الدواليبي، والدكتور عبد الوهاب حومد غير أن الجناح الآخر من حزب الشعب كان يرفض التصاون مع الخوراني لأنه يعتبر مرشح الجيش، وكان على رأس الفئة الثانية السيد أحمد قنبر المعروف بتمسكه بآرائه وصراحته.

وكلف الدكتور ناظم القدسي بتأليف وزارة جديدة استمرت يوماً واحداً فتم تكليف خالد العظم بتأليفها مجدداً فقام بتأليفها في ٢٧ آذار عام ١٩٥١.

وبعد ذلك بدأ التمهيد لظهور أديب الشيشكلي على المسرح السياسي برفيعه إلى رتبة زعيم (عميد) وذلك في أيار ١٩٥١ وعين رئيساً للأركان العامة أما الزعيم أنور بنود الذي كان رئيساً للأركان فقد عين ملحفاً عسكرياً في تركيا.

ونالت وزارة السيد خالد العظم الثقة بـ (٥٢) صوتاً وامتناع (٤٢) ولمحج التجمع المؤلف من الكتلة الجمهورية يمثلها السيد عبد الباقي نظام الدين، والحزب الإشتراكي العربي يمثله سامي طيارة وبعض المستقلين، وصوت حزب أليعت والجهة الإشتراكية الإسلامية لصالح السيد خالد العظم واستمر الوضع السيء في سورية إذ تعرضت البلاد لعدوان إسرائيلي فوجد السياسيون أنفسهم على اختلاف مبادئهم مضطرين على أن يكونوا صفاً واحداً أمام الخطر الإسرائيلي الداهم.

وفجأة تقدم السيد سامي طيارة ممثل الحزب الإشتراكي العربي في الوزارة باستقالته، وكان السيد رشدي الكيخيا قد استقال من رئاسة المجلس النيابي، فانتخب النواب الدكتور معروف الدواليبي رئيساً للمجلس.

ولم تستطع وزارة السيد خالد العظم أن تقدم بموازنة الدولة إلى المجلس رغم إلحاح رئيس الجمهورية، وفي ١٣ تموز ١٩٥١ قدمت الوزارة استقالتها.

وراح رئيس الجمهورية يتصل بالسياسيين واستمرت الأزمة (١٧) يوماً.

وكان الرئيس قد اتصل في ٦ آب ١٩٥١ بالسيد حسن الحكيم، وكلفه بتأليف الوزارة.

وكان الرجل هواه مع الغرب، لا لهدأ معين يعتقه، ولكنه يعتقد بأن الغرب أجدى لسورية فهو يعتقد أن الغرب سيعتمد على تركيا وإسرائيل للدفاع عن الشرق الأوسط، وتأمين مصالح الغرب، وسوف ينال هذان البلدان المساعدة من الغرب، وبخاصة أمريكا، في حين تكون سورية مفضوياً عليها، فلا تحصل على أية فائدة أو عون، فالقضية عند السيد حسن الحكيم ليست قضية مبدأ، أو أن الغرب تكوين استعماري محرم يجب الوقوف دون دوائسه ومخططاته، كلا، بل المسألة لديه أن يكون في الطرف القوي الدسم، فلا مبدأ ولا يحزنون، وعلى هذا الأساس وفي (٩) آب ١٩٥١ ألف السيد حسن الحكيم وزارته.

وكما يقال... تجري الرياح بما لا تشتهي السفن. فقد وقعت مشادة بين رئيس الوزراء وبين وزير خارجيته، السيد فيضي الأتاسي، الذي كان يتمسك بالحياذ بين الكتلتين الدولتين.

ففي ٢٣ تشرين أول ١٩٥١ ألقى وزير الخارجية السيد فيضي الأتاسي بياناً في مجلس النواب، عرض فيه دخول سورية في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الغربي، فغضب رئيس الوزراء لهذا البيان، وهدد بتقديم استقالته، إذا لم يسحب وزير الخارجية بيانه، وقرر المجلس للخلاص من هذا المأزق أن يؤجل مناقشة البيان.

عقب ذلك بأيام استقال السيد رشاد برمدا وزير الداخلية، فقد وضع مشروعاً لربط الدرك بوزارة الداخلية، الأمر الذي عارضه وزير الدفاع الزعيم فوزي سلو، وبدا أن الوزارة على شفا الإستقالة، ثم زاد الطين بلة استقالة السيد محمد المبارك وزير الزراعة.

وفي ١٠ تشرين الثاني قدم السيد حسن الحكيم استقالة وزارته.

وكلف رئيس الجمهورية السيد هاشم الأتاسي العضو البارز في حزب الشعب وهو السيد زكي الخطيب بتشكيل الوزارة، وبعد محاولة مريرة تقدم بوزارته، ثم ما لبث أن قدم اعتذاره، وطلب رئيس الجمهورية من الدكتور معروف الدواليبي أن يؤلف الوزارة.

وفي ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥١ اعتذر الدكتور الدواليبي عن تأليف الوزارة، فقد وجد ضغط الجيش وأثره في الوضع السياسي لا يدافع، وأن الجيش متمسك بوزارة الدفاع الوطني، على أن تبقى مؤسسة الدرك مرتبطة بوزارة الدفاع الوطني لا بوزارة الداخلية.

وكلف رئيس الجمهورية السيد معيد حيدر بتأليف الوزارة، فاعتذر لنفس السبب وهو أن الجيش لن يتخلى عن وزارة الدفاع لوزير مدني، وكذلك قضية إحقاق الدرك بوزارة الداخلية.

وكلف رئيس الجمهورية السيد عبد الباقي نظام الدين، وهو عضو الكتلة الجمهورية، بتأليف الوزارة وبعد مساعٍ مريرة اعتذر عن المهمة.

والر اعتذار السيد عبد الباقي نظام الدين، كلف السيد رئيس الجمهورية الدكتور السيد معروف الدواليبي بتشكيل وزارة جديدة.

وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥١ أُلّف الدكتور معروف الدواليبي وزارة، كان أكثر أعضائها من حزب الشعب، وتقدم بها إلى رئيس الجمهورية، وفي الليل وقع انقلاب الزعيم أديب الشيشكلي، الذي أطاح بالوزارة، ولم يكد الوزراء يستلمون مناصبهم. وكان سبب ذلك أن الدكتور الدواليبي قد احتفظ لنفسه بوزارة الدفاع الوطني، بالإضافة إلى رئاسة مجلس الوزراء، وكان يسوي أن يعيد الجيش عن الميدان السياسي، وكاد ينجح في ذلك لولا أن الزعيم أديب الشيشكلي عاجله بانقلابه.

وعلى كل حال فإن الدكتور الدواليبي اعتقل وسجن، ولكنه لم يتقدم باستقالته إلا في ١/٣/١٩٥٤ أي بعد الإطاحة بالشيشكلي وحكمه.

انقلاب الشيشكلي الثاني

في صباح ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١ أذاع الزعيم أديب الشيشكلي البلاغ رقم (١) وهذا نصه: «تخطط رئاسة الأركان العامة الشعب السوري علماً أن الجيش قد اسلم زمام الأمن في البلاد، وترجو أن يخلد الجميع إلى الهدوء والسكينة، وتسهيل مهمة الجيش، ومتابعة أعمالهم دون قلق أو اضطراب، كما وتندر من تسوّل له نفسه الاخلال بالأمن بأشدّ الإجراءات».

كان الزعيم أديب الشيشكلي من أولئك الذين يطمحون إلى الحكم.

وهو مواليد حماة ١٩٠٩ وأفكاره كانت تتلقى مع مبادئ الحزب السوري القومي، بصدد سورية الطبيعية، ولقد اختلف مع الزعيم حسني الزعيم فعينه الأخير ملحقاً عسكرياً في المملكة العربية السعودية، ولعلّ اختلافه معه كان بسبب غدر الزعيم حسني الزعيم برئيس القوميين السوريين السيد انطون سعادة، ثم اشرك بالإنقلاب الذي قام به الزعيم سامي الحناوي ضد الزعيم حسني الزعيم، ثم عمل على الإطاحة بالزعيم الحناوي.

ومنذ آب ١٩٤٩ كان الشيشكلي الحاكم الحقيقي لسورية، يعضده سياسياً السيد أكرم الحوراني الذي قضى فترة طويلة من شبابه وهو بارز في الحزب السوري القومي، حتى أنه كان رئيس متفدية حماه.

وكان الزعيم أديب الشيشكلي قد قام بزيارة للمملكة العربية السعودية، كما قلنا، وعاد بقرض قيمته ستة ملايين دولار.

وأخذ الشيشكلي يدير أعمال الدولة، وقد اعتقل الدكتور معروف الدواليبي رئيس الوزراء الأخير، وقرر وقف الحياة النيابية في البلاد، واعتقل بعض وزراء الدواليبي.

ولبت الدكتور الدواليبي ووزارؤه في السجن أياماً، وطلب الزعيم الشيشكلي منه أن يستقيل مع أعضاء وزارته، لرفض وآثر البقاء في السجن على أن يستقيل مرغماً، وحاول رئيس الجمهورية السيد الأتاسي أن يحل المجلس النيابي لإجراء انتخابات جديدة فلم يفلح.

ونشب عدااء شديد بين الشيشكلي وحزب الشعب، وهذلت محاولة لتأليف وزارة جديدة يرئسها، السيد حامد الخوجة، ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح.

وفي ١ كانون الأول ١٩٥١ استقال رئيس الجمهورية السيد هاشم الأتاسي.

وفي ٢ كانون الأول ١٩٥١ صدر الأمر العسكري رقم (١) التالي:

إن المجلس العسكري الأعلى:

بناء على استقالة فخامة رئيس الجمهورية السورية، وعدم وجود حكومة في البلاد تتولى شؤونها يأمر بمايلي:

١ - يتولى رئيس الأركان العامة، رئيس المجلس العسكري الأعلى مهام رئاسة الدولة، ويمتتع بكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية.

٢ - تصدر المراسيم اعتباراً من ٢ كانون الأول ١٩٥١ عن رئيس الأركان العامة رئيس المجلس العسكري الأعلى.

٣ - ينشر هذا الأمر العسكري ويبلغ من يلزم لتنفيذ أحكامه.

دمشق في ١٩٥١/١٢/٢

وفي يوم ١٩٥١/١٢/٢ صدر المرسوم التالي:

نظراً إلى عجز مجلس النواب القائم عن تحمل مسؤوليات توجيه الحكم، وحيث أن الأوضاع السياسية التي تواجهها البلاد توجب الرجوع إلى الشعب، الذي هو صاحب السيادة، لاستفتاءه في من يختارهم لتحمل المسؤوليات يرسم مايلي:

١ - يحل مجلس النواب اعتباراً من الثاني من كانون الأول ١٩٥١.

٢ - ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم.

١٩٥١/١٢/٢ رئيس المجلس العسكري الأعلى

التوقيع: أديب الشيشكلي

وفي ٢٣ كانون الأول ١٩٥١ تولى الزعيم فوزي سلو مهام رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزارة الدفاع الوطني بموجب الأمر العسكري رقم ٢، وكُلّف الأمناء العاملون بإدارة الأعمال الوزارية، كل في وزارته، وصدر هذا الأمر عن الزعيم الشيشكلي باعتباره رئيساً للمجلس العسكري الأعلى.

وأهد الناس حكم الشيشكلي، أملاً في أن ينقلهم من الفوضى، وحرصاً على استقلال البلاد من أن تطيح به الفتن والمؤامرات.

وأجرى الشيشكلي بعض الإصلاحات الطفيفة، وسرح عدداً من الموظفين، وبرز الحكم العسكري برزواً ظاهراً وعرفت سجون سرورية منذ حكم الشيشكلي التعذيب والإرهاب، وأهمل القانون، وتنوسيت العدالة، وقامت حملة على اليساريين خدمة للإمبريالية، ومنع نشاط الأحزاب، وكلف الموظفون جميعاً بخلف يمين الإخلاص للحكم القائم والمعهد بعدم الإضراب في النشاطات السياسية، ومن لم يؤد اليمين سرح من وظيفته، أو ذهب به إلى وظيفة أخرى تافهة عقاباً له.

وفي ٦ نيسان ١٩٥٢ منع نشاط حزب البعث، والحزب الإشتراكي العربي، واعتمد في حل الأحزاب على قانون الجمعيات العممائي، وعلى قرارات المفوض السامي الفرنسي.

ومنعت المظاهرات وبخاصة في حلب، وانبرت جريدة البعث للدفاع عن هذا الحق، واعتبر منع المظاهرات منطقاً رجعياً، استعمله المستعمرون لكبح تحركات الطلاب ومظاهراتهم، وأضافت الصحيفة: في عددها الصادر في ٢٥ كانون

الثاني ١٩٥٢ (إن الإشتراك في المظاهرات يمنح الطلاب إحساساً بمشاكل البلاد).

وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٢ صدر مرسوم تشريعي يمنح الأساتذة من الإشتراك في السياسة، والإضطرابات والمظاهرات.

وشددت الرقابة على الصحافة، كما غُطِلَ العدد الكبير منها.

ولأجل كسب شعبي مفعّل قام الشيشكلي بعدة أعمال، منها أنه ألزم التجار باتخاذ دفاتر ليسجلوا فيها أرباحهم الحقيقية، ولتكون ضريبة الدخل على أساس هذه الأرباح، ولم ينجح هذا التدبير، فالتجار يعرفون كيف يدبرون أنفسهم، ولديهم الأساليب التي تكفلهم ذلك، وكذلك قدمت الدولة تسهيلات مصرفية للفلاحين وقروضاً لمساعدتهم.

وإلى جانب ذلك قامت الدولة بتفصيل المشاريع النافعة، التي كانت نائمة في خزائن مجلس النواب السابق، مثل مشروعات الري، وتجفيف مستنقعات الغاب، والعناية بمرفأ اللاذقية.

وكانت أراضي أملاك الدولة في عام ١٩٥٢ تؤلف (٢٣٪) من مساحة سورية، فعمدت حكومة الشيشكلي إلى هذه الأراضي، فنظمت طرق توزيعها على بعض الفلاحين، وبعض المتطمين.

وعملأ بالمرسوم رقم ٩٦ تاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٢ تم تنظيم أملاك الدولة.

وفي ٦ كانون الثاني صدر مرسوم برقم ٤٧ يصلح نظام الموظفين، وزير التعويض العالي.

وفي ٢٨ أيار ١٩٥٢ زهدت عائدات شركة التبلاين التي تدفعها لسورية.

وفي ٨ حزيران ١٩٥٢ تقرر تأليف وزارة مدنية تم تشكيلها في اليوم التالي برئاسة فوزي سلو.

والوزارة كما تبدو لا تخلو من الكفاءات الطيبة، وإن كان أكثرهم لم يحتل منصباً وزارياً من قبل. وأشيع خلال أوائل تموز ١٩٥٣ أن الزعيم سلو قد ساءت صحته، فعين الزعيم أديب الشيشكلي في منصب نائب رئيس الوزراء، فعين بدوره أعظم مؤيديه، وهو المقدم إبراهيم الحسيني مديراً للشرطة، وأصبحت مقاليد الأمور في سورية بيد الدكتور الجديد الزعيم أديب الشيشكلي، لا ينازعه في ذلك منازع.

الشيشكلي رئيساً للجمهورية

وفي ١١ تموز ١٩٥٣ استولى الزعيم أديب الشيشكلي على الحكم وانتخب رئيساً للجمهورية السورية.

وفي ١٩ تموز ١٩٥٣ ألف رئيس الجمهورية وزارة برئاسة.

وفي ٢٤ تموز ١٩٥٣ افتتح في حلب احتفالاً بولادة حزب جديد باسم (حركة التحرير العربي) وهو حزب الدولة برئاسة السيد رئيس الجمهورية.

وجاء في بيان الحزب الجديد أن الأمة العربية أمة واحدة، في وطن واحد يمتد من جبال طوروس شمالاً إلى بحر العرب وجبال الحبشة جنوباً، ومن الخليج العربي شرقاً إلى المحيط غرباً، وأعلنت الدولة أن الخدمة العسكرية الإلزامية واجب على جميع المواطنين.

ولم تكن للحزب الجديد مكانة في الأوساط الشعبية العريضة. بل كان حزباً مصطنعاً وقد وصفه السيد ميشيل عفلق رئيس حزب البعث بقوله: إنها - أي الحركة - رماذٌ ذُرٌّ في عيون العرب لاكتساب الشعبية وفرض الدكتاتورية.

وهكذا استطاع الزعيم أديب الشيشكلي أن ينتزع الحكم، بسلسلة من الخطوات والمناورات المدروسة جيداً.

ولم يمض عام على السيد أديب الشيشكلي في رئاسة الجمهورية حتى امتلأت السجون بالمعتقلين، وأبعد عدد من كبار الضباط والموظفين عن أعمالهم، وأذيع بأن مؤامرات تحاك ضد الحكم، واعتقل كذلك السادة أكرم الحوراني وميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار الذين استطاعوا أن يهربوا من معتقلاتهم في أوائل كانون الثاني ١٩٥٣.

وفي ٢٨ آذار ١٩٥٣ كان قد صدر مرسوم بإنشاء المصرف المركزي، بتوصية من الدكتور (شاغت) الحثير الألماني في الشؤون المالية، الذي كان قد زار سورية في كانون الأول ١٩٥٢، وعمل على تنظيم الوضع المصرفي في البلاد، وقدم عدة توصيات نافعة في الشؤون المالية.

ولم يستطع الشيشكلي استعمال الحزبين الوطني والشعبي رغم مساعيه الجادة في هذا السبيل.

وفي ١٩ حزيران ١٩٥٣ كانت حركة التحرير (الحزب الذي صنعه الشيشكلي) قد أقامت مهرجاناً عظيماً حضره عدد كبير جداً من أبناء سورية، ومن طلابها، وتواجدوا جميعاً في دمشق وكان يوماً حافلاً بالنشاط السياسي والدعائي.

وكان السيد الشيشكلي قد أعلن في أواخر حزيران ١٩٥٣ أن استفتاء على دستور جديد وانتخاب رئيس الجمهورية سيتم في ١٠ تموز ١٩٥٣.

وكان الشيشكلي هو المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية ولم يتقدم أحد آخر لرشح نفسه لهذا المنصب.

ومما جاء في الدستور الجديد، زيادة صلاحيات رئيس الجمهورية، وصار رئيس الجمهورية ينتخب من قبل الشعب كله انتخاباً عاماً وسرياً مباشراً، لا عن طريق المجلس النيابي كما كان سابقاً، وهو الذي يسمي الوزراء، ويقبلهم، ويقبل استقالتهم، أي كما هو الحال في النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الوزراء في الدستور السابق مسؤولين أمام المجلس النيابي أما في الدستور الجديد فهم مسؤولون أمام رئيس الجمهورية دون سواه.

وفي الدستور الجديد يجوز للمجلس النيابي أن يحل نفسه ولا يستطيع رئيس الجمهورية أن يحل المجلس أو يعطله.

ولم يرض عدد كبير من المثقفين ورجال الفكر عن الدستور الجديد، لأن الذين وضعوه ليسوا من النواب ومما كانوا قد تأثروا إلى حد كبير برغبات وآراء السيد أديب الشيشكلي، فصنعوا دستوراً يعطي الحاكم صلاحيات لم يملكها حاكم في العصر الحديث.

وقبل الموافقة على الدستور بنتيجة الإستفتاء، قدمت هيئة من السياسيين بيالاً إلى رئيس الجمهورية، تحتج فيه على هذا الدستور، وتظهر نقصه وأخطائه، ومن هؤلاء الساسة: السادة: رشدي الكيخيا، هاشم الأتاسي، سلطان الأطرش، حسني البرازي، إحسان الجابري، أكرم الحوراني، ميشيل عفلق، صلاح الدين البيطار، والثلاثة الآخرون كانوا في المنفى بإيطاليا.

وامستطاع الشيشكلي أن يستعمل إليه السيد فيصل العسلي، رئيس الحزب الصاوي الإسرائيقي فأيد هذا الحزب الدستور الجديد.

وفي ١٠ تموز ١٩٥٣ جرى الإستفتاء على الدستور، وانتخاب رئيس الجمهورية فوافق الناصبون على الدستور، وانتخب الشيشكلي رئيساً للجمهورية، بأكثرية ساحقة.

وصدر قرار بدمج منصب رئيس مجلس الوزراء بمنصب رئيس الجمهورية.

وفي ١٩ تموز تألفت الوزارة يرئسها السيد رئيس الجمهورية كما قدمنا.

وفي ٢٠ تموز ١٩٥٣ أعلن أن الإنتخابات مستعرجي في النصف الأول من تشرين الأول.

وفي ٣٠ تموز ١٩٥٣ صدر قانون الإنتخابات الجديد وكان أبرز ما فيه هو حق المرأة في الترشح للمجلس النيابي.

المجلس النيابي الجديد

وفي ١٢ أيلول ١٩٥٣ حدد موعد الإنتخابات لمجلس نيابي جديد وهو ٩ تشرين الأول ١٩٥٣ وراحت الأحزاب والجماعات تستعد لخوض الانتخابات.

وفي أيلول من ١٩٥٣ اندمج حزبا البعث العربي والإسرائيقي العربي وكونا: حزب البعث العربي الإسرائيقي.

ونشطت حركة التحرير العربي وهي تجمع بصورة حزب صنعه الشيشكلي ليعمل لحسابه، واجازت الحكومة لهذا الحزب خلال

الانتخابات، وانسحب السيد فيصل العسلي وأعضاء حزبه من قوائم
الترشيح، وكان ضغط أجهزة الدولة بارزاً خلال الأعمال الانتخابية.

كانت أعمال الانتخابات زائفة، كما كان تدخل رجال الدرك
ومفرطة الأمن بارزاً، حتى أن بعض رجال الدرك والشرطة كانوا يملون
على الناخب الأسماء التي يريدونها، وكان المقروض أن يكون الانتخاب
نظيفاً، فقد مرت على البلاد تجارب قاسية، خلال الحكم الاستعماري،
ولكن الآمال لم تتحقق في هؤلاء الحكام.

وبنتيجة هذا الإقتراع المزيف نارت حوكة التحرير بـ (٧٢) مقعداً
من (٨٢) مقعداً وهو عدد مقاعد المجلس النيابي، وفاز الحزب السوري
القومي بمقعد واحد وفاز المستقلون بتسعة مقاعد وأخذت الأحزاب
تبدل نشاطاً في معارضة هذا الحكم.

وفي ٥ تشرين الثاني ١٩٥٣ عقد اجتماع في حمص ضمّ حزب
البعث العربي الاشتراكي، والحزب السوري القومي، والحزب
الشيوعي، والأخوان المسلمون، لتأليف جبهة معارضة.

وانتخب الدكتور مأمون الكزبري رئيساً للمجلس النيابي، وهو من
كبار مؤيدي الشيشكلي، ومن السياسيين الذين يعدون المنصب،
ولاعيب في الطموح، ولكن العيب في أن تكون الطريق إلى المصالح غير
صحيحة.

وكان أكثر المتعاونين مع الدكتاتور الشيشكلي من هؤلاء السياسيين
التفيعين وقد تجمع منهم خلق كثير خلال حكمه القصير.

وفي ١٥ كانون الأول ١٩٥٣ عقد الحزب الوطني مؤتمره في حمص،
حاملاً لواء المعارضة للحكم القائم وكان نشاط حزب البعث في صفوف
الطلاب واضحاً وملحوظاً وجريماً.

وتفاقمت المظاهرات عقب اضطراب حدث بعد تمثيلية في كلية حلب
الأمريكية في ١٩٥٣/١٢/٤ وقامت مظاهرات طلابية وشعبية ضخمة
كادت تدك الحكم الدكتاتوري، ولكن الشيشكلي عمد إلى تدابير
استطاع بها أن يعيد الهدوء إلى البلاد، ولكنه الهدوء الذي يسبق
العاصفة.

وخلال حدة المظاهرات التي كانت قائمة في حلب ودمشق أعلنت
الأحكام العرفية وذلك بموجب المادة (٩٢) من الدستور الجديد لعام
١٩٥٣ والتي تنص على أنه يحق لرئيس الجمهورية عند الضرورة إعلان
حالة الطوارئ لمدة لا تتجاوز الشهر شريطة إعلام مجلس النواب بذلك
فوراً وللمجلس حق تمديده.

وفي مطلع كانون الثاني ١٩٥٤ قامت في أكثر المدن في سورية
إضرابات ومظاهرات طلابية وشعبية، وعمد الشيشكلي إلى القوة فملاً
الاعتقالات بالمواطنين.

وفي جبل العرب اعتقل منصور الأطرش ابن سلطان باشا الأطرش
فقامت اضطرابات وحصل ما يشبه التمرد، إذ هاجم بعض الاخوة
الدروز السجن الذي اعتقل فيه الموقوفون، وحاولوا إطلاق سراحهم
بالقوة، مما أدى إلى الإشتباك مع قوات الحكومة.

وفي ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٤ أمر الشيشكلي بعض الفرق بالتحرف
على الجبل ومكافحة التمرد، ونشبت معارك سقط فيها عدد كبير من
القتلى والجرحى، وقد أحصى عدد القتلى من المواطنين الدروز فزادوا
على المئة قتيل.

وقد تأثر المواطنون الدروز من هذه العملية الدموية التي كان يجب
تفاديها بالأساليب السياسية المعروفة.

وتم اعتقال كبار السياسيين وأمر هاشم الأتاسي بالإقامة الجبرية في
منزله، وفرضت الأحكام العرفية، وعين الزعيم شوكت شقير نائباً
للحاكم العرفي في سورية.

ولا شك في أن الشيشكلي قد بذل غاية جهده ليبقى في كرسي
الحكم أطول مدة ممكنة، وحاول مراراً أن يعاون مع السياسيين، ولكن
السياسيين الذين عرفوا جيداً ماذا يعني الحكم الدكتاتوري لم يعاونوا
معه سوى رجل واحد من أفذاذ السياسيين هو العلامة السيد فارس
الخوري. ولعل العلامة كان يرجو أن يحقق الدماء وأن يعيد إلى الأمة
وحدها وحرية فسلك سبيل المسالمة عسى أن تكون هذه السبيل
أجدى وأنتفع من العنف والتمرد.

وفي ٤ شباط ١٩٥٤ قالت جريدة التايمز اللندنية «إن السهولة التي
لمعت بها قلائل الأسبوع الماضي في سورية تظهر أن حركة التحرير
العربي - وهي الآن الحزب الوحيد المرخص في سورية والتي يقودها
الزعيم الشيشكلي - لا تزال تمسك بحزم بمقاييد الأمور».

ومساد الهدوء في بعض مرافق الدولة وبدا مثل ذلك الهدوء في
الأوساط الشعبية ولكنه هنوء خداع كالذي يسبق العاصفة.

الاطاحة بالشيشكلي

في يوم الخميس ٢٥ شباط ١٩٥٤ قطعت إذاعة حلب برامجها، لإذاعة بيان النقيب مصطفى حدون من موقع حلب، الذي ناشد قطعات الجيش في مختلف المحافظات للانضمام إلى حركته التي تهدف إلى إقالة رئيس الجمهورية «الشيشكلي» وتسليم البلاد إلى حكومتها الدستورية. أعلنت بعد ذلك انضمام قطعات الشمال (الرقّة، دير الزور، الحسكة) ثم أعلن «حدون» انفصال القيادة العسكرية للشمال عن قيادة دمشق. وفي الساعة العاشرة مساءً أعلنت إذاعة حلب انضمام قطعات حصص وحماه ودرا واللاذقية إلى الحركة، فأعلن تشكيل القيادة «الشمالية والشرقية والغربية والوسطى»، التي وجهت إنذاراً إلى الشيشكلي لمغادرة البلاد فوراً.

في دمشق جمع الشيشكلي ضباطه (شوكت شقير رئيس الأركان، النقيب عبد الحق شعادة آمر الشرطة العسكرية، النقيب حسين حده آمر المدرعات، والملازم يرهان أدهم) وبحث معهم موضوع الإنذار، فأكدوا له تصميمهم على مقاومة هذه الحركة واسقاطها بالقوة، بينما أشار شوكت شقير بأنه مؤيد للشيشكلي، لكنه مدرك حجم الدماء التي سوف تسفك إذا واجهت وحدات الجيش السوري بعضها، وأكد بأنه ماعدا قطعات محددة في دمشق فإن جميع قطعات الجيش أيدت الحركة، وأنها تتحرك لتطويق دمشق، ولصح بتفليد

الإنذار حقناً لدماء أخوة السلاح. ثارت نائرة عبد الحق شحادة وحسين حده اللذان أعلننا التصميم على مقاومة الحركة بالقوة.

كان الشيشكلي أثناء اجتماعه بالضباط قد كلف عبد الرحمن الهندي وزير الزراعة للاتصال بالحكومة اللبنانية لقبوله كلاجئ سياسي ثم اتخذ ترتيبات مغادرته لسورية، سطر الشيشكلي كتاب استقالته وسلمه للزعيم شوكت شقير، الذي اشعبه باشراكه في الحركة وغادر دمشق ومعه: أحمد عسه وصلاح الشيشكلي وقدرى القلعجي وعبد الرحمن الهندي، بينما أسرع «شوكت شقير» للإفراج عن المعتقلين السياسيين ونصحهم بالتوجه إلى حمص حتى لا يعيدهم عبد الحق شحادة وحسين حده إلى السجن.

اجتمع حسين حده مع عبد الحق شحادة وأعلننا العصيان على الحركة، وباركا اسلام الدكتور مأمون الكزبري رئيس مجلس النواب، لرئاسة الجمهورية بحكم الدسور، اجتمع مجلس النواب وتليت في الجلسة استقالة الشيشكلي، فاعتبر الدكتور مأمون الكزبري رئيساً للجمهورية بالوكالة، وانتخب السيد «سعيد اسحق» رئيساً لمجلس النواب خلفاً للكزبري.

ألبر العقيد «عمود شوكت» أمر منطقة حمص، النواب بكل البرلمان، وألذر الكزبري بالاستقالة ومغادرة البلاد فوراً، وعندما سمعت جماهير دمشق هذا الإنذار توجهت المظاهرات إلى المجلس النيابي وأجبرت النواب على مغادرته، بينما استقال الدكتور الكزبري من رئاسة الجمهورية، وغادر البلاد يوم السبت ٢٧/٢/١٩٥٤، فكان أول رئيس في تاريخ سورية يتسلم منصبه لمدة ٢٤ ساعة فقط.

بعد وصول المعتقلين السياسيين إلى حصص توجهوا إلى منزل السيد هاشم الأتاسي وعقدوا اجتماعا ضم ممثلين عن مختلف الأحزاب السياسية في سورية، واتفقوا على تشكيل وزارة وطنية لضبط الأمور في دمشق، وقطع الطريق على عودة الشيشكلي إلى الحكم.

وفي ١٩٥٤/٢/٢٧ توجه الزعيم شوكت شقير رئيس الأركان إلى حصص واجتمع مع السيد هاشم الأتاسي واطلع على مقررات الأحزاب والمهيات. فوافق عليها، وتعهد بإعادة الجيش إلى ثكناته قهيدا لعودة الحياة الدستورية إلى البلاد، وبموجب مقررات حصص أسندت رئاسة الجمهورية إلى السيد هاشم الأتاسي لاستكمال مدته الدستورية، ودعي البرلمان القديم للغاية ذاتها. بينا اتفق على تكليف السيد «صبري العسلي» بتشكيل حكومة ائتلافية جديدة وصدرت مراسيم تأليفها في مطلع اذار ١٩٥٤.

هيمن حزب الشعب على الحفائب الرئيسية في الوزارة (الخارجية، الداخلية، الدفاع) بسبب تأييده للسيد «صبري العسلي» بتشكيل الحكومة، ولإدراك الحزب بأن البلاد قادمة على الإنتخابات، وللداخلية والدفاع دور مركزي في ترجيح كفة حزب الشعب، وضمنان سيطرته على البرلمان. قررت حكومة العسلي عدم الإعراف بما صدر من قوانين ومراسيم تشريعية في الفترة «غير الشرعية» التي حكم بها الشيشكلي، وأصدرت قانونا «الجزاء والعقاب» ففضى بمطالبة الوزراء في عهد الشيشكلي بإعادة ما قبضوه من رواتب، لكن اضاكم المختصة أوقفت مفعوله ثم ألغى عام ١٩٥٧.

دعي مجلس النواب للإلتعاد لاستكمال مدته الدستورية (٥١ مقعدا لحزب الشعب) فمنح الثقة لحكومة «صبري العسلي» الائتلافية.

كان في مقدمة قرارات الحكومة تحديد يوم ٢٠ اب ١٩٥٤ موعداً للإنتخابات بموجب قانون الإنتخابات الذي وضعه الشعب في عهد الحناوي.

شعر حزب البعث العربي الإشتراكي الذي كان ضباطه الأداة الرئيسية التي أطاحت بالمشيكل، أن إجراء انتخابات في البلاد في ظل الحكومة الراهنة سوف يعيد العجلة إلى الوراء، بعد تجربتين انتخابيتين عرفتهما البلاد: الأولى في عهد الحزب الوطني (١٩٤٧)، و الثانية في عهد سامي الحناوي حيث سيطر حزب البعث ١٩٤٩، فقرر التصدي لوزارة العسلي والمطالبة بتأليف وزارة حيادية تشرف على تحضير البلاد للإنتخابات. وأكدت صحيفة البعث في مقال افتتاحي هذا الموقف بقولها: «إننا نطالب الحكومة أن تتنحى عن الحكم وأن توفر على البلاد تجارب جديدة أليمة وعهودا مظلمة إذ لم يعد مأمولا في ظل الحكومة الراهنة أن تجري الإنتخابات حرة نزيهة.. إننا لسأل فخامة الرئيس أن يجنب البلاد من الوقوع في تجربة إنتخابية أليمة تحضر لها الحكومة الراهنة ينتج عنها عهد أسود يجعل البلاد عرضة للإضرابات والقلقل والنضال السلمي المرير.»

وهدد حزب البعث العربي الإشتراكي بمقاطعة الإنتخابات القادمة، وبدأ عقد المهرجانات الشعبية بين أوساط الطلاب والعمال التي انتهت بمظاهرات حاشدة تطالب السيد «صبري العسلي» بالإستقالة.

ازدادت المعارضة الشعبية للحكومة، خاصة بعد نجاح الإبتصالات التي جرت بين حزب البعث العربي الاشترافي، وكتلة السيد خالد العظيم لتأليف لجنة

وطنية، طالبت بإجراء إصلاحات في البلاد، والوقوف ضد الإستعمار ونادت بحرية الإنتخابات وبإدخال الغرفة السرية للإقراع، في إطار هذه المعارضة المتزايدة قدمت الحكومة مشروع قانون المطبوعات الجديد الذي يفرض رقابة حكومية على المطبوعات ويمنح وزير الداخلية (علي بوظو- حزب الشعب) صلاحيات واسعة في تعطيل الصحف المعارضة. فصوت المجلس النيابي على هذا المشروع وأقره.

عندئذٍ تزايدت المعارضة الشعبية والسياسية للحكومة، فاستقالت وزارة السيد صبري العسلي في ١٩ حزيران ١٩٥٤، فكلف رئيس الجمهورية السيد «سعيد الغزي» (مستقل) بتشكيل وزارة حيادية من خارج مجلس النواب للإشراف على الإنتخابات، وصدرت مراسيم تشكيل هذه الوزارة في ٢٥ حزيران ١٩٥٤، وبعد تشكيل الوزارة فوجئت الأوساط السياسية في سورية بمحدثين:

الأول: قرار حزب الشعب مقاطعة الإنتخابات على الرغم من تدخلات رئيس الجمهورية لثنيه عن القرار، لكن الحزب صمم على قراره، وقطع حملته الإنتخابية قبل موعد الإنتخابات بأسبوع واحد، وفوجيء المرشحون بصدور قرار وزير الداخلية بتأجيل الإنتخابات من ٢٠ آب إلى أيلول ١٩٥٤، بسبب إضراب القضاة المفاجيء.. كما فوجئوا بقرار حزب الشعب بالإشراك مجدداً في الإنتخابات.

الثاني: فوجئت دمشق بعودة السيد «شكري القوتلي» إليها بعد غياب في مصر دام خمس سنوات، وبدأ يحظى بين الناس داعياً إلى جمع الكلمة وتناسي

الضغائن ومواجهة الأخطار صفاً واحداً، فانتعش رجال الحزب الوطني والتف حولهم بعض المستقلين أمثال منير العجلاني، ورجال الدين أمثال الكتاني وحنبكة، ومجموعة من كبار ضباط الجيش وفي مقدمتهم رئيس الأركان شوكت شقير.

ساعد القوتلي في موقفه، دعم الثورة المصرية له، بعد النجاحات التي حققها رجال هذه الثورة في مفاوضاتهم مع البريطانيين لضمان الجلاء عن السويس. ووقوفهم بحزم ضد بريطانيا والفاشيين الطامعين بعرض سورية.

كانت المعركة الانتخابية طاحنة والمنافسة شديدة بين حزب الشعب والحزب الوطني اللذين استقطبا رجال الدين، وحزب الإخوان المسلمين وكتلة العشائر. فوقفوا جميعاً ضد التحالف حزب البعث والحزب الشيوعي والكتلة الديمقراطية (خالد العظم).

جرت الانتخابات النيابية في موعدها عبر الغرفة السرية التي أدخلت في عملية الانتخابات للمرة الأولى وكادت الانتخابات تسير في أحسن صورها لولا محاولة واحدة قام بها أنصار القوتلي في محاولة لتفجير منزل السيد «خالد العظم» لكن القنبلة انفجرت بحاملها قبل وصولها إلى الهدف.

كانت نتائج الانتخابات مفاجئة:- فاز حزب البعث بـ ١٨ مقعداً، وفاز السيد خالد بكداش عن الحزب الشيوعي، وفازت الكتلة الديمقراطية (العظم) بـ ٣٨ مقعداً في هذا المجلس.

قبل افتتاح المجلس النيابي الجديد، جرت اتصالات بين النواب لتشكيل كتل وتجمعات بهدف الفوز في منصب وزاري والتأثير على مجرى مناقشات المجلس.

استقبلت سوريا برلماناً جديداً لبدء عهد جديد، لم يكن متجانساً، جمع كل الألوان السياسية، وأعاد للأذهان صوراً ماضية حول مسطرة الحزبين التقليديين على مقدرات البلاد، بالتفاهم مع فئات وكتلات أخرى جاء بعضها على يمين هذين الحزبين، ومع ذلك فاز البعثيون والشيوعيين بـ ١٩ مقعداً، وفازت الكتلة الديمقراطية بـ ٣٨ مقعداً، كانوا في مجموعهم يشكلون معارضة حقيقية تؤخذ بعين الاعتبار، إلا إنها لا تمكن أصحابها من الإمساك بزمام السلطين التنفيذية والتشريعية لتحقيق الإصلاحات الجذرية التي وعدوا الشعب بها، لكنها حدثت من حرية المناورة التي تمتع بها الحزبان التقليديان في تسيير أمور البلاد، ونهت إلى تعاطف القاعدة الجماهيرية لأحزاب اليسار في البلاد.

لبنان الكبير

نظراً للعلاقة الوثيقة بين كل من سوريا ولبنان ولدى العلاقات الموابطة بينهما فإن الإستعمار يشقى أشكاله كان يتحين الفرص للإيقاع بينهما في كل زمن ومناسبة. ولتعد بالذاكرة إلى تلك الأيام التي استعدت فيها الجيوش العربية لدخول سوريا ولبنان حيث بدت للناس الملهوفين في لبنان بارقة أمل جميل عندما احتل الجنرال اللبناني في شهر أيلول عام ١٩١٨ فلسطين مهدداً السبيل لاحتلال لبنان وسورية وعندما بدأ اللبناني هجومه من قاعدته في مصر. كانت الجيوش العربية بأمره فيصل ابن الحسين تعاونه عن طريق شرقي الأردن. وفي اليوم السابع من شهر تشرين الأول أنزل الأسطول الإفريقي فرقة من الجنود في مدينة بيروت وعلى صخرة نهر الكلب حيث سجلت أخبار أمم قديمة في اجتياحها لبنان وعبورها نهر الكلب، ترك الإنكليز والفرنسيون نقشاً تخليداً لذكرى احتلالها لبنان وسورية. وقبل أن ينصرم شهر تشرين الأول كان فيصل قد دخل دمشق مع الجيوش الإنكليزية. كذلك وقعت تركيا على شروط الهدنة التي بموجبها سرحت على الفور جميع جيوشها.

وتابعت جيوش الحلفاء زحفها حتى جبال طوروس. وفي مؤتمر سان ريمو (في إيطاليا) الذي عقد في شهر نيسان ١٩٢٠ أعطيت فرنسا، باعتبارها من ورثاء السلطنة العثمانية المنحلة، الإنتداب على كل من لبنان وسورية، وأعطيت

كذلك إنكلترا الإنتداب على فلسطين والعراق. وبعد أربعة أشهر وقعت تركيا على معاهدة الصلح المعروفة بمعاهدة سيفر والتي تنص على تنازل تركيا نهائياً عن المقاطعات التي وقعت تحت الإنتداب الفرنسي والإنكليزي.

وبعد سنتين وقع في لندن على صك الإنتداب الذي وضع العلاقات الإفرنسية اللبنانية على صعيد دولي رسمي تحت رعاية عصبة الأمم. وفي هذه الأثناء توترت العلاقات بين فرنسا وبين فيصل في دمشق ووقعت الحرب بينهما. وفي ٢٤ تموز سنة ١٩٢٠ التحم الجيش الإفرنسي في معركة بالجيش السوري في ميسلون أسفرت عن دخول الإفرنسيين مدينة دمشق. وبذلك ثبتت فرنسا قدمها في سورية.

وتمزى فكرة الإنتداب - وهي ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية - إلى الجنرال سمطس من جنوبي إفريقيا وإلى الرئيس وودرو ولسن. ولكن الرئيس ولسن، قبل الإقدام على فرض الإنتداب على سورية ولبنان، بعث بلجنة مهمتها الإطلاع على رغبات السكان في المقاطعات المنوي وضعها تحت الإنتداب. وقد قام الرئيس ولسن بهذه الخطوة بناء على اقتراح قدمه له هورد م. بلس، رئيس الجامعة الأميركية في بيروت، وغمشياً مع مبدئه القائل بحق تقرير المصير. فبعد أن احتلت جيوش الحلفاء سورية ولبنان بقليل من الزمن (٧ تشرين الثاني، ١٩١٨) أصدرت الحكومة الإنكليزية بياناً مشروكاً أعلنت فيه رغبتها الصادقة في إقامة «حكومات تستمد سلطاتها من الشعب وعملء حريته واختياره» وقد ضمن هذا المبدأ فيما بعد في بنود ميثاق جمعية الأمم وفي صك الإنتداب. غير أن إنكلترا وفرنسا وإيطاليا في هذه الأثناء قصرت في تعيين ممثلين عنها. وكانت نتيجة استقصاءات اللجنة الأميركية كما جاءت في تقريرها أن أكثرية اللبنانيين

أظهروا ميلاً للإنتداب الفرنسي وطالبوا بלבnan الكبير من صور إلى طرابلس ولبnan مستقل استقلالاً تاماً عن سورية^(١) .

كان صك الإنتداب وثيقة واحدة تشمل البلدين سورية ولبnan. ومن بنود صك الإنتداب بند الفيت بموجبه الإمتيازات الأجنبية التي كان معمولاً بها في السلطنة العثمانية. وتنص المادة العاشرة على «أن مراقبة الدولة لبعثات المرسلين الدينية في سوريا ولبnan تقتصر على النظام العام وحسن الإدارة» وتنص مادة أخرى على أن اللغة الإفرنسية والعربية لغتان رسميتان غير أن لغة التعليم الرسمي في المدارس هي اللغة العربية. والدليل على أن وثيقة صك الإنتداب صيغت على عجل وبدون روية وأنه ينقصها التوازن في أهمية بنودها العشرين يظهر ذلك بجلاء في البند الرابع عشر الذي يعنى بأمر الآثار التاريخية. هذا البند، الذي هو في نظر الناس أقل أهمية من غيره شامل مانع يحتوي على ثماني فقرات مفصلة ويشكل سدس حجم الوثيقة! ولكن الحقيقة الثابتة هي أن الإنتداب هذا، لكونه انتداباً من نوع (آ)، يتضمن فكرة سامية ويهدف إلى غاية نبيلة لا عهد للناس بهما ولا ذكر لهما في العلاقات الدولية بين المستعمر والمستعمر. وقد حددت المادة الثانية والعشرين من ميثاق جمعية الأمم فكرة الإنتداب الأساسية وأوضحت الغاية منه:

«إن بعض الشعوب التي كانت تحت الحكم التركي سابقاً قد وصلت إلى طور من التقدم يمكن معه الإعتراف بوجودها احتساباً كأمم مستقلة تقدم لها

(١) لجنة كراين السابقة الذكر

الدول المنتدبة عليها النصح والمساعدة إلى أن تصبح قادرة على إدارة شؤونها بذاتها.

وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار رغبات هذه الشعوب لدى اختيار دول الإنتداب»

ولكن صك الإنتداب كانت تنقصه الوسائل الفعالة لبلوغ الهدف الأساسي. ذلك أنه في الواقع لم يضع مقاييس موضوعية يستطيع المرء بموجبها أن يقيس مدى بلوغ الشعب المنتدب عليه درجة من النضج السياسي يستطيع معه أن يحكم ذاته بذاته. بل ترك هذا الأمر (إنهاء الإنتداب، والحكم على الشعب المنتدب عليه بأنه أصبح قادراً على إدارة شؤونه) للشعب المنتدب عليه ليبرهن عن قدرة اقتصادية وسياسية تؤهله للحكم الذاتي، وللدولة المنتدبة لتعالج الأمر تبعاً لأغراضها ودوافعها وتقدر ما تفرضه سياستها.

ولكن تطبيق الإنتداب أعظم شأناً من نص الوثيقة ذاتها. كان المفوضون الساميون الثلاثة الأول من العسكريين الذين برزت أسماءهم أثناء الحرب العالمية الأولى. وكان أعوانهم في إدارة الإنتداب موظفين فرنسيين قُرنوا على الإدارة في المستعمرات الإفريقية. وكانت السلطة في أيدي الفرنسيين، وكانوا يحكموا البلاد حكماً مباشراً. وكانت الصلاحيات التي تعطى إلى الحكومة الوطنية أقل بكثير من الصلاحيات التي كانت تتمتع بها الحكومات الوطنية في العهد الذي سبق الإنتداب.

ويجب الإعراف بأن فرنسا وجدت البلاد في أسوأ فترة من تاريخها سواء كان ذلك في حقل الإقتصاد أم في السياسة أم في الحالة الروحية والفكرية التي

كانت تزدى البلاد فيها. فشرعت البلاد على الفور في تنظيم الإدارة والقضاء وإصلاح الموانئ وترميم الطرق وإنشاء المدارس وتأسيس مصلحة للصحة العامة والأعمال الإنشائية. وكذلك وضعت الدولة المنتدبة قوانين مدنية عصرية. وفي سنة ١٩٢٢ سنت قوانين للبلديات عصرية لتحل محل القانون العثماني القديم لسنة ١٨٧٧. وهذه القوانين الجديدة من شأنها أن تمكن قرابة مئة وعشرين قرية ومدنية من ممارسة شيء من الإستقلال الذاتي المحلي ومن تشجيع إنتاج الحرير لولا هذه القوانين والأنظمة البلدية لكان اضمحل اضمحلالاً تاماً. وربطت الدولة المنتدبة عملة البلاد بالفرنك الإفرنسي الذي كانت قيمته قد انخفضت كثيراً. وأبدت السلطة اهتماماً خاصاً ببناء بيروت وإنشائه عصريةً بعد أن كان قد أهمل منذ أن أنشأته فرنسا بين سنة ١٨٨٩ و ١٨٩٤. ولكن معظم جهود السلطة المنتدبة تركزت على إقامة جهاز إداري وخطة سياسية تضمنان لها الإستقرار وسلامة مصالحها وبقائها في البلاد لا على استغلال موارد البلاد الطبيعية لصالح الشعب، ولا على تدريبه على ممارسة الحكم لكي يصبح يوماً قادراً على حكم نفسه بنفسه. ومن جهة أخرى تركزت اتجاهات الرأي العام على السياسة الحزبية الضيقة التي كانت تدور حول أشخاص أكثر مما كانت تدور حول مبادئ.

إعادة لبنان الكبير إلى الوجود

كان أول مفوض سام فرنسي الجنرال غورو بطل المارن الذي فقد إحدى ذراعيه في المعارك الحربية. وهذا المفوض الإفرنسي الأول هو الذي ثبت قدم فرنسا في سورية. فإنه بعث بالذمار إلى حكومة فيصل في دمشق واتبعه بإرسال جيوشه التي التحمت بالجيش السوري في معركة ميسلون. وكان غورو القائد

العام للجيش الإفرنسية في سورية ولبنان والتي كانت تتألف في الدرجة الأولى من جنود الفرنسين وجنود المستعمرات وبعض الوحدات المحلية التي كان يطلق عليها اسم «الجيش الخاصة بالشرق» وفي اليوم الأول من شهر أيلول سنة ١٩٢٠ أعلن الجنرال غورو في بيروت إعادة لبنان الكبير إلى الوجود بهذه العبارة:

«في سفح هذا الجبل الشامخ الذي كان قوة بلادكم وسور إيمانها وحريتها المنيع، وعلى شاطئ هذا البحر العجيب الشهير الذي شاهد سفن فينيقية واليونان ورومة ماخرة عابيه حاملة آباءكم أهل الذكاء والمهارة وأرباب الفصاحة والتجارة، وهو يعمل إليكم اليوم بعد رجوع الخط عهد صداقة عظيمة قديمة ونعمة السلم الفرنسي، وأمام هؤلاء الشهود جميعاً شهود آمالككم ومجهوداتكم وانتصاراتكم، وبقلب يشاطركم فرحكم وفخركم... أناذي باسم حكومة الجمهورية الفرنسية بدولة لبنان الكبير وأحييه راجياً له المجد والنجاح».

وفي هذه الأثناء وضع دستور جديد لحكم البلاد ولتعيين الحدود. أما المدن البحرية التي ألحقت بلبنان - بيروت التي أصبحت العاصمة وصيدا وصور وطرابلس - والمدن والمقاطعات الداخلية مثل البقاع وبلبك وحاصبيا وراشيا ومرجعون فانها كانت سابقاً جزءاً من لبنان تاريخياً وجغرافياً. وكان يحكمها أحياناً المعنويون وبارة أخرى الشهابيون. غير أن مساحة الأرض التي ألحقت بلبنان ضاعفت تقريباً وزاد عدد سكانه بما يقرب من مئتي ألف نسمة معظمهم من المسلمين الشيعة الذين كانوا يسكنون في مناطق مهملة ومتأخرة اقتصادياً واجتماعياً. فان عدد سكان لبنان حسب إحصاء ١٩١٣ كان يقدر ب ٤١٤,٨٠٠ منهم ٣٢٩,٤٨٢ مسيحيون (ومن هذا العدد ٢٤٢,٣٠٨ من

الموارثة). وبعد عشر سنوات بلغ عدد السكان ٦٢٨,٨٦٣ منهم ١٥٠,٠٠٠ يسكنون بيروت و ٣٠,٠٠٠ في طرابلس و ١٣,٠٠٠ في صيدا. ولكن هذا الكسب في مساحة الأرض كان يقابله عدم تجانس في السكان ونقص في التمازج والروابط. ذلك أن لبنان فقد التوازن الداخلي الذي كان ينعم به سابقاً. ولكن من الناحية الجغرافية والاقتصادية أصبح لبنان دولة تستطيع البقاء. أما الأكثرية المسيحية فلم تظل لها الأكثرية الساحقة التي كانت تحتفظ بها من قبل.

تميزت السنوات الواقعة بين الحربين بتقديم مستمر في أساليب الحكم الوطني الديمقراطي. ففي الثالث والعشرين من شهر أيار عام ١٩٢٦ أعلنت دولة لبنان جمهورية. واتخذت علماً لها العلم الفرنسي المثلث الألوان، إنما أضافت إليه صورة الأرز الخضراء - شعار لبنان - في الرقعة البيضاء، ولكن هذا العلم غير فيما بعد إلى علم يتألف من ثلاثة رقع أفقية ألوانها: أحمر أبيض أحمر، والأرز الخضراء في الأبيض. وكذلك وضع دستور جديد ينص على إقامة نظام برلماني وحكومة ديمقراطية. وكانت جمهورية لبنان الديمقراطية أول جمهورية من نوعها تأسست في العالم العربي. والدستور الجديد الذي وضعه المجلس التمثيلي بطلب من المفوض السامي هنري دي فينال، أول مفوض مدني، مستمد بروحه من الدساتير الغربية العصرية. وينص على انتخاب رئيس للجمهورية وعلى إقامة وزارة مسؤولة ومجلسين: مجلس النواب ومجلس الأعيان (وقد ألغي مجلس الأعيان فيما بعد).

وبالرغم من أن هذا الدستور عدل مرات عديدة وعلقه المفوضون الساميون أكثر من مرة فإنه لا يزال في أساسه الدستور المعمول به إلى الآن. والدستور اللبناني لا ينص على أن للدولة ديناً معنياً كما هو الحال في دساتير البلدان

العربية المجاورة، بل إن حرية العبادة في لبنان حقيقة ثابتة. غير أنه أبقي على قانون الأحوال الشخصية القديم الذي كان تنفيذه منوطاً برؤساء الطوائف والملل سواء أكانوا نصارى أم مسلمين. وفي سبيل المحافظة على التوازن الطائفي فقد نشأ تقليد بموجبه يصبح رئيس الجمهورية مارونياً (إن الموارنة، كطائفة، هم أكبر طائفة في لبنان)، ورئيس الوزارة مسلماً سنياً ورئيس المجلس النيابي شيعياً ووزير الدفاع درزياً.

وكان أول رئيس ماروني للجمهورية عينه المفوض السامي الفرنسي حبيب باشا السعد الماروني (١٩٣٤-١٩٣٦). أما أول رئيس من الموارنة للجمهورية ينتخبه المجلس فقد كان أميل اده (١٩٣٦-١٩٤١). وفي الواقع كان أول رئيس منتخب. وأصبح الحكم الفرنسي في البلاد حكماً غير مباشر وذلك عن طريق المستشارين الذين كانوا يسمون «مستشارين» ولكنهم في الواقع كانوا يتمصون بصلاحيات واسعة. أضف إلى هذا أن دائرة الأمن ظلت في أيدي الفرنسيين، وقد كانت بين موظفيها جماعة كبيرة من رجال التحري.

استقلال إسمي

في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ وقع رئيس الجمهورية أميل اده والمفوض السامي دي مارتل معاهدة صداقة وتحالف مع فرنسا مدتها ٢٥ سنة. وبموجب هذه المعاهدة تعترف فرنسا باستقلال لبنان وبمساعده على الانضمام إلى عصبة الأمم كدولة مستقلة، بينما تحتفظ فرنسا بالأمور الخارجية والعسكرية التي تظل ضمن صلاحيات المفوض السامي. وهذه المعاهدة شبيهة بالمعاهدة التي عقدت بين فرنسا وسورية بفارق واحد رئيسي، وهو أن تدريب الجيش السوري كان

يناط بضباط فرنسيين، بينما يحق لفرنسا إبقاء جيوش إفرنسية في لبنان طيلة مدة المعاهدة التي يمكن تجديدها بمواضي الفريقين. ولكن هاتين المعاهدتين، الإفرنسية اللبنانية والإفرنسية السورية، لم تصدق عليهما الجمعية الوطنية في فرنسا مما زاد العلاقات بين فرنسا وسورية ولبنان توتراً وسوء.

أما لبنان الذي تعود أهله على مدى الأيام تقلبات الأحوال وتغير السلطات الحاكمة فإنه لم يبد من المقاومة العنيفة والإنتفاضات الخطيرة التي أبداها سكان سورية في وجه الدولة المتعبدية. فقد عبر السوريون عن الإستياء العام، والمقاومة الشديدة للإنتداب، وخيبة الأمل في تحقيق أهداف القومية الوطنية أحياناً بشكل إضراب عام أو بقيام مظاهرات وأحياناً أخرى بثورات مسلحة. وأخطر هذه الثورات كانت ثورة ١٩٢٥ التي انطلقت شرارتها الأولى من جبل الدروز فعمت سائر أنحاء البلاد، مثل دمشق وحماة ومدن أخرى. ولم تهدأ الثورة إلا في سنة ١٩٢٧. وقد تناولت الثورة بعض لبنان الجنوبي. ومما زاد التوتر في سورية سياسة الإنكليز في العراق التي كانت أكثر تحملاً وأخف قيوداً على شعب العراق.

ولكن في هذه الأثناء كانت تتلبد في الأفق البعيد غيوم سوداء تنذر بشر مسعطين.

كان ذلك شبح الحرب العالمية الثانية.

في ظل الأحكام العرفية

في التاسع من شهر أيلول سنة ١٩٣٩ أعلن المفوض السامي غبريال ييو الأحكام العرفية وعلق الدستور وحل المجلس النيابي وحد كثيراً من سلطة رئيس الجمهورية. وعين وزير دولة ليقوم ببعض الأعمال الإدارية التي كانت تقوم بها الوزارة. وعينت الحكومة الفرنسية الجنرال ويفان، أحد أبطال الحرب العالمية الأولى وخليفة غورو كمفوض سام في سورية ولبنان، قائداً عاماً لجميع جيوش الحلفاء في منطقة حوض المتوسط الشرقية. ولكنه استدعى في الربيع التالي ليتولى قيادة جيوش الحلفاء في أوروبا. وقد ظل في هذا المركز إلى أن سقطت فرنسا صيف ١٩٤٠. أما خلفيته في قيادة الجيش الفرنسي في سوريا ولبنان فقد أعلن، بالاتفاق مع المفوض السامي ييو، ولاءه لحكومة فيشي وإنهاء جميع الأعمال الحربية ضد ألمانيا وإيطاليا. وكان هذا العمل إلى حد ما نتيجة العداء التقليدي الذي كان مستحكماً بين الموظفين الفرنسيين في سوريا ولبنان وبين الإنكليز جيرانهم في فلسطين والعراق. غير أن إنكلترا التي لم تكن مطمئنة إلى وضعها السياسي والعسكري في فلسطين والعراق ومصر، والتي كانت تخشى أن تلجأ دول المحور لاستخدام لبنان وسوريا قاعدة لأعمال حربية ضدها، سبرت حملة عسكرية تعاونها بعض الجيوش الفرنسية التي انضت حول الجنرال ديفول فطردت الجيوش الفرنسية الموالية لحكومة فيشي ومن كان معها من جيوش دول المحور واحتلت سورية ولبنان. وقد دامت الحرب بين القوات الإنكليزية وبين قوات فيشي شهراً واحداً ضرب فيه الحصار البحري على الساحل وضربت بعض المدن والمطارات بالقنابل. ثم أن سورية ولبنان الحقا

بالقيادة البريطانية للشرق الأوسط. أما في فلسطين فكان السكان في غليان من جراء التسرب الصهيوني على نطاق واسع.

وأما في العراق فنشبت الثورة المعروفة بثورة رشيد عالي الكيلاني.

كان اللبنانيون، الذين لم يكونوا قد نسوا بعد ويلات الحرب الأولى، ينظرون إلى المستقبل نظرة قلق ووجل. ولكن لم يطل الوقت حتى أعلنت إنكلترا إلحاق سورية ولبنان بمنطقة التجارة البريطانية. ونشط مركز التموين الأنكلو أمير كي لمنطقة الشرق الأوسط في القاهرة لمعالجة النقص في مواد الإستهلاك الناشئ عن قلة البواخر وصعوبة النقل البحري. وقد حاول الإنكليز زيادة الإنتاج المحلي وإنشاء نظام إقتصادي موجه من شأنه أن يخفف حدة الأزمة الاقتصادية في المنطقة كلها.

وكان من نتائج هذه التدابير التي اتخذتها السلطات العسكرية لتحسين الحالة الاقتصادية أنها لم تقتصر على توفير الطعام ومنع التضخم المالي ووقف التدهور الاقتصادي وحسب، بل أنها ساعدت على وضع البلاد في حالة ازدهار ورخاء.

فقد كان لوجود الجيوش الكبيرة التي تحتاج إلى المؤن والخدمات المختلفة أثر في النشاط الزراعي والتجاري. وكان لمشاريع البناء والنقل والمواصلات أثر في تشغيل اليد العاملة وارتفاع أجورها. وقد أنشئ خط حديدي يربط بيروت بطرابلس شمالاً وبحيفا جنوباً مما جعل الإتصال بين «لبنان» وتركيا ومصر وفلسطين والعراق وسورية أمراً ميسوراً. وقد اهتمت السلطات اهتماماً خاصاً بالحفاظ على الصحة العامة. ولكي يقدر المرء هذه النعم التي نعم بها لبنان في

الحرب العالمية الثانية عليه أن يقارن بين لبنان في الحرب العالمية الأولى وبينه أثناء الحرب الثانية.

الإستقلال التام

استعاضت فرنسا الحرة عن المفوض السامي وأرسلت مكانه جورج كاترو كقائد عام للجيش الإفرنسية الحرة وكمندوب فوق العادة يمثل حكومة الجنرال ديغول. وفي اليوم السادس والعشرين من شهر تشرين الثاني، ١٩٤١، أعلن الجنرال كاترو باسم حكومته، وبالاتفاق مع حليفتها بريطانيا، الإستقلال التام للبنان وإنهاء الإنتداب، وأصبح هذا اليوم عيداً وطنياً هو استقلال لبنان. أما في سورية فإنهم يحتفلون بالسابع والعشرين من شهر أيار كمعيد وطني لاستقلال البلاد وإنهاء الإنتداب عليها. وسارعت بريطانيا للإعتراف باستقلال الجمهوريتين اللبنانية والسورية. وكانت حكومة الولايات المتحدة أول حكومة أرسلت معتمداً دبلوماسياً وقنصلاً عاماً يمثلها في البلدين المستقلين. وما أن عادت الحياة الدستورية في لبنان حتى جرى انتخاب مجلس نواب جديد في خريف ١٩٤٣. وكان أكثر النواب المنتخبين من الوطنيين الشديدي الحماس للقضايا الوطنية ومن الذين يعطفون على القضايا العربية. وقد انتخب المجلس الجديد الشيخ بشارة خليل الخوري رئيساً للجمهورية. وكان بشارة الخوري محامياً لامعاً مثقفاً ثقافة فرنسية عالية، وموظفاً احتل أرفع المناصب الحكومية. وقد عين الرئيس الجديد رياض الصلح رئيساً للوزارة. وكان رياض الصلح من أبرز الشخصيات السياسية وأدائها. وكان جمال باشا قد نفاه لنشاطه في الحقل العربي ولدعوته إلى القومية العربية. وكان أول عمل قامت به الوزارة تعديل الدستور لحذف بعض المواد التي وجد أنها تتنافى مع الوضع الراهن للبلاد وتمس

بسيادتها. وكان البرنامج يشمل حذف جميع البنود التي يرد فيها إسم فرنسا كبلد متعذب على لبنان. ولكن هذا التعديل لم يرض عنه المفوض السامي الإفرنسي الجديد جان هيلو. ومن جملة الأمور التي كانت موضع خلاف خطير بين الحكومة اللبنانية الجديدة وبين المفوض الإفرنسي قضية الجيوش الخاصة بالمشرق والأمن العام والمصالح المشتركة بين لبنان وسورية لاسيما الجمارك وبعض الشركات ذات الإمتيازات وإدارة حصر التبغ ومراقبة الحدود. فإن هذه المصالح والخدمات كانت لا تزال في أيدي الإفرنسيين. ولذا الإصرار اللبناني وعناده وتصميمه على استلام هذه المصالح إتماماً لسيادته على المفوض الإفرنسي الدستور وألقى القبض على رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض الوزراء وأحد النواب وأرسلهم محفورين إلى قلعة راشيا. وأعلن الأحكام العرفية وأقام نظام مراقبة شديد على الصحف. فكان هذا الإجراء التعسفي الأهوج مثاراً لاستياء عام وسخط شديد ظهر على الفور في الإضراب الشامل الذي أضربته البلاد بأسرها، وفي المظاهرات الصاخبة في شوارع المدن وقراها. ولم تقتصر موجة الإستياء هذه على لبنان بل تعدتها إلى سائر البلدان العربية التي أبدت لبنان في صراعه مع الإفرنسيين. وكذلك احتاج الرأي العام في أوساط المسلمين، فانهال على حكومة الولايات المتحدة والبرازيل وعلى حكومات أوروبا سيل من الاحتجاجات على تصرف الإفرنسيين. وكان الضغط على الحكومة الإفرنسية الحرة من الداخل ومن الخارج شديداً. وأخيراً أذعنت للواقع. وفي الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني (١٩٤٣) أعيد الموقوفون في قلعة راشيا إلى بيروت بعد أن سجنوا هناك أحد عشر يوماً وعادوا يمارسون سلطاتهم القانونية فعادت الحياة الدستورية إلى البلاد مرة ثانية.

وما أن حل عام ١٩٤٤ حتى كانت الحكومة اللبنانية قد تسلمت جميع المصالح التي كانت في أيدي الإفرنسيين باستثناء الجيوش الخاصة بالشرق. وقد اشترطت فرنسا مقابل تسليمها هذه الجيوش إلى حكومة لبنان توقيع معاهدة بين لبنان وفرنسا. ولكن لبنان رفض هذه الشرط، ولم يكن بد من أن تسلم فرنسا آخر الأمر بالواقع. وفي السابع والعشرين من شهر شباط أعلن لبنان الحرب على ألمانيا واليابان كرمز أنه يقف إلى جانب الحلفاء. وفي الشهر التالي وقع لبنان على ميثاق هيئة الأمم المتحدة وبذلك أصبح له الحق بأن يحضر أول اجتماع لهذه الهيئة الدولية التي عقدت اجتماعها الأول في سان فرانسيسكو. وعلى صخرة من صخور نهر الكلب حيث سجل أعظم القواد في العالم القديم أسماءهم نقشت هذه العبارة:

«في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦ تم جلاء جميع الجيوش الأجنبية عن لبنان في عهد فخامة الشيخ بشارة خليل الحوري رئيس الجمهورية»

أي أن ما وعدت به فرنسا وبريطانيا في أواخر الحرب العالمية الأولى من منح هذه البلاد استقلالها التام لم يتم إلا في أواخر الحرب العالمية الثانية.

تطورات ومشاكل تحت ظل الاستقلال

بدأت الجمهورية اللبنانية الفتية عهد سيادتها واستقلالها التامين في جو مشوب بمشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة، وهي صادرة عن موقع لبنان الجغرافي وتاريخه المعقد وتركيبه الإجتماعي الذي يتميز باختلاف السكان وتباين أديانهم.

غير أن الجمهورية اللبنانية في الاثني عشرة سنة الأولى من تاريخها وفقت إلى حل بعض مشاكلها السياسية وسارت شوطاً بعيداً في تحسين الحالة الإقتصادية، إنما ما يؤسف له أن التقدم في الحقل الإجتماعي كان يسير سيراً بطيئاً، فانها كدولة لم تستطع أن تفرس في نفس المواطن الولاء المخلص لوطنه، ذلك الولاء الذي يعدى الإقليمية الضيقة والقبلية البدائية.

في الحقل السياسي

هنالك عاملان رئيسيان يحددان إلى مدى بعيد طبيعة العلاقات التي تربط لبنان بجيرانه من الدول العربية. العامل الأول هو اللغة العربية وذلك الجزء الكبير من السكان المسلمين الذي يشد بجزء من لبنان العروبة والقضايا العربية الوطنية.

والعامل الثاني هو اتجاه لبنان نحو المدينة الغربية وذلك الجزء الكبير من مكانه المسيحيين الذين يدون تحقراً من ذوبان لبنان في مجموعة عربية كبيرة ذوباناً يفقده استقلاله وكيانه وطابعه الخاص. مما لا شك فيه أن لبنان، نتيجة لانتشار العلم والمعرفة فيه ونتيجة للهجرة إلى الغرب، أصبح أقرب البلدان العربية تجاوباً وانسجاماً مع الحضارة الغربية. فكان من الطبيعي أن يرى نفسه مهدداً بمشاكل من الداخل ومن الخارج. فإلى جنوبه كان الملك عبد الله الطامح بسورية الكبرى والحالم بتوجيه ملكاً عليها. وفي حال تحقيق هذا الحلم يترك للبنان الخيار في الانضمام إلى البلدان العربية أم البقاء مستقلاً عنها^(١). وقد لاقت خطة الحسين استحساناً عند كثير من الزعماء السياسيين في سورية. ثم كان هنالك سياسة عراقية يتزعمها سياسيون بارزون يعملون لخلق المهادن الخصب الذي يعرج عليه ملك العراق الهاشمي. وكان هنالك زعماء سوريون سياسيون يرون رأي زعماء العراق، وتعاونوا معهم تعاوناً وثيقاً. ثم أنه في سنة ١٩٣٢ ظهر على مسرح السياسة شاب لبناني عائد من البرازيل اسمه الطون معادة وألف حزباً منظماً تنظيمياً مركزياً دقيقاً يعرف بالحزب السوري القومي. وعقيدته الأساسية أن هنالك قومية سورية متميزة مستقلة تقطن المنطقة الواقعة بين جبال طوروس في الشمال وخليج العقبة في الجنوب الممتدة من البحر غرباً إلى الفرات ودجلة شرقاً هذه هي الأمة السورية المتميزة.

وقد انضم إلى الحزب جمهور من الشباب المثقفين المتحمسين في جميع أنحاء البلاد.

(١) عبد الله ابن الحسين: مذكراتي (القدس ١٩٤٥) ص ٢٥٧. راجع أيضاً «الكتاب الأردني الأبيض» (سوريا الكبرى) (عمان ١٩٤٧) الذي أصدرته الحكومة الأردنية، وفيه الوثائق المتعلقة بهذه القضية.

أما زعيم الحزب ومؤسسه فقد أعدته الحكومة اللبنانية سنة ١٩٤٩ إثر محاولته القيام بثورة مسلحة تهدد كيان الدولة. هذه بعض المشاكل التي كانت تواجه الجمهورية اللبنانية. غير أنها كانت أبداً تسعى للمحافظة على سياستها التي كانت تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية: المحافظة على سيادة لبنان واستقلاله، وعلى التعاون الودي المخلص مع مائر الدول العربية، وعلى الحفاظ على العلاقات الثقافية والإجتماعية مع الغرب. ولا شك بأن المحافظة على هذه السياسة من أدق المشاكل التي تواجه سياسة لبنان الداخلية والخارجية.

أما في حقل القضاء فإن الجمهورية اللبنانية سارت شوطاً بعيداً في سن الشرائع والقوانين العصرية. فإنها كانت دوماً تعدل قوانينها بحيث تطرح جانباً القوانين العثمانية القديمة البالية وتسن شرائع عصرية لتحل محلها في الجزاء والتجارة. وفي سنة ١٩٥٣ منحت المرأة اللبنانية حق الإقتراف بعد أن جاهدت في هذا السبيل وبعد أن تقدمت بمطالبها هذه إلى الحكومة اللبنانية. وأخيراً أقر المجلس طلبهن، وكانت هذه أول مرة تمنح بها المرأة هذا الحق السياسي في منطقة الشرق الأدنى.

غير أن محاولة الحكومة إلغاء الطائفية لم يكن أمراً يسيراً فكانت جميع المحاولات تلاقي اعتراضاً من قبل فئات مختلفة. وقانون الإنتخاب اللبناني يقوم على مبدأ التمثيل النسبي بين الطوائف، أي أن لكل طائفة نوابها. وكذلك لم تنجح محاولة الحكومة في إلغاء قانون الأحوال الشخصية الذي ظل في أيدي الرؤساء الروحيين لمختلف الطوائف .

أما الدور الذي لعبه لبنان على مسرح السياسة الدولية فأكبر بكثير من مساحته الجغرافية. فان ممثلي لبنان في هيئة الأمم المتحدة وفي العواصم الكبرى في العالم مثل لندن وباريس وواشنطن وغيرها كانوا أهدأ أنصار الحل العلياء للعالم الحر. وفي هيئة الأمم المتحدة كان ممثل لبنان يقف دوماً إلى جانب قضايا العرب العادلة. فقد وقف الجميع صفاً واحداً في معارضتهم تقسيم فلسطين. وعندما نشبت الحرب في فلسطين بين الصهاينة والعرب (١٩٤٨) ساهم لبنان بإرسال جيش إلى حدوده الجنوبية ليقف إلى جانب أخوانهم العرب. ولم يكن جيش لبنان بالجيش الكبير بل كان جيشاً صغيراً منظماً على النمط الإفريقي. وكانت الغاية منه المحافظة على الأمن الداخلي. وعندما نشبت الحرب الكورية قررت الحكومة تخصيص مبلغ خمسين ألف دولار كمساعدة رمزية لقوات الأمم المتحدة التي حاربت في كوريا. وبالرغم من مرارة الخيبة التي مني بها العرب من جراء مساندة الولايات المتحدة لقيام دولة إسرائيل فإن لبنان، الذي كان يشاطر إخوانه العرب هذه المرارة، لم يستكف عن تلقي المساعدات النقدية والقروض المالية من أميركا كما فعلت بعض الدول العربية. وسبب هذه المرارة التي شعر بها العربي في جميع الأقطار العربية هو أن العرب يعرفون الأميركي رجلاً مغالياً كريماً ومسيحياً خيراً. ولكن عطف أميركا على الصهيونية ومساندة دولة إسرائيل جاءا صدمة عنيفة غيرت رأي العربي في الأميركي الذي كان يعرفه. ولا يزال العرب يشعرون بوقع هذه الصدمة.

في شهر آذار سنة ١٩٤٥، لما تأسست جامعة الدول العربية وساركت بريطانيا قيامها، كان لبنان أحد الموقعين على ميثاقها. وبفضل مساعي لبنان

أدخل في الميثاق بند ينص على حق كل دولة أن تنسحب من الجامعة إذا شاءت ذلك.

والواقع أن لبنان لعب دوراً رئيسياً في وضع ميثاق الجامعة، وفي داخل الجامعة كان دوماً الوسيط بين الدول المتنازعة أو المختلفة في الرأي. وينص ميثاق جامعة الدول العربية على استقلال كل دولة وسيادتها ويحرم اللجوء إلى استعمال القوة في فض الخلاف الذي قد ينشأ بين دولة وأخرى. وقد جاء إنشاء الجامعة العربية تعبيراً عن شعور الوحدة التي تربط بين الشعوب العربية وعن ضرورة التعاون بينها. وفي سنة ١٩٤٩ وقع لبنان على وثيقة الضمان الجماعي الذي كان يضم أربعة أعضاء. مصر وسورية والسعودية واليمن. وأشد لكسة أصابت الجامعة عجزها الفاضح في الحرب الفلسطينية. وكانت الصدمة الثانية التي أصابت الجامعة الضمام العراق إلى حلف بغداد الذي جعل العراق يعاون تعاوناً وثيقاً مع الديكتاتوريات الغربية في صراعها ضد الشيوعية. وتعرض لبنان الذي لا يختلف اتجاهه عن اتجاه العراق لضغط سياسي وتهديد إقتصادي مقنع قامت به الدول التي عارضت الضمام العراق إلى ميثاق بغداد، يعني مصر والسعودية وسورية.

التجارة والترفيزات

كانت العلاقات السورية اللبنانية الاقتصادية تتميز في كثير من الأحيان بالافتقر وذلك لاختلاف أساسي في سياستهما الاقتصادية. فإن الدولتين ورثتا من الحكومة الفرنسية المتدبة كثيراً من المصالح المشتركة وذلك فيما يتعلق بمراقبة الحدود واحتكار التبغ والجمارك والشركات ذات الإميازات التي كانت تعمل

في الدولتين. وفي سنة ١٩٤٤ عينت الدولتان لجنة مؤلفة من ستة أعضاء، ثلاثة من كل بلد، لإدارة هذه المصالح المشتركة والإشراف على وارداتها وتوزيعها بنسبة ٤٠ بالمائة تعود للبنان و ٦٠ بالمائة إلى سورية.

ولكن سورية كانت تتجه في سياستها الاقتصادية المقيدة والصناعة اقلية بعكس اتجاه سياسة لبنان الاقتصادية الحرة التي كانت تملئها عليها طبيعة ميناء بيروت وموقعه الجغرافي. فكان في مقدمة أسباب الخلاف قضية الجمارك وفرض الرسوم الجمركية. ولم تردد سورية في إلغاء اتفاقية الجمارك والحكم عليها بأنها ليست في صالح سورية. وكانت الحكومات العسكرية التي تعاقبت على الحكم في الفترة الأخيرة تقفل الحدود أحياناً وتعلن القطعية الاقتصادية.

أما لبنان فهو بلد تجارة وتراخيص بين الشرق والغرب. ولبنان دولة تجار لا يختلفون كثيراً في أعمالهم عن جدودهم الفينيقيين. ولذا كان لبنان منذ أقدم العهود يميل إلى التجارة الحرة، وسياسة التجارة الحرة هي أساس ازدهاره وغناه فانه بلد صغير يقع على ملتقى الطرق الجوية والبرية بين الغرب والشرق وبين الشمال والجنوب ولأنه ليس في لبنان موارد طبيعية غنية - اللهم إذا استثنينا المناظر الخلابة والمناخ الجميل والموقع الاستراتيجي ومهارة تجارته وحذقهم وإقدامهم وطموح سكانه - فانه كان يعتمد على الخدمات التي كان يقوم بها كعميل في التصدير والتوريد والتوزيع كمصدر في التجارة الدولية.

والدخل من تجارة الرانزيت ومن الإصطيفات ومما يبعث به المهاجرون من مال إلى عيالهم وذويهم وما يدخل لبنان من إعانات مالية للمؤسسات الدينية والتربوية يسد العجز في الميزان التجاري بين التصدير والاستيراد. فإن لبنان

يستورد أكثر مما يصدر. وبالتالي فإن مستوى العيش في لبنان مسعوى لم تصل
بعد إليه دولة عربية أخرى. ففي سنة ١٩٥٤، مثلاً دخل البلاد أكثر من مئة
وخمسين ألف سائح (٢٥ ألف أميركي وكندي). ويقدر الدخل الحاصل بثلاثين
مليون من الدولارات. وقد بلغ الدخل الوطني في شهر آب سنة ١٩٥٥،
حسب بيان ألقاه رئيس الجمهورية اللبنانية في تلك السنة ،
١,٣٨٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. وكان ينتظر أن يبلغ الدخل عند نهاية السنة
ذاتها ١,٤٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية مما يجعل معدل دخل الفرد الواحد في
لبنان أعلى مما هو عليه في أي بلد عربي آخر.

وقال رئيس الجمهورية في خطابه هذا أن ٣٧ بالمئة من هذا الدخل الوطني
مصدره التجارة ، و ١٩ بالمئة منه مصدره الزراعة ، و ١٦ بالمئة من الصناعة.

ولبنان بلد اصطياف. والإصطياف في لبنان قديم العهد نسبياً. ولكن بعد
الحرب العالمية الثانية أصبح بلد إشتاء أيضاً. فإن هواة التزلج على جباله المغطاء
بالثلج شتاء يقصدونه من أماكن بعيدة. وقد أصبح لبنان ملعباً ومكاناً لقضاء
العطل في مختلف الفصول. ويباهي أهل لبنان بجمال بلادهم. فإن الطبيعة
أصبغت عليه من النعم الطبيعية ما لم تسبغه على بقعة أخرى بمثل هذا الخير
الجغرافي. يقولون لك:

في أي بقعة من بقاع الأرض يستطيع المرء أن يسبح في بحره الدافئ وبعد
ساعة من الزمن يصعد إلى قممه ليتزلج على الثلج؟ وفي البلاد سبعة مراكز
للتزلج أحسنها تجهيزاً بوسائل الراحة جبال الأرز المشهورة التي تبعد عن بيروت
٩٠ ميلاً. هنالك بالقرب من غابة الأرز الجميلة فنادق جميلة وبالقرب منها

مصعد كهربائي ينقل الزائر إلى قمة الجبل البالغ علوها ٩٩٠٠ قدم حيث ينعم بمنظر، إذا كان الجو صافياً، قل أن يجد له مثيلاً.

وقد ازداد عدد المصطافين في لبنان من البلدان المنتجة للنفط. فان تدفق الثروة على بعض أبناء السعودية والكويت والعراق وقطر والبحرين دفع بكثيرين منهم إلى الإصطاف في جبال لبنان. كان عدد زوار لبنان صيف ١٩٥٣ مئتين وخمسة وثمانين ألفاً. ومن أشهر المصايف التي يقصدها الأثرياء الأرمن مطراطيون عين صوفر، على بعد ١٥ ميلاً من بيروت، وعلى ارتفاع ٤٢٦٥ قدماً، وتقع على متن جبل مشرف على وادي حانا الشهير. ومنها عالية على بعد ٩ أميال من بيروت، وعلى ارتفاع ٢٧٩٠ قدماً، وضهور الشوير على بعد ١٥ ميلاً من بيروت، وعلى ارتفاع ٤٠٨٥ قدماً. ومن المصايف المعروفة التي يقصدها عامة المصطافين بمحمدون وسوق الغرب وبرمانا. وفي الصيف تنتقل الملاهي الليلية من بيروت إلى بعض هذه القرى التي قامت فيها فنادق كبيرة عصرية وبالنسيونات مريحة. ولا عجب في تدفق الناس صيفاً إلى لبنان من البلدان الصحراوية المجاورة له. فان نسيم لبنان العليل بلسم، ومياهه العذبة الباردة المتفجرة من قلب الجبل بهجة. شروق الشمس البارزة من وراء القمم المتجلجلة بضياؤها، وغروب الشمس وكأنها تاج متوهج يغيب وراء أفق المتوسط مناظر لا يستطيع الزمن أن يتزعها من غفلة المرء الذي يزور لبنان.

وفي لبنان أيضاً نواح أخرى تجذب إليه الزوار، فهناك آثار بعلبك، ذلك المعبد الروماني الرائع الذي يعد من عجائب الدنيا لجمال بنائه وروعة هندسته.

وهناك آثار جانبية أخرى ورد ذكرها في الحوارة كالأرز مثلاً، وفي كتب التاريخ مثل: فينيقية ومذنها جبيل (بيبلوس) وصيدا وصور والقلاع الصليبية المنتشرة على سفوح الجبال.

ومن مصادر الدخل الوطني ما يتقاضاه لبنان من شركات النفط التي مدت أنابيبها عبر أراضيه. هنالك خطان لأنابيب النفط ينتهيان على شاطئ المتوسط في لبنان، الواحد في طرابلس والثاني في الزهراني بالقرب من صيدا. وفي سنة ١٩٥٤ كان معدل ما يجري من النفط في هذين الأنبوبين ٨٠٠,٠٠٠ برميل يومياً. أما خط طرابلس فقد أنشئ زمن الإنتداب الإفروسي، والدخل منه للخزينة اللبنانية ليس دخلاً كبيراً. وفي الأول من شهر كانون الثاني سنة ١٩٥٠ احتفل رسمياً بتدشين مصفاة للبرول أنشأتها في طرابلس شركة النفط العراقية لمعالجة الفائض من إنتاج النفط من جراء مد خط آخر من كركوك إلى طرابلس.

في شهر كانون الأول سنة ١٩٥٠ تدفق نفط السعودية العربية في الزهراني بالقرب من صيدا بواسطة أنابيب شركة خط الأنابيب عبر الصحراء (التابليين) وطول هذا الخط ١٠٦٨ ميلاً وهو أطول خط من نوعه في العالم. وقد دفعت شركة الخطوط هذه إلى الحكومة اللبنانية مبلغ ١١٢ ألف دولار كحق مرور ١٢٦ ألف دولار لحماية الخط. وتأخذ الحكومة اللبنانية ضريبة قدرها ثلاثة بالمئة على النفط الذي يصب في صيدا. ولها الحق أن تتاع من الشركة مئتي ألف طن من النفط كل سنة بسعر الإنتاج. وتضخ شركة النفط الأميركية السعودية ٣٨ بالمئة من إنتاج النفط بواسطة هذه الأنابيب التي يراوح قطرها بين ٣٠ و ٣١

قبراًطاً وقر عبر الصحراء من الخليج العربي لتشحنه ناقلات النفط من الشاطئ اللبناني إلى بلدان أوروبا الغربية.

وفي أول شباط سنة ١٩٥٥ احتفل بتدشين مصفاة للنفط جنوبي صيدا أنشأتها شركة تملك نصف أسهمها شركة كاليفورنيا تاكساس (كالكس Caltex) وقد كلف إنشائها ثمانية ملايين من الدولارات وتديرها شركة البحر المتوسط لتكرير النفط، وهي تجهز لبنان بما يحتاج إليه من النفط. وقد كانت مدينة صيدا إلى وقت قريب تغط في سبات العصور المتوسطة. أما الآن فإن العمل فيها يجري بمعدل أربع وعشرين ساعة في اليوم وتعد من أكبر المراكز في العالم لتصدير النفط الخام بواسطة ناقلات النفط. ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن الإتفاقات مع شركات النفط عدلت غير مرة فزاد دخل لبنان منها بعد التعديل.

بيروت بوابة الشرق

إن مدينة بيروت الواقعة وسطاً بين الشرق والغرب أصبحت من أوسع المدن أعمالاً ومن أفضل المدن العصرية المجهزة بأحدث وسائل الراحة في شرقي حوض المتوسط. ولكونها مقر أعمال الصيرفة على نطاق واسع ومركزاً تجارياً مرموقاً فإنها أصبحت في وقت قصير مركز الثقل في الجمهورية اللبنانية، كما أن الجمهورية أصبحت مركز نشاط تجاري للمنطقة بأسرها. ففي عالم قيّدت فيه أكثر الحكومات المعاملات المالية والقضايا المتعلقة بالعملة وتحريكها ونقلها بقوانين صارمة، وفي عالم حدث فيه الدول من نشاط التجارة الحرة، كان من الطبيعي أن تصبح عاصمة لبنان، بيروت، سوقاً حرة للعملة والتجارة والأسعار كما يحددها مبدأ العرض والطلب لا كما يحددها النظام والقانون. وفي الأنماط التجارية تعتبر بيروت أفضل مركز حساس يعكس الحالة المالية والتجارية ليس في لبنان بل في المنطقة بأسرها. ودخل التاجر البيروتي أعلى دخل من نوعه في العالم العربي.

وقد هبطت في مطار بيروت الدولي الذي أدخلت عليه تحسينات جمة ١٣,٣٥٨ طائرة في سنة ١٩٥٤. وهو من أكبر المطارات وأحسنها تجهيزاً في الشرق الأدنى وأخطر منافس لمطار القاهرة كمركز أولي للطرق الجوية. ويربط بيروت بسورية خط حديدي يفرع منه خط إلى بغداد وآخر إلى تركيا فاووية. وميناء بيروت هو الميناء العصري الوحيد في شرقي المتوسط الذي تستطيع أن ترسو فيه البواخر الكبيرة. وهناك شبكة طرقات عصرية مزفحة تربط بيروت بالمدين اللبانية وقرى الإصطيفاف. وفي السنوات العشر الأخيرة قفز عدد

السكان فيها من ٢٨٠ ألفاً إلى ما يزيد عن نصف مليون نسمة. وسبب هذه الزيادة هجرة القرويين اللبنانيين إلى المدينة وسيل من الأجانب جلهم من الأمريكيين والأوروبيين الذين يتعاطون الأعمال التجارية والصناعية. وقد ازداد عدد السكان في جميع أنحاء البلاد لا في بيروت وحدها. ففي سنة ١٩٤٤ بلغ مجموع السكان ١,١٠٠,٠٠٠ وفي عام ١٩٥٥ بلغ ١,٤٠٠,٠٠٠ نسمة مما يجعل كثافة السكان بمعدل ٤٠٣ أشخاص للميل المربع الواحد. ولبنان، بعد مصر، يعد من أكثف بقاع الشرق سكاناً. وكثافة السكان فيه تقاس بما هي عليه في إيطاليا وألمانيا وإيرلندا. وهي أكثر بكثير مما هي عليه في فرنسا. وفي هذا بعض التناقض العجيب: أعلى جبل في المنطقة يصبح أكثر بقعة مزدحمة بالسكان.

الزراعة

تشغل الزراعة الدرجة الثانية في الإقتصاد اللبناني. والفلاح اللبناني يملك أرضه ولم يبق من أثر للإقطاع سوى في بعض مناطق البقاع وعكار. أما في الجبل وفي الساحل فإن جميع الأراضي يملكها أفراد. بينما في شرقي الأردن والعراق ٢٠ بالمئة من الأرض يملكها أفراد والباقي أراض أميرية. أما في سورية وفلسطين فإن نسبة الأراضي التي يملكها الفلاحون أكثر قليلاً مما عليه في العراق وشرقي الأردن. ومن المعلوم أن اقتصاد سورية والعراق وفلسطين وشرقي الأردن يعتمد على الزراعة أكثر مما يعتمد عليها الإقتصاد اللبناني.

تقدمت أساليب الزراعة في لبنان تقدماً مرضياً بعد الحرب العالمية الأولى وذلك لأن الغلات الزراعية قد تغيرت. فانه بينما كانت تربية دود الحرير وشجرة الزيتون تأتيان في الدرجة الأولى في قائمة الغلال الزراعية أصبح

الإعتماد بعد الحرب على زراعة الفاكهة والحبوب والخضار. فقد تلاشى موسم الحريز، واستحالت مزارع العوت إلى جنان تفسح، وقد نقب الفلاح اللبناني سفوح الجبال إلى أن بلغ علواً كبيراً، ولم يبق بقعة تصلح للزراعة لم يحرثها ويدرج سفوحها. وقد نجحت زراعة التفاح نجاحاً عظيماً وأدخلت إلى البلاد أنواع أميركية جديدة لاقت إقبالاً عظيماً عند جمهور المستهلكين. وفي سنة ١٩٥٤ أحصت وزارة الزراعة ثلاثة ملايين شجرة تفاح يعتمد عليها كلياً أو جزئياً عشرون ألف عائلة في كسب عيشهم. وسوقهم الكبيرة لتصدير التفاح مصر والسعودية والعراق.

في ربيع سنة ١٩٥١ عقد لبنان إتفاقية إقتصادية مع الولايات المتحدة يتلقى بموجبها عوناً شاملاً في تحسين أحوال الريف الإقتصادية والزراعية. وقد شكل في لبنان مجلس للإنشاء والتصميم العام الذي قدم قرابة ثلاثين مشروعاً للإقامة تتناول الزراعة والري وتحسين أحوال الريف وبناء المساكن والريية والصناعة. وبالرغم من أنه كان مشروعاً ضخماً يتناول الريف في الدرجة الأولى إلا أن بعض هذا العون خصص لتوسيع ميناء الحكومة بيروت. وتحسين ميناء طرابلس وإصلاح الطرق الرئيسية. وكان أهم هذه المشاريع على الإطلاق مشروع جر مياه الليطاني للإستفادة من مياهه التي كانت تذهب هدراً إلى البحر في توليد الكهرباء وري أراضي الساحل من القاسمية إلى ضواحي بيروت. وهذا النهر الذي يبلغ طوله ١٢٥ ميلاً والذي يمر في البقاع من الشمال إلى الجنوب فيشطره إلى شطرين، هو نهر لبناني في مصدره وفي مجرى نهره بدءاً من نواحي الهرمل إلى القاسمية شمالي صور. وقد قامت الحكومة اللبنانية، بالتعاون مع خبراء النقطة الرابعة، بدراسة أولية استغرقت ثلاث سنوات ووضعت مشروعاً لبناء

خمسة سدود وحفر قناة من الشرق إلى الغرب في قلب جبل طوها ١٩٧٠ قداماً لري ١٨,٦٠٠ هكتاراً رياً تاماً و ٢٩٠٠ هكتاراً رياً جزئياً في البقاع، وما تبقى من الماء يوزع في المنطقة الواقعة بين صور و بيروت. وهذا المشروع يزيد مساحة الأرض المروية في لبنان بقدر خمسي الأراضي المروية آنذاك. وإتمام المشروع نهائياً بما في ذلك من مشاريع ثانوية متفرعة يحتاج إلى مئة مليون من الدولارات و إلى خمس وعشرين سنة. وفي شهر آب سنة ١٩٥٥ عقد لبنان قرضاً مالياً قدره ٢٧ مليوناً من الدولارات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير في واشنطن.

التقدم الصناعي

وبالإضافة إلى فوائد الري المرتقبة فإن مشروع الليطاني كان سيجهز البلاد بما يحتاج إليه من كهرباء إذ ستقام خمس محطات لتوليد الكهرباء تستطيع إنتاج ١٨١ ألف كيلو واط. ومما لا شك فيه أن هذه القوة الكهربائية الجديدة ستعش الصناعة في لبنان. وكانت صناعة لبنان لا تزال في طور التكوين الأولى وتعاني مشاكل حمة سواء أكان ذلك من قلة المواد الخام، أم من ضآلة الرساميل، أم من عدم توفر الخلق التقني. وأكبر صناعة في لبنان كانت صناعة النسيج، القطني والصوفي والحرير. وتأتي في الدرجة الثانية صناعة الإسمنت والدبابة وتكرير زيت الزيتون وصنع المأكولات المعلبة وصنع الأثاث والخمور والصابون وعود القناب. ومعامل هذه الصناعات التي يبلغ عددها ألفي معمل منتشرة في ضواحي بيروت. أما الصناعة الثقيلة فلا وجود لها في لبنان آنذاك.

وكانت أجور العمال في لبنان ومستوى عيشهم أفضل بكثير مما هي عليه في البلدان العربية الأخرى. غير أن الحكومة اللبنانية كانت تسعى دوماً لرفع مستوى العيش بين العمال لإزالة كل حيف يلحق بهم. ففي سنة ١٩٦٤ وضعت الحكومة قانون العمل الذي ينص على أن يكون عدد ساعات العمل ثماني ساعات، وعلى أن تعطى المرأة الحامل أو العامل المريض عطلة عن العمل. وينص على دفع تعويض في حال الصرف من الخدمة. وبموجب هذا القانون لا يحق استخدام الأولاد الذين هم دون الثالثة عشرة من العمر. وهناك تقيدات وشروط متنوعة تفرض على صاحب المعمل التقيد بها من حيث الأمور الصحية وخلالها. ولكن قوانين العمل في لبنان لم تبلغ بعد درجة الكمال. إذ كان لا يزال أمام الحكومة مجال لتعميم الضمان الاجتماعي ولتقديم العون للعاطلين عن العمل. ولا نستطيع القول بأن لبنان قد بلغ درجة عالية في حقل الأعمال الاجتماعية وإنما نستطيع أن نقول بأنه خطأ خطوة كبيرة في مسيل الرفاه والاعتناء بالأيام والعميان والعجزة والمرضى. فقد أنشئت في السنوات الأخيرة دور للعجزة ومدرسة للعميان ومياتم كثيرة تعنى بالفقراء منهم. وقد أنشئت لهذه الأغراض الاجتماعية وزارة جديدة تعرف بوزارة الشؤون الاجتماعية. وقد بدأ العمال في لبنان يكتلون في نقابات تعمل لرفع مستواهم. وقد سعى الشيوعيون للتغلغل في هذه النقابات. وبالرغم من أن الحزب الشيوعي في لبنان حزب غير مرخص له في تلك الفترة إلا أن حرية القول والفكر في لبنان مقدسة. وبفضل هذه الحرية في القول والفكر تجدد في لبنان جماعة من النخبة المفكرة من أطباء ومحامين وكتاب لونها قريب من اللون الأحمر ولكن لم ينجح بعد شيوعي

في لبنان في الوصول إلى الندوة اللبنانية أو إلى شغل منصب ذي أهمية في الدولة.

ثور سليمة فعالة

لقد عرف لبنان المستقل استقلالاً تاماً ناجزاً عهدين من الحكم: عهد بشارة خليل الخوري الذي تحقق فيه الإستقلال وجملاء القوات الأجنبية وتركيز السياسة اللبنانية الخارجية والداخلية، وعهد كميل شمر شمعون. وقد أعيد انتخاب الرئيس بشارة الخوري في اليوم السابع والعشرين من أيار سنة ١٩٨٤ لمدة ست سنوات أخرى «اعرفاً بخدماته للبلاد» وكانت مدته القانونية ستنتهي في شهر تشرين الأول سنة ١٩٨٩. وقد كان السبب في اتخاذ هذه الخطوة - تعديل الدستور لإعادة انتخابه - كما كان يقول أعرافه حرجة الموقف في فلسطين. ولكن بشارة الخوري أرغم على الإستقالة قبل إنهاء ولايته الثانية. وذلك لأن استياء عاماً ظهر في صفوف المعارضين وجماهير الشعب من جراء السياسة الداخلية الخرقاء التي اتهم بها. فقد فشلت الرشوة وحظي المقربون والأعراف بالمناصب والمغانم، وعم الفساد جهاز الحكم ولا سيما دوائر القضاء.. ولم تلق الاحتجاجات الصارخة التي كانت تظهر مرة بعد أخرى أدناً صاغية. شواب الحكم في الشرق الأدنى عميقه الجدور. فالولاء للعائلة والأهل بقية من بقايا الولاء للقبيلة، والرشوة والفساد مردهما إلى أن الحكم يتركز على الأفراد لا على نص القانون واحترامه. يشعر الحاكم أن عليه أن يجازي الحسنة بالحسنة ولو كان ذلك على حساب القانون وعلى حساب الشعب. ولكن الشعب اللبناني أصبح شعباً معتمداً واعياً يصبو إلى حكم القانون والعدل. ولما فشلت جميع المحاولات لإصلاح الحال تحالفت الأحزاب المعارضة ودعوا إلى الإضراب

والمظاهرات في العاصمة وفي سائر أنحاء البلاد. واستقال رئيس الوزراء، ولم يجرؤ زعيم آخر أن يشكل وزارة في هذه الأحوال الحرجة. وتهاقمت الحال واستقالت الوزارة بكاملها. فلجأ رئيس الجمهورية إلى قائد الجيش لقمع الثورة بالقوة ولكن قائد الجيش رفض الإلصاع. وكان موقف الجيش اللبناني يختلف اختلافاً جذرياً عن موقف الجيش في العراق وسورية حيث كان الجيش ذاته وقواده هم الذين يقومون بالإنقلابات. وأخيراً، في ١٨ أيلول سنة ١٩٥٢ رضخ الرئيس إلى إرادة الشعب وقدم استقالته. وبعد خمسة أيام انتخب المجلس النيابي خلفاً للرئيس المستقيل: الأستاذ كميل ثمر شمعون. وكان شمعون زعيماً من زعماء المعارضة. وقد تنقّف شمعون ثقافة إفريقية ودرس الحمامة ومارسها. وعين وزيراً للمالية والداخلية في وزارات سابقة، ومثل لبنان في هيئة الأمم المتحدة وكان سفيراً لبلاده في بلاط سانت جيمس. ومن زعماء المعارضة الذين قاموا بدور حاسم في الأزمة الزعيم الدرزي كمال جنبلاط مؤسس الحزب التقدمي الاشتراكي. ومنهم أحمد الأسعد الزعيم الشيعي من الجنوب وهو أحد رؤساء المجلس النيابي. وكان هنالك أيضاً زعماء معارضون من السنة ومن النصارى. وهذه الثورة التي لم يرق فيها دم والتي حدثت ضمن الشرعية الديمقراطية ثورة فريدة من نوعها في الشرق الأدنى. فانها في نطاق الشرعية أيضاً هزمت عهداً ليحل محله عهد آخر بالطرق الديمقراطية السليمة.

اختلال التوازن ثم إعادته:

كان عهد الرئيس شمعون عهد ازدهار في الإقتصاد فازداد الدخل الوطني ازدياداً سريعاً من المصدرين المميزين للبنان، وهما الترانزيت والسياحة، وفي حفل التشريع تميّز العهد بمنحه (١٩٥٣) حقّ التصويت للمرأة اللبنانية وهو أمر

لم يسبق له مثيل في البلاد العربية. وفي عام ١٩٥٦ أخذ حكم شمعون يواجيه صعوبات كان بدؤها عندما قطعت الدول العربية المجاورة علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا على أثر هجومها مع إسرائيل على مصر. أما لبنان فلم يَرَ قطع العلاقات من مصلحته. فأصبح شمعون رمزاً لحرية بلاده في العمل وميلها إلى الغرب، كما أصبح الرئيس المصري جمال عبد الناصر رمزاً للعروبة والإشراكية والميل نحو اليسار.

وفي صيف ١٩٥٨ انقسم لبنان إلى شطرين: شطر موال وشرط مناوئ يستند على المعونات المالية والحرية من الخارج. وكادت الحكومة أن تفقد السيطرة على البلاد، لما دفع شمعون إلى الاستعانة بالرئيس الأميركي ايزنهاور (١٤ تموز) الذي كان قد عرض المعونة المالية والعسكرية وعلى كل دولة من دول الشرق الأدنى تتعاون على مقاومة النفوذ الشيوعي. وللحال أرسل ايزنهاور عشرة آلاف من جنود البحرية الأميركية. ولم تات بعمل يذكر لأن الثورة كادت تنتهي. وفي أيلول عند انتهاء مدة الرئيس شمعون خلفه في الرئاسة قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب الذي طلب في الحال سحب الجنود الأميركية فانسحبت.

حاز الرئيس الجديد على رضى الطرفين المتنازعين، فألف وزارة اتلافية، واتجه في سياسته الخارجية نحو عدم الإنحياز بحيث أعاد التوازن، واستأنف لبنان سيره نحو الأمام وشعاره «لا غالب ولا مغلوب». وبرغم أن شهاباً ذو تربية حربية وسليل عائلة أرستقراطية حكمت البلاد قرناً ونصف قرن، فإن إحساسه الاجتماعي، كما يظهر، كان أشد من إحساس مسأقيه. فسن اجلس في عهده قوانين هي بمثابة بدء مرحلة جديدة من الوعي الاجتماعي. وأهمها الضمان الاجتماعي المتضمن الضمان الصحي والعناية بالأطفال والأقمة والضمان ضد

الحوادث التي يعرض لها عمال الصناعة، وضد الأمراض الناجمة عن الأشغال المهنية، وضمان التعويض المالي لدى الخدمة.

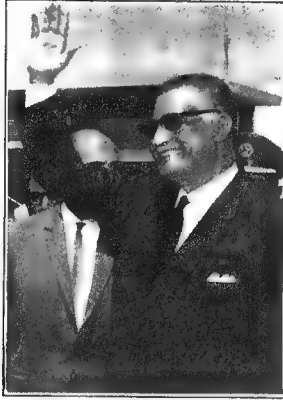
وفي أيلول عام ١٩٦٤ انتهت مدة رئاسة شهاب. وعندما رفض قبول التجديد - الأمر الذي يقتضي تعديل الدستور - انتخب المجلس النيابي وزير التربية شارل حلو خلفاً له. وقد تخرج الرئيس حلو من كلية الحقوق في الجامعة اليسوعية في بيروت، وبعد أن مارس الصحافة عين سفيراً للبنان لدى الفاتيكان وكانت طليعة أعماله. محاولة جريئة لتطهير جهاز الحكم في أعلى مستواه، ولكنه اكتفى بفصل عدد من السفراء والقضاة عن مناصبهم. وفي آخر عهده احدث النزاع مع إسرائيل بداعي تهليل الفلسطينيين في جنوب لبنان وسفح جبل حرمون وضربهم مستعمرات إسرائيل المجاورة.

ولدى انتهاء مدة الرئيس حلو انتخب المجلس النيابي أحد أعضاء المجلس سليمان فرنجية، وكان يومئذ وزير الاقتصاد، خلفاً له، وكان ذلك بأكثرية صوت واحد (٥٠ ضد ٤٩). وقبله سجل الشعب اللبناني مثلاً رائعاً في الحياة النيابية والديمقراطية السياسية.

وقد مر على عهده في الرئاسة أكثر من سنة تميز فيها بكثير من ظواهر الإصلاح والعمران.

وعند انتهاء مدة المجلس النيابي الذي انتخبه بأكثرية صوت واحد كما ذكرنا جرى في نيسان سنة ١٩٧٢ انتخاب مجلس جديد من ٩٩ نائباً وتم ذلك في جو رالع من الحياد والنزاهة والحرية يصح أن يكون مثلاً يقتدى به في كل بلد تعدد فيه المذاهب والعقائد والأحزاب.

عبد الناصر^(١) وثرة ٢٣ يوليو



في أواخر الأربعينات من هذا القرن. وأبان حكم الملك فاروق. كان الرأي العام المصري يبدى اهتماماً متزايداً بالمشكلة الفلسطينية، شأنه في ذلك شأن بقية الشعوب العربية الأخرى. ولكن النكبة التي حلت في فلسطين في العام ١٩٤٨

^(١) جمال عبد الناصر من حصار الفالوجا حتى الاستقالة المستحيلة - جاك دومال -

وما نتج عنها من احساس بالمهانة عند العرب قاطبة. وما أشيع عن استغلال الملك فاروق لظروف الحرب ليستفيد من صفقات الأسلحة التي يمكنه من جمع ثروة هائلة. أضف إلى أنه لم يرسل للقتال في فلسطين أكثر من ثلاثة آلاف مقاتل فقط. ولم يرسل من الضباط إلا من كان يشك بولائهم لشخصه حسب تقارير بوليسه السري. بمعنى أنه كان يتمنى الخلاص منهم في الحرب أكثر من تمنيه بعودتهم منتصرين. كان الضابط جمال عبد الناصر في تلك الفترة واحداً من الضباط المفضوب عليهم. وأرسل فيمن أرسل للقتال في الحرب. وفي السادس عشر من أيار انتقل جمال عبد الناصر إلى الجبهة. وشاهد بعينه ولمس عن قرب مدى تهاون القادة المصريين ولا مباليتهم... فقد كانوا يرسلون الجنود إلى «المسلخ» على حد تعبيره، دون أن تسالدهم ذبايات أو مصفحات في هجوم مباشر على مراكز العدو المحصنة. وفي أوائل شهر يوليو، جاءت الهدنة التي طالبت بها الأمم المتحدة فأُنقذت حياة أكثر من مائة ألف صهيوني كانوا محاصرين في القدس وكانوا لا يستطيعون الصمود أكثر من بضعة أيام.. وحاولت الدول العربية السبع المشتركة في حرب فلسطين، حاولت عبثاً أن تستغل فرصة الهدنة لتنسيق العمل العسكري. والواقع أن الهدنة تسببت، ولم يفد منها سوى اليهود.

وأثناء هذه الفترات التي كان يتخللها وقف إطلاق النار، كان الضباط المصريون يستسلمون لسجيتهم وينقادون لطبيعتهم. فكانوا يتحدثون ويتناقشون ويهزلون في الأمور ويؤلفون الحكايات المضحكة... وكان جمال يتنهم الفرصة ليجند المزيد من الأعضاء في تنظيمه السري، معتمداً على الإسماء الذي أثاره في النفوس تهاون القيادة العليا. ومن أمثلة الفوضى التي سادت في تلك الأيام،

ذلك الجندي الذي قابله جمال، والذي لم يكن يعرف أن الوطن في حالة حرب! فكان تفسيره للتحركات العسكرية ولما يتبع ذلك من عمليات معقدة «أن هناك مناورات عسكرية، يا حضرة الضابط، بين القاهرة والسويس، مثلما يحدث كل عام...»

وفي مستهل شهر يوليو، وبعد أن جاءت ترقية إلى منصب نائب لقائد إحدى الفرق، استطاع جمال عبد الناصر أن يلمس بطريقة أوضح الإستهتار وفقدان الضمير اللذين كانا قد أصابا بعض كبار الضباط الذين كانوا يتصرفون وكأنهم يفتلون أبسط قواعد الفنون العسكرية... ثم أصيب جمال برصاصة في صدره، مما أتاح له أيضاً أن يلمس درجة التهاون التي بلغتها الخدمة في المستشفيات العسكرية. وأمام الجرحى - وكان من بينهم العديد من تلاميذه - الذين كانوا يتنون من فرط الألم، أقسم جمال أنه، إذا كتب له أن يشغل نصباً مسؤولاً، فلن يبعث بأي جندي إلى ساحة القتال ما لم يكن أولاً قد استنفد جميع احتمالات التسوية السلمية.

وفي ١٨ يوليو، أوقف إطلاق النار من جديد... وأثناء الهدنة وبالرغم عنها، شهد جمال ثلاث طائرات مقاتلة إسرائيلية تسقط طائرة مصرية... وازداد الغضب ضد فاروق الذي ظل صامتاً أمام الألوف من الإنتهاكات الإسرائيلية لاتفاقات الهدنة. أما مراقبو الهدنة الدوليون، فإن معظمهم كانوا عاجزين عن التدخل لإيقاف خرق الهدنة، بينما قتل العديد منهم في ظروف غامضة، قبل أن يسلب الإرهابيون الصهاينة ليران مدافعهم على كبر مراقبي الهدنة، الكونت برنادوت... فقد وقع الوسيط الدولي الدولي في أيدي الإرهابيين التابعين لمنظمة شرن وهو يعبر إحدى بوابات مدينة القدس. وبعد أن تعرض للتفتيش الدقيق،

وتأكد اليهود من شخصيته، أطلقوا عليه الرصاص، فسقط الكونت برنادوت وسقط معه معاونه الكولونيل الفرنسي سيروت الذي حاول أن ينقذ حياة الوسيط بأن ألقي بجسمه بينه وبين المعتدين.

وقد تم القبض على المسؤولين عن الجريمة، إلا أنه أعلن بعد ذلك بأسبوعين أنهم قد تمكنوا من الهرب.... وكان الصهاينة قد نجحوا في تعميم الإرهاب بحيث شمل رجال منظمة الأمم المتحدة أنفسهم. فنظراً لعدم وجود أقل ضمان لحمايتهم، رفض معظم المراقبين الدوليين مواصلة عملهم في المنطقة، باستثناء



الكونت فولك برنادوت السويدي وهو الوسيط الدولي الأول في قضية فلسطين..
إغتياله اليهود غداً وقد اعترف في تقريره إلى الأمم المتحدة بأن الإرهاب الصهيوني
كان السبب في هجرة عرب فلسطين من بيوتهم.

بعض الأبطال منهم الذين رفضوا الاستسلام للضغط الإرهابي، فظلوا يمارسون عملهم ويعرضون أنفسهم لمثل مصر رئيسهم الراحل.

وكان جمال عبد الناصر، في نهاية الأمر، قد استطاع أن يدلل على كفاءاته العسكرية بتحقيق انتصار الفالوجة، ذلك الانتصار الذي رفع بعض الشيء من الروح المعنوية للجيش المصري. ولم تكن مسألة الجنود المصريين موضع نقاش، فإن الجيش المصري قد سجل في فلسطين كثيراً من الأعمال البطولية. وبعد توقيع اتفاقية الهدنة المشتركة بين مصر وإسرائيل في نهاية شهر فبراير، عاد جمال عبد الناصر إلى القاهرة حيث تلقى الأوامر بالانتقال إلى منصب جديد في مدينة الإسماعيلية. وكانت فكرة واحدة تسولي عليه، شأله في ذلك شأن معظم أصدقائه. وقد وجدت تلك الفكرة خير تعبير لها في جملة قصيرة أطلقها أثناء الحرب أحد الضباط الأحرار قبل أن يسلم الروح: «إن مصر هي ميدان المعركة الحقيقي»..

تطورات قلقة:

في نهاية عام ١٩٤٨، لقي رئيس الوزراء في مصر مصرعه بعد أن أصدر الأمر بحل تنظيم الإخوان المسلمين.. وبعد ذلك بقليل، سقط مرشد الإخوان بدوره تحت رصاص الثار، بينما اعتقل مئات من أعضاء المنظمة المنحلة وخضعوا للاستنطاق في الوقت الذي كان فيه بوليس القاهرة - الذي اغتيل قائده أيضاً - في حالة الإرهاق. أما الملك، فكان يخشى وقوع رد فعل من جانب الضباط العائدين من فلسطين، خوفاً من أن يقوموا هم أيضاً بمثل الحركة التي قامت في سوريا حيث كان حسني الزعيم بعد عودته من الجبهة، قد قبض على جميع

أعضاء الحكومة وكذلك على رئيس الدولة. وفي ٢٣ مايو، وصل جمال عبد الناصر إلى القاهرة لقضاء إجازة قصيرة. وعلى الفور، استدعي أمام رئيس الوزراء وقائد البوليس، واتهم بأنه أقام جمعية سرية «لتدريب المواطنين المدنيين على حمل السلاح...» ورد جمال على جميع الأسئلة الموجهة إليه، ثم أطلق سراحه.. ولكنه أدرك بسرعة أن تنظيمه السري كان مهدداً، وأن المعلومات التي بني عليها اتهام البوليس لا بد أنها تسربت من الخلايا التي أقيمت في صفوف الإخوان. وعليه، اتخذ جمال التدابير اللازمة لقطع جميع العلاقات بين تنظيم الضباط الأحرار والإخوان المسلمين.

وفي يوليو عام ١٩٤٩، بينما كان فاروق يبدأ سياسة إزالة التوتر، شكل الضباط الأحرار لجنة تنفيذية من تسعة أعضاء. وقد وضعت هذه اللجنة في شهر أكتوبر خطة للاستيلاء على الحكم بعد خمسة أعوام، وقد صدرت التعليمات لبعض أعضاء اللجنة التنفيذية بالاحتفاظ بعلاقاتهم مع الدوائر الحاكمة في البلاد، وذلك بهدف الحصول على المزيد من المعلومات ومن أجل صرف أنظار الشك عنهم. وكانت هذه الوسيلة الإحتياطية لا بد منها، لا سيما وقد بدأ التنظيم السري يخرج من الظلام. ففي نهاية عام ١٩٤٩، تلقى جميع كبار الضباط وعدد كبير من مروضيهم منشوراً يحمل توقيع «الضباط الأحرار»، وجاء فيه ما مضمونه: «ما هو واجبنا الأول بعد التجربة المريعة للحرب الفاشلة؟ الجواب هو: طرد الإنكليز وإعادة بناء القوات المسلحة والقضاء على الإسراف في أموال الدولة ورفع مستوى المعيشة.

وتعهد فاروق، وألذر وهدد، ولكن بلا نتيجة.. فإن البوليس لم يستطع أن يكشف الستار عن تنظيم الضباط الأحرار. من كان يستطيع أن يشك في جمال؟

إنه يواصل حياته العسكرية بنجاح كبير، وها هو في عام ١٩٥٠ - ١٩٥١، يلقي المحاضرات في مدرسة أركان الحرب، ولم يكن أحد يعلم انه يستغل أوقات فراغه في مطالعة الكتب السياسية المختلفة وبوجه خاص الكتب السياسية من تأليف لاسكي ونهرو. لذلك، فإن البحوث الإستخبارية للبوليس لم تكن تتوجه نحوه، ولم تكن العناصر «المحتملة» والجديرة بأن تكون وراء التنظيم السري، هي التي تنقص... فبعد أن نشر ديوان الخاسبة تقريره في المتاجرة المعيبة التي أسفرت عنها حرب فلسطين، كتب اللواء محمد نجيب، وهو من جرحى حرب فلسطين ويتمتع بشعبية كبيرة، سلسلة من المقالات يهاجم فيها الفساد الذي اجتاح الدوائر الحاكمة، والحالة المؤلمة التي وصلت إليها القوات المسلحة. هذا، وقد انضم محمد نجيب بدوره إلى تنظيم الضباط الأحرار ولكن دون أن يشرك في اللجنة التنفيذية التي لم تكف عن إصدار منشوراتها السرية حتى تحولت هذه المنشورات في نهاية عام ١٩٥٠، إلى نشرة دورية تصدر بانتظام بعنوان «صوت الضباط الأحرار».

وطالب الرأي العام بإجراء تحقيق بشأن الفساد.. وبدأ التحقيق فعلاً بوزارة الحربية، إلا أنه توقف على الفور، بناء على أوامر من الملك فاروق، خشية أن يكشف التحقيق عن الدور الخطير الذي قام به أفراد حاشيته....

وبعد أن عاد الوفديون إلى الحكم مرة أخرى عام ١٩٥٠، أخذوا يعززون حملتهم المضادة لبريطانيا، بهدف صرف اهتمام الرأي العام عن مسألة الفساد. ونتيجة لهذه السياسة، اتخذ البرلمان بالإجماع قراراً بفسخ معاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقيات عام ١٨٩٩ الخاصة بالسودان.. ثم أعلن فاروق ملكاً «لمصر والسودان». وحاولت بريطانيا أن تساو مع حكومة الوفد، فالتزحت عليها

الدخول في «معاهدة دفاع مشترك رباعية» تضم إلى جانب مصر، فرنسا وبريطانيا وتركيا، على أن تقوم قوات مشتركة من الدول الأربع بحماية قناة السويس. ولكن مصر رفضت هذا الإقراح. بينما طالب الشباب بقطع جميع العلاقات مع بريطانيا ومقاطعتها مقاطعة عامة وتامة كما طالبت أيضاً بشن حرب عصابات ضد القوات البريطانية المرابطة في منطقة القناة. وجاء رد بريطانيا في شكل تعزيزات عسكرية ضخمة في منطقة القناة حيث بلغ حجم تلك القوات ٨٠,٠٠٠ جندي. وبهدوء وطمانينة. ذهبت مصر إلى الأمم المتحدة لتعرض قضيتها على مجلس الأمن، وأخذت الولايات المتحدة تنقذ بريطانيا، وكان موقف الحكومة الأمريكية في هذا الصدد يقوم على أساس أن النزاع المصري البريطاني، وهو مقدم أمام الرأي العام العالمي بشكل قضية إستعمارية: «كان من شأنه أن يخلد الشيوعية في منطقة الشرق الأوسط».

وأخذت الوزارة الوفدية، التي سيطرت عليها شخصية فؤاد سراج الدين وزير الداخلية والمالية، تنظم المقاومة السلبية التي بدأت بمظاهرة صامتة ضخمة شقت طريقها في مختلف شوارع القاهرة والإسكندرية في آن واحد، واشترك في مظاهرة العاصمة ما يزيد عن مليون مواطن، بينما بلغ حجم مظاهرة الإسكندرية ٢٥٠,٠٠٠ شخص. وتصريح سابق من البوليس، قامت الكتيائب المسلحة التابعة للإخوان المسلمين بالإشراف على جميع الطرق لمنع وصول المؤن إلى القاعدة العسكرية البريطانية في منطقة القناة. ومن ناحية أخرى، تلقى الطلاب إعانة مالية ضخمة من الحكومة، بعد أن بدأوا يتدربون على حمل السلاح. ولكن المعارضة لم ترض عن كل هذه الإجراءات فأخذت تطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وتوزيع السلاح على الشعب. فقام خمسون

ألفاً من العمال المصريين الذين يعملون في ثكنات الجيش وفي المنشآت المختلفة للقاعدة البريطانية في منطقة القناة بتقديم استقلالهم وعادوا جميعهم إلى القاهرة... وبدأت «المسكوتارية» البريطانية تفقد السيطرة على أعصابها، وأخذ الجنود البريطانيون القلقون يطلقون الرصاص على كل شيء يتحرك، سواء كان سيارة نقل أو مجرد جنازة...

وفي الوقت نفسه ، ازداد نشاط الفدائيين المصريين في منطقة القناة، وبالأخص أثناء الليل، إذا كان الحرس يتساقط، والانفجارات تدوي. وبدأ الرأي العام البريطاني يتطور ويتساءل عما إذا كان وجود قاعدة بريطانية في منطقة القناة من شأنها فعلاً أن تصون الممر الدولي وتحميه في هذا العصر الذري، وعما إذا كان ذلك الوجود يستحق فعلاً تضحية الألوف المؤلفة من الشباب البريطاني بجانب ألوف الملايين من الجبهات؟ وكان لهذه العلامات الأولى من تراجع الإنكليز آثار طيبة على المصريين الذين تحمسوا أكثر فأكثر في نضالهم. وكان يبدو أنه لا يمكن أن يزداد الغضب ضد الإنكليز أكثر مما كان عليه في تلك الأيام... ولكن، أثبت فاروق عكس ذلك...

فبتمينه لاثنتين من السياسيين المعروفين بميولهم لبريطانيا، مستشارين له، استطاع فعلاً أن يثير موجة جديدة من الإضرابات، مما سجل ارتفاعاً ملموساً في ميزان المشاعر المناهضة للإنكليز... فقامت المظاهرات الصاخبة، وأغلقت المدارس والجامعات حتى ١٢ يناير.. وأصبح الجميع، من الوطنيين اليمينيين واليساريين ومن الإشرائيين، وغيرهم من مختلف الاتجاهات السياسية، صفاً واحداً، وبلغ بغضهم للمستعمر البريطاني درجة كادت تتجاوز درجة عداوة الإخوان التقليدية للإنكليز... وفي الوقت الذي طالب فيه الإخوان بالسلاح،

أصدرت الحكومة نداء إلى الشعب بالتدريب على حمل السلاح وبالوصول عليه، على أن يدفع الثري ثمن السلاح للفقير. وذعر الإنكليز... وأخذ أحد قادتهم يهدد بسحق جميع الفدائيين من الطلبة «بواسطة أسلحة رهيبة لم يسبق استخدامها بعد»..

وأمام صلاية فؤاد سراج الدين، قام الضباط الأحرار بتعليقه استعدادهم لتأييده في حالة نشوب نزاع مباشر بينه وبين الملك... ويدعو أن هذا العرض لم يبلغ للحكومة أو لقيادة حزب الوفد فهل تردد فؤاد سراج الدين بسبب حداثة من الضباط الأحرار وحيويتهم؟ سوف نعرف ذلك يوما ما... ومن ناحية أخرى، يحتمل أن يكون سراج الدين قد تردد في قبول اقتراح الضباط الأحرار نظراً لعدم ثقته بأن هذه الخفنة من الضباط كان في إمكانها أن تصحب من ورائها الجيش كله.

كان إذن لا بد للضباط أن يثبتوا مدى شعبيتهم داخل القوات المسلحة، ولكن دون أن يتولوا التنظيم السري ويكشفوه... وحالت الفرصة في ٦ يناير وكانت المناسبة اللجنة التنفيذية لنادي ضباط الجيش. وإذا بالمرشحين الذين يساندونهم القصر يحصلون على ٥٨ صوتاً مقابل ٢٧٨ صوتاً لعماد نجيب وزكريا محي الدين وحسن إبراهيم... وغضب فاروق وألقى الانتخابات.. ولكن الضباط الأحرار لم يهتموا بذلك، فالهم بالنسبة لهم هو أغلبية الأصوات التي كانت تدل بوضوح على أن أربعة أخماس زملائهم كانوا يؤيدونهم ويقفون معهم، فكان من الممكن إذن استعجال قيام الثورة.

في ٢٥ يناير، تحركت قوة بريطانية مكونة من ألفي جندي تساندها الدبابات والمصفحات والأسلحة الحديثة الجبارة، فحاصرت مائتين وخمسين من رجال الشرطة المصرية في ثكناتهم بمدينة الإسماعيلية، وأصدرت إليهم إنذاراً بتسليم أسلحتهم القديمة البدائية... فاتصلوا تلفونياً بفؤاد سراج الدين وعرضوا الأمر عليه، فأمرهم بأن يقاوموا.

وأطلق الإنكليز نيران مدافعهم بكل برودة.. وسقط أكثر من خمسين قتيلًا وما يزيد عن مائة جريح.. أما الآخرون، فقد اضطروا إلى الاستسلام بعد أن نفذت ذخيرتهم....

ونتيجة لهذا الحادث، قرّر مجلس الوزراء قطع العلاقات مع بريطانيا وإصدار نداء إلى مجلس الأمن، وكذلك القي القبض على ٨٠ بريطانيًا واحتفظ بهم كرهائن.

وفي اليوم التالي، وهو يوم تاريخي، نشب حريق القاهرة.

حريق القاهرة:

عند صباح اليوم التالي. وبشكل مفاجئ.

تصاعدت نيران ما يزيد عن ٤٠٠ حريق صغير في مساء القاهرة، مدمرة جزءاً كبيراً من العاصمة، مسببة خسائر مادية بلغ مقدارها حوالي ٥٠ ملياراً من الفرنكات القديمة.. وأفلت زمام الموقف من يد وزير الداخلية فؤاد سراج الدين فطلب تدخل الجيش. وحاول الوزير عبثاً أن يتصل تلفونياً بالملك، ولكن فاروق كان مشغولاً بمأذبة غداء ضخمة أقامها في قصره لمناسبة مولد الأمير أحمد

فؤاد، في الوقت الذي واصل فيه حشد من المواطنين الفارين والمهيجين الخاضعين أعمالهم التخريبية في جميع أنحاء المدينة. وأخيراً، أصدر الملك أوامره إلى الجيش بالتدخل لإعادة النظام.

كانت معظم الحرائق قد أشعلت بهدف التخريب، ولم تسجل أعمال النهب إلا في حالات قليلة نادرة... وكان من أهم المخربين المحلات الكبرى ودور السينما ذات الإعلانات المثيرة التي تدعو للعنف أو للجنس، والحانات وجميع الملاهي ومحال الضرج التي كانت تزوي حفة من المهمكين في ملذات الحياة، ممن ظلوا يعيشون في جوهم الصاحب برغم الظروف العصيبة التي يمر بها الوطن، ماضين في احتقارهم للجماهير الشعبية بينما هم لا يفلتون في حقيقة الأمر سوى طفليات بالنسبة للمجتمع.. كذلك تعرضت للنيران المدمرة ألوف الألبواب من الأقمشة الفاخرة وصناديق الويسكي ومختلف أنواع الخمور والأوراق الجديدة البراقة المكدمة في الخزائن... أما الضحايا من المدنيين، فكان عددهم ضئيلاً، إذ بلغ عدد القتلى من الأجانب ١٧ من حوالي ١٠٠,٠٠٠، وعدد القتلى من المصريين ٥٠ من أكثر من مليونين، أي بنسبة ٣ في الألف، وهي نسبة لا تسمح باستخدام كلمة «مجزرة» وصفاً لما حدث.

من هم المسؤولون عن حرائق القاهرة؟ نُعط الكلمة للمسieur فوشيه، الذي كان يقيم في القاهرة منذ عام ١٩٢٥ ويعمل مراسلاً لصحيفة «جورنال دي جييف»، والذي كتب في شبابه رسالة دكتوراه قيمة في علم النفس والذي شغل أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية وظيفة إدارية هامة في هيئة الصليب الأحمر الدولي لخدمة ضحايا الحرب. يقول المسieur فوشيه:

«إن الخدمة التي أدتها حرائق القاهرة لبريطانيا تذكرنا ب تلك الضربة الفجائية للقاضية التي وجهت ضد عرابي باشا والتي مهدت لتأييد الرأي العام للحملة البريطانية بقيادة الأميرال سايمور بعد سقوط ٧٥ أوروبياً وحوالي ٢٠٠ من المصريين في مجزرة ١١ يوليو عام ١٨٨٢، تلك المنجحة التي هيأت الرأي العام العالمي لقصف مدينة الإسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢ واحتلال مصر».

وفعلًا، فإن الإنكليز خرجوا من حرائق القاهرة بأربعة مكاسب:

أولاً، لم ينفذ قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، ثانياً: لم تتمكن الحكومة من تنفيذ قرارها بالإحفاظ برهائن، ثالثاً: توقف نشاط الفدائيين، ورابعاً: انتهى فؤاد سراج الدين. ومن الضروري هنا أن نتكلم في الجمع المتسى، إذ أن الملك فاروق كان يعلم جيداً أن مجزرة الإسماعيلية سوف تثير الإضطرابات، ومع ذلك، فهو لم يؤجل مائدة الغداء المزمع إقامتها، وذلك (كما يبدو واضحاً) بهدف تجميد البوليس والجيش ومنع تدخلهما، فإن جميع قادة البوليس والجيش كانوا من بين المدعيرين إلى الحفل.. ثم بعد أن أخطر رسمياً بإشعال النار على نطاق واسع في مختلف أنحاء العاصمة، لم يتحرك الملك، وظل يكرم ضيوفه.. كيف يمكن للمرء إذن في مثل هذه الظروف، ألا يشك في قيام تواطؤ بين فاروق والاستخبارات البريطانية، لا سيما وقد شوهد بعض رجال ذلك الجهاز وقد انطلقوا في شوارع القاهرة يحرضون الناس على إشعال النار والقتل؟

ومن ناحية أخرى، كتب محمد نجيب:

«إن القوانين العرفية لم تعلن إلا في الساعة الرابعة من بعد الظهر، وفي خلال ساعتين، تمكن الجيش من تشتيت المهيجين. والهدف المحتمل للملك ولأصدقائه بالتعاون مع العملاء الإنكليز كان وضع حزب الوفد في مركز حرج يسمح بتصفية الوزارة وحل البرلمان ثم تعيين وزارة جديدة من رجال الأعمال المواليين للملك. وعلى كل حال، فإن فؤاد سراج الدين قد وقع في الفخ حين لم يتدخل بالسرعة المطلوبة لوقف الإضطراب، ويوم السبت ذاك الأسود قد سجل نهاية سراج الدين ونهاية حزبه».

وقد كان الملك، المشهور بشغفه بالحيلة والخديعة والدهاء، وبجبه التآمر، يأمل أيضاً أن يتحول تدخل الجيش إلى صدام بينه وبين الشعب.. إلا أن الضباط الأحرار- بفضل وعيهم السياسي الأكيد - استطاعوا أن يحبطوا هذه الخطة بإصدار النداء الآتي إلى القوات المسلحة:

«أن الخيانة تأمل في النصر باستخدامها الجيش.... إن واجب الجيش ليس إلا تحرير البلاد وصيانة الإستقلال.. فإذا خرج الجيش في الشوارع، فلمواجهة الخونة. ولن تطلق رصاصة، حتى ولا رصاصة واحدة على المتظاهرين كما أنه لن يقبض على فرد حتى ولا فرد واحد من هؤلاء المتظاهرين بواسطة الجيش.. فليفهم الجميع ذلك جيداً إن الجيش هو منذ اليوم مع الشعب وسيظل معه إلى الأبد!».

استمع الجيش إلى هذا النداء واستجاب له، وكان في ذلك عامل جديد من العوامل الملحة لضرورة استعجال سير الأحداث. وقبل القيام بالعمل الحاسم، اتخذت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار قراراً بتعيين رئيس لها. وكان لا بد لمن

يحتمل هذا المنصب من أن يتمتع بكمال السن والشعبية وأن يكون موضع تقدير واحترام. وكان اللواء محمد نجيب جديراً بهذا المنصب، وعليه تم تعيينه رئيساً للجنة التنفيذية. وفي ذلك الحين، كان فاروق مشغولاً بهرب أكبر قدر ممكن من الأموال إلى الخارج وبأقصى سرعة. أما حقه الذي لم يُشف بشأن انتخابات مجلس إدارة نادي الضباط، فقد كان مسألة ثانوية بالنسبة له... ولقد تشبم فاروق وجود حركة مؤامرة ضده في الجيش، ونظراً لخية أمله من البوليس، أسند مهمة إجراء تحقيق في هذا الشأن، إلى قائد القوات المسلحة وألذره بالفصل في حالة الفشل.. ولم يحرز قائد الجيش نجاحاً أكبر من النجاح الذي أحرزه البوليس من قبله، برغم أنه كان قد كلف أحد الضباط الأكثر مهابة بعملية إجراء التحقيق.. ولكن هذا الضابط، لسوء حظه كان ينتمي إلى تنظيم الضباط الأحرار، وبعد من أقرب أصدقاء جمال عبد الناصر، ويدعى صلاح سالم!

وأخيراً، تحدد تاريخ العمل الثوري: ٥ أغسطس. وكان الأمل يقوم على أن يعين محمد نجيب في منصب وزير الحرية... وأمام الرفض البات لفاروق بالاستجابة إلى هذا المطلب الذي كان يؤيده الرأي العام، اضطرت الوزارات المختلفة التي تعاقبت في الحكم أثناء تلك الفترة العvisية إلى تقديم محمد نجيب، ولكن دون فائدة، فإنه لم يكن يمارس أي نشاط سرري ولا يقوم بأي اتصالات مشتبها فيها، في الوقت الذي أخذت فيه شعبيته تتزايد يوماً بعد يوم...

وفي ٢٠ يوليو وبينما ترددت الإشاعات بأن الملك يعد العدة لاعتقال بعض ضباط الجيش، اجتمعت اللجنة التنفيذية لتنظيم الضباط الأحرار، وأخذت تتناقش وتعرض الموقف... وكان الملك وقتئذ يقضي فترة استجمام في الإسكندرية يلتمس فيها، أسوة بكثير من سكان العاصمة، هواء شاطئ

الإسكندرية.. وفي القاهرة، كانت تجمّاح العاصمة موجة من آخر دفعت بدرجة الحرارة إلى ذروتها، مما جعل الناس يرقدون في بيوتهم ويميلون للكسل والراخي والقيولة... واذن، فقد كانت جميع الظروف المؤاتية لحركة الانقلاب موفرة. كم من الرجال كانوا يعرفون ما سوف يحدث؟

لا أكثر من ٢٠ ضابطاً... أما محمد نجيب، فقد قام بدوره... جلس يسريح، ويقضي وقته في قراءة الجرائد وفي تدخين غليونه المفضل في النسيم العليل الليالي القاهرة الصيفية...

وفي ليلة ٢٢ يوليو ١٩٥٢، وتطبيقاً لخطّة محكمة أعدّها جمال بكل دقة، استولى الضباط الأحرار على المراكز الحيوية للعاصمة وقبضوا على أعضاء هيئة أركان حرب الجيش. وقبل الفجر، رأس محمد نجيب اجتماعاً للجنة الضباط الأحرار التي اتخذت لنفسها اسم «مجلس الثورة»، وتقرر إسناد مهمة تشكيل الوزارة إلى علي ماهر، وتعيين محمد نجيب في منصب القائد العام للقوات المسلحة... وقد اضطر فاروق إلى أن يصدق على هذه القرارات في اليوم التالي، إلا أنه اضطر أيضاً، بعد ذلك بثلاثة أيام في ٢٦ يوليو ١٩٥٢ إلى أن يستسلم لإنذار من محمد نجيب بمغادرة الأراضي المصرية في مهلة أقصاها الساعة السادسة مساء.

ومما لا شك فيه أن فاروق كان يتوقع لنفسه مثل هذا المصير... فقد غادر البلاد على متن سفينة الخاصة التي لم ترد الثورة مصادرتها والتي كادت تهتلها مياه البحر الأبيض المتوسط، نظراً لحمولتها الضخمة من الخزائن المليئة بالتحف النادرة الثمينة والكنوز التي تفوق كل تقدير...

لماذا عومل فاروق بهذه الرقة في الوقت الذي كان فيه البعض يطالبون بعقاب ثوذجي للملك كان من اليسر اتهمه بأي تهمة من العذر، إن لم يكن من الخيانة؟ ذلك لأن جمال تمسك أولاً بمبادئه اللاعنفية، وكرهه للدم المسفوك، وصمد في الأخذ بهذا الأسلوب ونجح في فرضه برغم احتجاج بعض زملائه.. ثم أيضاً، كما شرحه حسين الشافعي، «لأن الإسلام يعتبر أن العهد كان مسؤولاً، ويشير إلى الذين يكظمون الغيظ ويعفون عن الناس»..

وبذلك، أتيح للملك المخلوع أن يعيش حياة رجل أعمال، ومقامر منهمك، تلك الحياة التي لم يستطع أن يتفرغ لها بعد، بسبب عرشه وما ترتب عليه من التزامات، والتي لم يكن، في الحقيقة، يستحقها.

وفي اليوم التالي، أعلن محمد نجيب تمسك الفورة بالدستور كما أعلن ان النظام الملكي لم يُلغَ، باعتباره أن فاروق كان قد تنازل عن العرش لصالح الأمير أحمد فؤاد، ذلك الطفل الذي اضيء عيد ميلاده بحريق القاهرة الكبير...

بروز عبد الناصر

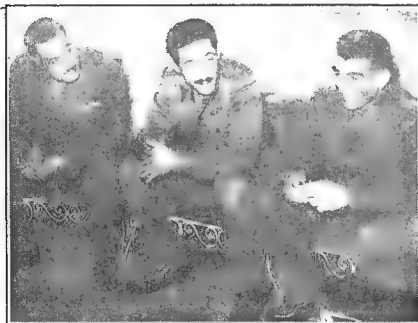
كان الضباط الأحرار يعتقدون أن واجبه الأول والأخير هو تطهير الجيش. لذلك، فإن محمد نجيب ورفاقه من الضباط الأحرار لم يكن في نيته أن يحكموا البلد، بل أن يساندوا بحسب حكومة كفيلة بأن تحقق الإستقلال والكرامة. ومن أجل تحقيق ذلك، كان لابد من القضاء على الاحتلال الإنكليزي وعلى العناصر المستغلة. وكما قال جمال عبد الناصر، فإن مجتمع مصر ما قبل الثورة كان «مجتمع النصف بالمائة» أي أن نصفاً بالمائة من عدد السكان كان يستغل الأغلبية الساحقة. وكانت هذه النسبة الضئيلة تشمل أولاً الملك وأفراد أسرته وأصدقاءه ورجال حاشيته، ثم كبار الإقطاعيين الذين يتكون آلاف الأئمة، والبرجوازية الصناعية ولا سيما التجارية، وكانت هاتان الفئتان (الإقطاع والبرجوازية الصناعية والتجارية) تسيطران تماماً على جميع الأحزاب السياسية. إذن كانت هذه النسبة الضئيلة من السكان تستغل جماهير شعبية لا حصر لها من الفلاحين المساكين الذين يعيشون في ظروف بدائية للغاية، على الأقل في نظر ابن المدينة الأوروبي العادي المعاصر. إن أراض وادي النيل أرض غنية خصبة. وقد استطاع الفلاح المصري (أسوة بالمزارع في أي أرض خصبة، سواء في فرنسا أو في الصين أو في أوكرانيا أو في الجبل) استطاع هذا الفلاح على مر الأجيال أن يؤمن لنفسه الحد الأدنى من التغذية اللازم لبقاء الجماعة، بالإضافة إلى أن البيئة الريفية نفسها، بكل ما تحمله من طريقة حياة بما في ذلك المنازل الموضوعة المحصنة ضد الحر، والعديد من الصفات الطبية الشعبية التي أثبتت، إلى حد بعيد، صلاحيتها في الحفاظ على صحة أهل الريف والتمسك بتعاليم القرآن فيما يخص بالإرضاع الطبيعي، لم يكن كل ذلك يشكل عوامل مضادة للفلاح أو

لصالحته الصحية. ولكن هناك، من ناحية أخرى، عوامل متعددة لا يمكن أن توصف بأنها في صالحه، مثل تهيئة المنازل بعدد كبير من السكان بما يفوق احتمال حجمها، وعجز الفلاح عن مواجهة الأمراض الخطيرة، وبعض الظروف الصحية السيئة، وعدم توفر المدارس بالقدر الكافي لتأمين إمكانيات التعليم وعدم توفر الفرص أمام المواطن الريفي الموهوب. ولكن، في معظم الأحيان، كان من أهم عوامل شقاء وبؤس الفلاح تبعته العامة للـ «باشا» الإقطاعي أو جلاوزته أو موظفيه. إذا لم يكن جميع هؤلاء، في الحقيقة، أشراً بمعنى الكلمة، فإنهم لا يمتازون جميعاً بالقدر الكافي من روح العدالة والرحمة، كما أنه اتضح أن الكثير منهم كانوا من اللصوص.

وبعد حرب ١٩١٤، ظهرت طبقة جديدة وسطى من الموظفين ومن التجار الصغار والمتوسطين، ومن الأطباء والمهندسين وصغار الملاك الخ. وبوجه عام، كانت هذه الطبقة تتجه إما إلى يسار الوفد، أو بالعكس - وابتداء من عام ١٩٣٠ - إلى حيث الإخوان المسلمون.

وإذا كان جميع الضباط الأحرار يرغبون في القضاء على الإنكليز والمستعمرين، فإن آراءهم واتجاهاتهم السياسية لم تكن دائماً موحدة، ذلك أن البعض منهم كان اتجاهه يقوم أحياناً على عقائد مجردة، ولم يكن لأحد منهم أية خبرة مباشرة في الشئون العامة مثلاً، فقد كان البعض الآخر يلتفت إلى الإخوان. ويتسم لهم. أما نجيب وجمال، اللذان كانا يؤيدان مبدأ الديمقراطية الدستورية، فقد كانا قبل كل شيء، يؤكدان ضرورة وحدة الصف بين الضباط الأحرار، الأمر الذي كان يتطلب تجنب السياسة. لذلك، فإنهما اختارا علي ماهر لتشكيل الحكومة الجديدة. وكان علي ماهر قد أعد برنامجاً واضحاً يقوم على الوحدة الوطنية

ويشمل الإصلاح الزراعي الذي لم يكن من ابتكار جمال عبد الناصر أكثر مما كانت من ابتكاره المشكلة الصهيونية أو القومية العربية...



اللواء محمد نجيب مع عبد الحكيم عامر (بعد ترقبته إلى رتبة اللواء) وجمال عبد الناصر في لحظة ظهر نجيب أول رئيس لمصر مهتتماً رغم الخلافات

وعلى رغم ذلك، فقد اضطر نجيب وجمال ورفاقهما، بعد ثمانية أسابيع، إلى أن يستولوا بأنفسهم على زمام السلطة على عكس نيتهم الأولى. وقبل ذلك، كان جمال قد استطاع، بوصفه مديراً لمكتب محمد نجيب، أن يعد (بواسطة النقل ولا سيما بالرقية) بعض الضباط المتطرفين أو الضباط من ذوي النزعة السياسية الكبيرة. ثم أصبح من المستطاع أن تتم الموافقة، بالتعاون مع الضباط الآخرين، على ما سُمي بـ «المبادئ الستة للثورة»، وهي:

- (١) القضاء على الاستعمار. (٢) تصفية الإقطاع. (٣) القضاء على الإحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم. (٤) إصلاح الجيش باتجاه وطني. (٥) تحقيق العدالة الإجتماعية. (٦) إقامة نظام ديمقراطي سليم.

يخطئ البعض إذا ظن أن جمال قد «واصل شق طريقه إلى تحقيق هدفه الرامي إلى الاستيلاء على الحكم في ظل نظام رئاسي». فإن الرئيس المصري قد شرح وجهة نظره في هذا الشأن بنفسه في ما يبدو وكأنه اعتراف على ذلك في كتابه «فلسفة الثورة».. ففي الحقيقة، كان جمال قد وجد نفسه، بعد طرد الملك، في ظروف لم يكن يتظرها، وقد اعترف بنفسه بأن الصورة الكاملة لم تتضح في خياله إلا بعد فترة طويلة من التجربة عقب ٢٣ يوليو...

وليس هناك، لشرح هذه النقطة بالتفصيل، أروع مما كتبه جمال في هذا الشأن عندما قال:

«لا يمكن أن توصف ثورتنا في ٢٣ يوليو بأنها ثورة شعبية... فلماذا إذن، كتب للجيش، دون غيره من القوى، أن يحقق هذه الثورة؟... إن الهزيمة في فلسطين والأسلحة الفاسدة وأزمة انتخابات نادي الضباط لم تكن المنابع الحقيقية التي تدفق منها السيل. لقد كانت هذه كلها عوامل مساعدة على سرعة التدفق، ولكنها لا يمكن أبداً أن تكون هي الأصل والأساس.

«وقد ألح على خواطرننا سؤال: إذا لم يقم الجيش بهذا العمل فمن يقوم به؟»

«إني اعرف بأن الصورة الكاملة لم تتضح في خيالي إلا بعد فترة من التجربة عقب ٢٣ يوليو... وأنا أشهد أنه مرت عليّ بعد ٢٣ يوليو نوبات اتهمت فيها نفسي وزملائي وبقي الجيش بالحماسة والجنون الذي صنعناه في ٢٣ يوليو...

«لقد كنت أتصور قبل ٢٣ يوليو أن الأمة كلها متحفزة متاهبة، وأنها لا تنتظر إلا الطليعة تفتحهم أمامها السور، فتندفع الأمة وراءها صفوفاً مزاورة منتظمة تزحف زحفاً مقدماً إلى الهدف الكبير...

«وكنت أتصور دورنا على أنه دور طليعة القدالين، وكنت أظن أن دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بضع ساعات، ويأتي بعدنا الزحف المقدس للصفوف المزاورة المنتظمة إلى الهدف الكبير، بل قد كان الخيال يشط بي أحياناً فيخيل إلي أنني أسمع صليل الصفوف المزاورة وأسمع هدير الوقع الرهيب لزحفها المنظم إلى الهدف الكبير، أسمع هذا كله ويبدو في سمعي من فرط إيماني به حقيقة مادية، وليس مجرد تصورات خيال...

«ثم فاجأني الواقع بعد ٢٣ يوليو...

«قامت الطليعة بمهمتها، واقتحمت سور الطفيان، وخلعت الطاغية، ووقف تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المنتظمة إلى الهدف الكبير...

«وطال انتظارها...

لقد جاءتها جموع ليس لها آخر.. ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال!

«كانت المجموع التي جاءت اشياءاً متفرقة، وفلولاً متناثرة. وتعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير، وبدت الصورة يومها قائمة مخيفة تنذر بالخطر....

«وساعتها أحسست، وقلبي يملأه الحزن وتقطر منه المראה، أن مهمة الطلبة لم تنته في هذه الساعة، وإنما من هذه الساعة بدأت...

«كنا في حاجة إلى النظام، فلم نجد وراءنا إلا الفوضى...

«كنا في حاجة إلى الإتحاد، فلم نجد وراءنا إلا الخلاف...

«كنا في حاجة إلى العمل، فلم نجد وراءنا إلا الخنوع والتكاسل...

«ولم نكن على استعداد...

«وذهبنا لنلتمس الرأي، والخيرة من ذوي الرأي والخيرة، من أصحابها...
ومن سوء حظنا أننا لم نعثر على شيء كبير...

«كل رجل قابلناه لم يكن يهدف إلا إلى قتل رجل آخر!

«وكل فكرة سمعناها لم تكن تهدف إلا إلى هدم فكرة أخرى!

«ولو أطلعنا كل ما سمعناه، لقتلنا جميع الرجال وهدمنا جميع الأفكار، ولما كان لنا بعدها ما نعمله إلا أن نجلس بين الأشلاء والأنقاض ندب الحظ البائس والقدر التعس!

«وانهالت علينا الشكاوى والعرائض بالألوف ومئات الألوف، ولو أن هذه الشكاوى والعرائض كانت تروي لنا حالات تستحق الإنصاف، أو مظالم يجب

أن يعود إليها العدل، لكان الأمر منطقياً ومفهوماً، ولكن معظم ما كان يرد إلينا لم يزد أو ينقص عن أن يكون طلبات انتقام... كأن الثورة قامت لتكون سلاحاً في يد الأحقاد والبغضاء!

«ولو أن أحداً سألني في تلك الأيام، ما هو أعز أمانيك؟ لقلت له على الفور:

- أن أسمع مصرياً يقول كلمة إنصاف في حق مصري آخر...

- أن أحس أن مصرياً قد فتح قلبه للصفح والفسران والحب لإخوانه

المصريين...

- أن لا أرى مصرياً يكرس وقته لتسفيه آراء مصري آخر...

«وكانت هناك بعد ذلك كله أنانية فردية مستحكمة..

«كانت كلمة «أنا» على كل لسان...

«كانت هي الحل لكل مشكلة، وهي اللجوء لكل داء...

«وكثيراً ما كنت أقابل كبراء - أو هكذا تسميهم الصحف - من كل

الإتجاهات والألوان، وكنت أسأل الواحد منهم في مشكلة التمس عنده حلاً لها،

ولم أكن أسمع إلا «أنا»...

«ومشاكل الإقتصاد «هو» يفهمها، أما الباقون فهم في العلم أطفال يحبون.

«ومشاكل السياسة «هو» وحده الخبير بها، أما الباقون جميعاً فما زالوا في

«ألف باء» ولم يتقدموا بعدها حرفاً واحداً...

«وكنيت ألقاباً الواحد من هؤلاء، ثم أعود إلى زملائي فأقول لهم في حسرة:
- لا فائدة.. هذا الرجل، لو سألناه عن مشكلة صيد السمك في جزر هاواي
لما وجدنا عنده جواباً إلا كلمة «أنا».

«أذكر مرة كنت أزور فيها إحدى الجامعات... ودعوت أساتذتها وجلست
معهم أحاول أن أسمع منهم خبرة العلماء....
«وتكلم أمامي منهم كثيرون.. وتكلموا طويلاً...

«ومن سوء الحظ أن أحداً منهم لم يقدم لي أفكاراً، وإنما كل واحد منهم لم
يزد على أن قدم لي نفسه، وكفاياته الخليفة وحدها يعمل المعجزات، ورمقني
كل واحد منهم بنظرة الذي يؤثرني على نفسه بكنوز الأرض وذخائر الخلود!
«وأذكر أنني لم أتمالك نفسي فقممت بعدها أقول لهم:

- ان كل فرد منا يستطيع في مكانه أن يصنع معجزة، وأن واجبه الأول أن
يعطي كل جهده لعمله. ولو أنكم، كاساتذة جامعات، فكرتم في طلبكم،
وجعلتموهم - كما يجب - عملكم الأساسي، لاستطعتم أن تعطونا قوة هائلة
لبناء الوطن... إن كل واحد يجب أن يبقى في مكانه ويبذل فيه كل جهده...

لا تنتظروا إلينا، لقد اضطررنا الظروف أن نخرج من أماكننا لنقوم بواجب
مقدس، ولقد كنا نتمنى لو لم تكن للوطن حاجة بنا إلا في صفوف الجيش
كجنود محاربين، وإذن لبقينا فيه.

«ولم أبدأ ساعيتها أن أحترق لهم المثل من أعضاء مجلس قيادة الثورة، ولم أبدأ أن أقول لهم أنهم قبل أن يدعوهم الطوارئ الذي دعاهم إلى الواجب الأكبر كانوا يدللون في عملهم كل جهنهم.

«ولم أبدأ أن أقول أن معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة كانوا أساتذة في كلية أركان الحرب، وهذا دليل امتيازهم في ناحيتهم كجنود محرفين...

«وكذلك لم أبدأ أن أقول لهم أن ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة، هم عبد الحكيم عامر، وصلاح سالم، وكمال الدين حسين، رقبوا ترقيات إستثنائية في ميدان القتال في فلسطين.

«لم أبدأ أن أقول لهم شيئاً من هذا، لأني لا أريد أن أفاخر الناس بأعضاء مجلس قيادة الثورة وهم إخوتي وزملائي...

«واعرف أن هذه الحال كلها سببت لي أزمة نفسية كئيبية..»

وفي خلال تلك الفترة، وفي ١٢ أغسطس على وجه التحديد، تقدم الضباط الأحرار بعرض مشروع للإصلاح الزراعي على الحكومة. وكان المشروع، الذي وضع بعناية كبيرة، يعد من أكثر المشروعات اعتدالاً... وما حدث بعد ذلك، شرحه جمال في إحدى خطبه التي ألقاها بعد مرور ١٦ شهراً على ذلك، وقال فيها:

«لقد بدأنا نطبق خطتنا الرامية إلى إعادة البرلمان... تقابلنا مع عدد كبير من السياسيين... وقد ذهبن... كان يحاولون مساومتنا، ويضعون الشروط... كبار الملاك كانوا يرفضون الإصلاح الزراعي... وبذلك، تنبأنا بالحقائق. لم يكن في

إمكان الشعب أن يثق في هؤلاء، ولم يكن في إمكان هؤلاء الساسة أن يواصلوا العمل...»

وفي مستهل شهر سبتمبر، تم القبض - بناء على أوامر من الضباط الأحرار - على ٧٠ شخصاً، بصفة مؤقتة، فقدم على ماهر استقالته في الحال، إذ أنه لم يكن قد أخطر بهذا الأمر... فأصبح من الواضح تماماً أن مجلس النورة هو الحكومة الحقيقية.

الإصلاح الزراعي وما تلاه

في ٩ سبتمبر، أعلن محمد نجيب الإصلاح الزراعي الذي حدّ من الملكية الزراعية وخفض من قيمة إيجار الأرض الزراعية، في حين رفع من أجور عمال الزراعة بنسبة أضعاف ما كانت عليه.

ثم تم، في مستهل أكتوبر، تشكيل «المجلس الوطني للإنتاج»، مما ترتب عليه إعداد وإعلان خطة خمسية بعد ذلك بثلاثة أشهر، تهدف إلى تطوير شبكة الطرق، وتعمير الصحاري ورفع الإنتاج الزراعي الخ...

وكان تمويل الخطة يقوم على إجراءات قوبلت من جانب الشعب بشيء من عدم الرضا. وكان من بين تلك الإجراءات، رفع سعر السكر والخبز، ورسوم الجمرك الخاصة ببعض السلع، وتخفيض نسبة غلاء المعيشة للموظفين. وبفضل هذه الخطة، التي كانت بمثابة تعبير واضح عن رفض القوضى في الحكم، استطاعت حكومة الثورة أن تعالج الخلل الذي كان قد أصاب ميزانية الدولة. وبعد إعادة التوازن إليها، أصبح من الممكن للحكومة أن تبدأ دراسة جدية

لمشروع السد العالي وأن تنطلق في توسيع بعض مشروعات التنمية الأخرى بما في ذلك بناء المزيد من محطات الكهرباء وتوسيع مصانع تكرير البترول، الخ...

وفي الوقت نفسه، كانت هناك لجنة من القضاة، يرأسها على ماهر، تعمل منذ يناير ١٩٥٣ في سبيل إعداد دستور جديد. وأعلن حل الأحزاب السياسية، كما أعلن في ٢٣ يناير ولناسبة مرور نصف عام على قيام الثورة، قيام «هيئة التحرير» التي افتتحت رسمياً في حفل حضره كبار رجال الدولة وكبار ضباط القوات المسلحة ورجال الدين وما يزيد عن ٧٠,٠٠٠ مواطن توافدوا إلى مكان الإحتفال من مختلف أنحاء القطاع الريفي... وقد ردد الجميع وراء محمد نجيب قسم الولاء المشهور التالي:

«.. أقسم بالله العظيم أن أضع كل إمكانياتي في خدمة وطني ومن أجل تحريريه من العبودية ومن الشهوات الخبيثة، حتى يسود الحق والعدالة».

وبدفع من الأمين العام لهذه المنظمة، جمال عبد الناصر - وكان اسمه «جديداً» على الأذهان في ذلك الوقت - بُذل مجهود جبار لنشر الوعي القومي في مسائر أنحاء البلاد، في المدن والقرى وكل بقعة من بقاع الريف. لقد كانت عملية شاقة فعلاً نظراً لعقليات الجماهير المصرية التي اتخذت في الكثير من الأحيان - وباستثناء الفترات المتأزمة - موقفاً سلبياً يتسم باللامبالاة.

وقد كتب جمال عبد الناصر، بعد أن ذكر كل ما عانته بلاده من الإضطهاد على مر القرون، يقول: «... وأحياناً حينما أعود إلى تقليب صفحات من تاريخنا، أحس بالأسى يمزق نفسي إزاء تلك الفترة التي تكون فيها إقطاع طاغ، لم يجعل له من عمل إلا مص دماء الحياة من عروقنا، وأكثر من هذا، سحب بقايا

الإحساس بالقوة والكرامة من هذه العروق، وترك في أعماق نفوسنا تأثيراً يتعين علينا أن نكافح طويلاً لكي نتغلب عليه...

«والواقع أن تصوري لهذا التأثير يعطيني في كثير من الأحيان تفسيراً لبعض المظاهر في حياتنا السياسية.

«أحياناً مثلاً يميل إلي أن كثيرين يقفون من الثورة موقف المتفرج الذي لا يعنيه من الأمر إلا مجرد انتظار نتيجة معركة يتصارع فيها طرفان لا تربطه بأيهما علاقة.

«وأحياناً أثور على هذا الوضع، وأحياناً أقول لنفسي ولبعض زملائي: لماذا لا يقدمون، ولماذا لا يخرجون من المكامن التي وضعوا فيها أنفسهم، ليتكلموا ويحركوا؟

«ولا أجد تفسيراً لهذا إلا رواسب حكم الممالك.

«كان الأمراء يتصارعون، ويتطاحن فرسانهم في الشوارع، فيهرع الناس إلى بيوتهم يفلقونها عليهم بعيدين عن هذا الصراع الذي لا دخل لهم فيه.

«وأحياناً يميل إلي أننا نلجأ إلى خيالنا نكلفه أن يحقق لنا في إطار الوهم ما نريده، ونستمع نحن بهذا الوهم ونقعد به عن محاولة تحقيقه.

«ولم يتخلص كثيرون منا من هذا الشعور بعد، ولم يهضموا أن البلد بلدهم وأنهم سادته وأصحاب الرأي والأمر فيه.»

هل يوجد هناك فرنسي واحد من الذين أتيح لهم أن يجيدوا معرفة مصر، يستطيع أن يختلف مع جمال عبد الناصر عندما يقول «إن التأثير الذي تركه في أعماق نفوسنا وجود إقطاع طاغ، يتعين علينا أن تكافح طويلاً لكي تغلب عليه»؟ لقد بلغ من انعدام الغيرة الوطنية في مصر ومن سلبية معظم المصريين أن الأنكلو - ساكسون والألمان كانوا يعتبرون هذه الظاهرة دليلاً على الإحطاط. ومن ناحية أخرى، لم يكن حكم سكان حوض البحر الأبيض المتوسط (من اللاتينيين والصقليين والفرنسيين) وتفسيرهم لهذه الظاهرة يتفق والتفسير الأول. فعلى عكس الأنكلو - ساكسون، البت اللاتينيون والصقليون أنهم اعمق منهم تحليلاً، إذ أنهم كانوا يشعرون أن هناك أسباباً تفسيرية وراء تلك الظاهرة. ثم، ألسنا كلنا - على حد تعبير جمال عبد الناصر - ضيوفاً غابرين؟

فأية شجاعة هي، وأي طموح أن يريد رجل أن يلحق بشعور الغيرة الوطنية معظم المصريين! إن هذه الفكرة التي قامت عليها «هيئة التحرير»، قام عليها فيما بعد الاتحاد الاشتراكي العربي.

وفي شهر إبريل، أبرزت إحدى الصحف القاهرية اسم جمال عبد الناصر لأول مرة، ثم في ٢٠ يوليو، وبينما أعلنت الجمهورية، عُيِّن جمال نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية. وفي الوقت نفسه، أسندت كل من القيادة العامة للقوات المسلحة ووزارة الحربية ووزارة الإرشاد القومي إلى ثلاثة من أصدقاء جمال الذي أصبح بذلك يشرف على الجيش والبوليس والإعلام، إلى جانب مجلس الوزراء الذي يرأسه محمد نجيب.

وقبل ذلك بيومين، كانت الأضواء قد تسلطت على جمال عبد الناصر، على أثر بعض التصريحات المختلفة التي أدلى بها. فكان، مثلاً، قد أعرب عن ارتياحه إلى أن ثورة ٢٣ يوليو ظلت بيضاء كما أنه كان قد ركز بشدة على ضرورة وأهمية نشر الوعي بين الجماهير بقوله:

«إن من أهداف «هيئة التحرير» أن تحقق توحيد جميع القوى الشعبية وأن تعيد بناء المجتمع بواسطة عمل الأفراد الذين يشكلونه، وأن تزيل الفوارق بين الطبقات بواسطة إجراء تقارب بين مختلف العناصر الوطنية.»

ولكن، لم تكن تصريحات جمال عبد الناصر خالية تماماً من الإنذارات.. فقد هدد بالتخاذ إجراءات حاسمة وتوقيع أشد العقوبات ضد أعداء الوطن الذين بدأوا يرفعون رأسهم، وكان يقصد بذلك كبار الملاك، والسياسيين القدامى والإخوان المتطرفين الخ.. ذلك أن الوحدة الوطنية كانت من أهم متطلبات ذلك الصيف من عام ١٩٥٣.

الجلاء البريطاني عن مصر

بلغت الأزمة في العلاقات المصرية ذروتها... وفجأة، بعد خمسة عشر يوماً من المباحثات بشأن جلاء القوات البريطانية عن مصر، قطع الوفد المصري (المؤلف من محمد نجيب وجمال عبد الناصر وآخرون) المحادثات، في الوقت الذي عاد فيه نشاط القداميين يزداد وهجماتهم ضد العدو تتضاعف. ولعل الإنكليز قد تذكروا ذلك الإنذار الذي كان قد صدر عن جمال عبد الناصر في شهر نوفمبر عام ١٩٥٢، في الوقت الذي لم يكن للإنكليز فيه أقل شك بالنسبة لندوره الحقيقي. ففي ذلك التصريح، كان جمال عبد الناصر قد أندر بأنه إذا رفض

الإنكليز أن يرحلوا عن مصر «فستحاسبهم».. وأضاف جمال يقول أن هذه الحرب لن تكون حرباً تقليدية أو رسمية بل انها سوف تأخذ لنفسها شكل المسيرة الكبرى إلى الموت، يشترك فيها الشعب كله «وليحدث ما قد يحدث... فعلينا وعلى أعدائنا».

وفي هذا الجو المتوتر، وفد إلى القاهرة ضيف صديق، يتمتع بالخطوة ونفوذ السن المتقدمة والخبرة الطويلة في الصمود أمام المستعمر، وكان قد استطاع أن ينتزع وطنه من يرائن الإنجليز، ويحرر شعبه الذي يبلغ تعداداه أكثر من عشرين ضعف سكان مصر: جواهر لال نهرو.

وجلس نهرو مع جمال وزملائه يحدثونهم عن «دولية البلدان المستعبدة».. وكان نهرو يهوى التحدث عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، «العملاقين» اللذين بلغت قدرة كل منهما المدمرة درجة العملاقة أيضاً...

أما بالنسبة لعنصر «الروح» الذي تكلم عنه الفيلسوف الفرنسي هنري بيرجسون، فإن نهرو لم يكن يؤمن بتوفره لدى العملاقين «اللذين يحاول كل منهما أن يجذب نحوه البلدان الإفريقية الآسيوية، التي تشمل حضارات عريقة سقطت منذ أكثر من أربعة قرون تحت يرائن الاستعمار... إن هذه البلدان قد بدأت تتحرر، ولكنها الآن في أشد الحاجة إلى المعونة اللازمة لدفع عجلة تنميتها التي توقفت في الماضي بسبب الغزاة». وقد اتفق جمال ونهرو على أن مثل هذه المعونة «ليست إحساناً»، بل هي في الواقع حق وتعويض للأضرار التي لحقت بتلك الدول، كما أنها في الوقت نفسه بمثابة تأمين المستقبل بالنسبة للدول الإستعمارية. كان نهرو يقول:

«إن عدم الانحياز ضروري، ولكنه يحتوي على خطر، لذلك لا بد لنا أن نحول دون إقامته في شكل معسكر ثالث، بل يعين على كل بلد أن يعمل في نطاقه وحسابه، تحت لواء المبادئ العادلة».



وما من شك في أن حماس نهر في خدمة وطنه، ومبادئه النبيلة قد أثر على جمال عبد الناصر وعزز من تمسكه بالقيم الإنسانية والروحية. ثم إن الإقتصاد المزدوج ذا القطاعين الرأسمالي والإشتراكي الذي تكلم عنه الزعيم الهندي، أثار إعجاب جمال وزملائه الذين درسوا بعناية وعمق جميع الوثائق التي مدتهم بها الهند فيما بعد، وخاصة بمختلف قطاعات التنمية بما في ذلك التصنيع والتنظيم العمالي وتوزيع الأراضي والتعليم الخ...

غادر نهرو القاهرة... وكانت زيارته بشرى خير. فبعد مرور أيام قليلة أعلن الإنكليز عن قبولهم سحب قواتهم من الأراضي المصرية محباً تاماً على مدى عشرين شهراً. وفي الليلة نفسها وقع فيها جمال عبد الناصر اتفاقية الجلاء.

عبد الناصر يحكم

«المردودون لن تقوى أيديهم المرتعشة على البناء»... عبارة تطرح مشكلة الساعة الملحة بالنسبة لجمال، بطريقة مؤثرة، وهي التخلص من بعض العقبات التي تحول بينه وبين المضي في العمل الثوري من أجل الشعب والوطن... كان هناك أولاً محمد نجيب، الأكبر منه سناً والذي كان بمثابة رمز للوحدة بين مصر والسودان، محمد نجيب الرجل الغيوب الودود، اللطيف والجمائل الذي كان يريد إرضاء جميع الناس.. الضباط الأحرار منهم وأحافظين، الفلاحين والإقطاعيين، السياسيين القدامى والسودانيين والعمال والإخوان.. فبأسلوبه المصري الصميم، كان يوده أن يرضي الجميع، وكانت النتيجة أن الجميع كانوا يصفقون له.. ويتقدون الضباط الأحرار... والمقصود بكلمة «الجميع» الولفيون السابقون، والباشوات، والإخوان المسلمون وكذلك الشيوعيون الذين وجدوا أنصاراً لهم في مجلس قيادة الثورة، كان أهمهم الضابط خالد محي الدين. وعندما قبل محمد نجيب بملاطفة أن يستقيل في فبراير عام ١٩٥٤، جمع خالد محي الدين بعض أصدقائه من الضباط والجنود واحتجوا على الإستقالة.. وفي الحال، ذهب إليهم جمال عبد الناصر، بمفرده، ليناقتشهم في الأمر، «رجلاً لرجل»... ولم يستطع جمال أن يقنعهم، فاستسلم ووعد بأن يقترح على مجلس قيادة الثورة الإحتفاظ بمحمد نجيب وتعيين خالد محي الدين رئيساً للوزارة... وقبل المجلس الإقتراح الأول ولكنه رفض التوصية الثانية... ورشح المجلس جمال

باغلبية ساحقة لتصب رئيس الوزراء....وما أن تسلم جمال مهام منصبه الجديد، حتى بدأ يواجه المعارضة بحركة نقل واسعة النطاق بين ضباط الجيش وبحركة اعتصالات شملت العناصر الإضرابية والشيوعية... وفي وسط هذا الصراع القاسي بين رئيس الوزارة الجديد وأولئك الذين يطالبون بالتغيبات برلمانية في المدى القريب، ظهرت فجأة إشاعات غريبة تؤكد بان جمال بدأ يواجه، وأنه أوشك أن ينضم للمعارضة... ورفعت الرقابة بينما قرر مجلس قيادة الثورة - بناء على طلب جمال - أن يصفي نفسه في شهر يوليو المقبل... الأمر الذي أثار إعجاب جميع أنصار الأحزاب المنحلة بما في ذلك الحزب الشيوعي وتنظيم الإخوان...

ولكن لم يكن ذلك هو رد الفعل الوحيد الذي سجله الرأي العام على أثر القرار الخطير لمجلس الثورة... فقد ثارت النقابات المصرية ودعت « هيئة الصحريز » جميع أفراد الشعب إلى تنظيم مظاهرة ضخمة للإحتجاج على إعادة الأحزاب السياسية ولمهاجمة الباشوات والوفد والإخوان... وخرجت المظاهرات الضخمة تطالب، بحماس يستحيل وصفه، باستمرار الجيش في الحكم.. وقد انضم إلى المتظاهرين رجال الشرطة والجيش، ومعاليت المتأففات من كل مكان تنادي بإبقاء جمال وزملائه، ثم جاء الإضراب العام يساند هذه المطالب... ورغم إبقائه على رأس الدولة، سلم محمد نجيب في ١٧ إبريل، منصبي رئاسة الوزارة ورئاسة مجلس الثورة إلى جمال عبد الناصر. وهذا هو السبب الذي دعا جمال لأن يوقع بنفسه إتفاقية الجلاء التي أدت إلى شن حملة جديدة ضد الحكومة (يمكن أن توصف بالهجوم المضاد) من جانب الشيوعيين والإخوان، استناداً إلى أن بعض النصوص الثانوية الواردة في الإتفاقية كانت في نظرهم لصالح الإنجليز.

و شيئاً فشيئاً، أصبح جمال، الذي اتهمه الإخوان بالأطماع الدكتاتورية، أصبح بالنسبة للإخوان «العدو رقم ١ الذي لا بد من القضاء عليه». وفي شهر أكتوبر، حين كان جمال يخاطب الجماهير في ميدان المنشية بالإسكندرية، أطلقت عليه ثمانى رصاصات لم تصبه واحدة منها... وظل جمال واقفاً أمام الميكروفون دون أن يتحرك أو يهتز... وبعد لحظات رهيبة من الصمت، صرخ جمال:

- الزموا أماكنكم! ... لا تتحركوا.. فإذا قُلت، فسقطت الثورة، لأن كل فرد منكم هو جمال عبد الناصر!

وواصل جمال خطابه وكأن لم يحدث شيئاً.

واعترف الإرهابي الذي أطلق الرصاص على جمال، بأنه كان مجرد أداة تنفيذ في أيدي الإخوان. وعلى الفور، تم القبض على ٤٠٠٠ منهم، كما تم تصفية التنظيم كله. وقد تبين من خلال التحقيق أن الإخوان كانوا يضعون جميع آمالهم في شخص محمد نجيب الذي كان ينقصه «الجلد» تجاههم، والذي اضطر إلى أن يستقيل في شهر نوفمبر، فأصنفت رئاسة الدولة إلى مجلس الثورة، بصفة جماعية، ولما كان جمال هو رئيس مجلس الثورة، فقد أصبح عملياً على رأس الدولة.

كانت هناك، في ذلك الوقت، مشكلة هامة تشغل جمال عبد الناصر ... لم تكن تلك المشكلة هي مشكلة فلسطين، بل مشكلة الوضع الاقتصادي للبلد، ولم يكن جمال أخصائياً في المسائل الاقتصادية. وبطبيعة الحال، كان يعرف كالجَميع حسنة حرية التجارة وميقاتها على السواء، من الناحية النظرية... ولكن، لم تكن المسألة مسألة نظريات. كان المطلوب هو مواجهة المشكلة على أساس العوامل المتعددة التي تشكل الواقع المصري وأخذ يستعلم ويتعلم،

ويستشير أخصائيين أجانب. كانت أمامه قضية هامة وعاجلة تفرض نفسها دون غيرها من القضايا، وهي حماية تحقيق التنمية الصناعية في بلد عُرف على مر القرون بأنه بلد زراعي صرف.. وكان يعرف بأن الإستعمار لم يستسلم، وأنه يستبدل أسلحته التقليدية بأسلحة من نوع جديد تأخذ لنفسها شكل الأتعة المختلفة، وهذا الإستعمار الجديد القائم على السيطرة الاقتصادية والمالية - الذي ربما كان أبعد خطورة من الإستعمار التقليدي - وكان يعلم في الوقت ذاته أن الإستقلال العام الإقتصادي والمالي لم يكن ممكن التحقيق على الفور. والحقيقة أن الإجراءات التي كانت قد اتخذت لدفع عجلة الإنتاج الزراعي والصناعي لم تات بشمار كثيرة، برغم المظاهر التي كانت تؤكد عكس ذلك. وكان ذلك يعزى إلى ازدياد عدد السكان الذي واصل تصعيده بصورة فائقة، كان لابد إذن من وضع مشروع السد العالي الضخم موضع التنفيذ وبأسرع ما يمكن. وهذا السد كان من شأنه أولاً أن يضاعف من الرقعة الزراعية للبلاد التي تكون مساحة صغيرة جداً بالنسبة للمساحة الكلية للبلد، وثانياً أن يغذي الصناعة بالقوى الكهربائية الرخيصة واللازمة لتنميتها. ولكن، ما هي الدولة التي توافق على القيام بهذه العملية الضخمة بكل ما تتطلبه من أموال طائلة وخبراء؟

وكيفما كان الأمر، ففي مستهل عام ١٩٥٥، استقبلت القاهرة سفيراً جديداً للولايات المتحدة الأمريكية، وهو شاب مشهور بـ «بعاطفه مع العرب والإسلام»... وفي الوقت نفسه، كان يبدو وكأن التغير قد امتد ليشمل بريطانيا التي أوشكت على اتخاذ موقف إزاء الشعوب الأخرى، لا يقوم على أساس اعتبارها مجرد «شعوب من الملوك» أو شعوب جديرة فقط بمسح أحذية الإنجليز مقابل حفنة من القروش... هذا على الأقل، ما كان يهمس به، وقرر جمال عبد

الناصر أن يقبل فوراً هذه الصورة الجديدة للغرب، التي رسمتها أمامه الكلمات الطيبة، فطلب من الولايات المتحدة تسليمها الأسلحة التي سبق لها أن وعدت بها «بمجرد توقيع المعاهدة المصرية البريطانية»... وعلى الفور، بدأ هؤلاء السادة في وضع الشروط التي كان أهمها دخول مصر في «حلف دفاع مشترك». ففي شهر يناير عام ١٩٥٥، كان قد أقيم حلف موجه ضد الاتحاد السوفياتي، يضم العراق وتركيا وإيران والولايات المتحدة وبريطانيا. وكان ذلك الحلف، الشهير بـ «حلف بغداد» مفتوحاً أمام الدول العربية، ولكنه كان يناقض روح ميثاق الجامعة الذي يرفض فكرة التكتلات... وقد حاول جمال أن يحمل المراق على الإنسحاب من هذا الحلف، وبذل في هذا الصدد جهوداً كبيرة ولكن دون فائدة.. إلا أن جهود جمال لم تكن قد أفلتت من بصر الاتحاد السوفياتي الذي اخذ يتابعها باهتمام متزايد، حتى استطاع التأكد من أن جمال رجل شريف... والسوفيت مشهورون باحرامهم وتقديرهم لأهل الفضيلة والأمانة والشرف. وقد عرض الاتحاد السوفياتي، سراً، أن يزود مصر بالأسلحة التي تسمى للحصول عليها. والسؤال الذي يفرض نفسه في هذه الحالة، هو: من الذي ساعد السوفيات على اتخاذ هذه الخطوة الأولى نحو جمال عبد الناصر؟ والجواب هو بلا أدنى شك: مبادرة أمريكا وبريطانيا فيما يتعلق بحلف بغداد ثم تمسك الرئيس المصري بميثاق جامعة الدول العربية...

الهجوم على غزة

وفي هذه الفضون، شنت القوات الإسرائيلية غارة مفاجئة على المراكز المصرية في قطاع غزة الآهل بالسكان الفلسطينيين اللاجئين، وقتلت خمسين شخصاً من عسكريين ومدنيين. وكان جمال قد التزم، حتى ذلك الوقت، بمبدأ

تفضيف التفقات العسكرية بقدر المستطاع. فقد أدلى في هذا الشأن بالتصريح
للكتاب ديزموند ستيورات:

«كنت مسالماً، حتى بالنسبة لإسرائيل، وذلك برغم التحذيرات التي صدرت
عن بعض ضباطنا... وفي ليلة واحدة، في ليلة ٢٨ فبراير ١٩٥٥، تغير كل
شيء... كان لا بد من وجود السلاح لتدافع عن أنفسنا... فقد رأيت اللاجئين،
وأرعبني فكرة احتمال مشاهدة المصريين وقد أصبحوا في وضع مماثل.»
وتقدمت مصر بشكوى ضد إسرائيل أمام مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم
المتحدة، الذي اتخذ قراراً جاء فيه «إن لجنة الهدنة المشتركة قد قررت في ٦
مارس ١٩٥٥ أن هجوماً مدبراً ومنظماً قد وقع بناء على الأوامر الصادرة من
السلطات الإسرائيلية ضد القوات النظامية للجيش المصري في غزة»، ويدين
إسرائيل وبطالها، من جديد «باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع حدوث مثل
هذه الإعتداءات».

وأمام إسرائيل المدججة بالسلاح الذي تدفق عليها من الغرب بكميات
مفرطة، وقفت مصر دون سلاح ودون درع تحميها.. وثار الرأي العام، بينما
واصل جمال عبد الناصر جهوده للحصول من الغرب على الأسلحة الموعودة،
ولكن دون أن تأتي هذه الجهود بفائدة... وفي مارس، أبلغهم جمال: «نظراً
لموقفكم، سأضطر إلى شراء الأسلحة من الشرق».

وإزاء هذا الإنذار، اتسمت الدبلوماسية الأميركية - التي تعيد لعب (البوكس)
إجادة تامة، بينما هي عاجزة عن فهم نفسية الشعوب الأخرى - وقالت باحتقار
«إنه يلدغنا...»

الزعامة العالمية

وفي غضون ذلك، دعي جمال عبد الناصر لتمثيل مصر في المؤتمر الإفريقي الآسيوي الذي عقد في باننوج بالجمهورية الأندونيسية، والذي اشرك فيه أقطاب ما يقرب من ٣٠ دولة. وكانت محادثاته مع نهرو - الذي عاد من مصر قبل ذلك بشهر واحد - قد شجسته على أن يلقي الدعوة...

وطار إلى باننوج في ١٨ إبريل، بعد أن شن في اليوم نفسه حملة اعتقالات واسعة النطاق موجهة ضد الشيوعيين المصريين في العاصمة حرصاً منه على ألا يبدووا اشراكه في مؤتمر يضم الكثير من الأقطاب الشيوعيين كنوع من التقارب بينه وبين الشيوعية... ولكن اليسار العربي المتطرف الذي بدا واقعياً آنذاك، أشاد منذ ذلك اليوم، بجمال عبد الناصر محمياً فيه «الوطني ناصر السلام العالمي» بعد أن كان قد اتهمه في الماضي بأنه «فاشستي موالٍ لأمريكا»...

وهناك تغير آخر طرأ على الموقف. ففي أسبوع واحد. تحول الرجل الذي كان قد قاد الثورة في مصر، إلى زعيم دولي. فما من شيء أفيد من الاتصالات الشخصية المباشرة، دون بروتوكول، بين الأقطاب المشاركين في المؤتمر، والذين بينهم رجال يتمتعون بشخصية قوية....

كان هناك أقطاب من جميع الاتجاهات السياسية، فكان بينهم الشيوعيون وكان من بينهم أقطاب موالون للغرب، وكانوا جميعاً يتسمون برقة الحاشية والإعتدال. وقد أثر جمال تأثيراً قوياً على الوفود المشاركة. كما أنه ساهم مساهمة كبيرة في إنجاح المؤتمر، بفضل اشراكه الفعلي سواء في المناقشات التي

دارت على هامش الإجماعات، أو داخل لجان المؤتمر المختلفة. وقد أنجب مؤتمر بالدوينج فكرتين أساسيتين. هما فكرة «العالم الثالث» وفكرة «التعايش السلمي» مع الكتلتين، وهما فكرتان أثارتا إهتمام جزء كبير من الرأي العام، في فرنسا وفي غيرها من البلدان.

معبود الجماهير

كانت إفريقيا وآسيا تبدوان وقد وعتا حقيقتهما وعمياً عميقاً، تجاه الكتلتين المتنافستين؛ وقد ركز مؤتمر بالدوينج على مبدئين أساسيين من مبادئ الأخلاق الدولية.. ولكن الأفكار الجميلة تشعب في القاهرة وراء الحقائق الخشنة التي لا بد من مواجهتها: فإن الإعتداءات الإسرائيلية كانت تتكرر.. وكانت مصر تخشى وقوع اعتداء جديد من نوع الإعتداء الذي وقع في غزة أو ربما يكون أعنف وأوسع منه نطاقاً، بعد أن تكون العصابات المتعصبة قد أعدت العدة لارتكابه... واستلهاماً لمبادئ بالدوينج، اقترح جمال عبد الناصر أن تسحب كل من مصر وإسرائيل قواتها على بعد كيلو متر واحد، بحيث تشرف الأمم المتحدة على هذه المنطقة المنزوعة السلاح.

كان هذا اقتراحاً بسيطاً ومسائلاً، ولكن رفضته إسرائيل... وأمام هذا الرفض وفي تلك الظروف، لم يستطع جمال إلا أن يتسلح بأسرع وقت ممكن، وأن يتسلح بأكثر مما كان يرغب. وعاد يتصل بالولايات المتحدة ويكرر إنذاره السابق... عبثاً. فإن الخبراء الأمريكيين «يعرفون جيداً» أن جمال كان «يخدع»...

وفي ٢٧ سبتمبر، انفجر النابا كالقنبلة: مصر تشوي أسلحة تشيكية!... في دمشق، خرجت الجماهير ترقص في الشوارع ابتهاجاً بالنابا السعيد... وفي بضع لحظات، أصبح جمال عبد الناصر الذي كان يحاربه أنصار العروبة في كل مكان، وبخاصة في سوريا، أصبح معبود الجماهير العربية التي أخذت تحلم بما سوف يُحقّق في الغد من آمال، فرأت الحق والعدل والكرامة وقد عادت تسود من جديد... واللاجئ العربي وقد اسود أرضه المقتصة ومحراله المسلوب... واللاجئة العربية وقد عادت بصحبة أطفالها ليدفعوا باب دارهم التي تُرد إليهم... ذلك أن الأسلحة المطلوبة ليست بالصفقة اليسيرة، بل هي تشمل مئات من الطائرات والدبابات والمصفحات...

وجعل الدبلوماسيون الأمريكيون يعضّون على أصابعهم؛ ولكن ما عساهم يستطيعون أن يأخذوا على جمال؟ كان قد أنذرهم من قبل... أنذرهم مراراً، على مر الأسابيع والأشهر، بكل صراحة... أنذرهم بل وتوسل إليهم بالخاص، ولكنهم لم يصدقوه. أما الآن فقد فات الأوان!

ومن جهة النظر التجارية، كانت صفقة الأسلحة صفقة هائلة: فإن مصر سوف تسدّد ثمن الأسلحة بكميات معينة من الأرز والقطن، مما أتاح لها أن تحصل على كميات ضخمة من الأسلحة بأثمان رخيصة... وعلى الفور، انفتحت سوريا نحو مصر بإجماع شعبي لم يسبق له مثيل، إجماع كبار الملاك والفلاحين والضباط والعمال والمثقفين... وفي عام ١٩٥٥، وقّعت الدولتان معاهدة عسكرية جاء تعزيزها في الشهر التالي قيام قيادة موحدة. وقد أعلن جمال «أن هاتين الدولتين، اللتين استطاعتا في الماضي، وبفضل وحدتهما، أن تنقذا العالم العربي من التتار والصليبيين، تستطيعان اليوم أن تحمياه من الصهيونية»...

وواصلت الدولتان مباحثتهما من أجل تحقيق وحدة أو اتحاد فيدرالي، تظل أبوابه مفتوحة للبلدان العربية الأخرى.

لذلك فإن إعلان استقلال السودان في يناير ١٩٥٦ وانضمامها فوراً إلى الجامعة العربية لم يعتبر «نكسة» ذلك أن فكرة الوحدة شقت طريقها في البلدان العربية بسرعة وقوة. وفي ١٨ يونيو، رُفِر العلم المصري على منطقة قناة السويس بعد انسحاب آخر جندي بريطاني، وبعد ذلك بخمسة أيام، انتخب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية بأغلبية ساحقة، وكان جمال قد علّق آمال على أن يرى غيره يحتل هذا المنصب. كانت كل الدلائل تشير إلى أن جمال عبد الناصر قد وصل إلى قمة الخطوة والسلطة والنفوذ... وفجأة، وبعد انتخابه للرئاسة بضعة أسابيع، سحبت الولايات المتحدة بوحشية عرضها لخصام بتمويل السد العالي، وذلك على إثر مباحثات طويلة أوشكت أن تكلل بالنجاح... وبلغ من وقاحة الزعماء الأمريكيين أنهم أذاعوا قرارهم على الصحفيين قبل أن يملأوه رسمياً لجمال عبد الناصر!... وعلى الفور، سحبت بريطانيا عرضها وسحب البنك الدولي تأييده للمشروع...

هل كانوا يعتقدون أنهم إذا تصرفوا هذا التصرف، أمكنهم إسقاط جمال؟ هل كانوا يريدون إزالة اعتبار الاتحاد السوفياتي في نظر دول عدم الانحياز. على اعتبار أن الاتحاد السوفياتي - بناء على معلومات تلقوها من مصادر موثوق بها - سوف يعتبر عن تمويل المشروع. مع الإعلان في الوقت نفسه. عن رغبته في تقديم العون إلى مصر؟... مهما كان الأمر. فإن جمال عبد الناصر ظل يدرس الموضوع في منزله ثلاثة أيام. ولم يكن معه إلا بعض المساعدين... وفي ٢٢

يوليو. خرج جمال عبد الناصر وقد تبلور الحل في ذهنه... وفي خطاب ألقاه في ذلك اليوم، ألح إلى الموضوع بالندار إلى الأمريكيين:

— منهي السد... وموتوا بمحظكم!

وكان جمال قد استدعى بعض كبار رجال القانون (ومنهم السيد عبد الحميد بدوي، نائب رئيس محكمة العدل الدولية في لاهاي)، ووجه إليهم سؤالاً بسيطاً:

— إذا قمنا بتأميم القناة، فهل يعتبر ذلك عملاً شرعياً. من وجهة النظر

القانونية؟

وكانت الإجابة بالإجماع:

— أجل!..

تأميم قناة السويس

وفي خطاب ألقاه جمال في الإسكندرية، يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦، وبلهجة مَرِحة طريفة، أخذ يروي للجماهير مجادلاته مع الدبلوماسيين الأمريكيين... وقد استخدم في شرحه، ولأول مرة، أسلوب اللغة العامية العذبة الذي لا بد أن يتلذذ به المستمع... وكان يبدو الحديث وكأنه يتعلق بمسألة خاصة أو مسألة عائلية... ثم نظر إلى ساعته، وبضحكة صادقة من القلب، أعلن للجماهير العربية أن القناة قد عادت بالفعل إلى أصحابها الشرعيين!

ثم استطرد يقول:

«إن دخل القناة ١٠٠ مليون دولار، تأخذ منها مصر ٣ ملايين... إننا لن نكرر الماضي أبداً... وسأأخذ نحن الـ ١٠٠ مليون لنبي بها السد العالي... إن العالم العربي له إمكانيات ضخمة، ونقطة ضعفه الوحيدة هي أنه لا يمي قوته.»

واقترحت «الدول الغربية» على مصر أن تقيم، بالتعاون مع ٢٤ دولة أخرى، «هيئة دولية» تكون مهمتها إدارة قناة السويس... واحتجت مصر أمام هذه الإهانة الواحة لسيادتها، واستكرت في الوقت نفسه تجميد الأرصدة المصرية في البنوك الغربية، وإعلان تعبئة الأساطيل والطائرات الرامية إلى تهديدها... وقد أعلنت مصر أن الغرب، بخرقه لميثاق الأمم المتحدة، يهدد السلام العالمي... واقترحت الدعوة إلى عقد مؤتمر من جميع الدول التي تستخدم

قناة السويس، لامن عدد منها يختاره الغرب، وذلك لإعادة النظر في اتفاقية عام ١٨٨٨ بحيث تكفل حرية الملاحة في القناة.

وبدلاً من الموافقة على هذا الاقتراح المضاد، المعقول والبناء، دعا الخصوم إلى مؤتمرهم الخاص في لندن، الذي اقترح إنشاء هيئة دولية لإدارة قناة السويس، تتنازل بنسبة معينة من الأرباح لمصر. لم جاء إلى القاهرة أحد الوزراء الإسرائيليين، يقول لجمال إن المسألة ليست مسألة إثبات ملكية مصر للقناة، وكان هذا أمراً مسلماً به، ولكن المسألة هي وجوب تأجيله وفقاً للشروط الموضوعة....

وقد ظن الأبطال المساكين لهذه السياسة الحمقاء أنه بوسعهم أن يتصرفوا إذا استدعوا الملاحين البريطانيين والفرنسيين البالغ عددهم حوالي مئتين، والذين يقومون بالعمل الدقيق الذي يتطلبه إرشاد السفن في القناة وأمام هذا العنصر قام المرشدون الآخرون الذين مكثوا في مواقعهم، بإرشاد جميع السفن على أكمل وجه، ودون أن يقع حادث واحد. وقد اضطر هؤلاء المرشدون أن يعملوا دون توقف ليلاً ونهاراً، وكانوا أحياناً لا ينامون أكثر من ساعتين في اليوم!... وبدأت الطلبات تتدفق من جميع بلدان العالم، من مرشدين يرغبون في الانضمام إلى مركز التدريب الخاص بالهيئة المصرية. ويعون الله، سارت الأمور على وجه مرضي.

وفي هذه الأثناء، كانت مصر تمضي بالصبر والمرونة، في المناقشات التي دارت في مجلس الأمن. وتقرر إنهاء النزاع بإبرام اتفاقية جديدة تقوم على أساس حل

وسط، في شهر أكتوبر التالي في جنيف. والحقيقة أن فرنسا وبريطانية كانتا تريدان مهلة ليتسنى لهما إعداد خطة تدخل عسكري، في سرية تامة.

العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦

رداً على موقف عبد الناصر التاريخي القاضي بتأميم قناة السويس. وعقب الإعلان عن قرار التأميم مباشرة، أصدر رئيس الوزراء البريطاني «التوني ايدن» آنذاك أمراً يوم ٢٧/٧/١٩٥٦ إلى رؤساء أركان حرب الإمبراطورية البريطانية يقضي بإعداد خطة لعمل عسكري. ضد مصر، يستهدف النزاع القناة من تحت سيطرتها وسيادتها الوطنية. ووضع القادة العسكريون البريطانيون على الفور خطة لهجوم بريطاني منفرد على مصر يتخذ الإسكندرية هدفاً له عن طريق إنزال بحري وزحف بري من ليبيا بواسطة الفرقة المدرعة العاشرة، وبعد تأمين الإسكندرية يتم الإستيلاء على القاهرة وإسقاط النظام السياسي وإلغاء التأميم، وقد أطلق على هذه العملية اسم «الخطة ٧٠٠».

ولكن هذه الخطة كانت تتطلب حشد قوات كبيرة في وقت قصير، فضلاً عن موافقة ليبيا على استخدام أراضيها كقاعدة للغزو البري. ولم تكن بريطانية قادرة وحدها على توفير هذه القوات الكبيرة في زمن سريع، نظراً لتوزع قواتها في مختلف أنحاء العالم، ولذلك قبلت بإدخال فرنسا كطرف في الغزو العسكري، واستبعدت الغزو البري من ليبيا. وبدأت لجنة للتخطيط المشترك بين الدولتين عملها يوم ٣١/٧/٥٦ لوضع خطة العدوان المزمع اشراك الدولتين فيه، وتم وضع الخطة يوم ١٥/٨/٥٦ وأطلق عليها اسم الخطة «هاميلكار» ثم غير اسمها إلى «موسكين» بعد أن أدخلت عليها بعض التفاصيل الجديدة، وتقرر لتنفيذها

يوم ١٥/٩/١٩٥٦، وأنشئت قيادة مشتركة للعمليات عين على رأسها الجنرال البريطاني تشارلس كيتلي في ١١/٨/٥٦. وكانت الخطة تقضي بإزالة قوة من البحر وأخرى من الجو عند الإسكندرية تدعمها ليران الأسطول البريطاني - الفرنسي والطيران المشترك الذي سيستخدم حاملات الطائرات وقواعد قيرص ومالطة، وعلى أن يسبق الغزو البرمائي - المظلي لصف جوي للمطارات المصرية يبدأ يوم ١٣/٩/١٩٥٦.

ولكن الفرنسيين عادوا فأعرضوا على اختيار الإسكندرية كهدف أول، واقترحوا أن تكون بور سعيد هي الهدف باعتبار أنها أقصر الطرق إلى الهدف المباشر من العدوان، وهو قناة السويس، ويجنب قوات الغزو دخول مدينتي الإسكندرية والقاهرة أو التوغل في الدلتا حيث الكثافة السكانية كبيرة، والمقاومة المتوقعة عنيفة، مما سيترتب عليه إطالة أمد العملية ويعرضها للفشل نتيجة للضغط الدولي. كما اقترح الفرنسيون أيضاً إدخال إسرائيل. كطرف في العدوان لاستدراج الجيش المصري إلى سيناء، والقضاء عليه هناك، بعد قطع خط رجعيه بنزول القوات البريطانية والفرنسية في بور سعيد واستيلائها السريع على الإسماعيلية والسويس. وقد بحثت هذه المقترحات الفرنسية في مؤتمر عقد في لندن يومي ١٠ و ١١ أيلول (سبتمبر)، ووافق «لندن» عليها، وألقت خطة «موسكيتير» الأولى، وتغير اتجاه الهجوم إلى بور سعيد، وأدخلت إسرائيل كطرف ثالث على أساس أن تبدأ هي العمليات العسكرية بتحريض ضد الأردن يتبعه هجوم على سيناء لخلق حالة صراع مسلح قرب الضفة الشرقية للقناة حوالي يوم ٢٥/٢٦ أيلول (سبتمبر)، يتبعها غزو بريطاني - فرنسي لبور سعيد يوم ٢٨ منه. وقد أطلق على الخطة الجديدة اسم «موسكيتير المعدلة»، وطلب

المسكرون انضمام الضباط الاسرائيليين إلى قيادتهم المشوكة في قبرص لتسهيل التعاون والتنسيق العسكري بين الأطراف الثلاثة، ولكن الساسة البريطانيين والفرنسيين رفضوا هذا الطلب خشية الفضيحة التواطؤ مسبقاً. وقد وصلت الخطة الجديدة إلى الحكومة الإسرائيلية يوم ٥٦/٩/٢٠، لكن «بن غوريون» أبدى بعض الشكوك حولها، وطلب مزيداً من الدعم الجوي والبحري من حلفائه، ومزيداً من الأسلحة لقواته، وترك موعد بدء الهجوم الإسرائيلي لمشيشة إسرائيل.

ودخلت هذه التعديلات بالفعل على الخطة وتغير اسمها إلى خطة «موسكيتير المعدلة النهائية»، وتحدد يوم ٥٦/١٠/١ لبدء الهجوم الإسرائيلي، ويوم ٨/٥٦/١٠ لبدء الهجوم البريطاني - الفرنسي على بور سعيد.

ولكن خشية بريطانيا من عدم تأييد أمريكا العمل العسكري ضد مصر أدت إلى تأجيل تنفيذ العملية مرة أخرى، خاصة بعد أن تحددت جلسة مجلس الأمن ٥٦/١٠/٥، بناء على طلب بريطانية وفرنسة للنظر في المشكلة، وذلك حتى تتبلور المواقف السياسية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وتبدو بريطانية وفرنسة أمام الرأي العام العالمي وكأنهما قد طرقتا جميع أبواب الحلول السلمية للمشكلة ولكنها أوصدت في وجههما، فلم تجدأ بديلاً عن الإقدام على العمل العسكري كحل أخير.

أما الخطة الإسرائيلية فقد أطلق عليها اسم خطة «قادش». ومرت هي الأخرى بتعديلات على ضوء التعديلات التي كانت تطرأ على الخطة البريطانية... الفرنسية «موسكيتير». فقد كانت تنص في يوم ٥٦/١٠/٥ على

توجيه ضربة في شمال سيناء من الجنوب الشرقي على محور أبو عجيلة نحو الشمال الغربي عند العريش، حيث تتم عملية إسقاط جوي بواسطة اللواء المظلي ٢٠٢، وبذلك تتم المرحلة الأولى من العملية باحتلال شمال سيناء حتى خط «العريش - جبل لبنى - بير الحبسة - نخل». ثم يتم في المرحلة الثانية التقدم حتى قناة السويس وتطهير قطاع غزة. وفي المرحلة الثالثة يتم احتلال مضائق «يران» وجنوب سيناء كله. وبذلك يتم القضاء على القوات المصرية في سيناء، وتفتح الملاحه في خليج العقبة، وتجر مصر على توقيع صلح مع إسرائيل وتبعتها بقية الدول العربية. وقد خصصت إسرائيل لاحتلال شمال سيناء ٦ ألوية مشاة و٣ ألوية مدرعة بالإضافة إلى لواء المظلات، وخصصت للدفاع عن المنطقة الشمالية من فلسطين المحتلة لوائي مشاة وكتيبة مشاة وكتيبي دبابات وكتيبة حرس حدود، وخصصت للدفاع عن المنطقة الوسطى المواجهة للأردن لوائي مشاة وكتيبة مشاة و٤ كتائب دبابات وكتيبي حرس حدود. واحتفظت بلوائي مشاة كاحتياطي للقيادة العامة.

ثم عدلت خطة «قادش» لتوافق مع الخطة البريطانية - الفرنسية التي كانت تقضي بأن تخلق إسرائيل حالة تهديد عسكري قرب قناة السويس تبرر الدولتين التدخل لحماية الملاحه في القناة، ولهذا ألغيت عملية الإسقاط الجوي قرب العريش واستبدلت بعملية إسقاط أخرى تقوم بها كتيبة مظليين من اللواء ٢٠٢ عند ممر متلا على محور الجنوبي لسيناء، على أن تلحق بها بقية وحدات اللواء بطريق البر عبر مدق (طريق ترابي) «الكوتلا - نخل». وأثر ذلك يبدأ الهجوم الرئيسي على محور الأوسط في منطقة أبو عجيلة في الوقت الذي تقدم فيه بريطانيا وفرنسا إنذارهما المشترك إلى مصر وإسرائيل كي تتعد قواتهما عن

القناة من كل جانب بمسافة ١٠ أميال (نحو ١٦ كلم). وبعد بدء القصف الجوي البريطاني - الفرنسي للقواعد الجوية المصرية والتحركات العسكرية البرية المصرية، تهاجم القوات الإسرائيلية «رفح»، وتتقدم نحو العريش، ثم يتم تطهير قطاع غزة واحتلال «شرم الشيخ» «نيران».

وكانت توجيهات القيادة الإسرائيلية لقواتها تقتضي بتجنب اقتحام المواقع الدفاعية قدر الإمكان، والالتفاف حولها للوصول إلى مواقع قريبة من قناة السويس في أسرع وقت ممكن، ثم يتم بعد ذلك تطهير المواقع الدفاعية التي لم تسقط. وقد تركت المهام الهجومية الجوية والبحرية للطيران والبحرية البريطانيين والفرنسيين.

وتحدد يوم ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦، الساعة الخامسة مساءً، لتبدأ فيه العمليات الأولى على محور الجنوبي للإسقاط المظلي شرقي ممر متلا والمهجوم على نقطة الحدود عند الكونتلا بقوة اللواء المظلي ٢٠٢ تعزيزها سرية دبابات «أم أكس ١٣»، وفي يوم ١٠/٣٠ يبدأ الهجوم على منطقة «القسيمة» تمهيداً للإلتفاف حول أبو عجيلة وأم قطف يوم ١٠/٣١، وتشوك في هذا الهجوم المجموعة ٣٨ التي تضم لوائي مشاة ولوائي مدرعات، وفي اليوم ١٠/٣١، تهاجم رفح بقوة المجموعة ٧٧ التي تضم لواء مشاة ولواء مدرعاً، ويهاجم بعد ذلك يوم ١١/١ قطاع غزة بقوة لواء مشاة ومنطقة «شرم الشيخ» بقوة لواء مشاة. وأطلق على الحطة الإسرائيلية في صورتها الجديدة اسم عملية «قادش المعدلة».

وكانت التحركات السياسية لبريطانيا وفرنسا قد قطعت طريقاً ملتويماً منذ تأميم القناة تمهيداً للعدوان، بدأ بمذكرة احتجاج مشتركة رفضتها مصر، فقامت الدولتان بتجميد حسابات مصر وأرصدها المالية لديهما، وفرض حظر على تصدير السلاح إليها، وتضمن ذلك منع إقلاع ٤ سفن حربية مصرية كانت في الموانئ البريطانية، كما شنت حرباً دعائية ونفسية شديدة ضد مصر، مع تصوير الصراع وكأنه ضد شخص الرئيس جمال عبد الناصر فقط، وكانت الغاية من ذلك عزل الشعب المصري عن قيادته السياسية الوطنية. ونتيجة ضادلات سياسية مع «جون فوسل دالاس» وزير الخارجية الأمريكي، جرت في لندن يوم ١/٨/٥٦، دعت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي في لندن يوم ١٦/٨/٥٦ تحضره الدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٨ المتعلقة بالملاحة الدولية في القناة، وعددها ٨ دول، بالإضافة إلى ١٦ دولة أخرى من بينها الولايات المتحدة، وذلك للبحث في مشكلة تأميم القناة. ولم تحضر مصر المؤتمر المذكور، وصدر قرار بأغلبية ١٨ دولة (لم يكن بينها الاتحاد السوفيتي والهند) بناء على اقتراح أمريكي، يقضي بإنشاء هيئة دولية لإدارة القناة تكون تابعة للأمم المتحدة، مع احتفاظ مصر بسيادة صورية عليها. وأرسل المؤتمر إلى مصر في يوم ٧/٩/٥٦ لجنة تضم مندوبين من خمس دول، هي الولايات المتحدة واسرائيل واليابان وإيران والسويد، برئاسة «روبرت منزيس» رئيس وزراء اسرائيل لعرض قرار المؤتمر عليها، ورفضت مصر هذا القرار. وإثر ذلك قامت شركة قناة السويس بسحب مرشدي السفن يوم ١١/٩/٥٦ لتبقى حركة الملاحة في القناة، وتظهر عجز مصر عن إدارتها، ولكن مصر تغلبت على هذه المشكلة بسرعة.

وحاولت بريطانيا وفرنسا الحصول على موافقة الولايات المتحدة داخل مجلس حلف شمال الأطلسي على استخدامهما القوة ضد مصر، ولكن الولايات المتحدة رفضت هذا المطلب (بحكم أنها لم تكن تريد تدعيم مراكزهما الإستعمارية النهازرة في المنطقة) وقدمت مشروعاً جديداً لحل الأزمة يقضي بإنشاء جمعية للمنظمين بالقناة تقوم بتحصيل رسوم المرور في القناة لحساب الدول المشتركة فيها. وتم عقد مؤتمر في لندن يوم ١٩/٩/٥٦، حضرته الدول المعنية، وجرى فيه بحث المشروع المذكور دون التوصل لقرار حاسم حول طريقة تسديد الرسوم وكيفية إلزام شركات الملاحة بالسداد للجمعية المذكورة. وقد انتهى هذا المؤتمر في ٢٣/٩/٥٦، وقررت بريطانيا وفرنسة إثر ذلك التقدم بشكوى إلى مجلس الأمن بدون إخطار الولايات المتحدة مسبقاً، وأخذتا تواصلان الإستعداد بسرعة لتنفيذ خطتهما العسكرية «موسكىر المعدلة النهائية». وتم اجتماع مجلس الأمن يوم ١٥/١٠/٥٦، وكانت الدولتان ترغبان بالحصول على قرار مؤيد لقرار مؤتمر لندن المقنود في ١٦/٨/٥٦، ولكن الفيتو السوفيتي حال دون صدور هذا القرار الذي كان يقضي بتدويل القناة في واقع الأمر.

وهكذا فشلت مناورة مجلس الأمن (التي شاركت فيها الولايات المتحدة بموافقتها على المشروع البريطاني - الفرنسي) واستمرت إجراءات إنشاء جمعية المنظمين بالقناة في الوقت نفسه، كما وافقت بريطانيا وفرنسا على اقراح مصر بالدخول في مفاوضات في جنيف لتحديد لها يوم ٢٩/١٠/٥٦ لحل المشكلة.

وشكلت كل هذه التحركات السياسية غطاءاً للتحركات والمخططات العسكرية التي كانت يجري إعدادها بالتواطؤ مع إسرائيل من أجل الإستيلاء

على القناة، وإعادة مصر إلى حظيرة السيطرة الإستعمارية، والقضاء على دورها الوطني والقومي الذي بدأ يتلور ويهدد المصالح الإمبريالية في الوطن العربي بالخطر. إذ كانت بريطانية قد عبات منذ أول آب (أغسطس) ١٩٥٦ نحو ١٢٥ ألف جندي من قوات الإحتياط، وأعدت تدريبهم وأرسلت وحدات منهم إلى قبرص ومالطة وجبل طارق، كما استولت البحرية البريطانية على عدد من السفن التجارية لاستخدامها في النقل البحري، وجهزت حاملات طائراتها بمزيد من الأسراب القاذفة المقاتلة، وأعدت قواعدها البحرية والجوية في قبرص ومالطة لاستقبال قوات الغزو البريطاني - الفرنسي لهور سعيد وحشدت بها نحو ٣٥ سرباً من الطائرات الحربية، فضلاً عن ١٣ سرباً آخر من القاذفات المقاتلة التي تستعمل من حاملات الطائرات، بخلاف أسراب طائرات الإستطلاع والهليكوبتر، كما استكملت مرتبات الحرب لتشكيلات الفرقة المدرعة العاشرة في ليبيا، واللواء المظلي السادس عشر في قبرص. واللواء الثالث فدائيين بحريين، والكتيبة المدرعة السادسة في مالطة، حيث تم تدريبها على عمليات الغزو البحري. وأجريت عدة مشروعات للتدريب المشترك بين المظليين البريطانيين والفرنسيين، وجهزت سفينة قيادة بحرية لتكون مقراً عالمياً للعمليات المشتركة، وأعد مركز قيادي بري مشترك في الإسكوبي بقبرص، وزود بمحطة إذاعة قوية لشن حرب نفسية. وبلغ حجم القوات البريطانية المحتشدة في قبرص ومالطة وليبيا وعدن للإشراك في العمليات العسكرية بشكل مباشر أو كاحتياطي استراتيجي ما مجموعه ١٢ لواء، و ٤٠٠ ذبابة، و ١٣٠٠ مدفع هاون، و ١٠ أسراب مقاتلات، و ١٥ سرب قاذفات مقاتلة، و ١٩ سرب قاذفات، و ٧ أسراب نقل جوي، ٣,٥ أسراب استطلاع، وسرباً هليكوبتر القتحام، وسرب

إمداد جوي واتصال، فضلاً عن قوة بحرية ضمت، ٥ حاملات طائرات و٦ طرادات و١٤ مدمرة و٧ فرقاطات و٧ غواصات و٩٤ سفينة أخرى. وأعلنت فرنسا التعبئة الجزئية، واستدعت نحو ٥٠ ألف جندي من الإحتياط، وخصصت بعض قطع الأسطول الفرنسي لتدعيم البحرية الإسرائيلية والتعاون مع القوات البرية الإسرائيلية بتقديم الدعم الناري الساحلي لها في رفح، كما أرسلت الجناح الأول من المقاتلات طراز «ف ٨٤» من قاعدته الجوية بفرنسا (سان ديزيه) إلى مطار «اللد» بفلسطين المحتلة، والجناح الثاني مقاتلات «مستير ٤أ» من قاعدة «ديجون» إلى «حيفا» وذلك لتوفير الحماية الجوية للأجواء الإسرائيلية، وحشدت بالإضافة إلى ذلك الطائرات التي كانت موجودة في قواعد قبرص وفوق ظهر حاملتي طائرات كانت ضمن قواتها البحرية المشتركة في الغزو. وبلغت حلة قواتها الجوية التي حشدتها ٦ أسراب مقاتلات في اللد وحيفا، و٣ أسراب نقل جوي، و٣ أسراب مقاتلات في قبرص، و٣ أسراب استطلاع جوي، و٦ أسراب نقل جوي في قبرص أيضاً و٣ أسرابقاذات فوق ظهر حاملتي الطائرات، أي ٢٤ سرباً في الجملة، بالإضافة إلى الطائرات التي أمدت إسرائيل بها عشية بدء القتال، والبالغ عددها ٣٦ طائرة «ميسر ٤أ»، وبعض طائرات النقل الجوي. وبلغ حجم القوات البرية الفرنسية المعدة للإشراك في غزو بورسعيد ٥ ألوية و ١٠٠ دبابة و ٢٢٠ مدفع وهاون، كما ضمنت القوات البحرية بارجة وحاملتي طائرات وطرادين و ٤ مدمرات و ٨ فرقاطات وغواصتين و ١٤ سفينة أخرى.

أما إسرائيل فقد بلغت قواتها عشية بدء الحرب، بعد استكمال التعبئة السرية لقوات الإحتياط، التي بدأت مساء يوم ٢٥/١٠/١٩٥٦، ١٨ لواء، من بينها

٣ ألوية مدرعة ولواء مظلات، ضمنمت ٢٥٠ دبابة معدة للإشراك في عملية «قائدش» (أي الهجوم على سيناء) و ٩٠٠ مدفعاً وهاوناً. وضمنمت قواتها الجوية ٩ أسراب مقاتلات، و٧ أسراب قاذفات مقاتلة، و٤ أسراب قاذفات، و٣ أسراب نقل جوي، ٣ أسراب استطلاع، ومسرّي إمداد جوي واتصال. واشتملت هذه الأسراب كلها على الأنواع والكميات التالية من الطائرات: ٨٤ طائرة «ميسر ٤» و٢٣ طائرة «اوراغان»، و٢٩ طائرة «ميسورة»، و٤٤ طائرة «موستانغ»، و١٢ طائرة «سبيطفاير»، و٤٧ طائرة «موسكيو»، و٣ طائرات «ب ١٧»، و٣٠ طائرة نقل طرازي «داكوتا» و«كومساندو»، و٣ طائرات نقل «نوردأطلس»، بخلاف عدد كبير من طائرات المواصلات الصغيرة. وضمنمت قواتها البحرية مدمرتين و٥ فرقاطات و٢٢ زورق طوربيد و١٧ زورق إنزال و٣ سفن حراسة و٦ زوارق ساحلية.

وقد أدخلت عدة تعديلات أخرى على خطة «موسكبير المعدلة النهائية» عشية بدء القتال، وأصبحت تعرف باسم عملية «تلكوب» .

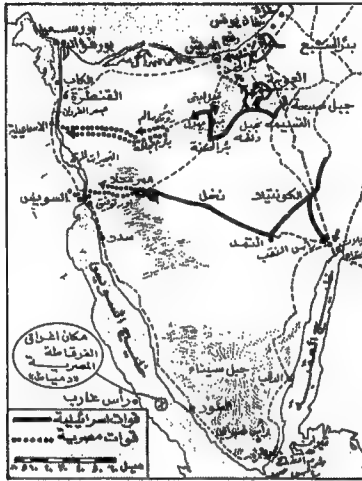
وكانت مصر تملك عشية بدء العدوان الثلاثي في ٢٩/١٠/١٩٥٦ قوات برية تتألف من فرقتي مشاة (الفرقتان الثانية والثالثة المشاة) وفرقة مدرعة (الفرقة الرابعة) فضلاً عن ٤ ألوية مشاة مستقلة أخرى، ولحو ٣ كتائب مدرعة مستقلة، ووحدات دفاع جوي وحرص حدود، ولحو لواء من القوات الفلسطينية (حرص حدود فلسطين)، ووحدات شبه نظامية قليلة القيمة عسكرياً من الحرس الوطني وجيش التحرير الوطني. وفي الجملة كانت القوات البرية المصرية النظامية تتألف من ١٢ لواء مشاة من بينها لواء مشاة ميكانيكي موزع على المجموعات المدرعة، و٤ ألوية إحيياط، و٣ مجموعات مدرعة بخلاف الكتائب المدرعة الثلاث

المستقلة وبعض وحدات الإسطلاخ المدرية (ضمت ألوية المشاة نحو ٣٠ كتيبة وضمت المجموعات المدرية، ٣ كتائب دبابات، وكتيبة دبابات ثقيلة كانت تابعة لقيادة الفرقة الرابعة، و٣ مشاة ميكانيكية، وكتيبي مدفعية ذاتية الحركة، وكتيبة مدفعية ميدان، وكتيبة مدفعية م/ط). وكانت لدى القوات المصرية في الجبهة نحو ٣٠٠ دبابة و٧٧٦ مدفعاً وهاوياً. وكانت القوات الجوية المصرية تضم ٧ أسراب من المقاتلات، وسرب قاذفات مقاتلة، وسربي قاذفات، ٣ أسراب نقل جوي واتصال. وكانت القوات البحرية المصرية تضم مدرعتين و٧ فرقاطات و٢٤ زورق طوربيد و٤٠ سفينة أخرى، كما كانت هناك ٣ غواصات لم يتم التدريب عليها بعد.

وكانت القيادة العسكرية المصرية تركز معظم قواتها في منطقة سيناء قبل تأميم القناة وتحفظ باحتياطي استراتيجي في منطقة القناة لمساندة قوات سيناء (الفرقتان الثانية والثالثة المشاة، ومجموعة مدرية في سيناء، والفرقة الرابعة المدرية في منطقة القناة) وذلك على أساس أن إسرائيل كانت تشكل العدو المحتمل فقط حتى ذلك الوقت. ولكن بعد تأميم القناة وبدء التحركات العسكرية المعادية لمصر من جانب بريطانيا وفرنسة، مع عدم التضاح نوايا تواطؤهما مع إسرائيل، أجرت القيادة العسكرية المصرية عدة تغيرات في تدريب وحشد وتوزيع قواتها بحيث تكون قادرة على مواجهة احتمالات وقوع غزو بحري وبري لمنطقة القناة بصفة أساسية ومنطقة الإسكندرية بصفة ثانوية. ولذلك تم تخفيف قوات سيناء بحيث أصبحت تضم الفرقة الثالثة المشاة فقط (الألوية ٤، ٥، المشاة العاملة، واللواء ٩٩ إحياط، وسرية دبابات شرمان، وكتيبة حرس وطني، ومدفعية الفرقة) وهي منتشرة في الأراضي المصرية. ولواء حرس

حدود فلسطين، ولواء حرس وطني في قطاع غزة. ووزعت الفرقة الثانية المشاة (الوية المشاة ٣، ٧ وبينها ٥ كتائب فقط ومدفعية الفرقة) في منطقة القناة يسالدها لواء مشاة مستقل (اللواء ٢ ويتألف من كتيبتين) والمجموعة المدرعة الأولى التي كانت في سيناء من قبل (كتيبة دبابات ت. ٣٤ وكتيبة استطلاع وكتيبة مدفعية ذاتية الحركة وكتيبة مشاة ميكانيكية وسرية خفيفة). كما شكلت قوة إحتياطي إستراتيجي عام وتمركزت حول القاهرة لتكون قادرة على التحرك نحو الإسكندرية أو نحو منطقة القناة، وفقاً لاتجاه الضربة الرئيسية المعادية، تألفت من المجموعتين المدرعتين الثانية والثالثة (لديهما معاً كتيبتين دبابات ت ٣٤ و«سنتريون» وكتيبتين مدفعية وكتيبتين مشاة ميكانيكية) وكتيبة دبابات ثقيلة «ستالين ٣» وكتيبة مدفعية م/ط ولواء مشاة (كتيبتان فقط) وكتيبة مظليين وسرية دبابات خفيفة «ام اكس ١٣» وسرية دبابات «شيرمان» وكتيبة مدفعية ميدان. وخصصت للدفاع عن القاهرة قوات مختلطة من الصف الثاني ضمت لوائي مشاة إحتياطيين (الألوية ٩١، ٩٧)، و ٨ كتائب حرس وطني، و ٧ ألوية من جيش التحرير الوطني، وكتيبة حرس جمهوري، وكتيبة مدفعية متوسطة (عيار ١٢٢ مم) و ٢٥ كتيبة من مدارس التدريب تجمع عند اللزوم، و ١٧٥ كتيبة مقاومة شعبية تضم نحو ٣٥ ألف متطوع. وخصص للدفاع عن الإسكندرية وغرب الدلتا والصحراء الغربية لواء مشاة (اللواء ١٨ ويضم كتيبتين)، وكتيبة مشاة مستقلة، وسرية دبابات شيرمان، وسرية خفيفة، ولواء مدفعية ساحلية، وبعض وحدات سلاح الحدود، ولواء من جيش التحرير الوطني، ١٨٠ كتيبة مقاومة شعبية تضم ٣٦ ألف متطوع، بالإضافة للقوات البحرية وقوات الدفاع الجوي وحرس السواحل. أما مناطق شرق وشمال ووسط

الدلتا فكانت تدافع عنها وحدات من الحرس الوطني وجيش التحرير والمقاومة الشعبية. وكان الدفاع الجوي ملقى على عاتق المدفعية المضادة للطائرات، وتركز حول المطارات ومناطق القناة والقاهرة والإسكندرية. ولم تكن كمية المدافع المتوفرة تكفل تحقيق كفاية الدفاع المطلوبة في وجه الأسلحة الجوية البريطانية والفرنسية، فقد كان في منطقة القناة وسيناء لواء مدفعية م/ط (اللواء ٢٣ ويضم كتيبة مدفعية ثقيلة وكتيبة مدفعية خفيفة وبطارية ثقيلة مستقلة) وفي منطقة القاهرة لواء آخر (اللواء ١ ويضم كتيبتين مدفعية ثقيلة وأخرى خفيفة) وفي منطقة الإسكندرية وما حولها لواء ثالث (اللواء ٢ ويضم كتيبة ثقيلة وبطارين خفيفتين وكتيبة مدفعية مدرسة ومركز تدريب المدفعية م/ط) بالإضافة لمدفعية القطع البحرية. وكانت القوات الجوية العامة عشية بدء الحرب موزعة على النحو التالي: السرب ٣٠ مقاتلات «ميغ ١٥» في قاعدة «أبو صوير» الجوية والسرب ٢٠ مقاتلات «ميغ ١٥» في قاعدة «الدفرسوار» الجوية، والسرب ٣١ مقاتلات «فامبير» في قاعدة «كبريت» الجوية، والسرب ٥ قاذفات مقاتلة «ميتور» في قاعدة «فايد»، وكلها قواعد في منطقة القناة. والسرب ١ مقاتلات «ميغ ١٧» في قاعدة «الماظة» عند القاهرة (وكان سرباً جديداً تحت التدريب إذ وصلت طائراته قبل الحرب بأسبوعين فقط) والسرب ٢ مقاتلات «فامبير» في قاعدة «غرب القاهرة»، والسرب ٩،٨ قاذفات «اليوشين ٢٨» في «انشاص».



الموقف في سيناء ظهر ١٩٥٦/١١/١

أما أسراب النقل والإمداد الجوي فكانت في «الماظة» و«الدخيلة» (قرب الإسكندرية). ولم يكن سلاح الطيران المصري قد استوعب بعد صفقة طائرات «الميج ١٥» و«الميج ١٧» التي كانت تزيد عن ١٠٠ طائرة في العام ١٩٥٦، نظراً لحداثة وصول هذه الطائرات إلى مصر. ولم يكن لديه سوى سربين فقط من «الميج ١٥» وسرب واحد تحت التدريب من «الميج ١٧»، نظراً لأنه لم يكن لديه سوى ٣٠ طيار فقط استكملوا تدريبهم على هذه الطائرات الجديدة.

«عكا» وجماعات بث الغام وعناصر من الضفادع البشرية في قاعدة السويس البحرية. والفرقاطة «رشيد» في مرفأ «شرم الشيخ» الصغير عند مضائق «تيران» بخليج العقبة

وعند حساب ميزان القوى بين الطرفين عشية حرب ١٩٥٦ يظهر مدى ضخامة الفارق في قوة الطرفين، الأمر الذي تكشف عنه النسب المقارنة في الوحدات والأسلحة الرئيسية، فقد بلغ إجمالي عدد الألوية المعدة للإشراك في القتال من جانب بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ٣٨ لواء، على حين كان لدى مصر ١٢ لواء فقط من القوات النظامية الفعالة أي بنسبة ٣ إلى ١، وكان لدى الدول الثلاث ٧٥٠ دبابة و ٢٥١٠ مدافع وهاونات مقابل ٣٠٠ دبابة و ٧٧٦ مدفعاً وهاوناً كانت لدى مصر، أي بنسبة ٢,٥ إلى ١ على التوالي. وفي مجال الطيران كانت النسبة ٤ إلى ١ في المقاتلات و ٢٥ إلى ١ في القاذفات المقاتلة و ١١,٥ إلى ١ في القاذفات. وفي مجال البحرية كان التفوق مطلقاً في عديد من أنواع السفن الحربية مثل البوارج وحاملات الطائرات والغواصات، وكانت النسبة في المدمرات ١٠ إلى ١ وفي الفرقاطات ٣ إلى ١، وكان لدى مصر تفوق في الفرقاطات ٣ إلى ١، وكان لدى مصر تفوق في زوارق الطوربيد فقط بنسبة ١ إلى ٩,٠، إذ كان لديها ٢٤ زورقاً مقابل ٢٢ زورقاً لدى إسرائيل.

بدأت العمليات العسكرية للعدوان الثلاثي بإسقاط كتيبة المظليين الإسرائيليين شرقي ممر متلا في الساعة الخامسة من مساء يوم ٢٩/١٠/٥٦، وفي الوقت نفسه هاجمت بقية وحدات اللواء ٢٠٢ المظلي مركز الحدود في «الكويتلا» وفي التاسعة مساء بدأت كتيبة المشاة الخامسة التابعة للواء الثاني عبور القناة لملاقاة القوة الإسرائيلية وتبعها الكتيبة السادسة خلال ١٢ ساعة، وذلك بناء على

أوامر القيادة الشرقية، وفي الليلة نفسها بدأت المجموعة المدرعة الأولى تحركها عبر القناة على محور الأوسط، بناء على أوامر القيادة العامة، ثم تبعها المجموعة المدرعة الثانية التي زحفت بسرعة من القاهرة، حيث بقيت المجموعة المدرعة الثالثة والكتيبة المدرعة الحادية عشرة (دبابات ستالين) كاحتياطي إستراتيجي، وكانت تعليمات التحرك تقضي بعدم تعطيل الملاحه في القناة أثناء العبور، حتى لا تتخذ بريطانيا وفرنسا من ذلك التعطيل حجة للتدخل العسكري، وكانت النتيجة أن تأخر وصول القوات الضاربة إلى سيناء لتصفية المظليين في معلا. وفي الوقت ذاته حرك لواء المشاة الأول على محور الشمالي لسيناء نحو العريش لدعم القوات المصرية هناك. وبدأت المرحلة الثانية من عملية «قادش» بالهجوم على قطاع «القسيمة - أبو عجيبة» في الساعة الثانية والنصف بعد منتصف ليلة ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦ ولم تحقق القوات الإسرائيلية، طوال يوم ١٠/٣٠، نجاحات هامة في القتال الدائر في القطاعين الجنوبي والأوسط، إذ كانت كتيبة المظليين مجمدة الحركة قرب المدخل الشرقي لممر معلا نتيجة للقصف الجوي المصري ومناوشات كتيبة المشاة الخامسة، على حين كانت بقية وحدات اللواء ٢٠٢ لم تتصل بها بعد، كما كان اللواء المدرع السابع ولواء المشاة الرابع قد استوليا على القسيمة التي كانت تدافع عنها أساماً وحدات من الحرس الوطني، ولم تتصل بعد بدفاعات أبو عجيبة الرئيسية في «أم قطف»، ورغم ذلك قدمت بريطانيا وفرنسا إنذارهما المشترك إلى مصر وإسرائيل في الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه، وطلبا من حكومتي الدولتين وقف جميع العمليات الحربية، وإنسحاب قواتهما إلى مسافة ١٠ أميال شرق القناة وغربها، وأن تقبل مصر الإحتلال المؤقت لبور سعيد والإسماعيلية والسويس بواسطة

القوات البريطانية والفرنسية لضمان حرية الملاحة في القناة، وطالبتها بالرد على الإنذار خلال ١٢ ساعة، وفي حالة عدم الرد أو عدم القبول أي من مصر وإسرائيل لهذه المطالب خلال المدة المذكورة تقوم القوات البريطانية والفرنسية بالتدخل إلى الدرجة الكافية لضمان الإذعان. وكان قبول مصر لهذا الإنذار يعني تسليم سيناء لإسرائيل وتسليم منطقة القناة لبريطانيا وفرنسا إختيارياً ودون قتال. ولذلك رفضت مصر قبول الإنذار وقبلته إسرائيل بطبيعة الحال.

وفي هذا الوقت كان مجلس الأمن الدولي مجتمعاً للنظر في عدوان إسرائيل على مصر. وقدم خلال الاجتماع مشروعان من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يقضيان بوقت إطلاق النار وإسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية. ولكن «الفيو» البريطاني - الفرنسي أسقط كلا من المشروعين. وتبع ذلك تقديم مشروع يوغسلافي بعقد دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في العدوان، بعد أن تعذر على مجلس الأمن اتخاذ قرار بشأنه، وتمت الموافقة على الإقراح المذكور في صباح يوم ٣١/١٠/٥٦. ومضت الاتني عشرة ساعة التي حددها الإنذار البريطاني - الفرنسي دون أن تبدأ القاذفات البريطانية هجومها المزمع شنه على القواعد الجوية المصرية، ويرجع ذلك إلى تردد «ايدن» رئيس الوزراء البريطاني على المضي في الحرب بعد أن لمس موقف الولايات المتحدة المعارض، وظهر معارضة في مجلس العموم البريطاني لتنفيذ الإنذار، كما أن العسكريين نصحوا بعدم الهجوم الجوي في ساعات النهار خشية التعرض لاعتراض مقاتلات الميخ المصرية. ونتيجة لهذا التأخير في بدء الغارات الجوية البريطانية - الفرنسية خشي «بن غوريون»، رئيس الوزراء الإسرائيلي، أن تكون بريطانيا قد عدلت عن المضي في تنفيذ خطة التواطؤ الثلاثي، وطلب من

«موشي دايان» رئيس الأركان أن يسحب القوات الإسرائيلية إلى حدود إسرائيل بمجرد حلول الظلام يوم ١٠/٣١، خاصة وأن أبو عجيبة لم تكن قد سقطت بعد والطيران المصري ما زال نشيطاً فوق ساحة المعارك. ولكن «دايان» اكتفى بوضع خطة للإسحاب وأخذ يقنع بن غوريون بالعدول عن قراره. وفي الساعة من مساء يوم ١٠/٣١ بدأت قاذفات «الكانبيرا» البريطانية هجومها على المطارات المصرية في «الماظة» و«أنشاص» و«كبريت» و«أبو صوير» واستمرت هذه الغارات طوال الليل واستخدمت خلالها قنابل زمنية تنفجر في توقيتات مختلفة لشل الحركة في المطارات في فترات الهدوء بين الغارات. وعلى ضوء هذا التطور الخطير والجديد في الموقف العسكري قررت القيادة السياسية والعسكرية المصرية في الساعة العاشرة من مساء اليوم نفسه سحب القوات المصرية من ميناء، وتجميعها في منطقة القناة، حتى لا تقع عرضة للطيران المعادي المتفوق، وتعرض لقطع طرق مواصلاتها وتطويقها من الغرب، حال احتلال القوات البريطانية - الفرنسية لبور سعيد والإسماعيلية والسويس.

وفي ليلة ١٠/٣١ - ١١/١ بدأت القوات الإسرائيلية هجومها على «رفح» بدعم من الاسطول الفرنسي، واستولت عليها في صباح اليوم التالي نظراً لبداية تنفيذ حاميته قرار الإسحاب العام، ولكنها لم تستطع أن تحول دون إسحاب القوات المصرية من رفح والعريش، كما لم تستطع القضاء عليها خلال المطاردة التي حاولت أن تقوم بها، نظراً لأن مقاومة حرس المؤخرة المصري في نقاط عدة على الطريق الساحلي حالت دون ذلك، وكذلك كان الحال على الحدود الأوسط، حيث نجحت حامية «أم قطف» في الإسحاب ليلة ١ - ١١/٢ دون أن تشعر بها القوات الإسرائيلية، ولم ينجح اللواء المدرع السابع الإسرائيلي في

مطاردة مدرعات المجموعتين المدرعتين المصريين الأولى والثانية اللتين تعرضتا لبعض الخسائر نتيجة غارات الطيران البريطاني والفرنسي خلال الإنسحاب. وكذلك انسحبت القوات المصرية التي كانت في ممر معلا وعادت إلى السويس. أما قوات «شرم الشيخ» فكان من المتعذر سحبها نظراً للسيطرة الجوية المعادية، وطول الطريق البري على خليج السويس، واحتلال القوات الإسرائيلية «لرأس سدر» ثم «الطور»، لذلك فضلت قيادتها البقاء فيها والدفاع حتى آخر طلقة.

واستمرت الغارات الجوية البريطانية والفرنسية على المطارات والوحدات المنسحبة من سيناء ومعسكرات الجيش في القاهرة ومنطقة القناة وقطع الأسطول المصري في الإسكندرية حتى يوم ١١/٢، ثم تركزت بعد ذلك على منطقة بور سعيد حتى بدء إزال المظليين البريطانيين والفرنسيين صباح يوم ١١/٥ حيث بدأت معركة بور سعيد التي انتهت ليلة ٦ - ١١/٧.

وفي الفترة السابقة للتدخل العسكري الأنجلو - فرنسي لعب الطيران المصري دوراً فعالاً، فقد قامت طائراته بمهاجمة المظليين في «متلا» عدة مرات، وهاجمت اللواء ٢٠٢ أثناء تحركه في «التمد» و«نخل»، وأغارت قاذفات «اليوشن ٢٨» على مطارات «عكير» و«رامات دافيد» و«كاستينا» خلال ليلة ٢٩ - ١٠/٣، كما اشتبكت المقاتلات المصرية في عدة معارك جوية مع الطيران الإسرائيلي فوق «ممر معلا» وفوق مطار «كبريت»، وهاجمت المدرعات الإسرائيلية في «بير الحسنة» و«أم قطف» على اغور الأوسط، وكانت طائرات «الفامير» و«المتيور» تقوم بمهام القصف الأرضي تحت حماية «الميج ١٥». والواقع ان عدد طائرات «الميج» العاملة البالغ ٣٠ طائرة فقط (من أصل ١٠٠ طائرة) كان يواجهه في الجانب الإسرائيلي ٣٧ طائرة «ميستر ٤» (من أصل

٦٠ طائرة) بالإضافة لنحو ٤٥ طائرة فرنسية عملت من أراضي إسرائيل بعلامات إسرائيلية. كما أن طياري القاذفات المصرية كانوا لا يزالون في مرحلة التدريب لذلك لم تكن غاراتهم فعالة ضد المطارات الإسرائيلية. وبعد التدخل البريطاني - الفرنسي دمر جزء كبير من الطيران المصري على الأرض (قاذفة اليوشن دمرت في مطار الأقصر قبل أن تتمكن القيادة المصرية من سحبها إلى السعودية مع بقية القاذفات) واستمرت بعض مقاتلات «الميج» في العمل من مطارات صغيرة سرية في طلعات فردية التحارية ضد قوات الغزو في بور سعيد. ووقع عبء الدفاع الجوي بالكامل على وحدات المدفعية م/ط المحدودة العدد. أما في البحر فقد نشطت قطع الأسطول المصري قنر طاقاتها الفرقاطة «إبراهيم» بقصف ميناء حيفا في الساعة الثالثة والنصف تقريباً من صباح يوم ١٠/٣١، حيث أطلقت نحو ٢٢٠ قذيفة على منشآت الميناء، وانسحبت عائدة، ولكنها وقعت في أسر وحدات بحرية إسرائيلية بعد أن تعرضت لعدة غارات جوية، ولم تنجها الحماية الجوية المصرية. وفي البحر الأحمر أغرق الطراد «نيوفوند لند» البريطاني الفرقاطة «دمياط» وهي في طريقها إلى «هرم الشيخ» يوم ١١/١، واستطاعت مجموعة من ٣ زوارق طوربيد مصرية أن تفرق مدمرة فرنسية يوم ١١/٤ قرب بحيرة «البرلس» في شمال الدلتا، ولكن الطائرات المعادية تمكنت بعد ذلك من إغراق الزوارق الثلاثة. كما قامت البحرية المصرية ببت الألغام في خليج السويس، وأغرقت بعض السفن القديمة في قناة السويس لسدها في وجه الملاحه البريطانية - الفرنسية.

وفي يوم ١١/٢، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الطارئة وقف إطلاق النار وسحب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط هدنة

١٩٤٩، وفي الوقت نفسه هبت مظاهرات الاحتجاج في جميع أنحاء العالم العربي والعالم الخارجي، وخاصة في الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث وقام السوريون بنسف أنابيب البترول ومحطات الضخ التابعة لشركة (I. P. C) البريطانية، واستمر قرار الأمم المتحدة غير قابل للتنفيذ إلى أن تقدم الإتحاد السوفيتي إلى الولايات المتحدة في مساء يوم ١١/٥ بإقراح للقيام بعمل عسكري مشترك من أجل وقف العدوان الثلاثي على مصر.

ولكن الولايات المتحدة رفضت الإقراح السوفيتي، فقام الإتحاد السوفيتي بتقديم إنذار إلى بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بضرورة وضع حد نهائي وإلا استخدم القوة لسحق المعتدين وضرب لندن وباريس بالصواريخ، وفي الوقت نفسه لم تبد الولايات المتحدة رغبة جدية في الوقوف إلى جانب بريطانيا وفرنسا في مواجهة التهديد السوفيتي، رغم أنها أعلنت رفضها الشديد للإنذار السوفيتي. وتم اضطرت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إلى قبول قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار في الساعة الثانية من بعد منتصف ليلة ١١/٧، وقبول إنشاء قوة الطوارئ الدولية التي ستعمل على قرار وقف إطلاق النار وتنفيذ قرار الأمم المتحدة.

وهكذا انتهت حرب ١٩٥٦ من الناحية العسكرية، وتم سحب القوات البريطانية والفرنسية من بور سعيد في ٢٢/١٢/٥٦ بعد سلسلة من عمليات المقاومة الشعبية المضادة لها، وتم سحب آخر القوات الإسرائيلية من قطاع غزة والأراضي المصرية يوم ١٩٥٧/٣/٦ بعد مفاوضات عدة من جانب الحكومة الإسرائيلية انتهت بعد أن أعطت مصر تعهداً شفهياً للولايات المتحدة بالامتناع عن القيام بأي عمل عدائي ضد إسرائيل بما في ذلك عمليات الفدائيين من قطاع

غزة والموافقة على وضع قوات الطوارئ الدولية على حدودها بما في ذلك شرم الشيخ، كما قدمت الدول البحرية الكبرى وعداً لإسرائيل بضمان حرية الملاحة لجميع السفن في مضائق تيران. ورغم أن النتيجة العسكرية لحرب ١٩٥٦ لم تكن في صالح مصر، نظراً للتفاوت الضخم في قوى الطرفين، فلقد كان لنتائجها السياسة، المروية على تضامن القوى الاشتراكية العالمية وقوى حركة التحرر الوطني العربي وفي العالم الثالث، تأثير ضخم على مستقبل المنطقة العربية وتصفية المواقع المتبقية للإستعماريين البريطانيين والفرنسي، وتساعد حركة القومية العربية، وشكلت هذه النتائج السياسية عاملاً غير مباشر في نجاح ثورة العراق عام ١٩٥٨، وتدعيم استقلال سوريا عام ١٩٥٧، واستقلال الجزائر عام ١٩٦٢ وثورة اليمن عام ١٩٦٢، واستقلال عدن الخ، وسارت مصر بعد ذلك خطوات كبيرة في طريق التحرر الوطني والاستقلال السياسي وتزايد ثقل دورها القومي العربي.

على الصعيد السياسي

صحيح أن مصر عبد الناصر قد هزمت عسكرياً في تلك الحرب. ولكن عبد الناصر كما يبدو كان قادراً على تحويل أي هزيمة عسكرية إلى نصر سياسي يكتسب به المزيد من الشعبية والإعجاب الجماهيري كما حدث في هزيمة حزيران ٦٧ على سبيل المثال. أما ما حدث على الصعيد السياسي الداخلي والعالمي لمصلحة مصر أبان عدوان ١٩٥٦ فكان كالتالي:

بعد شن العدوان بوضع دقائق، قدم وزير خارجية بريطانيا استقالته مشمئزاً من تصرفات حكومته.. وفي تمام الساعة الخامسة مساء بتوقيت واشنطن، علم ايزنهاور بذهول كبير بناء توجه إنذار مشترك فرنسي بريطاني إلى كل من مصر وإسرائيل، ذلك الإنذار الذي دعا كلا من البلدين إلى سحب قواتهما ١٦ كيلومتراً على جانبي قناة السويس «ليتمكن إنزال قوات فرنسية بريطانية في بور سعيد والإسماعيلية والسويس، وإلا ففي ظرف ١٢ ساعة، سوف يتم احتلال هذه المدن الثلاث بالقوة»..

وصرخ الرئيس الأمريكي:

- إنها لضربة مباشرة في الوجه!

ورد وزير خارجيته، جون فوسل دالاس:

- يا للخيانة العظمى! كل الكلام الذي قاله لي إيدن وموليه لم يكن إلا أكاذيب في أكاذيب! لا يمكننا أن نثق فيهم بعد اليوم وإلى الأبد! ويمكن للمرء أن يدرك مدى غضبهما، إذا أخذ في الاعتبار عاملاً هاماً، وهو الانتخابات التي

أصبحت على الأبواب في ذلك الوقت... في الوقت الذي كان «حلفاء» أمريكا يتصرفون فيه بصدور هذه الأمور الخطيرة دون استشارتها.. فكان لا بد من تبرير الظواهر.. كان لا بد من معاقبة فرنسا وبريطانيا بالخيولة دون تحقيق غرضهما، وهو احتلال مصر بواسطة القوة الضاربة الرهيبة الفرنسية البريطانية التي حشدتها الدولتان في السرية التامة، ثم الإطاحة بالنظام القائم في القاهرة. وكانت أجهزة الاستخبارات المختلفة متفقة على أن لا بد للإنذار الفرنسي البريطاني من أن يؤدي إلى عصيان شعبي موجه ضد عبد الناصر.. إلا أن الحقائق أثبتت عكس ذلك، فإن الإنذار الثاني قد عزز من وحدة الشعب كله الذي وقف صامداً وراء زعيمه.

وفي مجلس الأمن، اضطرت فرنسا وبريطانيا للجوء إلى استخدام حق الفيتو للحيولة دون موافقة المجلس على مشروع قرارين، يدين كل منهما العدوان.. وكان أحد القرارين قد تقدمت به أمريكا. أما الآخر، فكان من اقترح الإتحاد السوفيتي... وزالت حظوة الدولتين! وفي هذه الأثناء، كان العدوان يواصل ضرباته على مصر، دون رحمة تجاه المدنيين الذين نهالت عليهم القنابل... والمنشورات. وقد ورد في واحد من هذه المنشورات، التي أثارت ضجة كبرى في البرلمان البريطاني، عبارات تهدد الشعب ولا سيما سكان القرى الصغيرة، بمذابح رهيبة.

وقد جاء فيه:

«يتحتم علينا أن نقصفكم بالقنابل، أينما كنتم.. ففكروا في قراكم التي سوف تدمر.. وفي أطفالكم، ونسالككم، وشيوخكم الذين سوف يفرون من

مساكنهم المتهبة، تاركين وراءهم كل ما يملكونه... لقد ارتكبكم خطأ وسوف
تدفعون ثمنه غالياً:

وضعتم تحتكم في جمال عبد الناصر!

وجاء رد جمال عبد الناصر، الذي كان له صدى بعيد المدى، والذي أثار
إعجاب أعظم أربع دول في الشرق الأقصى وهي الهند، والصين، والندونيسيا
واليابان:

«لن نستسلم أمام المعتدين.. وأنا أحاهد الشعب أنني سأقاتل معه... لن تسلم
مدن القناة دون معارك... وجميع دول العالم الصديقة سوف تساعدنا... لقد
صدرت الأوامر بتوزيع السلاح على الشعب... فلفضل وعيه واستعداده
للإستشهاد، ينتصر الشعب دائماً على المعتدين مهما بلغ تفوقهم عدداً وعدة».

ولكن أول خصم كان على جمال أن يواجهه هو هيئة أركان حربه التي كانت
تعارض انسحاب القوات المصرية من سيناء. وكان جمال يؤيد فكرة الانسحاب،
حتى لا يجد الجيش المصري نفسه معزولاً بين الإسرائيليين من جانب والقوات
الفرنسية البريطانية من الجانب الآخر... وأمام تلك هيئة أركان الحرب برأيها
في عدم الانسحاب، قال جمال:

- سأخرج لمدة نصف ساعة، فأرجوا أن تعيدوا النظر في الأمر.

وإذا قررتم عدم الانسحاب، فسأضطر إلى التنحي...

وعاد جمال، وسأل هيئة أركان الحرب عن قرارهم الأخير فقالوا:

- أنا ما زلنا نعارض فكرة الإنسحاب، ولكنك أنت زعيمنا، فليكن ما تقرره أنت.

ثم أصدو مجال تعليماته بتحمل القصف بعزم وإصرار. وكانت بعض المراكز تتعرض للقصف المتواصل، كل ربع ساعة بلا انقطاع وفي منطقة الوجه البحري، وزعت الأسلحة على جميع أفراد الشعب.

ثم اقترحت الدول العربية الأخرى دخول الحرب على القور، فرد جمال بشات جمأش رالع:

- لا! دعوني أفعل .. لا حرب!

وإذا تبنى جمال عبد الناصر أسلوب الدفاع، في الميدان العسكري، فقد تبنى أسلوب الهجوم في المجال الدبلوماسي... واستطاع بذلك أن يصون السلام العالمي. وفي الأمم المتحدة، حصل قرار أمريكي، في أول نوفمبر ١٩٥٦، على أغلبية ٦٤ صوتاً مقابل ٥ أصوات... ويمكن تلخيص مضمون القرار فيما يلي:

«إن إسرائيل قد خرقت اتفاقية الهدنة، وارتكبت كل من فرنسا وبريطانيا عدواناً صريحاً... وإن مجلس الأمن يطالب بوقف إطلاق النار فوراً، وبانسحاب القوات المعتدية فيما وراء خطوط الهدنة».

وبعد ذلك بثلاثة أيام، وبناء على فكرة سابقة لجمال عبد الناصر، تشكلت قوة الطوارئ الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. ولكن ذلك كان يتطلب بضعة أيام، وقد انتهز المعتدون هذه المهلة، ليمضوا في قصف القاهرة، ومنطقة الجيزة، والإسكندرية ومنطقة القناة حيث أنزلت قوات المظلات في ٥ و ٦

نوفمبر، واستطاعت بصعوبة وبعد معارك دامية، خصوصاً في بور سعيد حيث دافع الشعب عن مدينته ببسالة (على عكس تقديرات «الخبراء» الغربيين)، أن تحتل المنطقة... وفي مساء ٥ نوفمبر، بعث الاتحاد السوفيتي بالذناد إلى كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل، يهدد فيه بضرب لندن بالصواريخ، ويشكك بشرعية وجود إسرائيل بالذات... وكانت واشنطن قد بعثت بالبرقية التالية للحكومة البريطانية:

«إذا تدخل المسلمون في الاتحاد السوفيتي بإرسال المتطوعين المسلحين (وكانوا جميعاً على أهبة الاستعداد) إلى مصر، فلن ندخل بصفة آلية...»

وفي الوقت نفسه، كانت المملكة العربية السعودية وسوريا تقطعان البترول عن المعتدين... وتعرض الجنية الإسرائيلي لهجوم عنيف من جانب بعض الاحتكارات المالية الضخمة في الولايات المتحدة... وفي ٧ نوفمبر، وجهت الأمم المتحدة لداء جديداً، تشير فيه إلى قرارها السابق بالنسبة لوقف إطلاق النار والسحاب القوات المعتدية، وتضيف بأن بريطانيا قد خرقت، للمرة الرابعة، اتفاقية عام ١٨٨٨ الخاصة بقناة السويس... وأخيراً علمت لندن، بذهول، أن الهند كانت تفكر في الانسحاب من الكومونولث... وخضع المعتدون، واستطاع جمال أن يحتفل بعيد النصر في ٢٣ ديسمبر.

نتائج حملة السويس.

هذا الإنتصار الذي أحرزه الضمير العالمي، وهذا الدليل على فعالية ممكنة للأمم المتحدة، عادا بمكاسب كبيرة على مصر، كما أنهما أطاحا بمكانة فرنسا وبريطانيا كدولتين كبيرتين. كان الإستعمار الفرنسي قد رفع القناع، وكشف عن وجهه الحقيقي المصري، والمناهض للعرب..

فباستثناء حفنة من الضمائر الكاثوليكية الكبيرة وبعض الأفراد المستعبرين، وباستثناء الشيوعيين، لم يُسمع في فرنسا كلها صوت واحد يرفع دفاعاً عن تلك الدولة الصغيرة المعتدى عليها بغدر، بل كانت فرنسا مسرحاً لحملة إعلامية ضخمة ومثيرة، تحاول أن تخدع جزءاً كبيراً من الرأي العام الفرنسي.. وما من شك أن هذه الحملة سوف تواصل جهودها في السنوات القادمة، وأخيراً، وبالنسبة لفرنسا، كانت «حملة السويس» بمثابة إعلان لعودة الجنرال ديغول إلى الحكم.

أما الاتحاد السوفيتي، الذي كان يدخله عاملاً حاسماً بال تأكيد، فقد كسب المزيد من الخطوة، وأما أمريكا فسرعان ما فقدت حظوتها بإطلاقها «مشروع ايزنهاور»، الذي كان يهدف إلى مد النفوذ الأمريكي إلى منطقة الشرق الأوسط كلها، بما كان يتضمنه من النصوص التي تكفل للبلدان العربية التي تبدي الرغبة بذلك، جميع المساعدات المادية الأمريكية. كما تضمن لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية حق التدخل العسكري في الشرق الأوسط بحرية تامة، دون استشارة أية جهة من الجهات، وذلك في حالة «اعتداء سوفيتي»...

وسارع جمال عبد الناصر، الذي كان قد اجتمع في القاهرة بالرئيس السوري شكري القوتلي، سارع يعرض إزاء هذه الجملة الغريبة... لماذا «سوفيتي» فقط؟ ... إن روسيا لم تتركب قط أي عدوان على أي بلد عربي، بينما تاريخ إسرائيل، وفرنسا وبريطانيا، حافل بالاعتداءات المتكررة على العرب.. فلماذا لم يذكرهم «مشروع ايزنهاور»...؟

وعليه، فإن هذا الأسلوب الأمريكي في التدخل، الذي يحمل طابع العدواة للشيوعية من «صنع أمريكا»، أفقد الولايات المتحدة، في ظرف بضعة أسابيع، ذلك الرصيد من الود العربي الذي كانت قد حصلت عليه بحكم موقفها إزاء العدوان الثلاثي....

ومن الناحية المادية، بلغت خسائر الغرب من جراء حرب السويس، ألوفاً من الملايين من الفرنكات القديمة... فبالإضافة إلى الأموال الفاحشة التي أنفقت على تنفيذ خطة العدوان وحدها (بحا في ذلك حشد القوات، وتسليحها، واستخدام أعداد ضخمة من الطائرات والسفن الحربية، وصيانة جميع هذه القطع الخ...)، ظلت قناة السويس مغلقة لمدة خمسة أشهر، وظل البترول مقطوعاً، ثم وضعت جميع الممتلكات الفرنسية والبريطانية في مصر تحت الحراسة. وكما كتب بيار ديسرنا في صحيفة «منبر الأمم» (Le Tribune des Nation) عام ١٩٦١: «لا بد يوماً من محاسبة جميع الذين حققوا إفلاس بلدنا على الأرض الإسلامية، بسبب عماهم أو بسبب تجاهلهم للتاريخ أو لحياة الشعوب.. إن جميع ممثلينا الدبلوماسيين في مختلف العواصم العربية، والذين لم يستمع أحد إلى نصائحهم، لاقوا جزاء وضوح رؤيتهم في الأوامر التي صدرت بتقلهم ويعززهم على مختلف السفارات في العالم، دون أقل مراعاة لهم»...

ولنتقل الآن إلى المكاسب التي عادت على مصر مباشرة، نتيجة للعدوان الثلاثي عليها.

فقد استطاع جمال عبد الناصر أن يحقق، على الفور، هدفاً كان لا يمكن أن يتحقق قبل مرور سنوات طويلة، وهو تخصيص الإقتصاد الوطني الذي كان يخضع لسيطرة الفرنسيين والإنجليز والإيطاليين وبعض الأجانب الآخرين الذين كانوا يشرفون على الجزء الأكبر من الصناعة إلى جانب قطاع التأمينات والبنوك. وقد نال الفرنسيون أكبر نصيب من الأضرار، إذ أنهم كانوا يمثلون الأغلبية. وإذا كان مساهموا شركة القناة المؤممة قد حصلوا على تعويضات معقولة، فإن الآخرين من الرأسماليين قد تحملوا أضراراً جسيمة... فبالنسبة لهم، كان «العهد الذهبي» قد انتهى، وحان موعد وداع شمس مصر الدافئة وابتسامة أبي الهول الساحرة.

ومن ناحية أخرى، كانت نتيجة تأميم المؤسسات الأجنبية أن حصلت مصر، بسرعة، على التعويضات المستحقة لها للأضرار الخطيرة التي لحقت بها نتيجة العدوان. وكان يعين على أصحاب رؤوس الأموال الفرنسية التي خضعت للإجراءات المصرية أن يواجهوا بغضبهم نحو المسؤولين عن إحدى الكوارث الأكبر خطورة... منذ عام ١٩٤٤ بالنسبة للدول الغربية المنتفعة، بدلاً من أن يشكوا من مصيرهم الأسود، ويلعنوا جمال عبد الناصر.

دعوة الحياة النيابية إلى سوريا

١٠ أيلول ١٩٥٤ - ٣١ كانون الأول ١٩٥٦

بعد تجمع النواب في كتل وأحزاب داخل المجلس الجديد، بدأ رئيس الجمهورية مشاوراته لتأليف وزارة جديدة، فكلف السيد «خالد العظم» باعتباره رئيس أكبر كتلة برلمانية، لكن موقف الحزبين التقليديين ونواب العشائر حال دون نجاحه.

كادت البلاد تواجه أزمة وزارية، فباشر رئيس الجمهورية إلى دعوة الأحزاب والكتل النيابية لإرسال مندوبين عنها للإجتماع في القصر الجمهوري والاتفاق على مرشح لرئاسة الوزارة.

- اتفق المجتمعون على تكليف السيد «فارس الحوري» بتشكيل الوزارة الائتلافية فجاءت خليطاً من نواب حزبي الشعب والوطني وكتلة العشائر. وكان في مقدمة المواضيع التي واجهت الوزارة، نيل ثقة البرلمان بالصهد بعدم الانضمام إلى الأحلاف العسكرية.

وزارة فارس الخوري وحلف بغداد:



فارس الخوري

أ - كان النص المتعلق بالسياسية العربية في بيان الحكومة عائماً، فإشار إلى أن مهمة سورية هي علم إشار فريق على آخر في الجامعة وإلى رفض الأحلاف التي تضر بمصلحة البلاد أو تحد من سيادتها واستقلالها... وهذا يعني بأن حلفاً ما لا يضر بالمصلحة أو بالسيادة سيكون مقبولاً.

نتيجة لذلك طلب السيد «خالد العظيم»، خلال جلسة الثقة، أن يتعهد رئيس الوزراء صراحة بعدم الارتباط بأي حلف،

وعدم الطلب من المجلس تفويضه بالدخول بأية مفاوضات مع دول أجنبية لإقامة حلف، فأكد «فارس الخوري» عبارته المشهورة «لن نرربط بأحلاف» فكسب ثقة مجلس النواب بحكومته.

ب - عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً في القاهرة (كانون الأول ١٩٥٤)
فاقرروا التوصيات التالية:

١ - تركز السياسة الخارجية للدول العربية على ميثاق الجامعة العربية
ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، وعلى ميثاق
هيئة الأمم المتحدة ، ولا تقرر عقد أحلاف.

٢ - التعاون مع الدول العربية على الأسس التالية:

حل القضايا العربية حلاً عادلاً وإتاحة القوة اللازمة للبلاد العربية كي تحافظ
على سلامتها وكيانها ضد أي عدوان دون أن يكون في ذلك أي انطواء من
سيادتها.

اجتمع وزير الخارجية (فيضي الاتاسي) بعد عودته من القاهرة بلجنة الشؤون
الخارجية في مجلس النواب فأغفل البند الثاني من توصيات وزراء الخارجية العرب
وأنكر وجود توصيات مدونة، بل أوهم لجنة الشؤون الخارجية بأن جميع الدول
العربية سائرة بركاب العرب إلا سورية فألها باقية في عزلة محيقة.

ج - بتاريخ ١٣/١/١٩٥٥ تم في بغداد التوقيع على الميثاق العراقي - التركي
(حلف بغداد)، وفي ١٤/١/١٩٥٥ وصل إلى دمشق السيد (عدنان مندريس)
رئيس وزراء تركيا لدعوة الحكومة السورية للانضمام إلى هذا الحلف سارعت
حكومة «فارس الحوري» للإعلان بأنها فوجئت بمرور الوفد التركي في سورية،
بينما أكد السيد «خالد العظم» بأن الوثائق لزيارة رئيس وزراء تركيا جرت
مسبقاً بين الحكومتين السورية والتركية.

د - في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥ عقد اجتماع بالقاهرة على مستوى رؤساء
الوزارات تلبية لدعوة رئيس وزراء مصر (جمال عبد الناصر)، تألف الوفد
السوري من السادة (فارس الخوري رئيس الوزراء - فيضي الأتاسي وزير
الخارجية ونجيب الارمنازي) بينما اعتذر العراق عن حضور الاجتماع بحجة
مرض نوري السعيد.

عقد رؤساء الوزراء العرب (١٥) جلسة عمل استغرقت أكثر من أسبوع
لاتخاذ موقف موحد من حلف بغداد. كان موقف الوفد السوري في القاهرة
كما يلي:

١ - أكد السيد فارس الخوري وجوب جعل الوحدة العربية حقيقة واقعة،
وقال: «إن سورية تدعو إلى حياد العرب أيام السلم، أما في حالة الحرب فعليهم
أن يتبعوا ما يتفق مع صالحهم وما ينبغي قاربهم من الفرق.»

٢ - احتج السيد فارس الخوري بأن البحث فيما جرى في بغداد يستلزم
وجود من يمثل العراق في الاجتماع لشرح وجهة النظر العراقية، ولهذا اقترح
إرسال برقية إلى بغداد لإيصال وزير الخارجية (فاضل الجمالي) لشرح موقف
العراق.

٣ - أكد السيد فارس الخوري: «بأن الحرص على الوحدة موجود في فكر
كل منا، وعندما نسمع رأي العراق قد يتبين لنا بأن الخطر غير عظيم، بل قد
نقتنع أن الاتفاق بينه وبين تركيا أمراً مفيداً، فالعراق مرتبط أصلاً باتفاق مع
بريطانيا، فماذا يضر العراق إذا ارتبط بميثاق مع تركيا». وقال: «إذا استمعنا
إلى رأي العراق قد نصل إلى الموافقة على ما أنجزه.

٤ - أكد بأن لسورية حدوداً طويلة مع تركيا والعراق وهي حريصة على علاقات حسن الجوار مع البلدين.

٥ - أكد السيد فيضي الأتاسي وزير الخارجية بأن توصيات وزراء الخارجية نصت على عدم الدخول في أحلاف لهذا لا ترى سورية ضرورة لذكر المشاق العراقي التركي صراحة، لأن النص كما ورد في التوصيات يعتبر كافياً.

٦ - أكد السيد فارس الخوري بأن حكومته لا تستطيع إلزام نفسها بأي حلف أو معاهدة يقرها المجتمعون ما لم تعرض ذلك على مجلس النواب.

٧ - كان القرار الوحيد الذي أقره المجتمعون إرسال وفد عربي إلى بغداد لمطالبة حكومتها بعدم التوقيع على الحلف في الوقت الحاضر.. تبألف الوفد من (سامي الصلح، فيضي الأتاسي، وليد صلاح، وصلاح سالم) لكن جهود الوفد لم تثمر في بغداد، لأنه لم يحصل على وعد من نوري السعيد بتأجيل عقد الحلف مع تركيا، بل حاول نوري السعيد التهميم على وزير الإرشاد المصري (صلاح سالم) بحجة موافقة الأخير في اجتماع «سرسنك» على قيام الحلف التركي - العراقي.

كما سبق يمكن القول بأن حكومة السيد «فارس الخوري» لم تنضم إلى حلف بغداد، ولكنها سهلت مهمة العراق للتوقيع عليه وذلك عندما خلقت الإرتباك داخل اجتماعات القاهرة. وهذا ما يشير الشكوك حول حقيقة علمها المسبق بخطة الحلف ويشير إلى وجود تنسيق سوري - عراقي، يسهل توقيع الحلف من قبل العراق أولاً، ثم تنضم إليه سورية والأردن ولبنان بعد ذلك... وقد نفذت الحكومة السورية دورها على مرحلتين:

الأولى: تضليل الرأي العام ومجلس النواب ولجنة الشؤون الخارجية فيه حتى يتم الإعلان عن قيام حلف بغداد.

الثانية: الوقوف في الجامعة العربية وأثناء التوقيع على الحلف موقفاً عالمياً أو محايداً يمنع بالنتيجة اتخاذ قرار موحد من الحكومات العربية برفض حلف بغداد ويقطع عليها إمكانية منع نوري السعيد من تنفيذه.

وعندما تبنى مجلس النواب إلى خطة الحكومة بصدد حلف بغداد، طلبت لجنة الشؤون الخارجية من رئيس الوزراء إرسال وفد برلماني سوري إلى القاهرة للإعلان عن رفض سورية لحلف بغداد أو إرسال تعليمات صريحة إلى وزير الخارجية بذلك. لكنه تأخر بالأخذ بهذا الاقتراح، فعندما عرض الوفد الأردني مقترحات محددة في الجلسة الختامية لاجتماع القاهرة من بينها عدم الانضمام إلى الحلف التركي - العراقي، ووضع معاهدة الدفاع العربي المشترك موضع التنفيذ، وقف السيد «فيضي الأتاسي» وقال: «لا أملك صلاحية التوقيع».

أدى موقف السيد فارس الخوري في اجتماع القاهرة. وسيطرة حزب الشعب على سياسة حكومته العربية، إلى تلمع كبار ضباط الجيش وتحرك السياسيين بهدف تشكيل وزارة جديدة، ساهم في ذلك، النشاط الملحوظ الذي قام به السيد «محمود رياض» السفير المصري الجديد في سوريا حيث نقل إلى بعض الأوساط استياء الرئيس عبد الناصر من موقف رئيس الحكومة خلال اجتماع القاهرة.

بعد نضوج المشاورات السياسية التي رشحت السيد صبري العسلي لرئاسة الحكومة الجديدة، اجتمعت قيادة الحزب الوطني وقررت سحب أعضائها من الحكومة، فاستقالت وزارة السيد فارس الخوري في مطلع شباط ١٩٥٥

حاول حزب الشعب إقناع رئيس الجمهورية (هاشم الأتاسي) بضرورة تشكيل وزارة من الحزب والنصاره لكن أحزاب المعارضة وجهت مذكرة إلى رئيس الجمهورية احتجت فيها على سياسة حزب الشعب، ونقلت نتائج المشاورات التي تمت بين الكتل البرلمانية، ورشحت السيد صبري العسلي لرئاسة وزارة الغلالية تضم جميع الكتل والأحزاب بما فيها حزب البعث.

كلف رئيس الجمهورية السيد «صبري العسلي» بتشكيل الوزارة الجديدة، وصدرت مراسيم تأليفها بتاريخ ١٣ شباط ١٩٥٥.

المذكرة الأمريكية:

في ٢٦ شباط ١٩٥٥، استقبل رئيس الوزراء بحضور وزير الخارجية السفير الأمريكي بدمشق، الذي نقل إلى الحكومة السورية مذكرة أمريكية تتضمن موقف الإدارة الأمريكية من حلف بغداد. جاء في المذكرة: «مسألة الحكومة الأمريكية لجهود دول المنطقة بهدف تعزيز تعاونها للوصول إلى أعلى درجة من الاستقرار والأمن، وتعزيز قدراتها لصد أي عدوان شيوعي، وترحيبها بالاتفاق التركي - العراقي وهي على استعداد لمساندة جهود الدولتين الرامية إلى إقامة ترتيبات دفاعية فعالة».

وتحدثت المذكورة عن ضرورة تحسين العلاقات العربية - الإسرائيلية لأن الحكومة الأمريكية لا تستطيع أن تبدد مواردها في قرى غير متجانسة، وإنها تعرف بقيمة ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الضمان الجماعي، لكنهما لا يلبيان الحاجة إلى أنظمة دفاع فعالة، وأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تعطي أية نصيحة عن الطرق التي تختارها الدول العربية بخصوص سياسة الدفاع العربي، لكنها تأمل أن لا تشترك سورية بأي جهد يجعل موقف العراق صعباً، وأن تتصرف بشكل يجعل الطريق مفتوحاً لإمكانية ضمها بالمستقبل إلى منظمة الدفاع النامية.

جاءت المذكورة الأمريكية بعد يومين فقط من تصديق البرلمان العراقي على الاتفاق التركي - العراقي، وبعد حصول حكومة السيد «صبري العسلي» على ثقة مجلس النواب. كان الرهان قائماً على فشلها بسبب مقاطعة حزب الشعب لها، واستبدالها بحكومة يسيطر عليها حزب الشعب، مما يسهل على أطراف حلف بغداد جر سورية إلى الحلف.

لم تكتف الحكومة الأمريكية بالرحيب علناً بالاتفاق التركي - العراقي، بل حثت سورية على جعل الطريق مفتوحاً لإمكانية ضمها في المستقبل لهذا الحلف أو لمنظمة الدفاع النامية، التي تنوي الولايات المتحدة إنشاؤها لربط حلف بغداد بها. وإذا كان هذا الأمر لا يكفي لإيضاح التدخل الأمريكي بشؤون سورية الداخلية، فإن أملها في أن لا تشترك سورية بأي جهد يجعل موقف العراق صعباً لدليل واضح على هذا التدخل لأنه يحدد مساراً لسياسة دولة مستقلة هي عضو مؤسس في الأمم المتحدة .

لم تحف الولايات المتحدة أهدافها من سياسة الأحلاف في المنطقة، فهي إلى جانب ما تؤمنه الأمم المتحدة من مصالح عسكرية وسياسية للولايات المتحدة، جزء من الجهد الأمريكي لتطويق الاتحاد السوفيتي عن طريق إقناع العرب بأن الخطر الشيوعي هو الخطر الأساسي في المنطقة، أما إسرائيل وهي ما يعتبره العرب خطراً أساسياً فقد أكدت المذكرة الأمريكية على ضرورة تحسين العلاقات العربية معها، وربطت بين شحنات الأسلحة للدول العربية بهذا الشرط، بحجة عدم تهديد مواردها في قوى غير متجانسة في المنطقة.

التصريح الثلاثي:

في ٢٦ شباط وصل إلى دمشق «الصاغ صلاح سالم» وزير الإرشاد المصري، فأكد بأن ميثاق الجامعة العربية لم يعد موافقاً لمواجهة الحالة الحاضرة التي تشهدها الساحة العربية بعد التوقيع على الحلف العراقي - التركي، وأكد أيضاً بأن الهدف من حلف بغداد هو إدخال تركيا ضمن بوتقة الدول العربية وربط الجميع بميثاق يكون همزة الوصل بين حلف الأطلسي وحلف جنوب آسيا وجعل الشرق الأوسط رأس جسر للجيش العربية.

وعرض المسؤول المصري ضرورة عقد حلف عربي يحمل محل الضمان الجماعي يتمكن العرب بواسطته من مواجهة عدوهم الرئيسي إسرائيل.

اقترح «سالم» أن تبدأ سوريا ومصر بعقد اتفاق ثنائي يشبه الاتفاق التركي - العراقي ثم يعرض هذا الاتفاق على الدول العربية الأخرى لدعوتها للانضمام إلى هذا الحلف، وتنفيذاً لهذه الخطة التي وافقت عليها سورية صدر في ٢ آذار ١٩٥٥ بيان مشترك أكد على عدم انضمام الدولتين إلى الحلف العراقي -

الوطني، ورغبتها في إقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك تركز على التزام بالتعاون في صد أي عدوان يقع على إحدى دول المنظمة، وإنشاء قيادة مشتركة دائمة، وعدم قيام أي دولة مشتركة بالخلف بعقد اتفاقيات دولية أو عسكرية أو سياسية دون موافقة بقية الأعضاء.

أراد «سالم» تهريب نجاح دمشق، بنجاحات أخرى تجعل من الإتفاق الثنائي السوري - المصري حلقاً يتصدى لحلف بغداد فأقترح على وزير الخارجية السوري (خالد العظم) القيام بجولة عربية مشتركة يزوران فيها الأردن والسعودية ولبنان لدعوتها للانضمام إلى الحلف الجديد.

في عمان أكد الملك حسين تمسك بلاده بالتضامن العربي، وتحدث عن أهمية القومية العربية في مواجهة إسرائيل، وبعد جلستني عمل مع الوفد السوري - المصري المشترك، سمع الوفد تأكيدات أردنية صريحة بدراسة البيان بروح إيجابية وأخوية تنطلق من سياسة الأردن تجاه الأشقاء.

وفي الرياض رحب الملك سعود ووزير خارجيته بفصل بالبيان السوري - المصري واقترح تسميته بالتصريح الثلاثي أو الميثاق نظراً لرغبة السعودية في الانضمام إليه.

وبعد محادثات مفعرة صدر في الرياض ٥ آذار ١٩٥٥ بيان ثلاثي مشترك أعلن فيه الملك سعود باسم المملكة العربية السعودية موافقته التامة على ما جاء في البيان السوري المصري، واتفق على أن تبدأ الدول الثلاث ومن ينضم إليها من الدول العربية بمشاورات عاجلة لوضع الميثاق الثلاثي موضع التنفيذ.

وفي بيروت أكد الرئيس شمعون بآن إقامة هذا الحلف الجديد الذي يستبعد العراق أصلاً، واستمرار العمل بحلف بغداد الذي يستبعد مصر أصلاً سيؤدي إلى تفرقة الصف العربي ولهذا فإن لبنان الذي لن ينضم إلى أي من الحلفين على استعداد للعوسط بين مصر والعراق لإعادة العلاقات بينهما إلى مجاريها وإعادة اللحمة إلى الصف العربي.

عاد الوفد السوري إلى دمشق وسط حملة إعلامية عراقية - تركية مضادة، ومصاعب داخل مجلس النواب بسبب موقف أعضائه من حزب الشعب من موقف الحكومة المؤبد لمصر والسعودية ضد العراق، وراق ذلك حشود عسكرية تركية وتبادل للمذكرات بين الحكومتين فيما بدأ استعداداً تركيا لغزو سوريا.

أرادات الحكومة موازنة موقفها، بإيفاد السيد خالد العظم وزير الخارجية إلى بغداد حيث بدأ زيارة رسمية في ١٤ آذار ١٩٥٥ فاجرى محادثات مع نوري السعيد الذي أبدى امتعاضه من البيان الثلاثي مذكراً بموقع العراق الإستراتيجي وحدوده وتسهيل نقل المعدات والتشاور إزاء الخطر الشيوعي، وجدد الدعوة لانضمام سورية إلى الحلف، لكن «العظم» جدد حرص سورية على التضامن العربي لمواجهة إسرائيل باعتبارها العدو الرئيسي للأمة العربية وأعلن رفض سورية الإضواء في أي حلف وشدد على أن التصريح الثلاثي غير موجه ضد العراق.

ردود الفعل الدولية على البيان الثلاثي:

فرنسا:

تحدث السيد خالد العظيم عن تفاصيل لقائه مع وزير الخارجية الفرنسي (رينيه) كميالي: «أكد الوزير الفرنسي أن سياسة فرنسا تستهدف استتباب الأمن والاستقرار في الشرق الأدنى دون أي تدخل أجنبي، وأنها ما تزال متمسكة بالتصريح الثلاثي الصادر عام ١٩٥٠ مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة، وهي في هذا السبيل تدعم رفض سورية الإشراك في الحلف التركي - العراقي. وقال: إن وزارة الخارجية متفقة مع وزارة الدفاع على بذل كل جهد لتزويد الجيش السوري بما يحتاج إليه للدفاع عن كيان بلاده». وقال العظيم: «في اليوم التالي قدم لزيارتي السيد (ماسيفلي) وكيل الخارجية فبدأ حديثاً ملتوياً فهمت منه أن بريطانيا والولايات المتحدة تعرضان على سياسة فرنسا الرامية إلى تسليح سوريا طالما رفضت الإشراك إلى أي حلف أو منظمة للدفاع عن الشرق الأدنى وأن هذا الإعراض يجهل موقف فرنسا حرجاً تجاه أصدقائها».

بريطانيا:

ذكر خالد العظيم عن اجتماعه في لندن مع «ماكميلان» وزير خارجية بريطانيا مايلي:

- ١ - لن تضغط بريطانيا على سوريا للإشراك في الحلف التركي - العراقي.
- ٢ - لكنها تصر على أن لا تكمل مشروع اتفاقها مع مصر - والسعودية وأن لا تشترك فيه لأنه موجه ضد العراق.

٣ - رغبة بريطانيا إقامة منظمة للدفاع عن الشرق الأدنى ضد الخطر الشيوعي ولذلك فهي متعاقدة مع العراق والأردن.

٤ - ضرورة تحسين العلاقات بين إسرائيل والدول العربية وإن لم تعقد صلحاً بينها.

وأشار «العظم» إلى فشل مفاوضاته مع أوساط وزارة الدفاع البريطانية للحصول على وعد أو اتفاق لتسليح الجيش السوري ما لم تلزم سورية بأهداف السياسة البريطانية في المنطقة.

تركيا:

بعد التوقيع على الميثاق الثلاثي وجهت الحكومة التركية بتاريخ ١٣ آذار ١٩٥٥ مذكرة إلى الحكومة السورية جاء فيها:

«إن الميثاق السوري - المصري يهدف إلى عزل تركيا عن العالم العربي بينما يهدف الحلف التركي - العراقي إلى إعداد واستخدام العراق ضد أي هجوم سوفيتي وترى الحكومة التركية أنه لولا وجود هذا الحلف الذي يضع إمكانيات تركيا والعراق تجاه أي اعتداء إسرائيلي لكان نحو سورية من الخارطة السياسية استغرق أياماً.

إن الحكومة التركية ستعيد النظر في سياستها وفي موقفها حيال سوريا المجاورة في حالة تحقيق هذا الميثاق من قبل سورية. وهذا ما يحمل تركيا على اعتبار هذا العمل كعمل معاد لها.

حشدت تركيا قواتها على الحدود مع سورية بهدف الضغط عليها لانتهاج سياسة أكثر تقارباً مع أطراف الحلف التركي - العراقي. فعلى الرغم من التصريحات السورية المتكررة التي تضمنت الترام سورية بسياسة الحياد الإيجابي، وبأن التصريح السوري - المصري ثم السعودي ليس موجهاً ضد تركيا أو العراق لكن الحشود التركية تواصلت معها حملة إعلامية تهدد باجتياح سورية عسكرياً، فقد وجهت الحكومة التركية مذكرة ثالثة جاء فيها:

«إن استمرار موقف العداء وسياسة الخصومة التي بدت ضد تركيا منذ اليوم الأول الذي ظهرت فيه بوادر الصداقة التركية - العراقية تبرهن على أن الحكومة السورية الحاضرة تستهدف الحكومة التركية بعدائها بدون سبب وبدون مناسبة الأمر الذي يجعل العلاقات بين الدولتين تدخل في طور بالغ الخطورة.»

انتهت أزمة الحشود التركية بعد تصميم سورية على مواصلة سياستها الخارجية المحررة من الضغط الخارجي (قرار مجلس النواب السوري بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٥٥) ونتيجة البيانات السوفيتية التي أكدت وقوف الاتحاد السوفيتي إلى جانب الشعب السوري.

عقد مجلس النواب جلسة استثنائية لمناقشة بيان وزير الخارجية حول اتصالاته بالعواصم العربية بشأن حلف بغداد والبيان الثلاثي، وفي ٢٩ آذار ١٩٥٥ وافق مجلس النواب بالإجماع على قرار لجنة الشؤون الخارجية التالي: «اتفقت جميع الأحزاب والهيئات على اختلاف مناهجها مع الحكومة بأن تقف البلاد موقفاً موحداً في وجه الضغط الذي تستهدف له سورية اليوم، وفي مقاومة كل تدخل أجنبي يرمي إلى الحد من سيادة سورية وحريتها في رسم سياستها،

ويعلمون بشدة أن سياسة سورية العليا والمصلحة العربية والقومية لا يمكن أن تتأثر بأي ضغط خارجي».

وفي ٢٢ نيسان ١٩٥٥ اغتيل في الملعب البلدي بدمشق العقيد عدنان المالكي ومن التحقيقات الأولية التي جرت، اكتشفت سلطات الأمن أن الحزب القومي السوري الإجتماعي هو المدبر لهذا الإغتيال، فصدر مرسوم كلف بموجبه السيد «جلال عقيل» بالتحقيق مع عناصر الحزب المذكور.

في ٢٩ حزيران ١٩٥٥ نُشر قرار الاتهام الموجه ضد ١٤٠ عضواً من أعضاء الحزب القومي السوري اعتبروا مسؤولين عن ارتكاب جنح وجنایات تتعلق بمقتل المالكي، اتهم البيان ثلاثين منهم بجرائم عقوبتها الإعدام منها جرائم القتل، والاتصال بدولة أجنبية وتعرض سورية لأعمال عدوانية، وحض أفراد الجيش على العصيان، وتضمن القرار اتهام أعضاء الحزب بالاتصال مع العراق لتنفيذ السياسة العراقية في سورية، وبإجراء اتصالات مع الحكومة الأمريكية بغرض القيام بالثقلاب في سورية وفرض سياسة ترضى عنها الولايات المتحدة.

أدى اغتيال العقيد عدنان المالكي إلى استئصال الحزب القومي السوري من الحياة العامة في سورية، فقد أعدم من أعدم، وأعتقل من أعتقل، وهرأ إلى لبنان عدد كبير من أعضاء الحزب بينما أصبح الفقيـد بطلاً قومياً في سوريا فاقـم له متحف ونصب تذكاري.

مشروع دالس» ٢٦ آب ١٩٥٥

شعرت الدول العربية بأن الميثاق الثلاثي (سورية - مصر - السعودية) قد أفسد عليها سياستها التي بدأت بحلف بغداد، وأيقنت عجزها عن جر حكومات الحلال الحصيب إلى الحلف، ولما كانت السياسة الأمريكية تعتبر دعم إسرائيل من أسس سياستها في المنطقة، في فقد أعلن «دالس» بيانه عن الشرق الأوسط في ٢٦ آب ١٩٥٥، فسارع وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا لتأييده.

قال دالس في بيانه: هناك مشكلات ثلاث تحتاج إلى تسوية بشكل بارز في الشرق الأوسط.

الأولى: بحنة ٩٠٠ ألف لاجئ المحزنة ممن كانوا في الماضي يسكنون المنطقة المحتلة من قبل إسرائيل، وحل هذه المشكلة يجب إيجاد أراضي صالحة للزراعة يستطيع اللاجئون أن يجدوا فيها منازل دائمة وأن يكسبوا رزقهم بكدهم وعرقهم، التعويض واجب على إسرائيل للاجئين غير أن إسرائيل قد لا تستطيع من غير معونة أن تدفع تعويضاً كافياً وبالإمكان تدبير قرض دولي لإسرائيل يمكنها من دفع هذا التعويض.

الثانية: ستار الرعب الذي يقيم فوق الشعبين العربي والإسرائيلي على السواء: وحل هذه المشكلة يجب التأكيد من أن الأمن لا يستقر إلا في إطار إجراءات جماعية تكفل قمع أي عدوان، وقد سمح لي أيزنهاور أن أعلن بأن الولايات المتحدة مستعدة لأن تنضم الآن إلى معاهدة رسمية لمنع عرقلة أي مجهود

من قبل أي جانب لإجراء تغييرات بطريق القوة في الحدود بين إسرائيل وجيرانها العرب.

ثالثاً: عدم وجود حدود ثابتة بين إسرائيل وجيرانها العرب:

ولحل هذه المشكلة من الطبيعي أن يكون هناك تصور مسبق حول ما هي هذه الحدود. أن الخطوط الحالية التي تفصل بين إسرائيل والدول العربية الموضوعة بموجب اتفاقيات الهدنة ١٩٤٩ لم يقصد بها حدوداً دائمة، كانت انعكاس لمركز كل جانب القتالي. إن مهمة رسم الحدود مهمة شاقة ولا بد من إجراء التعديلات الضرورية لتحويل خطوط الهدنة إلى حدود دائمة. وستكون الولايات المتحدة على استعداد للمساعدة في البحث عن حل إذا أراد الفراق ذلك.

التع وزير الخارجية الأمريكي «دالس» في مشروعه هذا نهجاً جديداً في معالجة الولايات المتحدة الأمريكية لشؤون المنطقة، نهجاً يختلف في أسلوبه عن جميع مشاريعه السابقة إذ لم يسبق للغرب أن صرح العرب مباشرة وفي أي مشروع رسمي بالصلح مع إسرائيل وإنما كان يقدم مشاريعه تارة باسم الدفاع المشترك وأخرى باسم المساعدات العسكرية أو الاقتصادية كمشروع جونسون أو باسم حلف بغداد، ولكن المشاريع كلها تنبع من معين واحد هو فرض الصلح على العرب بعد التسليم لإسرائيل بجميع ما احتلته من الأراضي العربية، بل لقد وضع «دالس» نفوذ أمريكا وقواها العسكرية ضماناً لتنفيذ هذا الصلح داعياً بقية الدول والأمم المتحدة للإسهام فيه.

لقد برزت الغاية من مشروع دالس من المعطيات التالية:

أولاً: تسوية قضية فلسطين على أساس التسليم الكامل بجميع أطماع إسرائيل وإعطائها الفرصة لتنظيم شؤونها لإفساد الحياة العربية وبسط نفوذها الاقتصادي عليها.

ثانياً: تحقيق الأطماع الأمريكية الرامية إلى الأفراد بالمنطقة العربية عن طريق المعاهدات الثنائية التي تجعل من الولايات المتحدة حارساً لحدود إسرائيل تحت ستر ردع العدوان وحفظ الأمن في هذه المنطقة.

ثالثاً: تربيات الأمن الجماعية المقروحة هي سلسلة مكتملة لسياسة الأحلاف التي بدأت في المنطقة بحلف بغداد.

رابعاً: ينكر دالاس جملة وتفصيلاً حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم وإنما يبحث في وسائل التصويض عليهم فكأن الأرض والوطن هما موضع بيع وشراء.

خامساً: إن ما يطرحه دالاس من معونات اقتصادية إنما تشترط على موافقة الدول العربية على مشروع جونسون لتحويل مجرى نهر الأردن، إن تنفيذ هذا المشروع سيكون مقدمة للتعاون الاقتصادي المنتظر الذي تخطط الولايات المتحدة لإقامته بين العرب وإسرائيل.

انتخاب القوتلي رئيساً للجمهورية:

حدد مجلس النواب تاريخ ١٥ آب ١٩٥٥ موعداً لانتخابه رئيس الجمهورية الجديد خلفاً للسيد هاشم الأتاسي الذي تنهى ولايته في أيلول ١٩٥٥.

وحتى يضمن الجيش سير الانتخاب حسب الأصول الديمقراطية، أعلن اللواء شوكت شقير بأنه ليس للجيش مرشح لرئاسة الجمهورية، بينما عاد القوتلي من الإسكندرية إلى دمشق لبدء حلقة الانتخابية بسلسلة من التصريحات طالب فيها بالإسراع بتوقيع الميثاق الثلاثي وفي ذلك مؤشر على تأييد مصر والسعودية لرشحه، بينما أعلن السيد خالد العظم ترشيحه لرئاسة الجمهورية وبدأ سلسلة من الاتصالات مع أعضاء الحزب الوطني مثل صبري العسلي وميخائيل اليان.

وسارع العراق بالاتصال مع زعامة حزب الشعب لرشح رشدي الكيخيا لكنه رفض الرشيع فأعلن السيد «لطفى الحفار» نفسه عن حزب الشعب.

في ٦ آب اجتمع مجلس الحزب الوطني وأعلن بالإجماع تأييده لرشيع السيد شكري القوتلي لرئاسة الجمهورية، بينما أعلن السيد «رشدي الكيخيا» بأن حزب الشعب لن يقدم مرشحاً إلى الرئاسة وسيؤك لأعضائه حرية التصويت.

وفي ١٠ آب أقام التجار والصناعيون حفلة أعلنوا فيها تأييدهم لرشيع السيد شكري القوتلي، وفي ١٣ آب صرح الرئيس جمال عبد الناصر، بأن الحكومة السورية هي التي هدمت الميثاق الثلاثي وبأنها قللت من قيمته.

وفي ٢٠ آب أعلنت الكتلة الدستورية (مدير العجلاني - سهيل الخوري) تأييدها لرشح القوتلي بينما أعلن حزب البعث والحزب الشيوعي وأعضاء الكتلة الديمقراطية (٢٨ نائباً) تأييدهم لرشح خالد العظم. وفي ٢٥ آب وبعد ثلاث عمليات للتصويت (حسب الدستور) فاز الرئيس شكري القوتلي بأغلبية الأصوات (٩١ صوتاً) على أن يباشر مهام منصبه الجديد اعتباراً من ٦ أيلول ١٩٥٥.

بدأ رئيس الجمهورية مشاوراته لتشكيل حكومة جديدة، كلف السيد «ناظم القدسي» من حزب الشعب لكنه اعتذر قائلاً: إن العقبة الرئيسية في تأليف الوزارة هي السياسة السورية بمحد ذاتها.

وأصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بياناً أعلن فيه رفضه الإشراف في الائتلاف الحكومي لأن الائتلاف غير ممكن بين التقدمية والرجعية، وأكد الحزب التزامه المعارضة البناءة.

وفي ١٣ أيلول ١٩٥٥ ألف السيد «سعيد الغزي» الوزارة الجديدة على شكل ائتلاف بين أحزاب اليمين والمستقلين. وبعد يومين من صدور مراسيم هذه الوزارة رفض حزب الشعب ممارسة مهامهم إلا إذا حصلوا على حقيبة الداخلية، فجرى تعديل وزاري أصبح بموجبه ميرنا وزير للزراعة وعلي بوظو للداخلية وعبد الوهاب حومد للمالية ورزق الله انطاكي للاقتصاد.

ولدت هذه الوزارة وهي تحمل علل ضعفها، وعدم قدرتها على انتهاز السياسة السليمة في الحقلين الداخلي والخارجي، فهي تتألف من مجموعة من

الكتل والأحزاب ذات المصالح المعارضة، فالتحالفات القائمة بين حزب الشعب والحزب الوطني واضحة، أما بين الكتل الديمقراطية والحزبين التقليديين فهي أعمق.

وفي ٩ أيلول ١٩٥٥ ناقش مجلس النواب البيان الوزاري، الذي تحدث عن قيام الحكومة كعامل وئام بين الأشقاء، وأعلنت رفضها الإشتراك في حلف بغداد وأكدت عزم سورية على تعزيز علاقاتها مع جميع الدول الأجنبية.

اتفاقية الدفاع السورية المصرية:

في ٢٠ تشرين الأول وقع في دمشق على معاهدة الدفاع السورية - المصرية التي كان السيد «خالد العظم» قد بدأ المفاوضات بشأنها في حزيران ورفض خلالها المقترحات المصرية.

في الثامن من تشرين الثاني تبذلت وثائق هذه المعاهدة، فأعلن الرئيس عبد الناصر «أن هذه الاتفاقية هي فاتحة مستقبل جديد، فالعرايخ يرى أنه إذا ما اتحدت سورية ومصر فإنهما ستحميان العالم الشرقي من جميع الأخطار التي يمكن أن تهدده، وهذا ما حدث بالضبط أيام الصليبيين فعندما تحالفت سورية مع مصر استطاعا أن تقوما معاً بحماية العالم الإسلامي من الأخطار التي كان يحشها أما اليوم فستحمي سورية ومصر العالم العربي من الصهيونية».

لم تنفذ معظم بنود هذه المعاهدة وخاصة العسكرية منها، ولكنها أعطت مصر بعداً سياسياً متميزاً في السياسة السورية، فلهذا السفير المصري بدمشق (محمود رياض) كما أعطت هذه المعاهدة دعماً سعودياً نتج عنه التوقيع على اتفاقية سورية - سعودية حصلت بموجبها سورية على قرض سعودي بقيمة (١٠) ملايين دولار (تشرين الثاني ١٩٥٥) وكانت هذه الاتفاقية مقدمة هامة للتوصل فيما بعد إلى الميثاق الثلاثي بين سورية ومصر والسعودية.

أرادت إسرائيل اختبار مدى تطبيق البنود العسكرية في هذه الاتفاقية، فقامت في شهر كانون الأول بهجوم واسع على المراكز السورية في بحيرة طبريا، فخرجت - بالنتيجة المطلوبة. لكن الهجوم الإسرائيلي أحدث ردود فعل سورية

حيث ازدادت الرغبة في شراء الأسلحة من الإتحاد السوفيتي، واجتاحت البلاد موجه عارمة من العداء للغرب باعتباره السند الرئيسي لإسرائيل.

كسر طوق السلاح الغربي:

في ٢٥ حزيران ١٩٥٥ اجتمع السيد «خالد العظم» وزير الخارجية في مبنى الأمم المتحدة (سان فرانسيسكو) مع السيد «مولوتوف» وزير الخارجية السوفيتي بمناسبة الإحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس الأمم المتحدة .

شرح الوزير السوري الوضع في سورية، وسياستها المناهضة للإستعمار، وعزمها على توقيع الميثاق الثلاثي مع مصر والسعودية، ووقوفها بحزم ضد حلف بغداد وقلقلها من الحشود التركية، وأشار إلى حملة الضغط الإقتصادي والعسكري التي تعرض لها سورية وركز على إغلاق أبواب الغرب أمام تسليح الجيش السوري، كما أكد الوزير السوري رغبة سوريا وحاجتها من السلاح السوفيتي أو الدول الإشرافية الأخرى، وعرض الوضع الإقتصادي وبحث إمكانية التعاون مع الإتحاد السوفيتي.

أكد «مولوتوف» بأن تركيا لن تهاجم سورية، وأشار إلى استعداد الإتحاد السوفيتي لتأمين حاجة الجيش السوري من السلاح والعتاد بأسعار معتدلة ودون شروط سياسية وأعلن عن رغبة بلاده في تقديم المعونة الإقتصادية لسورية.

كانت هذه المقابلة بداية العلاقة الوثيدة التي استمرت بين سورية والإتحاد السوفيتي، لكنها جاءت وليدة ظروف سبقتها، منذ عام ١٩٥٠ وقف الإتحاد السوفيتي في المحافل الدولية إلى جانب القضايا العربية، لقد أدان التصريح الثلاثي

عام ١٩٥٠ واعتبره محاولة غربية لإعادة توزيع مناطق النفوذ في الشرق الأوسط، وفي عام ١٩٥٣ أصدرت وزارة الخارجية السوفيتية بياناً حول مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وتبادلت مذكرات الاحتجاج مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا ووقف الإتحاد السوفيتي إلى جانب القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، وبرز موقفه خلال الشكوى السورية بشأن تحويل إسرائيل مجرى نهر الأردن. على الرغم من هذه المواقف الإيجابية، ظلت العلاقات العربية مع الإتحاد السوفيتي تسير بوحى الخوف من خطر الشيوعية الدولية، ولكن بعد فرض الحصار الغربي على سورية ومصر بسبب مواقفهما المعادية للإستعمار لم يجد القطران من مسيل إلا كسر طوق السلاح الغربي بصفقات السلاح التشيكي والسوفيتي.

في مطلع شهر تشرين الثاني وقعت سورية على صفقة السلاح الأولى مع تشيكوسلوفاكيا بينما وقعت مصر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٥ على صفقة مماثلة.

وصف السيد «خالد العظم» صفقات السلاح التي اشترها من الإتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا، بقوله «كانت نوعاً من المساعدة لا من حيث مجانية الصفقة ولكن من حيث رخص أسعار وطول آجال دفع الأقساط، والاهم من ذلك، لا يستطيع أحد أن يدعي أن سورية ومصر بعقدها هذه الصفقات تنازلاً عن جزء من سيادتهما.

لقد برزت أهمية الصداقة العربية - السوفيتية، خلال أزمة الحشود الركية على سورية عامي ١٩٥٥ - ١٩٥٧، خلال العدوان الثلاثي على مصر -

الإنذار السوفيتي - والأهم من ذلك كله، منع الاتحاد السوفيتي الإمبراطور الأمريكي بالمنطقة. كان رد الفعل الغربي على صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا غاضباً وسريعاً، اجتمع في جنيف وزيراً خارجية بريطانيا والولايات المتحدة (ماكميلان - دالس) في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٥، ودرسا الخطط الكفيلة بعزيز حلف بغداد، وأعربا عن قلقهما من زيادة النفوذ السوفيتي في سورية حيث تنتشر الدعاية السوفيتية وتتضاعف النفوذ الشيوعي فيها، أعربت الولايات المتحدة عن قلقها لفشل الجهود البريطانية في إيجاد تسوية تركية - يونانية حول قبرص فأصرت على ضرورة سد هذه الفجوة التي تضعف حلف شمال الأطلسي، وبمحا مسألة السودان فأصر البريطانيون على ضرورة عدم ربط السودان بمصر بينما أعرب الوزيران عن قلقهما لزيادة النفوذ السوفيتي في ليبيا وعزمه إرسال مبعوثين دبلوماسيين إلى طنجة.

واتفقتا على خطة لتعزيز حلف بغداد، فقرر أن تلعب بريطانيا الدور الحاسم في هذا الصدد، على أن تشرك الولايات المتحدة في اجتماعات مجلس الحلف بصفة مراقب، وأن تزيد شحنات الأسلحة لدول الحلف وأعلن «دالس» تأييده للخطط البريطانية لمواجهة انتشار النفوذ السوفيتي في سورية ومصر، لكنه أكد بأن الولايات المتحدة لا تنوي القيام بأي عمل من شأنه إبعاد سورية ومصر نهائياً عن الغرب.

تنفيذاً للخطة البريطانية - الأمريكية، غادر ماكميلان وزير الخارجية البريطاني فجأة إلى بغداد، واشتركت الولايات المتحدة بواسطة سفيرها في بغداد كعضو مراقب في مجلس الحلف.

خلال الاجتماع، استعرض الوزير البريطاني الخطط البريطانية لتعزيز حلف بغداد عن طريق تكثيف شحنات الأسلحة البريطانية والأمريكية لدول الحلف بينما أكد المندوب الأمريكي رغبة بلاده بإنشاء لجنة ارتباط عسكرية بين حلف بغداد والولايات المتحدة.

وتحدث الوزير البريطاني عن اتفاق وجهات النظر البريطانية والأمريكية لتحويل التمويل الذي كان مقرراً لبناء السد العالي في مصر. إلى معونات اقتصادية تمنح للأردن لتطوير مشاريع الري في غور الأردن، وإلى العراق لتطوير مشاريعه الزراعية في حوض الفرات وإلى لبنان لتعزيز قدراته الدفاعية. بينما اقترح المندوب الأمريكي على مجلس الحلف إنشاء لجنة اقتصادية تابعة للحلف تشترك فيها الولايات المتحدة كعضو مؤسس، وتقرر إطلاق الأردن على مقررات بغداد ودعوته للإشراك في حلف بغداد.

أوفدت بريطانيا بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٥ الجنرال «تمبلر» رئيس أركان القوات البريطانية إلى عمان، التي كان فيها اللواء «عبد الحكيم عامر» قائد القوات السورية - المصرية المشتركة بهدف إقناع الملك حسين للانضمام إلى معاهدة الدفاع السورية - المصرية.

مهد الملك حسين لزيارة «تمبلر» بإصدار إرادة ملكية تتضمن إحالة اللواء «أحمد صدقي الجندي» نائب رئيس أركان الجيش الأردني ومجموعة من ضباطه على التقاعد بسبب تأييدهم لاتضمام الأردن إلى المعاهدة السورية - المصرية، فقرر «عامر» قطع زيارته للأردن في اليوم الذي وصل إليه «تمبلر» وأذاعت السفارة البريطانية في عمان بياناً جاء فيه: «إن محادثات الجنرال تمبلر في عمان

مستأول شؤون الدفاع عن الأردن» وذكرت صحيفة فلسطين «أن كلوب باشا قائد القوات الأردنية خشي من قيام الجيش الأردني بحركة عسكرية بعد إقالة اللواء أحمد صدقي الجندي وزملائه فأتخذ التدابير العسكرية المشددة في جميع البلاد قبل الإعلان عن الإرادة الملكية».

لم يعلن الملك حسين موافقته الإنضمام إلى حلف بغداد ولا إلى معاهدة الدفاع السورية المصرية، لكنه اتجه سياسة منسجمة مع سياسة الحلف، بينما أبتت بريطانيا إشرافها على تسليح وتدريب وتزويد الجيش الأردني.

وبتاريخ ١ شباط ١٩٥٦ اجتمع في واشنطن «ايدن» رئيس الوزراء البريطاني مع الرئيس ايزنهاور وصدر بعد المحادثات بيان مشترك تحدث عن الشرق الأوسط، فأكد بأن الحاجة الأكثر إلحاحاً هي إجراء تسوية بين العرب وإسرائيل، وأكد بأن الخطر في المنطقة ناجم عن استخدام القوة والتهديد باستخدامها، ولهذا فقد اتخذ التدابير اللازمة لعقد اجتماعات بريطانية - أمريكية - فرنسية لدراسة كيفية تدخل الدول الثلاث لفض النزاعات في المنطقة.

وجاء في البيان: «تؤمن الولايات المتحدة وبريطانيا بأن، سلامة دول المنطقة لا يمكن أن تقوم على تسليحها بل على احترام القانون الدولي وإقامة علاقات حسن الجوار. وتؤكدان بأن عمل الكتلة السوفيتية فيما يخص تزويد دول الشرق الأوسط بالأسلحة قد زاد من حدة التوتر في هذه المنطقة ومن خطر نشوب حرب وأن الهدف البريطاني - الأمريكي هو تجنب ذلك الخطر».

الميثاق الثلاثي (مصر - سورية - السعودية):

استمرت الجهود والإجماعات بين الحكومات السورية والمصرية والسعودية لتحويل التصريح الثلاثي إلى ميثاق ثلاثي يحدد التزامات كل طرف ويضع الأسس الكفيلة بمواجهة حلف بغداد، ويقنع الدول العربية الأخرى بوجود بديل عربي عن حلف بغداد.

وفي ٦ آذار ١٩٥٦ اجتمع في القاهرة كل من الملك سعود بن عبد العزيز والرئيس شكري القوتلي مع الرئيس جمال عبد الناصر، وبعد سلسلة من المداولات استمرت أسبوعاً توصل الأقطاب الثلاثة إلى صيغة مشتركة للميثاق الثلاثي، فصدر بيان مشوك يتضمن (١١) قراراً شملت التعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري بين الأقطار الثلاثة، تنفيذاً لشعار الدفاع عن العالم العربي يجب أن ينبثق من داخل الأمة العربية. كان أبرز هذه القرارات:

١ - تم وضع خطة شاملة لتدعيم الأمن العربي والعمل على حفظ كيان الأمة العربية.

٢ - تم وضع خطة شاملة لتنسيق خطط الدفاع العربي لمواجهة أي عدوان يقع على أية دولة عربية.

٣ - تم وضع خطة شاملة لمواجهة مواقف بعض الدول التي تسمح بتجنيد رجائها في الجيش الإسرائيلي.

٤ - تم وضع خطة شاملة لمواجهة الاغوات التي تهدد عن طريق حلف بهداد للضغط على البلاد العربية.

٥ - الاتفاق على مساندة الأردن ضد أي ضغط خارجي.

في مطلع عام ١٩٥٧ أعلن الرئيس ايزنهاور مشروعه، ووجه دعوة إلى الملك سعود لزيارة واشنطن بهدف الإطلاع على أهداف المشروع الأمريكي، ووجه دعوة مماثلة إلى الأمير عبد الله الوصي على عرش العراق، وهناك رتبت الحكومة الأمريكية اجتماعاً بين الملك والوصي لإزالة الخلافات العائلية بين الأسرتين الهاشمية والسعودية التي انعكست بصورة سلبية على مجمل الأوضاع العربية التي ساءت بعد الحرب العالمية الثانية. إن التحولات التي طرأت على السياسة السعودية بعد اجتماع واشنطن أكدت نجاح هذا الاجتماع في إنهاء الخلافات السعودية - الهاشمية الأمر الذي انعكس سلباً على الميثاق الثلاثي فبات حبراً على ورق.

البعث يدخل الحكومة الجديدة:

ولدت وزارة السيد «سعيد الفزي» ومعها أزمعتها، فلم تستطع الوقوف أمام التيار الجديد الذي تميز بصفقات السلاح مع الاتحاد السوفيتي، وبالتوقيع على الميثاق الثلاثي، وإقامة جبهة حزبي البعث والشيوعي، بدأ الصراع الداخلي بين اليسار واليمين بينما ناشد الرئيس «القوللي» جميع الأحزاب لنبد خلافاتها والإنصواء في ظل جبهة وطنية تضم جميع الأحزاب بهدف وضع ميثاق وطني يتضمن مبادئ مقبولة للجميع تكون بمثابة مرشد للحكومات المتعاقبة.

كانت محادثات الأحزاب حول الميثاق الوطني طويلة وشاقة، اعتبرت أحزاب اليمين، الشيوعية عدواً رئيساً للعرب، ورأى البعثيون في الإمبريالية والصهيونية عدواً وحيداً... وفي شهر آذار تم التوصل إلى مشروع للميثاق وقعت عليه جميع الأحزاب.

ظلت حكومة «الغزي» تلوح غير هذه التيارات الجديدة، لكنها فوجئت باستقالة السيدين منير العجلاني وأسعد هارون (٢٤ أيار ١٩٥٦) ثم بإضراب طلاب الجامعة احتجاجاً على قرار الحكومة برفع المقروض على تصدير الحبوب إلى فرنسا والجزائر، اعتصم الطلاب في مقر مجلس الوزراء، مما اضطر رئيس الحكومة إلى عقد اجتماع طارئ للوزارة، قرر فيه إنشاء الحظر، وقدم استقالة حكومته بعد ساعات من هذا الإضراب وذلك بتاريخ ٣ حزيران ١٩٥٦.

طلب الرئيس من السيد «رشدي الكيخيا» تأليف حكومة وطنية، لكنه رفض. ثم طلب إلى السيد «لطفى الحفار» تشكيل هذه الحكومة، لكن حزب البعث رفض التعاون معه فاعتذر عن تشكيلها. كلف السيد «صيري العسلي» بتأليف الحكومة الجديدة وصدرت مراسيم تشكيلها في ١٠ حزيران ١٩٥٦.

محادثات الوحدة مع مصر واستقالة رئيس الأركان:

ركز حزب البعث العربي الاشتراكي منذ مطلع حزيران ١٩٥٦ على موضوع الوحدة مع مصر، وكشفت صحيفة البعث في مقال افتتاحي أن الحزب اشترك في الحكومة الراهنة على أساس تعهد رئيسها ببدء محادثات الوحدة مع مصر.

واستناداً إلى تعهد رئيس الحكومة، أعلن «السيد صبري العسلي» أمام مجلس النواب في ٢٧ حزيران منشور في توثيق علاقتنا مع مصر من خلال محادثات فورية نأمل أن تؤدي إلى سياسة مشتركة بين البلدين، وندعو الدول العربية المحصورة إلى اتباعها كما يصبح بالإمكان تحقيق وحدة عربية شاملة.

وفي ٢٨ حزيران وقع أكثر من ثلاثة آلاف طالب جامعي على عريضة طالبت مجلس النواب بإقامة وحدة فورية مع مصر.

وفي ٥ تموز ١٩٥٦ أعلن السيد صبري العسلي عن تشكيل لجنة وزارية (صبري العسلي - صلاح البيطار - أحمد قنبر) مهمتها القيام بمفاوضات مع مصر من أجل الوحدة وقد أيد مجلس النواب قرار الحكومة وتمنى عليها اتباع الطريق المقدس الذي يقرب شعبنا من الهدف الذي انتظره طويلاً.

في ٧ تموز ١٩٥٦ قدم رئيس الأركان شوكت شقير استقالته من رئاسة الأركان وغادر سورية إلى قرية القروون اللبنانية للإقامة في منبت رأسه، حيث اختلفت الآراء حول الأسباب الكامنة وراء استقالته. قيل بأنه مصاطف مع الحزب القومي السوري وقد عارض الأحكام الصادرة بحق أعضاء الحزب بعد اغتيال العقيد عدنان المالكي وقيل بأن الإستقالة كانت احتجاجاً على النهج السياسي للحكومة بسبب تعميق علاقات سورية مع الإتحاد السوفيتي واعترافها بالصين الشعبية حيث اشتدت الحملة العربية عليها ووصفتها بأنها قاعدة للشيوعية، وقيل أيضاً أنه احتج على عدم ضمه إلى اللجنة الوزارية التي شكلت بشأن محادثات الوحدة مع مصر، على كل حال استقال شقير وعين اللواء توفيق نظام الدين رئيساً لأركان الجيش السوري.

تأميم قناة السويس:

في ٢٦ تموز ١٩٥٦ أعلن الرئيس عبد الناصر تأميم قناة السويس رداً على سحب الولايات المتحدة لقرض بمبلغ ١٠٠٠ مليون دولار لبناء السد العالي.

سارعت الحكومة السورية بإعلان تأييدها القوي لموقف مصر، وعقدت اجتماعات شعبية في الملعب البلدي، وتآلفت قوات المقاومة الشعبية التي شملت جميع فئات الشعب وتنظيماته السياسية، وأعلنت سورية التزامها باتفاقية الدفاع المشترك مع مصر.

عندما وقع الهجوم الثلاثي على مصر في ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦، سافر الرئيس شكري القوتلي إلى موسكو، بينما نسفت مجموعة من الشباب الوطني خطوط الأنابيب العراقية (تابعة لشركة نفط العراق البريطانية).

وعلى الصعيد العسكري وضع الجيش السوري في حالة التأهب انظاراً لأوامر القيادة المشتركة بالمهجوم على الأراضي المحتلة بسبب اضطراب مصر سحب قواتها من سيناء بعد التدخل الفرنسي - البريطاني في قناة السويس، لمنع الحملة الثلاثية من تطويق القوات المصرية في الصحراء.

وفي ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٦ اشرك الرئيس القوتلي باجتماع الملوك والرؤساء العرب الذي عقد في بيروت للعداوت بشأن العدوان الثلاثي على مصر، وقد وصف السيد خالد العظم اجتماع بيروت بقوله:

«كان موقف شمعون والمالك حسين ونوري السعيد بصورة خاصة، موقفاً عدائياً من مصر، حتى أن شمعون لم يلب مطالبة سائر الدول بقطع العلاقات السياسية مع بريطانيا وفرنسا. وكان المؤتمر أسوأ مؤتمر عقد في أزمة خطيرة.»

صدر بعد الاجتماع بيان مشترك تضمن ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن السحاب الجيوش المعتدية من مصر، والحرص على فصل قناة السويس عن الظروف التي رافقت العدوان على مصر واعتبارها قضية مستقلة قائمة بذاتها.

وتحدث البند الثالث عن تأييد نضال الشعب الجزائري، ثم وجه التجمعون التحية للرئيس عبد الناصر والقوات المسلحة المصرية والشعب المصري الصامد.

المؤامرة العراقية ضد سورية:

في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ اجتمع مجلس النواب في جلسة سرية، للإستماع إلى بيان رئيس الوزراء حول المؤامرة التي اكتشفت فأدت إلى اعتقال بعض النواب (منير العجلاني - عدنان الأتاسي - هائل سرور - فرزت المملوك - محمد سليمان الأحمد - حسن الأطرش - نوري مهيد - فيصل العسلي).

بدأت خيوط المؤامرة منذ شهر آذار ١٩٥٦ واستمرت حتى تشرين الأول ١٩٥٦ واشترك فيها:

١ - جماعة العقيد محمد صفا (حكومة سورية الحرة)

٢ - الحزب القومي السوري.

٣ - أديب الشيشكلي ومجموعة من أنصاره.

٤ - الجهاز العسكري للسفارة العراقية بدمشق وبيروت (اللواء غازي الداغستاني العقيد صالح السامرائي).

مرت هذه المؤامرة عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى: نيسان - تموز ١٩٥٦. بدأ الإتصال مع الشيشكلي في سويسرا حيث التقى مع اللواء الداغستاني فأكد ضرورة القيام بانقلاب في سورية وطلب مساعدة مالية قدرها (٣٠) ألف دينار كدفعة أولى.

وصل الشيشكلي إلى بيروت في تموز واتصل بالحزب القومي السوري وبعض الضباط السوريين الذين كانوا في العراق بعد الإطاحة بالحناوي، فاتفق على القيام بسلسلة من الإغتيالات في سورية (الحوارني - السراج - بكداش)، لكن الشيشكلي بعد استلامه مبلغ (١٠) آلاف دينار سراً تخلى عن دوره في المؤامرة.

المرحلة الثانية: كانت بريطانيا والولايات المتحدة على علم بكل الترتيبات.

ألفت لجنة إنكليزية أمريكية - عراقية في بيروت لتبادل المعلومات ومناقشة الوجوه الدولية للمؤامرة، كان الدور البريطاني الأمريكي كما أوضحه الداغستاني في محادثات بغداد ١٩٥٨ يشمل منع أي تدخل إسرائيلي، فرنسي - تركي في سورية.

وروى الداغستاني أن المتآمرين طلبوا (١٠) ألف قطعة سلاح ومليون دينار بينما كان الحزب القومي السوري يدرّب عناصر المؤامرة في معسكراته بלבnan وكشف أن الولايات المتحدة قدمت قسماً من السلاح بينما تم شراء القسم الآخر من إيطاليا باعتمادات وزارة الخارجية العراقية.

لم يستطع أطراف المؤامرة تحديد ساعة الصفر.. حدد ثم بدل مرات عديدة بسبب اختلاف المتآمرين على توزيع أموال المؤامرة فيما بينهم، وتسابق العقلاء (صفاء، جديد، معروف) ليل الخطوة لدى العراقيين، وبسبب عدم قيام كل من بريطانيا والولايات المتحدة والعراقيين بتسيق الجهود ضمن اللجنة المشتركة، كان لكل منهم اتباعه المفضلون من السوريين النفيين في لبنان وكان الحزب القومي السوري الاجتماعي منشق على نفسه بين أنصار «أسد الأشقر» الذين يطالبون بتقديم «جورج عبد المسيح» للمحاكمة لتدبيره اغتيال عدنان المالكي وتوريث الحزب، وبين أنصار «عبد المسيح» الذين انحرفوا بالمؤامرة للانتقام والعودة إلى سورية.

حاول «ميخائيل اليان» تسوية كل هذه الخلافات، واتفق على تحديد ساعة الصفر يوم ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦، لكن المتآمرين اختلفوا مجدداً على توزيع المناصب فيما بينهم. ألح القوميون السوريون استلام السلطة المدنية بينما يسلم العسكريين الجيش، أما العسكريين فقد رفضوا إعطاء الحزب القومي السوري أي منصب مدني حتى لا يثور الرأي العام في سورية ضد الإنقلاب، وإنما سيسمح للحزب بممارسة نشاطه في سورية بصورة مشروعة.

تدفقت الأسلحة العراقية والأمريكية عبر البادية وعبر لبنان، وبدأ المتسللون بالتوجه نحو سورية، وحشد العراق لواء مشاة من جيشه على الحدود مع سورية، وبدأ النواب المؤيدون للمؤامرة يضعون العراقيين أمام الحكومة في مجلس النواب، فاشعروا مجموعة من الاقلام الصحفية لمسألة حملتهم، ولما اقربت ساعة الصفر وبدأ الهجوم الإسرائيلي ثم البريطاني - الفرنسي على مصر، سارع المكتب الثاني في الذي دس مجموعة من عناصره في صفوف المتآمرين، بمسك

خيوط المؤامرة قبل استحقاقها، فالتقى القبض على المسلين، وضبط شحنات الأسلحة، ورفعت الحصانة عن النواب والوزراء المتآمرين وزج بعضهم في السجن وفر البعض الآخر.

وفي ٢٢ كانون الأول ١٩٥٦ نشرت قائمة الاتهام التي تضمنت أسماء ٤٧ متهماً بينهم نواب ووزراء وضباط في الجيش السوري مما أضطر السيد «صبري العسلي» إلى تقديم استقالة حكومته، فكلف بإعادة تشكيلها على أن يستبعد منها أعضاء حزب الشعب والكتلة الدستورية لتورطهما في المؤامرة، فصدرت مراسيم الوزارة الجديدة في ٣١ كانون الأول ١٩٥٦ وجاءت كمايلي:

صبري العسلي (الحزب الوطني) رئيساً للوزارة والداخلية، صلاح الدين البيطار (البعث) وزيراً للخارجية، خليل كلاس (البعث) وزيراً للإقتصاد، خالد العظم (الديمقراطية) وكيلاً لوزارة الدفاع، حامد الخوجا (الديمقراطية) وزيراً للزراعة، صالح عقيل (الديمقراطية) وزير دولة، فاخر الكيال (الوطني) للأشغال، أسعد هارون (الوطني) للصحة، هاني السباعي (مستقل) للريية، أسعد محاسن (مستقل) للمالية، مأمون الكزبري (حزب التحرير العربي) للعدل.

حفزت المؤامرة، وتفاصيل المحاكمات التي جرت بصورة علنية على مدرج جامعة دمشق، الجماهير التي التهمت مشاعرها ضد العراق وبريطانيا والولايات المتحدة، وازداد الخط المؤيد لمصر والاتحاد السوفيتي عمقاً، فعهد العسلي ببدء مفاوضات فورية مع مصر لإقامة وحدة فيدرالية بين البلدين وجرت محاولات لإخراج الأردن من معاهدته مع بريطانيا بتوبيخه عن المساعدة البريطانية

بمساعدة عربية، فعهدت سورية ومصر والسعودية في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٧ بدفع مبلغ ١٢ مليون جنيه مساعدات سنوية للأردن.

وفي ٢٧ شباط ١٩٥٧ وأثناء وجود الرئيس القوتلي في القاهرة، أصدرت المحكمة العرفية برئاسة عفيف البزري أحكامها بإعدام ١٨ من المتآمرين وأحكاماً أخرى على البقية. ثم واستجابة للوساطة العربية (أصدر وزير الدفاع قراراً باستبدال أحكام الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة).

ماؤوا في العراق...؟

قبل أن نطابع مردنا بحريات الأمور في كل من سوريا ومصر التي استقطبت أحداثها في تلك الفترة كافة المؤرخين. دعونا نعود قليلاً إلى الوراء لنرى ماذا حدث في العراق. وكيف باتت حكوماتها معادية للقومية العربية التي كانت منشودة في تلك الآونة.

بعدما كان الشعب العراقي لازال يعاني من الإستعمار البريطاني.

العراق والمد الإستعماري الحديث

نفذ الإنكليز حملتهم الإنتقامية الإرهابية بكل دقة وأعادوا النظر في مؤسسات العراق جميعاً من الأندية الرياضية إلى الثقافية والإجتماعية والخيرية، وعمدوا إلى مناهج الدراسة فانتزعوا منها كل ما يمت إلى التوجيه العربي بصلته، وأعادوا النظر بكتب التاريخ فبدلوا وشوهوا حتى الأحداث والوقائع كتبها حسب مصالحهم الإستعمارية، بعد أن أبعادوا كل الأحرار عن وزارة المعارف، فكانت حرباً سافرة ضد القومية العربية، حرب دعاية وثقافة لا حرب إرهاب وإفقار. وتجريب وزج الأحرار بالسجون فحسب، واستمرت هذه السياسة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

بعد الحرب مباشرة:

وما أن وضعت الحرب أوزارها، حتى بدأ الحركات القومية التحررية نشيطة فعالة بين الشعوب المستعمرة جميعاً ولا سيما الشعب العربي، فشهد الوطن العربي مداً ثورياً رائعاً.

أما في العراق، فقد تظاهر الإنكليز أول الأمر أنهم يرغبون في إطلاق الحرية الحزبية فسمحت وزارة توفيق السويدي سنة ١٩٤٦ بتأليف خمسة أحزاب هي حزب الاستقلال وحزب الأحرار والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الشعب وحزب التحرر الوطني.

وبوجود هذه الأحزاب تمتع الشعب في العراق ببعض الحرية واستطاع أن يتنفس قليلاً ويستأنف نضاله، فقامت حركات عمالية في وزارة أرشد العمري التي أعقبت في العام ذاته وزارة توفيق السويدي، وقاد العمال العراقيون نضالاً صلباً من أجل الحياة النقابية والمطالب العمالية، حيث قام عمال النفط في كركوك بطلبون زيادة الأجور وبيوتاً للسكن، وقام عمال الخطوط الحديدية وغيرهم يطالبون بتطبيق قانون العمال وممارسة حقوقهم النقابية.

والتهب العراق كله بالروح القومية فانهلعت قلوب الإنكليز وأجرائهم وعمد العمري إلى قمع الحركة الوطنية والقومية بالقوة، فكانت مذابح جماعية، منها مذبحه (مكاور باغي) في كركوك، ومذبحه عمال الخطوط الحديدية ببغداد، ثم تبع ذلك حملة وحشية على الأحزاب والمؤسسات والأندية انتهت عام ١٩٤٧ بمجيء نوري السعيد. ففهم الشعب في العراق أن هناك أشياء جديدة

يريد الإستعمار تنفيذها، فقد كان يلجأ إلى نوري السعيد مباشرة كلما كانت هنالك خطة استعمارية كبرى.

كان قد مضى عامان على نهاية الحرب وكان الإستعمار الغربي قد بدأ يضع الخطط لتحقيق غايتين استعماريتين:

- ١ - الوقوف في وجه القومية العربية المتوثبة في كل مكان من الوطن العربي.
 - ٢ - إنشاء حلفاء «دفاع مشترك» ضد الإتحاد السوفيتي حليفهم ضد الألمان بالأمس القريب، وكان على الإستعمار الغربي - الأنكلو - أمريكي أن يسعى إلى تسوية تحقيق هاتين الغايتين في كل المناطق التي يستطيع نفوذه إليها سبيلاً.
- بدأ رئيس الولايات المتحدة ترومان بدعوته في أوروبا بينما راحت إنكلترا تطبق الخطة الجديدة في الوطن العربي فتمخضت عن معاهدة صدقي - بيفين التي أحبطها الشعب في مصر، فتمدت إلى تنفيذها في العراق ولذلك أنت بنوري السعيد إلى الحكم عام ١٩٤٧ فأجرى كماداته انتخابات مزورة مزيفة أدت إلى مجلس نيابي يقبض نوري على ناصيته بكلتا يديه.

وانتهت مهمة نوري السعيد النعيميية وأنت وزارة صالح جبر للتطبيق والتنفيذ، تطبيق وتنفيذ التجربة التي فشلت في مصر، والنري فاضل الجمالي وزير خارجية هذه الوزارة يدعو إلى «الدفاع المشترك» متخذاً إلى ذلك سبيل الدعوة إلى تبديل معاهدة ١٩٣٥ ولكن المؤامرة لم تعب عن بصيرة الشعب الذي أصبح بحسه السليم وعفويته ووعيه يدرك حقيقة ما يريد الساسة المنحرفون. وتحرك الطلاب أول الأمر وخرجوا بمظاهرات سلمية كبيرة، وكان

رد فعل صالح جبر عليها القمع الوحشي وإطلاق الرصاص على الطلاب ثم تعطيل الدراسة لأجل غير مسمى. ولكن رد الفعل الشعبي كان عنيفاً، فضمامن الطلاب جميعاً وخرجوا بمظاهرات أعنف يهتفون بسقوط المعاهدة والوفد العراقي المفاوض في لندن والذي تشكل بصورة مشبوهة سرية.

وتظاهرت الحكومة باستجابتها لبعض المطالب وأطلقت سراح الموقوفين وفتحت كلية الحقوق فاستطاعت أن ترضي بمفاوضاتها السرية في لندن وكان مشروع المعاهدة المعروفة بمعاهدة بروتسموث «أوجير - يفن» لشرتها صحف العراق في ١٥ شباط ١٩٤٨ ورأى الشعب فيها قيوداً دونها قيود المعاهدات السابقة جميعاً: فهي «تحدث لجنة دفاع مشترك» تقوم بتنسيق شؤون الدفاع وتربط الجيش العراقي بالجيش الإنكليزي وتلزم الوحدات العسكرية العراقية بالتعاون مع الوحدات العسكرية الإنكليزية داخل العراق وخارجه وهي تحسم على العراق أن يعد الجيوش البريطانية بكل إمكانياته في البر والبحر والجو. إلى غير ذلك من القيود. انتفض الطلاب وبدأت مظاهراتهم تحرق شوارع بغداد وتنادي بسقوط المجلس الذي لا يمثل إرادة الشعب. وتقدم الطلاب تحت وابل الرصاص المنهمر فسقط منهم عدد من الشهداء وجرح عدد كبير ولما أتوا في اليوم التالي لاستلام جثث رفاقهم الشهداء هاجمهم البوليس برصاصه داخل مستشفى كلية الطب وقتل عدداً منهم.

اندلعت الثورة في بغداد وهبت جماهير الشعب تشارك الطلاب مظاهراتهم وشعورهم وحيال هذا الشعور العارم تظاهر الوصي بالراجع فجمع بعض رؤساء الوزارات السابقة ورؤساء مجلس الأعيان والنواب وممثلي الأحزاب وانتهى الاجتماع ببيان جاء فيه: قد أبدى المجتمعون آراءهم بمسودة معاهدة

بورتسموث - العراقية - الإنكليزية واجتمعت الآراء عل أنها تحقق أماني البلاد
وليست دعائم صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين البلدين ووعده البيان بأن
«الوصي لن يقوم بإبرام أي معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وأمانها الوطنية».

ولكن صالح جبر أصغر وهو في لندن يباناً قال فيه أنه موثق بأن البرلمان
والشعب سيجدان في المعاهدة ما يحقق الأماني القومية وأن بعض العناصر الهدامة
من الشعبين والنازيين الذين اعتقلهم عام ١٩٤١ استغلوا غيابه عن العراق
وأحدثوا القلاقل والإضرابات في البلاد. وأنه سيعود إلى البلاد ويسحق رؤوس
هذه العناصر القوضوية.

وحقق صالح جبر القسم الأول من وعده وعاد من لندن وأذاع مساء يوم
عودته بيان مدح فيه المعاهدة وهذا الشعب وطلب إليه الإخلال إلى السكينة، ثم
اتخذ التدابير الشديدة:

من احتلال مفارق الطرق، إلى السيارات المصفحة تتجول في الشوارع، إلا
أن الشعب لم يعبأ بكل هذه التدابير وتحدى الرصاص والاستحكامات
والمصفحات وتحولت بغداد إلى مساحة حرب واختلقت صفوف الطلاب
والشعب جدران الشرطة غير عابئة برصاصها وتقدمت إلى الجسر وقد أتى
بعضها من الرصافة وبعض آخر من الكرخ والتحموا قوات صالح جبر التي
حاصرتهم ولكن رغم الحصار والرصاص المنهمر تقدم الأحرار صفوفاً مزودة
مقتحمة خطوط النار... وكان كل صف يحتل مكان صف شهيد إلى أن تدركه
الشهادة..

وكانت مذبحه الجسر الجماعية التي لم يعرف مثيل لها في تاريخ المذابح
والمجازر.



نوري باشا السعيد

النتائج:

استقال رئيس المجلس ووزيران من وزراء
صالح جبر وتبعهم بعض النواب، وهكذا أكره
صالح جبر على الاستقالة... فشيع الشعب
المؤامرة الثانية لمعاهدت الدفاع المشترك في
الوطن العربي وأملى الشعب العربي فيها
إرادته.

تلت هذه الوثبة فترة قصيرة من الهدوء
أنتهى الأحكام العرفية المعلنة في ١٥ آذار
١٩٤٨ بحجة حماية الجيش الحارِب في

فلسطين، وعاد الإضطهاد الرهيب مرة ثانية، اضطهاد رهيب، ساد فيه حكم
البوليس مستهيناً بأرواح الشعب ولا سيما بعد أن عاد إلى ترؤس الوزارة لوري
السعيد، فشن الحملات الإنتقامية ونصب المشاقق تنفيذاً للأحكام والقوانين
التعسفية وملاً السجون، وكان كالجثثون تزيد فيه رؤية دم الضحايا شهوة الدم.

وفي معركة فلسطين اطلع الشعب في العراق على تأمر الوصي والحكومة مع
الملك عبد الله ليحولوا دون تدخل الجيش العراقي تدخلاً فعالاً مثمراً...
فازدادت النقرة وازداد معها الإرهاب والتكيل، وكما كانت كارثة فلسطين
مريرة قاسية على الشعب العربي كله، فتحت عيونهم على حقيقة الطبقات

الحاكمة في وطنه، كذلك كانت في العراق تجربة عنيفة تركت في النفوس أبلغ الجروح وأقوى الآثار.

استمرت الحال على هذا المنوال في العراق حتى عام ١٩٥٠ وهي بين مد وجزر، لا يكاد الشعب ينكفي على جروحه يضمدها، فبسود الهدوء، بعض الشيء، حتى ينتفض ويعود إلى النضال.

كان البيان الثلاثي في ٢٥ أيار ١٩٥٠ الذي أعلن فيه مفلت واشنطن لندن باريس أن الدول الثلاث ستعقد في نطاق هيئة الأمم المتحدة وعارجها القداير اللازمة للحؤول دون استعمال العنف والقوة بين دول منطقة الشرق الأوسط ثم اتبعته الدول المذكورة مع تركيا في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥١ بمشروع آخر يقول بتأليف منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.

وجوبه المشروعات بمعارضة قوية في العراق وسورية ومصر.

وفي هذه المرحلة بين ١٩٥١-١٩٥٥، خيم الإرهاب والاضطهاد على العراق بأبشع طرفيهما وصورهما. حتى كانت النفاضة تشرين الأول بدأها الطلاب بسبب قانون تعسفي أريد فرضه عليهم، وانضمت إليهم جماهير الشعب في المقاومة، فاندحر البوليس أمام جموع الشعب الزاحفة المفضية، وتمكن الشعب رغم الماكس المتساقطة من شهدائه، أن يحرق مكتب المعلومات الأمريكي ومكتب جريدة عراق تايمس البريطانية ومقر حزب نوري السعيد.

وطلب إلى الجيش أن يحتل الشوارع ولكن الجيش أبى إطلاق الرصاص على الجموع المتظاهرة الناقمة وصعد المتظاهرون إلى ظهور المصفحات يهفون بحياة الجيش حامي الوطن واهلعت قلوب الحكام الذين أرادوا استخدام جيش الوطن

ضد الوطن والشعب فلجأوا في ظلام الليل الدامس (والتجول ممنوع) إلى اعتقال المئات والآلاف من الأحرار، وأعلنت الأحكام العرفية وبدأت المحاكم العرفية عملها الرهيب التعسفي بإصدار الأحكام على كل متهم بالدعوة إلى القومية العربية والشعور الوطني.

في هذه المرحلة، انبرت أمريكا رافعة يديها بمشروع للدفاع المشترك جديد في سبكه وشكله، قديم في حقيقة مرامية وأهدافه، وأتى وزير خارجيتها دلس إلى المنطقة داعياً للبضاعة القديمة - الجديدة، وأدت المحاولة إلى وجه جديد في الحكم هو وجه فاضل الجمالي (١٩٥٣) الذي جاء لفتح النفوذ الأمريكي إلى جانب النفوذ البريطاني في العراق، وأخذ على عاتقه إدخال العراق بالأحلاف العسكرية الأمريكية ونجحت أمريكا بسهولة في وضع أول دعامة من دعائم أحلافها العسكرية بعقد ميثاق عسكري بين الباكستان وتركيا وبدأت الجهود والإستعدادات لضم العراق إليه، وكانت الظواهر تتم على نجاح فاضل الجمالي بمساعيه ولكن المقاومة الشعبية وتكتل العناصر القومية والوطنية في جبهة واحدة وقفت في وجهه، فاجبر على الإستقالة وانتهت الطبقة الحاكمة إلى إجراء انتخابات جديدة (١٩٥٤) بعد حل المجلس النيابي. واختير أرشد العمري لهذا الغرض وجرت الانتخابات في جو الإضطهاد والتكيد والتزوير، ورغم ذلك نجح ١٢ نائباً من الجبهة الوطنية وأدى هذا الكسب الشعبي إلى مجيء نوري السعيد إلى الحكم وبدأ حملته المنكرة الهائلة على الحريات والمنظمات الحزبية والأفراد، قهيداً خلف بغداد ولنصرة الأحلاف العسكرية وتحقيقها. بينما كان مدرس رئيس وزراء تركيا يقوم بجولته في العراق وسورية ولبنان يرافقه أينما حل الضغط الأمريكي لقبول هذه الأحلاف.

وكان ما هو معروف من موقف الشعب والمجلس النيابي في سورية وحتى في لبنان من الدعوة إلى الأجلاف، مما أدى إلى فشل مساعي أمريكا وتركيا وبريطانيا.

وكان لمصر الفورة كلمتها وأثرها البالغ في هذا الفشل ولاسيما في المؤتمر الذي عقد في القاهرة وحضره رؤساء الدول العربية إلا نوري السعيد الذي امتنع عن حضوره خوفاً من مجابهة المجتمعين بمقاصده ونواياه. فكان يدعو مجلس النواب العراقي إلى الاجتماع ويعرض على المجلس الذي صنعه يديه جزءاً من اتفاق الحلف طالباً إليه المصادقة على مواده بسرعة وعجلة.. إلى أن تم له تنفيذ المشروع الإستعماري ضد القومية العربية وضد سياسة الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز التي نادى به سورية ومصر.

وفي نيسان ١٩٥٥ عقد مجلس المموم البريطاني جلسة وافق بها على انضمام بريطانيا إلى الميثاق الرأسي العراقي أي إلى حلف بغداد ثم تبعتها باكستان بعد ثلاثة أشهر أي في تموز ثم إيران بعد خمسة أشهر في تشرين الثاني من العام ذاته (١٩٥٥).

وخلال هذه المرحلة أي منذ بدء الدعوة إلى الحلف العسكري الإستعماري حتى أواخر عام ١٩٥٥ ظلت أمريكا تدعو إليه وتبذل الجهود الجبارة وتحيك المؤامرات في السر والعلن، ومنها مؤامرة (اغتيال العقيد الشهيد عدنان المالكي)، ولكن هذه الجهود الهائلة والمؤامرات المتتابعة ذهبت أدراج الرياح ولم تتم الحلقة المعدة للاطباق على القومية العربية ولإتمام الحزام الذي تريد الولايات المتحدة تطويره الإتحاد السوفيتي به.

ففي الأردن أطاح الشعب العربي بحكومة هزاع الجبالي التي شكلت لقبول الحلف، بعد ٧٢ ساعة من تشكيلها، ثم تمكن من طرد كلوب ملك الأردن غير المتوج. وفي مصر كان الموقف صلباً في رفض الحلف المشؤوم ومعارضته، وفي السودان أعلنت حكومة الأزهرى أنها ضد الأحلاف.

أما سورية فقد صمدت أمام المؤامرات المتتابعة...

وهكذا استطاع الشعب العربي في العراق أن يستظم هذه المكاسب وأن يمضي في نضاله ضد حكم نوري السعيد وضد حلف بغداد والسياسة الأكلو أمريكية.

ومضت القومية العربية في انطلاقها من نصر إلى نصر، ومبادئ بالدولج تهدد السبيل أمامها، والشعب في العراق يزداد مضاً في نضاله، يزيده موقف مصر وسورية قوة وعزيمة، إلى أن كان الإعتداء الثلاثي انجرم أثر تأميم القناة...

وموقف حكومة نوري السعيد من العدوان وتزويدها الطائرات البريطانية باهروقات، وكانت الإنتفاضة الرائعة للشعب العربي في العراق - الإنتفاضة - قبل الأخيرة والتي دفع فيها الشعب بكل قواه ليحول دون استخدام ثرواته ضد إخوته المعتدى عليهم في مصر.

وخرجت المظاهرات بصورة لم يعرف لها مثيل، وتباعت مواكب الشهداء تهدد للإنتفاضة الأخيرة التي أطاحت بأكبر معقل للإستعمار الغربي في العالم، فكانت ضربة الدم الأخيرة التي سبقت ثورة العراق وإعلان الجمهورية والعودة إلى مكان العراق في الطليعة من وثبة القومية العربية وانطلاقها إلى توحيد العرب وتحريرهم الكاملين.

ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨

لم يضع الضباط الأحرار حتى مطلع عام ١٩٥٨ أي خطة لتنفيذ الثورة، وكان أهم ما يشغلهم الاتفاق على التوقيت. وبالرغم من أن بعضهم كان يستعجل الأمور إلا أن البعض الآخر كان يتحلى بالصبر والأناة والروي.

فتقدير الموقف السيء سيكون كارثة عليهم وميضى على كل أمل لمن سيقفون خطاهم في المستقبل. وما أن جاء منتصف عام ١٩٥٨ حتى كانت الشائعات قد انتشرت في جميع أنحاء العراق عن قرب قيام ثورة عسكرية، فأصبح لزاماً على الضباط الأحرار أن يضعوا خططهم وأن يوقعوا تنفيذها، وهكذا بدأوا يعملون دون توقف لتحقيق هدفهم.

ومن حسن طالع الضباط الأحرار أن تلوح لهم فرصة لم يكن لها وجود في حسابهم فكانت بحق فرصة نادرة. ففي أول تموز من سنة ١٩٥٨ أصدرت هيئة الأركان أمراً للواء العشرين جلواء - وهو معسكر للجيش يقع على نهر دجلة إلى الشمال الشرقي من بغداد - بالتوجه إلى الأردن يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ بقيادة قائد اللواء الزعيم أحمد حقي لتعزيز موقف الجيش الأردني في وجه تهديدات مزعومة كانت إسرائيل توجهها ضد الأردن. وما أن العقيد عبد السلام عارف، وهو نائب قائد اللواء العشرين، كان قائد اللواء آنذا فقد اتفق مع عبد الكريم قاسم، قائد اللواء التاسع عشر، المتمركز في معسكر المنصور

على مقربة من بغداد، على أن يوجه اللواء العشرين لاحتلال بغداد بدلاً من التوجه به إلى الأردن. كذلك تم الاتفاق بين الإثنين على أن يتحرك عبد الكريم قاسم، مع لوائه التاسع عشر المستقر والمتمركز في معسكر المنصور نحو بغداد ولكن ببطء وبحذر وذلك لحماية مؤخرة اللواء العشرين ضد أي هجوم يقع عليه من المؤخرة، وبدأ أن المخطط محتمل التنفيذ، وأن فرص نجاحه كبيرة جداً، فشرط أن يكون الملك وعبد إله ونوري السعيد في الوقت ذاته في بغداد. فأقر عبد الكريم قاسم وزملاؤه في معسكر المنصور الخطة ووافقوا على التوقيت. ولكن كان عليهم أن يحصلوا على موافقة المنظمة المركزية في بغداد ليضمنوا مساندة الحاميات المتمركزة في بغداد وضواحيها عندما يبدأ الزحف من المنصور ومن معسكر جلولا على العاصمة.

وفي الرابع من تموز، أي بعد أربعة أيام من صدور الأمر إلى اللواء في جلولا بالتحرك إلى الأردن، جاء عبد الرهيم قاسم إلى بغداد، وعقد اجتماعاً مساء ذلك اليوم للمنظمة المركزية في بيته حضره سبعة من الضباط الأربعة عشر. واتخذ المجتمعون آنذاك قراراً يقضي بتنفيذ خطة احتلال بغداد في ١٤ تموز. وهذه الخطة، التي كانوا يسمونها «عملية صقر» أصبحت تعرف في ما بعد بثورة الرابع عشر من تموز. ولم يكن الباقون من الضباط الأربعة عشر يعلمون بهذه الخطة ولا بتوقيتها مع أن بعضهم كان قد بلغه خبرها في ما بعد، وذلك لأن عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ارتأيا أن يظل الأمر محصوراً بأقل عدد من الضباط خوفاً من تسرب الأخبار إلى المراجع العليا.

وعندما بدأت ساعة الصفر تقرب أخذ كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف يروجان أخباراً مفادها أن عملية صقر لن تنفذ في ١٤ تموز، وقد

أنكرا أمر توقيتها حتى على زملاهما. بل لقد ذهبا إلى أبعد من ذلك حين أعلنوا في اجتماع عقدهه المنظمة المركزية قبيل الثورة بأنهما قد عدلا تنفيذ الخطوة وأن الموضوع كله قد تأجل. وعندما دخل الجيش مدينة بغداد في صباح ١٤ تموز وأذيع خبر الثورة فوجئ عدد كبير من الضباط على الرغم من أنهم كانوا يتوقعون حدوثه.

وقد أبدى كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف نشاطاً متزايداً بعد صدور الأمر إليهما من قبل هيئة الأركان للتوجه بالقوة التي تحت أمرتهما إلى الأردن. وسارعا إلى التهاز الفرصة لتنفيذ خططهما، مما جعلهما يضمنان زعامة الثورة، لأن عبد الكريم قاسم، على الرغم من أنه كان رئيس المنظمة المركزية، لم يكن بعد قد اثبت زعامته الحقة للحركة. وهكذا ودون أن يضيعا أي وقت باسرا على الفور بأعداد التفاصيل الدقيقة لتنفيذ الخطوة، وصياغة البلاغات التي ينبغي أن تذايع على الشعب بعد إعلان الثورة. كذلك اختارا الأشخاص الذين سيشكلون الحكومة والضباط الذين سيتولون المناصب الرفيعة في الدولة، وكان عدد من هؤلاء المرشحين من ضمن قائمة أعدت من قبل الضباط الأربعة عشر ووافقوا عليهم في أحد اجتماعاتهم السابقة. أما تفاصيل شكل العهد الجديد الذي سيحل محل العهد السابق فقد بحثها عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في الأسبوعين اللذين سبقا بدء الثورة دون استشارة الآخرين، باستثناء بعض معاونيهم الذين معهم في خلية معسكر المنصور. وقد كانت السرية والسرعة في اتخاذ القرارات الحاسمة تحتمان عليهما أن يضعا تفاصيل (عملية صقر) دون الرجوع إلى المنظمة المركزية. ولكن هذا التفرد بالعمل استمر بعد نجاح الثورة،

وهو ما أدى الى التصادم بين الشخصيات، لأن القرارات لم تكن تتخذ جماعيا
كما كان منتظرا.



العقيد الركن عبد السلام عارف



الزعيم الركن عبد الكريم قاسم

الزحف إلى بغداد

إن زحف أي جيش على عاصمة ما يعني أن هوة سحيقة تفصل بين الحاكم والمحكوم، وأن الجيش قرر أخيراً أن يحسم الأمر بقوة السلاح. ففي سنة ١٩٥٨ قاد عبد الكريم قاسم جيشاً ثائراً واستولى على الحكم كما فعل ذلك قبل عشرين عاماً ضابط آخر زحف على رأس جيش ليحتل بغداد. ودخول الجيش مدينة بغداد يعني انتقال السلطة من فئة إلى فئة أخرى، كما أن استسلام العاصمة حمل سائر المدن العراقية على الاستسلام أيضاً.

كان الزعيم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، قد أكملوا عشية الزحف على بغداد وضع جميع الرتببات اللازمة التي كانا قد بدأ في تحضيرها قبل ذلك الوقت بأسبوعين. أما الزعيم أحمد حقي الذي لم يكن من جماعة الضباط الأحرار والذي كان يعد العدة للتوقف في بغداد ليشرّف على مرور لوائه، فقد أرغمه ضباط لوائه على التوجه إلى الفالوجة، وهي مدينة على الفرات ليودعهم قبل أن يعبروا الصحراء في طريقهم إلى الأردن.

كان لواء الزعيم أحمد حقي يتألف من ثلاث كتائب، يقود إحداها العقيد عبد اللطيف الدراجي، ويقود الثانية العقيد ياسين محمد رؤوف ويقود الثالثة العقيد عبد السلام عارف. ولما لم يكن ياسين محمد رؤوف عضواً في جماعة الضباط الأحرار فقد تم الإتفاق على أن يعطله الدراجي وعبد السلام عارف في أثناء الزحف على بغداد إن هو أبى الإنصياع إلى التعاون معهم. وكانت إحدى المشكلات التي كان على عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف حلها مشكلة الذخيرة اللازمة لاحتلال بغداد في ١٤ تموز، لأن النظام المتبع في الجيش العراقي

لا يميز تسليم الذخيرة إلى الضباط إلا بموجب أمر صادر إليهم للقيام بعملية عسكرية معينة. ولكن عبد السلام عارف استطاع أن يحصل سراً على الذخيرة ويحتفظ بها إلى اليوم الذي يتمكن هو وزملاؤه الضباط من إعلان الثورة العسكرية فيه.

في ١٣ تموز توجه كل من عبد الكريم قاسم و عبد السلام عارف إلى بغداد في زيارة خاطفة. وفي تلك الزيارة استقروا الزملاء الذين كان لا مندوحة من تعاونهم عند الزحف على بغداد. ولكنهما ارتأيا ضرورة كتم موعد الزحف عن سائر الضباط برغم أن الجميع كانوا يتوقعون إعلان الثورة في أية لحظة. وعند الساعة التاسعة من مساء يوم الثالث عشر من تموز، بدأ اللواء العشرون بقيادة الزعيم أحمد حقي، بالتحرك نحو بغداد من معسكر جلولاء الواقع على مسافة مئة كيلومتر إلى الشمال الشرقي من بغداد، سالكاً الطريق إلى الفالوجة وفق الأوامر الرسمية التي صدرت إليه. أما لواء الزعيم عبد الكريم قاسم التاسع عشر المرابط في معسكر المقدادية بين جلولاء وبغداد، فلم تكن قد صدرت إليه أوامر رسمية بالالتحاق بلواء أحمد حقي. ولكن الزعيم قاسم بالاتفاق مع عبد السلام عارف، كان يراقب تحركات عبد السلام عارف بعين يقظة، ووعد أن يهب إلى مجده إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك. أما أولئك الذين لم يكونوا يعلمون شيئاً عن خطة الزحف على بغداد، فإن تحركات الجيش لم تكن تعني بالنسبة إليهم، سوى أنها تحركات أمرت بها هيئة الأركان للتوجه إلى الأردن عن طريق بغداد.

ولكن ما أن وصل عبد السلام عارف إلى مركز كاسل بوست على مسافة ثلاثين كيلومتراً من بغداد حتى أخذت خيوط الثورة تبرز إلى العيان. وكان قائد اللواء أحمد حقي، الذي وافق على التوجه إلى الفالوجة، قد اجتاز بغداد كما

اعتقل العقيد ياسين محمد رؤوف لانه أبى التعاون معهم، وعين مكانه المقدم عادل جلال. أما العقيد عبد السلام عارف الذي كان قد تولى قيادة اللواء العشرين، فقد شرع في إحداث تغييرات في قيادته. وتقرر أن يخلفه في القيادة العقيد الدراجي بعد الاستيلاء على بغداد، كما أنه أوكل إليه أيضاً التوجه إلى دار الإذاعة وإعلان الجمهورية إلى الشعب العراقي. وعين المقدم فاضل محمد علي، وهو من الضباط الأحرار، قائداً للكتيبة الثالثة. وأصدر العقيد عارف، بوصفه قائداً للواء العشرين التعليمات الآتية:

أولاً: على الكتيبة الأولى، بقيادة الدراجي، أن تطوق مركز الشرطة في الباب الشرقي جنوبي بغداد، وأن تتصل بالضباط الأحرار في معسكر الرشيد الذي لم يكن قد أعلم بقيام الثورة في الليلة السابقة وأن تطلب مساندتهم في السيطرة على الجزء الجنوبي من بغداد. على هذه الكتيبة أيضاً أن تحتل الإذاعة، وأن تطوق قصر الرحاب - حيث تقيم العائلة المالكة - وأن تلقي القبض على نوري السعيد. (وبعد أن حل الدراجي محل عبد السلام عارف، أسند منصبه بالوكالة إلى المقدم عبد الله الخالدي، وهو من الضباط الأحرار).

ثانياً: على الكتيبة الثانية، بقيادة عادل جلال، أن تحتل مركز وزارة الدفاع، وأن تطوق الديوان الملكي (مكتب الملك) الواقع في شارع الأعظمية، وأن تشل حركة الحرس الملكي.

ثالثاً: على الكتيبة الثالثة، بقيادة فاضل محمد علي، أن تعبر دجلة إلى الكرخ، وهو الجزء الغربي من بغداد، وأن تحتله بالتعاون مع الجنود في معسكر الوشاش الذين هم تحت أمره العقيد عبد الرحمن شقيق عبد السلام عارف، وعليها أن

تعاون مع القوة الكائنة في كلية المشاة حيث يوجد الرائد عبد الستار السبع الذي هو أحد الضباط الأحرار.

في الساعة الرابعة صباحا، بعد أن كان العقيد عبد السلام عارف قد وضع اللغمات الأخيرة وهو في معسكر كسل بوست، أخذ يوزع الذخيرة وأمر بالزحف على بغداد. وفي خلال نصف ساعة دخل العاصمة وحرق طريقه إلى قلب المدينة. وعند الخامسة صباحا عبر نهر دجلة وتوجه لاحتلال الإذاعة حيث أقام مركز قيادته. ثم دعا الأهلي بواسطة الإذاعة أن يهرعوا إلى الشوارع وأن يقوموا بتظاهرات دعما للثورة. كان عبد السلام عارف يخاطب الناس قائلا: «هذه هي ثورتكم، وإن العائلة المالكة قد أطيح بها وانهار العهد السابق وانهارت معه مفاسده ومساوئه».

وأصدر عبد السلام عارف أوامره إلى الرائد عبد الجواد حامد أن يتوجه على رأس سرية ويحاصر قصر الرحاب حيث يقيم الملك وولي العهد، وأن يحول دون فرارهما من البلاد. ثم أوكل إلى الرائد بهجت سعيد يعاونه المقدم وصفي طاهر، مهمة إلقاء القبض على نوري السعيد رئيس الوزراء ورئيس الاتحاد الفيدرالي بين العراق والأردن. غير أن الرائد عبد الجواد حامد اصطدم بمقاومة عنيفة في محاولته الوصول إلى قصر الرحاب. عندها طلب عبد السلام عارف إلى عبد الستار السبع، أحد الضباط الأحرار من معسكر الوشاش إرسال النجدة. فتوجه السبع على رأس قوة مدرعة لتنفيذ المهمة. ويدعو أنه أعطى الصلاحيات المطلقة لتصفية العائلة المالكة، وعلى الرغم من مساعدة العقيد وصفي طاهر العسكرية فإن الرائد سعيد فشل في إلقاء القبض على الرئيس نوري السعيد الذي فر من البيت قبل الهجوم عليه بوقت قليل. وهذان الحادثن كان بالإمكان

أن يؤثر تأثيراً عكسياً على مجرى الثورة لو لم تتخذ إجراءات فورية حاسمة. ولو أن أحد الثلاثة الكبار استطاع أن ينجو بنفسه ولا سيما إذا كان نوري السعيد، فإن بعض قوات الجيش التي لم تكن قد انضمت بعد إلى الثورة قد تهرع إلى مسانדתه، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية قبل أن تستطيع الثورة إعلان تأييد البلاد لها.

أما الزعيم عبد الكريم قاسم، الذي كان ينتظر سير الأمور في معسكر المقدادية، فإنه رسمياً كان لا يزال قائد اللواء التاسع عشر. ولكن عندما استولى عبد السلام عارف على بغداد تولى الزعيم قاسم القيادة الفعلية لقوات الثورة وكان متأهباً لحماية مؤخرة جيش الثورة في ما لو وقع هجوم مضاد.

وعندما شرع بالتوجه إلى بغداد سمع صوت عبد السلام عارف من راديو سيارته يلذع من محطة بغداد سقوط الملكية وإعلان الجمهورية. فراح يسرع في سيره نحو العاصمة، إلا أن المدينة كانت قد استسلمت؛ فتوجه نحو الإذاعة جنوبي العاصمة، لمقابلة عبد السلام عارف الذي أقام مقراً مؤقتاً لقيادته هناك وبعد أن هنأه على نجاحه في احتلال المدينة توجه إلى وزارة الدفاع التي كان الدراجي قد احتلها وهناك أقام مقر قيادته. في تلك اللحظة لا بد أن يكون الزعيم قاسم قد أحس بشيء من المראה لما أحرزه أحد القادة الأدنى منه رتبة من النصر في زحفه على العاصمة والإستيلاء عليها، بينما كان يوسع هو أن يدخلها دخول الفاتح فيصبح بطل الثورة. ولا يستبعد أن يكون هذا هو السبب في التحاسد الذي وقع بين الرجلين القويين اللذين خططوا لثورة تموز ونفذاها.

القضاء على الملكية

يعتبر نظام الحكم الملكي - كحكم علماني - نظاماً مستحدثاً في العالم العربي. فقد كان رئيس الدولة، قبل الحرب العالمية الأولى، يتمتع بالسلطة الدينية والزمنية المطلقة، سواء بوصفه سلطاناً أم خليفة (أمير المؤمنين). ولكن ما أن ألغيت الخلافة بعد الحرب العالمية الأولى حتى أطلق سلطان مصر على نفسه لقب ملك، وكذلك فعل رؤساء دولتين أو ثلاث من الدول العربية الجديدة. إلا أن هذا النظام الملكي الجديد لم يتأصل في المجتمع العربي حتى أخذت العقائد الثورية الجديدة التي كانت تؤكد فكرة الحكم الجمهوري تنتشر في البلدان العربية التي بلغت مستوى أعلى في التطور العلمي. وكان بين الأسباب التي أثرت سلباً على التأييد الشعبي للحكم الملكي هو الغزو العقائدي الذي اجتاحت المجتمع العربي في كل مكان.

بعد الحرب العالمية الثانية عمرت الملكية في العراق أكثر قليلاً مما عمرت الملكية في مصر، لأنها في العراق لم تتورط بالشؤون الحزبية كما كانت عليه الحال في مصر. كذلك كانت للعلاقات الودية التي أقامتها الملكية العراقية مع رجالات العراق الوطنيين ما رفع من مكانتها في أعين الشعب. وعلى الرغم من أن الملك العراقي كان يحظى بمحبة الشعب، فإن الضباط الأحرار آثروا الحكم الجمهوري وقرروا القضاء على الملكية.

وتصعد الآراء حول مقتل جميع العائلة المالكة بمن فيهم الملك، وحول الأشخاص الذين اتخذوا مثل هذا القرار الحاسم. فيروي البعض أن التعليمات التي صدرت إلى الضباط الذي أوكل إليه أمر إحطال قصر الرحاب كانت

تقضي باعتقال الملك وولي العهد ومنعهما من الحرب من البلاد. أما إذا أبدى مقاومة فلا مفر عند ذلك من الإعدام. ويقول أصحاب هذه الرواية أن مقتل أفراد العائلة المالكة يعود إلى أن الملك أو ولي العهد أو كليهما، أمر الحرس الملكي بإطلاق النار على الضباط الذين قنعوا لاعتقالهما، وفي أثناء تبادل النيران قتل بعض أفراد العائلة وأعدم الآخرون رمياً بالرصاص بمن فيهم الملك وولي العهد.

ويروي آخرون بأن إعدام أفراد العائلة المالكة كان قد تقرر قبل الزحف على بغداد، وأن القول بأن الملك وولي العهد رفضا الإستسلام لا علاقة له بالموضوع. ويقال أن الملك وولي العهد بحثا برسالة إلى الضابط الذي كان يحاصر القصر يقولان فيها أنهما لا يرغبان في المقاومة وأنهما على استعداد لتسليم نفسيهما وأهلتهما. ولكن ما أن استسلموا حتى أعدموا جميعاً رمياً بالرصاص. وبما أن المسؤولين عن قرار تصفية أفراد العائلة المالكة قد توفوا جميعاً فإنه من العسير جداً الحصول على إثباتات وبيانات موثوقة حول ما جرى. وقد يكون في استقصاء طبيعة الأحداث التي أدت إلى نهايتهم المفجعة ما يلقي بعض الضوء على طبيعة المهمة التي أنيطت بالضباط الذين كانوا على رأس القوة التي هاجمت القصر. وهذه الأحداث يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أوكل العقيد عبد السلام عارف مهمة إلقاء القبض على أفراد العائلة المالكة إلى الرائد عبد الجواد حامد قبل أن يتوجه العقيد عارف إلى محطة إذاعة بغداد لإعلان الجمهورية. غير أن عبد الجواد حامد طلب النجدة من العقيد عبد السلام عارف لأن ذخيرة قوته كانت قد نفذت ولأنها لاقت مقاومة عنيفة. وسرعان ما جرت اتصالات بمعسكر الوشاش، الذي كان بإمرة شقيق عبد

السلام عارف، فأرسل مدافع وسيارات بقيادة عبد الستار السبع . ولا يستبعد ان تكون المعلومات التي نقلت إلى العقيد عبد السلام عارف عن حقيقة الوضع في قصر الرحاب كانت معلومات خاطئة مما جعله يصدر أوامر إلى السبع تقضي بمعالجة القضية بحزم كلي وإعدام أفراد العائلة المالكة إذا اضطر إلى ذلك.

عند نحو الخامسة صباحا استعقب أفراد العائلة المالكة على صوت إطلاق النار قريبا من القصر. ولما كان الملك وولي العهد يجهلان خبر أي تحرك عسكري فقد ظنا أن الرصاص ينطلق من معسكر الوشاش حيث تجري عادة تمارين عسكرية. وعندما تحققت أن الرصاص كان يطلق بالقرب منهما وعندما رأيا بعض الجنود يقربون من القصر التفت ولي العهد للملك وقال «يبدو أن الجيش قد ثمرد وهو أمر لم يكن بعيد الاحتمال» وهنا يستحيل التكهن بما جرى في تلك اللحظة ولا التأكد من تصرفاتهم. فالبعض يقول بأنهما أرادا المقاومة ثم الحرب، ويقول البعض الآخر بأنهما كانا على استعداد للاستسلام لو أنهما بقيا على قيد الحياة.

ولكن يبدو أن وصول السبع المفاجئ لم يترك مجالا للعائلة المالكة كي تهرب، هذا إذا كانوا قد فكروا بالحرب، ولا يعرف كذلك إذا كان طه البامرلي، قائد الحرس الملكي قد أحجم عن مقاومة السبع بأمر من الملك وولي العهد كما يدعي البعض، كما لا يعرف إن كان قد انحاز إلى الثورة وسمح لجنود السبع بدخول قصر الرحاب دون مقاومة كي يتجسسوا بنفسه. وتطلع الملك وولي العهد حولهما ليجدوا نفسيهما وحيدتين بعد أن تخلى عنهما الحرس فهذا إلى أحد أفراد الحاشية بمفاوضة السبع على الاستسلام. ولكن الرمول بعد حديث عاصف مع السبع قفل على الفور دون أن يعرف الملك وولي العهد شيئا عن الأمر، وظن أفراد العائلة المالكة أن حياتهم قد أنقذت بعد أن عرضوا الاستسلام. واقتحم

الجند القصر وأخرج أفراد العائلة المالكة من باب خلفي إلى باحة القصر الأمامية، وقد أوهموا بالإبقاء على حياتهم، لكن فجأة خرج السبع من القصر بعد أن كان يفتش أرجاءه بحثاً عنهم، وما أن وقع نظره عليهم حتى انهال عليهم بالرصاص فأرداهم جميعاً قتيلى.

وليس من الواضح إذا كان السبع قد تصرف بحسب تعليمات صدرت إليه من العقيد عبد السلام عارف أو فعل ذلك للقضاء على أي أمل في النجاة. ثم لا يحقل أن يكون الملك وولي العهد قد قاوما بعد أن تحققا من أن القصر قد سقط في أيدي الثائرين.

وأخيراً من المحتمل أن يكون الزعيم قاسم والعقيد عبد السلام عارف قد اتخذ القرار الحاسم بقتل الثلاثة في أثناء الأسبوعين الذين سبقا إعلان الثورة، ذلك لأن بعض القرارات المتعلقة بتنفيذ الثورة كان يتخلها الإنسان وحدهما ومن المرجح أن يكون قرار إعدام أفراد العائلة المالكة أحد القرارات التي اتخذها كي يضمنا نجاح الثورة ويتجنباً إمكانية وقوع أي تدخل. ويقال بأن قاسم استشار أحد الساسة المدنيين قبل اتخاذ القرار بشأن مصير العائلة المالكة ولكن هذا أمر غير مؤكد. أما المؤكد، فهو أن أكثرية الضباط الأحرار كانوا ضد إعدام الملك، ولكنهم فوجئوا بالأمر الواقع فلم يكن أمامهم غير السكوت.

حكومة الثورة

أصبحت التغييرات الثورية السري العصري لدى الجيل الجديد، وقد انتهت الدوائر العسكرية وتقبلته باعتبار أن الثورة دواء ناجح يشفي جميع أمراض الأمة وعملها. أما الضباط الأحرار، وعلى الرغم من أنهم تداولوا في أمر أهداف الثورة وبخوها في ما بينهم، فإنهم لم يعالجوا تفاصيل الحكومة الثورية التي كانت لتحل محل العهد السابق. وكان بعض الضباط يرون أن مهمتهم تنتهي فور نجاحهم في قلب نظام الحكم القديم، وعندها يسلمون الأمر إلى المدنيين الذين سيضعون دستوراً جديداً للبلاد. وكان البعض الآخر يرى تشكيل حكومة عسكرية مؤقتة تمثل فيها عناصر مدنية وعسكرية إلى أن يدعى مجلس تأسيسى وطني لوضع الأسس التي تنهض عليها حكومة برلمانية.

ومهما يكن من أمر فإن الزعيم قاسم والعقيد عبد السلام عارف كانا يعرفان ماذا يجب أن تكون عليه حكومة الثورة، ويبدو أنهما وضعاً بعض التفاصيل بشأن الحكومة العتيدة قبل نشوب الثورة بقليل. وكان بعض هذه الآراء كمجلس السيادة، مستمدة من الميثاق الوطنى، أو من آراء بعض زملائهم. ولكن يبدو أنهما كانا يتجاهلان عدداً من الإقراحات التي كان يقدم بها الضباط الأحرار، كتشكيل مجلس للثورة. وهكذا فإنهم بعد ثورة تموز أعلنوا تشكيل حكومة لم يكن الضباط الأحرار الأربعة عشر يعرفون شيئاً عن طبيعة تركيبها. ويقال أن الزعيم قاسم كان قد استشار عدداً قليلاً من الضباط الذين كان يقى بهم، بل يقال أنه استشار بعض الزعماء المدنيين، ولكن يبدو من التحليل الأخير أن الزعيم قاسم والعقيد عبد السلام عارف هما اللذان وضعاً تفاصيل المخطط الكامل للثورة وما بعدها.

وأخذت خطة قاسم - عارف التي كانا قد وضعناها لتشكيل الحكومة تظهر رويدا رويدا عبر بلاغات تولى العقيد عارف إذاعتها من محطة بغداد. وكان أهم هذه البلاغات البلاغ رقم واحد الذي صدر يوم ١٤ تموز، وفيه شرح لأهداف الثورة كما أقرها وعدل فيها كل من الزعيم قاسم والعقيد عبد السلام عارف معا.

هذا ولم يقتصر البلاغ على إعلان الجمهورية وحسب، بل أعلن أيضا أنها جمهورية الشعب التي ينتخبها الشعب للشعب. ولم يشر البلاغ إلى إقامة نظام حكم برلماني، ولأن الحكم سيكون رئاسيا، وسيمارس صلاحيات الرئيس مؤقتا مجلس سيادة. ولم تكن الإشارة إلى «الوحدة العراقية» أقل أهمية من غيرها إذ كان من الواضح أن حكومة الثورة لم تعتبر وجودها بأنه مجرد مرحلة إنتقال في طريق الإتحاد الكامل مع الجمهورية العربية المتحدة، كما كان دعاة الوحدة العربية الشاملة يوقعون، بل أكدت على أن العراق سيحفظ بكيانه المستقل المنفصل، على الرغم من الكلام المسول الذي وجه إلى الدول العربية والإسلامية. وأن التأكيد الواعي على «الوحدة العراقية» كان يعكس الشعور السائد لدى الضباط الأحرار من أن الإتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة في هذه المرحلة بالذات من شأنه أن يخلق مشكلات داخلية، ناهيك عن أن الضباط الأحرار كانوا يرحبون في أن يكونوا أسيادا في وطنهم لا أن يسلموا الزعامة والقيادة إلى الرئيس جمال عبد الناصر كما فعل السوريون.

أما من صاغ هذا البلاغ الجدير بالملاحظة فشيء يستحيل معرفته ذلك لأن الزعيم قاسم والعقيد عبد السلام عارف كان كل منهما يدعي بأنه هو واضع البلاغ. ولكن استنادا إلى الخلاف الذي نشأ بينهما في ما بعد حول الوحدة

العربية، يبدو أن مضمون البلاغ يتفق مع آراء عبد الكريم قاسم أكثر منه مع آراء عبد السلام عارف.

ما أن وصل الزعيم قاسم إلى وزارة الدفاع حيث أقام مقر قيادته حتى شرع على الفور بتشكيل الحكومة. وكان عارف قد تسلم نص البلاغ «رقم اثنين» وفيه أسماء الأعضاء الثلاثة الذين سيشكلون مجلس السيادة الذي أذاعه على الشعب. كما أنه أذاع بلاغين أو ثلاثة قبل مغادرته محطة الإذاعة والاتصال بالزعيم قاسم. وبما أن البلاغ الأول نص على قيام حكم جمهوري تأسس في البلاد على يد الثورة فإن البلاغات التي كانت تتضمن تشكيل الحكومة، ومنح الزعيم قاسم والعقيد عبد السلام عارف جميع السلطات المدنية والعسكرية كانت تصدر على أنها أوامر جمهورية موقعة باسم مجلس السيادة. وقد نص الأمر الأول، الذي تضمن منح الزعيم عبد الكريم قاسم كامل الصلاحيات العسكرية على أنه قد عين كذلك قائداً أعلى للقوات المسلحة، وأن العقيد عبد السلام عارف قد عين مساعداً له. ونص الأمر الثاني، الذي تضمن منح السلطة المدنية إلى حكومة يرئسها الزعيم عبد الكريم قاسم، على تعيين الزعيم قاسم رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع بالوكالة، كما نص على أن يكون العقيد عبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء ووزيراً للداخلية بالوكالة.

وبدا واضحاً أن وزارة قاسم كانت جماعة من الذين كرسوا أنفسهم لخدمة البلاد. وكان معظمهم من الشخصيات المعروفة أما بحرصها على إجراء الإصلاح المنشود، أو بمعارضتها الشديدة لمساوى الحكم السابق. وهكذا انطلقت الزعامة والقيادة إلى الزعيم قاسم والعقيد عارف. وكان تعاون الإثنين بإخلاص - هو تعاون ضروري لتحقيق مكاسب الثورة وأهدافها - يعوق على مدى

الإنسجام بينهما واستمراره. ومثل هذا الإنسجام كان متوفرًا في السابق، ولكن تحت وطأة الأحداث الجديدة وبسبب الدور الذي حاول كل منهما أن يقوم به مستقلاً. نشأت أوضاع جديدة وخلافات في الرأي بين الاثنين، وإن بحث تشكيل الحكومة الثورية وعملها أمر ضروري لفهم السيادة العراقية بعد الثورة.

الانتفاضة الشعبية

كانت الانتفاضات الشعبية التي تسم عن قلق اجتماعي، وما رافقها من تظاهرات وإضرابات تتألى قبل ثورة تموز. ولكن الفئة الحاكمة لم تكن تعرف كيف تعالج الأمور في مثل هذه الأوضاع، فكان اعتمادها على القوة البوليسية في أعمال القمع، دون أن تعالج المشكلة الاجتماعية معالجة جذرية. وفي الوقت الذي كانت فيه النقمة تزداد انتشاراً، كانت الإجراءات التي تتخذها الفئة الحاكمة لقمع الانتفاضات الشعبية ترك في الأذهان طباعاً بأن الحكومة تتصور بأن مصدر هذه النقمة الشعبية فئة قليلة من الشباب غير المسؤول الذي يحاول أن يغير حساسيات الأميين من الجماهير الذين لم يفهموا معنى الشعارات المثيرة التي كان المخرضون يطلقونها. والواقع أن قمع الانتفاضات الشعبية من قبل الحكومة شجع العسكريين على إسقاط الحكم الذي أصبح في نظرهم رمزا للظلم والطغيان، ولأن المدنيين عجزوا عن إسقاط الفئة الحاكمة لتخليص الشعب من محنته. حتى أن رجال الشرطة أنفسهم الذين كانوا يتجهون في قمع الاضطرابات كانوا يشعرون في قرارة أنفسهم بأنهم أصبحوا أداة تستخدم للدفاع عن مصالح شخصية لفئة من الحكام. ولذا فإنهم لم يتصدوا لمقاومة الجيش عندما دخل بغداد، مع العلم بأن جهاز الشرطة كان قد بلغ حدًا من

القوة يستطيع معها المحافظة والدفاع عن المراكز الحيوية ضد القوة الصغيرة من الجيش التي احتلت العاصمة في ١٤ تموز دون أن تلقى أية مقاومة حقيقية.

وما أن أعلن العقيد عبد السلام عارف سقوط الملكية وقيام الجمهورية حتى بادر الشعب في بغداد إلى التعبير عن ترحيبه بالثورة، وإن كان ترحيبه يشوبه بعض التردد لقد كان الخير في بادئ الأمر مفاجئاً للناس عامة. ولكن عندما استمر العقيد عارف في إذاعته على الناس مذكراً إياهم بأنه قد تم القضاء على القصر الملكي ومن فيه، وعندما استمر في تحريض الناس للإسهام في إلقاء القبض على الطغاة والخونة وعملاء الإستعمار، خرج الناس إلى الشوارع يتظاهرون تضامناً مع الثورة، وراحوا يرددون الشعارات ذاتها التي كان العقيد عارف يطلقها من الإذاعة ومنها «عدو الله» و«الخونة» إشارة إلى حكام العهد السابق. وعند الثامنة صباحاً ازدحمت الشوارع بجماهير الناس من جميع الفئات والطبقات، بمن فيهم فقراء الفلاحين والبدو الذين جاءوا ببغداد من الضواحي. هذه الجماهير التي ألهم شعورها العقيد عارف بنداؤه التي كان يذيعها باسم الثورة، بدأت تتكشف عن غوغالية غاضبة ما لبثت أن استحالت إلى قوة خطيرة مدمرة. لم تكف الجماهير بالتظاهر في الشوارع ومهاجمة كل من كانت تعبّره مناصراً للعهد السابق، بل زحفت إلى القصر الملكي وإلى بيت نوري السعيد والساحات العامة وشرعت تخرب وتعتدي على كرامات الناس وأملأهم دون أي رداً. وإظهاراً لمدى غضبها حطمت تمثال مود، الجنرال الإنكليزي الذي احتل بغداد سنة ١٩١٧ وتمثال فيصل الأول الذي كان يرمز إلى العهد السابق. ثم اتجهت نحو السفارة البريطانية حيث قتلوا رجلاً ظنوه خطأ أنه السفير البريطاني، ثم أشعلوا النار في بناية المحكمة العليا.

وأفزع من هذا كان هجوم الجماهير على القصر الملكي ونهب محتوياته وتدمير ما فيه من متاع وأثاث. وكان الجيش قبل ذلك قد دفن جثة الملك في المقبرة الملكية. أما جثة الأمير عبد الأله وفي العهد فقد سلمت إلى الجماهير الغاضبة فمثلت فيها أشنع تقيل، ولم تكف بذلك بل راحت تجرها عبر أحد الجسور حتى بلغت بها مبنى وزارة الدفاع لعل مشوقة. وفي أثناء ذلك كانت الجماهير تردد: «هذا مصير الطاغية الباغي هذا مصير الخائن ومضطهد الوطنيين الأحرار» وأمثال هذه العبارة التي كانت تدوي بها حناجر الجماهير. وكما كانت المقصلة أداة العقاب في الثورة الفرنسية هكذا كان السجل في الشوارع عقاب أعداء الشعب العراقي. وحدث أن كان أحد وزراء الأردن في زيارة لبغداد ذلك اليوم فظن الناس خطأ أنه أحد الوزراء العراقيين فقطعوه إرباً. وعما فحشت الجماهير عن كبار الوزراء العراقيين الذين لو وقعوا في قبضتهم لكان مصيرهم أسود كغيرهم، ولكن خلاصهم جاء على يد الجيش حين جمعهم واحتجزهم في مبنى وزارة الدفاع بانتظار المحاكمة لأن هذه، كما رأى المسؤولون كانت الطريقة المثل لمعاملتهم. وكان بين الذين قبض عليهم الجنود عدد من الزوار الأجانب ورجال الأعمال فاخطفتهم الجماهير من أيدي الجنود وقتلهم في الشوارع. وعند الظهيرة بلغ الوضع حداً من الخطورة حمل الزعيم قاسم القائد الأعلى للقوات الوطنية المسلحة على إصدار أمر مستعجل بفرض منع التجول قبل أن يغتال الأمر من يد السلطة.

هذه الإنتفاضة الشعبية كانت تتمة للثورة العسكرية لأن الطبقات الإجتماعية الدنيا كانت منذ زمن وهي في حال من التملل الإجتماعي المستمر المعرض للإنفجار في أية لحظة. وكثيراً ما كان المراقبون الأجانب يصرحون بأن جماهير الشعب في العراق قد أصبحت سلبية في مواقفها وأنها بالتالي لم تعد

لنستجيب لزعماء المعارضة. ولكن مظهر هذه السلبية لم يكن يعني أن الجماهير كانت راضية عن أوضاع الفقر والفسخ والإحطاط. كما أن تجاوب الجماهير مع تحريض الشباب في أوقات الإنتفاضات والإضطرابات لا يعني غير إبداء التذمر والنقمة المكتوبة في صدر الطبقات الدنيا، وليس تجاوباً مع العقائدية التي لم يكن مفهومها لدى الجماهير الشعبية واضحاً. كان شباب الجيل الجديد، ولا سيما العقائديون منهم، يوفرون للناس القيادة والشعارات، بينما كانت الجماهير توفر القوة البشرية والعواطف الملتهبة التي كانت شوارع العاصمة تفيض بها كلما وقعت انتفاضة شعبية. ومع أن الإنتفاضة الشعبية في الماضي كانت تسفر عن إزهاق الأرواح وتدمير الممتلكات إلا أنها نادراً ما أسفرت عن قلب الحكومات. كانت هذه الإنتفاضات في طبيعتها أشبه بفيضانات دجلة المدمرة، إلا أنها كانت قصيرة الأجل سريعة التلاشي، وكانت القلة الحاكمة تدرك حتى الإدراك طبيعية هذه الانفجارات الشعبية، وتعرف كيف تعالجها، فقد كانت تسمح لطوفان الجماهير الزاخرة أن تتدفق سريعاً. وكان عمل الشرطة مواكبة هذه الجماهير ثم إزالة ما خلفته وراءها من حطام. إلا أن ثورة قموز كانت تجمع هذه المرة بين الثورتين، ثورة الجيش، وثورة الجماهير الفاضية. أما ثورة الجيش فقد كان في مقدورها، بفضل ما لدى الجيش من سلاح، أن تقضي على الفئة الحاكمة بسهولة. وأما ثورة الجماهير، فإنها غضبة الدماء التي سببت ، ولا سيما في غياب الشرطة، خراباً لم تعرف له بغداد من قبل مثيلاً. وهذه المشاهد أصبحت تتكرر بعد الآن، وبأشكال متنوعة: مواكب وتظاهرات في الشوارع و انقلابات مضادة. ذلك لأنها كانت تعبيراً ظاهراً عن رغبة في مداواة أعراض وعلل اجتماعية بوسائل ثورية. وما لم تحقق معالجة هذه الأمراض والعلل فلا يبعد أن يستمر حدوث مثل هذه الإنتفاضات الشعبية من حين لآخر.

الزعيم نوري السعيد

لقد اشتهر نوري السعيد بكونه الزعيم السياسي الكهل الذي حكم العراق بقبضة حديدية. فقد مارس الحكم مدة طويلة من الزمن - ترأس الوزارة أربع عشر مرة، وعمل وزيراً لسنوات عديدة - بحيث أصبح الرجل الذي يتحكم بسياسة العراق أكثر من أي رجل آخر. كان يتمتع بنفوذ واحترام لم يتمتع بمثله أحد من معاصريه في العراق. وكان اعظم الساسة القدامى نفوذاً وأكثرهم حكمة واختياراً وكان الضباط الأحرار يخشون بأسه أكثر من أي إنسان آخر. ففي أكثر من مناسبة أرغم الضباط على تأجيل تنفيذ الفورة، كما ذكرنا من قبل، لأن الجنرال نوري السعيد كان يعدل في آخر لحظة عن الإنضمام إلى الملك وولي العهد لحضور احتفال عام.

وقد عرف عنه بأنه رجل عسكري ورجل دولة. واقدون اسمه بحقبة طويلة من تاريخ العراق المعاصر امتدت ما بين ١٨٨٨-١٩٥٨.

واعتبر سقوطه في العام ١٩٥٨ نهاية أحد رموز السيطرة الأجنبية في الوطن العربي.

ولد نوري السعيد في مدينة «بغداد» في العام ١٨٨٨، وتخرج في الأكاديمية العسكرية العثمانية (اسطنبول) في العام ١٩٠٩ (أو ١٩١٠) برتبة ضابط. شارك في حرب البلقان (١٩١٢-١٩١٣)، وانضم إلى جمعية «العهد» التي أنشأها البكباشي (المقدم) عزيز علي المصري في «اسطنبول» عام (١٩١٤).

وقد لفت أنظار الإتحادين (أقطاب جمعية الإتحاد والوحي العثماني الحاكمة) عند اعتقال «عزيز المصري»، واضطر في ربيع ١٩١٤ إلى الفرار من الجيش ومغادرة «اسطنبول» متكرراً على ظهر باخرة فرنسية متجهة إلى مصر. وفي حزيران (يونيو) ١٩١٤ انتقل إلى «البصرة»، حيث احتفى بحاكمها الفعلي «طالب النقيب». وحاول التقرب من البريطانيين عقب سقوط «البصرة» في يدهم في أوائل العام ١٩١٥، ولكن «برسي كوكس»، المقيم السياسي البريطاني في خليج البصرة، نفاه إلى الهند، حيث بقي هناك ١١ شهراً، ثم عاد إلى مصر في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٥ بعد أن اشترط عليه البريطانيون الإبتعاد عن العمل السياسي.

وعند اندلاع الثورة العربية الكبرى في حزيران (يونيو) ١٩١٦، كان نوري السعيد أحد الضباط الخمسة الذين أرسلتهم السلطات البريطانية من مصر إلى الحجاز في ١٩١٦/٨/٢، للقتال مع قائد الثورة «الشريف حسين». ومن أبرز المعارك التي خاضها تحت قيادة الأميرين «فيصل» و«زيد» (ولدي الشريف حسين) معركة «الطفيلة» (١٩١٨/١/١٤)، و«معان» (١٩١٨/٤/١١) ..

كما أنه شارك في معركة «درعا» (أيلول - سبتمبر، ١٩١٨) كقائد لقوات فيصل النظامية، وعلا شأنه حتى حصل رتبة لواء وغداً رئيساً لأركان قوات «الشريف حسين»، تحت قيادة نسيه «جعفر العسكري».

انتقل بعد الحرب العالمية الأولى إلى العمل السياسي، حيث أصبح مرافقاً للأمير «فيصل»، وعتصراً أعلى في المعادلات التي نشطت بين الأميرين «فيصل» و«زيد» من جهة، والبريطانيين (اللورد كرزون) والفرنسيين (الجنرال غورو) من جهة ثانية.

وكان بعد إعلان البلاد السورية دولة مستقلة في آذار (مارس) ١٩٢٠، من الذين كلّفوا بالصير عن رأي العرب في سوريا إبان انعقاد مؤتمر (سان ريمو) (١٩٢٠). وظل من المقربين إلى «فيصل» إلى ما بعد تنصيبه الأخير ملكاً على العراق تحت اسم «فيصل الأول» في حزيران (يونيو) ١٩٢١، حيث أسندت إليه مناصب هامة، كرئاسة أركان الجيش (١٩٢١) ووزارة الدفاع (١٩٢٢) - ١٩٢٤، ١٩٢٦-١٩٢٨)، ورئاسة الوزارة (١٩٣٠-١٩٣٢). وكان تكليفه بتشكيل الوزارة في ١٩٣٠/٣/٢٣ استجابة من الملك لطلب المندوب السامي البريطاني، الذي استهدف من ترشيح نوري السعيد لهذا المنصب الإفادة من ميوله الغريبة، ومن النفوذ الذي كان يتمتع به في القصر والجيش. وكانت أول خدمة كبرى قدمها نوري السعيد إلى البريطانيين في ١٩٣٠/٦/٣٠ توقيع معاهدة مدتها ٢٥ عاماً، حصل البريطانيين بموجبها على حق استخدام السكك الحديدية والطارات والموانئ والأنهار، والإحفاظ بقاعدتي «الحبانية» و«الشعبية» العسكريتين، عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم. ودعم خطوته هذه بتأليف حزب «العهد»، لكي يتضمن موافقة أكثرية الأصوات داخل

البرلمان. وتبع توقيع المعاهدة العراقية - البريطانية تظاهرات احتجاج شعبية، وقيام معارضة سياسية بقيادة «حزب الإخاء الوطني»، الذي ضم أقوى العناصر الوطنية المتطرفة برئاسة «ياسين الهاشمي».

وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٢ أجبر على الاستقالة، واستبعد عن رئاسة الوزارة حتى نهاية العام ١٩٣٨. وكان في خلال تلك الفترة قد لجأ إلى مصر هرباً من بطش «بكر صدقي»، زعيم انقلاب ١٩٣٦، ثم عاد إلى العراق في عهد حكومة «جميل مدهي» (١٩٣٧). وأخذ فور عودته يخطط لتسليم رئاسة الوزارة من جديد، متعباً كل المناورات السياسية الكفيلة بذلك، حتى أضحي في العام ١٩٣٨ مرشح أبرز ضباط الجيش للوزارة، رغم تعارض خطه السياسي الموالي لبريطانيا مع خط أولئك الضباط (الذين عرفوا باسم «الضباط السبعة»).

وفي ١٩٣٨/١٢/٢٥ ألف نوري السعيد وزارته الثانية، وبدأ محاولاته لإبعاد ضباط الجيش الوطنيين عن الشؤون السياسية، لكي يثبت بأنه مستقل عن نفوذ الضباط السبعة (اللواء حسين فوزي، والعقيد عزيز ياملكي، والفريق أمين عمري، والمقدمين صلاح الدين الصباغ، ومحمود سلمان، وكامل شبيب، وفهمي سعيد).

وتعززت سلطة نوري السعيد بموت الملك «غازي» في حادث مفاجئ (١٩٣٩/٤/٤) وارتقاء الملك «فيصل الثاني العرش تحت وصاية الأمير «عبد الإله» وتلا ذلك اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩، وإعلانه (بصفته رئيساً للوزراء) مساندة العراق لبريطانيا، من الأسباب التي أدت

إلى حدوث انقسام داخلي في العراق، ونجاح بريطانيا في التمسك وراء معاهدة
العراق لاستخدام الأراضي العراقية ضد ألمانيا.



الملك غازي. توفي في حادث مفاجئ عام ١٩٣٩ وخلفه
ابنه فيصل الثاني تحت الوصاية.



فيصل الثاني

ابن الملك غازي الذي ارتقى إلى سدة الحكم تحت الوصايا.

اتخذ نوري السعيد من حادثة اغتيال وزير المالية «رستم حيدر» (١٩٤٠/١/١٨) ذريعة للتخلص من معارضيه، الذين كان يهتمهم بالتعاطف مع النازية ولكن حكومته ضعفت إزاء حدة المعارضة السياسية، فاقترح التفاهم مع المعارضة بإعادة تشكيل الوزارة وإدخال بعض المعارضين فيها، بل إنه أعلن

في ١٩٤٠/٢/١٤ قراره بالاستقالة، والترح أن يكون خلفه «رشيدي عالي الكيلاني». وكان اقتراحه الأخير مناورة سياسية ترمي إلى إيقاع «الكيلاني» في فخ الإختبار بين الولاء لبريطانيا والولاء للمعارضة السياسية والجيش. ورغم أن «الكيلاني» رفض تأليف الوزارة، فإن نوري السعيد نجح في تحقيق الإنقسام بين الضباط السبعة وقادة فرق الجيش (كان الجيش العراقي آنذاك مؤلفاً من ٤ فرق)، مما أدى إلى ظهور كتل عسكري جديد من ٤ ضباط بقيادة «صلاح الدين الصباغ». وواصل نوري السعيد جهوده لتكليف «الكيلاني» بتشكيل الوزارة واستعان هذه المرة بمفتي القدس «الحاج أمين الحسيني»، الذي كانت تربطه بالكيلاني والصباغ علاقات متينة.

وفي ١٩٤٠/٣/٣١، تولى «الكيلاني» الوزارة، في حين أصبح نوري السعيد وزيراً للخارجية، لقد استغل منصبه هذا لتعميق الخلاف بين الوزارة الجديدة والضباط الأربعة، مستفيداً من تطور وقائع الحرب.

ففي أثناء انعقاد مجلس الدفاع الأعلى (صيف ١٩٤٠)، اقترح نوري السعيد (بوصفه وزيراً للخارجية) قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا بسبب دخولها الحرب إلى جانب ألمانيا، وتقديم تسهيلات لتحصيد القوات البريطانية وتحركاتها في العراق. وحين أخفق اقتراحه اتجه نحو الضغط على «الكيلاني» لدفعه إلى الاستقالة. وقد نجح فيما أراد، ولكنه لم يلبث أن اضطر إلى مغادرة «بغداد» إلى «البصرة»، ثم إلى الأردن، بعد نجاح ثورة «رشيدي عالي الكيلاني» في ١٩٤١/٤/٣.

وبقي في الأردن طوال فترة الحرب التي دارت بين القوات البريطانية والجيش العراقي ثم عاد إلى بلاده بعد فشل الثورة وقام بتشكيل وزارته الثالثة في بداية العام ١٩٤٢ تحت حماية قوات الاحتلال البريطاني.

وكان نوري السعيد في خلال الأربعينات مدركاً للمنافسة القديمة مع مصر، ومعادياً للأفكار التقدمية والاتحاد السوفيتي، كما كان يعبد توحيد دول الهلال الخصيب (سوريا ولبنان وفلسطين والأردن) داخل دولة فدرالية واحدة بزعامة العراق، مع منح اليهود في فلسطين نوعاً من الإدارة الذاتية والثقافية. وكان قد عرض هذا المشروع على البريطانيين والدول العربية في أواخر العام ١٩٤٢، إلا أنه جوبه بمعارضة عربية قوية.

وحاول نوري السعيد، بعد تسلمه رئاسة الوزراء في مطلع ١٩٤٦ توحيد عمل الأحزاب السياسية تحت إشراف حكومته، وذلك من خلال إجراء انتخابات عامة، ولكن الأحزاب قاطعت الانتخابات، واضطره في آذار (مارس) ١٩٤٧ إلى الاستقالة حيث خلفه «صالح جبر»، الذي توصل في ١٥/١/١٩٤٨ إلى عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا (معاهدة بور تسموث). الأمر الذي أدى إلى اندلاع عدة انتفاضات شعبية، ووقوع صدامات دامية بين الجماهير وقوى الأمن، مما أرغم الأمير عبد الإله إلى إلغاء المعاهدة بعد ستة أيام (١٦/٢/١٩٤٩). بيد أن النزاع استمر في العراق في خلال عام ١٩٤٩، مع عودة نوري السعيد إلى السلطة على رأس عدد من السياسيين التقليديين المتعاطفين مع بريطانيا، وتفاقم الوضع بقيام انتفاضة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢، وما رافقها من قمع السلطات للتيارات السياسية المعارضة للسياسة النظام الاجتماعية والاقتصادي. وقد عرف عن نوري السعيد في خلال تلك الفترة

عدم اقتناعه بالديمقراطية البرلمانية، وانظاره إلى الفهم الحقيقي لحركة القوى الاجتماعية والسياسية التي سادت في المنطقة العربية لاسيما في مصر وسوريا.

حافظ نوري السعيد على خطه السياسي ذي النزعة الغربية إبان توليه رئاسة الحكومة في العام ١٩٥٤، وكرسه في شباط (فبراير) ١٩٥٥ بضم العراق إلى حلف بغداد الذي رأى فيه حلاً يضمن أغراض المعاهدة البريطانية العراقية دون تهديدها، ووسيلة لتوفير الأسلحة للجيش العراقي، ولم يزد في حث دول عربية أخرى للانضمام إلى الحلف، وذلك بهدف تدعيم نفوذ النظام العراقي داخلها وخارجها. ولكن المشاعر المعادية للغرب كانت قد انتشرت لدرجة حالت دون تحقيق ذلك، وبخاصة عقب الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٥٦.

حلف بغداد «الحلف المركزي». سنتوء

أما حلف بغداد فهو بالأصل حلف إمبريالي، أخذ في البداية اسم حلف بغداد (١٩٥٥)، وكانت مهمته تطوير الإتحاد السوفيتي من الجنوب، ثم أخذ اسم الحلف المركزي بعد ثورة تموز (يوليو) في العراق، وخروج بغداد من الحلف.

ظهرت الخلافات والتناقضات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بين حلفاء الأمم. وكانت دول الكتلة الشرقية تحت قيادة الإتحاد السوفيتي تنظر إلى الحلفاء الغربيين نظرة شك وحذر، على حين كان الغربيين يرون أن الحرب أعطت الإتحاد السوفيتي زحاً كبيراً، ومدت نفوذه في أوروبا الشرقية وآسيا، وجعلته يشكل مع الصين الشعبية ودول أوروبا الشرقية الإشرافية قوة هائلة لا

بد من احتوائها ومحاصرتها ومنعها من مد نفوذها في أوروبا وآسيا. ولقد أدى هذا الشك المتبادل إلى ظهور سياسة الحرب الباردة التي كان من مظاهرها إقامة طوق يحيط بالمعسكر الإشتراكي، وتآلف من حلف شمال الأطلسي NATO ، وحلف جنوب شرقي آسيا CEATO ، وحلف البلقان الذي كان يضم تركيا واليونان ويوغسلافيا في ٢٨ شباط ١٩٥٣.

ولقد رأت الدولتان الغريتان الكبورتان (أمريكا والمملكة المتحدة) أن من الضروري تطوير الإتحاد السوفيتي من الجنوب بحلف يضم دول شرقي البحر الأبيض المتوسط، والتي كان بعضها مشتركاً أصلاً في حلف شمال الأطلسي (تركيا) ولكن رفض الدول العربية لفكرة الحلف نتيجة لنمو الوعي القومي وكراهية الشعوب العربية للإستعمار في جميع ظواهره وأشكاله، والخوف من انضمام إسرائيل إلى الحلف بحكم موقعها الجغرافي، حلت أمريكا وإنكلترا على التركيز لضم تركيا واليونان إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، مع وضع مشروع تبادلني أعطي اسم «منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط». ولكن هذه المحاولة فشلت بدورها أيضاً. وكانت وجهة النظر العربية «بأن هذه المنطقة لا يدافع عنها إلا أبناءها، وفقاً لما عليه مصالحهم وظروفهم ومستقبلهم».

ونتيجة لهذا الفشل، بدأ وزير الخارجية الأمريكية دالاس برحلة إلى الشرق الأوسط، ثم وضعت خطة جديدة تستند إلى نقاط خمس: أولاً، استخدام التسهيلات التي تتوفر لبريطانيا في المنطقة، مثل القواعد الأمريكية في الظهران بالمملكة العربية السعودية، وأجنه بركية، والقواعد الإنكليزية في الأردن وليبيا، وذلك للإطلاع بمطالبات الدفاع. والنقطة الثانية هي دعم الدول التي تقبل التعاون مع الغرب في الدفاع عن العالم العربي وفي طليعة هذه الدول تركيا.

والنقطة الثالثة هي تقديم توصية لدول المنطقة من أجل إقامة (منظمة إقليمية) للدفاع عن الشرق الأوسط دون أن تشارك فيها الدول الغربية، وهذه المرحلة التي بدأ على صورتها حلف (تركيا - باكستان)، والذي تطور وأخذ صورة أخرى بالانضمام بهدّاد إليه فيما بعد. وإذا ما نجح الغرب في تكوين هذه المنظمة الجديدة، فإن باستطاعة أمريكا وبريطانية عندها الإشراف بالمنظمة كأعضاء للمساهمة بواجب الدفاع، وهذه هي النقطة الرابعة. أما النقطة الخامسة والأخيرة فهي الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي عندما يكتمل تنظيم الحلف، وبذلك تتم عملية إحكام طوق الحصار حول الإتحاد السوفيتي.

وعلى الرغم من اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بالنسبة إلى استراتيجية المنطقة، فقد كانت بينهما اختلافات في وجهات النظر، إذ كانت إنكلترا ترى عدم إشراك دول الشرق الأوسط في الدفاع عن المنطقة، بسبب تخلف هذه الدول اقتصادياً وعسكرياً، كما ترى ضرورة احتفاظ بريطانيا بقوات لها في الشرق الأوسط لضمان مصالحها على أن تقوم أمريكا وتركيا وإسرائيل بالدفاع عن المنطقة، على أساس أن الدفاع يتركز في مواجهة العدوان السوفيتي بقوات ميكانيكية ؟ يتم نقلها جواً تدعمها القوات الجوية وتتواجد هذه القوات في قواعد لها في مصر والعراق وشرق الأردن.

أما وجهة النظر الأميركية فكانت تختلف تماماً، ذلك أن أمريكا كانت ترغب في أن تقوم دول المنطقة بالدفاع عن نفسها في إطار منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط. وعلى هذا يجب وضع حل لمشكلتي البترول الإيراني وقناة السويس. وقد ساعدت أميركا فعلاً في حل المشكلتين المذكورتين.

وكانت هذه إحدى نقاط اللقاء مع استراتيجية الإتحاد السوفيتي بالنسبة إلى المنطقة. وقد ظهر ذلك فيما بعد، خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ حيث طالبت الدولتان (الإتحاد السوفيتي وأمريكا) بإيقاف العدوان فوراً وسحب قوات العدوان من مصر.

وكانت وجهة الحكومة العراقية بالنسبة للأحلاف (في تلك الفترة) تختلف عن وجهة نظر البلدان العربية الأخرى. وكان العراق يرى أن أي نظام دفاعي منبثق عن إرادة الدول العربية وحدها لا يمكن له النهوض والتسلح الكامل والتدريب المنظم للقوات المسلحة. وإن ذلك غير ممكن إلا إذا أمكن الاستفادة من مساعدات الغرب. وإن لمعسكر الغرب مصالحه في البلدان العربية، وله استراتيجية ومخططاته ضد الإتحاد السوفيتي الذي يرغب في الوصول إلى البلدان العربية الغنية بمواردها (البرول بصورة خاصة).

ولهذا فإن بالإمكان استعمار هذا الموقف لدعم اقتصاد البلدان العربية، وزيادة تسليحها وقوتها. وعلاوة على ذلك فقد كان نوري السعيد يرى أن بلاده قريبة من الإتحاد السوفيتي، وأن الأكراد الذي يشكلون غالبية السكان في شمال العراق، يخلصون لؤامرات الإتحاد السوفيتي، وما يشه الشيوعيون من دعوات انفصالية ضد نظام الحكم في العراق. وأن الموقف يتطلب ارتباط العراق بالغرب لمواجهة هذا الخطر.

وواضح من خلال عرض وجهات النظر المختلفة إنها تنطلق كلها من منطلق واحد، هو تطوير الوسائط والمخططات الإستعمارية بما يتوافق مع معطيات ما بعد الحرب، ومع ما أخذت تزداد أصداؤه في ضمير الجماهير من حاجات

التحرر والإستقلال والبناء اعتماداً على القوة الذاتية. والملاحظة الثانية هي التشابه الكبير في مبادئ الأحلاف وأهدافها ووسائل عملها وتنظيماتها، ذلك لأنها ولدت كلها في ظرف واحد، وفي فترة زمنية مقاربة، هي أوائل الخمسينات.

ولقد ركزت أمريكا وبريطانيا في دعايتها للحلف على فكرة الدفاع المشترك ضد التغلغل السوفيتي، ومنع تسلل الأفكار الشيوعية إلى البلدان التي ستضم إلى الحلف. وأفادت من تخلف بلدان المنطقة، فوعدها بالمساعدات العسكرية والإقتصادية. ووجدت هذه الدعاية صدى كبيراً في الأوساط الحاكمة في بلدان المنطقة نظراً لسيطرة البرجوازية الكبيرة على الحكم فيها، وارتباط هذه البرجوازية مصلحياً وثقافياً بالغرب، وخوفها من انتشار الأفكار الشيوعية أو اليسارية عموماً بين صفوف الجماهير. وبعد مداوالات، وعود، وزيارات ضمنت الدول العربية اشراك العراق وإيران وتركيا وباكستان في الحلف، وعقد في بغداد يومي ٢١ و٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥ اجتماع برئاسة نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية. وحضر عن إيران رئيس الوزراء حسين علاء، وعن تركيا رئيس الوزراء عدنان مندريس، وعن باكستان رئيس الوزراء جودري محمد علي، وعن المملكة المتحدة وزير خارجيتها هارولد ماكميلان، وأرسلت الولايات المتحدة الأمريكية ممثلين عنها، فحضر سفيرها في بغداد المؤتمر بصفة مراقب، كما حضر ممثل للقوات الأمريكية إجماع اللجنة العسكرية. وقد رحب المؤتمرين برغبة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في وضع لجنة ارتباط سياسية وعسكرية دائمة بالجلس، وأن يكون لها مراقب في الاجتماع التأميسي للجنة الاقتصادية. وأعلنت الحكومة العراقية في المجلس بأن

مسؤولياتها تجاه الحلف وعضويتها بالمجلس الوزاري كما ورد في الميثاق (الفقرة الرابعة) لا تتعارض أو تتناقض مع التزاماتها تجاه معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية. وأكدت الحكومات الخمس (العراق وإيران وتركيا والباكستان والمملكة المتحدة) رغبتها في العمل لإقرار السلام والأمن في الشرق الأوسط والدفاع عن بلادها ضد العدوان والأعمال التخريبية وفق نص المادة (٥١) من ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، مع العمل لزيادة رفاهية شعوب المنطقة. وتقرر في الاجتماع الأول وعلى ضوء الوضع الدولي المتوتر (آنذاك) الإبقاء على الاتصال الدائم وتنسيق التعاون المستمر لمواجهة كل تهديد لمصالح الدول المشتركة. كما تقرر جعل بغداد مقراً دائماً للحلف، على أن تعمل كل دولة على تعيين مندوب عنها برتبة سفير، وتم تنظيم سكرتارية للمجلس، وتعين مجلس دائم لدراسة المواضيع السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتم في أول اجتماع للجنة العسكرية وضع الجهاز العسكري الذي سيعمل على وضع الأسس لحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة.

وكانت حكومتا العراق وبريطانيا قد وقعتا اتفاقاً بموجب ميثاق الرابع من نيسان (أبريل) ١٩٥٥. أخذ العراق على عاتقه بموجب هذا الإتفاق مسؤولية الدفاع عن الإقليم، وحماية المواقع الدفاعية في العراق، وبدأت عملية جلاء القوات البريطانية عن قاعدتي الشعبية والحبانية، وبذلك أعلن إلغاء معاهدة ١٩٣٠ الموقعة بين العراق وبريطانيا، وتم توقيع اتفاقية تنص على قيام التعاون والارتباط العسكري والسياسي بين العراق وبريطانيا، مع حق استخدام المطارات والقواعد العسكرية العراقية من قبل الجيش البريطاني. ومقابل ذلك

فقد عملت بريطانيا على تقديم مساعدات عسكرية للعراق بغية بناء قواته المسلحة وتوفير الإمكانيات اللازمة للدفاع المشترك.

وقد أعلن مجلس الحلف في اجتماعه عن تقديره للمساعدات الكبرى التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للدول المنضمة للحلف بشكل معدات عسكرية وأسلحة. وأعلنت حكومة المملكة المتحدة عن استعدادها لتجهيز أقطار الحلف بالطاقة الذرية، وتزويدها بالخبرة العلمية والفنية في هذا المجال، لمساعدتها في تأسيس مشاريع الطاقة الذرية للأغراض السلمية. كما أعلنت أنها ستجهز دول الحلف بالخبرة الذرية التي هي ذات فائدة لحل (المشاكل المحلية والإقليمية). وقد أعلن المجلس عن تقديره لهذا الموقف البريطاني، ووجه اللجنة الاقتصادية للنظر في الطلب العلمي.

ومقابل ذلك فقد حصلت المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على فرصة توسيع شبكة قواعدها العسكرية في دول الشرق الأوسط التابعة للحلف، ومن بين القواعد البحرية التي أصبحت تحت تصرف الحلف: موانئ جلجوك واستانبول وأزمير واسكندرونه بركيا، وكراثشي وشينا جولج بباكستان، وبوشير وبهلوي في إيران، والبصرة في العراق، وفاماغوستا بقبرص، وقاعدة عدن، ونتيجة توقيع ميثاق الحلف، أخذت أمريكا وبريطانيا في توسيع القواعد البحرية والجوية لدول الحلف ومنها قاعدة كزاتشي البحرية، كما حصلت باكستان من البنك الدولي للتعمر على ١٤ مليون دولار لتحقيق هذه الغاية، بالإضافة إلى عشرين مليون دولار حصلت عليها الباكستان في عام ١٩٥٧ لتابعة تطوير القواعد. وشهدت مطارات دول الحلف وقواعدها البحرية تطوراً كبيراً في تنظيمها وتجهيزها.

وقد انبثقت عن الحلف لجنة إقتصادية مهمتها تطوير ودعم الموارد الإقتصادية والمالية للمنطقة، والإفادة من الخبرات المشتركة وتوجيهها في مسيل التطور الإقتصادي والتعاون في ذلك مع الهيئات والمنظمات الدولية، كبنك الإعمار والإنشاء الدولي، وعقدت اللجنة الإقتصادية لىناق بغداد في قصر الزهور اجتماعها في يوم ١٠/١/١٩٥٦، وذلك لمدة يومين، وصدر بيان عن أعمال المؤتمر الأول جاء فيه أن اللجنة وضعت مخططاً للإعمار تنفق الحكومة بموجبه ما يزيد على ثلاثة وخمسين مليون جنيه في السنة للإعمار، مما يساعد على رفع المستوى الحياتي للمنطقة، مع دراسات للمشاكل الإقتصادية وتنظيم العلاقات التجارية والمواصلات والزراعة واستثمار الأرض والتعليم والصحة والتدريب، وتقديم اقتراح لتأسيس مركز للتدريب على شؤون الطاقة الذرية في بغداد، بالإضافة إلى تقديم مقترحات لإجراء تنسيق للتعاون في عدد من المجالات المختلفة وتبادل الخبرة بين دول الحلف.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة أكثر أطراف الحلف تقدماً في المجال التقني والعلمي. ولهذا فان مضمون تبادل الخبرة يعني تقديم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة خبراتها تلبية لمطلبات الحلف الدفاعية بالدرجة الأولى.

وحاولت الولايات المتحدة وبريطانيا استعمال البلدان العربية والإسلامية للحلف، ولكن موقف البلدان العربية كان مخالفاً لسياسة الأحلاف. وقد ظهرت حملة من الضغط لدفع البلدان العربية نحو الأحلاف لاسيما بعد العام ١٩٥٦. ولكن فشل العدوان الثلاثي على مصر أعطى جماهير الأمة العربية زخماً قوياً وثقة كبرى بقدراتها وإمكاناتها على مجابهة التحديات. وقد حاولت تركيا الضغط

على سوريا بصورة خاصة على اعتبار أن الانضمام سوريا للحلف سيشمل نجاح تكتل المنطقة، كما سينجح في تقسيم العالم العربي إلى كتل متعددة، مما يجهض فكرة الوحدة العربية، ويحطم الإرادة المتصاعدة للقومية العربية. وقد كانت ضغوط تركيا من بعض الأسباب المباشرة لتحقيق مزيد من التلاحم بين مصر وسوريا، ثم الانضمام السعودية واليمن إليهما.

وقد أجريت بعض المحاولات لضم الأردن إلى الحلف، ولكن الشعب الأردني أعلن الثورة على سياسة الأحلاف، وسقط هزاع الجبالي، وتم طرد غلوب من الأردن، ومارس الأردن مع الدول العربية المتحررة.

وقد أنقل الصراع إلى لبنان بين تيارى الانضمام للحلف ومعارضة الحلف وتفجر هذا الصراع في العام ١٩٥٨ على شكل معارك دموية شملت الإقليم اللبناني وكان من نتيجة هذه الهبة الشعبية في لبنان تجميد طرح موضوع الحلف بالنسبة إليه. وكانت هذه الأحداث كلها تسير جنباً إلى جنب مع المعارضة المنظمة للدول العربية المتحررة التي وضعتها مصر وسوريا، والتي انتهت بإقامة وحدة سوريا ومصر في شباط (فبراير) ١٩٥٨. وكان قيام هذه الوحدة، وتأييد الجماهير لها، من العوامل التي أحبطت عملية اعداد حلف بغداد عربياً. ورغم ذلك فقد تابعت دول الحلف منطلقاتها. ونظمت قواتها العسكرية، فأصبحت تزيد على مليون مقاتل (تركيا نصف مليون، وباكستان أربع مائة ألف، وإيران مائة وسبعين ألفاً، والعراق خمسين ألفاً)، بالإضافة إلى القوات البريطانية التي كانت تزيد من قوتها عن طريق تنظيم القواعد الجوية والبحرية. وقد حاولت بريطانيا بعد أن أرغمت على الجلاء عن مصر مرتين: (في العام ١٩٥٤، وبعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦) أن تجدد في عدن والعراق مراكز جديدة، وأن

تدعم من وضع قواتها في الخليج العربي، ولكن ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ أخرجت العراق من حلف بغداد الذي أخذ بعد خروج بغداد منه اسم الحلف المركزي CENTO.

لقد كانت إنكلترا العضو المشترك في الأحلاف التي ظهرت خلال تلك الفترة، فكان حلف شمال الأطلسي يضم إليه إنكلترا وكندا، وكان الحلف المركزي يضم إنكلترا وإيران وباكستان، كما كان حلف جنوب شرقي آسيا يضم إنكلترا ونيوزيلندا وإسبانيا وباكستان. وإن وجود إنكلترا في هذه الأحلاف هو ظاهرة من ظواهر تطوير الأساليب الإستعمارية البريطانية بما يتوافق مع روح العصر.

ولكن تجارب الشعوب مع الإستعمار أصبحت دليلاً واضحاً يوجه خطوات الجماهير والشعوب للإبعاد عن التحالفات المشبوهة، وهذا ما دفع جماهير الشعب العربي إلى رفع شعار نبذ الأحلاف. والوقوف منها موقف العداء والمقاومة، مما انتهى إلى إحباط هذه الأحلاف في الوطن العربي. وكان البديل لهذه الاستراتيجية العربية المعاصرة، العمل الجاد لتحقيق الوحدة العربية، وتعزيز تضامن القوى العربية على المستوى المحلي، ودعم استراتيجية الجهاد الإيجابي وعدم الانحياز الذي تمثل بمؤتمرات باندونغ وبروني، ودعم حركات التحرر في العالم، وتأييد التنظيمات الإقليمية للقوى المتحررة من الإستعمار حديثاً

مصرع نوري السعيد

بعد هذه العرطة نستطيع الآن أن نسرد خبر مصرع نوري السعيد. كان العقيد عبد السلام عارف قد أوكل إلى ضابط يدعى بهجت سعيد أمر إلقاء القبض على نوري وقطله فوراً إذا حاول الهرب. وكان بيت نوري يقع في محلة الكرخ جنوبي بغداد على الضفة الغربية لنهر دجلة. وليل الثالث عشر من شهر تموز أوى نوري إلى فراشه باكراً، على أمل السفر في الصباح المبكر مع الملك وولي العهد إلى استنبول لحضور الاجتماع التمهيدي لمجلس حلف بغداد. وكان قد طلب إلى العقيد وصفي طاهر، أحد الضباط الأحرار، أن يرافق بهجت سعيد لأن وصفي عمل مرافقاً لنوري مدة من الزمن ويعرف منزله حق المعرفة. فوصل الإثنين مع جنودهما عند الساعة الخامسة صباحاً وأحاطا بالمنزل. ويبدو أن أحد خدام المنزل أيقظ نوري السعيد من نومه عندما سمع طلقات ناربية ومسرعاً ما غادر المنزل بغياب النوم من باب خلفي لم يكن الجند قد طوقوه بعد. وهذا الباب يؤدي إلى نهر دجلة. ويبدو أن وصفي طاهر، الذي كان أول من دخل البيت، اكتشف اختفاء نوري فسارع ينقل الخبر إلى زميله، واتحتم الجند البيت إلا أن نوري كان قد غادر المحلة في زورقه.

عبر نوري النهر إلى الرصافة، في الضفة المقابلة، التي كانت تصح بجماهير الناس الذين اهبت الفورة مشاعرهم. عندها استدار يتجه صوب الناحية الشمالية من بغداد على الضفة الغربية. ومن هناك توجه إلى الكاظمية، وهي ضاحية تقع في الشمال الغربي من بغداد، متخفياً بزي امرأة. وراح يتنقل من بيت إلى بيت إلى أن وصل أخيراً بيت محمود الإسزبادي أحد أصدقائه

القدامى. ويبدو أن الرجال الذين أقلوه بزورقهم عبر النهر قد أذاعوا خبر هربه واختفائه. وما أن ترمى الخبر إلى حكومة الزعيم قاسم حتى ثارت في نفوسهم مخاوف من احتمال هجوم يقوم به الأردن. وأعلن عن تقديم جائزة قدرها عشرة آلاف دينار لمن يعثر عليه حياً أو ميتاً. وظل لسوري في منزل الإسرايادي حتى الساعات الأولى من النهار عندما أخذت القوة التي كانت تفحص عنه تقرب من المنزل. عندها غادر المنزل سعيّاً وراء ملجأ آخر. أما لماذا لم يحاول مغادرة البلاد، وقد كان في وسعه ركوب سيارة من الكاظمية التي تقف على طرف الصحراء فأمر لا يزال غامضاً. ولكن يبدو أنه أثار البقاء معللاً النفس أما بفشل الثورة من الداخل، أو بهجوم مضاد من الأردن. وذلك لأن الملك حسين، ملك الأردن، أصبح بعد مقتل الملك فيصل رئيس دولة الاتحاد العربي.

غادر نوري منزل الإسرايادي برفقة زوجة مضيفه بسيارة، أملاً أن يلجأ إلى بيت في جنوبي بغداد على الضفة الشرقية بالنهر يملكه محمد العربي وهو من كبار شيوخ قبيلة أبو محمد. ويبدو أنه بينما كان بانتظار جواب من العربي غادر المنزل أحد الشباب الموالين للثورة لينقل خبر وصول نوري السعيد هناك. إلا أن نوري كما يبدو كان قد قرر فجأة مغادرة المكان مشياً على الأقدام برفقة زوجة الإسرايادي متخفياً بزي امرأة (لأن السيارة التي أقلته إلى هناك كانت قد غادرت المكان). لكنه ما أن غادر المكان حتى كان خبر وجوده في بيت من بيوت أحد أحياء بغداد الجنوبية قد ذاع. وعندما رأى الناس سيدتين تمشيان على الرصيف وإحدهما ملطقة بالعباءة وقد تدلّت من تحمّها (البيجاما) صرخ أحد الشبان: هذا هو نوري السعيد! وعندها أدرك نوري أن أمره الخطير ولم يعد يستطيع إخفاؤه فتناول مسدسه وأطلق منه الرصاص على نفسه. فهرع

جمهور من الناس إلى المكان، وكان بينهم ضابط سارع إلى إطلاق النار على زوجة الإسرايادي فأرداها قتيلة. وقبل أن يصل خبر مصرع نوري إلى مسمع الزعيم قاسم كان قد أرسل وصفي طاهر لإلقاء القبض عليه، ولكن وصفي وجد نوري ميتاً، فنقل جثته إلى وزارة الدفاع. وبعد أن تفحص الزعيم قاسم الجثة مع بعض الضباط نقلت لتدفن سرّاً في مقبرة الأعظمية. وفي اليوم التالي (١٧ تموز) توجه جمهور من الدهماء كان أعداء نوري قد ألهبوا شعورهم، نحو القبر فنشبهوه وأخرجوا الجثة وراحوا يسحلونها في شوارع بغداد حتى وصلوا أمام مبنى السفارة المصرية حيث أحرقوها.

لم يحتج أحد من الناس، لا من داخل البلاد ولا من خارجها، على مصرع نوري والعائلة المالكة. كان نوري يتوقع تدخل الأردن المسلح ولكن عندما لم يلح في الأفق ما يدل على ذلك، راح - كما يروى - ينفوه بعبارات تنم عن خيبة أمله في أصدقائه وحلفائه. والواقع أن عواصم البلدان التي كان نوري قد ربط العراق بمهادنات معها لم تحتج على الأمر. «كان نوري عجوزاً طيباً» هكذا قال أصدقائه عنه في لندن ويزيدون: «ولكنه كان معزول عن سير الحوادث. وعلق آخرون دون مبالاة: «لقد نال نوري كل ما يصبو إليه من جباه». وهم يعنون بذلك انه آن الأوان للجيل الجديد لأن يتسلم مقاليد الحكم. غير أن عدداً قليلاً من أصدقائه المخلصين في لندن أقاموا صلاة تذكارية له وللملك ولولي العهد.

صدى المضاعفات الدولية

جاءت ثورة تموز العراقية مفاجأة تامة للعالم الخارجي في الأوساط الرسمية وغير الرسمية، على الرغم من أن ممثلي الدول الغربية في بغداد كانوا يتوقعون قيام اضطرابات في البلاد. وقد علق الرئيس ليننهار صبيحة ١٤ تموز على الأحداث بقوله: «هذه هي البلاد التي كنا نعهد عليها اعتماداً كلياً في أن تكون الحصن المنيع للاستقرار والإزدهار في تلك المنطقة». ومرعان ما أدركت إنكلترا والولايات المتحدة أنهما إذا لم يتدخلتا في الأردن ولبنان، وهما البلدان اللذان كانا هدف القوى الثورية العربية، فسينهار الحكم في البلدين قريباً. وكان رئيس الجمهورية اللبنانية، كميل شمعون، قد ألح في الطلب على الولايات المتحدة لإرسال قوات تدعيم الكيان اللبناني في وجه مد متزايد من الحركات الثورية، ولكن الولايات المتحدة كانت تردد في الإستجابة اعتقاداً منها بأن الأحداث في لبنان، في ذلك الحين، كانت مسألة داخلية لا تعدو كونها صراعاً على تولي الحكم. وقبل اندلاع الثورة كان العراقي يهتم اهتماماً شديداً بالوضع الداخلي في كل من لبنان والأردن. وكان القصد من إرسال اللواء من جلولا، كما ذكرنا آنفاً في أول تموز، ١٩٥٨، إيقاف الحركة الثورية في الأردن، أو التدخل العسكري إذا اقتضت الحالة. غير أن خصوم نوري كانوا يدعون أن الغرض من إرسال الجيش العراقي إلى الأردن هو التوجه إلى لبنان لدعم حكومة الرئيس شمعون. ومهما يكن من أمر، فإن هذا كان رأي الضباط الأحرار في أمر إرسال الجيش العراقي إلى الأردن. فاختم الزعيم قاسم الفرصة السانحة وغير وجهة مسيرة الجيش وزحف به على بغداد.

وما أن وصلت أخبار الثورة إلى القاهرة ودمشق حتى كانت الجماهير تتظاهر في الشوارع. وأرسلت كل من القاهرة ودمشق برقيات تهنئة إلى الزعيم قاسم

وحكومته. وكان أول بلد اعترف بحكومة الثورة العراقية الجمهورية العربية المتحدة. فقد أرسلت برقية تعرف فيها بالحكم الجديد في اليوم الذي نشبت فيه الثورة. أما خارج العالم العربي فكانت الكتلة الشيوعية، من بين الدول التي اعترفت بحكومة بغداد الثورية.

وقد تخوف كل من لبنان والأردن من عواقب الثورة العراقية، فبعثا يطلبان إلى الولايات المتحدة وبريطانيا إرسال قوات عسكرية لحمايتهما، فاستجابت بريطانيا إلى طلب الملك حسين بإرسال المد العسكري واستجابت الولايات المتحدة إلى طلب الرئيس كميل شمعون. وإنزال الأسطول الأميركي السادس في المتوسط جنود البحرية في بيروت يوم الخامس عشر من تموز. وفي ١٧ منه أنزل البريطانيون فرقة مظلات في عمان. وكان التدخل الأميركي البريطاني، في لبنان والأردن إنذاراً إلى الكتلة السوفياتية بأن الغرب لن يسمح بتوسيع رقعة النفوذ الشيوعي في المنطقة.

أما الحكم الجديد في العراق فقد اعتبر إنزال الجيوش في الأردن ولبنان مقدمة لغزو الأردن البلاد العراقية، إذ أنه كان من حق الملك حسين الشرعي، بوصفه وريث الملك فيصل الثاني وحاكم دولة الاتحاد العربي أن يزحف على بغداد، غير أن بريطانيا والولايات المتحدة أبلغتا الزعيم قاسم بواسطة سفارتيهما أنهما لا يتوهان التدخل في شؤون العراق الداخلية. وقد أكد الزعيم قاسم من جانبه لكل من بريطانيا والولايات المتحدة بأن حكومته مستحرم تعهدات. العراق للدول الأجنبية بما في ذلك اتفاقيات النفط، كما أنه تعهد لها بأن يدفع التعويضات عن الأضرار التي لحقت بالأملاك والمؤسسات الأجنبية. لقد كان الزعيم قاسم مظهرًا لأن يحظى باعتراف إنكلترا والولايات المتحدة بحكومته الجديدة وفي أقرب وقت ممكن كي يتمكن من ضبط أموره الداخلية. وفي أول

آب (أغسطس) من سنة ١٩٥٨، أي بعد الثورة بأسبوعين اعترفت كل من بريطانيا والولايات المتحدة بالعهد الجديد في العراق، على الرغم من أن الملك حسين وغيره ممن كانوا يتعاطفون مع العهد السابق في العراق، لم يتوقعوا أن يكون الإعراف بهذه السرعة. وكانت تركيا، وهي إحدى الدول التي وضعت صيغة حلف بغداد، قد اعترفت بالزعيم قاسم وحكومته في ٣١ تموز (يوليو).

ولو أن التدخل الأميركي في لبنان قد تم قبل ثورة تموز لما كان العراق شعر بضرورة إرسال جيش إلى الأردن ولما كانت الثورة قد وقعت في ١٤ تموز. ولكن تدخلاً كهذا التدخل كان من شأنه أن يلهب الشعور في العالم العربي ضد الغرب وأن يمهّد السبيل لانتشار النفوذ الشيوعي. ثم لو أن التدخل حدث لما أوقف الضباط الأحرار حركتهم السريّة، ولكانوا قاموا بغورتهم عند أقرب ساحة ممكنة، ما لم تكن قد اتخذت مقابل ذلك إجراءات جذرية حاسمة. وإن الفسة الحاكمة في بغداد لم تكن على إطلاع واسع في ما يخص بخطورة الوضع، كما أنها لم تكن على استعداد للتنازل عن بعض سلطاتها للجيش الجديد. أما نوري السعيد الذي تقدم في السن، فكان منهمكاً بالقضايا الخطيرة المتعلقة بالسياسة الخارجية، فضلاً عن انهماكه بالإنشاء الاقتصادي، بحيث أنه لم يكن ليكرث لأمر الأمن الداخلي واستقراره. وقد سئل ذات مرة عن المعارضة فأجاب باليجاز: «إن المعارضة لا تعدى كونها معارضة من بضع مئات من الطلبة والمحامين، وهذا أمر تستطيع الشرطة أن تعالجه». لقد كان نوري كما يبدو راضياً عن حالة الأمن الداخلي واستقراره حتى ذهب إلى حد التصريح: «لم يخلق بعد الرجل الذي سيجرؤ على اغتيالني».

التأييد العربي للثورة

رحبت معظم الدول العربية بغزوة قموز. أما عبد الناصر فقد رحب بها على أمل أن ينضم العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة. وعند نشوب الغزوة لم يكن جمال عبد الناصر في القاهرة، بل كان في زيارة رسمية ليوغسلافيا حيث التقى تيتو في جزيرة بريولي. وكان قد سمع خبر الانقلاب من الراديو، ثم تلقى بعد ذلك برقيات رسمية من بغداد والقاهرة تتضمن خبر الانقلاب ونجاحه، كما كانت تتضمن طلباً إليه بأن يعرف بالحكومة الجديدة. ولكن ناصر كان يريد تقديم عون إلى العراق يفوق كثيراً الإعراف بالحكم الجديد. فما أن نزل الجيش الأميركي على الشاطئ اللبناني في ١٥ تموز، الذي اعتبر بادئ الأمر أنه مقدمة للهجوم على العراق، حتى سارع جمال عبد الناصر إلى اتخاذ قرار بالوقوف إلى جانب العراق. فغادر بريولي متوجهاً إلى موسكو في ١٦ تموز (يوليو)، وبعد أن تشاور مع غروتشوف حول الوضع في الشرق الأوسط، عاد إلى دمشق في يوم ١٨ تموز (يوليو). ولما نعلم يقيناً ماذا جرى من حديث بين ناصر وغروتشوف، ولكن عبد الناصر، في الخطاب الذي ألقاه في دمشق في ١٨ تموز (يوليو)، ألمح إلى أن أي هجوم على العراق يعتبر هجوماً على الجمهورية العربية المتحدة. وفي الخطاب الذي ألقاه في القاهرة بمناسبة ذكرى ثورة مصر في ٢٢ تموز (يوليو) أعلن بأن غروتشوف وعد بتقديم العون للمحافظة على السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وعلى استقلال البلدان العربية. غير أن غروتشوف نفسه لم يوجه أية تهديدات، ربما لأن بريطانيا والولايات المتحدة كانا قد أعلنتا أنهما لن تتدخلتا في شؤون العراق الداخلية. ولكنه دعا الدول

العربية إلى اجتماع قمة يعقد في جنيف لبحث إقرار السلام والحفاظة على الأمن في الشرق الأوسط.

ولم يقتصر الأمر على هذا، بل أن جمال عبد الناصر تعهد بتقديم العون العسكري للعراق حين أعلن ذلك في عبارته التي قال فيها «إن أي هجوم ضد العراق يعتبر هجوماً على الجمهورية العربية المتحدة»؟. لقد كان هذا تعهداً جدياً ورسمياً ولم يكن مجرد مجاملة. وفي ١٩ تموز (يوليو) بادر العراق رسمياً إلى الدخول في مفاوضات لعقد اتفاقية للمساعدات العسكرية، وذلك بعد يومين من إلزال البريطانيين جنوداً في الأردن، وقررت حكومة الثورة إرسال وفد إلى دمشق حيث كان الرئيس عبد الناصر يقوم بزيارة لسوريا. وفي اليوم ذاته وقعت الاتفاقية. ونصت الاتفاقية على أن البلدين، العراق والجمهورية العربية المتحدة، يؤكدان من جديد احترامهما للمواثيق السابقة والاتفاقيات التعاون بينهما في المجال السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي، ويعلمان تمسكهما بميثاق جامعة الدول العربية، ومعااهدة الأمن الجماعي وبشرعية هيئة الأمم المتحدة. ويعلمان عن تعاونهما ضد أي هجوم عليها أو على أحدهما. وفي الخطاب التي تبودلت بين عبد الناصر والوفد العراقي أعلن أيضاً أن الجمهورية العربية المتحدة على استعداد لمساندة الثورة العراقية بقوة السلاح إذا اقتضى الأمر. وكان الوفد العراقي يضم أعلى الضباط رتبة بعد الزعيم قاسم، فكان يرأس الوفد المؤلف من ثلاثة وزراء من كبار الضباط العقيد عبد السلام عارف، معاون رئيس الأركان ونائب رئيس الوزارة. وكانت الخطبة التي تبادلتها الفريقان مفعمة بروح الوطنية الملهبة. وبدا كأن البلاد العربية الرئيسية - مصر وسوريا والعراق - اجتمعت أخيراً لوضع صيغة لتحقيق الوحدة العربية الشاملة

التي كانوا يحلمون بتحقيقها منذ أمد طويل. وأعلن الفريقان بأنهما مستعدان للتوقيع على أي اتفاق يعرضه أحد الفريقين على الآخر.

يبدو أن عبد السلام عارف هو الذي فاتح جمال عبد الناصر بإمكانية الضمان العراق إلى الجمهورية العربية وذلك في أثناء الحديث الخاص الذي دار بينهما، ألا أنه لم يصدر بيان رسمي بهذا الشأن. لقد كانت القضية عرضة للمجدل والنقاش، فضلاً عن الخلاف في وجهات نظر الفريقين مما أدى في النهاية إلى انقسام داخلي، ترك أثراً بالغاً في العلاقات العراقية مع الجمهورية العربية المتحدة.

كان للعهود الذي قطعتة الجمهورية العربية المتحدة على نفسها بتقديم العون العسكري للعراق أثره في دعم الثورة وتعزيز مركزها أكثر مما كان له أثره في دعم العراق ضد هجوم خارجي. فقد وصلت إلى بغداد بعثة عسكرية مصرية بعد الثورة بأسبوع واحد، ثم تلا ذلك إرسال عون عسكري، لم يكشف النقاب عن نوعه أو حجمه.

كان من الطبيعي أن يشجع دعم ناصر للعراق الدول العربية الأخرى على الإعراف بالحكم الجديد فيه. فاليمن - التي أصبحت عضواً مؤسساً في الجمهورية العربية المتحدة - كانت البلد العربي الثاني الذي اعترف بالحكم الجديد في العراق وفي وقت واحد تقريباً مع مصر. وبعد القضاء أسبوع كان السودان وتونس والمغرب والعربية السعودية قد اعترفت جميعاً بحكومة العراق الجديدة. ولعل السعودية كانت على استعداد لأن تعترف بحكومة الثورة في العراق قبل هذا الحين، ولكن ولي العهد فيصل، وكان رئيس للوزارة آنذاك آثر

الريث قليلاً ليتأكد من رسوخ قدم الحكم الجديد، واهم من ذلك حتى لا يقال بأن التسرع في الاعتراف عمل ينطوي على الحقد والشماتة بما حل بالعائلة المالكة في العراق.

أما الحكومات العربية التي ترددت في الاعتراف بالحكم العراقي الجديد فقد تربت مدة أطول. والسبب في ذلك يعود، إما إلى أن هذا الحكومات أرادت أن تعبر عن أسفها للطريقة التي قتل فيها أفراد العائلة المالكة، وإما لأن العراق قد انضم إلى حركة ثورية كانوا يخشون امتدادها إلى بلدانهم، فموقف الأردن كان موقفاً عدالياً بسبب القرابة التي تربط الملك حسين والعائلة المالكة في العراق، وسبب ذلك أن الأردن كان فريقاً في الاتحاد العربي الذي أنشئ بين العراق والأردن. وأما ليبيا، وعلى الرغم من أن عامة الشعب هناك كانوا يعاطفون مع كل ثورة. فإنها لم تستعجل الأمور، لأن الملك إدريس كان يعطف على العائلة المالكة في العراق. ومع هذا فإنه لم يكذب ينقضي شهر على قيام الثورة بالعراق حتى اعترف بالحكم الجديد أكثر من خمسين دولة من كلا المعسكرين الشرقي والغربي. ثم لم يمض وقت طويل حتى برهن الحكم الجديد في العراق أنه حكم راسخ ثابت الأركان كأي حكم عربي آخر.

عدوة إلى الساحة السورية

عاشت الجماهير العربية نشوة انتصارها... موجة عارمة من البشر ترفع رايات القومية العربية وتبارك انتصار مصر - بعد السحاب القوات الفرنسية والبريطانية من قناة السويس - وراحت تنادي بالوحدة القومية بين سورية ومصر.

عاشت الولايات المتحدة بالمقابل قلقاً عميقاً بعد أن فقد النفوذ العربي جذوره في هذه المنطقة ذات الموقع الإستراتيجي والغنية بالثروة النفطية.

أجهضت كل المؤامرات في سورية، وفشلت محاولات جرها وإخاقها بالساج الهاشمي، وبحلف بغداد، وانحسر النفوذ البريطاني - الفرنسي عن المنطقة إلى غير عودة، ووجد العرب أنفسهم لأول مرة منذ انبعاث قوميتهم متحررين من النفوذ العربي.

هدد إغلاق قناة السويس، وتفجير أنبوب النفط العراقي في سورية، إمدادات النفط العربي المتجهة إلى أوروبا، بينما حيت الجماهير الصداقة العربية - السوفيتية، وباركت إنذار بولفانين إبان أزمة السويس، وهتف القادة العرب تحية للموقف السوفيتي، ووصلت شحنات الأسلحة السوفيتية إلى اللاذقية والإسكندرية، ووصل معها إلى المكتبات عشرات المؤلفات السوفيتية بالعربية، ونشط الحزب الشيوعي السوري بصورة لامثيل لها، وتحالف أعداء الأمس

لإقامة الجبهة البعثية - الشيوعية، والتحمت الجماهير مع البعث والتحم البعث والجماهير مع عبد الناصر.

كانت هذه مؤشرات كافية، لتعميق القلق الأمريكي حول مستقبل المنطقة، فلقد ذاق العرب الأمرين من المهود المظلمة التي حملت وصاية غربية على مقدراتهم.. كانوا لا يصدقون ما يحاول الغرب غرسه في أذهانهم، حول خطر الشيوعية الدولية، لكنهم اليوم يؤمنون بأن تكالب أمريكا على المنطقة هو الخطر الحقيقي على حريتهم.

في غمار هذه الدوامة الأمريكية القلقة، وما حملته أجهزة الإعلام الغربية من مقالات مطولة حول شحنات الأسلحة السوفيتية إلى سوريا ومصر، وجدت إدارة إيزنهاور أن المناخ مناسب لطرح نظرية الفراغ في الشرق الأوسط.

مبدأ إيزنهاور:

في ١٩٥٧/١/٥ وجه الرئيس الأمريكي إيزنهاور رسالة إلى الكونغرس الأمريكي جاء فيها:

"يشغل بال الولايات المتحدة الوضع غير المستقر في الشرق الأوسط الذي يتزايد فيه يوماً بعد يوم عدم الاستقرار حيث تسغل الشيوعية العالمية هذا الوضع لفرض هيمنتها على شعوب هذه المنطقة، وبما أن الشرق الأوسط هو المعبر الوحيد الحر بين القارات الثلاث (آسيا وأفريقيا وأوروبا) لذا فإن تسلط الاتحاد السوفيتي على هذا المعبر الوحيد بين القارات يخلق الحياة الاقتصادية في أوروبا الغربية، ويعرضها للخطر، ويقضي على آثار مشروع مارشال، ونظام

الدفاع عن شمال الأطلسي. إن البلدان الحرة في الشرق الأوسط تحتاج إلى القوة للدفاع عن استقلالها، وجعلها تتلف للحصول على هذه القوة من الغرب، ولهذا إنني أقترح أن تقوم الولايات المتحدة بما يلي:

١- التعاون مع جميع الدول في الشرق الأوسط أو مجموعات هذه الدول وتقديم المعونة لها منفردة أو مجمعة، ودعم قدراتها الاقتصادية.

٢- وضع برنامج للمساعدات العسكرية يستند على دعم قدرات البلدان الحرة الذاتية.

٣- القبول بفكرة أن المساعدات العسكرية والتعاون العسكري يعني استخدام الولايات المتحدة جيوشها لحماية أراضي بلدان الشرق الأوسط والدفاع عن استقلالها - في حال طلبها - ضد أي عدوان عليها من قبل جيش مسلح من الخارج يستهدف تحقيق السيطرة الشيوعية العالمية على شعب من شعوب الشرق الأوسط.

٤- استخدام الأموال المخصصة في قانون الأمن القومي لعام ١٩٥٤ لتحقيق أهداف هذا البرنامج.

وافق الكونغرس الأمريكي على "مبدأ وايزنهاور" ورصد مبلغ ٢٠٠ مليون دولار كمساعدات إضافية لدول الشرق الأوسط (الأردن - لبنان - العراق) ونتج عن اجتماع "برمودا" بين "ايدن وايزنهاور" انضمام الولايات المتحدة إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد. كما صدرت الأوامر للإسطول السادس في

الموسم لتفويض "المبدأ" وأعطيت للرئيس سلطات إستثنائية لإستخدام القوات الأمريكية دون موافقة مسبقة من الكونغرس.

أعلن العراق ولبنان تأييدهما لمبدأ "ايزنهاور" بينما بقيت الموافقة الأردنية ضمنية بسبب الوضع الداخلي، أما السعودية فقد استكتفت عن إعطاء رأي محدد بينما رفضت كل من سوريا ومصر مشروع ايزنهاور.

وعلى الصعيد الدبلوماسي وجه ايزنهاور دعوة للملك "سعود" لزيارة واشنطن نيابة عن العرب لبحث تفاصيل المشروع: فدعا الملك رؤساء سوريا ومصر والأردن للإحالة في مؤتمر بالقاهرة لبحث الموقف العربي الموحد.

١- دعوة الولايات المتحدة إلى تأييد إسرائيل.

٢- القبول بمبدأ المساعدات غير المشروطة.

في واشنطن نجحت الدبلوماسية الأمريكية في توقيت زيارة الملك "سعود" مع زيارة "الأمير عبد الإله" الوصي على عرش العراق، كما نجحت في ترتيب اجتماع تاريخي بين قائدي السعودية والهاشمية، لإزالة خلافات تاريخية كادت تؤدي بالمصالح الأمريكية في المنطقة، ويبدو من مجمل الأحداث التي تلت اجتماع (سعود - عبد الإله) نجاح الوساطة الأمريكية في إحداث تنسيق سعودي - عراقي - أردني في وجه التنسيق السوري - المصري، فأصبح البيان الثلاثي الذي صدر بالقاهرة ١٢/٣/١٩٥٦ حياً على ورق.

شهد لبنان في شهر آب ١٩٥٨ أول تطبيق عملي لمشروع ايزنهاور، في ١٦ آذار ١٩٥٧ أعلن شعبون موافقته على مشروع ايزنهاور، وفي حزيران عام

١٩٥٨ منحت الولايات المتحدة لبنان مساعدات اقتصادية (٢٠ مليون دولار) لتمكين الرئيس شمعون من تعديل الدستور وضمان انتخابه لفترة رئاسية ثانية. فأتار هذا التوجه نزاعاً مسلحاً داخلياً بين أنصار شمعون والمعارضين له، في ٢٥ تموز ١٩٥٨ أعلن شمعون وجود "اعتداء خارجي على لبنان" وطالب ايزنهاور بتنفيذ مشروعه لحماية النظام في لبنان، فجرى إنزال ١٠ آلاف من مشاة البحرية الأمريكية مع إيفاد وسيط أمريكي (روبرت مورفي)، لكن المقاومة اللبنانية أفشلت مخطط "شمعون - دالاس" واستطاع الجيش اللبناني بقيادة "فؤاد شهاب" حسم الموقف باستخدامه الدمشقي القائم وتم انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية خلفاً "لكميل شمعون".

إذا كان مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وحلف بغداد، قد انتهيا إلى ذلك الفشل، فإن أمريكا على ما يبدو وجدت فرصتها، بعد الإنهالك النفسي والإقتصادي التي وصل إليها الصراع الدامي بين الاستعماريين الإنكليزي والفرنسي من جانب وشعوب آسيا وإفريقيا من جانب آخر، فدخلت لإزاحة بريطانيا وفرنسا، حتى تمسك وحدها بالشعوب المكافحة قبل أن تتمالك نفسها، وتسود عالميتها، وهذا ما يفسر توقيت الإعلان عن مشروع ايزنهاور.

لكن أمراً غاب عن فكر مدبري السياسة الأمريكية وهو: إذا كان الصراع قد أنهك قوى الإستمصار لأنها قوى تحركها أطماع ولا تحركها قضية، لكنه ضاعف من قوة الشعوب المكافحة من أجل حريتها، لقد وجدت الإدارة الأمريكية في الوطن العربي منطقة ضعف في حلقة الأحلاف التي تقيمها حول الدول الإشتراكية، إذا امتنعت معظم الدول العربية على كل الأحلاف العسكرية التي طرحت عليها لسد الثغرة بين حلفي الأطلسي وجنوب شرق

آسيا، فجاءت تطرح مشروع لإنهاء لحد الفراغ الذي أحدثه الموقف العربي
الرافض للإستعمار.

آل مشروع لإنهاء إلى الفشل، فقد حققت القومية العربية، وفكرة الحيايد
الإيجابي، تطوراً ثورياً، حول ميزان القوى داخل الدول العربية وفي آسيا
والفريقا حدث تحولاً محسوساً نحو التحرر والوحدة.

قبل عام واحد كان الإتجاه الذي تطله سوريا ومصر يتمتع بتأييد أقلية مهتدة
بالتطويق من قبل الحكومات الرجعية المضطهدة، لكنه اكتسب الطافاً جماهيرياً سريعاً
حتى أصبحت الحكومات الرجعية تخشى التطويق وتحاول مهادنة سوريا ومصر
والسير معها، إلى منتصف الطريق حتى تتجنب الإنهيار أمام الضغط الشعبي
العالم. إن ما فعله مشروع لإنهاء وما أنتجه سياسة القوة الأمريكية تجاه
المنطقة، كان عكس ما هدفت إليه. ازداد تلاحم الجماهير مع حكومة التجمع
القومي في سوريا، وازداد الإلتراف حول الثورة المصرية، وعمقت الصداقة
العربية - السوفيتية، فشملت إلى جانب شحنات السلاح، مجالات التعاون
الإقتصادي والفني والثقافي، فلم يبق أمام الولايات المتحدة إلا التآمر والغزو
العسكري من الخارج حتى تمنع الوحدة المصرية - السورية وتمنع انتشار الصداقة
العربية - السوفيتية.

الانتخابات التكميلية:

كان الإعلان عن بدء الانتخابات التكميلية بتاريخ ١٧ أيار ١٩٥٧ في
محافظات دمشق وحمص والسويداء، إثر محاكمة أربع نواب، بعد ثبوت إدانتهم
في المؤامرة العراقية - البريطانية - الأمريكية لقلب نظام الحكم في سوريا، المنحصر

الحقيقي لدى تعلق الجماهير بالسياسة التحررية التي انتهجتها حكومة التجمع الوطني بتأييد من حزب البعث والحزب الشيوعي السوري.

إن وصفاً للمعركة الانتخابية التي جرت في دمشق بين رياض المالكي مرشح حزب البعث ومصطفى السباعي مرشح أحزاب اليمين (الشعب - الإخوان المسلمين) مؤشراً على نتائج الاختبار... لقد برهنت الجبهة (البعثية - الشيوعية) على الطاف جماهيري لم يسبق له مثيل، برهن عليه فوز ثلاثة مرشحين من حزب البعث، في الانتخابات التكميلية، بينما فاز المرشح الرابع عن كتلة العشائر.

عزز حزب البعث مركزه داخل مجلس النواب، بينما فقدت أحزاب اليمين ثلاثة مقاعد فشعرت بالخطر، في مطلع حزيران هدد "رشدي الكينخيا" زعيم حزب الشعب بالإسقاط مع مؤيديه من مجلس النواب، وذلك رداً على خطاب السيد "خالد بكداش" الذي هاجم فيه حزب الشعب واتهمه بالتمنية للرجعية والإستعمار، بينما وقف السيد "أحمد قنبر" مكيلاً للحكومة بسبب تفاضها عن تصريحات "بكداش" الذي اتهمه باستخدام المنبر النيابي للدعاية الشيوعية، وأشار "قنبر" إلى أن حكم إرهاب خطير يسيطر على المجلس وهو يقف معارضاً لهذا الإرهاب وللحكومة ويتحداهما.

أراد نواب حزب الشعب إحداث بلبلة في مجلس النواب بانسحابهم الجماعي منه، لكنهم سرعان ما أدركوا أن محاولتهم كانت غير ناجحة، استمرت حكومة العسلي التي حققت استقراراً لم تشهده البلاد من قبل، وباشرت خططاً للتنمية تفوق كثيراً إمكانيات الإستثمارات الفردية التي اعتمدت عليها تنمية البلاد في

الماضي، حيث التزم للحكومة أن بناء السدود وإقامة المصانع واستصلاح الأراضي لا يتم إلا في إطار خطة اقتصادية تنفذها الدولة.

الإتفاقات الإقتصادية مع الإتحاد السوفيتي:

لم يأت التعاقد الإقتصادي مع الإتحاد السوفيتي إلا بعد حين من صفقات الأسلحة، فقد لمس المسؤولون خطر الحصار الإقتصادي الذي أقامته الدول الغربية حول سوريا لإجبارها على الخضوع، حاولت سوريا فك هذا الحصار بإرسال وفود إلى دول أوروبا الغربية، فأوفدت السيد فاضل الكيالي إلى بلجيكا، والسيد خالد العظم إلى ألمانيا الغربية، لكن محادثتهما كانت غير مجدية، رفضت كل الدول الغربية تقديم مساعدات إقتصادية أو منح البلاد قروض لإجمال طويلة تستطيع بواسطتها النهوض.

كانت الأسلحة السوفيتية تتكلس في العراق، فالجيش بحاجة إلى أبنية ومجهيزات، بينما أصيب الإستثمار الفردي بالكساد بالإضافة إلى عجزه عن الإستثمار في المشاريع الحيوية التي تتطلبها البلاد، كإقامة شبكة المواصلات لنقل المحاصيل من الجزيرة إلى اللاذقية، واستثمار الثروة البترولية والمعدنية، وتنفيذ خطة إقتصادية طموحة من شأنها رفع المستوى الإقتصادي للبلاد.

في شهر آذار ١٩٥٧ تعاقدت الدولة مع شركة "تكنواكسبورات" التشيكوسلوفاكية لإنشاء مصفاة حمص، وفي مطلع شهر آب وصل إلى موسكو السيد خالد العظم على رأس وفد إقتصادي وعسكري، فأجرى محادثات مع

السيد "كوسيفين" نائب رئيس الوزراء السوفيتي عرض خلالها الجانب السوري:

- ١- إطالة أمد استحقاقات صفقات السلاح إلى عشر سنوات أخرى.
- ٢- تنفيذ المشاريع العمرانية في البلاد بالإتفاق على تسديد نفقاتها على أقساط.
- ٣- تنفيذ مشاريع أبنية الجيش وتسديد نفقاتها على أقساط.
- ٤- مساعدة الحكومة السورية في عمليات التبادل التجاري وخاصة بالنسبة للمحاصيل الزراعية.

وافق الجانب السوفيتي على المقترحات السورية، وتم التوقيع على الإتفاقيات الخاصة بها في ٦ آب ١٩٥٧، مما أثار حملة إعلامية غربية مركزة ضد سورية، وصفتها بأنها قاعدة للشيوعية الدولية، بينما لم تجد الولايات المتحدة أمامها. وقد استفردت بالمنطقة سوى الأمر لقلب نظام الحكم، أو غزو سورية من الخارج.

المؤامرة الأمريكية على سورية:

بعد أسبوع واحد من التوقيع على الإتفاقيات مع الإتحاد السوفيتي أصدرت الحكومة السورية بياناً بتاريخ ١٢/٨/١٩٥٧ بعنوان "تفاصيل المؤامرة الأمريكية على سورية" جاء فيه:

"لم يرق للإستعمار الأمريكي أن تظل سورية حرة طليقة. فسعت مرات عديدة إلى قلب نظام الحكم في سورية حتى يحل محله حكم يستند إلى حراب

الأجنبي فينكل بأفراد الشعب ويكيد لهم ويمتص خيراتهم، أرسل الأمريكيون أمهر خيراتهم بالقامر "هوارد ستون" فبدأ بإجراء اتصالات مع بعض رجال الحزب القومي السوري الإجتماعي للإحتكاك بضباط الجيش بهدف تبديل الأوضاع في سورية، بالتعاون مع العقيد ابراهيم الحسيني الملحق العسكري السوري في رومة وذلك تمهيداً لإعادة الشيشكلي إلى البلاد.

أكد "الحسيني" لأحد ضباط الإستخبارات الذي دس بين الضامرين أنه اتفق مع السلطات الأمريكية للحصول على معولة مالية قدرها ٢٠٠ - ٤٠٠ مليون دولار لقاء تصفية الحكومة الراهنة في سورية وعقد صلح مع إسرائيل.

ولخص "الحسيني" خطته للإستيلاء على السلطة بقوله: "تقوم بعض قطعات الجيش بالتحرك إلى العاصمة لإحداث انقلاب عسكري بينما يقوم عملاء أمريكيون باغتيال مجموعة من الضباط ضماناً لنجاح الانقلاب.

أما "أديب الشيشكلي" فقد تسلل متكسراً إلى سورية وأقام في منزل أحد الدبلوماسيين الأمريكيين لإجراء اتصالات مع الضباط لضمان انضمامهم إلى الحركة. ولما لمس عدم جدوى الخطة، فر من دمشق إلى مكان مجهول بعد استلامه جزءاً من أموال المؤامرة.

كشفت السلطات السورية المؤامرة قبل استئصال خيوطها، وطردت ثلاثة من الدبلوماسيين الأمريكيين لثبوت اشراكهم في المؤامرة، بينما ردت الولايات المتحدة على ذلك، بطرد السفير السوري من واشنطن «فريد زين الدين» وتحرك الأسطول السادس إلى الشواطئ السورية، فنظمت المقاومة الشعبية،

وحمل الشعب السلاح للتصدي للغزو الأمريكي، لكن الغزو لم يحدث... حيث صدرت الأوامر للأسطول السادس بالعودة إلى برنامجهِ الروتيني.

تعيين اللواء عفيف البزرة رئيساً للأركان؛

في مطلع شهر حزيران قدم رئيس الأركان العامة اللواء توفيق نظام الدين مشروع مرسوم بإحداث تنقلات في صفوف بعض الضباط، فرفض السيد خالد العظم هذا الإجراء ووصفه «بأنه حدث كبير لا أوافق عليه فأنا لا أقبل بأن يعمل في الوزارة وزير يغير الاتجاه الذي تسير عليه الحكومة».

عرض السيد خالد العظم بوصفه وزيراً للدفاع، الموضوع على مجلس الوزراء، فأكد رئيس الوزراء استغرابه هذه الخطوة التي تتضمن إبعاد «للسراج» الذي كشف المؤامرة العراقية ضد سورية عام ١٩٥٦

أصر رئيس الأركان على موقفه بحجة انقسام الضباط على أنفسهم، السراج والضباط البعثيون في جهة، والمقدم النفوري والبزرة وغيرهما في جهة أخرى.

في ٢ حزيران أعلنت بعض القطعات العسكرية في قطنا قمردها ومنعت الضباط الذين أوفدهم رئيس الأركان من دخول القطعات، بينما أعلنت قطعات حوران عزيمتها الزحف إلى قطنا لإنهاء هذا العصيان، وجندت الشرطة العسكرية عناصرها وبدأت بإقامة المتاريس والحواجز على طريق دمشق - قطنا.

بادر وزير الدفاع إلى دعوة الضباط لإجتماع حضره: «نظام الدين، البزري، النفوري، السراج، ومصطفى حمدون، بالإضافة إلى رئيس الوزراء وبعض الوزراء، اتفق في الاجتماع على إصدار قرارات بتعيين البزري رئيساً للشعبة الأولى، والسراج رئيساً للشعبة الثانية، والنفوري رئيساً للشعبة الثالثة، وحمدون رئيساً للشعبة الرابعة، وبقي اللواء توفيق نظام الدين رئيساً للأركان.

وفي ١٤ آب قدم اللواء نظام الدين استقالته من الجيش بعد وضوح الصورة التي تؤكد سيطرة الضباط الأربعة على شؤون الجيش، صدر مرسوم بتعيين اللواء عفيف البزرة رئيساً للأركان، وقد وصفه صحيفة النيويورك تايمز بأنه شيوعي ومؤيد للسوفييت.

أثار تعيين اللواء البزرة استياء الأوساط الأمريكية، فازدادت السماء السورية تلبداً في وجه السياسة الأمريكية، وبات تطبيق مبدأ ايزنهاور ضد سورية أمر لا مفر منه.

بعثة اندرسون ومحاولة تطبيق مبدأ ايزنهاور:

في مطلع شهر أيلول وصل إلى العاصمة التركية «لوي اندرسون» وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، وأجرى محادثات عاجلة مع السيد «عدنان مندرس» رئيس وزراء تركيا بهدف الحصول على معلومات حول الوضع في سورية، ووصل إلى أنقرة أيضاً الأمير «عبد الإله» الوصي على العرش العراقي، مع رئيس أركانه الفريق رفيق عارف، والملك حسين مع وزير خارجيته السيد سمير الرفاعي، عقد الجميع «طاولة مستديرة» لدراسة الوضع في سورية، أثناء هذا

الإجتماع الرباعي طار أندرسون إلى بيروت، وتحدث سريعاً إلى «كميل شمعون» ثم عاد إلى أنقرة لإطلاع حلفائه على الموقف اللبناني.

ماذا جرى في اجتماع أنقرة؟

١- كشف الفريق رفيق عارف رئيس الأركان العراقي، المؤلف الأمريكي كما عكسه أندرسون بقوله: «متصيح سورية جهاز إرسال للنفوذ السوفييتي في المنطقة، فقد استلمت وسوف تستلم شحنات كثيرة من الأسلحة السوفيتية، ووصل معها مجموعة من الخبراء السوفييت الذين سيحولون سورية إلى معسكر سوفييتي، وأكد أندرسون بأن هدف مهمته هو مناقشة الوضع في سورية وطلب مساعدتهم في منع التهور السوري، وقال: «إذا قررنا اتخاذ عمل عسكري ضد سورية، فيجب إيجاد المبررات له، لكي يصبح من الممكن الدفاع عنه في الأمم المتحدة، وعلينا تطمين الدول العربية الأخرى بأن ما نقوم به ليس حرباً ضد سورية، وإنما هو إجراء ضد حالة شاذة، ونصح أندرسون العراق بعدم المطالبة بوحدة سورية عراقية فورية حتى لا ينكشف الغرض من هذه الخطوة».

٢- عقد السيد «لوي أندرسون» بعد عودته إلى واشنطن مؤتمراً صحفياً قال فيه:

«إن الوضع في سورية خطير جداً، والولايات المتحدة مهتمة اهتماماً عميقاً بما يجري في سورية ومصر اللتين أصبحتا فريسة للشيوعية الدولية»، وقال: «لقد رفعت تقريري إلى وزير الخارجية «دالاس» في إطار هذه الروح».

٣- نشرت صحيفة النجم الأحمر السوفيتية تعليقاً على إجماع أنقرة جاء فيه:

تتلخص أهداف جولة الدرسون بغزو سورية حسب الخطة المتفق عليها وهي:

- قيام إسرائيل باستفزازات عسكرية على الحدود مع سورية.

- حشد القوات التركية على الحدود الشمالية لسورية، بهدف المناورات العسكرية.

- حشد القوات العراقية على الحدود الشرقية لسورية بهدف صد العدوان الإسرائيلي.

- البدء بالغارات الجوية العراقية - التركية على القسرى السورية بحجة حرق القوات السورية لحدود البلدين.

- بدء الزحف العراقي التركي باتجاه سورية.

- مناشدة الولايات المتحدة للتدخل والمساندة لصد الهجوم السوري على البلدين.

تعليقاً دقيقاً هذه المعلومات بالحشود التركية التي انتهت نحو الحدود السورية بحجة البدء بمناورات الخريف، حيث سارع الزعيم السوفيتي «بولفانين» باتهام تركيا بأنها حشدت قواتها على الحدود السورية للقيام بهجوم مبيت على سورية، بالتعاون مع الولايات المتحدة، وحذر «بولفانين» من أن النزاع المسلح مع سورية لن يقتصر على المنطقة فقط.

إن قصة الحشود الركية على سورية قديمة، مهد للأذهان الحشود الركية إبان التوقيع على التصريح الثلاثي المصري - السوري - السعودي (آذار عام ١٩٥٥). في ذلك الحين فشلت هذه الأداة في تحقيق أهداف السياسة الركية، لكنها اليوم فشلت فشلاً ذريعاً.

أما الأردن فقد أعلن السيد «سمير الرفاعي» وزير الخارجية، بأن الأردن لا يفكر بالتدخل العسكري ضد سورية، بينما أوفد العراق رئيس وزرائه وأعلن بعد محادثاته مع القوتلي بأن سورية والعراق وصلنا إلى تفاهم تام.

أثارت بعضة أندرسون وبيان وزير الخارجية الأمريكية في ٥ أيلول ١٩٥٧، رد فعل رسمي وشعبي غاضب، فقد أصدرت الحكومة السورية بياناً ردت فيه على بيان الحكومة الأمريكية، فأعربت عن استغرابها لمضمون هذا البيان، إذ كيف يعرب العرب العرب عن قلقهم إزاء ما يجري في سورية دون أن يتصلوا بسورية لبحث كل ما يتعلق بعلاقاتهم معها حسب ميثاق الجامعة العربية، وجاء في البيان توضيح لنية العدوان الأمريكي المبيت على سورية الذي لا يحتاج إلا لخلق الأجواء الدولية المناسبة.

وتبادلت الحكومة السورية مع الحكومة الأردنية مذكرة دبلوماسية أعربت فيها عن استغرابها لموقف الأردن وعيبتها على الحكومة الشقيقة التي ذهبت تشعكي للولايات المتحدة دون إطلاع سورية على شكواها، ردت الحكومة الأردنية على هذه المذكرة بأسلوب يؤكد عدم إشراك الأردن فيما خطط في أنقرة ضد سورية، وينكر إجراء أي محادثات مع «لوي أندرسون» باعتبارها لم يزر عمان.

وفي المملكة العربية السعودية سارع الملك سعود إلى زيارة بيروت وبعث رسالة عاجلة إلى الرئيس الأمريكي لينهاور ناشده فيها سلوك الاعتدال تجاه سورية، ثم أوفد ولي العهد ورئيس الوزراء (الأمير فيصل) إلى واشنطن حيث صرح بعد اجتماعه مع لينهاور في ٢٣ أيلول بأنه بحث مع الرئيس الأمريكي الوضع في سورية وقال: «إن سورية بلد شقيق وهي دولة مستقلة متحررة من أي سيطرة أجنبية، وأن السعودية ليست قلقة بشأن موقف سورية، إذ لاصحة للشائعات عن تغلغل النفوذ الشيوعي فيها».

وفي ٢٧ أيلول وصل إلى دمشق الملك سعود فصرح للصحفين: «أرغب أن أعلن دون لبس أو غموض وبالصديق والإخلاص... أنني أستكر كل اعتداء على سورية، وعلى أي بلد عربي آخر مهما كان مصدره، وإنني سأقاوم مع أشقائي السوريين والعرب أي اعتداء يقع عليهم بصرف النظر عن مصدره».

ورفعت سورية شكوى إلى هيئة الأمم المتحدة بشأن الحشود الزكية على أراضيها، فقررت الأمم المتحدة إرسال لجنة تحقيق دولية بهذا الصدد.. ولم يأت مطلع تشرين الأول حتى بدأت الحشود الزكية بالإنسحاب.

وفي ٣ تشرين الأول أكد الرئيس الأمريكي أن الوضع السوري آخذ بالاستقرار وبدأ يخف الخطر الذي شعرت به دول عربية مثل لبنان والأردن والعراق والسعودية.

وفي ١١ تشرين الثاني زار دمشق وفد مجلس الأمة المصري، برئاسة «أنور السادات» وفي جلسة مشتركة مع النواب السوريين أعلن نواب البلدين قيام الاتحاد السوري - المصري.

هكذا فشلت بطة أندرمسون ومسحت الحشود الزكية، ولعبت السعودية دوراً دبلوماسياً بارزاً إلى جانب سورية، بينما برهنت مصر على مساندتها العسكرية لسورية.

استهدف التكالب على سورية بصورة خاصة، وعلى المنطقة بصورة عامة، تحقيق ثلاثة أهداف:

١- تصفية مشكلة إسرائيل على أساس الأمر الواقع أي تحويل خطوط الهدنة إلى حدود دائمة.

٢- فرض تنظيم دفاعي يخدم المصالح الأمريكية وحلها.

٣- انحياز العرب إلى السياسة الأمريكية في جميع المسائل الدولية حتى تتحول إلى منطقة النفوذ الأمريكي.

لكن المشاريع الأمريكية والأحلاف واحتكار السلاح، والضغط الاقتصادي والحرب النفسية، والإشراك بالتأمر لقلب نظام الحكم في سورية، والتخطيط لغزو سورية بعد العدوان الثلاثي على مصر، لم تؤد كلها إلا إلى زيادة التلاحم الوطني والقومي للشعب السوري، وتعميق الصداقة العربية - السوفيتية، وترسيخ التوجه الوحشوي مع مصر، إنه درس قديم حديث، يجب على الإدارات الأمريكية المتعاقبة إدراكه وإلا كان مصير السياسة الأمريكية الفشل المستمر في الإمتحان السوري الصعب.

على طريق الوحدة

على الرغم من الضغط الأمريكي على سورية، ومحاولة قلب نظام الحكم بالقوة للقضاء على حكومة التجمع القومي في البلاد، وتخطيط الجبهة البعثية - الشيوعية فيها، كان حماس الجماهير كالياً لإظهار مدى تماسك سورية على الساحة الدولية، وإخفاء واقع الخلافات القائمة بين أطراف التجمع القومي من جهة، وبين ضباط الأركان من جهة ثانية، وبين المدنيين والعسكريين من جهة ثالثة، فلم يجد هؤلاء جميعاً طريقاً إلا طريق الوحدة، ترمسو على شاطئها سفينة البلاد، فهي الهدف والأمل قبل كل شيء، وهي الأمان والطمأنينة على مستقبل البلاد، وهي منجاة من سطوة الجيش على السلطة، ومنجاة من حكم الائتلاف القومي، نظرت كل فئة سياسة سورية إلى الوحدة بمنظارها الخاص، بينما نظر إليها الشعب على أنها النتيجة الحتمية لكل حكم تقدمي، على الرغم من اختلاف المناظر، شهد قيام الوحدة بين سورية ومصر إجماعاً رسمياً وشعبياً وحزبياً لم يشذ عنه إلا الحزب الشيوعي السوري لأسباب منشرحها بعد قليل، بالإضافة إلى بعض السياسيين ممن كانوا في السلطة أو خارجها، الذين خافوا على كيان البلاد وظنوا أن الوحدة تتحق بالإبقاء على الكيانات.

قد لا يكون الطرح الوندوي ناجحاً، وقد لا تكون مصر شعباً وحكومة مسعدة له كل الإستعداد، وقد لا تكون الممارسات التي طبقت بعد الوحدة

ممارسات وحدوية، أو ربما بدأت العلة من دكتور الوحدة ومحاولة عبد الناصر تطبيق تجربته في مصر على سورية، وأخطاء أخرى ارتكبت أثناء السير على الطريق لتحقيق الوحدة، أو خلال الوحدة ذاتها، لكن تلك الأخطاء مهما كثرت، فإنها لا تلغي الحقيقة، وهي: الوحدة هي السبيل الوحيد أمام العرب للنهوض، وللتحرر ولبناء مجتمعهم الموحد، ومن هنا فإن ما سنقول في هذا الفصل لا يقصد الوحدة كهدف آمنت به الجماهير، بل يستهدف الذين سلكوا الدرب نحو قيام الجمهورية العربية المتحدة، منهم من آمن بالوحدة وناضل في سبيلها، ومنهم من وجدها المخرج والملاجئ، ومنهم من أراد بها شراً وسوءاً، الحكم على الوحدة لا يأتي نتيجة انكاسها، وإنما يجب أن ينبع من كونها الهدف...

أولاً: التجمع القومي؛

عناصر التجمع القومي هي: حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الشيوعي، الحزب الوطني، الكتلة الديمقراطية.

١- حزب البعث العربي الاشتراكي؛

الوحدة هي مقامة الثالث القلنس للحزب منذ بداياته في الأربعينات وحتى تأسيسه ٧ نيسان واستمرت كذلك حتى اليوم، لكن الحزب نظر إلى الثورة المصرية في بداياتها (٢٣ تموز ١٩٥٢) نظرة سلبية لم تنجل إلا في مطلع عام ١٩٥٥، عندما حققت الثورة المصرية جلاء القوات البريطانية عن مصر، ونالت السودان استقلالها، ثم نص الدستور المصري على أن مصر هي جزء من الأمة العربية.

في مهرجان البعث بمناسبة الذكرى العاشرة للجلاء، طرح الحزب شعار وحدة سورية ومصر باعتبارها نواة للوحدة العربية الشاملة، وأكد بأن الشعب يريد لها وحدة كاملة وعاجلة.

وعندما قرر البعث الإشرافي في الوزارة الائتلافية أصدر بياناً بعنوان: «الضرورة القومية فرضت على حزبنا مغامرة الإشراف في الحكم»، فقد اشترط الحزب على رئيس الوزراء (صبري العسلي) أن يتضمن البيان الوزاري فقرة تلتزم بها الحكومة تتعلق بتنفيذ الاتحاد بين سورية ومصر، لكن حزب الشعب وبعض أعضاء الحزب الوطني والمستقلين هددوا بحجب الثقة عن الحكومة، إذا تضمن البيان الوزاري هذه الفقرة، فاكفى رئيس الوزراء بالتصريح أمام مجلس النواب في ٢٧ حزيران ١٩٥٦ بأن الحكومة مستعدة في توثيق العلاقات مع مصر من خلال محادثات فورية، تؤدي إلى سياسة مشتركة بين البلدين تنضم إليهما فيما بعد الدول العربية المتحررة حتى يصبح بالإمكان تحقيق وحدة عربية شاملة.

وفي ٥ تموز تقرر تشكيل لجنة وزارية برئاسة السيد «صبري العسلي»، وعضوية صلاح البيطار وأحمد قنبر، ومهمتها القيام بمفاوضات مع مصر من أجل الوحدة.

في ٦ تموز عام ١٩٥٦ ألقى السيد صلاح البيطار وزير الخارجية بياناً أمام مجلس النواب شكر فيه إجماع النواب على تأييد قرار الحكومة بتشكيل لجنة وزارية لبحث الوحدة مع مصر وقال: «إذا كنا جادين في تقرير عظم الأخطار المحيطة بنا، فهذا الاتحاد هو سبيل للوقاية والدفاع، وإذا كنا واقفين بإمكانات

شعبنا، مؤمنين بنزوعه الصادق إلى الحرية والعدالة والوحدة، فهذا الإتحاد سيكون المحرك الفعال لتلك الإمكانيات».

لم تحقق اللجنة الوزارية هدف الإتحاد المنشود، بسبب تأميم عبد الناصر لقناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦، وانشغال مصر بمعركة القناة الدبلوماسية والعسكرية. في مطلع عام ١٩٥٧ تألفت وزارة السيد صبري العسلي الثانية، فأكد البعثيون مجدداً ضرورة المباشرة على تحقيق الإتحاد مع مصر، واقترحوا تشكيل لجنة وزارية للسفر إلى القاهرة بشأن الوحدة، لكن وجهة نظر عبد الناصر عاجلتهم قبل مغادرة اللجنة إلى القاهرة، كان يرى أن الشعب المصري غير مستعد للوحدة، وبأنه يرى ضرورة التدرج بالتقارب بين القطرين بعقد اتفاقيات عسكرية وثقافية واقتصادية وقضائية. بعد ظهور نتائج بعثة أندرسون والحشود الركية على سورية، وصل إلى البلاد في ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٧ وقد مجلس الأمة المصري برئاسة السيد «أنور السادات» وأعلن في جلسة مشتركة الإتحاد بين سورية ومصر، وصفت جريدة البعث هذا القرار التاريخي بقولها: «لسير اليوم نحو تحقيق خطوة تاريخية كبرى، ليس في حياة قطرين عربيين فحسب، وإنما في حياة الشعب العربي كله، هذه الخطوة هي اتحاد سورية ومصر».

كان البعث يمثل الرغبة الشعبية الجامعة لتحقيق الوحدة مع مصر كنواة للوحدة العربية، وفي سبيل هذا الهدف، انطلق قادة الحزب وبأقصى سرعة نحو عبد الناصر، كانوا يتطلعون نحو الوحدة دون التوقف عند مقوماتها الدستورية، كانوا يرون فيها حدثاً ثورياً وليس فقهاً، فوافقوا دون تردد على شروط عبد الناصر بحل الحزب والدماج به بالإتحاد القومي، ظنوا بأن عبد الناصر سينفذ

فلسفة البعث فتنتشر في الوطن العربي من خلال موقع عبد الناصر بين الجماهير العربية، فلم يتوقفوا عند إرساء الجذور الصلبة لكيان الوحدة الجديد، كانت الوحدة بالنسبة للبعث هدفاً قبل كل شيء، ثم منجاة من هيمنة الشيوعيين، وفرصة لتحقيق قفزة نوعية في كيان البلاد الإقتصادي والإجتماعي.

بـ. الحزب الشيوعي السوري:

وضعت قضية الوحدة العربية أمام الحزب الشيوعي السوري منذ نعومة أظفاره، في الثلاثينات ناقش السيد «ديمتر وف» مع قادة الأحزاب الشيوعية العربية موضوع الوحدة العربية فقال:

«إن البلاد العربية خاضعة للإستعمار المباشر، فكيف ينمو شعار الوحدة مثلاً بين بلاد مثل سورية يحكمها الإستعمار الفرنسي، وعراق نوري السعيد الذي يحكمه الإستعمار الإنكليزي.. إن الوقت غير مناسب لمناقشة هذا الشعار، من الأفضل في هذه المرحلة رفع شعار التضامن العربي أو تضامن الشعوب العربية في سبيل الإستقلال، إنه شعار عملي ومفهوم من قبل الجماهير الشعبية، دون أن ينفي فكرة الوحدة العربية، وإمكان تطورها».

بعد الحرب العالمية الثانية كانت سورية أول بلد عربي تحرر وحقق الجلاء عن أراضيه، فنشطت المشاريع الهاشمية لتحقيق الوحدة العربية، (الحلال الخصيب) و(سورية الكبرى) هذه المشاريع حاربها الحزب الشيوعي وكشف الأصابع البريطانية التي تحررها.

في مطلع الخمسينات برز شعار الوحدة بشكله الحقيقي المعبر عن آمال الجماهير العربية، فأيد الحزب الشيوعي السوري الوحدة العربية. وجرى حوار طويل بين البعثيين والشيوعيين حول مفهوم الوحدة ومفهوم الإشتراكية، فبرز الخلاف الجوهرى بين الحزبيين: رأى البعثيون عدم إمكانية تحقيق الإشتراكية في قطر عربي واحد، ولهذا قالوا أن الطريق إلى الإشتراكية هو الطريق إلى الوحدة، عارض الشيوعيون ذلك وقالوا بإمكان تحقيق الإشتراكية في قطر واحد ورفعوا شعار: عبر الإشتراكية تتحقق الوحدة العربية، وبرهن الشيوعيون على مقولتهم بأن البورجوازية هي التي تحول دون قيام الوحدة العربية، ولهذا يجب أن تزاح ويذاح نفوذها، وأن تصل إلى الحكم الفئات التي لا تتناقض مصالحها مع تحقيق الوحدة وفي طليعتها الطبقة العاملة.

وفي عام ١٩٥٧ برز الخلاف بين البعثيين والشيوعيين على أشده - رغم حرص الطرفين على التجمع القومي. وكان الخلاف حول أسس قيام الوحدة بين سورية ومصر، نادى البعثيون بالاندماج الكلي أي ذوبان الكيانين السوري والمصري في كيان واحد جديد، أما الشيوعيون فكان لهم رأي آخر، قالوا بوجود الأخذ بالظروف الموضوعية في كل بلد عربي وعلى أساس ذلك تقوم الوحدة، وقالوا بأن أي وحدة تقوم على غير ذلك الأساس لن يكتب لها البقاء.

وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٥٨ أصدر الحزب الشيوعي السوري بياناً حول الوحدة بين سورية ومصر، اقترح فيه قيام اتحاد فيدرالي بين البلدين، يأخذ بعين الاعتبار الشروط الخاصة في كل بلد، وجاء في البيان بأن هذا الشكل الوحدوي سوف يقدم فرصاً لتعزيز الحرية والديمقراطية.

كان الموقف النهائي للحزب الشيوعي السوري من موضوع الوحدة ينادي بضرورة استنادها إلى النضال ضد الإصعاص، وعلى أساس الديمقراطية التي تأخذ الظروف الموضوعية في كل بلد بعين الاعتبار، وصف السيد «خالد بكداش» اشراك الشيوعيين بالتجمع الوطني بقوله: «إذا أخذنا سنة ١٩٥٤ وما بعدها نجد أن التعاون بين القوى التقدمية أعني الشيوعيين والبعثيين وفئات البورجوازية الوطنية النيرة مكن من عودة الديمقراطية الحقيقية للبلاد.

على الرغم من هذه النظرة الإيجابية للتجمع الوطني، كما يقول عنه الشيوعيون، أو التجمع القومي كما يقول عنه البعثيون، فإن الشكوك سادت بين الطرفين، وتعمقت بعد وصول اللواء عفيف الجزيرة إلى رئاسة الأركان، واعتبر بعض المؤلفين (خالد العظم - باتريك سيل) بأن الخوف من سيطرة الشيوعيين على مقدرات الجيش كان من بين العوامل التي عجلت بالوحدة، التي لم يوقع السيد خالد بكداش على وثيقة إعلانها.

ج- الحزب الوطني،

قلنا بأن الحزب الوطني هو الوريث الشرعي للكتلة الوطنية، تولى زعامته السيد «شكري القوتلي» الذي ربطه علاقات عميقة الجذور بالمصريين والسعوديين أدت إلى وقوف الكتلة الوطنية ثم الحزب الوطني ضد مشاريع الوحدة الهاشمية.

كان أعضاء الحزب الوطني منقسمين متضادين لا يوحدتهم رأي، وهذا نابع من طبيعة تكوينهم، كانوا من فئات متضاربة المصالح جمعتها الظروف، فمنذ

التخابات عام ١٩٤٧ والحزب يعاني انقساماً حاداً بين التيار الذي يقوده السيد «شكري القوتلي» وبين التيار الآخر الذي يقوده «ميخائيل اليان».

في عام ١٩٤٩ وبسبب وجود القوتلي في الاسكندرية، فاز جناح «ميخائيل اليان» فعُدل الحزب نظامه الداخلي وأدخل فيه مادة تنص على النظام الملكي في سورية، تمهيداً للإتحاد مع العراق.

في عام ١٩٥٤ دخل الحزب الوطني ممثلاً بالسيد «صبري العسلي» بمحادثات مع خالد العظم، وصلاح الدين البيطار، لتشكيل جبهة وطنية تهدف إلى إسقاط وزارة السيد فارس الخوري، فأدى ارتباط العسلي بهذه الجبهة إلى انفصال كل من لطفى الحفار، وبدوي الجبل، ونهيل الخوري وميخائيل اليان.

الدمج السيد «صبري العسلي» بالتجمع القومي مقابل حصوله على رئاسة الوزارة، فأحدث انقساماً جديداً في صفوف الحزب، قسم من أعضائه ارتبط بالسعوديين، والقسم الآخر (صبري العسلي، فاخر الكيالي) عزز من أواصر تعاونه مع المصريين.

حرص السيد «صبري العسلي» على بقاء مركزه في رئاسة الوزارة، وعندما شعر أن خصومه داخل الحزب الوطني، بالإضافة إلى خصومه الأصليين «حزب الشعب» قد تكتلوا ضده لإسقاط وزارته، بل وتآمر قسم منهم لإسقاط نظام الحكم، وضع كل قلبه إلى جانب البعثيين والشيوعيين والكتلة الديمقراطية باعتبارهم أغلبية في مجلس النواب، هكذا نبغ حماس الحزب الوطني ممثلاً بالسيد «صبري العسلي» للوحدة مع مصر.

د- الكتلة الديمقراطية:

تألفت هذه الكتلة برئاسة السيد خالد العظم بعد انتخابات عام ١٩٥٤ فوصل أعضاؤها في مجلس النواب إلى ٣٨ نائباً، ثم انخفض إلى ٢٨ نائباً، بسبب عدم تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة وعدم قدرته على توزيع الحقائق الوزارية على أعضاء كتله.

قامت هذه الكتلة من النواب المستقلين الذين لم يرتبطوا لا بأحزاب اليمين، رغم التماثل لليمين، ولا بأحزاب اليسار وهذا أمر مفروغ منه.

وقف السيد خالد العظم بصلابة ضد مشاريع الوحدة الهاشمية، كان من المؤمنين بالكيان السوري ونظامه الدستوري الجمهوري الديمقراطي، تنفع بفكر إصلاحي واقتصادي لكنه نظر إلى الوحدة من خلال الإبقاء على الكيانات، ولهذا طرح مشروع الاتحاد الفيدرالي بين سورية ومصر، ووقف إلى جانب تعزيز العلاقات مع مصر والسعودية في مختلف المجالات، بادر إلى فتح قناة العلاقات السورية - السوفيتية، وكان وراء توقيع الاتفاقيات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي.

للسيد العظم رأي بالوحدة أعلنه في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٥٨ جاء فيه: «ما هو جدوى قيام الوحدة طالما أن في سورية ائتلاف وطني برلماني» وكان من بين المنتقدين لحماس حزب البعث للوحدة الفورية مع مصر، حاول وضع العراقيل في وجه الإندفاع الوحدي لكنه كان وتراً وحيداً في مجلس الوزراء، حاول تنظيم مؤيديه وتحويل كتله النيابية إلى حزب سياسي يعارض فكرة الوحدة الإندماجية، لكن قيام الوحدة سبقه، ولما

وجد أن الأمور تجري متسارعة، تقدم بدارسة مفصلة حول الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة، حاول فيها تهدئة العاصفة، ولكن أحداً لم يأخذ بآرائه.. فما كان منه إلا أن وقع مع الموقعين على ميثاق الوحدة.

ثانياً - العسكريون:

برهنت مجموعة الضباط القوميين التي أطاحت بنظام الشيشكلي عن تجردها ونبل مقصدها عندما سلّمت السلطتين التنفيذية والتشريعية في البلاد إلى السياسيين فازداد الدور الذي لعبته هذه المجموعة بازدياد الدور الذي لعبه حزب البعث العربي الاشتراكي، على الساحة السياسية والنيابية، واتسعت قاعدة مؤيديهم وأنصارهم في أوساط القوات المسلحة.

في ٢ حزيران ١٩٥٧ وبعد أزمة الأركان التي أحدثها اللواء توفيق نظام الدين، تقرر تعيين البزرة رئيساً للشعبة الأولى، السراج رئيساً للشعبة الثانية، النفوري للشعبة الثالثة، حمدون رئيساً للشعبة الرابعة، وفي ١٤ آب ١٩٥٧ قدم رئيس الأركان «نظام الدين» استقالته، فعين اللواء البزرة رئيساً للأركان فتمت هؤلاء الضباط السيطرة التامة على شؤون الجيش السوري.

كانوا منقسمين على أنفسهم: البزرة والنفوري من جهة، والسراج وحمدون من جهة ثانية، ولكل منهم مجموعة كبيرة من الضباط تساندته، كان إيمان كل فريق منهم بالوحدة والقومية العربية متفاوتاً، بحسب إرباطاته الحزبية والعائلية، ولكنهم رأوا في الوحدة السبيل الوحيد لايصال البلاد إلى شاطئ الأمان.

ظهر لهم التباين الشديد القائم بين عناصر التجمع القومي (الحزب الوطني، حزب البعث، الحزب الشيوعي، الكتلة الديمقراطية) ولمسوا عدم القدرة على توحيد صفوفهم، وبالتالي توحيد صفوف أتباعهم من الضباط، لأنهم لم يتفقوا على رأي موحد، وشعروا بأن أي خلل في السلطة المدنية نتيجة الشكوك السائدة بين عناصر التجمع سيؤدي إلى انهيار الحكومة و بروز حزب الشعب الذي يكرهون.. ولهذا ألفت بين قلوبهم فكرة واحدة وهم الذين أبهرتهم انتصارات عبد الناصر، واحكوا أكثر من غيرهم بالجيش المصري من خلال القيادة المشتركة، وهي التوجه إلى القائد العام «عبد الناصر» لرجائه إعلان الوحدة مع سورية فوراً.

ثالثاً - حزب الشعب:

ارتبط اسم حزب الشعب بصفتين: الأولى السعي لإنجاز الاتحاد مع العراق، والثانية تأمر بعض عناصره لقلب نظام الحكم في سورية، لتحقيق الهدف الذي سعى إليه الحزب منذ تأسيسه في منتصف شهر أيار ١٩٥٧ حدثت مشادة برلمانية بين «رشدي الكيخيا» و«خالد بكداش»، هدف حزب الشعب من روايتها إحداث أزمة سياسية في البلاد تنهار من جرائها حكومة التجمع القومي، انسحب السيدان «رشدي الكيخيا» و«أحمد قنبر» من مجلس النواب، وغادرا إلى حلب، لكن الأزمة لم تحدث ، وسارت أمور الحكومة ومجلس النواب سيرها الطبيعي.

في نهاية عام ١٩٥٧ زار السيد رشدي الكيخيا القاهرة بدعوة من الرئيس «عبد الناصر»، لم تشر تفاصيل هذه المحادثات، أما ثمارها فقد ثقلت بتخلي الكيخيا عن عزلته البرلمانية، فحضر جلسة النواب التي صوت خلالها على ميثاق^١ وحدة مع مصر.

لا بد لكل من قرأ تاريخ حزب الشعب ولمس عمق ارتباطه مع العراق، من أن يقف عند الأسباب التي دفعت رئيس حزب الشعب حضور جلسة الوحدة والتوقيع على وثقتها.

حلل السيد خالد العظم موقف حزب الشعب بقوله:

١- أراد حزب الشعب ألا يفوته قطار الوحدة فيزيد من عزله السياسية؟

٢- أراد حزب الشعب أن يوقع على صك تحطيم التجمع القومي والنيار حكومته.

٣- أراد حزب الشعب أن يوقع على صك إنهاء سيطرة العسكريين على شؤون البلاد.

٤- أراد حزب الشعب الذي وصل إلى نهاية المطاف بعد ملاحقة معظم رجالاته في المؤتمرات التي عرفتها البلاد، أن يرى النهار الأحزاب الأخرى التي كان لها الدور البارز في انهياره.

لهذه الأسباب أيد حزب الشعب الوحدة مع مصر، دون أن يتخلى عن حقيقة عواطفه مع العراق.

الوحدة

١٢ كانون الثاني ١٩٥٨ - آذار ١٩٥٩

في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٨ توجه أربعة عشر ضابطاً إلى القاهرة دون علم الحكومة تاركين وراءهم الزعيم النفوري نائب رئيس الأركان، لتقديم مذكرة إلى الحكومة لشرح أسباب رحلة الضباط المفاجئة إلى القاهرة وقد ضم الوفد العسكري كل من:

عفيف البزرة رئيس الأركان، مصطفى حمدون رئيس الشعبة الأولى، أحمد عبد الكريم رئيس شعبة العمليات، أحمد الهنيدي، طعمة العودة الله، حسن حدة، عبد الغني قنوت، محمد النسر، ياسين فرجاني، عبد الله جسومة، جادو عز الدين، مصطفى رام حمداني، أكرم الديري، جمال الصوفي.

وفي صباح اليوم المذكور استقبل وزير الدفاع «خالد العظم» الزعيم النفوري الذي سلمه مذكرة الضباط المؤرخة في ١١ - ١ - ١٩٥٨ أكدت المذكرة أن الوحدة بين سورية ومصر ضرورة مستمدة من ماض وحاضر ومستقبل مشترك، عبر القطران عن إرادتهما في الوحدة الكاملة، وخاضا المعارك ضد الرجعية الداخلية، والإستعمار الخارجي، حتى توصلا إلى هذه المرحلة التي مكنتهما من إعلان إرادتهما رسمياً على لسان ممثليهما في الجلسة التاريخية المنعقدة بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٧ في دمشق، وحددت المذكرة شكل الوحدة بأنها إندماجية لها دستور واحد ورئيس واحد، وسلطان تشريعتان وتفيدتان موحدتان، وقائداً أعلى للقوات المسلحة ومجلس دفاع أعلى.

وجملت المذكورة كل حكومة أو فئة تنهاون في تنفيذ هذه الوحدة خطورة ونتيجة عملها أمام الشعب.

اجتمع مجلس الوزراء الذي أذهلت بعض أعضائه المفاجأة، وناقش مذكرة الضباط، وقرر إيفاد وزير الخارجية «البيطار» إلى القاهرة للإطلاع على محادثات الضباط مع الرئيس عبد الناصر، دون تخويله سلطة البحث في أي مشروع للوحدة مع مصر.

فلم يجد البيطار بدءاً من الإنضمام إلى وفد الضباط احوالاً للتسويق المسبق بين حزب البحث وهؤلاء الضباط القوميين. وصل «البيطار» القاهرة في ١٦ كانون الثاني واشرك في المحادثات التي جرت مع الجانب المصري، وفي ٢٠ كانون الثاني أعلنت الأهرام القاهرية «أن قراراً تاريخياً قد اتخذ بعد اجتماع طويل، تم بين عبد الناصر وكل من البيطار وعفيف البزرة، وأكدت بأن الوحدة دخلت مرحلة حاسمة وعميقة».

ونقلت الأهرام عن البيطار قوله «تم الإتفاق على شكل ومحتوى الإتحاد العضوي بين مصر وسورية».

وفي ٢٢ كانون الثاني اجتمع مجلس الوزراء للإطلاع على محضر الإجتماع الذي عقد بين البيطار والضباط من جهة، والرئيس عبد الناصر من جهة ثانية، فوجي بعض الوزراء بنص المحضر الذي جاء فيه «تتحد سورية ومصر في دولة واحدة نظامها جمهوري رئاسي، يتولى السلطة التنفيذية فيها رئيس الدولة، والتشريعية مجلس تشريعي واحد منتخب انتخاباً حراً مباشراً من الشعب».

ولنص المحضر على المراحل التنفيذية لتحقيق الوحدة كما يلي:

١- اجتماع الرئيسين والحكومتين في القاهرة لإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة

٢- اجتماع المجلسين التشريعيين في دمشق والقاهرة لإصدار القرارات التالية:

أ- قيام الدولة العربية الواحدة.

ب- ترشيح رئيس الجمهورية الجديد.

ج- تفويض رئيس الجمهورية المنتخب بإصدار دستور مؤقت.

٣- استفتاء الشعب على القرارات التشريعية وانتخاب رئيس الجمهورية.

٤- إعلان رئيس الجمهورية المنتخب الدستور المؤقت.

٥- يتم تشكيل الوزارة الجديدة.

٦- يضع رئيس الجمهورية الخطوات التنفيذية للدستور الدائم، الاتحاد القومي، الانتخابات لمجلس الأمة الجديد، توحيد مرافق الدولة.

حاول بعض الوزراء «خالد العظم» التأثير على اتجاهات مجلس الوزراء بتفويض وزير الخارجية التفاوض مع الرئيس عبد الناصر حول مشروع للإتحاد الفيدرالي، وفي ٢٥ كانون الثاني غادر البيطار إلى القاهرة، وبعد يومين عاد

بالجواب المصري: «الرئيس عبد الناصر غير موافق على الإتحاد الفيدرالي، إما قيام وحدة كاملة وفق شروطه المبلغه للضباط أو لا شيء على الإطلاق»

في ٣٠ كانون الثاني بدأت الخطوة التنفيذية الأولى لقيام الوحدة، انتقل رئيس الجمهورية «شكري القوتلي» ومجلس الوزراء ومجموعة من الضباط إلى القاهرة، تمهيداً لإعلان الجمهورية العربية المتحدة، وبعد اجتماع مطول مع القيادة المصرية، وزع الرئيس عبد الناصر مشروع الدستور المؤقت للدولة الجديدة، ودون محضر الاتفاق على قيام الجمهورية العربية المتحدة.

في ١ شباط ١٩٥٨ كلف الرئيس عبد الناصر السيد «صبري العسلي» تقديرأ خدماته الوحشية، أن يعلن من شرفة قصر شويكار محضر اجتماع الوفدين السوري والمصري أمام الجمهور المصري المحتشد، فجاء في الإعلان: «بأن الوحدة هي ثمرة القومية العربية وهي طريق العرب إلى الحرية والسيادة، ولهذا وجد المجتمعون أن من واجبهم الخروج من نطاق الأمانى إلى حيز التنفيذ فأعلنوا اتفاقهم التام وإيمانهم الكامل وثقتهم العميقة بوجود وحدة مصر وسورية في دولة واحدة اسمها الجمهورية العربية المتحدة».

وفي ٥ شباط اجتمع مجلس النواب السوري لتنفيذ الخطوة الثانية، تليت رسالة رئيس الجمهورية لورقع النواب على مضبطة إعلان الوحدة، وترشيح السيد جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية، وإجراء الاستفتاء العام لانتخاب رئيس الجمهورية، ومنحه صلاحية إصدار الدستور المؤقت، حضر الإجماع جميع نواب المجلس ما عدا السيد خالد بكداش الذي غادر البلاد إلى إحدى الدول الاشتراكية، كان في مقلمة الحضور السيد رشدي الكيتخيا، رئيس حزب

الشعب الذي كان مقاطعاً جلسات المجلس منذ أربعة أشهر بسبب المشادة الكلامية مع خالد بكداش.

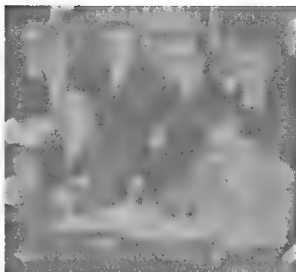
تحولت جلسة مجلس النواب إلى مظاهرة شعبية تعالت فيها الهتافات والتصفيق وحيا النائب سهيل الخوري الرئيس عبد الناصر.

بعث السيد أكرم الخوراني رئيس مجلس النواب رسالة إلى السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة المصري، تضمنت قرارات مجلس النواب، اتخذ مجلس الأمة المصري الخطوات ذاتها، وتحول اجتماعه إلى مظاهرة لم تقل حماساً عن المظاهرة البرلمانية السورية.

في ٢٢ شباط ١٩٥٨ تم الإستفتاء في سورية ومصر على انتخاب رئيس الجمهورية ومنحه صلاحية إصدار الدستور المؤقت فجاءت نتيجة الإستفتاء ٩٩, ٢٥٪.

في ٢٢ شباط وصل إلى دمشق الرئيس عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، فقدمت الوزارة السورية استقالتها لإتاحة المجال أمام الرئيس لإصدار الدستور المؤقت، وتشكيل الحكومة الجديدة.

في ٥ آذار ١٩٥٨ أعلن رئيس الجمهورية الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة، وأصدر في اليوم التالي مراسيم تشكيل أول وزارة للجمهورية العربية المتحدة.



عند الماهر وشكري الفوتني يوم إعلان ميثاق الوحدة بين مصر وسوريا



الأيدي متشابكة بعد توقيع ميثاق الوحدة

مقتل الإمام يحيى في اليمن

في الوقت الذي بدأت الشعوب العربية تستيقظ فيه من غفوتها وتعلم معنى الحرية والاستقلال الحقيقي. وعندما استمر الإمام يحيى في حكم اليمن السلطاني لمدة ثلاثين عاماً، حدثت على الصعيد الداخلي هناك كثير من المعطيات أدت في النهاية إلى قتل الإمام يحيى.

فلقد أحس الضباط اللذين تلقوا تدريباتهم العسكرية في بغداد وكذلك المدنيين اللذين تلقوا تعاليمهم في الخارج وخاصة بمصر بالفروقات الشاسعة بين بلادهم والبلاد الأخرى.

إضافة إلى أن أسلوب الحكم الطائفي الذي يفرضه الإمام والذي يصادر بموجبه أراضي الشافعيين ويوزعها على الزيديين على شكل هبات وعطايا جعل الشافعة يحقدون عليه. فقد تعرضت مصالحهم الاقتصادية للخطر. وخاصة رجال الدين الشافعي فقد زاد استعاءهم عندما وجدوا أن كافة الموظفين والعمال في مناطقهم زيديين. ثم أن الملك توج جيشه الاقتصادي عندما نقل التجارة الخارجية إلى بيته لمنع الشافعيين من ممارستها.

ثم أحرق ذلك بنظام ضرائبي قاسي أرهق كواحل الفقراء والفلاحين بالذلات مما دفع بهم إلى الهجرة خارج البلاد. وقد أدى ذلك كله إلى تسامي حركة المعارضة بين عامة الشعب.

ولعل أكبر خطأ ارتكبه الإمام عندما أراد تعديل نظام الحكم في بلاده من إمامياً إلى ملكياً وراثياً. حيث أراد أن يجعل ابنه أحمد ولياً للعهد مما أشعل نار الغيرة في نفوس اليزيديين بالذات لأن الكثيرين منهم كان تواقاً للعرش. مما جعل الجميع يستخطون عليه.

وقد أدى ذلك بدوره إلى قيام أول تنظيم سياسي في البلاد سمي بحزب الأحرار اليعنبي.

وبتاريخ العاشر من شباط. وبينما الإمام عائد بسيارته في إحدى إقطاعياته الزراعية أقدم علي ناصر القردعي على قتل الإمام ورئيس وزراء عبد الله العمري وحفيده الحسين بن حسن.

لكن سيف الإسلام أحمد ولي العهد استطاع وبواسطة الذهب والمال تجنيد القبائل اليزيدية الشمالية للقضاء على النظام الجديد. وأباح العاصمة ثم بعد الزحف عليها.

وقد فشلت الحركة بسبب سوء التخطيط لها من جهة. وتدخل الملك عبد العزيز آل سعود ضدها من جهة أخرى.

إضافة إلى أن الإمام أحمد صور حادثة قتل أبيه على أنه حرب ضد الإسلام يقوم به الكفرة والنصارى.

ويقدر الباحثين أن حوالي ربع مليون مقاتل من القبائل دخلوا صنعاء وقد سبق وقلنا أن رجال القبائل يكرهون سكان المدن. ويحتدون عليهم، وقد

منحت لهم الفرصة الآن. فدخلوا المدينة ولاقمهم منوى القتل والسلب والتدمير. واستمرت تلك الحالة الممجية سبعة أيام متوالية.

وبعد ذلك استولى الإمام أحمد على السلطة فملاء السجون بالرجال وقطع رؤوس الزعماء منهم. ومات منهم الكثيرون في السجن. ولم يطلق سراح أي منهم حتى قامت ثورة ١٩٦٢.

أما منظمة الأحرار اليمنيين فقد تبعثرت وتشتت فصائلها ودخل الخوف والإحباط في قلوب قادتها.

انقلاب ١٩٥٥

كل ذلك كان يزيد في حقد الشعب اليمني على السلطة ويجعله ينتظر الفرصة السالحة بفارغ الصبر حتى وقعت أحداث الانقلاب في عام ١٩٥٥.

وللحق نقول أن تلك الحركة الانقلابية كانت وليدة مساعدتها. ولقد لعبت فيها النخوة العربية إذا جاز التعبير الدور الرئيسي في إشعال جذوتها.

فبينما كان ثلاثة من جنود الإمام يهبون الأموال من قبيلة النجدة نشأ خلاف بين الجباة وأهل القرية فقتل أهل القرية الجباة الثلاثة. ووصل الخبر إلى الإمام أحمد فاشتد غضبه وطلب من نائبه محافظ تعز والكونوليل أحمد يحيى التلایا بتأديب تلك القبيلة.

لكن الفلايا. وبدلاً من أن يذهب بقواته لتأديب القبيلة قام بمحاصرة قصر الإمام أحمد بـ ٦٠٠ جندي وطالبه بالتنازل عن العرش لأخيه سيف الإسلام عبد الله الذي أنضم إلى الفلايا طمعاً في السلطة.

وفي هذه الأثناء كان البدر قد فر إلى حجة وجمع هناك قوة قبلية عددها ٨٠٠ رجل اتجه بها نحو قصر أخيه المحاصر غاربه قوات الفلايا النظامية.



الإمام البدر

إضافة إلى هذا فقد كان الإمام أحمد أكثر دهاء حيث طلب من الفلايا أن يرسل له إلى داخل القصر بعض الجنود لمساعدة أفراد العائلة من نساء وأطفال بالخروج.

وعندما دخل إليه الجنود استطاع إغوائهم بالمال وضمهم إلى جانبه. كما أنه أرسل مع النساء رسائل وأموال إلى من يثق بهم خارج القصر ليتضموا إليه. وسرعان ما انضم إليه الجنود المحاصرين له في الخارج حيث لم يبق مع الفلايا سوى ٤٠٠ أربعين مقاتلاً فقط.

فقتل الفلايا. وسيف الإسلام عبد الله. والعباس. وسعة آخرين.

وقد أدرك الوطنيون حينها أنه لا خلاص لهم إلا بإلغاء حكم الإمامة نهائياً.

الحركة العمالية

ظهر التنظيم النقابي في المملكة مع بداية الستينيات. على هيئة تجمعات عمالية معظمها من الموالدين من المهجر أو من جنوب الوطن.

أما العمال القادمين من الأقطار العربية فقد تمكنوا من نشر الأفكار القومية التي تأثروا بها في البلدان التي كانوا يعملون بها.

وأمسوا لأنفسهم نقابات تحولت إلى منظمة سرية حصرت أعضائها في البداية على أعضاء حركة القوميين العرب. ثم توسعت لتشمل كل المؤمنين بنضالها السياسي السري.

ويبدو أن الماركسيين لم يستطيعوا أن يجذبوا أعداداً كبيرة لتنظيمهم بسبب تدني الوعي العمالي آنذاك الحاصل نتيجة انتشار الأمية الواسعة بينهم. مما جعل منافسيهم من القوميين العرب ينشؤون أول تنظيم نقابي في العهد الجمهوري في منطقة تمر. وكان ذلك التنظيم يضم إلى جانب العمال موظفي بعض المؤسسات الحكومية وأصحاب الدكاكين والمطاعم والمخابز.

ومن البديهي أنه لم يكن بالإمكان تأسيس تنظيم عمالي راسخ بالمفهوم العلمي المعاصر بسبب العدم الصناعات الكبيرة نوعاً ما.

هذا بالإضافة إلى أن ارتباط العمال بنظامهم القبلي كان يجعلهم يعطون الأولوية لمصلحة القبيلة قبل أي اعتبار آخر لذلك فإن تلك التشكيلات لم تكن بالنضوج المطلوب. مما أدى إلى تعدد التنظيمات حيث بلغت أربعين تنظيماً صغيراً عام ١٩٦٠.

وككل التنظيمات العمالية في العالم. فقد كان سلاحها الإضرابات لقد أضرب عمال الموانئ عام ١٩٥٦ لمدة ٣٢ يوماً وكان يؤازرهم عمال مصافي النفط. وكانوا يطالبون بوحدة اليمن في وقت كانت تسوده شعارات إنفصالية مثل «عدن للعدنيين» والشمال للشمالين. وما شابه ذلك. كما أنهم طالبوا بتحديد ساعات عملهم ثنائي ساعات.

عهد ما قبل الثورة

وتحديداً منذ منتصف الخمسينيات. اشتدت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية على الواقع اليمني. وتأثرت بذلك قوى المعارضة تأثيراً كبيراً ووجدت فيما يحدث حولها من حركات ثورية عربية وعالمية حافزاً لها للإبات وجودها. فقد تأثرت كثيراً بالثورة المصرية على سبيل المثال. وبدأ الشعب يدرك الدور الأمريكي في المنطقة. ويكره أمريكا لأنها تساعد حلفاءها ضد شعوبهم. لهذا طالبت القوى الوطنية في الشمال والجنوب بتصفية الاستعمار البريطاني من جنوب اليمن.

التأثر بالثورة المصرية:

كانت القوى الوطنية اليمنية ترى في الثورة المصرية العطف في مسيرة الحركة التحررية العربية ككل. وعلى اليمن بشكل خاص. فقد تعلم منها اليمنيون أن الشعوب تستطيع الوقوف بوجه الاستعمار. بل وتصفيته نهائياً من خلال إزاحته عن بلدانها. كما تعلموا من الثورة المصرية أنها ورغم ضعفها وقفت ضد الإقطاع ورأس المال. وطورت الاقتصاد الوطني عبر قانون الإصلاح الزراعي أو قوانين التأميم.

لذلك جعلوا من شخصية عبد الناصر مثلاً يحتذى به. وكانوا يعتبرونه المناضل الحق من أجل تحقيق الوحدة العربية.

التيارات الأخرى:

إضافة لذلك كانت هناك تيارات سياسية أخرى تتسرب إلى المملكة تدريجياً ومنها:

حركة القوميين العرب:

وهي حركة فلسطينية الأصل كان شعارها «وحدة - تحرر - ثار» وكانت في البداية تعادي الشيوعية إلا أن أفكارها تطورت في الستينيات وأصبح شعارها «الوحدة - الاستقلال - الإشتراكية»

حزب البعث:

كذلك فقد دخلت أفكار حزب البعث العربي الإشتراكي إلى اليمن عام ١٩٥٦ على يد موسى الكاظم. ولكونه لم يكن يملك أية خبرة تنظيمية كان نشاطه محدوداً للغاية حتى عام ١٩٥٩ حيث أسس أول فرع للتنظيم البعثي في عدن. وأبدأت حلقاته الأولى بالعكويين عام ١٩٦٠ في صنعاء. وانضم إليه عدد من الضباط اللدنيين لعبوا دوراً بارزاً في الثورة عام ١٩٦٢.

ولكن، وعند انفصال الوحدة السورية المصرية انحصر دور البعثيين على العقاد عبد الناصر الذي كانت شعبيته تتزايد باستمرار مما جعل الكثيرين يعددون عن التنظيم. وهذا بدوره أتاح الفرصة للتنظيمات الأخرى لكي تتبلور على الساحة.

الإتحاد الشعبي الديمقراطي:

وكان أول تنظيم سياسي يعني له منهاج خاص به تحت أسم «الميثاق الوطني». كما أسس منظمة للشبيبة اليمنية كهدف للحزب. وقد تأسس في بداية الستينيات وطرح شعار له «نحو يمن ديمقراطي موحد».

وتلخصت مواد ميثاقه إلى أربعة بنود:

١- الكفاح المسلح ضد الإستعمار والإقطاع والرجعية وعملائهم وأعدائهم من أجل صيانة واستقلال الشمال. وإقامة حكم ديمقراطي يعبر عن إرادة الشعب ويقتضه لرقابته.

٢- النضال من أجل تدعيم وصيانة وحدة كفاح الشعب اليمني وإقامة جبهة وطنية واسعة على أسس ديمقراطية.

٣- الكفاح بحزم ضد الإستعمار وعملائه بالجنوب من أجل التحرر الوطني والوحدة اليمنية.

٤- العمل على تدعيم التضامن الكفاحي بين الشعوب العربية خاصة. وشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وجميع قوى التحرر والسلم في العالم وتأييد الجهود الرامية إلى صيانة السلم العالمي.

الضباط الأحرار وثورة ١٩٦٢

في منتصف عام ١٩٦٠ تقرر تكوين منظمة الضباط الأحرار من عدة شرائح ثورية متباينة في الأرسطراطية القبلية. ومن عائلات الملاكين ومن الفئات الوسطى في المدينة ومن أشخاص ذوي المحدث عماري وفلاحين.

وكان التنظيم يجمع العديد من أعضاء الفئات السياسية المتواجدة في الساحة آنذاك كالناصرين والبعثيين والقوميين العرب. إلا أنهم كانوا يشترطون على الراغبين في العضوية إلغاء ارتباطهم بتنظيمهم الأساسي حتى لا يفضح أمرهم. وقد بلغ عددهم حوالي ٦٠ / ستين ضابطاً. ومعظمهم ممن أنهوا دراستهم العسكرية في مصر والعراق واليمن. وقد أدركوا بأنه لم يعد يوجد قوة في البلاد قادرة على إنقاذها سواهم. فاتفقوا على تحقيق المجتمع الديمقراطي والعدالة الاجتماعية وإنهاء الإستغلال.

واعتبروا منظمهم واحدة من حركات القومية العربية. وهذا السبب قرروا إقامة علاقات وطيدة مع مصر عبد الناصر.

وكانوا يضعون نصب أعينهم أن أهم عمل يتوجب عليهم القيام به هو قتل الإمام أحمد. وكسر الطوق الديني المقدس الذي أحاط به نفسه بعد ما حور المثل الدينية والآيات القرآنية لخدمة مصالحه.

وقد نفذ عملية الإغتيال هذه ثلاثة من الضباط الأحرار وذلك بأن أطلقوا عليه تسع رصاصات. ومع ذلك فقد عاش ثمانية أشهر ثم توفي بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٦٢م.

وكما حدث في الثورة المصرية عندما استعان الضباط الأحرار بالواء محمد نجيب ليتصدر السلطة لبعض الوقت. فإن الضباط الأحرار اليمنيين كانوا أيضاً صفار السن والمراتب العسكرية. وعديموا الخبرة فاستعانوا بالمشير عبد الله السلال كواجهة للحكم وذلك لكونه معروفاً كقائد عسكري للحرب وقائد لفوج البدر ومسؤول عن قصر السلاح. إضافة لكونه قام بدور هام في الثورة. ولولا مساعدته لتقضي عليها.

بعد ما توفي الإمام أحمد وخلفه ابنه البدر بأقل من عشرة أيام وفي صباح ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ قام الضباط فجراً بتطويق البلاط الملكي بستة دبابات مصفحة. وأربع مئة جندي وأربعين ضابطاً.

وكاد الانقلاب أن يفشل. فقد حدث صدام مسلح كبير بين القوة الملكية الحامية للقصر وبين قوات الثورة. وكادت ذخيرة الشوار أن تنفذ لولا أن عبد الله السلال. وبصفته مسؤولاً عن قصر السلاح، أمر بفتح المخازن وتزويد الشوار بما يريدون من ذخيرة وعتاد قلب وجه المعركة. فقد كان الشوار يوقعون استسلام الخراس دون مقاومة. خاصة وأنهم كانوا قد كلفوا قبل قليل أحد أعضائهم في اغتيال البدر داخل القصر. إلا أن الرصاصة الأولى خاتمه وقبض عليه. ولكن وبعد اشتداد القصف الخارجي على القصر وتهدم طوابقه العلوية استطاع البدر الفرار من القصر مع جميع حاشيته وحراسه.

بينما قامت مجموعة أخرى من الضباط باحتلال مبنى إذاعة صنعاء لبدءاً بزف أخبار الثورة للشعب.

وقد أجمع الخبراء العسكريون آنذاك أن الإنقلاب لم يكن مخطط له بما يكفي.
وإن الصدفه والحظ ساعدا على نجاحه.

أهداف الثورة:

وفي اليوم التالي للإنتقلاب في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ أصدر مجلس قيادة الثورة البيان المتضمن القضاء على الحكم الفردي المطلق. وعلى النفوذ الأجنبي، وإنهاء الحكم الملكي، وإقامة نظام حكم جمهوري ديمقراطي إسلامي، أساسه العدالة الإجتماعية، وإحياء الشرعية الإسلامية الصحيحة. وتنظيم الجيش على أسس حديثة. وإحداث ثورة ثقافية تعليمية تقضي على غلطات العهد البائدة.

وتحقيق العدالة الإجتماعية عن طريق نظام إجتماعي يتلهم مع واقع الشعب اليمنى وروح الشريعة الإسلامية. وتشجيع رأس المال الوطني، على أن لا يتحول إلى احتكار واستغلال. وتشجيع عودة المهجرين إلى الداخل والاستفادة من خبراتهم وأموالهم.

وعلى الصعيد القومي:

الإيمان بالقومية العربية، والعمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

والعمل على تدعيم الجامعة العربية، وإنشاء علاقات اقتصادية مع جميع الدول العربية دون استثناء.

وعلى المستوى الدولي:

الالتزام بسياسة عدم الإنحياز في الأمم المتحدة وتأييد الأمم المتحدة مواقفها من أجل السلام.

وعلى ضوء بيان مجلس قيادة الثورة أصدر السياسي القومي العربي عبد الله باذيب بيان له حول المتطلبات الداخلية للدولة مطالباً فيه:

١- بتصفية جميع العناصر الرجعية من أعمدة الحكم البائد والوقوف بحزم ضد العناصر الإنتهازية التي تحاول التمسح بالثورة بهدف حرفها عن اتجاهها الصحيح وسلبها محتواها الديمقراطي ونسفها من الداخل.

٢- تكوين فرق للمقاومة الشعبية في كل مدينة وقرية للوقوف في وجه أية محاولة إستعمارية رجعية لإعادة النظام الملكي البائد.

٣- مصادرة أراضي وممتلكات المالكين، وكل من ارتبط بهم، واستغل نفوذه لتكوين إقطاعيات وثروات غير مشروعة.

٤- إطلاق الحريات الديمقراطية، وفي مقدمتها حرية الكلمة الكتابة والتظاهر والأحزاب والتنظيم السياسي، والنقابي، لحماية النظام الجمهوري الثوري وتحقيق أهدافه التقدمية.

٥- القضاء على فلول ومخلفات الرجعية، واستئصال تركتها الفاسدة.

٦- الاستناد الكامل على الجماهيرية الشعبية، وتعبئة طاقاتها الثورية في خدمة الجمهورية في الداخل، وعلى الأصدقاء الحقيقيين لشعبنا اليمني في الخارج.

٧- إعادة النظر في الإتفاقيات المعقودة بين الحكومة البائدة والسدول الأخرى، وإلغاء كل اتفاقية تمس بكرامة واستغلال مصالح الشعب.

٨- مساندة نضال الشعب في الأجزاء المختلفة. والعمل على إثارة قضيته في هيئة الأمم المتحدة والمحافل الدولية.

٩- التمهيد لوضع دستور للبلاد، تضعه جمعية تأسيسية انتخاباً عاماً حراً مباشراً تتحول منها فيما بعد إلى مجلس نيابي تكون الحكومة مسؤولة أمامه.

١٠- الوقوف بحزم ضد الشركات والبنوك والإحتكارات الأجنبية وضد المشايخ والمساعدات التي يتخفى وراءها الإستعمار الأمريكي الذي يتآمر مع الإستعمار البريطاني والرجعية العربية.

١١- التعميل بتنفيذ الإتفاقيات الإقتصادية المعقودة مع الدول الاشتراكية وعلى الخصوص الخاصة بتعمير اليمن. وتوثيق وتوسيع التعامل معها.

١٢- إنشاء بنك مركزي للدولة، وعملة جديدة لليمن، ورسم سياسة سليمة.

١٣- بناء القطاع العام وتشجيع رأس المال الوطني وتحقيق التعاون بين القطاعين العام والخاص.

١٤- تحقيق النهضة التعليمية والوفرة الفكرية، وإنشاء المدارس على نطاق واسع. والقضاء على الأمية. وتأسيس الجامعات. وإحياء التراث اليمني الخالد، وتشجيع رجال الفكر والقلم.

١٥- إصلاح الجهاز الإداري، وإيجاد نظام قضائي سليم، ومنع استخدام الشرعية كأحيولة لإبتزاز أموال الناس وأفكارهم.

١٦- إلغاء الخطاطب والتنافيد وجميع الأنظمة المخجمة البالية وغير الإنسانية.

١٧- الإسراع بإصلاح الطرقات. وإيجاد شبكة مواصلات تربط كل أجزاء البلاد، ربطاً وثيقاً.

١٨- إنشاء مشاريع الري، وتحقيق الإصلاح الزراعي بالقضاء على الإقطاع وتوزيع الأراضي على الفلاحين. وتوفير وسائل الإستثمار والري لهم.

أما على النطاق الخارجي:

١- سلوك سياسة خارجية متحررة ومعادية للإستعمار والرجعية والحرب.

٢- توطيد العلاقات مع جميع الدول العربية المتحررة والدول الاشتراكية وجميع الدول الصديقة.

٣- التضامن مع جميع الشعوب العربية في كفاحها المشترك من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم. وتحقيق الوحدة العربية الشاملة على أسس ديمقراطية محررة.

٤- التضامن مع جميع الشعوب العربية وشعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول ائمة للسلام من أجل تصفية الإستعمار وصيانة السلام العالمى.

٥- إتباع سياسة الحياد الإيجابى، والتعايش السلمى، والتعامل مع جميع الدول على أساس المساواة والإحواء والنفعة المتبادل.

وعلى ضوء ذلك البيان يمكننا أن نستخلص الصورة التى كانت تعيشها اليمن قبل الثورة. فكل المطالب المطروحة على الصعيد الداخلى، كانت مفقودة فى الأصل، بحيث يؤكد لنا أن اليمن آنذاك كانت مثل القارة المهجورة التى لازالت تعيش فى القرون الوسطى.

أضف إلى هذا أن الصيغة التى أعد فيها البيان تدل على التضوج السياسى السابق لأوانه فى منطقة كهذه. مما يشير الشك بأنه أعد بإشراف جهة خارجية. وعلى الأرجح أنه صياغة مصرية طنانة. إذا ما قورن مع أسلوب إذاعة صوت العرب فى تلك الفترة.

الملف العربي في القرن العشرين

الجزء السادس

د. سليمان المدني

المنازة

الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨

الواقع إن الأحداث التي جرت في لبنان عام ١٩٥٨، نبعت جذورها من ظروفها السياسية والاجتماعية والطائفية التي تعطي للبنان نكهة مميزة عن باقي الدول العربية. ولذا ينبغي على المرء حينما يقيم أحداث لبنان أن ينظر إليها من هذه الزاوية. ولا يتغافل عن تلك العوامل.

كان شمعون في ذلك الوقت رئيساً للبنان، وكان يعتبر نفسه زعيماً لمجتمع مسيحي هدته النزاعات الطائفية سواء داخل المسيحيين أو بين المسلمين الذين تتنازعهم أيضاً الخلافات المذهبية.

وكان شمعون تزوجه سياسات عبد الناصر الخارجية المتعلقة بالشؤون العربية، ويظن أن عبد الناصر يهدف إلى تدمير النفوذ المسيحي في لبنان لمصلحة المسلمين، مما جعل شمعون يكن العداء لأي مد عربي، ولا يكره تهديد الشيوعية الدولية في المدى الطويل.

ويقينا إن شمعون كان يتحاز إلى الغرب بالرغم من محاولاته التدثر بمسوح الحياء، في الوقت الذي كان لا يميل فيه إلى الملك حسين أو نوري العراق خشية العكزل الإسلامي.

ويؤكد هذا الرأي أن شعرون لم يعارض قط حلف بغداد، أو يقاوم أية دولة عربية انضمت إليه، طالما كانت الولايات المتحدة وراء مثل هذه التكتلات.

ومساعد شعرون في سياساته «شارل مالك» وزير خارجيه الذي كان يكن كراهية شديدة للشيوعية، ويجهد الضمام لبنان إلى أي تحالف ضد السوفيت، وكان ينظر إلى مبدأ ايزنهاور كغيث من السماء يحمي لبنان، ويهيئ الفرص لخصول لبنان على معونات غير محدودة.

ولم تكن موسكو هي «الجمع» الوحيد لما لك فحسب. بل كان معادياً أيضاً للقاهرة منذ شبابه حينما عمل في ميدان الصحافة بالقاهرة. وكان رأيه المعلن آنذاك أن أي تجمع عربي يهدف إلى قيام إمبراطورية إسلامية تعدد من المحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي. تصبح بموجبه الأقليات المسيحية داخلها تتلقى الإحسان والغفران من حكامهم المسلمين.

وهكذا كان يرى في قيام وحدة مصر - سوريا بداية لهذا المخطط، وأن الوحدة سوف تعمل على تنفيذه. هذا المخطط على قرب سوريا من لبنان.

وزاد التيار اشتعلاً، قيام إذاعة القاهرة منذ عام ١٩٥٥ بمحملة هجور مستعرة على لبنان، وبخاصة أثناء العدوان الثلاثي. ذلك أن لبنان كانت الدولة الوحيدة التي رفضت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع لندن وباريس خلال العدوان الثلاثي، بحجة أنها كانت لا تزال ترتبط مع فرنسا بعلاقات وثيقة، كما أبدت أنها كانت مدينة بكثير لبريطانيا التي ساعدتها في الحصول على استقلالها.

ولذا لم يكن مفاجئاً أن تصبح لبنان في أوائل عام ١٩٥٨ الدولة الوحيدة التي قبلت المعونة الأمريكية في ظل مبدأ ايزنهاور، بحجة أن هذه المعونة تحمي لبنان من الشيوعية الدولية، أو «العربية الدولية»!

كان شمعون يعتقد أن السبيل الوحيد لحماية لبنان من الشيوعية الدولية والمسد العربي هو أن يحمي في ظل قوة أمريكا المطلقة، ولذا كان لهذا العامل اثر فعال في توجيه سياسته التي أدت بلبنان في النهاية إلى ما يقرب من الحرب الأهلية.

وجاءت زيارة عبد الناصر إلى الإتحاد السوفيتي في أواخر شهر إبريل عام ١٩٥٨، لتزيد هواجس شمعون ووزير خارجيته من عواقب تقارب عبد الناصر وموسكو، فقرر أن السبيل الوحيد لإنقاذ لبنان من هذا التحالف هو اللجوء إلى الولايات المتحدة.

وكان شمعون على وشك أن تنتهي مدة رئاسته الثانية بعد أشهر، ويطمح بصورة ما أن يرشح نفسه لمدة ثانية ، وكان هذا الأمر يجرمه دستور لبنان.

وأعد مالك خطة لتنفيذ ذلك، فأُسرع إلى واشنطن وعرض مشروعه على الخارجية الأمريكية والمخابرات المركزية. وبين لما الخطر الذي يهدد لبنان، وأخذ يذكر الأمريكيين أن لبنان كانت الدولة الوحيدة التي اشركت في مشروع ايزنهاور. وأن المنطقة العربية بدون شمعون سوف تعرضها للغزو الشيوعي.

وكان ثمة خطورة تهدد المجتمع اللبناني نتيجة محاولة شمعون إعادة ترشيح نفسه لمنصب الرئاسة. ذلك أن هذا التحرك سوف يستعدي العناصر الموالية

لعبد الناصر، والتي كانت متشعبة بين غالبية المسلمين، فضلاً عن أن هذا الأمر سيؤدي إلى تشاقق المجتمع المسيحي في لبنان نتيجة النزاع الذي سينشأ بين أتباعه وبين أتباع منافسه البطريرك المعوشي.

ومع أن الولايات المتحدة أبدت تعاطفاً إزاء إقراخ مالك بمد مدة رئاسة شمعون لفترة تراوح بين سنتين وخمس سنوات، فإن الخارجية الأمريكية لم تعط وعوداً مفصلة لهذا الإقراخ.

وتردد شمعون في اتخاذ قرار حاسم نتيجة للظروف السابقة، ولكن شارل مالك وزير خارجيته نشر نشاطه في الأوساط اللبنانية لاكتساب تأييد شمعون، وسرعان ما انتشرت الشائعات على نطاق واسع تقول بأن شمعون يعمل على تجديد رئاسته، وأن البرلمان اللبناني سوف يطلب منه تقريباً أن يصادق على التعديلات الضرورية للدستور، التي تتيح لشمعون فرصة تنفيذ مخططة.

وعلى الفور تكتلت الكتلة الإسلامية معارضة له، ومعاونة مع أتباع البطريرك المعوشي، لمقاومة هذه المناورة.

وصاحب هذه الظروف اغتيال الصحفي اللبناني نسيب المتني في بيروت وذلك في الثامن من مايو عام ١٩٥٨، وكان هذا الصحفي من الموالين لعبد الناصر. كان هذا الحادث بمثابة الشرارة التي أشعلت الوقود الكامن في لبنان، وبدأت أعمال المقاومة المسلحة.

وتناسى المسلمون في المدن - سنيون وشيعة - خلافاتهم المذهبية، واتحدوا على



صائب سلام

المقاومة حول كمال جنبلاط الزعيم
البناني الإثراكي بواسطة أتباعه من
الدروز.

في خضم هذه الظروف وجد عبد
الناصر أنه لا يستطيع أن يقف مكتوف
الأيدي. ومن ثم لم يردد في معاونة
المقاومة اللبنانية بالسلاح والمال والدعاية.

وقام عبد الحميد السراج بمعاونة المكتب الثاني السوري بهذه المهمة، فاتصل
السراج بصائب سلام وكرامي وعرض عليهما مساعدة الجمهورية العربية

شعون تحت رئاسة رشيد كرامي وصائب
سلام الذي كان قد استقال من رئاسة
الحكومة عقب خلافاته مع شعون لرفضه
قطع العلاقات الدبلوماسية مع لندن
وباريس في ٦ نوفمبر عام ١٩٥٦.

أما في المناطق الجبلية الريفية فقد تركزت



رشيد كرامي

المتحدة لقبلاً على الفور، وكان برهان أدهم ضابط المخابرات في المكتب الثاني السوري محور هذا النشاط.

ومن ناحية أخرى خرج دروز كمال جنبلاط من مخابهم في الجبال وسيطروا على الحدود اللبنانية - السورية، ومن ثم قاموا بتأمين تدفق السلاح من سوريا إلى رجال كرامي وسلام، كذا إلى مخايي الدروز السرية.

وفضلاً عن ذلك فقد قام السفير المصري عبد الحميد غالب في بيروت بنشاط آخر في الإتصال بزعماء المعارضة وتوزيع الأموال، والنشاط الدعائي.

وفي ١٣ مايو ١٩٥٨ استدعى شمعون سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأبلغهم أن لبنان واقع تحت هجوم أجنبي ومادي ودعائي من مصر.

ولم يحل نهاية مايو حتى كانت إذاعة كل من القاهرة ودمشق تحرض المسلمين على الثورة. وسادت أعمال العنف كل أنحاء لبنان، وحاولت أن تتدخل الجامعة العربية لتهدئة الموقف، ولكنها أخفقت في إرضاء بيروت، فوجه شارل مالك وزير خارجية شمعون إلى نيويورك حيث اتهم عبد الناصر أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتدبير تمرد على السلطة الشرعية، وذلك بقيامه بإمداد المتمردين بالسلاح، وتدريب ما أطلق عليهم اسم «الإرهابيين».

وقامت الأمم المتحدة بتعيين فريق من المراقبين ضم ممثلين من الهند والنرويج واكوادور، ومافر المراقبون إلى لبنان لبحث شكوى لبنان، ولكن نظراً لعدم إمكان المراقبين التحرك ليلاً لدواعي الأمن - حيث كانت تتم عمليات شحن

السلاح من سوريا، فإن المراقبين لم يستطيعوا أن يتنبهوا حقيقة الأشياء، فكتبوا إلى همرشولد سكرتير الأمم المتحدة تقريراً جاء به أنهم لم يجدوا أي دليل على شحن أسلحة على مستوى كبير.

ومن ثم قام همرشولد بعد ذلك بزيارة لبنان بنفسه وذلك في منتصف شهر يونيو، وعاد إلى نيويورك مقتنعاً بما كتبه المراقبون من قبل، ورسخ في ذهنه أن اتهامات مالك كان مبالغاً فيها.

وصدم شعون من موقف همرشولد، فأعلن أنه سوف يبحث عن المساعدة من أي جهة أجنبية أخرى بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وفعلاً اتصل بالولايات المتحدة لتقديم معونة عاجلة تتضمن إرسال قوات مسلحة، لمعاونة لبنان في محتتها.

والواقع أن أمريكا لم ترحب كثيراً بطلب شعون، ويبدو أنها تذكرت عواقب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، فنصحت شعون بالريث والبحث عن حلول أخرى، وطلبت منه أن يكون إرسال القوات الأمريكية إلى لبنان بمثابة الحل الأخير للآزمة.

واستمرت المناوشات بين حكومة شعون التي كانت تدعي الغالبية من المسيحيين، وبين الفوار المسلمين والدروز تدعمهم أقلية مسيحية.. كان الموقف أقرب لنوع غريب من الحرب الأهلية.

ولم يشرك الجيش اللبناني تحت قيادة فؤاد شهاب في هذا الصراع، عدا بعض الإشتباكات العنيفة التي دارت بين الثوار وقوات الجندرية، حينما قام الثوار بتدمير نقط الحدود الواقعة عند شتورة، والتي أدت إلى قتل جميع رجال الجندرية بها.

واستمرت المناوشات، حتى وهنت في بداية يوليو ١٩٥٨، إذ وجد شعبون في مقاومة المسلمين إصراراً عنيفاً، كما رأى المسيحيين منقسمين إلى شيع متناحرة، فقرر فجأة أن يتغلب على فكرة التجديد. وفي ٣٠ من يوليو عام ١٩٥٨ أعلن ذلك رسمياً.

التحالف العراقي الكويتي عام ١٩٦١

كان ارتقاء الكويت إلى كيان الدولة في سنة ١٩٦١ مرحلة مهمة أخرى في تطور البلدان العربية من كيان إتكالي دولي. وكانت إسمياً ولاية عثمانية سابقة تقع على رأس الخليج العربي ولا تزيد مساحتها على ٦,٠٠٠ ميل مربع معظمها أرض صحراوية، وازداد عدد سكانها بسرعة بعد الحرب العالمية الثانية بحيث أصبح ٣٥٠,٠٠٠ نسمة. ولم تكد الأسرة الدولية ترحب بهذه الدولة الجديدة في المنطقة العربية وفي العالم أجمع حتى طالب عبد الكريم قاسم بها دون سابق إنذار، وأعلن في مؤتمر صحفي عقده في ٢٥ حزيران (يونيو) سنة ١٩٦١ أنها جزء لا يتجزأ من العراق. وبعد أن أفضى بيان مفصل عن ارتباط الكويت التاريخي بالعراق قال:

«إن جمهورية العراق قررت حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التي يسيطر عليها الإستعمار بصورة تعسفية، والتي تخص العراق بوصفها جزءاً من محافظة البصرة... وستصدر وفقاً لذلك مرسوماً نعين بموجبه شيخ الكويت قائم المقام بالكويت في بيانات عدة أخرى عامة، وأوضح بصورة لا تقبل الشك، انه لا يعتزم استخدام القوة وأنه سيلجأ إلى الوسائل السلمية، مع أنه صرح بأن في استطاعته تحقيق غايته بالقوة. ولو أراد استعمال القوة لحرك

قواته واستولى على البلاد بشكل مباغت، كما اقترح عليه بعض مستشاريه. غير أن الشيء الذي يصعب تصديقه هو أن يدّعي شيخ الكويت أو بريطانيا لمشيتة عبد الكريم قاسم ويؤكد استولى على البلاد بالقوة. ظل عبد الكريم قاسم، حتى نهاية حكمه، يؤكد حق العراق في الكويت ويصر على أنه سيصل إلى هذا الحق بالوسائل السلمية.

ومع ذلك فإن مطالبة قاسم بالكويت لم تكن شيئاً جديداً فالرابطة الوثيقة بين شعبي الكويت والعراق ومصالحهما المشتركة تشير طبعاً إلى أن البلدين قد يحققان فوائد متبادلة في حال اتحادهما. فقبل اكتشاف النفط في الكويت أوعزت بعض الشخصيات الكويتية للملك غازي (١٩٣٣ - ١٩٣٩) بالمطالبة بضمها في بيانات عامة، وحاول الملك إثارة الكويتيين على حاكمهم بواسطة محطة إذاعة خاصة من قصره. وفي أوائل سنة ١٩٥٨ حين أنشئ الاتحاد العربي بين العراق والأردن دعا الجنرال نوري شيخ الكويت إلى الانضمام إلى الاتحاد دون إكراه ودون أن يحدث ذلك تغييراً في شؤون الكويت الداخلية أو الخارجية. وقد استندت مطالبة العراق من جهة إلى التصاق الحدود الجغرافية، ومن جهة ثانية إلى أسباب عرقية واقتصادية. غير أن حجة قاسم الرئيسية استندت إلى اعتبارات تاريخية وقانونية، وربما لأن الكويت كان يحكمها في العهد العثماني قائم مقام كان يخضع إدارياً لوالي البصرة. وكان قاسم يرى أن الإتفاق بين الكويت وبريطانيا في ٢٣ كانون الثاني (يناير) سنة ١٨٩٩ باطل المفعول، لأنه عقد مراً ودون تفويض مسبق من السلطان. وكان يرى كذلك أن الكويت بحسب القانون جزء لا يتجزأ من العراق.

وتحولت الكويت كغيرها من الولايات العثمانية السابقة من مدينة صغيرة بناها مؤسس الأسرة الحاكمة في منتصف القرن الثامن عشر إلى قضاء كامل يتمتع بحكم ذاتي. ولم يكد القرن التاسع عشر يشرف على نهايته حتى كان لها كيان مستقل وراث الشيخ يتمتع بحرية كاملة تقريباً في عقد اتفاقيات مع جاراته ثم مع الحكومة البريطانية. ورأى قاسم أن الشيخ لم يكن يتمتع بصلاحيات عقد اتفاق مع بريطانيا دون تفويض مسبق من السلطان العثماني، وألقى بعض المؤلفين شكاً على شرعية اتفاق سنة ١٨٩٩ وفاعليته. غير أن ممارسة حق حاكم في عقد اتفاقيات مع بلدان أجنبية لم يكن أمر مستحدثاً في العهد العثماني، كما يشهد على ذلك ما صنعه محمد علي وغيره من حكام شمالي إفريقيا. ويسدو أن تركيا اعترفت ضمناً بفاعلية اتفاق سنة ١٨٩٩ في وثيقة وقعها مع بريطانيا سنة ١٩١٣ على الرغم من أن هذه الوثيقة ظلت دون إبرام.

ولابد عند التحليل الأخير من اعتبار هذه الاتفاقيات جميعها خارجية عن الموضوع إذا استعصم عنها بمعاهدات صلح بعد الحرب، تخلت تركيا بموجبها عن جميع حقوق سيادتها على الأراضي التي سلخت عنها بعد الحرب العالمية الأولى. وقد تخلت تركيا في معاهدة سيفر (١٩٢٠)، وتكرر ذلك في معاهدة لوزان (١٩٢٣) عن جميع حقوقها وسيادتها على جميع الأراضي التي كانت ملكاً لها خارج الحدود التي نصت عليها هاتان المعاهدتان. وألف العراق دولة من ثلاث ولايات سلخت عن تركيا هي الموصل وبغداد والبصرة. غير أن الكويت لم تكن ضمن ولاية البصرة بشكل واضح، ذلك لأن تركيا كانت قد منحت السلطة التي

اسعولت على الكويت حق السيادة الكاملة. ولما كان العراق من الدول الوارثة فانه لا يجوز له أن يطالب بحق السيادة على أرض لم تتنازل تركيا عنها. ولذلك لم يكن في مقدور عبد الكريم قاسم أن يبرر طلبه بالإستناد إلى القانون، وظلت مطالبته بالكويت تراوح بين اعتبارات قانونية وأخرى تاريخية وسياسية.

أما ما هو الدافع الذي جعل عبد الكريم قاسم يطالب بالكويت؟ فقد كان عبد الكريم قاسم، بصفته قائداً عسكرياً، يصدر أوامر إلى مرؤوسيه المدنيين والعسكريين على السواء. ويعاقب كل من يتحرد على هذه الأوامر أما بالسجن أو الإعدام. وإذا كان مثل هذا الأسلوب أمراً يتحمله شعب لا يستطيع تحدي سلطته، فهو مرفوض قطعاً في العلاقات الخارجية بين الدول. وجاءت مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت في الوقت الذي ظهر فيه الإنقسام واضحاً في صفوف الشعب العراقي، واعتقاداً منه أن الشعب سيقف وراءه في هذه المطالبة، فقد حاول أن يحول اهتمام بلد منقسم على نفسه عن الشؤون الداخلية إلى الشؤون الخارجية.

وهناك سبب آخر لا يقل أهمية عن السبب الأول طبعاً، وهو موارد النفط الغنية في الكويت. فالكويت لم تكن تملك ١٥ بالمئة من احتياطي النفط الثابت في العالم وحسب، بل إن إنتاج النفط هناك كان يتم على أسهل وجه. وفي سنة ١٩٣٤ منحت شركة نفط الكويت التي أنشئت بعد توحيد شركة النفط الإنكليزية - الفارسية (التي كانت تملك فيها بريطانيا حصة الأسد) وشركة

نقط الخليج الأمريكية حقوق امتياز شاملة. ومنذ سنة ١٩٥١، ونتيجة خطوة إيران في تأميم صناعة النفط، تم الاتفاق بين الكويت والشركة على اقتسام الأرباح الفعلية على أساس الأسعار المعلنة. وارتفعت صادرات الكويت في غضون ذلك من ١٧,٠١٨,٦٦٠ طنّاً في سنة ١٩٥٠ إلى ٣٧,٠٤٢,٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٢.

وفي سنة ١٩٦٠ بلغ مجموع الإنتاج رقماً خيالياً هو ٨٠,٥٧٣,٦٢٧ طنّاً وأثارت هذه الإيرادات حسداً في العالم العربي وفجحت عيون الغيرة عند الزعماء العرب الذين كانوا يسعون لتحقيق أهداف قومية عربية عن طريق التوسع الإقليمي.

ولم يكن العراق الوحيد الذي طمع في الكويت، بل كذلك المملكة العربية السعودية وعبد الناصر الذي كان ينادي باسم القومية العربية بوحدة عربية من المحيط إلى الخليج، حتى يتمكن العرب من أن يلعبوا دوراً رئيسياً في شؤون العالم. وتستطيع الكويت بمواردها الغنية تحقيق هذا الهدف الجوهري إن هي دارت في فلك نفوذه. وفي الوقت الذي كانت تتحرك فيه الكويت نحو وضع جديد في علاقاتها مع بريطانيا كان من الطبيعي أن يلهم القوميون العرب إلى القول بأن الكويت بصفتها بلداً عربياً يجب أن تتحمل مسؤوليتها نحو البلاد العربية الأخرى. وساد القلق النفوس أثر شائعة تقول بأن بريطانيا تفكر في إدخال الكويت بعد استقلالها حظيرة الكومنولث. ولا يبعد أن يكون قاسم قد فكر في ضم

الكويت إلى العراق في ذلك الحين لأنه لدد بالشاعة في خطاب ألقاه في ٣٠ نيسان (إبريل) سنة ١٩٦١. وحث شيخ الكويت على مقاومة هذه المشاريع الإستعمارية واعداء إياه بتأييد العراقيين بوصفهم إخواناً عرباً ضد أية تهديدات خارجية، لأنه لا توجد حدود بيننا وبين الشعب الكويتي. وأوضح عبد الناصر بدوره أنه يتطلع بقلق إلى احتمال إدخال الكويت دائرة النفوذ البريطاني. وقيل أنه إذا كان لا بد للكويت من أن تنضم إلى وحدة إقليمية فعليةا أن تنضم إلى وحدة عربية لا أن تدور في فلك بريطانيا.

ولكن قاسم كان أول من تحرك، فما أن أنهت بريطانيا حاجتها على الكويت في ١٩ حزيران (يونيو) سنة ١٩٦١ حتى أعلن قاسم مطالبة بلاده بها. وتقدمت الكويت بطلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية وتلقت التهانئ بمناسبة استقلالها من عدة بلدان عربية. وبعث قاسم ببرقية في ٢٠ حزيران (يونيو) يقول فيها أنه ليسعه أن يعلم أن بريطانيا أنهت اتفاق سنة ١٨٩٩ الذي عقد بصورة غير مشروعة مع الشيخ مبارك الصباح «دون علم إخوانه في الكويت أو علم السلطات الشرعية في العراق حينذاك». وأثار عدم ورود أية كلمة تهنئة في هذه البرقية شكوك الشيخ، مما حمله على استشارة السير وليام لومس المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي. ويقال أن السير وليام قال «إن الحاكم أوضح لي حينذاك أنه إذا رأى أن هذه التهديدات مستؤدي إلى تطور ما

فانه سيطلب تنفيذ الفقرة د». ونصت الرسائل المتبادلة بين الكويت وبريطانيا في ١٩ حزيران (يوليو) استناداً إلى الفقرة «د» على انه «ليس هناك في هذه الإتفاقيات ما يؤثر في استعداد حكومة صاحبة الجلالة لمساعدة حكومة الكويت إذا ما طلبت هذه الأخيرة مثل هذه المساعدة».

ولعل صوت قاسم عالياً دون أن يأتي بأية حركة رغم ما تردد من شائعات عن حشد قوات. واستناداً إلى تلك الأنباء غير المؤثقة بعث شيخ الكويت في ٣٠ حزيران (يوليو) ١٩٦١ يطلب مساعدة بريطانيا العسكرية، وأبلغ الحكومات العربية بما فعل. وفي أول تموز (يوليو) حطت قوات بريطانيا في الكويت كانت وصلت في حاملة بريطانية. ولم تندفع بريطانيا إلى هذا العمل بسبب التزامها بنود المعاهدة وحسب، بل بسبب ماها من مصالح في الكويت كذلك، فضلاً عما للكويت من موقع استراتيجي في الخليج، والتقصير في الدفاع عن الكويت إضعاف لذلك الموقع. وفي الثاني من تموز (يوليو) طلبت بريطانيا عقد اجتماع لمجلس الأمن دعيت الكويت إلى حضورها وتقدمت بشكوى ضد العراق لتهديده استقلالها. وطلب العراق بدورهِ اجتماعاً مماثلاً حيث تقدم بشكوى ضد بريطانيا لتهديدها «استقلال العراق وأمنه». غير أن المباحثات انتهت دون تبني مشروع رسمي. ومن المشكوك فيه أن تكون بريطانيا قد توقعت حلاً في الأمم المتحدة، بل لعلها أرادت أن تشرح للرأي العام الأسباب التي جعلتها على إنزال قواتها في الكويت.

وفي الجامعة العربية، التي طلبت الكويت الدخول في عضويتها اتخذت مقررات خطيرة لحل المشكلة. ودارت مباحثات تهديدية قبل انعقاد مجلس الجامعة في ٢٠ تموز (يوليو) تركزت في نقطتين رئيسيتين هما سحب عبد الكريم قاسم طلبه ضم الكويت، وتشكيل قوة عربية تحل محل القوة البريطانية. ولما لم يظهر أي دليل يشير إلى استعداد قاسم لسحب طلبه فقد كان من الطبيعي أن تركز المباحثات في النقطة الثانية. وبنى مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه في ٢٠ تموز (يوليو)، الذي رفض العراق حضوره، القرار التالي الذي أعدته اللجنة السياسية:

أولاً: (أ) - تعهد الحكومة الكويتية بطلب سحب القوات البريطانية من الأراضي الكويتية بأسرع وقت ممكن.

(ب) - تعهد الحكومة العراقية بعدم اللجوء إلى القوة لضم الكويت إلى العراق.

(ج) - تؤيد الجامعة العربية أية رغبة تبديها الكويت في الوحدة (أو الاتحاد) مع أية دولة أخرى عضو في الجامعة.

ثانياً: (أ) - ترحب (الجامعة) بدولة الكويت عضواً في جامعة الدول العربية.

(ب) - تؤيد الدول العربية طلب دولة الكويت الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

ثالثاً: تعهد الدول العربية بناء على طلب الكويت بتقديم مساعدات فعالة لحماية استقلال الكويت والدفاع عن استقلالها. ويخول المجلس الأمين العام صلاحية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بأسرع وقت ممكن.

أدخلت الكويت عضواً في جامعة الدول العربية وحضر السيد عبد العزيز حسين سفيرها لدى مصر وممثلها لدى الجامعة اجتماع الجامعة المنعقد في ٢٠ تموز (يوليو) وأعلن عن استعداد بلاده لتنفيذ التزاماتها بموجب الميثاق .

وأبطلت مسؤولية تقديم المساعدة للكويت، وفقاً لقرار المجلس، بالسيد عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة. وكانت الكويت قد وجهت مذكرة إلى الجامعة في ١٨ تموز (يوليو) تشير فيها إلى رغبتها في أن تحمل قوة عربية محل القوة البريطانية. وفي ١٢ آب (أغسطس) تم اتفاق بين شيخ الكويت والأمين العام للجامعة على الطيعة الفنية للقوة المقترحة. وفي اليوم ذاته طلب شيخ الكويت من بريطانيا سحب قواتها لتحل محلها قوة عربية. وكان مجموع القوة التي وصلت ثلاثة آلاف جندي معظمهم من المملكة العربية السعودية والباقي من الجمهورية

العربية المتحدة وسوريا والأردن. وفي ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) أعلنت الكويت انتهاء السحاب القوة البريطانية.. وبعد مضي يومين قررت الجمهورية العربية المتحدة سحب قواتها من الكويت، بسبب خلافات بين الدول العربية. ولكن بقية القوات العربية ظلت في الكويت سنة أخرى قدمت خلالها دعماً معنوياً إن لم يكن دعماً عسكرياً فعلاً ضد أي هجوم. وعلى كل حال فإن عبد الكريم قاسم بالرغم من استمراره في ترديد مطالبه بالكويت، لم يأت بأية حركة يشتم منها على أنه ينوي استعمال القوة، إلا أنه قطع علاقاته مع البلدان التي اعرفت باستقلال الكويت منفذاً بذلك تحذير وزير خارجيته الذي أعلنه في نهاية شهر كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٦١. وهكذا فقد عزل نفسه بدلاً من أن يعزل تلك البلدان التي قصد إلحاق الضرر بها عن طريق العمل الدبلوماسي.

وانتهت مغامرة قاسم الكويتية بفشل ذريع، لأن البلد الذي طالب به وجد حماية فردية أو حماية جماعية. وكان من نتيجة تهديده أن منح شيخ الكويت شعبه حريات ديمقراطية مدلاً بذلك على أن ما يناله شعبه في ظل حكمه قد حرم منه شعب العراق. وفضلاً عن ذلك فقد أدرك الشيخ، وهو يبدي إعجابه بالقوى الجديدة التي دخلت بلاده، أن النظام السياسي في إمارته يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع التقدم الإجماعي والاقتصادي.

وما أن آل حكم قاسم سنة ١٩٦٣ إلى الزوال حتى بعث شيخ الكويت بريقة إلى العقيد عبد السلام عارف الرئيس العراقي الجديد يهنئه فيها بسقوط حكم قاسم، ورد عارف على البريقة بلهجة مماثلة، واعتبر تبادل البريقيين إعراباً عن رغبة البلدين في إعادة العلاقات الودية بينهما إلى سابق عهدها وفي ٤ تشرين الأول (أكتوبر) صدر بيان في أعقاب مفاوضات بين البلدين تضمن اعتراف العراق باستقلال الكويت كما نص على تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين. وفي الرابع من أيار (مايو) ١٩٦٣ أدخلت الكويت حظيرة الأمم المتحدة.

المشكلة القومية

شددت السياسة البريطانية في العراق قبل استقلاله وإرضاء للوطنيين العراقيين، على تطوير دولة مركزية موحدة خلافاً للسياسة الفرنسية في سوريا ولبنان التي كانت تشجع على اللامركزية والحكم الذاتي المحلي. فقد اعتمد الفرنسيون على الأقليات للمحافظة على وضعهم بينما التمس البريطانيون نفوذهم بالتحالف مع الطبقة الحاكمة على الرغم من أن الأكراد كانوا يعتبرون في الأصل من صائغهم. ويسدو أن البريطانيين كانوا يعتقدون أن العرب والأكراد والأقليات الأخرى قد ينصهرون في بوتقة واحدة ليخرجوا منها بهوية قومية جديدة تقوم على المفهوم الإقليمي لدولة عراقية جديدة تربطهم فيها المصالح المشتركة. وكانت بريطانيا تعتقد أن نخبة جديدة من الأكراد والعرب هي التي تؤلف طبقة حاكمة تحاول بريطانيا الإبقاء على علاقات ودية معها بعد الاستقلال تعتمد عليها وحدة البلاد في المستقبل.

ولكن لا القومية المشتركة الجديدة ولا الاستقرار الداخلي الذي اعتمدت عليه علاقات بريطانيا الودية برز إلى عالم الوجود. ولعل الأكراد والعرب على السواء كانوا مستعدين للإتصهار في قومية واحدة لو بذل جهد صادق لخلق هوية قومية جديدة. وعلى الرغم من ذلك فهناك بعض العوامل التي أهابت

بالعرب .. على غير قصد منهم - أن لا يتحركوا بسرعة نحو تحقيق مثل هذا الهدف. ونذكر هنا عاملين، الأول: هو أن المجتمع العربي المنقسم إلى سنة وشيعة لأسباب تاريخية ودينية، مجتمع أقوى من أن يتقبل هوية قومية جديدة. فقد رأى الشيعة وهم يمثلون نصف سكان البلاد تقريباً أن أنصار الأكراد وهم طائفة سنية متعصبة مع العرب السنيين يزعزع كياناتهم لمقاوموه. أما العامل الثاني: فهو أن السنيين أنفسهم عزفوا عن الإنصهار مع الأكراد بسبب مد القومية العربية، على الرغم من حرصهم البالغ على المحافظة على وحدة البلاد الإقليمية. وفوجئ العرب العراقيون بعد الإستقلال بحركة الوحدة العربية الشاملة التي كانت تهدف إلى تحقيق وحدة عربية تنهض على أسس إتحادية أو وحدوية. وهذه الحركة جعلت الأكراد يحجمون عن الإتحاد مع شعب ليس عنده استعداد للإبقاء على استقلال البلاد السياسي أو المحافظة على الجنسية التي يحملها، وهكذا حال هذا التناقض دون تطوير قومية عراقية صحيحة.

لا شك أن إخفاق العرب في خلق هوية وطنية جديدة تتميز عن القومية العربية كان السبب الرئيسي في اعتماد الأكراد على القومية الكردية من أجل البقاء. وبدأت القومية الكردية، التي كانت تتفاعل قبل وجود الدولة العراقية، بالنمو وقد وجدت الحافز في ما كانت تشهد من نمو القومية العربية دون أن تهدر من أحد أية محاولة للحد من أي من الإتجاهين أو لإلهام العرب والأكراد على السواء معنى التمسك بسمو الهوية القومية العراقية. بل لقد كان الأمر في الواقع على العكس من ذلك إذ حاولت الحكومة عمداً في كثير من الأحيان الحد من القومية الكردية أو قمعها عن طريق فرض قيود إدارية معينة بينما

سمحت بنشر الدعاية للوحدة العربية الشاملة و كانت النتيجة أن راح الأكراد يبدون باستمرار تحفظات على سياسة الحكومة كما أنهم لم يستطيعوا اعتبار الهوية الوطنية العراقية بديلاً عن القومية الكردية.

لقد كان في الإمكان أن يتحسن الوضع بعد الحرب العالمية الثانية لو أن الحكومة عمدت إلى تخفيف القيود على الأحزاب السياسية والتهجعت سياسة معساحة. ذلك لأن العرب والأكراد على السواء، كانوا يتطلعون، وكلهم أمل، إلى نظام حكم يتمتع فيه الجانبان بالخريات الديمقراطية التي وعدا بها خلال الحرب. وطلب الأكراد في سنة ١٩٥٦ السماح لهم بإنشاء حزب سياسي كردي، ولكن طلبهم رفض بحجة أن مثل هذا الحزب «قومي» ولا يتجانس مع الأحزاب الأخرى في البلاد. ولما كان حزب الإستقلال والأحزاب الأخرى تشدد على القومية العربية فقد كان من الطبيعي أن يفسر رفض الطلب الكردي بأنه انتقاص من الحقوق الكردية. وهكذا لم يستطع الأكراد الإشتراك إلا في الأحزاب اليسارية، سواء المرخص منها أو غير المرخص دون أن يضطروا إلى التعلي عن طابعهم القومي. واجتذبت هذه الأحزاب الشبان الأكراد بينما لم تكن الأفكار اليسارية تستطيع ذلك قبل الحرب العالمية الثانية، وهكذا انتشرت الأفكار الإشتراكية والشيوعية بينهم بصورة أوسع بعد الحرب، ولما كان أمام الشبان العرب مجال للإختيار بين الأحزاب اليمينية، التي تنادي بالوحدة الشاملة، وبين الأحزاب اليسارية - الإشتراكية والشيوعية - فإن الأكراد لم يكن أمامهم إلا التعاون مع الأحزاب اليسارية، مع أن بعضهم أهد الحركات السرية التي كانت تنادي بالقومية الكردية. وقد اتخذت الإنتفاضات الكردية قبل

الحرب العالمية الثانية وخلالها شكل اضطرابات قبلية، إلا ان السلطات كانت تقمعها بالقوة باعتبار أنها حركات قرد يتزعمها قائد قبلي يتحدى سلطة الحكومة المركزية. ومع هذا فإنه لم يتخذ أي إجراء بناء لكسب ثقة الأكراد وظل مصدر التدمير الأساسي قائماً بالفعل.

وكانت ثورة تموز (يوليو) موضع ترحيب من جانب الشبان العرب والشبان الأكراد على السواء، حتى الجيل القديم من الأكراد الذين كان في مقدورهم النهاز الفرصة وإعلان التمرد قبل أن يتمكن نظام الحكم الجديد من السيطرة على البلاد انضموا إلى تأييد النظام الثوري. وعطف الضباط الأحرار على الأكراد، وعرض عبد الكريم قاسم التعاون مع قادتهم بوصفهم شركاء العرب في إطار الوحدة العراقية، ولم يقف الأمر عند تعيين كبار الأكراد في مناصب عالية بل أعيدت إليهم بعض الإمتيازات. فسمح لعدد كبير من الأكراد المبعدين بالعودة، وأفرج عمن كان منهم في السجن. وأهم من هذا كله السماح بعودة الملا مصطفى البرزاني من روسيا في ٥ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٥٨ حيث بقي في المنفى منذ سنة ١٩٤٦ على أثر النهاز ثورته. وكان قد بعث فور بلوغه بآ ثورة تموز ببرقية تهنئة إلى قاسم يطلب إليه فيها السماح له ولرفاقه بالعودة إلى البلاد - ومارح قاسم من ماعته إلى إصدار الأوامر اللازمة لضمان عودة جميع المبعدين السياسيين على نفقة الحكومة العراقية، بمن فيهم الشيوعيون الذين كانوا قد جردوا من جنسيتهم. وكان في استقبال الملا مصطفى في المطار لدى عودته إلى

بهداد وزراء وضباط وعدد كبير من أصدقائه، ونزل في العاصمة ضيفاً على الحكومة. ومنحت له ولأفراد عائلته والمقربين من أنصاره علاوات شهرية. وظلت الوفود ترد طوال عدة أيام من مختلف أنحاء البلاد للترحيب بالملأ مصطفى والسلام عليه. وقام الملا مصطفى بعدد من زيارات التجملة للزعيم قاسم هناك فيها بنجاح الثورة وشكره على مبادرته بالسماح للمبعدين بالعودة إلى وطنهم. وكان واضحاً أن الاثنين قد توصلا إلى تفاهم تام حول شؤون التعاون بين العرب والأكراد. لقد أظهر قاسم عناية كبيرة بالملأ مصطفى بوصفه حليفاً لنظام حكمه إلا أنه أخفق في تفهم قوى القومية الكردية.

ولم يمض طويل وقت حتى نشط الشبان الأكراد في بهداد وعمد كثير منهم، ممن كانوا يتعاطفون مع الحركة الشيوعية، أما إلى الانضمام إلى الحزب الشيوعي أو إلى التعاون معه. وكان هؤلاء يرون أن القومية الكردية والشيوعية ليستا عنصرين متناقضين متضاربين، حتى أن إحدى المجلات الشهرية المعروفة باسم (هوا) فسرت القومية الكردية علناً بعبارات ماركسية، ولم يمض زمن حتى ظهرت صحف كردية أخرى كصحيفة (غباط) التي أظهر صاحبها اهتماماً كبيراً باللغة والثقافة الكرديتين. وفي غضون ذلك راح الشبان الأكراد في أوروبا والغرب يؤيدون التعاون العربي - الكردي. وعقدت اجتماعات ومؤتمرات اتخذت فيها قرارات تزيّد النظام السوري الجديد إلا أنه كانت قرارات مبطنة بلهجة تشدد على الثقافة الكردية واللغة الكردية، ومع هذا فإنها لم تخل قط من التطلعات والأمني السياسية.

وبدا الحزب الديمقراطي الكردستاني، كغيره من الأحزاب، العمل قبل أن يروخص له في سنة ١٩٦٠، وكان بعض أعضائه على صلة وثيقة بالحزب الشيوعي إلا أنه كوحدة سياسية كان يؤكد في الدرجة الأولى على الأماني القومية الكردية، التي لا يخلو تعدادها بإيجاز من فائدة. لقد كانت الشخصية الرئيسية في الحزب، قبل أن يصبح الملا مصطفى رئيساً له، إبراهيم أحمد. وأما منصبه الرسمي فهو منصب الأمين العام للحزب، ولكنه أثبت كذلك أنه أكثر أعضاء الحزب نشاطاً. ولد إبراهيم أحمد سنة ١٩٢٠ في السليمانية في عائلة متوسطة الحال، وهناك تلقى تعليمه الابتدائي. ثم توجه إلى بغداد حيث أنهى تعليمه الثانوي ثم دخل بعد ذلك كلية الحقوق. وانهماك، كالكثير من أبناء جيله، في النشاط الوطني قبل تخرجه حتى أنه اصطدم وهو ما زال في يافعاً سنة ١٩٣٧ مع السلطات الرسمية. وقد أمضى مرة ثلاث سنوات في السجن خرج بعدها ليصبح أميناً عاماً للحزب الديمقراطي الكردستاني، وكان ذلك في سنة ١٩٢٥. وشارك الشبان العرب من أبناء جيله تلموهم واستياؤهم من طبقة الحكام المستبدة وندى مع غيره من المتحررين بوجوب إقامة نظام ديمقراطي صحيح. وكانت مثل هذه الأفكار تعبر في العهد السابق أفكاراً شيوعية، ولا بد أن حكام العراق رأوا في ميول إبراهيم الإشراكية راديكالية متطرفة. أما بالنسبة إلى الشيوعيين فكان إبراهيم في نظرهم برجوازيّاً ذا نظرة كردية ضيقة. وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني تنظيره الحزب الوطني الديمقراطي زميلاً في جبهة وطنية متحدة وليس حزباً شيوعياً حقيقاً.

ويبدو ان لا عهد الكريم قاسم ولا نظام الحكم الجديد حاول تنفيذ ما ورد في الدستور المؤقت من أن الأكراد سيمتحنون الحرية وسيعاملون على قدم المساواة مع إخوانهم العرب. وطن الأكراد أن ذلك يعني حكماً ذاتياً في كردستان ونصباً أولي في مشاريع التنمية الاقتصادية والشؤون الاجتماعية وتعزيز اللغة الكردية والثقافة الكردية. ولكن النظام الثوري لم يفعل شيئاً لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في كردستان. وهكذا زال وهم الأكراد وغاب رجائهم، ولكن الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يدع إلى الثورة من أجل تحقيق أهدافه. أما نشوب الحرب الكردية بعد مرور سنتين على الثورة فيعود إلى عوامل أخرى لم يكن للحزب الديمقراطي الكردستاني يد فيها.

ولما كان الملا مصطفى الذي اختير على كره من بعض الأعضاء من الشبان، زعيماً للحزب الديمقراطي الكردستاني، ولما كان أبوه شيخ قبيلة يدين أفرادها بالولاء القبلي فقد جاءت آراؤه في القومية الكردية مخلفة عن آراء الشبان الأكراد. وفضلاً عن ذلك فإنه كان قد درس الدين مما جعله أهلاً لأن يحمل لقب «الملا». إلا أن زياراته لإيران وإقامته الطويلة منفياً في الاتحاد السوفياتي حيث منح رتبة جنرال فخرية، لا بد وأن تكونا قد وسعتا من مداركه وأثرتا في نظره إلى الشؤون العامة. وبعد رجوعه من روسيا وكان ذلك أبان انبعث القومية الكردية، ارتفع مقامه الوطني على الرغم من خلفيته القبلية الضيقة. وكان من الطبيعي أن ينتظر منه الأكراد تحسين العلاقات بينهم وبين العرب. غير أن الزعيم قاسم لم يستطع إنعاش آمال الأكراد بالنسبة لمستقبل مشرق، ولا تحقيق تطلعاتهم نحو الحكم الثوري الجديد في تحقيق هذه الآمال.

وما أن عاد الملا مصطفى إلى برزان حتى بدأ يبرز موقفه بين أفراد قبيلته، وحاول قاسم كسب تأييد الأكراد من خلال زعيمهم، إلا أن سياسته لم تكن أبداً سياسة يطمئن إليها الأكراد. وبدأ الملا مصطفى، بعد أن توافرت لديه الموارد، يثبت نفوذه السياسي على حساب مشايخ قبائل أخرى، وعلى الأخص قبائل الزيري أعداء البرازيين التقليديين. ولا بد أن تكون تلك التصرفات قد أثارت فزع قاسم الذي رأى في زعامة الملا تحدياً لنفوذه في المحافظات الكردية.

وفي سنة ١٩٦٠ قبل الملا مصطفى دعوة من الإتحاد السوفياتي لحضور الإحتفال بذكرى أكتوبر في موسكو، وعاد إلى العراق في شهر آذار (مارس) من سنة ١٩٦١ بعد أن مكث هناك زهاء أربعة أشهر. وخلال غيابه سحب قاسم بعض منافسي الملا مصطفى وبينهم أخوه الشيخ أحمد إلى بغداد ليعلموا ولاءهم للزعيم الأوحده. ولدى عودة الملا مصطفى أعلن هؤلاء الزعماء بصراحة عدم موافقتهم على زعامته، ولهذا قرر الملا في سبيل ترسيخ قوته قهر خصومه وتكريس جهوده وطاقاته لمواجهة الخطر الذي يتهده من موقف الزعيم قاسم. وفي شهر تموز (يوليو) بدأ بالقوة يوسع نفوذه في المحافظات الشمالية، حتى أنه لم يعورع في سبيل ذلك عن الإشتباك مع رجال الشرطة العراقيين. وأول ما بدأ به كان مهاجمة قبائل الزيري وأنصارها وكان ذلك في أوائل سنة ١٩٥٩ حين علم أن هذه القبائل تستعد بتشجيع من حكومة بغداد إلى ضرب قبائل البرزاني. وهزمت قبائل الزيري بعد أن منيت بخسائر فادحة وفر كثيرون من أفرادها إلى تركيا. ولم يجد الملا مصطفى صعوبة في فرض نفوذه وسلطانه على منطقة امتدت

من الحدود التركية إلى السليمانية متجهزاً بذلك فرصة انشغال قاسم بالآزمة الكويتية، ورأى قاسم في هذا العمل خطراً ماحقاً يتهدد نظام حكمه.

أما السبب المباشر لنشوب القتال فكان حادثاً تافهاً وقع في بلدة رابية الكردية الصغيرة في أعقاب شكاوى من تصرفات موظفي الحكومة ورجال الشرطة، رفعت مذكرة إلى الحكومة نشرتها الصحف وعلقت عليها. وبدلاً من أن يحاول الزعيم قاسم التحقيق في أسباب الشكاوى الكردية عمد إلى إصدار أوامره إلى رجال الشرطة لمعالجة الموقف بحزم. كما أمر قواته بقمع ما اعتبره تمرداً على الدولة. وقد جر الملا مصطفى، الذي لم يكن له علاقة بحادث رابية، إلى النزاع لأنه كان ملزماً بتأييد الزعماء الأكراد في تلك المنطقة. وفي نهاية شهر آب (أغسطس) بعث مذكرة إلى قاسم يطلب إليه فيها إعادة الخريجات الديمقراطية والإعراف بالحكم الذاتي لكردستان.

وفيما كانت هذه الأحداث تدور في الشمال امتنع زعماء الحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد، على الرغم من تعاطفهم مع الملا مصطفى، عن الإشراف في الحرب. وكانوا قد تقدموا في أوائل حزيران (يوليو) سنة ١٩٦١ بسلسلة من المطالب إلى قاسم مستندين فيها إلى الدستور المؤقت. وقد تناولت تلك المطالب أموراً معينة، كتوفير المدارس والتوسع في استخدام اللغة الكردية، وحق الطرق، وبناء المستشفيات. وكان رد قاسم، وخصوصاً بعد بدء الصراع المسلح مع الملا مصطفى، تعطيل الصحف الكردية، وأعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني حزباً غير مشروع، وأمر باعتقال الزعماء الأكراد. فاختفى بعضهم أول الأمر

كإبراهيم أحمد، بيد أن معظمهم فروا في وقت لاحق إلى المحافظات الكردية. ومن المفيد أن نذكر هنا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي كان ينادي بالوسائل السلمية في الماضي، مال الآن إلى تأييد حركة الملا مصطفى. وظهر الملا مصطفى، الذي لم يكن سياسياً، على حقيقته، وعزم على تحقيق الحكم الذاتي للأكراد بالقوة، مادام الزعيم عبد الكريم قاسم قد أهمل تنفيذ الوعد الذي قطعه على نفسه.

ترى ما هي آراء الملا مصطفى وأهدافه السياسية؟ لقد سأله مراسل إحدى الصحف إن كان هو رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني فأجاب الملا «أنا لست رئيساً للحزب الديمقراطي». ويبدو من الواضح أنه كان على خلاف مع هيئات الحزب التي وصفها بأنها كانت أكسل من أن تستطيع تحمل المسؤولية في ما يتعلق بوسائل تحقيق الحكم الذاتي، إلا أن ذلك لم يكن يعني بالضرورة أنه كان معارضاً لسياسة الحزب أو أهدافه المطلقة. وبدأ الملا مصطفى يعتبر نفسه، بعد صراعه مع قاسم، زعيماً للشعب الكردي كله، وليس مجرد زعيم لمنظمة معينة. وتشبها بالضباط الأحرار، ظن أنه يقود حركة «ثورية» ستحقق الأمن القومي الكردية. وكان هدفه المباشر تحقيق «الحكم الذاتي» أما هدفه الفاصل فلم يكن واضحاً لأن مفهومه للحكم الذاتي لم يشرح بعد بالتفصيل. إنه (كما يقول ادامسون) يتصور كردستان تفوز بثلاث عائدات العراق من النفط - وهي حصة تنطق ونسبة سكان كردستان - وبحصة مائة في مائة من مقاعد المجلس الجديد في بغداد، على أن تترك الإدارة الذاتية وشؤون

المال والتنمية والتعليم في المنطقة للحكومة المحلية. كما ترك لها شؤون الشرطة وقواعد دفاعها الخاصة.

ومع أن الحكم الذاتي، وفقاً لهذه الشروط العريضة، قد يكون قريباً من الإستقلال، إلا أن الملا مصطفى كان يصر على أنه سيقنع بالحكم الذاتي. أما ما الذي يعنيه الحكم الذاتي على وجه التحديد عند التنفيذ، فأمر لم يوضحه الملا مصطفى، إلا أن مطالبه كما يبدو كانت تزداد بعد نجاح كل خطوة، إن هدف الملا مصطفى المباشر، بصفته زعيماً ثورياً، هو تحقيق الحكم الذاتي، ولكن بوصفه رجلاً عملياً فإنه يدرك كذلك أن تحقيق هذا الهدف قد يستغرق وقتاً طويلاً. ومع هذا فإنه لم يضع خططاً محدودة للمستقبل. ومثل عما سيعمل في حال تحقيق الحكم الذاتي فأجاب بأنه سيعتزل. ثم أن البرزاني الذي يتمنى من صميم قلبه الإلتزام بالشكل التقليدي للسلطة، يدرك أن القومية الكردية تعتمد في النهاية على الجيل الصاعد، ويبدو مستعداً للتخلي عن الشؤون الكردية العامة لقادة الحزب الديمقراطي الكردستاني. إلا أن قادة الحزب لا يرضون أن يتولوا زعامة الحركة بدل الملا مصطفى، ذلك لأن زعامته باتت شيئاً له أهمية عظيمة بالنسبة إلى الأكراد. ويمكن القول بأن أهداف الحزب الديمقراطي الكردستاني قد تضمنتها مقترحات زعمائه الذين بدأوا، بعد الإطاحة بقاسم في سنة ١٩٦٣، يعدونها ويصيغونها في مذكرات رسمية وبيانات شمية.

لم يكن في المستطاع التفكير في تسوية خلال وجود قاسم في الحكم على الرغم من أن بعض الأحزاب السياسية تقدمت بمقترحات لحل سلمي، ذلك لأن قاسماً كان قد عقد العزم على سحق الملا مصطفى، ولكن يظهر أنه أساء تقدير قوة الأكراد القومية التي جعلتهم يلتفون حول زعيمهم. واستمرت العمليات العسكرية طوال سنتين ألحق فيها الملا مصطفى خلال المراحل الأولى من القتال، وفي فصل الشتاء بوجه خاص، خسائر فادحة بالجيش العراقي. غير أن الجيش أرغم قوات الملا مصطفى على الإنسحاب إلى المناطق الجبلية الوعرة وساد العمليات العسكرية جو من التحفز والجمود. وهنا لا بد من القول بأن الحرب وإن كانت خطراً على قاسم إلا أنها أتاحت له الفرصة للتخلص من العسكريين الذين كان يشك فيهم وذلك بتوجيههم إلى منطقة القتال. إلا أن الحرب في الوقت ذاته استنزفت إقتصاد البلاد وأثارت نفمة شعب فقد ما كان يؤمله في العهد الجديد وزعيمه، وهذا شجع العناصر المعادية لقاسم على التحرك بسرعة للإحاطة به إدراكاً منها بأن الشعب ليس معه. ولذلك يمكن اعتبار الحرب الكردية من الأسباب المهمة التي أدت إلى سقوط عبد الكريم قاسم.

سقوط عبد الكريم قاسم^(١)

تم وضع خطة القضاء على عبد الكريم قاسم بتنسيق مشترك بين المدليين والعسكريين وكان الهدف هو الإستيلاء على الإذاعة ووزارة الدفاع حيث كان يقيم قاسم معظم الوقت فيما يشبه حصناً يضم ٣ كتاب مشاة، ١٨ مدفعاً مضاداً للدبابات، ومدفعية مضادة للطائرات.

نقطة الإنطلاق كانت من الحبانية وساعة الصفر كانت التاسعة صباحاً وهو توقيت يتناسب مع أسلوب عبد الكريم قاسم الذي كان لا ينام إلا في الخامسة صباحاً.

وفي يوم ٨ فبراير الموافق ١٤ رمضان وهو يوم الجمعة كان عبد الكريم قاسم نائماً في منزله والدته.

وفي العاشرة والنصف صباحاً، اندفع بعض الضباط إلى منزل الزعيم (الاميرالاي) الأوقاتي قائد القوات الجوية وقتلوه أمام أولاده.. وفي نفس الوقت تحركت بعض المدرعات الخفيفة حيث احتلت الإذاعة، وقصفت الطائرات مبنى وزارة الدفاع بالصواريخ.

(١) ثورة ٢٣ يوليو أحمد حمروش ج ١

أعلنت القوات التي احتلت الإذاعة في التاسعة والأربعين دقيقة صباحاً خبر إعدام عبد الكريم قاسم بعد أن شوهد يعبر شوارع بغداد من منزل والدته حيث كان ينام، إلى مبنى وزارة الدفاع والناس تصفق له في الشارع.

وبدأت معركة بين المعتمدين في مبنى وزارة الدفاع بقيادة قاسم وبين الزاحفين على بغداد من الخارج... ولم يقف إلى جانب قاسم إلا الشيوعيون الذين حاول تمزيق وحدتهم ولم يعاون معهم في إخلاص كامل... واطلقوا نداءات إلى جماهيرهم تقول (إلى السلاح للقضاء على مؤامرة الإمبريالية والرجعية... استقلنا الوطني ومنجزات ثورتنا في خطر جسيم... خلوا السلاح من مراكز الشرطة أو من أي مكان واضربوا المآمرين عملاء الإحتصار).

المعركة مستمرة بين قوات الجيش الزاحفة والمدافعة... ومستمرة أيضاً بين مليشيا الشيوعيين وحرس قومي البعثيين وخاصة في الأحياء الشعبية.

سقوط الإذاعة جعلها تثير الفزع في نفوس الجماهير إذ تعلن أن المجلس الوطني لقيادة الثورة يطالب بإبادة الشيوعيين.. والإذاعة المصرية تذيع بيانات المجلس الوطني الجديد في حماس شديد.

الحرب الأهلية المحدودة لم تكن كافية لحسم الموقف... قوات الجيش وحدها هي القادرة.. والقتال يشتد في الشوارع وفي وزارة الدفاع.

الفوار معهم عبد السلام عارف الذي أفرج عنه عبد الكريم قاسم بعد تخفيف حكم الإعدام إلى المؤبد. وكان قد أمضى ليلة الجمعة في منزله ثم خرج في الثامنة صباحاً إلى معسكر أبو غريب حيث ركب هو وأحمد حسن البكر دبابه في قيادة الطابور المدرع كما تقول بعض الأخبار التي نشرت، بينما يقول البعض أنه خرج من منزله في الحادية عشرة صباحاً دون أن يكون على علم كامل بما يدور.

وفي المساء اتصل قاسم تليفونياً بعبد السلام عارف وأبلغه استعداداه للتسليم على أن يخرج بملابسه العسكرية من وزارة الدفاع ليغادر العراق... ولكن عارف طالبه بتسليم غير مشروط.

كان قاسم يريد أن يحتفظ بكرامته العسكرية إلى اللحظة الأخيرة. ولكن عارف قال له أنه لن يكون مثل تشومبي ولن تكون العراق مثل الكونغو.

واستمرت المقاومة طوال يوم الجمعة وليلة السبت.. وفي الصباح اتصل عبد الكريم قاسم بعبد السلام عارف وتم الاتفاق بينهما على أن يكون التسليم في مبنى مجلس الشعب الملاصق لوزارة الدفاع.

ووصل قاسم إلى الإذاعة في مدرعة ومن خلفه في سيارة مصفحة فاضل المهدي وطه الشيخ أحمد مدير المخابرات وضابط رابع.

وحدثت مواجهة بين عبد الكريم قاسم وزملائه وبين عبد السلام عارف وأعضاء المجلس القومي لقيادة الثورة، انتهت إلى صدور قرار بإعدامه وإطلاق

الرصاص على الأربعة في إحدى غرف الإذاعة، ونقل صورة الجثث إلى المشاهدين في التلفزيون. وعندما وصلت الصور إلى القاهرة وظهرت على شاشة التلفزيون أصدر جمال عبد الناصر أمراً بوقف إذاعتها لبعدها عن الإنسانية.

الجلس الوطني لقيادة الثورة يستمر في الحكم من الإذاعة لمدة ثلاثة أيام ثم ينتقل إلى الجامعة ومنها إلى المجلس الوطني.

عين عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية، وأحمد حسن البكر رئيساً للوزراء، والمقدم مهدي صالح عماد وزيراً للدفاع وهم جميعاً من العسكريين.. وعين على صالح السعدي أحد قادة البعث نائباً لرئيس الوزراء واللواء طاهر يحيى رئيساً لأركان الحرب وعلى رشيد مصلح حاكماً عسكرياً.

فرض المجلس الوطني الذي لم تعلن أسماء أعضائه منذ البداية حظر التجول من الثالثة مساءً حتى الفجر واستمرت الفترة تنافس حتى ألغى الحظر في أول مارس ١٩٦٣.

عمليات تصفية واعتقال الشيوعيين مستمرة والإذاعة تطالب بإطلاق النار عليهم في كل مكان.. واعتقل عزيز شريف الحائز لجائزة لينين للسلام عام ١٩٦٠.. ونشرت برافدا بياناً تهاجم فيه قمع الشيوعيين في العراق، وشارت المنظمات العالمية والصحافة التقدمية والأحزاب الشيوعية والإشراكية ضد ما يدور في العراق.

البعث يحكم العراق:

كان انعكاس الموقف في مصر تأييداً كاملاً ومريعاً للموقف.. واعترفت سوريا والأردن بعد ذلك، رغم الشعور بأن نظام الحكم الجديد في العراق يظهر في مظهر متعارض مع نظام الحكم في البلدين وقتئذ.

أول خطاب لعبد الناصر بعد الثورة كان في عيد الوحدة ٢١ فبراير ١٩٦٣ وظهر ما نشيت الأهرام (الحمد لله) بخط أحمر كبير... فهكذا بدأ جمال عبد الناصر خطبته، وكرر نفس التعبير وهو يتحدث عن التصارات ثورة اليمن والجزائر ثم العراق بعد الانفصال.

وحضر من العراق وفد برئاسة علي صالح السعدي وصالح عمّاش وطالب شبيب وزير الخارجية وفؤاد عارف (كردي) وعقيد خالد مكّي الهاشمي معاون رئيس أركان الحرب ومقدم جوي حردان التكريتي..

وحضر أيضاً وفد شعبي عراقي برئاسة حسين جميل.

خطب في عيد الوحدة على صالح السعدي، ثم سافر الوفد العراقي إلى الجزائر لمدة ليلة واحدة عاد بعدها إلى القاهرة.

وطلب على صالح السعدي من جمال عبد الناصر أن يناقش مع الأكراد الحاضرين مع الوفد الشعبي مشكلتهم... وبعد عودته من الجزائر أبلغه عبد الناصر بأنه يرى أن يكون هناك تفكير في نوع ما من الحكم الذاتي.

واعتبر على صالح السعدي بينه وبين زملائه أن ذلك نوع من التفكير الإنقسامي.

وأهدى عبد الناصر إلى الحرس القومي الذي كان يرأسه على صالح السعدي ٢٠,٠٠٠ مدفع رشاش مصري سافرت فوراً إلى العراق لتسليح الحرس القومي بعد أن بدأ يلعب دوراً هاماً وبارزاً في إشاعة الإرهاب بين الجماهير.

كان الحرس القومي تنظيمًا عسكرياً بلا ضبط ولا ربط... تولى قيادته منذر الوندائي أحد قادة البعث.

وصدر قرار بتعيين أمين هويدي سفير مصر في الرباط سفيراً في العراق وكان قد سبق له أن عمل نائباً لرئيس المخابرات ثم قدم استقالته لتناقضات في التفكير والأسلوب بينه وبين صلاح نصر، وبقي في منزله ستة شهور قبل تعيينه سفيراً في المغرب.

وكان تعيين أمين هويدي وهو واحد من الضباط الأحرار الذين وثق بهم عبد الناصر دليلاً على الإهتمام بالعراق في مرحلته الجديدة.

الجلس الوطني لقيادة الثورة كان يضم ١١ منهم ٩ بعثيين وعبد السلام عارف وطاهر يحيى... وكان عارف في البداية يؤدي دوراً قريب الشبه من الدور الذي قام به محمد نجيب في ثورة يوليو.

وتشكلت الوزارة من ١١ بعثياً، ٩ قوميين مستقلين، ٢ من الأكراد.

كان البعث هو العنصر المسيطر في الحركة، ولكن كانت هناك عناصر أخرى من خارج البعث سبق لها أن ارتبطت بالعمل السياسي.

اللجنة الأولى للحركة كانت مشكلة من الضباط أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وحردان التكريتي وصبحي عبد الحميد وعبد الستار عبد اللطيف وإبراهيم جاسم وخالد حسن فريد وخالد مكي الهاشمي وعبد الكريم فرحان.

السحب صبحي عبد الحميد من هذه المجموعة في نهاية عام ١٩٦٢ وكون تنظيمًا آخر كانت قيادته منه ومن عارف عبد الرزاق ومحمد مجيد وعبد الكريم فرحان وجاسم الفمراوي وهادي خماس وعرفان وجدي وعدنان أيوب صبري وفاروق صبري.. وحددت آخر رمضان توقيتا للإنتقال.

عين المجلس الوطني لقيادة الثورة صبحي عبد الحميد مديراً للتحركات في الجيش وهو من المناصب الهامة بينما أحال عارف عبد الرزاق إلى المعاش رغم ما قدمه من مساعدة بالطيران من قاعدة الحباية.

كان انتصار ثورة البعث في العراق باعثاً في سوريا على الحركة وضرب الإنفصال فكانت حركة ٨ آذار... وبادرت العراق بإرسال وفد برئاسة علي صالح السعدي إلى دمشق للتهنئة.. بينما لم ترسل مصر وفداً.

بعد ذلك بدأت محادثات الوحدة الثانية بالقاهرة...

كان جمال عبد الناصر يرغب في أن تكون خطوات الوحدة مع جبهة تمثل الشعب كله وليس مع البعث وحده.. وكان قادة العراق يرمون خطتهم على أساس انفراد البعث بالحكم، ولذا فأنهم لم يرتاحوا للإصرار القاهرة على زيادة العناصر القومية في اللجان المختلفة.

عندما حاول فؤاد الركابي العودة إلى العراق يوم ٢٣ مارس أعيد من مطار بغداد.



محمد حسنين هيكل

وعندما نشر محمد حسنين هيكل مقالاً في الأهرام بعنوان (انسي اعتراض) دعي أمين هويدي لمقابلة عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر وطالب شبيب في الواحدة بعد منتصف الليل، حيث استمر الاجتماع إلى الرابعة صباحاً، وكانت الدعوة من أجل الاحتجاج على المقال لنشره هجوماً على البعث.

وشعر القوميون بضعف موقفهم في حركة النظام فأثر بعضهم الإستقالة، وأعيد تشكيل الوزارة، وأصبح علي صالح السعدي وزيراً للإرشاد بدلاً من الداخلية، وتألفت وزارة لشئون الوحدة.

وفي يوم ٢٠ مايو قرر جمال عبد الناصر أن يلقي خطاباً يهاجم فيه بعض تصرفات سوريا، ولما علم عبد السلام عارف بذلك اتصل به تلفونياً ورجاه تأجيل ذلك، فاستجاب عبد الناصر.. ولكن لم تكد تمضي عدة أيام حتى أعلن عن مؤامرة في مايو اعتقل فيها كثير من القوميين.

المقاومة للنظام الجديد مسعرة أيضاً من جانب الشيوعيين الذين حاول بعضهم يوم ٣ يوليو الاستيلاء على معسكر الرشيد والفتحام السجن رقم (١) للإفراج عن ٣٠٠٠ سجين... وأثناء المحاولة التي قتل فيها ٢٣ شخصاً واعتقل المئات في النادي الأولمبي وصل عبد السلام عارف بنفسه حيث انتهت المحاولة.

ويقول أمين هويدي أنه عند الإحتفال بعيد الثورة في سفارة الجمهورية حضر جميع المدعويين عدا الضباط الذين تنبه عليهم بذلك.

وكان القتال مع الأكراد قد استوفى في شهر يونيو وأعلنت الحكومة أن الهدوء يعود إلى الشمال في نهاية الخريف... ولكن ذلك كان حلاً مؤقتاً.. فقد طلب وزير الدفاع صالح مهدي عماش في شهر سبتمبر معونة عسكرية من سوريا، وأعد مشروع لوحدة عسكرية بين البلدين تعقبها وحدة دستورية بعد شهرين أو ثلاثة... وعندما عرض المشروع على اجتماع مشترك للمجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء طلب وزير الصناعة ضرورة عرض الأمر على جمال عبد الناصر، وسافر إلى مصر يوم ٢ أكتوبر وفد برئاسة محمود شبيب خطاب وعضوية صبحي عبد الحميد وحردان العكريتي، ولكن عبد الناصر كان غاضباً

من إصدار البعث لبيان يوم ١٧ سبتمبر يتهم فيه مصر بالإنفصالية وهو اليوم الذي كان محدوداً لإستفتاء الإتحاد.

كانت إذاعة صوت الجماهير العراقية تتبادل الهجمات مع إذاعة صوت العرب.. واستدعى السفير المصري إلى القاهرة.

ويوم ٨ أكتوبر ١٩٦٣ أعلن عبد السلام عارف الوحدة العسكرية بين سوريا والعراق وتشكيل مجلس دفاع أعلى مؤلف من القائد العام للجيش الموحد الذي تولى منصبه صالح مهدي عماش، وثلاثة من كل قطر وانخضت دمشق مقرأً للقيادة العامة.

ووصلت إلى العراق فعلا قوات سورية محدودة بقيادة المقدم فهد الشاعر.

لم تكن مشكلة الأكراد والحرب معهم هي المهم الوحيد لنظام الحكم في العراق... تكاثفت المهموم في التعاقبات المتزايدة مع القوميين والمقاومة المستمرة من الشيوعيين، والحلاف المتزايد وتبادل الحملات الإعلامية مع مصر.

الإنقضااض على البعث:

ولم تكن هذه هي الهموم الوحيدة أيضاً.. نبعت في صفوف البعث نفسه تناقضات حادة تجسّمت بين الجيش والحرس القومي.

ونظام الحكم كان يحاول أن يخلق جيشاً عقائدياً عن طريق إلحاق دفعات كاملة من الطلبة البعثيين بالكلية الحربية، وترقية الضباط البعثيين وتوليّتهم المراكز القيادية، فقد فصل عارف عبد الرزاق الذي أسهم في ضرب وزارة الدفاع بالطائرات، وعين بدلاً منه حردان التكريتي لأنه بعثي.. كما كانت تمنح الرتب العسكرية لبعض المدنيين.

ولكن الفترة لم تكن كافية لتكوين عقائدي. وظروف الجيش تختلف عن الحرس، حيث يسود في الجيش الانضباط والضبط والربط والتقاليد العسكرية... أما في الحرس القومي الذي أعطيت له مهمتان رئيسيتان هما معاونة القوات المسلحة للدفاع عن الوطن وصيانة الأمن الداخلي فإن الأمور كانت تمضي بطريقة عفوية إرتجالة تستهدف إرهاب الناس وتجميع عناصر تندفق في تيار المولاة للحزب بلا فكر ولا وعي عميق.

وبدأت الخلافات تنمو بين الجيش والحرس القومي حتى أرسل صالح مهدي عمّاش برقية في ١١ يوليو ١٩٦٣ يمنع فيها منعاً باتاً تدخل الحرس القومي في أي قضية إطلاقاً مهما كان موضوعها إلا إذا طلب

منه ذلك.. وكان ذلك رداً على إجبار الحرس القومي لبعض مديري البلديات على الإستقالة ورفض الوزير لذلك.

وأصدر الحاكم العسكري الزعيم رشيد مصلح بياناً في ١٩ أكتوبر ٦٣ يقول فيه (كثرت الشكايات من جراء التصرفات ألاما قانونية من قبل التحقيق الخاص للحرس القومي).

كان هذا تمييزاً عن الإنقسام داخل حزب البعث... علي صالح السعدي يعتمد على مندر الوندائي والحرس القومي... وحازم جواد يعتمد على الجيش.

وكانت الانتخابات القيادية للبعث تجري يوم ١١ نوفمبر عندما هجم ٢٠ ضابطاً من سرية الإنضباط العسكري واقتحموا قاعة الانتخابات مهاجمين علي صالح السعدي.

كان هؤلاء الضباط يتحركون بتعليمات من حازم جواد وطالب شبيب ومعرفة صامته من عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر وطاهر يحيى.

وكانت نتيجة الإقتحام ترحيل علي صالح السعدي وحدي عبد المجيد وهاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي وعبد المطلب الهاشمي أعضاء القيادة القطرية للحزب إلى مدريد.

كانت الظروف تخلف عبد السلام عارف دون جهد.

حزب البعث يمزق نفسه بتناقضاته وصراعاته الداخلية.

عندما علم الحرس القومي بإحرج علي صالح السعدي وزملائه خرج إلى الشوارع بأسلحته واحتل الكباري والجسور، وحاصر قاعدة الحبابية مصرحاً للقوات بالتحرك منها إلى بغداد معوضاً طريق المتحركين إلى القاعدة من بغداد... وتطورت الأمور إلى حد قصف وزارة الدفاع والقصر الجمهوري ومعسكر الرشيد وإحراق طائرات ميج ١٩.

إنقلاب على إنقلاب... والموقف في الجيش لم يعد يحتمل تحركات الحرس القومي... وعبد السلام عارف يصدر قراراً بمنع التجول في بغداد وحل الحرس القومي وتجريده من السلاح ونزول الجيش إلى الشوارع.

رفض صالح مهدي عماش تنفيذ الأمر طالباً عرضه على أحمد حسن البكر الذي اتصل بقيادة الحزب في بغداد التي أصرت على إبعاد كل من حازم جواد وطالب شبيب كشرط لإعادة الحرس القومي إلى مقره.

وافق عبد السلام عارف وأبعد الإثنين إلى بيروت تحت وعد منه بعودتهم بعد أيام.

وهرع إلى بغداد يوم ١٣ نوفمبر كل من ميشيل عفلق وأمين خافض وصالح جديد ونسيم مجدلاني وأدانوا حازم جواد وطالب شبيب.

كانت الفرصة متاحة أمام عبد السلام عارف لضرب ضربته وامتلاك السلطة بين يديه، وإبعاد سيطرة حزب البعث... فكلّف صبحي عبد الحميد مدير التحركات العسكرية بوضع خطة تدخل الجيش تحت اسم

كودي - (سلام) وافق عليها طاهر يحيى وعين حردان الكريري وسعيد صليبي آمر الإنضباط العسكري.

تم اعتقال صالح مهدي وعماش في مكتبه بوزارة الدفاع بواسطة سعيد صليبي وسكرتيوه الخاص... وعين عارف نفسه رئيساً للمجلس الوطني لقيادة الثورة وقالداً عاماً للقوات المسلحة وشكل وزارة برئاسة طاهر يحيى وعين حردان الكريري نائباً للقائد العام.. وأصدر أمراً بحل الحرس القومي وكافة الأنظمة والتعليمات التي أصدرها... ومصادرة الأسلحة التي كانت في يده والتي صنعت في مصر باسم رشاش بورسعيد.

واعتقد حازم جواد وطالب شبيب أن الفرصة قد عادت لهما فرجعا من بيروت ولكنهما أعيدا على نفس الطائرة.

وانتهت صفحة في تاريخ ثورة ٨ فبراير ١٩٦٣.

وانتهت أيضاً للمرة الثانية مشاركة حزب البعث في حكم العراق. وتشتت أعضاؤه انقسامات وخلافات.

وحزب البعث في حياة المشرق العربي السياسية يشكل المصدر الذي تفرعت منه التنظيمات المسماة بالقرمية... معظم المنشقين عليه لم يطلقوا السياسة وإنما شكلوا تنظيمات متعددة اعتمدت أساساً على جماهير الحزب.

وأصبحت الحياة السياسية منقسمة تقريباً إلى ثلاثة أقسام.. أحزاب تقليدية تأسست على أفكار وطنية بلا مضمون إجتماعي مثل حزب الشعب والحزب

الوطني في سوريا وحزب الإستقلال في العراق. وأحزاب قومية في مقدمتها البعث.. وأخيراً الأحزاب الشيوعية واليسارية.

وما كاد الحكم يستقر لعبد السلام عارف رئيساً لجلس قيادة الثورة حتى سعى على إنهاء دور البعثيين الذين تعاون معهم... فأقال حردان التكريتي كوزير للدفاع وعينه سفيراً في السويد.

ولم يركن حزب البعث إلى السكون... بدأت محاولات جديدة لتكوين الحزب بعد عشرة شهور في مايو ١٩٦٤ عندما أعيد تكوين القيادة القطرية بعبد الكريم الشيعلي أميناً عاماً للسرد وصادام حسين عضواً ومسؤولاً عن الجناح العسكري وحسن العامري عضواً عن فرع بغداد. اتجهت القيادة الجديدة إلى الجيش وركزت عليه بعدة تنظيمات: مكتب عسكري مركزي، وتنظيم للضباط ذوي الرتب الكبيرة، وتنظيم ثالث للضباط ذوي الرتب الصغيرة، ثم تنظيم لضباط الإحتياط يضم الضباط الإحتياط المسرحين وطلبة الكلية العسكرية المطرودين.

اكتشف الحزب أن الطعنة قد وجهت إليه من الجيش الذي ما زال يعيش في ظل النظام والعقلية السابقة... وأن فرصتهم المتاحة في الحكم لم تكن كافية لتحويله إلى عقائدي لنفور أغلبية الضباط من الإلتزام بأي تنظيم خلاف الجيش... ولاقتناع معظمهم بأن دورهم الرئيسي في العسكرية وليس في السياسة، وأخيراً لما تعرض له الجيش من صدامات مسلحة بذرت في النفوس نفوراً من السبب الذي يدفع إلى ذلك.

حكم عبد السلام عارف:

وخلال فترة محاولة البعث إعادة تنظيم قوته، بدأت التنظيمات القومية التي طفت على السطح تحاول تشكيل جبهة موحدة ثم انتهى الأمر إلى تشكيل الإتحاد الإشتراكي في اجتماع عقد بقاعة الخلد في بغداد في الفترة من ١٤ إلى ٢٤ يوليو ١٩٦٤.

تولى الأمانة العامة عسكري هو عبد الكريم فرحان، وانتخب فؤاد الركابي أميناً مساعداً.. وصدر له ميثاق يكاد يكون صورة طبق الأصل من ميثاق مصر.

وبدأ الإتحاد الإشتراكي العربي في العراق نشاطه بلقاء مع الإتحاد الإشتراكي في مصر خلال إبريل ١٩٦٥... كان الوفد المصري مشكلاً من أربعة من العسكريين هم كمال رفعت رئيساً وشعراوي جمعة وكمال الحناوي وفتحي الديب وأربعة من المدنيين هم الدكتور حسين خلاف والدكتور إبراهيم سعد الدين وعلي السيد علي وجميعهم أعضاء في الأمانة العامة ثم أجد بهاء الدين عضو أمانة الصحافة.

كان تنظيم الإتحاد الإشتراكي شكلياً وغير مؤثر وعاجزاً عن توحيد التنظيمات القومية التي كانت تتشردم وتتضاعف مع مرور الوقت.

كان عبد السلام عارف يحاول الإعتماد على شخصيته دون الإعتماد الجذري على التنظيمات مكثفياً بسيطرته على الجيش والشرطة وأجهزة الأمن ولو أنه لم يبالغ نسبياً في استخدامها.

كما أن عبد السلام عارف كان يصغر في خطواته نحو الوحدة وهو الذي هرع يروج لها في الأيام الأولى من ثورة ١٤ يوليو. صحيح أنه بدأ تنسيق سياسي بين مصر والعراق يوم ٢٦ مايو ١٩٦٤ بعد زيارة عارف لمصر لحضور احتفال تحويل مجرى النيل عند السد العالي في أسوان مع غروشوف وأحمد بن بيلا وهي الزيارة التي تهجم فيها غروشوف على عارف متهماً إياه بشنق الشيوعيين، وما تبع ذلك من حوار طويل عن قضية وحدة الطبقة العاملة والوحدة العربية كلها كما روى محمد حسنين هيكل في كتابه (عبد الناصر والعالم).

وصحيح أنه شكل لذلك مجلس رئاسة من جمال عبد الناصر وعبد السلام عارف كان مفروضاً أن يجتمع مرة كل ٣ شهور... وكان الأعضاء من الجانب المصري هم عبد الحكيم عامر وعلي صيري والدكتور محمود فوزي ومحمود رياض وأمين هويدى (وهم جميعاً عسكريين عدا واحد فقط) ومن الجانب العراقي صبحي عبد الحميد وعبد الرزاق محي الدين وشكري صالح زكي (وهم جميعاً عسكريون).

كما عين ٣ وزراء للوحدة مع العراق... من مصر شعراوي جمعة وكمال الحناوي وعلي السيد علي.. ومن العراق ناجي طالب وأديب الجادر وعبد الستار الحسين... وعين فحي الديب أميناً عاماً للمجلس.

وفي ١٦ أكتوبر انبثقت قيادة سياسية موحدة من رئيسي الجمهوريين.

ولكن ظلت هذه التنظيمات شكلية المظهر محدودة الأثر... الوحدة الوطنية في العراق لم تكتمل.

عدم اعتماد نظام الحكم على حزب ثوري، والتمزق الذي شمل القوميين، والضعف النسبي لشخصية عبد السلام عارف، واشتغال العداء ضده من جانب الحزب الشيوعي وحزب البعث... كل هذه العوامل أخرت تحقيق الوحدة الوطنية، وكانت بالتالي دافعاً إلى شكلية إجراءات الوحدة مع مصر. ولم يقف الخلاف والتناقض بين عبد السلام عارف وأعواله من جهة والمختلفين معه من جهة أخرى.. وإنما امتد إلى دائرة السلطة، تماماً كما حدث مع البعث ولكن بصورة أخرى.

كان عبد السلام عارف قد تأخر متعمداً في تشكيل مجلس قيادة الثورة، الأمر الذي أثار حفيظة المقرين إليه.

وعندما قرر عبد السلام عارف تعيين شقيقه عبد الرحمن رئيساً للأركان اعترض على ذلك كل من صبحي عبد الحميد وعارف عبد الرزاق وعبد الكريم فرحان وهادي قماش (رئيس المخابرات) لأنه لم يكن مؤهلاً أو حاصلاً

على شهادة كلية أركان الحرب. وزادت التناقضات بين الشخصيات الملتفة حول عارف... واستقال وزير الإعلام عبد الكريم فرحان فيما سمي بأزمة الإذاعة عندما رفض مدير الإذاعة عمل دعاية مسافرة لعبد السلام عارف وتضامن معه الوزير.

سافر عبد الكريم فرحان إلى مصر يوم ٣٠ يوليو واستقال تضامناً معه ودون وجود أية رابطة تنظيمية كل من صبحي عبد الحميد وزير الداخلية، وأديب الجادر وزير الصناعة وفؤاد الركابي وزير الشؤون البلدية وعزيز الحافظ وزير الاقتصاد وعبد الستار الحسين وزير العدل.

لم يكن هذا التضامن قائماً على أسس تنظيمية وإنما كان عفوياً وحساسياً.

وعندما رفض المستقيلون العودة شكل عبد السلام عارف وزارة جديدة برئاسة طاهر يحيى يوم ١١ يوليو ١٩٦٥.

ولم يلبث عبد السلام عارف أن كلف عارف عبد الرزاق بتشكيل وزارة جديدة مستهدفاً إبعاده عن قيادة القوات الجوية أولاً وعزله عن الفئات القومية ثم تصفيته ثانياً.

رفضت التنظيمات القومية الإشراف في وزارته.

وكان عارف عبد الرزاق قد قرر القيام بانقلاب ضد عبد السلام عارف، ولذا قبل الوزارة واستعجاب لطلبات عبد السلام عارف بنقل عدد من الضباط خارج بغداد وذلك تفادياً للاصطدام، وكشف خطة الانقلاب مبكراً.

ولكن استعمار نقل الضباط كان يعني ابتعاد العناصر التي يمكن الإعتماد عليها، ولذا قرر الإسراع بالانقلاب ليكون ليلة ١٤ - ١٥ سبتمبر ١٩٦٥ أثناء وجود عبد السلام عارف في الدار البيضاء بالمغرب بعد أسبوع واحد من تعيينه.

كانت شخصية عارف عبد الرزاق لا تؤهله للفعل هذا العمل رغم أنه كان رئيساً للوزراء.. فهو لم يبلغ صبحي عبد الحميد، وأفرج عن سعيد صليبي آمر الإنضباط العسكري بعد صدور الأمر باعتقاله... الأمر الذي كفل ضده قوات الإنضباط، وعزله عن أصدقائه الذين انفرد دونهم بالعمل.

وعندما شعر عارف عبد الرزاق بفشل خطته ركب طائرة حربية صباح يوم ١٥ سبتمبر وهرب إلى القاهرة. لم يكن عبد السلام عارف يعرف شيئاً عما يدور في بغداد إلا بعد أن أبلغه جمال عبد الناصر من القاهرة.

ورتب السفير المصري أمين هويدي إجراءات عودة عبد السلام عارف إلى العراق في طائرة حربية... ويقول أمين هويدي أنه لم يبلغ عبد الرحمن بختير عودة شقيقه إلا في المطار عند وصوله عصر يوم ١٦.

أول قرار لعبد السلام عارف كان تحديد إقامة صبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان في منزلهما وتكليف الدكتور عبد الرحمن السباز بتسكيل الوزارة الجديدة.

كانت هذه التغييرات قد أضعفت قدرة النظام في نظر الجماهير ولم تعد له شعبية مطلقاً... التنظيمات القومية مشغولة بخلالقاتها الخاصة... الحزب الشيوعي يحاول استجماع قوته ومواصلة نضاله.. وحزب البعث يعيد تنظيم نفسه وخاصة بعد الضربة التي وجهتها له أجهزة الأمن في سبتمبر ١٩٦٤، عندما اكتشفت محاولة إعادة تنظم الحزب واعتقال عدد كبير من الأعضاء.

كان موقف القاهرة من عبد السلام عارف موقف التأييد المصحوب بالخبرة، فهو في تصرفاته الداخلية يتناقض مع بقية القوميين ويعطى الفرصة لضعف النظام لإعدائه وأعداء القاهرة.

وحدث انقلاب عسكري في سوريا في فبراير ١٩٦٦ أطاح بأمين الحافظ، وأصبح نور الدين الأتاسي رئيساً للجمهورية ويوسف زعين رئيساً للوزراء وإبراهيم ماحوس وزيراً للخارجية وحافظ الأسد وزيراً للدفاع.

وكان الانقلاب في حقيقته انفجاراً داخل حزب البعث وتغليباً للاتجاه الحزبي... وقد انعكس ذلك على حزب البعث في العراق فاضعف من موقفه، وخلق له جناحين، الضعيف منهما مرتبط بسوريا وعطل بالتالي فرصة انقضاضه على النظام الضعيف.

مصرع عبد السلام عارف

ولم تكذ تقضى عدة أسابيع حتى لقي عبد السلام عارف حتفه في حادث سقوط طائرة هيلوكوبتر في إبريل ١٩٦٦ أثناء جولة فوق منطقة البصرة، وانتهت حياة الرجل الذي بدأ مع ثورة يوليو نائباً لرئيس مجلس الثورة ثم أمضى قي السجن ثلاث سنين وعشرين يوماً بعد تغيير حكم الإعدام حتى عاد رئيساً للجمهورية مع ثورة ٨ فبراير ١٩٦٣. كان اختفاء عبد السلام عارف صدمة مفاجئة لجمال عبد الناصر وضعت النظام كله في وضع حرج، وتحملت القاهرة جانباً من مسؤولية استمرار النظام فقد كانت هناك قوات عسكرية مصرية استدعاهما عبد السلام عارف. وبلغت حوالي ١٢٠ طقماً كاملاً للدبابات ولواء مشاة من الطيران.

وتقرر سفر بعثة مصرية للعزاء يرأسها المشير عبد الحكيم عامر وتضم عبد الحميد السراج وأمين هويدى وعبد المجيد فريد. وحدد جمال عبد الناصر موعداً يلتقي فيه بالمشير والسفير بالعراق أمين هويدى الذي أصبح وزيراً للإعلام... ولكن المشير لم يحضر في الموعد، رغم انتظار جمال عبد الناصر وهويدى لمدة تزيد على الساعة.

انتهت المقابلة دون حضور المشير وعبد الناصر يردد (أعمل إيه المشير بتاعكم ده... حتى المواعيد لا يحرمها).

كانت هذه ظاهرة من الظواهر التي توضح مناطحة المشير للبريس ودخوله مرحلة عدم الإكراث وفرض سلطته الذاتية.

سافر الوفد إلى العراق بغير خطة منسقة.

وكان موضوع خلافة عبد السلام عارف في قائمة الموضوعات المطروحة.

واستقر رأي المشير والسراج على تعيين عارف عبد الرزاق رئيساً لجمهورية العراق... وأرسل المشير برقية إلى القاهرة يطلب إرساله على طائرة خاصة حيث كان يقيم فيها بعد انقلابه الفاشل.

ولم يكن هذا الرأي متفقاً مع تفكير السفير السابق أمين هويدى لاعتقاده أن عارف عبد الرزاق عاجز عن إدارة الدولة إلى جانب أنه رجعي ويعني بالسليقة... فبادر بإرسال برقية إلى عبد الناصر يحذر فيها من هذا التعيين ويوضح أخطاره ويطلب عدم إرسال عارف عبد الرزاق تفادياً لحدوث كارثة على حد تعبيره.

وافق عبد الناصر على فكرة أمين هويدى التي عرضت عليه بعد نومه في الثانية بعد منتصف الليل. وبعد أن كان سامي شرف قد أبلغ عارف عبد الرزاق الذي استعد فعلاً للسفر عاد فراجع عن الإتصال به.

ووافق جمال عبد الناصر أيضاً على تعيين عبد الرحمن عارف في منصب شقيقه.

وعندما بلغ المشير عامر ناز وقرر مغادرة بغداد قبل وصول عبد الرحمن عارف من موسكو حيث كان في زيارة لها... وعند وصوله إلى مطار بغداد أبلغه عبد الحميد فريد عضو بعثة العزاء المصرية أنه مرشح للرئاسة، فغادر المطار إلى القصر الجمهوري فوراً.

وهكذا انتهت صفحة عبد السلام عارف الذي لم تعلن دمشق وتونس الحداد عليه من بين كل الدول العربية.

وبدأت صفحة جديدة في حياة الجمهورية العراقية.... كانت أكثر ضعفاً... فشخصية عبد الرحمن كانت أقل لمعاً من شخصية شقيقه.

دور مصر المؤثر خلال هذه المرحلة على السياسة العراقية كان ناتجاً من ضعف رؤساء الجمهورية وعدم اعتمادهم على تأييد شعبي جارف أو تنظيم حزبي صلب... ووجود تناقضات وخلافات حادة بين جهاز الحكم وبين الأحزاب والتنظيمات الثورية مثل الحزب الشيوعي وحزب البعث... وعدم القدرة على ربط كافة الخيوط في قيادة واحدة متماسكة... الأمر الذي اقتضى وجود قوات عسكرية مصرية في العراق، لم يقبل جمال عبد الناصر أن تشترك في أي عمليات ضد الأكراد في الشمال، كما أنه أعطى لها تعليمات بألا تستفز مشاعر

المواطنين بالظهور بالملابس الرسمية أو الإقامة في معسكرات داخل بغداد... ولكنها في النهاية كانت تحت تصرف رئيس الجمهورية لحمايته.

هكذا كانت العلاقة وثيقة بين السلطة في القاهرة والسلطة في بغداد، ولكنها كانت تعتمد على جسر عسكري وليس على جسر تنظيم شعبي.

لم يكن سهلاً عقد صلة تنظيمية من أي نوع بين مصر والعراق، فان شردمة وتمزق التنظيمات القومية كان قد وصل إلى حد مذهل إذ بلغت ٢٨ تنظيماً مختلفاً حتى أصبح اختيار الأسماء لها عملية معقدة متشابكة... والحساسية من البعث مازالت قائمة... والعداء للحزب الشيوعي لم يتغير.

أيام الوحدة السورية المصرية



صلاح الدين البيطار

بعدما تم التوقيع على اتفاقية الوحدة السورية المصرية كما ذكرنا سابقاً تقرر أن يلقي جمال عبد الناصر وشكري القوتلي بيانين أمام مجلس الأمة المصرية ومجلس النواب السوري لشرح أسس الوحدة على أن يتم الإستفتاء عليها خلال ثلاثين يوماً... وقد كتب البيانين صلاح البيطار وفتحي رضوان وعفيف البزري.

ولذا أسرع الملك سعود بمحاولة وقف الوحدة قبل إنقائها وهدمها قبل إعلانها والاستفتاء عليها. واتصل الملك سعود بعبد الحميد السراج يفرجه بأي مبلغ يطلبه ليمنع الإستفتاء على الوحدة.

ولم يكن هذا هو الإتصال الأول في محاولة إقامة نظام موال للغرب.

اتصل يوسف ياسين مستشار الملك سعود بالريس شكري القوتلي يعرض عليه إقامة حلف إسلامي والإبتعاد عن الإتحاد السوفييتي. وكان القوتلي على علاقة طيبة مع السعوديين وخاصة في قوة ابتعاده عن رئاسة الجمهورية.

لم يستجب القوتلي لذلك فقد كان الأمر أقوى من الرغبة الشخصية، وتبار التحول الوطني الجارف كان يلتقي مع الدول الاشتراكية في مسار واحد... وسوريا كانت قد عقدت - بعد مصر - صفقة من الأسلحة السوفيتية في ربيع ١٩٥٦ ووقف الإتحاد السوفييتي إلى جانبها وقفة حازمة أثناء الحشود التركية على حدودها.

وبعد عرض يوسف ياسين اتصل الملحق العسكري الأمريكي بعبد الحميد السراج وأبلغه أن حكومة الولايات المتحدة قد ذهقت من الأحزاب.

وربط السراج هذه الخيوط ببعضها البعض وعندما أبلغ صلاح البيطار بذلك نصحه بمقابلة جمال عبد الناصر فسافر إلى مصر في خريف ١٩٥٥.

ومع ذلك لم يصدق جمال عبد الناصر في البداية محاولة الملك سعود الأخيرة والتي علم بها عن طريق تقرير حمله رسول خاص من السراج وصل إلى القاهرة يوم توقيع شكري القوتلي وعبد الناصر على بيان الوحدة. كان الملك سعود قد كتب شيكاً لعبد الحميد السراج رقم ٨٥٩٠٢ مسحوباً على البنك العربي بالرياض بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٥٨ بمبلغ مليون جنيه إسرائيلي.

وطالب عبد الناصر من السراج صرف المبلغ فعلاً فصرفه ووضع في البنك العربي بدمشق وصرف شيكين آخرين رقم ٨٥٩٠٣ بمبلغ ٧٠٠ ألف جنيه إسرائيلي، ٨٥٩٠٤ بمبلغ ٢٠٠ ألف إسرائيلي.

وكانت فضيحة للنظام السعودي المتآمر بالمال.

محاولة لم تمتع الإسماعيلية... ولم تمتع الوحدة.

تم الإسماعيلية يوم الجمعة ٢١ فبراير ١٩٥٨ على الوحدة وعلى رئيس الجمهورية... وكانت النتيجة الموافقة بنسبة تتجاوز ٩٨٪ على الوحدة... وعلى انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً... وأصبح شكري القوتلي المواطن الأول.

وزار جمال عبد الناصر سوريا يوم ٢٤ فبراير لأول مرة، وكان استقباله فيها تعبيراً قوياً عن الإرادة الشعبية الجارفة نحو الوحدة.

ولم يكن خالد بكداش سكرتير الحزب الشيوعي موجوداً بدمشق عند زيارة عبد الناصر لها.. كان قد غادر سوريا بعد جلسة مجلس النواب السوري التي استعرض فيها مشروع الوحدة، والذي وجد الشيوعيون فيه تناقضاً شديداً مع أفكارهم ومعتقداتهم عن الوحدة.

قال خالد بكداش محمياً على تساؤل عن موقف الحزب الشيوعي السوري من قضية الوحدة:

- لقد أبدى حزبنا منذ زمن طويل رأيه بأن شعار الوحدة العربية ليس وليد نشاط أو دعاية حزب من الأحزاب... بل هو منبثق من الواقع الموضوعي للبلدان العربية، فتحليل الوضع في العالم العربي على أساس الماركسية اللينينية يؤدي حتماً إلى اعتناق شعار الوحدة العربية... فهو إذن شعار تلميه علينا مبادئنا نفسها... وكل ادعاء آخر حول موقفنا نحن الشيوعيون من الوحدة العربية هو كلام باطل.

ويمكن تلخيص رأي الشيوعيين السوريين في قضية الوحدة بما قاله خالد بكداش أيضاً:

- لقد دعونا دائماً إلى أن تؤخذ في كل مشروع أو سعي إلى الوحدة الظروف الموضوعية في كل بلد عربي بعين الاعتبار... ولا نزال عند رأينا. فحتى بعد إزالة الإقطاعية والبرجوازية الكبيرة من الحكم تبقى لكل بلد ظروفه الموضوعية وإن تغير محتواها، أو طرأ عليه بعض التعديل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية... وعلى كل حال يجب التمهيد للوحدة العربية لإقامة علاقات اجتماعية أخوية بين البلدان العربية المتحررة تخلق جواً من الثقة المتبادلة التي يجب أن تعاضد خلال التعاون السياسي والثقافي والاقتصادي.

إنقام الوحدة بين مصر وسوريا تم في عجلة شديدة تحت ضغط العسكريين السوريين المدفوعين بالروح الوحدوية والذين تأثر بعضهم بمعتقدات حزب البعث والذين اتفقت آراؤهم مع اختلاف وجهات أنظارهم على أن الوحدة فيها تحقيق لهدف تتطلع إليه الجماهير.

وفي فترة الإتفاق على الوحدة كانت مصر وسوريا تعيشان في ظل النظام الرأسمالي مع فوراق محدودة.

ولم تكن مصر قد تجاوزت مرحلة الحيرة والبحث عن الطريق الجديد، ولم تكن قد لجأت إلى أية إجراءات تحد من النمو الرأسمالي.

كل الإجراءات التي اتخذت حتى ذلك الوقت كانت تقصير الشركات الإنجليزية والفرنسية والبريكية.

كانت الاشتراكية الديمقراطية التعاونية هي شعار المرفوع. وكانت المصالحة الإجتماعية وحشد كل الطبقات في تنظيم الإتحاد القومي هي الوسيلة السائدة.

ومع ذلك لم توظف البرجوازية المصرية أموالها في التصنيع لما لمسه من تصميم المسكرين على احتكار السلطة وتوجيهها ووضعها تحت وصايتهم... وذلك بعد إنشاء وزارة الصناعة ومجلس التخطيط الأعلى والمؤسسة الإقتصادية وجنة التخطيط القومي.

كان هناك تهيب فرضته السلطة حال دون انطلاق البرجوازية المصرية في التصنيع والاستثمار.

أما سوريا فإن فرص البرجوازية كانت متاحة ومطلقة إلى أبعد الحدود... والأحزاب الحاكمة (الشعب الوطني) لم يكن التغير الإجتماعي وأراد في برامجها... وحزب البعث رغم زيادة نفوذه وتولي قاداته بعض المراكز الرئيسية في الدولة (رئاسة المجلس النيابي ووزارة الخارجية) إلا أنه كان بعيداً عن النفوذ الحقيقي القادر عل توجيه السلطة.

تمت الوحدة في وقت كانت البرجوازية المصرية فيه تميل إلى الانكماش... بينما البرجوازية السورية لم تعرف بعد أية قيود.

والنظرة إلى الواقع الاجتماعي في مصر وسوريا كانت تشير إلى العراقة النسبية للبرجوازية المصرية وقدرتها العالية على التصنيع والتي وصلت مع طلعت حرب وبنك مصر إلى مستوى إقتصادي لم تصل إليه البرجوازية السورية.

الإمكانيات المتاحة للبرجوازية المصرية من الأموال والسوق والخبرة كانت أكثر توافراً، ولكن البرجوازية السورية وجدت في الوحدة فرصة للنشاط في سوق كبير... حيث أعطيت تسهيلات كبيرة في العمل بمصر، وانهزت فرصة إلغاء الجمارك وتحديد سعر تشجيعي للعملة «الدينار المصري والليرة السورية» وغزت أسواق القاهرة بمنتاجاتها وزاحت بذلك البرجوازية المصرية.. والغريب أن مجموعة من أصحاب المصانع العاملين في مصر قد توجهوا إلى الدكتور عبد المنعم القيسوني مطالبين بتكافؤ الفرص في التعامل والحصول على التسهيلات الممنوحة للبرجوازية السورية النشطة.

وتبين أن المعارضين والمطالبين بحقوق متساوية هم من العائلات السورية التي بدأت نشاطها الصناعي في مصر قبل الثورة مثل سماقية والشوربجي ولباني وآخرين.

والواقع أن الفرصة التي أتاحت لنشاط البرجوازية السورية كانت دافعاً لها على التسلل إلى مصر بينما لم تنح البرجوازية المصرية إلى أي نشاط في سوريا.

ومع ذلك فإن مستوى دخل الفرد في سوريا كان مرتفعاً عن مستوى دخله في مصر، كان مرتب خريج الجامعة في سوريا يصل إلى حوالي ضعف مرتب زميله الخريج في مصر... ولذلك كانت الفروق الإجتماعية في سوريا أقل حدة وأقل وضوحاً عنها في مصر.

وهوم السلطة الثورية في مصر من ناحية التغير كانت تؤثر في حركتها وفي قراراتها... بينما لم تكن هذه قد استولت على أحد بعد في سوريا.

منهاج الوحدة ترك للدستور الذي فُرض جمال عبد الناصر لوضعه وكان البعث يرى في عبد الناصر الزعيم الذي نقل الوحدة العربية من الفكرة النظرية إلى الواقع التطبيقي.

ولذلك قبل حزب البعث أن يحل نفسه تنظيمياً في سوريا. وكان هذا أمراً جديداً في تاريخه.. إذ لم تكده تقضي سبع سنوات على دمج وتأسيس الحزب حقق فيها انتصارات واضحة في مجال السياسة الداخلية حتى جابه موقفاً يفرض عليه انتهاء وضعه التنظيمي.

وقال أكرم الحوراني رداً على سؤال عن الأسباب التي دفعته إلى التضحية بالكيان التنظيمي لحزب البعث، أنه وزملاءه قد قبلوا حل الحزب في سوريا لضعفهم الشديدة بعد الناصر والانتاعهم بأن خطوة الوحدة أثمن من أن تنهض أمامها أية عراقيل.

ولم يقبل الحزب الشيوعي السوري مبدأ حل التنظيمات وهو الذي يتحرك
سرياً بواجهة علنية.. وسافر خالد بكداش إلى الخارج فور إقرار الوحدة تحاشياً
لصدام مباشر مع السلطة الجديدة وتمسكاً بتنظيم الحزب و دوره.

وكان قد سبق له أن صافر في فترة
إنقلاب حسني الزعيم.



المشير عبد الحكيم عامر

الوزارة الجديدة للجمهورية العربية
المتحدة التي شكلت يوم ٦ مارس ١٩٥٨
ضمت أربعة نواب لرئيس الجمهورية:
مصريان هما عبد اللطيف البغدادي وعبد
الحكيم عامر وسوريان وهما أكرم الحوراني
وصبري العسلي.

كانت وزارة الوحدة بداية لمهد جديد
تغيرت فيه سبع وزارات خلال أربع سنوات بالتحديد منذ خروج الشيشكلي.

وهكذا ومنذ الوزارة الأولى للوحدة بدأ العسكريون السوريون الذين كانوا
بعيدين عن السلطة التنفيذية وعن مناصب الوزراء حتى ذلك الوقت يدخلون
إلى قمة السلطة.

ثم أصبح الموقف في سوريا امتداداً للموقف في مصر... اختيار العسكريين
لممارسة أعمال سياسية وإدارية ليسوا مؤهلين لها... وما يعتقد أن ضباط الجيش
كانوا أقدر من يتولى مسؤولية الشؤون الاجتماعية أو الشؤون البلدية أو

المواصلات أو غيرها. والضباط الذين دعوا للوحدة وتحمسوا لها من مواقعهم السياسية المختلفة، كانوا أشد حرصاً على تحقيقها كهدف وطني أكثر من حرصهم أو تطلعهم إلى المناصب الوزارية.

ولكن أسلوب اختيار الطريق الأسهل والاعتماد الرئيسي على الضباط في تسير المجتمع هو الذي أدى إلى سلوك هذا السبيل. وعندما يفرغ المجتمع من التنظيمات السياسية وتلغى الأحزاب، بسبب تكوين الكادر السياسي القادر على القيادة، يصبح الاعتماد على العسكريين هو الطريق الأسهل. وما دام بعض العسكريين قد وصل إلى منصب الوزارة فلا بد من إرضاء الآخرين... وأعد عبد الحكيم عامر نشرة عسكرية يرقى فيها الضباط، أعضاء المجلس الثوري السوري الذين لم يمهئوا وزراء، ترقية استثنائية إلى رتبة عميد مثل (أكرم ديري وطعمة العودة) وأحمد جيندي وجادو عز الدين وعبد العزى قنوت وغيرهم)... ولكن الضباط أقنعوا عبد الحكيم عامر بعدم ضرورة ذلك.

وتضمنت النشرة أيضاً تسريح ٩٤ ضابطاً سورياً.

وهكذا مرت عدوى التخلص من الضباط غير الموالين.

والولاء مسألة نسبية تبعاً للظروف وتحدد تبعاً للحركة السياسية... كان حزب البعث - كما يقول أكرم ديري - وراء تحديد أسماء هؤلاء الضباط الذين تقرر تسريحهم. وكان مصطفى حمدون قد أعد كشفاً للتسريحات يتخلص فيه من الضباط غير البعثيين ويقسم الضباط إلى كتل شيوعية وإخوان مسلمين وشوام وحلبين وعلويين.

كانت قد تشكلت لجنة ضباط للجيش الأول (تعبيراً عن الجيش السوري) من ضباط سوريين ومعهم العميد عبد المحسن أبو النور حيث كان يعمل معاوناً لقائد الجيوش بعد أن كان ملحقاً عسكرياً لمصر في سوريا.

وحدث صدام بين عبد الحكيم عامر وعفيف البزري قائد الجيش الأول عندما اعترض المشير على نشرة تنقلات للضباط بناء على تقرير رفعه عبد المحسن أبو النور وقال فيه أن النشرة تضع ٢٠ ضابطاً شيعياً في أماكن قيادية.

لم يكن الأمر صحيحاً على إطلاقه، فلم يكن هناك ٢٠ ضابطاً شيعياً في سوريا ممن يمكن أن يمينوا في مراكز قيادية... ولكن القضية كانت تلخص في رغبة ضباط البعث - وهم منتشرون في الجيش - في أهمية التواجد في المراكز القيادية. وتكمن أيضاً في رغبة مندوب القيادة المصرية في أن يكون متواجداً عند كل قرار ذي دور ناقد في التوجيه.

رفض عفيف البزري أي تغير في نشرة التنقلات واحتج على المشير غاضباً.. ولكنه فوجئ في صباح اليوم التالي بخبر تمينه مستشاراً في شؤون التخطيط مكتوباً في الصفحات الأولى واستقبله عبد الناصر في محاولة لوضيحه ولكن الطعنة كانت أقوى من أن تبرا بكلمات فقط تركت أثر في تصرفاته دفعته في النهاية إلى الخروج من سورية و الذهاب إلى العراق بعد ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨

أمكن التغلب، إذن، على قيادة الجيش ذات الميول اليسارية وأصبح البعث يحكم كونه التنظيم الوحيد المتواجد داخل صفوف الجيش، صاحب تأثير فعال في تحريك الأمور .

و كانت ثورة العراق التي انفجرت بعد خمسة شهور من الوحدة وأطاحت نهائياً بالعرش الهاشمي ذات تأثير كبير على الموقف في سوريا ودفعته إلى الحذر من نمو الأفكار الإشتراكية الحقيقية، وخاصة بعد أن لعب الحزب الشيوعي العراقي دوراً عملياً في الحياة السياسية العراقية .

وقد تلاقت هذه الحساسية ونمت خلال تقارير أجهزة الأمن وانتهت إلى اعتقال الشيوعيين السوريين في حريف ١٩٥٨ .

ولم يلق تأثير الموقف في العراق عند هذا الحد، ولكنه تجاوزه إلى ما كشفت عنه محاكمات بغداد من أن صبري العسلي نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة كان قد تقاضى مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه من حكومة نوري السعيد .

نشر صبري العسلي بياناً قال فيه أنه قبض المبلغ عام ١٩٥٤ (وفي ظروف مقاومة حكم أديب الشيشكلي وتدير الثورة ضده) وتقدم إلى جمال عبد الناصر يطلب إعفائه من منصبه حتى تنتهي اللجنة التي شكلت لدراسة حلف بغداد من مهمتها.

وتشكلت حكومة جديدة ذات ثلاثة مجالس في أكتوبر ١٩٥٨ .. حكومة مركزية في القاهرة تضم ٣ نواب لرئيس الجمهورية هم عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وأكرم الحوراني .. وعدد الضباط فيها ١٢ من مجموع أعضائها ٢٤ - ومجلس تنفيذي في سوريا يرأسه نور الدين كحالة وهو غير بعثي وتضم ٦ ضباط من مجموع أعضائها .. ومجلس تنفيذي في مصر يرأسه الدكتور نور الدين طراف ويضم ٥ ضباط من مجموع أعضائها ١٥ .

زاد عدد أعضاء الضباط السوريين في المناصب الوزارية، وانتهى تواجد الأحزاب السورية القديمة، ولم يقبض البعث على السلطة الحقيقية.

كان حل الحزب قد تم من الوجهة القانونية والتنظيمية فعلاً ولكن زمالة الماضي كانت تجمع بين الأعضاء السابقين للحزب مما دفع عبد الحميد السراج وزير الداخلية إلى ملاحقتهم، واشتكى صلاح البيطار إلى جمال عبد الناصر فاستدعى السراج من دمشق وعقدوا اجتماعاً ثلاثياً لتصفية الخلافات والحساسيات.

ولكن الأمور لم تمض كما تخيل قادة حزب البعث عند إعلان الوحدة.

كان هو الحزب الوحيد المؤهل من وجهة نظره للمشاركة الفعلية في السلطة، فهو صاحب الإنقلاب الذي أطاح بالشيشكلي، وهو صاحب الإغلبية في المجلس الثوري للضباط، وهو الحزب الذي يرفع الوحدة العربية شعاراً يتحمس لها ويعمل من أجلها.

وقد نجح خلال شهور الوحدة الأولى في إزاحة عفيف البزري من قيادة الجيش وتولى بعض المناصب الوزارية.

المناصب الوزارية لم تكن جديدة على أعضاء الحزب.. فصالح البيطار مثلاً كان وزيراً للخارجية وأكرم الحوراني كان رئيساً لمجلس الشعب.

وجهات نظر.. وخلافات

ولكن أعضاء الحكومة المركزية الذين كان لهم نظراء في الإقليمين لم تكن لهم عملية تنفيذية، وقد اشتكى من ذلك أكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية ووزير العدل، وصلاح البيطار وزير الثقافة والإرشاد، وكانت الوزارة المركزية قد احتلت مبنى فندق (هليوبوليس بالاس) الكبير في ضاحية مصر الجديدة بعيداً عن مكاتب العمل للوزارات المختلفة.

وفي لقاء مع جمال عبد الناصر اقترح أكرم الحوراني تشكيل قيادة سياسية للجمهورية العربية المتحدة من ثلاثة سورين رشح لها ميشيل عفلق وصلاح البيطار وهو. وثلاثة مصريين وبخارهم جمال عبد الناصر على أن تكون قيادة غير معلنة.

كانت هناك لجنة شكلت برئاسة عبد اللطيف البغدادي وعضوية زكريا محي الدين وأكرم الحوراني لقيادة سوريا، ولكنها ظلت لا تعمل لأنها كانت بلا سلطات.

استهدف أكرم الحوراني من ذلك خلق شعور بالمشاركة الفعالة في مركز السلطة وإتاحة فرصة عودة النبط لتنظيمات حزب البعث.. ولكن جمال عبد الناصر الذي كان ينفرد بالحكم والتوجيه في قمة السلطة رفض هذا التشكيل غير المعلن الذي يفرض نوعاً من المشاركة غير المرغوب فيها.

وكان حزب البعث نفسه قد أسهم في إطلاق يد جمال عبد الناصر في تشكيل مجلس الأمة بناء على التفويض الممنوح له في المادة ١٣ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادرة في إبريل ١٩٥٨.

ولم يتم تشكيل المجلس خلال الشهور الأولى للوحدة

رفض إقراح القيادة السياسية غير المعلنة الذي تقدم به أكرم الحوراني بلذر بلذر الخلاف المستمر بين القيادة ممثلة في جمال عبد الناصر وبين حزب البعث.. وتحدثت الخلافات في عدة نقاط رئيسية:

أولاً: عضوية الإتحاد القومي.

كانت العضوية مفتوحة للجميع وكان من رأي البعث أن تحرم العضوية على الرجعيين والعلماء.

ثانياً: تعيينات الضباط.

كانت تعيينات الضباط في المراكز القيادية الحساسة محل اعتراض الضباط البعثيين أو ذوي الميول البعثية... ومثلاً عندما صدر قرار بتعيين المقدم عبد الكريم النحلاوي في إدارة كاتم أسرار الجيش الأول اعترض على ذلك مصطفى حمدون وكان وزير الإصلاح الزراعي. ولكن عبد المحسن أبو النور قال للمشير عامر أنه ليس حزياً، ومتدين... وكانت هذه هي الصفات التي تعتبر جواز مرور للمراكز القيادية.

ثالثاً: تحويل مجرى نهر الأردن.

اختلفت وجهات نظر جمال عبد الناصر وحزب البعث في هذه القضية اختلافاً كبيراً.

كان البعث يرى ضرورة التصدي لإسرائيل ومنعها بقوة السلاح من تحويل مجرى النهر، وخاصة أن الجيش السوري سبق له أن قام بذلك قبل الوحدة عام ١٩٥٣ ومنع إسرائيل فعلاً من عملية التحويل التي تتم على بعد ٦ كيلو مترات فقط من الحدود في المنطقة المجردة من السلاح.. وكان جمال عبد الناصر يخشى أن يتحول الصدام المحدود إلى حرب كبيرة، كان يرى أن قواته المسلحة ليست مهيأة لها.

كان جمال عبد الناصر يفرق بين التصدي لإسرائيل إذا حاولت تحويل مجرى النهر، وبالنسبة للمنطقة المجردة من السلاح كان الجيش الأول السوري عنده تعليمات صريحة بأن يقاوم بالقوة كل محاولة لتحويل مجرى نهر الأردن من المنطقة المجردة عند جسر بنات يعقوب. وهي نفس المنطقة التي أطلق عليها الجيش السوري مدافعه عام ١٩٥٣ الأمر الذي جعل كبير المراقبين يتدخل ومجلس الأمن يقرر وقف أعمال التحويل.

أما إذا حاولت إسرائيل تحويل مجرى النهر من داخل أراضيها فإن الأمر عندئذ يختلف لأنه سوف يكون بعيداً عن المنطقة المجردة وهي حالة لا تنطبق على اتفاقية الهدنة.

وتشكلت لجنة فرعية لبحث الموضوع وتقديم تقرير بذلك.. من البغدادي والخوراني والبيطار وعلي صبري والشيرباصي وأحمد عبد الكريم ومحمود رياض وصالح الطرزي... وعقد بعد ذلك اجتماع أخير للرئيس ونواب الرئيس والوزراء.. وارتفعت فيه حرارة الجدل بين أكرم الخوراني الذي تحدث عن مشروع جولستون ووقوف سوريا ضده حتى رفض نهائياً، وبين جمال عبد الناصر الذي أراد أن يفرق بين إطلاق النار على المنطقة المجردة وبين القيام بعمليات محدودة غير محسوبة بدقة، كما طالب الخوراني مؤيداً رأيهِ بأن مجلس الأمن سوف يتدخل ويمنع التحويل كما حدث في عام ١٩٥٣.

وارتفعت حرارة المناقشات حتى اختلط الحديث وأخذ طابعاً إقليمياً استفزازياً وخاصة عندما ألح جمال عبد الناصر إلى احتمال ضرب دمشق بالطائرات. وادّعى أمين التفوري مؤكداً أن دمشق لم تهب أبداً لقصف طائرات العدو وأنها مستعدة لتحمل كل التضحيات... وعندئذ قال جمال عبد الناصر

(والله يأخ عبد الحكيم إذا كان البحث يجري على هذا النحو فلنقم قوائك بالهجوم على إسرائيل منذ الغد).

انتهت الجلسة بعد مناقشات عاصفة لم يضع أثرها من النفوس ولا شك أن وقوع هذا الخلاف في عام ١٩٥٩ وهو العام الذي ساد فيه الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الاتحاد السوفيتي... أو بين جمال عبد الناصر وخروشوف شخصياً. كان عاملاً من العوامل الهامة التي أثرت في تقدير جمال

عبد الناصر للموقف... إذ أنه كان في وقت كانت فيه علاقاته مع الأصدقاء يشوبها التوتر، وعلاقته مع الأعداء لم تتحسن...

وتجمعت هذه الخلافات لتظهر في موقف إيجابي اتخذه مصطفى حمدون... الذي كان وزيراً للإصلاح الزراعي، وكانت له وجهة نظر في أن الملك لا يجوز هم تحديد أرضهم المطبق عليها القانون في أكثر من موقعين وهي بعد أقصى ٤٠٠٠ دوم سوري، ويقول مصطفى حمدون أن جمال عبد الناصر كان يريد في الرأي بينما كان عامر وزكريا يحسب الدين يعارضان رأيه.

وأعطى مصطفى حمدون تصريحاً لوكالة أنباء الشرق الأوسط بوجهة نظره... واعتبر عامر ذلك تحدياً له، فسافر إلى القاهرة وغاب أسبوعاً ثم عاد إلى دمشق لينشر في جريدة الأيام أن لجنة برئاسة مصطفى حمدون وعضوية ٣ وزراء سوف تناقش مشاكل الإصلاح الزراعي.

اعتبر ذلك حمدون إهانة له. وأصر على تقديم استقالته، فقال له المشير عامر أن الاستقالة تعني مؤامرة على الوحدة.

كان المشير قد عين نالبا وحيدا لرئيس الجمهورية في سوريا بصلاحيات الرئيس في أكتوبر ١٩٥٩.

ولم يستقل مصطفى حمدون وحده... وإنما استقال عبد الغني قنوت أيضاً.

واستدعاهما جمال عبد الناصر لمقابلته في القاهرة.

عندما حضر الإثنين لم يكن في استقبالهما أحد في مطار القاهرة.

ويقول مصطفى حمدون أنهما وقفا أمام ضباط الجوازات في صف الركاب حتى تنبه لأنيهما من الوزراء.

وليس معروفاً ما إذا كانت القاهرة قد علمت بموعد حضورهما، وما إذا كان الموقف متعمداً أو غير متعمد، ولكن الحساسية كانت قد تاججت في النفوس.

وفي صباح يوم وصولهما كان أكرم الحوراني وصلاح البيطار قد أرسلوا أيضاً خطابات استقاليهما لجمال عبد الناصر، رغم أنهما كانا معا في احتفالات الجلاء بيور سعيد، وتناولوا الغداء معا في القطار أثناء عودتهم... وكانت مفاجأة لعبد الناصر.

وجد أكرم الحوراني وصلاح البيطار أنه يجب اتخاذ موقف التضامن مع الزملاء العسكريين في الحزب.

ووجد جمال عبد الناصر أمامه إستقالة جماعية من أربعة وزراء... وبعد أن كان مصراً على رفض استقالة حمدون وقنوت... قرر أن يلتقي بالمستقلين واحداً بعد الآخر... ويوم بعد يوم.

ودارت في المقابلات مناقشات عن الأوضاع، أساساً حول الخلافات المشار إليها.

ثم انتهى الأمر بقبول استقالة الوزراء البعثيين الأربعة في ٣١
ديسمبر ١٩٥٩.

يقول مصطفى حمدون أن اللقاء الأخير مع عبد الناصر كان جياشاً بالعواطف
التي دفعتهم إلى الهكاء.

وعاد الوزراء إلى دمشق مواطنين عاديين... وكان طلبهم الأخير من عبد
الناصر أن يستدعيهم إليه إذا ما شوهت تقارير أجهزة الأمن صورتهم لديه.

وهكذا انطوت صحيفة البحث في حياة الجمهورية العربية المتحدة... وتمزق
الحلم الذي راود قاداته وجماهيره، في أداء دور فعال لدعم دولة الوحدة الأولى.

ويقتضى الموقف تفسير العلاقة بين البحث وبين القادة في مصر.

ليس من شك في أن البحث كان حزباً جماهيرياً، فرض نفسه على الجماهير
العربية مع الحرب العالمية الثانية، عندما قدم أفكاراً قومية واجتماعية أثارت
الإنباه والإهتمام وجذبت طموح الناس إلى حياة أفضل.

وليس من شك أيضاً في أن الحزب كان يمثل تياراً جديداً في الحياة السياسية
العربية يشق طريقه وسط أحزاب رجعية ثم ديكتاتوريات عسكرية في ظروف
كانت بالغة الصعوبة أحياناً. ولكن حزب البحث كان يتبنى عقيدة كونه الحزب
الوحيد المؤهل لقيادة الأمة العربية... يرفض الأحزاب والأنظمة الحاكمة لأنها
رجعية.

ويرفض العبارات اليسارية والشيوعية بمنطق أنها ترموى من بسع غير عربي.... وهو منطق لم تثبت الأيام صحته على مدى التجارب التاريخية.

هذه العقيدة جعلته يحاول فرض نفسه بها على الأمة العربية وحده... ولكن فكرته لم تنتشر إلا في المشرق العربي (سوريا والأردن والعراق ولبنان)... وبقيت قيادته القومية بعيدة عن تمثيل شعب مصر والسودان وشعوب المغرب العربي.

البحث والعسكريين المصريين:

لم يحدث اتصال حقيقي بين البحث وبين الشعب المصري... فقد كانت هناك أحزاب وطنية تقود النضال الوطني مثل حزب الوفد، وأحزاب أخرى تبشر بأفكار اجتماعية تقدمية مثل الحزب الإشتراكي والوطني الجديد إلى جانب التنظيمات الشيوعية التي استطعت أنصار التقدم الاجتماعي.

لم تكن فرصة البحث سهلة في الوصول إلى مصر لأن هذه الأحزاب المصرية سبقت تكوين البحث في أواخر الأربعينات كحزبين أو في أوائل الخمسينات كحزب موحد.

ويبدو أن تركيز قادة البحث كان قاصراً على المشرق العربي.... إن أكرم الحوراني زار مصر للمرة الأولى ضمن الوفد البرلماني السوري الذي مهد للوحدة في ديسمبر ١٩٥٧... ولم يفكر في الإقتراب سياسياً من العسكريين أو السياسيين المصريين الذين التقى بهم.

أول اتصال لأكرم الحوراني مع العسكريين المصريين كان في معسكر قطنة عام ١٩٤٨ مع اللواء صالح حرب الذي ذهب إلى هناك لدراسة إمكانيات المساهمة في حرب فلسطين.

ويقول أكرم الحوراني أن صالح حرب قد استلقت نظره بتقشفه ونومه على الأرض مثل العساكر في البرد القارس.

والتقى أكرم الحوراني أيضاً بأحمد حسين زعيم مصر الفتاة في ذلك الوقت ولكنه لم يتناقش معه في فكرة التعاون السياسي، ولهذا فقد بقي البعث بعيداً في المشرق العربي لم تجذبه أحداث مصر كما جذبه أحداث العراق مثلاً عندما قامت ثورة رشيد عالي الكيلاني وانضم إليها عدد من السوريين كان في مقدمتهم أكرم الحوراني أيضاً والضباط توفيق شانيلا ومحمد صفا الذين سلكوا طريق الصحراء، واستقبلوا في العراق استقبالا طيباً، لأنهم كانوا قادرين على استخدام الأسلحة الفرنسية التي أمدتهم بها حكومة فيشي بناء على أوامر من ألمانيا النازية.

وبعد فشل ثورة رشيد عالي الكيلاني وعودتهم إلى سوريا اعتقلتهم القوات الفرنسية في دير الزور مع بعض ضباط الجيش العراقي ثم نقلوا إلى حلب حيث أطلق سراحهم بعد انهيار حكومة فيشي والقرباب البريطانيين.

ومضت حرب فلسطين أيضاً دون أن تعقد صلة بين البعث ومصر... ويقول
أكرم الحوراني (أن فرصة العمر قد ضاعت لأننا لم نتصل بالضباط المصريين في
الجنوب) وذلك لأن السوريين كانوا في الجليل.

الصلة غائبة بين البعث والحركة الشعبية المصرية... وقد أيد الحزب ثورة ٢٣
يوليو ١٩٥٢ ولكنه عارض خطواتها غير الديمقراطية في ضرب الأحزاب
الوطنية وقسوتها في محاكمات الإخوان... وكان الحزب ينتظر إليها نظريته إلى
أديب الشيشكلي ونظامه وخاصة بعد استقباله والرحيب به في القاهرة. وكان
أول لقاء بين ثورة يوليو والبعث بمبادرة مصرية من جمال عبد الناصر الذي
أرسل كمال رفعت وأكد للدول العربية خلال معركته ضد حلف بغداد...
وهناك تم أول لقاء بين قادة البعث ومندوبي قيادة مصر. وكانوا من العسكريين.

بعد زيارة الحوراني الأولى لمصر تكررت زيارته وتعدد معارفه ونشطت
محاولاته للتأثير في الحياة السياسية المصرية.

وكان الحزب يكسو تفكيره دائماً رداء قومي... ولذا فأنهم عندما فكروا في
تقديم الإستقالة لم يرضوا في أن تكون إقليمية الطابع بل أرادوا لها أن تكون
قومية المظهر... فاتصل ميشيل عفلق مع الصاغ داوود عويس من مكتب المشير
عامر بمصر (وهو ضابط بدأ صاحب أفكار يسارية من المرشحين لقسم الضباط
في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني ثم مضى به التيار وحده) وقال داوود
عويس لميشيل عفلق أنه يمكن اقتناع عباس رضوان وتوفيق عبد الفتاح
بالإستقالة المشروكة.. ولكن هذا كان جرحاً وراء السراب... فإن العسكريين

المصريين ماكانوا ليستقبلوا من أجل البعث أولاً، وليس من أسلوبهم الإستقالة
ثانياً.

فقد كانت لهم طبيعة الموظفين أكثر من طبيعة الثوريين. وكما صدرت
نشرات فصل بعض الضباط من الجيش بتهمة الشيوعية، بدأت تظهر نشرات
فصل بتهمة الانتماء لحزب البعث.

الضباط المصريون:

المجلة تدور... والأحزاب مرفوضة... وسلطة الجيش هي الوحدة التي
تشكل مصدر الخطر.

الإتحاد القومي تنظيم من ورق.

الضباط المصريون يتولون مناصب قيادية في الجيش السوري.... اللواء أنور
القاضي رئيساً لأركان حرب الجيش، والعميد أحمد علوي كاتم أسرار الجيش
والعميد أحمد زكي عبد الحميد مستولاً عن التنظيم والإدارة.

لم يكن تعيين الضباط المصريين في الجيش السوري خطأ من ناحية المبدأ فهم
مؤهلون لذلك عسكرياً وهم زملاء من الجيش السوري درسوا معهم في كلية
أركان الحرب بالقاهرة قبل الوحدة مثل مصطفى حمدون وعبد الغني قنوت
وأحمد عبد الكريم وغيرهم كثيرون.

والمقروض أن تتدرج الوحدة حتى يتم الدمج.

ولكن حركة تنقلات الضباط المصريين أضعفت من ثقة زملائهم السوريين بهم، فبعد أن كان الانتداب إلى سوريا قاصراً على أصحاب الكفاءات تجاوز ذلك بعد الوحدة إلى الوساطة كمساعدة مادية لظروف الزواج أو عذر مالي مما جعل بعض الضباط من رتبة الملازم ثان ينتقلوا إلى سوريا.

وكانت هذه التنقلات سواء من سوريا إلى مصر أو من مصر إلى سوريا تكلف الكثير.

قال أحمد كامل رئيس المخابرات السابق وقائد وحدة مدفعية مضادة للطائرات في حلب عام ١٩٥٩ أن الرائد المصري في سوريا كان يحصل على ١٥٠٠ ليرة شهرياً كبذل سفر والرائد السوري في مصر يحصل على مرتب ٢٠٠ جنيه شهرياً، وبدأ بعض الضباط المصريين يتمركزون في مراكز القيادة وتطعم وحداتهم بضباط مصريين... عبد المحسن أبو النور مثلاً أصبح نائب قائد الجيش الأول ومطلق الصلاحيات وزاد من شعور الجلاء للضباط المصريين وضع علامات خاصة على عربات الضباط المصريين مما جعل حركتهم مرصودة في المجتمع.

وكذلك فإن أفراد عبد الحكيم عامر بالسلطة في سوريا إلى جانب عمله قائداً عاماً للقوات المسلحة ووزيراً للحربية، كان يشكل استمراءاً للأسلوب القديم الذي يزداد الاعتماد فيه على الشخص كلما زاد قربه من الزعيم، وتأكدت ثقة الزعيم في ولاءه.

تعدد مناصب الشخص بما يفوق طاقته ويتجاوز حدود قدراته دون النظر إلى ذلك على المصلحة العامة.

طلب أحمد كامل مقابلة المشير عامر في نوفمبر ١٩٥٩ وشرح الأخطاء التي تشكل في مجموعها خطراً يهدد الوحدة... واستمع المشير إليه ثم قال له (يسدو أن أعضائك مرهقة) وأصدر قراراً بتعيينه ملحقاً عسكرياً في باكستان.

وعند الحكميم عامر يحكم طيبة شخصيته والتجارب التي مر بها تثبت أنه لم يكن عسكرياً من الطراز القادر على إحداث ثوري في صفوف الجيش، أحاط نفسه بعدد من الضباط الذين استمرأوا السلطة والفساد وانتهزوا طيبته فولغوا في الأموال العامة بلا حساب. والمجرفوا نتيجة ذلك إلى جانب بعيد عن الحس الشعبي الصحيح، وقريب من الحياة الناعمة اللاهية التي يسهل توافرها في سوريا.

كان افراد عامر بالسلطة امتداد لأسلوب تعيينه مشرفاً على اللجنة الاقتصادية والسد العالي والطرق الصوفية كما حدث يوم ١٨ مارس ١٩٥٥، وامتداداً أيضاً لتولي كمال الدين حسين في نفس الفترة مسئولية تسعة مناصب في وقت واحد.

الإعتماد على العسكريين هو الطريق الأسهل... وتركيز المناصب في شخص واحد أسلوب لم يتغير. القضية لم تكن في تواجد الضباط المصريين في الجيش

السوري وإنما كانت في نوعية هؤلاء الضباط الذين كانت تدفعهم الظروف المحيطة دفعاً إلى الفساد والإحلال.

ليس هذا موقفاً أخلاقياً.... لأنه كانت له انعكاسات سياسية سهلت لبعض الضباط من ذوي الميول الرجعية والمحافظة فرصة التسرب للمراكز القيادية الحساسة تحت شعار بعدهم عن التنظيمات السياسية وأن بعضهم متدينون كما سبق أن قال عبد الحسنى أبو النور للمشير عامر.

مطاردة البعث:

العلاقة بين القيادة في مصر وبين البعث لم تنته في سلام.

تبادل الاتهامات مستمر.

أصبحت العناصر البعثية مطاردة، تماماً كما هو الحال مع العناصر الشيوعية التي مازالت خلف قضبان السجون والمعتقلات منذ خريف ١٩٥٨.

عبد الحميد السراج وزير داخلية الإقليم السوري بفرد بسلطة تكاد تكون مطلقة في أعمال الأمن... ويتركب بعض رجاله جرائم بشعة منكرة... أشدها هولاً وإنما قتل المناضل الشيوعي اللبناني فرج الله الحللو وإذابة جثته في الحامض بعد إخراجها من القبر حتى لا تترك عليه أو على رجاله أثراً أو دليلاً.

الاعتقالات تلحق بعض البعثيين... والموقف الذي اتخذوه في عدااء الحزب الشيوعي ارتد عليهم.

لم يدركوا في هذه المرحلة طبيعة الحلفاء والأعداء... ولم يعتقدوا أن تغيير المجتمع يحتاج إلى جبهة تحالف من كل القوى وتنظيمات التقدم التي تشمل البرجوازية الصغيرة والفلاحين والطبقة العاملة...

وإذا كان عبد الكريم النحلاوي قد وصل إلى مركز قيادة الجيش في مكتب المشير عامر... فإن مأمون الكزبري رئيس مجلس النواب في عهد الشيشكلي ورئيس الجمهورية لمدة ٢٤ ساعة بعد هرب الشيشكلي قد أصبح أميناً عاماً للإتحاد القومي في مدينة دمشق.

عبد الحميد السراج وزير الداخلية كان رجلاً وطنياً بلا نظرة إجتماعية تستهدف تغيير المجتمع إلى أفضل... وكان قادراً على الإستماع إلى ديب النمل كما كان الناس يقولون في سوريا... ولكنه لم يستشعر الخطر في الرجعية التي لعبت دور النفاق والمداينة والريص.

تغيرت الحكومة بعد خروج البعثين بالإستقالة.. تولى نور الدين كحالة رئاسة المجلس التنفيذي في سوريا، ودخل عدد آخر من الضباط السوريين في مناصب الوزراء (أحمد جنيدي للإصلاح الزراعي وأكرم ديري للإقتصاد والعمل وجادو عز الدين وزير دولة وجمال الصوفي وزيراً للتموين).

القوات المسلحة مازالت مصدراً رئيسياً لتوريد الوزراء.

وبعد خروج البعث، صدر قرار بتشكيل مجلس الأمة من ٤٠٠ عضو مصري، ٢٠٠ عضو سوري، وانتخب أنور السادات رئيساً له ومحمد فؤاد

جلال وكيلاً مصرياً، ورايب الحسامي وكيلاً سورياً... وعقدت الجلسة الأولى للمجلس عام ١٩٦٠.

الإنتماء للأحزاب غير موجود في المجلس... النواب جميعاً أعضاء في الإتحاد القومي الذي توسع ساحته لكل الاتجاهات.

الشيوعيون والبعثيون لم يعد لهم صوت في مؤسسات الدولة الرسمية.. والمدافعون عن الوحدة والحرية والإشراكية لجأوا إلى الاتصالات السرية.

الحزب الشيوعي ظل محتفظاً بقواعده السرية وأسلوب عمله الذي اعتاد عليه في ظل فترات الضغط.

حزب البعث لم يشكل رسمياً من جديد... ولكن لم تتوقف الاتصالات..

عبد الحميد السراج الذي كان ياوراً لحسني الزعيم ومقرباً من الشيشكلي يقبض على الدولة بيد من حديد.. وعدد المعتقلين يزداد.

العسكريون أيضاً يسيطرون على الإتحاد القومي. ولجنته العليا في سوريا كانت تضم عبد الحميد السراج وأكرم ديري.

وخلت الحياة السياسية في هذه الفترة من أي تنظيم قادر على ملء الفراغ... ولكن قدرة جمال عبد الناصر على التأثير في الجماهير ظلت قائمة.. عن طريق كلماته المباشرة. عندما زار سوريا يوم ١٤ فبراير ١٩٦٠ بعد إقصاء البعث خطب ٢٣ خطبة في ٢٣ يوماً قضاها هناك بمعدل خطبة واحدة في اليوم

في اللاذقية والحسكة والقامشلي ودير الزور وحلب وحمص ودمشق وقطنة
والشيخ مسكين.

كان جمال عبد الناصر يعرض وجهات نظره على الجماهير مباشرة ويعتمد
على تأثير أجهزة الإعلام أكثر مما يعتمد على تنظيم الأحزاب... ولذا كانت
صلته بالجماهير لا سلكية وليست سلكية. الجماهير تنفض بعد الخطب.. ولا
أحد يتابع الإتصال بها في مقابلة وإخلاص.

القوانين الاشتراكية:

واقرب جمال عبد الناصر بعد ذلك من الفترة التي شعر فيها بمحصار
البرجوازية التي لم تكف بالإستقرار الذي هبأه لها الحكم العسكري وإنما أرادت
المشاركة في السلطة ووقف تدخل الدولة.

واستقر رأي جمال عبد الناصر على إصدار القوانين الاشتراكية كما أطلق
عليها.

كان الاشتراكيون الحقيقيون مطاردين وفي السجون والمعقلات، ولكنه
استدعى أكرم ديري باعتباره وزيراً للإقتصاد وناقش معه تأمين الشركة
الخماسية التي بلغ رأس مالها ٣٠ مليون جنيه وأخذت من البنك المركزي ١٨
مليون جنيه وتسيطر على خمس الإقتصاد السوري.

كانت مفاجأة لأكرم ديري.

الإشراكية لم تكن مطروحة في قوة الوحدة بطريقة عملية. وكان الحديث لا يتجاوز حدود العدالة الاجتماعية... أما شعار الإشراكية الديمقراطيّة التعاونية فلم يكن له صدى مؤثر في سوريا، وعندما لمس جمال عبد الناصر أن هناك تساؤلات من الوزراء السوريين، طلب إلى العسكريين منهم الاجتماع معه ومع المشير عبد الحكيم عامر، وفي هذه الجلسة دارت المناقشات حرة.

اعرض عبد الحميد السراج على فكرة التأميم أصلاً وتساءل البعض عما إذا كانت الظروف الراهنة هي أنسب الظروف لزيادة معسكر المعارضين.

وتساءل آخرون عن السبب في تحديد الحد الأقصى من الدخل صناعياً بمبلغ مليون ليرة سنوياً بينما لم يحدد من ناحية الزراعة، وقال جمال عبد الناصر (أنا كان عندي ١٠ - ١٢ مليونير أصبحوا حوالي ٣٠٠ - ٤٠٠ والبرجوازية في مصر اتسعت قاعدتها ولا بد من ضربها).

وعقدت في فندق شبرد بالقاهرة جلسة امتدت ست ساعات بين الوزراء السوريين واستقروا فيها على تعديلات فيما يتعلق بقوانين التأميم صدرت بها دون تغيير.

ومع ذلك حدثت بعض المفارقات... فقد أعاد البنك المركزي مبلغ ٤ ملايين ليرة للبنك الصناعي بعد تأميمه حيث ثبت أنها أموال المواطنين التي كانت تستثمر بـ ٤ في المائة.

ولم تستقبل البرجوازية السورية قوارات يوليو بالتفوق والإنكماش كما حدث في مصر... فأنها لم تعرض لضربات الحكم العسكري كما حدث في ثورة يوليو... ولم تفتح المعتقلات والسجون لرجال الأحزاب القديمة، وإنما فتحت للبصار من الشيوعيين ثم البعثيين.

كانت البرجوازية السورية أكثر نشاطاً وتشعباً في حياة المجتمع، وكان الاعتماد على التجار مصدراً رئيسياً من مصادر الرزق.. ونسبة التجارة تفوق نظائرها في مصر.

وخلال فترة الوحدة لم يصل إلى سوريا تجار مصريون ولم تستثمر فيها أموال مصرية خاصة... وعلى العكس من ذلك حدث تماماً في مصر... فقد هاجرت رؤوس أموال سورية كثيرة لتستثمر في مصر حيث السوق الإستهلاكي متوافراً، وفتحت محلات تجارية كثيرة وأنشئت شركات ومصانع خاصة.

عندما حاول بعض المصريين الفقراء بيع بعض المنتجات المصرية على الأرصفة في دمشق ثار التجار هناك وأبلغوا المشير عامر الذي قرر ترحيلهم لمصر، فاعتقلوا ووضعوا في السجن حتى تم ترحيلهم على طائرات حربية.

فانون ١١٧ للتأميم لم يؤمم في سوريا سوى ٣ شركات: الخماسية، وشركة الأخشاب الأسمية، وشركة الحرير في حلب، وكان الفارق كبير جداً بين عدد الشركات التي تأملت في مصر وعدد الشركات التي تأملت في سوريا. ومع ذلك كان التيار المضاد للتأميم قوياً في سوريا، وكانت مشاكل أخرى قد بدأت تظهر في طريق الوحدة.

بوادر ذلك ظهرت خلال رحلة عبد الناصر إلى سوريا في عيد الوحدة الثالث ٢١ فبراير ١٩٦٩، خطب في اللاذقية وهاجم الذين يعرضون على قرارات كانت قد صدرت بحظر خروج النقد من سوريا، وحظر الإستيراد إلا بشروط.

كان التيار المضاد لهذه القرارات قوياً وواضحاً. فمعظم نشاط الحياة السورية يعتمد على التجار... وحظر خروج النقد يتيح الفرصة للتهريب، وقال جمال عبد الناصر في خطبته أنه يستهدف مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات، وإنه لن يتوقف عن تنفيذ ذلك (أما المضاربون والمهربون فلا دعوة لنا بهم) وكان ذلك بعداً عن الواقع، فقد زادت المقاومة لهذه العملية... وكانت قصة مدير الجمرك السوري الذي تحداه تاجر لبناني في أن يشري منه ثلاثة في الصباح ليحدها في منزله بدمشق بعد الظهر بلا قيد ولا حرك قصة حقيقية ومتداولة... كما كان تصرف بعض الضباط يؤدي إلى الإساءة إلى العسكريين بتهريب بعض المواد والأجهزة في طائرة المشير الشخصية مسالة معروفة يتندر بها الجميع في سهراتهم الخاصة.

الحدود بين سوريا ولبنان تجعل تنفيذ هذه القوانين عملية بالغة الصعوبة وخاصة في ظروف تتطاحن فيها أجهزة الأمن، واعتماد بعض العسكريين في قمة القيادة على الحياة الناعمة البعيدة عن القيم، وخلال هذه المرحلة التي خطب فيها جمال عبد الناصر ١٠ مرات في ١٢ يوماً.

هاجم أنور السادات في اللاذقية الذين أممهم باسم أعداء الوحدة. وناشد جمال عبد الناصر بالقضاء عليهم قائلاً (اسحقهم يا جمال).

أساسة الانفصال

كان الموقف في سوريا ينسب بمحدث ما... التناقضات تزيد في كل اتجاه بين النظام الحاكم والتظيمات المعارضة من بعثيين وشيوعيين فتحت لهم المعتقلات، بين السلطة القائمة والبرجوازية التي زحفت عليها. التأميمات... بين المشير عامر وعبد الحميد السراج والإثنان نواب لرئيس الجمهورية... بين العسكريين المصريين والعسكريين السوريين.

كانت هناك علامات تشير إلى أن خطر حقيقياً يهدد تجربة الوحدة، ولكن الإجراءات التي اتخذت لم تكن كافية لإزالة التناقضات... ولم تتوافر القدرة على وضع حلول جذرية للمشاكل.

كانت الصورة معروفة عند جمال عبد الناصر.

فقد قال أمين شاكراً أنه كان في زيارة لسوريا بصفته رئيساً لجمعية الأمن القومي... وهناك سمع من الدكتور نور الدين حاطوم عن تصرفات بعض الضباط فأبلغ ذلك للمشير عامر الموجود في دمشق، فهاج عليه وهدده بالضرب، وأخرجه من مكتبه... فاستدعاه جمال عبد الناصر وسمع منه ما قاله للمشير... وكان الصمت هو التعليق الوحيد.

حسين عرفة مدير المباحث الجنائية العسكرية قال أنه التقى بأحد الضباط
البعينين في القاهرة الذي له لإحتمال حدوث انقلاب في سوريا... وأسرع
حسين عرفة فاتصل لاسلكياً بعلي شفيق في دمشق. الذي أخذ الموضوع
باستخفاف منكراً قدرة أحد على الحركة. ومنهياً حديثه بسؤال حسين عرفة
عما إذا كان يطلب شيئاً من دمشق!

كل شيء معروفاً عند علي شفيق... وكان معروفاً أن عربات رسمية تنقل كل
شيء مطلوب وغير مطلوب من بيروت... وأن الطائرات الحربية غالباً ما كانت
تحمّل شحنات خاصة من اللاجات والسخانات وغيرها.

وكانت المخابرات العامة توضح الصورة أيضاً... وفي هذه الفترة قدم أمين
هويدي أحد نواب مدير المخابرات الثلاثة (طلعت خيرى وشعراوي جمعة وأمين
هويدي) استقالته وبقي في منزله ٦ شهور بلا عمل أو ارتباط بالإدارة.

ومكتب الإتصال المصري في دمشق استشعر الخطر قبل وقوعه. واتصل بهم
ضابط سوري مجهول عن طريق مفتش وحدوي في وزارة الداخلية السورية
وأبلغهم أن هناك خطة مدبرة للإنتقلاب بتحريك القوات من معسكر قنطرة
واعطال المشير كرهينة لقرض إرادتهم وتنفيذ أغراضهم.

حمل العقيد محمود الحمزاوي ومعه الرائد أحمد رشدي من المباحث العامة
التقرير إلى اسراحة المشير حواري منتصف الليل... وقابلهما أحمد علوي وعلي
شفيق وهما ضابطان من قيادة المشير وأظهرا استخفافاً بما ورد في التقرير من

معلومات... وكانت كل رغبتهما كامنة في معرفة إسم المصدر الذي رفض الحمزاوي أن يفتح عنه.

ودخل التقرير إلى المشير وعاد وعليه تأشيرة تقول (من هو المصدر)؟!

المعلومات تتجمع بأن شيئاً ما في الأفق

ولكن القدرة على مقاومة العاصفة كانت محدودة.

التناقضات الثانوية بين الأشخاص طغت على التناقض الرئيسي بين الوحدة وأعدائها.

كان جمال عبد الناصر قد استشعر الخطر... وجمع الوزراء السوريين والمصريين في استراحته بالإسكندرية حيث صارحهم قائلاً أنه لا يستطيع أن يترك الأحوال في الإقليم السوري تمضي على ما هي عليه.

وقال لهم في هذه الجلسة صراحة أن تناقضات دعاة الوحدة وخلافاتهم تسبب له المتاعب أكثر مما يسبب له أعداء الوحدة.

وأعلن أيضاً أنه سيعيد تشكيل أجهزة الحكم ليكون له الإشراف الكامل على ما يحدث في سوريا.

ودخل شكل الحكم تجربة جديدة يوم ٦ أغسطس ١٩٦١. أصبح هناك ٧ نواب لرئيس الجمهورية... عبد اللطيف البغدادي للتخطيط وعبد الحكيم عامر

للحرية، ونور الدين كحالة للإنتاج، وذكرياً محي الدين للمؤسسات العامة، وحسين الشافعي للمؤسسات العامة أيضاً، وكمال الدين حسين للإدارة المحلية، وعبد الحميد السراج للداخلية. وزارة واحدة مقرها القاهرة حيث يستقر الوزراء جميعاً. نواب الرئيس جميعاً من العسكريين عدا نور الدين كحالة.

عبد الحكيم عامر استمر نائباً لرئيس الجمهورية مسئولاً عن سوريا. وعبد الحميد السراج غادر مكتبه في دمشق لأول مرة منذ الوحدة.

ولم يحقق هذا التغيير أثره المطلوب.... بل بدأت تلاحقه تناقضات جديدة... فقد كان الوزراء السوريون عموماً والعسكريون خصوصاً ضد هذا النوع من الحكم المركزي.

كانت تجارب تنفيذ مجابهة مواقف شخصية... دون دراسة موضوعية... وكان ذلك نابعاً من الاعتماد على عناصر من العسكريين دون الإهتمام بتكوين جهاز دولة وجهاز سياسي سليم.

السحب لتكاليف والجلو يبدو شديد العتامة... وأخطاء التجربة تكاد تعصف بها.. وأعداء الوحدة يجسمون التناقضات ويلبسون الخلافات.

أثاروا الشكوك حول الضباط المصريين في سوريا الذين بلغ عددهم حوالي ٥٨٠ ضابطاً... وصوروا ذلك كأنه نوع من الإحتلال... كما أثاروا الشكوك في نفس الوقت من وجود عدد من الضباط السوريين في مصر وقد تجاوز عددهم ٢٠٠ ضابطاً وصوروا الأمر كأنه إبعاداً لهم.

والحقيقة أن الجيش السوري كان يحتاج لعدد من الضباط المصريين بعد التسيّجات التي تمت فيه... وأن بعض الضباط السوريين في مصر كانوا يؤدون دوراً هاماً في قيادة القوات المسلحة.

ولكن تصرفات بعض الضباط في المراكز القيادية هي التي أساءت إلى وضع الضباط عامة، ومنهم من أمضى وقته في الجبهة أمام إسرائيل ومنهم من أدى دوراً بارزاً في التدريب.

لعبة العسكريين لم تتوقف طوال عهد الوحدة... كل العناصر التي برز خطرها، أو ظهر انتمائها لتنظيمات سياسية، أو اتضحتم اتهاماتها الفكرية سرحت من القوات المسلحة أو أبعدت عنها إلى مناصب مدنية... تماماً كما حدث في الجيش المصري خلال السنوات الأولى لثورة يوليو حيث تجاوز عدد الخارجين من الجيش ١٠٠٠ ضابط.

ولم يعد خافياً على أحد أن هناك حساسيات تنمو وتزيد بين الضباط السوريين والقيادات التي يسيطر عليها مصريون.

وقد أسرعتنا التناقضات في الظهور والتجسيم بعد صدور القرارات الإشراكية، وأثارت الترجمة حولها اتهامات بالتسرع.

ووصل الأمر ذروته بعد نقل الوزارة إلى القاهرة، وتصادم عبد الحميد السراج مع المشير عامر.

كانت أجهزة الأمن التابعة للداخلية قد خلقت خلال سنوات الوحدة جواً من الإرهاب الشديد... وجه أساماً إلى العناصر الشيوعية ثم البعثية... وأخيراً بدأت تحرك عناصر من التجار ضد القرارات الإشواكية، كما روى أكرم ديري وزير الإقتصاد والخزانة في آخر وزارات الوحدة... وينطبق هذا على موقف السراج من قوانين التأميم قبل صدورها.

وكان انتقال عبد الحميد السراج من دمشق إلى القاهرة ضربة شديدة موجهة إلى نفوذه وسلطته... تحركت بعض العناصر البوليسية السورية، تقاوم هذا النقل عن طريق إثارة التجار وبعض العناصر السياسية.

وطلب جمال عبد الناصر من عبد الحميد السراج أن ينقل معه هذه العناصر إلى القاهرة، ولكنهم تلتكوا في تنفيذ القرار.

وأدرك جمال عبد الناصر أن قبلة الخطر التي تهدد الوحدة هي الثورة ضد الإرهاب... فطلب من المشير عامر أن يحسم هذه المشكلة. وخاصة أنه قد بدأت في مصر بعض الإفراجات عن عدد من الشيوعيين والإخوان المسلمين.

وأصدر المشير عامر في ١٨ سبتمبر ١٩٦١ قراراً نص على (توقيف اعتقال أي شخص إلا بمذكرة من النيابة العامة. أي انه لا يجوز لأي سلطة من سلطات الأمن توقيف أي مواطن إلا إذا كان هذا التوقيف عن طريق السلطة القضائية، أي النيابة العامة).

وفي نفس الوقت أصدر المشير عامر قراراً بتعيين وزير جديد للأمن العام بدلاً من العقيد مروان السباعي الذي كان السراج قد عينه ومنحه سلطات كبيرة تصل إلى حد الاعتقال للدواعي الأمن.

ولم يجد عبد الحميد السراج أمامه من سبيل لإستقالة التي قبلت يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦١ بعد محاولات متكررة من جمال عبد الناصر لإقناعه بالراجع عنها وعين بدلاً منه في الداخلية عباس رضوان.

كان عبد الحميد السراج يريد أن يتفرد وحده بالإشراف على الأمن في سوريا، لا يشترك في ذلك أحد معه من مصر... سبق له أن طلب إبعاد العميد محمد سيف اليزل خليفة الذي كان يعمل مديراً لمكتب الإتصال المصري في دمشق ومعه خمسة ضباط شرطة مصريين... ولكن جمال عبد الناصر رفض ذلك هو وزكريا عحي الدين حتى لا تكون هذه سابقة له يفرض من خلالها رأيه.

واستخدم السراج أسلوباً جديداً هو مراقبة تحركات واتصالات سيف اليزل حتى حدثت بينهما مشادة انتهت بسفر سيف اليزل للقاهرة وطلبه عدم العودة إلى سوريا... وافق زكريا على ذلك وأرسل بدلاً منه العقيد الحمزاوي في يوليو ١٩٥٩.

ورغم أن العلاقات بين السراج والحمزاوي لم تكن طيبة، وأن السراج قد صارحه بأنه لا يرغب في تعدد أجهزة الأمن ولا في وجود مصريين بشرطة سوريا ولو على هيئة مكتب اتصال.. إلا أن مكتب الإتصال المصري نفسه أعيد تقريراً

عاجلاً خلاصته أن السراج هو الوحيد القادر على النسيب بسوريا وأنه يجب عودته وعدم قبول استقالته ضماناً لعدم حدوث إنقلاب.

وكانت أجهزة الإتحاد القومي تابعة تماماً لسيطرة السراج، وقد استخدمها لإحراج المشير عامر قبل سفره للقاهرة بإعداد مظاهرة من العربات يركبها المسؤولين في الإتحاد القومي ومعهم وكيل الداخلية اللواء محمد الحجاج لتقديم طلبات للمشير عامر.

التناطح بين المشير والسراج كان قد وصل نقطة اللا عودة... والخلافات بينهما عبرت عن وجود موقفين متعارضين يصعب الجمع بينهما.

أصبح الموقف مهياً تماماً لحركة مضادة للوحدة متخفية تحت شعار ضرب النفوذ المصري في سوريا... في وقت كانت الأخطاء فيه قد فرضت على المسؤولين أن يتخذوا خطوات العلاج.

تطورات الأزمة:

اعتبر عبد الكريم النحلاوي عودة السراج من القاهرة بعد استقالته ثقل ذلة سوريا أمام مصر، وأن الوحدة لم تعد شركة تضامنية وإنما أصبحت تحكما... وذلك حسب رواية لأكرم ديري بعد الانفصال بستة أشهر... هذا بينما يؤكد مصطفى حمدون أن هناك علاقة وثيقة كانت تربط بين عبد الحميد السراج وكل من عبد الكريم النحلاوي ومأمون الكزبري.

وبدا الانقلاب بفكرة ملحة على بعض الضباط السوريين... وتحول إلى حدث متوقع عند الجماهير.

وتجمع بعض الضباط... عبد الكريم النحلاوي مدير مكتب المشير عامر وموضع ثقته... حيدر الكزبري الشاوش السابق في الجيش الفرنسي والذي ترقى ضابطاً من غير طريق الكلية الحربية وعبد الغني النهمان وموفق عصاصة من القوات الجوية.

ووصلت أنباء إلى المشير عامر من احتمال حدوث انقلاب... ولكنه لم يصارح بذلك الوزراء السوريين وإنما حصر مناقشة الأمر في دائرة محددة من ضباط القيادة... وطلب من أكرم ديري الذي كان موجوداً في دمشق لحضور مؤتمر النقد الدولي بعد مناقشة صريحة عن اضطراب الموقف في سوريا... طلب منه الإتصال بنقابات العمال بعد أن كان التوتر قد وصل إلى صفولها على اعتبار أن استقالة السراج كانت تعبيراً عن خلاف عميق بين مصر وسوريا.

أمضى أكرم ديري مع قيادات العمال أربع ساعات حتى الثانية بعد منتصف الليل يوضح لهم أن الخلاف محصور بين السراج وعامر، وأن الأخير قد بدأ يتخذ خطوات لحماية أمن المواطن ومحاولة إصلاح الأخطاء السابقة.

كان عامر يحاول كسب الرأي العام... ولكن الوقت كان متآخراً... والمدبرون للإنتقلاب انتهزوا فرصة الخلاف، وقرروا توجيه ضربتهم.

قوات البادية التي يقودها حيدر الكزبري توجهت ليلة ٢٧/٢٨ سبتمبر ١٩٦١ إلى القيادة تسأل عن المشير عامر، وقال لهم الحارس أنه في بيته فأتجهوا إلى هناك وانطلقت القذائف تدمر المنزل وتوقف دمشق وتقتل الحراس.

ولكن المشير وقتها كان في القيادة العامة في قاعة الأركان مع بعض الضباط السوريين... وحول القيادة القوات المتصدة.

كان موجوداً مع المشير جاسم علوان بينما كانت قواته قد تحركت من قطنة بعد مغادرتها لها في الثانية بعد منتصف الليل، وهذا دليل على أن خطة الانقلاب كانت مدبرة من وقت وفي غفية عن القيادات المتمسكة بالوحدة.

طلب عامر من أكرم ديري الذي كان قد حضر للقيادة بعد اجتماعاته مع العمال أن يقابلوا الضباط المتمردين... وذهب أكرم ديري وجاسم علوان وأحمد زكي عبد الحميد فوجدوا عبد الكريم النحلاوي عند ناصية الشارع المقابل لمبنى الأركان.

ودارت مناقشة عنيفة كان محورها هو رأى أكرم ديري في أنه ليس من حق هؤلاء الضباط فصم الوحدة بالدهابات... ورد المتمردين بأنهم ضد ضغط وتسلط الضباط المصريين.

واستمرت المناقشة نصف ساعة في الشارع، والمشير عامر ينتظر في مكبه لا يتوقف عن التدخين ولا عن الحركة كالأسد الحبيس.

وتم الاتفاق مع النحلاوي وموفق عصاصة وزهير عقل على الصعود لمقابلة عامر وتقديم مطالبهم على أساس حل المشاكل العسكرية ضمن الجمهورية العربية... كانوا في خوف من الإعتقال أو القتل إذا ما دخلوا القيادة.

وفي نهاية المناقشة وصل حيدر الكزبري الذي ثار على الإتفاق وحدثت مشادة ائهمه فيها أكرم ديرى بالخيانة، فأطلق دفعة من مدفعه الرشاش جرحت شظاياها رجل أكرم.

ودارت اتصالات تشبه المفاوضات بين المشير وضباط الإنقلاب تعالت خلالها إذاعة البيانات من الإذاعة السورية... وحاول أنور القاضي وأكرم ديرى إعطاء تعليمات بتحريك وحدات من حصص التي كان يقودها العميد مطاع صفدي... ولكن عبد الكريم النحلاوي صارحهم أنه لن يتحرك أحد.

البيانات تتوالى من الإذاعة السورية... والخبر يصل إلى جمال عبد الناصر فيهرع بنفسه إلى مبنى الإذاعة المصرية لأول مرة منذ الثورة ويلقى في التاسعة صباحاً بياناً يدين فيه الانفصال... ويعد في نفس الوقت خطة لإرسال قوات لمجدة إلى سوريا.

ودخلت المفاوضات إلى نقطة لقاء تتشبهت بالوحدة، وصدر البيان رقم ٩ يقول (أن القيادة الثورية العربية دفعها الشعور بالخوف على وحدة الصف العربي وحماها للقومية العربية وتأييدها لها عن مقاومتها لتعلن أنها لا تنوي المساس بما أحرزته القومية العربية من انتصارات وتعلن أنها لمست عناصر مخربة

إنها تريد الإساءة لقوميتنا فقامت بحركتها تلبية لرغبة الشعب، وإنها عرضت قضايا الجيش وأهدافه على سيادة المشير نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة الذي تفهم الأمور على حقيقتها، واتخذ الإجراءات المناسبة لحلها لمصلحة الوحدة، وقوة القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة، وقد عادت الأمور العسكرية إلى مجراها الطبيعي استناداً على ثقنها بحكمة القائد العام للقوات المسلحة وقائد الجيش الأول اللذين يحققان أهداف القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة.

كان مطلوباً أن يذاع البيان ليعلن انتهاء الأزمة، ولكن عبد الحكيم عامر رفض إذاعته بعد اتصاله بجمال عبد الناصر في القاهرة.

الاتصال بينهما لم ينقطع لحظة.

والسبب في رفض إذاعة البيان ولو كسبنا للوقت ومحاولة لرأب الصدع عبر عنه عبد الناصر الذي أذاعه في الساعة مساء نفس اليوم وهو أن المشير عامر كان تحت الحراسة، وأن الانفصاليين كانوا يسيطرون على القيادة.

ولا يمكن الآن تحديد النتائج التي كان يمكن أن تنجم عن إذاعة هذا البيان.

وهكذا لم تعد هناك نقطة لقاء... وتم الانفصال فعلاً.

الجماهير في الخارج مبللة... مظاهرات تهف للوحدة... ومظاهرات تهتف لعبد الحميد السراج وتحمل صورته. وغالباً ما كانت من تدبير بقايا أجهزته بينما هو في منزله بعيد... ولعل ذلك كان سبباً في سرعة اعتقاله بسجن المزة.

رفض المشير لحل المشكلة كما أذيع في البيان رقم ٩ كان نتيجة لتوجيه جمال عبد الناصر الذي اعتبر أن ما حدث كان تحطيماً لفكرة الوحدة وانقلاباً يصعب معالجته إلا بالقوة، وخاصة بعد أن كان المشير عامر رقد أصدر خلال المفاوضات قراراً بحل لجنة الضباط التي أثارت تصرفاتها اغواضات الثمردين، وشكل لجنة جديدة. كما قرر إعادة الضباط المصريين العاملين في الأركان. وأعادهم لعدلاً للقاهرة بالطائرات تحت الحراسة.

المشير عامر أصبح محاصراً وحده تقريباً، رغم وجود وحدات كثيرة من الجيش المصري وكثير أيضاً من الضباط المصريين... ولكن الصلة كانت مقطوعة ولا حركة في الجيش دون أمر أو تعليمات، كما أن وحدات الانقلاب كانت قد تنهت لذلك فحاصرت بعض الوحدات التي يسيطر عليها المصريون.

الظاهرة المؤكدة أن أحد من الضباط أو جنود البعث لم يسهم في الحركة الانفصالية... لم يكن لهم تنظيم قائم.

الموقف لم يعد يحتمل بقاء المشير وقادة الانقلاب الجديد في مكان واحد... وفي الثالثة مساء طلب منهم عبد الكريم النحلاوي أن يغادروا مبنى الأركان.

وخرج الوزراء السوريون العسكريون الذين تواجدوا هناك (أكرم دبيري وطعمة العودة الله وأحمد جنيدي) وذهبوا إلى مطار دمشق مباشرة حيث وصلوا القاهرة في الخامسة والنصف مساء... ووصل عبد الحكيم عامر ومعه علي شفيق في السابعة والنصف حيث كان جمال عبد الناصر في انتظارهم بالمطار.

المأساة تبعث على الأمل... والكلمات التي قالها غروشوف لصالح سالم في موسكو يوم ٩ نوفمبر ١٩٥٩ من أن عبد الحكيم عامر يجلس في سوريا على خازوق قد تحققت... وهو يعود اليوم مطروداً بعد أن كان في قمة السلطة.

وقد نشر محمد حسنين هيكل في كتابه (عبد الناصر والعالم) رسالة كان غروشوف قد بعث بها إلى جمال عبد الناصر مع السفير كسليف في إبريل ١٩٥٩ جاء فيها:

«تذكرون أنكم في إحدى محادثاتنا أثناء زيارتكم الأخيرة لموسكو أعربتم عن الاستياء من حكومات الأقطار العربية المجاورة ومآلتي عما يجب عمله لتغيير الوضع الداخلي في تلك الأقطار التي تقف موقف العداء من الجمهورية العربية المتحدة وعن المعونة التي يمكن للاتحاد السوفيتي أن يقدمها إليكم في هذا الصدد.

وكما تذكرون فقد أجبكم بأنه يجب إظهار التسامح والإمتناع عن التدخل في شؤون البلاد الأخرى، إنما يجب التأثير في تلك الأقطار عن طريق القدوة الصالحة والمثل الطيب من جانب الجمهورية العربية المتحدة، وذلك برفع مستوى

اقتصاد شعب جمهوريتكم ومستوى ثقافته ورفاهيته وإنشاء نظام من شأنه تمكين كل القوى الوطنية ضمن الجمهورية من إظهار مبادئها، وأشرت عليكم أن تسعروا إلى أن تقيموا في الجمهورية العربية المتحدة ذلك النوع من الكيان الإقتصادي والنظام الحكومي اللذين من شأنهما أن يستهويّا الأقطار العربية الأخرى من أجل الفوز بالخطوة لدى الشعوب بهذا المدى الإيجابي.

وقد اتسمت بعدئذٍ وقلتم إنني غير واقعي في استقرائي للوضع في الأقطار العربية وأضغمت أن الأمر يتطلب تدابير أكثر حزمًا.

وأجبتكم حينئذٍ قائلاً «إن التدخل في شؤون الدول العربية هو شيء خطر جداً وأنه ليس من شأنه أن يؤدي إلى الوحدة»، وإنما من شأنه على العكس أن يؤدي إلى تلكك جهود الأقطار العربية».

فشلت الجمهورية العربية المتحدة فعلاً في تكوين نموذج خاص يجذب إليه الأقطار العربية الأخرى وتلاشت قوة ثورة يوليو على أن تكون مغنطيساً جذاباً.

هاجمت قوات البادية بقيادة حيدر الكزبري منزل عبد الحميد السراج في الخامسة من مساء يوم ٢٨ سبتمبر بعد أن كانت بعض المظاهرات قد طافت به تهتف باسمه... وبعد أن كان الحرس المعين على منزله قد أخذ يرقص ويصفق... ولن السراج عاد إلى منزله بعد ساعتين عقب مقاومته لقادة الانقلاب.

وفي حديث له بعد ذلك في سجن المزة مع العميد ماجد ميمش قائد كلية الضباط الإحباط في حلب أجاب عن سبب اعتقاله بأنه في دهشة من ذلك لأنه

أيد الانقلاب وأبلغ الانفصاليين بأنه كان سيقوم بهذه الحركة إذا لم يكونوا هم
قد بادروا بها.

كان العكاس الموقف في دمشق على المناطق السورية معبأ... قوات حصص
وقفت مع الانفصال، وقوات قطنة كذلك... أما حلب فقد رفضت بعض
الوحدات فيها موقف الانفصاليين وأعلنت إذاعة حلب موقفها في ضرورة
التمسك بقيام الجمهورية العربية المتحدة، ولعب العميد ماجد ميمش قائد كلية
ضباط الاحتياط دوراً بارزاً في تجميع الضباط وإعلان الرفض في صورة بيانات
أيدتها قوات اللاذقية ودير الزور.

عاد المشير إلى القاهرة على استحياء.

وخطة الإنقاذ مازالت تحت التنفيذ.

محاولة لم تتم:

القوات المصرية والسورية المشتركة التي وضعت الخطة لإرسالها إلى اللاذقية
للهبوط جواً تأخرت في الذهاب لبطء إجراءات القوات الجوية... ويقول عبد
اللطيف البغدادي أنهم اعتبروا الفريق محمد صدقي محمود مسؤولاً عن هذا
التأخير.

اختلفت أفكار أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين في خطة إرسال القوات
إلى سوريا... ولكنها بعد أن تحركت جواً وبحراً وتحرك فيها كمال الدين حسين

وعبد المحسن أبو النور، صدرت إليها التعليمات بالعودة، من جمال عبد الناصر، بعد أن تبين أن حرباً أهلية لا يمكن أن تفرض الوحدة بالقوة، وأن مشاعر الكبت والضغط التي تعرضت لها بعض الفئات قد انفجرت مؤثرة في الجماهير.

جمال عبد الناصر يلقي بياناً ثانياً في الساعة من نفس اليوم يفسر فيه رفضه لما ورد في البيان رقم ٩، موضحاً أن المشير عامر وقائد الجيش الأول اللواء جمال فيصل كانا تحت الحراسة المسلحة... وأنه رفض إذاعة بيان بأن الأمور انتهت لأنه لا يقبل المساومة ولا الحلول الوسط.

كان جمال عبد الناصر صريحاً... أعلن رفضه لهذا المنطق وقال إن النضال عندما تدخل إليه المساومات يفقد كل قداسه.

المشير يصل إلى القاهرة بعد إذاعة البيان الثاني بنصف ساعة... والأوامر تصدر بعودة القوات بعد أن كانت بعض قوات المظلات قد هبطت في اللاذقية (قوات خمس طائرات).

هبطت القوات بعد أن كانت قوات الإنفصال قد عملت إنقلاباً ضد قائد البحرية واعتقلته في مغرب يوم ٢٨ سبتمبر.

وكان الموقف في حلب مازال متارجحاً... بعض قوات حلب بقيادة العقيد جورج محصل استولت على دار الإذاعة في التاسعة مساء وأعلنت تأييد الإنفصال... ولكن قوات أخرى هجمت على الإذاعة في الثانية بعد منتصف الليل وعادت تؤيد الوحدة من جديد.

معارك مسلحة حدثت بين القوات السورية في حلب ومسقط حسب رواية العميد ماجد ميمش حوالي ١٢٠ قتيلًا، ٧٠٠ جريح.... وفي حماة أيضاً التي قاومت الانفصال حتى هبوط الليل سقط حوالي ٤٠ قتيلًا.

قائد قوات الصاعقة المصري جلال هريدي سلم نفسه لقوات حمص وتحول إلى داعة لها.

واللواء عبد الكريم زهر الدين يتصل تليفونيا أكثر من مرة مع العميد ماجد ميمش ويطلب منه وقف المذبحة التي تقود إلى حرب أهلية... ويسلم ماجد القيادة ويغادر حلب التي حاصرتها قوات حمص المدرعة، ليصل إلى قيادة الأركان في دمشق حيث منها إلى سجن المزة وذلك تنفيذاً لوعده اللواء زهر الدين له بضمأن سلامته.

ودخل سجن المزة ١٢٠ ضابطاً سورياً من قوات حلب.

وجمال عبد الناصر يلتقي مع الشعب للمرة الثالثة في يومين متتاليين. عقد مؤتمراً شعبياً بميدان الجمهورية في اليوم التالي للانفصال ٢٩ سبتمبر... وفسر في هذا المؤتمر قرار إرساله للقوات المصرية السورية المشتركة.... ثم قراره الثاني بعد نزول بعضهما (١٢٠ جندياً) في اللاذقية بعدم الإشتباك وتسليم نفسها لقائد البحرية في الميناء.

عادت الطائرات التي اتجهت إلى سوريا للتدخل وانتهت مقاومة الوحدات... وحصلت قوات الانفصال على تأييد إذاعة حلب بعد هجوم عسكري عليها.

لكن الوحدة لم تتحول فوراً إلى جثة هامدة... عندما تكشفت الأمور خرجت بعض المظاهرات في حلب ودير الزور واللاذقية وغيرها... ولكن الموقف كان قد تجدد... السلطة العسكرية الجديدة ضد الوحدة... إذاعات سوريا تدين الفرة بأنها كانت فرة طغيان وإرهاب... وفشت المعتلات للعناصر الوحوية النشطة.

مأمون الكزبري يعين رئيساً لوزراء سوريا... وهو الذي تولى منصب رئاسة الجمهورية لمدة ٢٤ ساعة بعد انقلاب الشيشكلي.... وهو الذي كان صديقاً عبد الحميد السراج وأميناً للإتحاد القومي في دمشق.

بدأت عودة الضباط المصريين من سوريا في طائرات حربية يوم أول أكتوبر... البعض منهم كان في ملابس الميدان على جبهة القتال... حوالي ٧٠٠ ضابط مصري أساء إليهم بعض عناصر الفساد في قمة القيادة... وأساء إليهم أيضاً ضباط الإنفصال المتمردين.

انتهت تجربة الوحدة العربية الأولى في القرن العشرين.... وتمزقت الجمهورية العربية المتحدة.

تم ذلك بانقلاب عسكري... كانت طبيعة الحكم والنظام تهيئ له الظروف المناسبة.

أول محاولة انقلابية ضد الوحدة نجحت... لم تكن هناك محاولات جادة سابقة ولم يحاكم ضابط بهذه التهمة.

لم يكن الأمر كما حدث مع ثورة يوليو التي استطاعت أن تقضي على عدد من الانقلابات في المهد قبل أن تتحرك القوات وبصدر البيان الأول.

الخطر الذي عاشت عليه القيادة العسكرية لثورة يوليو خوفاً من انقلابات سوريا، وجعلها تقضي على محاولات الانقلاب في الجيش المصري بمسائل مختلفة، وتفصل من الجيش كل الضباط الذين يمكن أن يشكلوا خطراً على النظام... هذا الخطر لم ينفذ عندما تمت الوحدة مع سوريا نفسها.

والشرط الذي اشترطه جمال عبد الناصر بإبعاد الجيش السوري عن السياسة.. والخطوات التي اتخذها المشير عامر في سبيل ذلك لم تنفع في القضاء على ثورة الانقلابات العسكرية في سوريا.

الأعوام التي سبقت الانفصال في مصر وما صاحبها من إنجازات وانتصارات وطنية وقومية واجتماعية أضعفت فرص تفريخ الانقلابات العسكرية... ولكن أعوام الوحدة في سوريا لم تضعف هذه الفرص رغم إخراج الضباط الشيوعيين والبعثيين والمهتمين بالسياسة... لأنها تركت الجيش في فراغ كبير... معظم الضباط أو أغليبتهم الساحقة من غير المهتمين بالعمل السياسي الذين اختاروا السلبية وغلبوا الإهتمامات الذاتية واستحوذت الخوف في نفوسهم من إعلان الرأي أو القيام بأية حركة إيجابية... وهذا الموقف له وجه آخر، هو إعطاء الفرصة لأية أقلية تستطيع التجمع سراً من فرض إرادتها على أغلبية القطيع بطريقة مفاجئة... كما حدث تماماً في انقلاب الانفصال الذي ركب موجة السخط على الإتجاهات الإرهابية. عدد الضباط الذين أسهموا في الانقلاب كان ٣٧ ضابطاً

فقط... وهي قلة ضئيلة جداً ما كان يمكن لها أن تنجح لو كان في الجيش ضباط ثوريون من ذوى المبادئ الوحدية أو المعادين أصلاً لأسلوب الانقلابات العسكرية.

القضاء على ثورة الانقلابات العسكرية ثبت أنه لا يكون بوجود حكم عسكري... وإنما بتثبيت دعائم نظام يعتمد على تنظيم سياسي له إيديولوجية واضحة وتتوافر له كإدارات قيادية صالحة.

فكرة تسييس الجيش أو ربطه بالتنظيم السياسي لم تظهر في مصر إلا عام ١٩٦٢ مع صدور الميثاق، وتكوين الاتحاد الاشتراكي... ومع ذلك ظلت كلماته مدونة وغير مطبقة.

وثورة يوليو ظلت رغم الوحدة بعيدة عن اعتناق فكرة التنظيم السياسي.... انحصرت في حركتها الوحدية على الاتحاد القومي وهو كما قلنا تنظيم هش من ورق.

قال جمال عبد الناصر بعد ذلك في محادثات الوحدة - الإجماع الأول - لاقداً لفكرة حل الأحزاب، « في الحقيقة سنة ١٩٥٨ العملية سارت بسرعة شديدة، تبين مثلاً، احنا بعد كده نقول أن عملية حل كل الأحزاب في سنة ١٩٥٨ ما كانت صح... كان لازم اتبعنا أسلوب آخر، وهو حل الأحزاب التي لا تنطق في الهدف ثم تجميع الأحزاب

الأخرى التي تجمعها وحدة الهدف... الأحزاب القومية تكون هي
الطالع الثورية في جبهة قومية ثم تسير على هدف واحد».

الفراغ السياسي في المجتمع أو في الجيش، على قدر ما يعطى القيادة فرصة
الحكم والسيطرة، فانه يحمل بذور الخطر من وجود قلة تستطيع أن تثب إلى
السلطة عن طريق الانقلاب أو المؤامرة... بعيداً عن إرادة الشعب.

كان الانفصال أكبر ضربة سياسية وجهت ضد قيادة جمال عبد الناصر...
وكان تعبيراً عن أن قواعد النظام لم تستقر على أسس ثابتة... وتأكيداً بأن
الرجعيين الذين عارضوا قرارات يوليو قد رفضوا الإستكانة على الإستقرار
والنمو الذي أتاحه النظام للبرجوازية، فقرروا أن ينقضوا عليه.

ولبت بعد ذلك أن حيدر الكزبري كان على صلة وثيقة بالنظام
الأردني والملك حسين الذي أمده بالمال والتأييد... وعندما انكشف
ذلك قرر الذين خرجوا معه ليلة الانقلاب أن يعقلوه... وتم ذلك عن
طريق خدعة قام بها عبد الكريم النحلاوي إذ قال له أن عبد الحميد
السراج يهدد بالإنتحار في سجن المزة وإن أحداً لا يستطيع أن يقنعه
بغير ذلك سواه، لما يهدده لو حدث هذا من خطر... ركب الكزبري
عربته ودخل سجن المزة ليقنع السراج ولكنه لم يخرج منه أبداً.

كان الانفصال صدمة للدول العربية عدا الأردن والسعودية... وكان صدمة
أيضاً للدول المتحررة.

عندما أرسل مأمون الكزبري برقية إلى غينيا يطلب الاعتراف بالنظام الجديد
أرسل إليه ميكوتوري برقية تاريخية قال فيها:

(إنني لا أسمح لك أن توجه خطاباً إلي، وفيما يتعلق بي فإني أعتبرك متمرداً
وخائناً ولا يمكن أن تكون لنا أية علاقة إلا مع الحكومة الشرعية للجمهورية
العربية المتحدة).

كان هذا موقف ميكوتوري.... ولكن بعض زعماء البعث لم يتخلوا هذا
الموقف بل وقعوا على بيان الانفصال.... أكرم الحوراني وصالح البيطار...
وكان هذا خطأ سياسياً جسيماً أنهى دورهما الحزبي.... وإن أحداً من
العسكريين في الحزب لم يشوك في عملية الانفصال، وجماهير الحزب كانت تعتق
الفكرة القومية والوحدية.

أنهى جمال عبد الناصر خطبه الخميس في أسبوع الانفصال ببيان أذيع يوم ٥
أكتوبر ١٩٦١ وقد ناقش البيان قبل إذاعته الوزراء السوريون الذين اقترح
بعضهم رفع عبارات منه تشككاً فيما قدمه القيسولي من معلومات... ولكن
جمال أصر على قراءته وأعلن فيه بقاء الجمهورية العربية المتحدة (زاهدة أعلامها
مرددة لشيدها مندفعة بكل قواها إلى بناء نفسها لتكون سنداً لكل كفاح عربي
ولكل أمل عربي)... وطلب إلى الجامعة العربية تشكيل لجنة تحقيق للتأكد من:

أولاً: أن مصر قدمت لسوريا فور الوحدة مبلغ قدره ١٣,٥ مليون ليرة سورية لمواجهة عجز الميزانية السورية وأنها كانت تقدم ٣ ملايين جنيه سنوياً... كما قدمت تحويلات نقدية قيمتها ٩ ملايين جنيه إسرائيلي.

ثانياً: أن إعداد المعتقلين لم يتجاوز ٩٥ شخصاً وأنه حجب عن المحاكمة عدد من قضايا التآمر.

ثالثاً: التحقق من أن قوات المظلات التي هبطت في اللاذقية مساء يوم الخميس ٢٨ سبتمبر لم يكن معها ملايين الليرات المزيفة وإنما بضعة آلاف فقط من الليرات الصحيحة.

رابعاً: إن المصريين الذين ذهبوا إلى سوريا لم يستهدفوا الإستغلال وإنما ليسهموا في عجلة التطوير وكانت مصر هي التي تتحمل مرتباتهم.

واتخذ جمال عبد الناصر موقفاً سياسياً سليماً فوق كل عواطفه وجروحه الشخصية.... إذ نادى بأهمية الوحدة الوطنية في سوريا وأعلن أنه لن يقف في وجه قبول سوريا في هيئة الأمم المتحدة. وذكر جمال عبد الناصر في بيانه أيضاً أن مجموع الإتفاق الفعلي بوساطة الدول في سوريا من يوم إتمام الوحدة إلى نهاية السنة المالية الخالية بلغ ٢٨٦٢ مليون ليرة.

كانت ميول الإتهامات قد بدأت تتدفق من إذاعة دمشق وصحافة سوريا ضد تجربة الوحدة.

كانت صلعة الوحدة مفاجئة رغم أن المعلومات كانت متوافرة عن احتمالات الخطر... ولما كان الانفصال قد انطلق من معقل رجب في سوريا فان وزارة الداخلية في مصر بادرت باعتقال ٤٥ من السياسيين القدامى مثل فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج وسليمان غنام ولم يفرج عنهم إلا في فبراير ١٩٦٢.

وأصبح موقف الوزراء السوريين بعد الانفصال وبعد بيان ٥ أكتوبر حرجاً وليس له تبرير.. جمال عبد الناصر قال فم (أنا مسؤول عنكم وعن مستقبلكم السياسي وهذا قرار اتخذته وأنا مسؤول عنه) وذلك كما روى في ديسري الذي رفض البقاء وزيرا حتى لا يساء موقفه في سوريا.

وقدم الوزراء السوريون جميعا استقالتهم من الوزارة يوم ١٠ أكتوبر وشكلت وزارة مصرية جديدة وتولى زكريا عيسى الدين وزارة الداخلية من جديد بعد عبد الحميد السراج وعباس رضوان.

الإتهامات المتبادلة بين صوت العرب وإذاعة دمشق تزداد حدة...

والمدهش أن أقرب الضباط إلى قلب المشير والذي عينه قائداً لفرق الصاعقة وهو الرائد جلال هريدي كان أول المتهمين على مصر في الإذاعة السورية... سجلوا له أحاديث في جلسات خاصة فيها إساءة إلى جمال عبد الناصر شخصياً.

وكانت الإذاعة المصرية تنهم ضباط الإنقلاب بأنهم يسيئون معاملة الضباط المصريين ويعدونهم... والواقعة غير صحيحة فلم يكن هناك ضرب ولا تعذيب، وإنما كانت ظروف اعتقال قاسية من ناحية الأكل والنوم والغسيل.

الوحيد الذي جرح كان طياراً مصرية حاول أن يهرب إلى طائره ويعلق بها فوق الأركان ليضربها من الجو ولكن طلقات بعض الجنود أوقفت العملية وأذاعت له الإذاعة حديثاً يشهد فيه بالمعاملة الطيبة في المستشفى ومجواره زوجته.

ثورة آذار في سوريا

في صبيحة الثامن من آذار عام ١٩٦٣ استيقظ الشعب العربي في سوريا على الأناشيد الوطنية الحماسية المنطلقة من إذاعة دمشق التي كانت تبث البلاغات العسكرية بين وقت وآخر. وقد جاء في البيان الأول ما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها المواطنون... أيها العرب في كل مكان:

لقد انطلق صوت الحق يعلن كلمة الحق في صبيحة هذا اليوم الأخير، فانهزم الباطل وتساقط دعاته على درب أمتنا الطويل، وانتصرت إرادة الجيش والشعب وانهزم عملاء الرجعية وإجراؤها، واندحر دعاة الانفصالية الذين حرفوا سورية عن طريق الوحدة الصحيح، وكرسوا الانفصال بكل مظاهره وأشخاصه، وحاولوا أن يخلوا الديمقراطية محل الوحدة، فكانت ديمقراطية أعداء الشعب ودعاة الشعوبية والانتهازية.

لقد ظن حكم العمالة الذي انتهى بنهاية يوم أمس - إلى غير رجعة - أن إرادة الشعب ستقهر وأن الغلبة للباطل المسلح، فراح يسرح ضباط الجيش

الأشواص ويقيم المحاكم الصورية ليسوق إليها الضباط زرافات ووحداناً، ولبس ثوب الشرعية - شرعية أبي رمانة مهزلة التعاريف والديمقراطية - فكل الطلبة الأحرار والفعل الحوادث معهم واستهان بكرامة المواطن، فسرح من سرح من المعلمين والموظفين، ونقل من نقل، وحل النقابات العمالية ليقم على أنقاضها نقابات تأمر بأمره، وشرذ العمال وهجر الفلاحين وأفسد محاسن قانون الإصلاح الزراعي، وانقض على كل مكسب عمالي أو فلاح، وسخر أجهزة إعلامه لخدمة مآربه، وأطلق للصحف الصفراء المأجورة ألسنتها خدمة لمآربه، فأفسد على الصحافة مهمتها وأغلق كل صحيفة حرة لا تأمر بأمره، وأقفل المدارس والجامعات ليفسح له مجال التأمر بعيداً عن عيون شبابنا وطلابع زحفتنا، وأخرج إخواننا العرب من بلدنا - بل بلدهم - خلافاً لكل عرف ولكل مبدأ قومي وعقيدة عربية وخلق ربيع، فمس بهذا كبرياء الشعب وكرامته واستهان بكل تقليد عربي، وتكرر للعروبة بالقول والفعل، وبدأ انطلاقة الشعبية لتجميد النضال الوطني، ولضرب فكرة الوحدة الصحيحة وفكرة القومية العربية الصادقة.

وامتدحرت حكومة الإستعمار الصحافة والإنتهازية السياسية ورأس المال الإحتكاري في سبيل الإغتناء والكسب والتسلط، ولجأت إلى الطلويح لشبح الناصرية، في كل مناسبة جاعلة منه قميص عثمان لتدعيم حكمها وسلطانها وتعزيز فرديتها وديكتاتوريتها وإهاء الشعب عن إدراك حقيقتها وحقيقة أهدافها، وعن متابعة الأزمة السياسية العميقة التي تعيشها. ولكن أسطورة

الحكومة القومية المنحلة لم تستطع أن تخفي حقيقتها، فكانت كالنعامة التي تخفي وجهها في الزراب هرباً من الصياد.

ولكن الصياد، الشعب أدركها فقامت النفاضة جيشه الباسل لتصحيح الأوضاع وتقوم الإنحراف وتضع سورية العربية في طريقها الصحيح، طريق الوحدة والحرية والإشراكية.

أيها المواطنون... أيها العرب في كل مكان...

لقد عانينا طويلاً وأفسحنا المجال أمام كل الحكومات التي تعاقبت بعد الانفصال لنعمل من أجل الشعب، فكانت المآسي التي عشناها، وكان الغلاء الذي اكوى الشعب بناره، فقامت ثورتنا المظفرة، ثورة الجيش، ثورة العامل والفلاح، وثورة الطفل والشاب، ثورة المناضلين المكافحين، ثورة الفار من حكم العملاء والمتردين والمترقة.

وفي صبيحة اليوم الثاني للثورة وجه الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى مجلس قيادة الثورة في سوريا الرسالة التالية:

المجلس الوطني لقيادة الثورة - دمشق.

أحمد الله الذي نصر شعب سوريا وجيشها على كل باطل، وأزاح بهما كل ضلال، وأيد بهما الحق، ونصر بثورتها حركة النضال العربي الشامل من أجل الحرية والإشراكية والوحدة... ولقد تحمل شعب الجمهورية العربية المتحدة كل

ما تحمل منذ مؤامرة الانفصال إنتظاراً لهذا اليوم، لا لشيء إلا ليرتفع صوت الشعب السوري وجيشه بالإرادة الحرة النابعة من أعماق الضمير الوطني السوري.

وأنا لنحمد الله أن شعب سوريا فرض قوته على كل إرهاب، وأعلى كرامته فوق كل سلاح، ومشى بإصرار على طريقه فوق كل الحواجز الانفصالية التي أقامتها الرجعية المتصاعدة مع الإستعمار والإنتهازية المرتدة.

أن شعب الجمهورية العربية المتحدة الذي لم يتأثر إيمانه لحظة بمقدرة الشعب السوري وصلابته، والذي لم يتأثر إيمانه لحظة بمحتمية الوحدة بين شعوب الأمة العربية يعتبر يوم الثامن من مارس ١٩٦٣ يوماً من أغلى أيام تاريخه. وإني لأعبر بأمانة عن شعب الجمهورية العربية المتحدة وعن ضميره وفكره إذا ما قلت هذه اللحظات أننا نعتبر أحداث دمشق التاريخية أمس رداً كاملاً وحاسماً على كل حملة السموم، التي شنتها علينا القوى التي تحكمت في دمشق الحبيسة من لحظة الانفصال إلى مأساة شتيرة. وحتى آخر يوم من حكم النظام الرجعي الانفصالي والإنتهازي الذي توهّم في نفسه القدرة على قهر الشعب السوري حتى صرعه يقين هذا الشعب العظيم وجيشه في ثورة الثامن من مارس ١٩٦٣.

ولقد كانت علي مسؤولية تقديم بيان في أعقاب مؤامرة الانفصال أذعته بنفسه إلى الأمة العربية كلها في يوم ٥ أكتوبر ١٩٦١ أوضحت فيه موقف الجمهورية العربية المتحدة من كل ما جرى ويجري في ذلك الوقت.

وأنا نعتبر أن بيانات المجلس الوطني لقيادة الثورة في سوريا ومواقف الشعب السوري العظيم مساندة لها قد وضعت الأمور في نصابها، وأجابت على كل سؤال، وبالتالي حددت لكل المؤمنين بوحدة الهدف العربي ووحدة المصير طريق الواجب.

ولله لشرف لي، وأنا أقدم التهنية القلبية إلى شعب سورية وجيشها بنجاح الثورة، أن أنقل إعراف الجمهورية العربية المتحدة بنظام الحكم الوطني الجديد في سوريا.

وأنا نعتبر ذلك انتصاراً مؤكداً لقضية الوحدة، لإيماننا العميق بها كما أكدته ميثاق العمل الذي أقره المؤتمر الوطني المنتخب ديمقراطياً لقوى الشعب العاملة بالجمهورية العربية المتحدة.

ولقد كانت تجربة الوحدة بين مصر وسوريا كما قلت في بيان ٥ أكتوبر ١٩٦١ تجربة عملية رائدة استفدنا منها الكثير وسيكون ما استفدناه ذخيرة المستقبل العربي والوحدة العربية، وأني لأعود مرة أخرى إلى حمد الله الذي حقق لنا الآن في هذه اللحظة من لحظات الفرح الكبير دعاءنا إليه في لحظة الألم العميق، وأنه بفضل وحكمته قد أعان سوريا الحبيبة على أمورها ومسدد خطاها وبارك شعبها.

جمال عبد الناصر

رو المجلس الوطني لقيادة الثورة السورية على رسالة

الرئيس جمال عبد الناصر

دمشق ١٩٦٣/٣/٩ (الأهرام ١٩٦٣/٣/١٠)

السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة المحرم

في هذه الأيام التاريخية بعد أن استطاعت ثورة الشعب والجيش في سوريا الإطاحة بحكم الرجعية والانتهازية والخيانة، وأن تشار للإنفصال وتفصل عاره، وأن تعيد إلى سوريا وجهها العربي التقدمي الأصيل، يفخر المجلس الوطني لقيادة الثورة بأن يؤكد لسيادتكم أن حملات التضييل والتزوير التي شنّها الحكم الرجعي الانفصالي في سوريا لم تستطع أن تحجب الحقيقة عن أنظار الشعب العربي في هذا البلد، بل كشفت نوايا الإستعمار الرامية إلى تمزيق وحدة الأمة العربية وإلى قتل شعوره القومي. وعلى العكس من ذلك لقد عززت هذه الحملات إيمان الشعب بالوحدة والحرية والإشراكية.

إن الشعب العربي في سوريا بحمد الله في هذه اللحظات التاريخية من حياة الأمة العربية على أنه استطاع جنباً إلى جنب مع جيشه إحباط مؤامرات الإستعمار الرامية إلى تكريس الانفصال وتعميقه، وعلى أنه

عاد إلى طريقه الصحيح. الطريق الوحيد الإسرائيلي مساهماً في حمل
راية النضال العربي الحقيقية.

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يؤكد لسيادتك أن ما تحمله الشعب
العربي في الجمهورية العربية المتحدة هو عين ما تحمله الشعب السوري
من مرارة. ولكن الشعب العربي في سوريا وجيشه الباسل لم يفقدا
تفاؤلهما في لحظة من اللحظات ولم يستسلما لليأس، بل ظلّا على
إصرارهما المطلق وإيمانهما العميق بحتمية الوحدة. وبأن نضال الشعب
العربي في جميع أقطاره سيؤدي قطعاً إلى تحقيق وحدته وبناء مجتمعه
الإسرائيلي.

والمجلس الوطني لقيادة الثورة يشارككم الاعتقاد، بأن الوحدة، التي
حققتها إرادة الشعب العربي عام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا، كانت
خطوة ثورية رائدة، خدمت التجربة النضالية، في الأمة العربية، وأن لكبة
الإنفصال درس مليء بالعبر، ولكن حاول الاستعماريون وعملاؤهم
الرجعيون والإنفصاليون، أن يستغلوا كارثة الانفصال لتصفية التيار
الوحدوي، وإدخال اليأس إلى النفوس.

فقد خرج الشعب من كارثة الانفصال، وهو أشد إيماناً بالوحدة،
غنيا بالخبرة التي تسدّد الخطى وتبهر الطريق.

إن حملة التضليل اللثيم، والتدجيل الرخيص، التي عمدت إليها
الرجعية المدعومة من الإستعمار لم تنطل أكاذيبها على شعبنا ولم تففل
عيون الجماهير العربية عن الجوهر الثوري، في الجمهورية العربية
المتحدة.

وظلت الخيوط القوية التي تشد قلوب الشعب العربي في مصر إلى
قلوب الشعب العربي في سوريا كما تشد قلوب أفراد الشعب العربي
بعضها إلى بعض في جميع أقطاره كأقوى ما تكون.

فمن فوق الحواجز المصطنعة التي حاول الانفصاليون إقامتها كان
يتطلع الشعب العربي بعضه إلى بعض، وبعد عدته ليوم النصر، الذي
تستأنف فيه سوريا سيرها في طريق النضال العربي الموحدوي.

إن المجلس الوطني يعتبر الإعراف بإحكام الوطني الجديد في سوريا
بداية للقضاء على الانفصال واستتصال أسبابه من الجنود إلى الأبد
وبناء وحدة عربية قوية الأركان، تقدمية اختوى راسخة في جذورها
الشعبية حاملة ضمانات حمايتها وتطويرها.

المجلس الوطني لقيادة الثورة

وفي نفس الوقت أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق عدة بلاغات عسكرية تأييداً لثورة الثامن من آذار وقد جاءت على النحو التالي:

البيان الأول للمجلس الوطني لقيادة الثورة العراقي بتأييد ثورة ٨ آذار في سورية

بغداد ١٩٦٣/٣/٨

إيماناً بالحركة الثورية التي انبثقت فجر هذا اليوم في ٨ آذار، فقد استنفر الجيش العراقي بمسانده الملايين من أبناء الشعب دفاعاً عن الثورة السورية وحمايتها من الأخطار.

وأن المجلس الوطني لقيادة الثورة يعلن أن كل تدخل في شؤون سورية يعتبر عدواناً على العراق يردّه بشدة ويعتبره إعلاناً للحرب على العراق.

البيان الثاني للمجلس الوطني لقيادة الثورة العراقي بتأييد ثورة ٨ آذار في سورية

بغداد ١٩٦٣/٣/٨

وقوفاً على أهمية الاستعداد لتلقى كافة إجازات الضباط وضباط الصف والجنود وتدخل كافة قطاعات الجيش بالإنذار لإستناد ثورة الشعب في سورية الحبيبة وتحميها كافة القواعد الجوية والأسراب الفعالة وأسراب النقل والمواصلات على المدرج استعداداً للطيران.

البيان الثالث للمجلس الوطني لقيادة الثورة العراقي بتأييد ثورة ٨ آذار في سورية

بغداد ١٩٦٣/٣/٨

إخلاقاً ببياننا المرقم ٢ الصادر صباح اليوم لقد تم استنفار كافة قطعات الجيش العراقي بقواته البرية والبحرية والجوية وأن الجيش العراقي على أتم الأهبة لتلبية لداء واجبه لإسناد ثورة الشعب في سوريا الحبيبة.

وإن المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق يتول المجلس الوطني لقيادة الثورة في سوريا حتى استخدام الجيش العراقي حسبما يراه مناسباً.

وبعد أيام قليلة. وتحديداً في ١٩/٥/١٩٦٣ أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في دمشق بياناً توضيحياً حول كيفية قيام الثورة جاء فيه:

أيها المواطنون

في هذه الفورة الحرجة الحاسمة من تاريخنا نرى لزماً علينا أن نوضح لكم الحقائق حتى لا نركبكم في بحر من الشائعات والتضليل . لقد طولبنا بذلك أكثر من مرة فكنا نلجأ إلى الصمت حتى لا نثير أجواء نحن في غنى عنها، ولكننا نرى أن اللجوء إلى الصمت يعرض قضية الوطن الكبرى وقضية الثورة إلى الأخطار.

إن إلحاح الشعب على ضرورة إطلاعه على كل ما يحيط به إنما يدل على أنه يمسك بقضيته بكلتا يديه وأنه ضنين بها، يريد أن يعرف تفاصيلها حتى يكون إيمانه بصيرا واعيا ونحن مؤمنون بضرورة مشاركة الشعب، مؤمنون بأن معرفته بما يجري هو حق له، ومعاد تاريخنا أن نضن على الشعب بحق من حقوقه.

لقد استثمرت قوات من أجل مصالحها بعض القضايا الداخلية للجيش فجعلت من سمعته بضاعة للمزايدة، ومحال علينا أن نسمح للمصالح الخاصة أن تنال من الجيش أو تمسه بأذى.

دفعنا للشائعات، وإيضاحاً للشعب تقدم هذا البيان الذي ستلوه بيانات أخرى.

لم تقم ثورة الثامن من آذار اعتباطاً، بل لم تكن مفاجأة لكل العسكريين الذين يعرفون جيشنا حق المعرفة.

لقد كانت نتيجة دراسة وتحضير طويل لكل الإمكانيات، وقبل كل هذا هي ثورة مبدأ لا انقلاباً مسروقاً كما يدعي المدعون.

إنها الثورة التي تعبر عن آمالي الشعب في الوحدة والحرية والإشراكية. ولقد أعلنت ذلك منذ لحظاتها الأولى واعتبرت أن واجبها الأول هو في أن تخطو للوحدة مع الأقطار العربية الأخرى.

ولقد جابهت هذه الثورة منذ قيامها - بل قبل ولادتها - التآمر والمناورات. إلا أن الروح الثورية، وأقدام الفوار كانا ضماناً للنجاح وكفيلان بإيصال الشعب إلى أمانه وإليك أيها الشعب شيئاً عن قصة الثورة، وبعضاً من نضالها المستميت ضد أعداء يعملون في العلن وأعداء يعملون في الخفاء لقد بدأت الاتصالات السرية بين ضباط الجيش الأحرار منذ قيام العهد الانفصالي الأسود.

لقد اعتبروا أن الانفصال جريمة وطنية تلحق بالشرف العسكري، وهيئات أن ينصاع جيشنا للعار. إن مواقفه البطولية في ساحات فلسطين، وضد المؤامرات الإستعمارية ووقفته إلى جانب الجيش المصري في معارك القنال - لا تسمح له أبداً أن يقف مكتوف اليدين من عار لحق بأمتنا من المحيط إلى الخليج، فكانت هناك حلقات تنظيمية شهدتها الجبهة والسويداء واللاذقية، ثم امتدت إلى كل المناطق الأخرى، وهي تستهدف غسل العار وإعادة سورية إلى وجهها العربي الأصيل وإقامة الوحدة ثانية مع مصر الشقيقة على أسس سليمة مدروسة متينة، يعيش تحت لوائها أجيالنا في ظل الحرية والاشراكية. وكانت المحاولة الأولى في مطلع نيسان حيث تم الاتفاق بين هؤلاء الضباط وفق أسس وشروط معروفة على الوقوف في وجه انقلاب الثامن والعشرين من آذار الذي قام به النحلاوي ورفاقه.

وقامت حركة الإعتصام في حمص ودير الزور، وكانت مغامرة جريئة تليق بشعبنا العربي وانتهت هذه الحركة إلى مؤتمر حمص الذي اجتمع فيه ممثلوا القوى

المختلقة في الجيش، وخرجوا بقرارات تعالج الوضع العسكري والوضع السياسي.

وهذه البنود التي هي معروفة من الشعب . ولكن الفئات التي كانت تهمها مصالحها الذاتية رفضت مؤتمر حص الذي أجمع عليه الجيش، ومكنت الفئات الرجعية من التصل منه وحولت المعركة الرئيسية إلى معركة جانبية وتحولت المعركة من تنفيذ مؤتمر حص إلى معركة الضباط الذين سجنوا وكيفية إخراجهم من السجون هذه العناصر هي نفسها التي كانت أيام وحدة ١٩٥٨ تحتل مكانة الصدارة في الجيش، وتربع على مواطن القوة فيه، والتي كانت لا تجرؤ على تنبيه المسؤولين عن الأخطاء التي كان يعاني منها العسكريون نفس هذه العناصر عجزت عن أن تحمي الوحدة عندما ضربتها الرجعية في ٢٨ أيلول. وإن الوحدات التي قادتها طوال أيام الوحدة كانت هي بالذات القوة التي قوضت الوحدة لأن هذه العناصر قصرت بواجبها عن توعية الوحدات وكانت أضعف من أن تسيطر عليها وأول شرط بالقائد أن يسيطر على وحداته، لقد وضعت تحت يد هذه العناصر كل الإمكانيات للدفاع ضد أعداء الوحدة، ولكنها فشلت في مهمتها وكانت أعجز من الإضطلاع به فبات موضع سخرة الجيش بعد أن كانت موضع الثقة والتقدير، لقد شاركت هذه العناصر مشاركة فعلية في تخريب الوحدة لعدم إدراكها لمسؤولياتها ولقد ساهمت في ضرب مؤتمر حص.

لقد تذرعت بالوحدة لأنها ترى في رفع هذا الشعار طريقاً للوصول إلى مغانم كثيرة والدليل على ذلك إنها لم تترك وسيلة لضرب ثورة آذار إلا ولجأت إليها مع أنها متأكدة من أن الثورة تشق طريق الوحدة بإيمان وإصرار.

لقد لعبت هذه العناصر في حركة أول نيسان دوراً عجيبيماً لقد فر قسم من المعركة وقسم آخر لم ينفذ المهام الموكولة إليه فتم بذلك توريث العناصر المؤمنة في عملية إجهاض واقتصرت في النهاية على منطقتي حلب ودير الزور وفي حلب قام البعض بنقض الإتفاقات ولم تتخلص البلاد من مجزرة دامية إلا بوجود قائد حكيم متزن هو الفريق لؤي الأناسي وكانت نتيجة كل ذلك أن زجت العناصر المؤمنة بالسجون واختفى أذعياء الوحدة والوحدة منهم براء.

وهرب قسم منهم إلى خارج القطر فاراً من المعركة وتحمل مسؤولياتها بينما اتفق قسم منهم بكل خور وجبن مع القيادة الانفصالية فمثلوا أمام الحاكم بشهادات مزيفة يندى لها جبين العسكري كانت الرجولة تقضي عليهم أن يقفوا موقف الرجال وأن يقولوا الكلمة الجريئة وأن يتحدوا ضد أعداء الشعب والجيش ولكنهم نفذوا رغبات القيادة الخائنة الانفصالية المزيفة والقوا بعبء المسؤولية على صغار الضباط.

رغم كل ذلك استمر النضال الثوري السري يشق طريق النصر بصبر وعناد غير آبه بالصعوبات وغير وجل ولا مردد. وفي الرابع عشر من رمضان ثار العراق الشقيق وطرح شعار الوحدة مع أول رصاصة أطلقتها ثورته وكان تفاعل الضباط والعسكريين مع تلك الثورة بالغاً أقصى درجاته واخذ ضغط

الضباط على قادتهم يزداد يوما بعد يوم لأن ثورة رمضان كسرت طوق العزلة عن العراق وشدته إلى بقية الأقطار العربية المتحررة برباط الوحدة والحرية والإشراكية فكان من البديهي أن يستقبل الشعب العربي في سورية وفي مقدمته الجيش تلك الثورة بما تستحقه من فرح وإعجاب وإيمان وبرزت فكرة الوحدة القلاية وتكونت ركانتها لدى الشعب والجيش. وقبل الثامن من آذار بأيام قلائل تم الإتفاق بين اللواء زياد الحريري في منطقة الجبهة وبين الفريق محمد الصوفي واللواء راشد قطيني على القيام بثورة حدد تاريخها في السابع من آذار وشرح اللواء زياد الحريري في اجتماع ضم الفريق الصوفي واللواء راشد قطيني والعميد جميل فياض في بيت اللواء راشد قطيني أن القوة هي الوسيلة الوحيدة لإصلاح الأوضاع وأن الجيش مهيباً للتنفيذ وأن الخطة جاهزة للتنفيذ ووافق المجتمعون على ذلك. وبعد مدة طالب اللواء الحريري اللواء القطيني وكان ذلك خلال عيد الفطر السعيد واللواء القطيني يريد الذهاب إلى بلدته - بأن يمر بمحصر ويؤكد على الفريق الصوفي قضية تنفيذ الثورة والاهتمام خاصة بمدينة حلب إذا دعت لذلك الضرورة، وبعد عودة اللواء قطيني من إجازته قابل اللواء الحريري وسأله عن النتيجة فأجابه أن الفريق الصوفي مستعد على أن تعلموه قبل ٢٤ ساعة من بدأ التنفيذ وذهب بعد ذلك اللواء قطيني إلى الأردن حيث كان ملحقاً عسكرياً ثم عاد بعد مدة ليسعلم عمله في القيادة العامة رئيساً لشعبة المخابرات. وتم بعد ذلك الإتفاق على أن يتم التنفيذ صبيحة اليوم السابع من آذار المصادف يوم الخميس وفي صبيحة السادس منه هتف اللواء قطيني إلى اللواء الحريري يدعوه إلى مقابلته في القيادة وتمت المقابلة ولشدة ما دهش اللواء الحريري عندما أنبأه اللواء القطيني أنه انسحب من الإتفاق وقال مخاطباً اللواء

الحريري أن الخطة كشفت وأنا الناشدك باسم الصداقة وباسم هذا اللباس وأشار إلى لباسه العسكري ألا تنفذ شيئاً فأجابه اللواء الحريري وهل تعتقد أن وجودك رئيساً للمخابرات ضمان للسير في طريق مستقيم وإصلاح الأوضاع فأجاب:

ليس إصلاحاً مائة في المائة ولكن ربما ٤٠ إلى ٥٠ % وهكذا السحب اللواء القطيفي ومعه الفريق الصوفي بنفس الطريق التي انسحب بها يوم أول نيسان ولقد أصر على ذلك الفريق محمد الصوفي رغم إلحاح الضباط عليه بتمسكه بموقفه من الاتفاق ولكنه أصر على الإنسحاب من مسؤولية الإشراف بالثورة. وتبين في نفس اليوم أي يوم ٦ آذار أن كثيراً من أسماء ضباط الثورة قد كشف كما كشف بعض من مخططاتها واعتقل أحدهم فعلاً فعاشت الثورة أخطر لحظاتها. كانت أعواد المشايخ قريبة من الرقاب وكان مصر الثورة على حافة الهاوية وكادت الأسال بالوحدة والحرية والإشراكية أن تنهار وهنا أعاد الثوار في الجبهة وعلى رأسهم اللواء الحريري النظر في خطتهم وقرروا تنفيذها بعد ٢٤ ساعة فقط من التوقيت السابق، بالرغم من انسحاب الآخرين وتحاذيهم وانطلقت جحافلهم المظفرة من الجبهة والسويداء واللاذقية مع مطلع الثامن من آذار ترفع لواء الوحدة والحرية والإشراكية وعندما تحقق النصر لم ينفرد اللذين تحملوا أعباء الثورة تخطيطاً وتنفيذاً وبذلوا أرواحهم في سبيل قضية الشعب وحدهم بالقيادة بل التفوا إلى رفاق الأمس فلذهبوا إلى اللذين يغطون في نوم عميق فأيقظوهم من نباتهم وطلبوا إليهم الحضور ليشاركوا. بشرف المسؤولية، ولكن هؤلاء الضباط لجؤوا منذ اللحظات الأولى إلى الطرق المتلوية محاولين تفريق ضباط الثورة الحقيقيين ليتسنى لهم السيطرة على القيادة، وعندما ينسوا

من الوصول إلى ذلك أخذوا يتآمرون، وقرروا أن ينقضوا على الثورة في يومها الثالث. نعم بعد ثلاثة أيام من قيام الثورة والأخطار ما زالت تجثم على صدر البلاد ومصر الوطن كله في مهب الرياح، قرروا قصف قيادة الجيش بالمدافع المضادة للطائرات إلا أن القيادة اكتشفت الأمر قبل وقوعه بساعات قليلة ونرجو ألا تضطر للذكر تفاصيل محرجة تدفعنا إلى مواقف نحن بغنى عنها.

كل ذلك وضع القيادة أمام الحل العملي الوحيد لإنقاذ الجيش والثورة من صدام مسلح أكيد فقررت إبعاد بعض الضباط من الجيش بنقلهم إلى الوزارات الأخرى بعد أن ضمنت لهم كل ما يؤمن مصالحتهم المادية والمعنوية لأنها رأت أن وحدة الجيش هي الأساس الأول في بقاء هذا الوطن واستقراره والسبيل الوحيد لتحقيق الوحدة الثلاثية المرتقبة التي نص عليها ميثاق القاهرة.

أيها الأخوة المواطنين

هذا بيان عن قصة الثورة وهناك أشياء تضرب الآن عن ذكرها لأنها قد تؤدي إلى نتائج لا نريدها، إننا لا نريد أن ندخل في تيه المهارات الذي لا يربح منه إلا الحظ الإنفصالي لقد آلت الثورة على نفسها أن تحتمل كثيراً في سبيل الوحدة والحرية والإشراكية ولن نتكرر أبداً هذه الدروب مهما قيل عنا. إننا سنسير في هذه الطريق فهي بالنسبة إلينا قضية حياة أو موت قضية شرف، لقد أقسمنا بالشرف العسكري أن نحقق الوحدة الثلاثية ومحال أن نتكرر لهذا القسم أو نتخلى عنه.

إن نضالنا عبر سنوات طويلة هو مصير اخواننا لأنفسنا إنه رسالة الجيش أفراداً وصف ضباط وضباط. أننا نهيب بالفئات الوحدية أن لا تزج الجيش بمشاكلها السياسية وخلافاتها وألا تتخذ من الضباط المنقولين إلى الوزارات الأخرى مادة دعائية فلديهم ألف وسيلة غير هذه. إن تسريح الضباط ليس مشكلة وطنية، إن الأشخاص قانون ويبقى الوطن والجيش، والمهم أن نحافظ على وحدة الجيش ومبادئه وألا نركه في مهبط الرياح أن القول بأن الوحدة مرهون تحقيقها بأشخاص هو خيانة لقضية الوحدة، إن الجيش مؤمن كله بمبادئ الثورة مصمم على تحقيقها وهو يلح على الفئات التي تؤمن بالثورة أن تعود إلى نفسها وتوحد جهودها للسير في طريق ثورة الفاضل من آذار، ثورة الوحدة والحرية والإشراكية.

والله أكبر والعزة للعرب.

وكان قد سبق صدور هذا البيان معاديات حول الوحدة بين كل من سوريا ومصر والمراق ابتداءً من ١٤/٣/١٩٦٣ واستمرت حتى تاريخ ١٧/٤/١٩٦٣ خرجت باتفاق على إقامة الوحدة بين الأقطار الثلاثة حيث جاء البيان الختامي على النحو التالي:

باسم الله العلي القدير

وباسم الشعب العربي

التقت في القاهرة الوفود الممثلة للجمهورية العربية المتحدة وسورية والعراق.

وامتثالاً لإرادة الشعب العربي في الأقطار الثلاثة وفي الوطن العربي بدأت
المباحثات الأخوية بين الوفود الثلاثة يوم السبت السادس من شهر إبريل
(نيسان) وانتهت يوم الأربعاء السادس عشر من إبريل (نيسان) سنة ١٩٦٣.

لقد استلهمت الوفود في كل مباحثاتها الإيمان بأن الوحدة العربية هدف
حتمي، يستمد مقوماته من وحدة اللغة التي تحمل الثقافة والفكر، ووحدة
التاريخ التي تصنع الوجدان والضمير ووحدة الكفاح الشعبي التي تقرر وتحدد
المصير، ووحدة القيم الروحية والإنسانية النابعة من رسائل السماء ووحدة
المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية القائمة على الحرية والإشراكية.

واسرشدت بإرادة الجماهير الشعبية العربية التي تطلب الوحدة وتناضل
لإدراكها وتضحي بحماية لها وحفاظاً عليها، وهي تعلم أن نواة الوحدة الصلبة
تتكون من توحيد أجزاء الوطن التي امتلكت حريتها واستقلالها وقامت فيها
حكومات قومية عقدت عزمها على القضاء على تحالف الإقطاع ورأس المال
والرجعية والاستعمار وتحرير القوى العاملة من أبناء الشعب لتقيم تحالفها وتعبير
عن إرادتها الحقيقية.

لقد كانت ثوزة الثالث والعشرين من يوليو (تموز) نقطة تحول تاريخي
اكتشف فيها الشعب العربي في مصر ذاته واستعاد إرادته فسلك طريق الحرية
والعروبة والوحدة.

وجلت ثورة الرابع عشر من رمضان وجه العراق العربي الصريح وأنارت سبيله إلى أفلاك الوحدة التي استهدفها المخلصون في ثورة الرابع عشر من تموز، ووضعت ثورة الثامن من آذار سورية في رحاب الوحدة التي اغتالها ردة الانفصال الرجعي بعد أن حطمت هذه الثورة كل العقبات التي ركزها الانفصاليون والإستعمار بتصميم في طريق الوحدة.

والتقت الثورات الثلاث لقاءها هذا الذي أكد من جديد أن الوحدة عمل ثوري يستمد مفاهيمه من إيمان الجماهير وقوتها من إرادتها وأهدافها من أمانها في الحرية والاشتراكية إن الوحدة ثورة، ثورة لأنها شعبية لأنها تقدمية وثورة لأنها الدفاع قوي في تيار الحضارة والوحدة خاصة ثورة لأنها مرتبطة ارتباطاً عميقاً بقضية فلسطين والواجب القومي بتحريرها، فنكبة فلسطين هي التي كشفت تأمر الطبقات الرجعية ورفضت خيانات الأحزاب الشعبية العميلة وتنكرها لأهداف الشعب وأمانه وهي التي أظهرت ما في الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية التي كانت سائدة في البلاد من ضعف وتخلف، وهي التي فجرت طاقات جماهير شعبنا الثورية وأيقظت روح التمرد على الإستعمار والظلم والفقر والتخلف، وهي التي دلت بوضوح على طريق الخلاص وطريق الوحدة والحرية والاشراكية.

لقد كان ذلك مثلاً أمام الوفود في مباحثاتها، فلئن كانت الوحدة هدفاً مقدساً فهي أيضاً عدة النضال الشعبي ووسيلة لتحقيق أهدافه الكبرى في الحرية والأمن وفي تحرير جميع أجزاء الوطن العربي وفي إرساء مجتمع الكفاية والعدل

مجتمع الإشرافية وفي استمرار العيار الثوري في اندفاعه دون انحراف أو انعكاس
وامتداده ليشمل الوطن العربي الكبير وفي الإسهام في تقدم الحضارة الإنسانية
ودعم السلام العالمي.

فاجتماع الرأي على أن تقوم الوحدة بين الأقطار الثلاثة كما يريد الشعب
العربي على أسس الديمقراطية والإشرافية وأن تكون وحدة حقيقية متينة
تراعي الظروف القطرية لتحكم عرى الوحدة على أساس من الفهم الواقعي، لا
لتكرس أسباب التجزئة والانفصال وتجعل من قوة كل قطر قوة للدولة الاتحادية
للوطن العربي ومن الدولة الاتحادية قوى لكل قطر فيه وللأمة العربية كلها.

فالوفود الثلاثة تعلن باسم الشعب العربي في مصر وسوريا والعراق إرادة
هذا الشعب في قيام الوحدة الاتحادية على الأسس التالية:

أولاً - في مجال العمل القومي

- وضع ميثاق للعمل القومي تلطي عليه القوى الشعبية التقدمية الوجدوية
يحدد لها المبادئ والأهداف والفلسفة الاجتماعية ويكون أساساً لتعاونها
واتحادها.

- حرية تكوين المنظمات الشعبية في الأقطار الأعضاء:

لتجسد الإرادة الشعبية الحرة تعبيراً عن نفسها منظماً، كل ذلك في إطار جبهة
سياسية تجمع هذه المنظمات الشعبية.

- توحيد القيادات السياسية على المستوى الإتحادي:

ضماناً لتسيق نشاط المنظمات الشعبية وتوحيده لأن وحدة العمل السياسي والنضال الشعبي هي الكفيلة بحماية الوحدة وتوطيدها وغورها (دعم الأجهزة الإتحادية).

ثانياً - في بناء الدولة

- دعم الأجهزة الإتحادية لتؤكد قدرتها على التخطيط.

- المناهج التعليمية.

- ضمانات وحدة الفكر والإتجاه القومي العربي الوحدوي والإعداد الروحي والعلمي والأخلاقي للأجيال الصاعدة التي تبنى الوحدة الشاملة وتقيم المجتمع العربي الإشتراكي الحر الموحد.

- إدارة المؤسسات الإتحادية لأي من شؤون التربية والتعليم والبحث.

العدل وتنسيق القوانين

أ - أسس موحدة للعدالة (وضع المبادئ الأساسية للقوانين مثل قوانين العقوبات والقانون المدني والقانون التجاري وقانون الإجراءات وقوانين العمل والتأمينات الإجتماعية... الخ).

ب - التسيق بين القوانين بغية الوصول إلى توحيدها على مراحل.

ج - القضاء الإتحادي.

المواصلات الإتحادية

جميع طرق وسائل النقل والمواصلات الإتحادية والمشركة البرية والبحرية والجوية كالسكك الحديدية والبواخر والطائرات والبريد والبرق والهاتف واللامسكي والأرصاد على المستوى الإتحادي.

ما يستجد طبقاً للطريقة التي يحددها دستور الدولة الإتحادية

أ - جميع الشؤون والمشروعات المشتركة بين الأقطار.

ب - السلطات الإستثنائية أثناء الحرب والطوارئ على الأقطار (طبقاً لقانون إتحادي).

ج - إلزام الأقطار بتسفيد القوانين والقرارات الإتحادية أو الوفاء بالتزام معين وإعطاء التعليمات للأقطار لضمان التنفيذ الجبري لقرار صادر من سلطة إتحادية.

د - الفصل فيما يقع بين الأقطار من خلاف.

هـ - المجالس المشتركة لأنواع الخدمات المختلفة طبقاً لتشريع إتحادي.

و - حق العفو الشامل عن الجرائم تمارسه الدولة الاتحادية طبقاً لقانون
اتحادي.

ز - حق العفو الخاص لرئيس الجمهورية.

ثالثاً - اختصاصات للأقطار

١ - يبقى في اختصاص الأقطار جميع السلطات التي لا تدخل في اختصاص
الدولة الاتحادية.

٢ - تفوض السلطات الإقليمية بقانون اتحادي في ممارسة بعض اختصاصات
السلطات الاتحادية لأجل معين وتكون الدولة الاتحادية مسؤولة حينئذ عن تصرف
الأقطار بغير حاجة إلى التصديق عليها، ويكون لسلطات الاتحاد الإشراف على
السلطات الإقليمية عند مباشرة هذه الاختصاصات.

٣ - يمكن الاتفاق على أن يوكل إلى السلطات الإقليمية أمر تنفيذ بعض
القوانين الاتحادية.

مؤامرة ١٨ تموز

لم تكد الثورة تستقر ومباحثات الرحمة تنتهي حتى تعرضت البلاد لمأساة جديدة تمثلت بحركة انقلابية فاشلة وصلها بيان المجلس الوطني لقيادة الثورة على النحو التالي:

أيها الشعب الكريم إن المجلس الوطني لقيادة الثورة إيماناً منه بأن ثورة الشامن من آذار هي ثورة الشعب وأن من حق هذا الشعب أن يصل إلى الحقائق مهما كانت مريرة، وأن يعرف ما يدبر ضده من تأمر وغدر وخداع وتحريض وتخطيط للقتل والدمار وإغراق البلاد في فتنة هوجاء وفي بحر من الدماء، لهذا كله فإن المجلس الوطني لقيادة الثورة يضع أمام الشعب العربي كله هذه الوقائع الرهيبة التي هي عاقبة لسلسلة من المؤامرات بدأت في الساعات الأولى لقيام الثورة وانتهت ظهر أمس.

إن هذه المؤامرة لم تكن لتنفذ لو لم تعبأ لها وسائل الدعاية والنشر ولو لم يشرك في تخطيطها والتحريض عليها في داخل البلاد وخارجها أناس اعتادوا على المتاجرة بقضية الوحدة للقضاء على ثورة الشعب والجهش ثورة الشامن من

آذار، إليك يا شعبنا العربي، هذه الوقائع الصارخة التي تشرح حقيقة المؤامرة
القدرة التي قضى عليها جيشنا الباسل.

في الساعة العاشرة والربع من صباح أمس بدأت تتوافد بعض العناصر المدنية
وعلى رأسها النقيب المباحثي المسرح محمد نيهان إلى سرية خدعات الأشغال
العسكرية بالتواطؤ مع عناصر من هذه السرية وزعت الأسلحة على هذه
العناصر المدنية، كما تجمعت بنفس الوقت عناصر أخرى مسلحة من المدنيين
وبعض العسكريين المسرحين في البساتين المقابلة لمبنى القيادة العامة من الجهة
الشمالية الغربية وقامت هذه العناصر جميعاً بمهاجمة حراسة الأركان ومهاجمة
الإذاعة وسرية المراقبة كما كانت هنالك بعض العناصر العسكرية المأجورة في
مدرسة الإشارة قامت بالتشويش واعتقال قادتها، وبناء على أوامر القيادة تمت
الإجراءات التالية:

١ - قوبلت هذه العناصر بتيار حامية من سرية المراقبة وسرية ذبابات
الأركان بقيادة النقيب سليمان حداد والنقيب محمود حمرة ومن قبل عناصر
المغاوير المتمركزة حول الإذاعة بقيادة النقيب سليم حاطوم ومنعوا العناصر
المتآمرة من التسرب إلى الشوارع المؤدية إلى مبنى القيادة العامة والإذاعة.

٢ - وفي نفس الوقت الذي كانت تجري فيه هذه الأعمال حول القيادة
حاولت بعض العناصر الموثورة من الضباط المسرحين الدخول إلى معسكر
المعظمية ومعسكر القابون فالقي القبض عليهم قبل تمكنهم من ذلك.

٣ - تحركت سرية دبابات من معسكر القابون بإمرة النقيب صبحي إبراهيم وتمكنت من القضاء على العناصر المتآمرة في مدرسة الإشارة.

٤ - كما تحركت كتيبة المغاور ٢٢ بأمرة النقيب سليمان العلي وطوقت العناصر التي تجمعت في البساتين المذكورة سابقاً وتمكنت من إلقاء القبض عليها.

٥ - تحركت قوات من اللواء ٧٠ بقيادة الرائد علي مصطفى وتمكنت من القضاء على العناصر المتمردة في كتيبة الإشارة خلال دقائق معدودة: كما تحركت عناصر عسكرية أخرى للقيام بواجبها ونيل شرف الدفاع عن ثورة الثامن من آذار تساندها قوات الحرس القومي في دمشق.

هذا وقد كشفت التحقيقات الأولية أن وراء هذه المؤامرة فئات متعددة تبين منها حتى الآن المجرمون: جاسم علوان، محمد الجراح، يوسف مزاحم، ورالف المعري.

أيها الشعب الكريم لم تكن هذه هي المحاولة الأولى التي يقوم بها أعداء ثورة الثامن من آذار ولم تكن هذه أولى مؤامرات أدعياء الوحدة إلا أن تسامحنا ووماعة صدرنا ورغبتنا في حقن الدماء شجعت الخونة على القيام بهذه المؤامرة التي لم تتدبر داخل سورية فقط وإنما اشتركت في التخطيط لها وفي قولها عناصر سورية هاربة مأجورة كالسراج وجماعته.

أيها الشعب العربي لقد زين للخونة المتآمرين غيائهم أنهم يسهل عليهم الانقلاب على ثورة الثامن من آذار وظنوا لمبايعة أنهم مازالوا في زمن

الإنفصاليين الجبناء أمثال النحلاوي وزمرته، ونسوا أن جيشنا العقائدي الباسل جيشنا المؤمن البطل وحرصنا القومي الظافر وكافة جماهير شعبنا ساهرة على حماية الثورة ومستبسة في الدفاع عنها.

لقد ظن الخونة الأغبياء أنه يمكن تنفيذ انقلاب عن طريق مال مشبوه يقضون به على ثورة الفامن من آذار الجبارة الراسخة جلورها في أعماق الشعب المنظم، الحمية بسواعد الطبقات الكادحة من عمال وفلاحين وجنود ومثقفين وثوريين، وكافة العناصر المؤمنة القائم على حراستها بجرأة ورجولة واستبسال جيشنا العظيم وحرصنا القومي الباسل.

لقد تنامى الخونة الأغبياء هذه الحقائق الصارخة فمالوا جزاء ما قدمت أيدهم ولطخوا جباههم إلى الأبد بوصمة الخيانة والإلحراف، وكسب شعبنا العربي عندما فضح الخيانة وظهر صفوفه منها.

أيها الشعب إن كافة السريجات التي تمت في الجيش لم تكن عبثاً أو تشفياً أو تحزباً وإنما كانت بعد التضاح التآمر وتجنباً لسفك الدماء البرينة.

لقد بلغ حقد الخونة وطيشهم أنهم بدأوا التآمر منذ الساعات الأولى لقيام الثورة ولم يكفوا عن التآمر ففرروا بعض صغار الضباط وبعض صف الضباط وعدد من طلبة الكلية العسكرية.

وعندما اتخذ المجلس الوطني لقيادة الثورة قرارات التسريح لم يكن يعني إلا حماية الثورة دون إراقة الدماء ولكن الخونة ظنوا أن التسامح ضعف منا، وأن

السكوت عنهم جهل بنواياهم الدينية فقاموا بمحاولتهم الأخيرة الفاشلة فكانت
نهايتهم العادلة.

أيها الشعب العربي العظيم إن ثورة الثامن من آذار لا تزال عند عهدنا
أمامك وأمام الأجيال العربية وأمام تاريخ أمتنا المجيد في أن تصون الثورة من كل
عبث وأن تظهر الصفوف من كل خائن وأن تركز إلى الأبد رايات الوحدة
والحرية والإشراكية.

الجلس الوطني لقيادة الثورة

وفي اليوم التالي ١٩ / ٧ / ١٩٦٣ صدر بيان تنفيذ حكم الإعدام بعدد من
المشاركين في تلك المؤامرة جاء فيه:

قل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً. إن حماية الشعب من أولى
مهام الثورة ورعاية أمنه وأمواله، وإن إقرار استقراره النفسي هو من أولى
واجبات الثورة أيضاً. لقد روعوا الأمن وعبثوا وتعابثوا، واستهزؤوا فحق عليهم
الجزاء.

إن وطننا العربي يحيا معركة القومية الكبرى ويعيش في نضاله وصراعه
الحقيقي هذه الأيام، ففي الجنوب تتوغل الصهيونية، وفي الشمال يخوض عراقنا
الحبيب معركة فاصلة مع اخونة البرزانيين، أفليس هذا اعتداء وتحالفاً مباشراً أو
غير مباشر مع الصهيونية والاستعمار وعملاهما أنهم يتشدقون بالوحدة

وبالعروبة وهم على حلف صريح مع أعداء الوحدة ومع أعداء العروبة، فحق فيهم القول واللعنة وخذ السيف.

لهذه الأسباب القومية مجتمعة وحماية لأهداف الشعب العربي في كل مكان وسمياً لتحقيق أهدافه في الوحدة والحرية والإشراكية وصوناً لكرامة العروبة من أديالها والمتآمرين عليها والمتحالفين مع أعدائها في أدق مرحلة تاريخية نضالية تخوضها الأمة العربية اليوم، فقد باشر المجلس العربي الذي شكله المجلس الوطني لقيادة الثورة والمنعقد في سجن المزة العسكري منذ فجر اليوم برئاسة المقدم صلاح الضللي باشر جلساته وأصدر حكماً بالإعدام رمياً بالرصاص على كل من العقيد هشام شبيب رئيس أركان سلاح الإشارة والمساعد بحري كلش، والمساعد شحادة مسعود والقيب سلطان محمد سلطان، والقيب جهاد الأطرش والمساعد حسين غنيم جميعهم من سلاح الإشارة وقد نفذت الأحكام بهؤلاء الخونة في تمام الساعة الثانية عشرة من هذا اليوم الموافق للتاسع عشر من تموز سنة ١٩٦٣.

وإن المجلس العربي ما يزال بحالة انعقاد دائم للنظر في بقية القضايا المعروضة والمتعلقة بالفتنة المسلحة ومحاولة التطاول على الثورة وعلى كرامة الشعب وأمن الجيش وسلامة الوطن العربي وإغراق البلاد بالفوضى والنماء وتعريض أبنائها للإقتال.

ألا فليعلم الكفرة المرتدين، وليعلم موقظو الفتنة ومنفلذوها والنافخون في رمادها، أن الجيش العربي السوري بكافة أسلحته هو اليوم أشد قوة ومضاء،

وأكثر تماسكاً بمناقبه العسكرية وأعظم تمسكاً بقاليده البطولية الموروثة من كل ما مضى مؤمناً بالله وبالوطن ورسالة العروة يقطاً حليراً بطاشاً بشاراً للخونة موصداً للمعتمرين.

اللواء أركان حرب أمين الحافظ

رئيس الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة نائب الحاكم العربي.

بلاغ لاحق رقم ١ من نائب الحاكم العربي

لقد أصدر المجلس العربي المنعقد في سجن المزة العسكري حكمه بالإعدام على كل من المدّين أحمد ياسين مفلح ويوسف محمد عطا الله، ولطفي محمود قادرية وعلي محمد أبو عيسى وجرى تنفيذ الأحكام فيهم بتمام الساعة الواحدة والرّبع من ظهر هذا اليوم الموافق ١٩ تموز ١٩٦٣ وما زال المجلس العربي بحالة انعقاد دائم للنظر في بقية القضايا المروضة أمامه والمتعلقة بالفتنة المسلحة ومحاولة إغراق البلاد بالدماء وتعريض أبناء الشعب للإقتال.

بلاغ لاحق رقم ٢ - براءة المتهم غازي يوسف

أصدر المجلس العربي المنعقد في سجن المزة العسكري برئاسة المقدم صلاح الضللي حكمه ببراءة المتهم صلاح يوسف لعدم كفاية الأدلة.

بلاغ لاحق رقم ٢

أصدر المجلس العربي المنعقد في سجن المزة العسكري برئاسة المقدم صلاح الضللي حكمه بالإعدام رميا بالرصاص، على كل من العسكريين المساعدين محمد عبد الله اليوسف من السرية الإدارية بإدارة الأشغال العسكرية، والمساعد عمر إسماعيل برغلي من مكتب ٤٦٢، وقد نفذت الأحكام في الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة من بعد ظهر هذا اليوم الموافق في ١٩ تموز ١٩٦٣.

بلاغ لاحق رقم ٤

أصدر المجلس العربي المنعقد في سجن المزة العسكري برئاسة المقدم صلاح الضللي حكمه ببراءة العسكريين والمدنيين الواردة أسماؤهم أدناه لعدم كفاية الأدلة وهم:

الملازم الأول إبراهيم بركة من مستودعات رقم ٤٣٠.

الملازم الأول حنين حاتم من فرع المخابرات شعبة التحقيق.

الملازم الأول إبراهيم الشعار من الفرقة ٩ الفوج ٢١١.

والمدنيون تيسير عقيل، فؤاد شحادا، عادل منجد، محمد لذهر سادات، والسيدة نعمة فوق العادة.

بلاغ لاحق رقم ٥

أصدر المجلس العربي المنعقد في سجن المزة العسكري حكمه بالإعدام رميا
بالرصاصة على كل من المدنيين:

سليمان محمود الأحمد، محمود محمد همدك، عيسى محمود عيسى، محمد أحمد
مصطفى، موسى خزاعي حمد، محمد عبد الهادي، علي قاسم دجيل الله، صالح
شعبان.

وقد نفذ الحكم فيهم في الساعة الثالثة والنصف من تاريخ اليوم الواقع في
٦٣/٧/١٩

التوقيع: اللواء أركان حرب أمين الحافظ
رئيس الأركان العامة للجيش والقوات
المسلحة نائب الحاكم العربي

وإثر وقوع هذه المؤامرة وإعدام عدد من القائمين فيها بدأت إذاعة دمشق
تتهم عبد الناصر بالوقوف مع المتآمرين وتخريضهم مما فتح صفحة جديدة من
الخلاافات بين البلدين استمرت طيلة حكم أمين الحافظ.

انقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦

وفي صبيحة الثالث والعشرين من شباط عام ١٩٦٦ استيقظ الناس على البلاغات العسكرية من إذاعة دمشق وكانت حسب التسلسل التالي:

بلاغ رقم -١-

«يمنع التجول في كافة أنحاء القطر العربي السوري اعتباراً من الساعة السادسة من صباح اليوم الأربعاء ١٩٦٦/٢/٢٣ وحتى إشعار آخر».

بلاغ رقم -٢-

«تغلق الحدود والمطارات والموانئ البحرية في القطر العربي السوري اعتباراً من لحظة إذاعة هذا البلاغ وحتى إشعار آخر».

بلاغ رقم -٣-

في صبيحة هذا اليوم تم إلقاء القبض على كل من: أمين الحافظ، ميشول عفلق، منيف لوزاز، محمد عمران، منصور الأطرش، صلاح البيطار، شبلي العيسى.

وسيقدمون لحاكمة أمام محكمة حزية خاصة تهاكمتهم على ما اقترفوه بحق الحزب والثورة.

القرار رقم ٤ :

قررت القيادة المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٣ مايلى:

مادة أولى: وقف العمل بالدستور المؤقت وحل المجلس الوطني للثورة.

مادة ثانية: يعين اللواء حافظ أسد وزيرا للدفاع ويأمر عمله فوراً.

مادة ثالثة: يرفع العقيد أحمد سويداني إلى رتبة، لواء ويعين رئيساً للأركان العامة ويأمر عمله فوراً.

بعد ذلك أصدرت القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي بياناً خاصاً بشرح الأسباب الداعية للإنتقال جاء فيه:

يا جماهير شعبنا الكادحة: أيها الرفاق المناضلون في كل مكان من أرجاء وطننا العربي الكبير.

قامت ثورة الشامن من آذار لتكون ثورة حقيقية على التخلف والتجزئة وحرماً على الإستعمار والرجعية والتصاروا لإرادة جماهير الشعب الكادحة على مستغليها وتحقيقاً لأهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والإشتراكية.

وان حزب البعث العربي الاشتراكي الذي فجر هذه الثورة وخاض معارك قاسية مع أعداء الشعب لحمايتها كان يتوقع أن يلجأ أولئك الأعداء إلى التسلسل خلف الصفوف والإستعانة بمن ركبوا المد الثوري دون قناعة أو إيمان.

ومن خلال نزعات التسلسل والفردية ومن خلال المترددين الجبناء والمربطين فكرياً وتاريخياً مع مدارس الإحزاف السياسي.

لقد حاولت قوى الرجعية والتخلف أن تنفذ إلى قلب الثورة لتحرفها عن طريقها الحتمية وتقودها إلى هاوية الحكم الفردي وأسلوب المساومة والإرتقاء. وان استطاعت هذه القوى أن تنفذ إلى الحزب عن طريق فردية أمين الحافظ وتخاذل محمد عمران وعينية صلاح البيطار وأنانية ميشيل عفلق.

وتحككت من جر الحزب خلال الأشهر الأخيرة إلى حافة التمزق والضياع فإن الحزب الذي حمى ثورته من كل خصومه لم يكن غافلاً عن تأمر هؤلاء. فبعد أن حذر ونبه وأنذر متعباً في ذلك الأساليب الحزبية والدمستورية الممكنة قرر أن يخوض المعركة معهم ويسحقهم إلى الأبد ليكونوا عيرة لكل من يفكر بضرب هذا الحزب أو تخريب ثورته سواء من الداخل أو الخارج.

لقد صير الحزب على هؤلاء شهرين يحلر وينبه. قدمت إليهم المذكرات من جميع فروع الحزب المدنية والعسكرية داخل القطر وخارجه، فأصموا آذانهم عنها. طلب منهم عقد مؤتمر قطري لمعالجة ما أقدموا عليه فرفضوه وهددوا بفصل كل من يحضر المؤتمر.

طلب منهم عقد مؤتمر قومي كأعلى سلطة في الحزب فرفضوا، طلب منهم عقد دورة إستثنائية للمجلس الوطني، فرفضوا وكان جوابهم دائماً مزيداً من الإيمعان في تخريب الحزب والثورة. مزيداً من الإيمعان في العبث بمؤسسات الحزب ونظمه بل ازدادوا تأمراً وتخريباً. وبدأ كل من الحافظ وعمران على تناقضهما الأكيد يفتديان الطائفية والعشائرية والإقليمية في الجيش وقيمان التكتلات والتحالفات مع خصوم الثورة وأعدائها لضرب الثورة وحزبها القائد. لم يكن يهمهم أن يمزقوا وحدة الشعب في سبيل تحقيق أغراضهم. لم يكن يهمهم أن يمزقوا وحدة الجيش لتنفيذ مآربهم في تزييق الثورة.

وازداد علقق والبيطار تأمراً وتخريباً على الصعيد السياسي والشعبي فاتهموا الحزب وزرعوا التفرقة في صفوفه.

ومدوا يدهم الملوثة إلى كل انتهازي رخيص، أو عدو متآمر واستعانوا بهم على الحزب وثورته.

لقد ظنوا أنهم في تحالفهم قادرون على الإجهار على الحزب. لقد ظن علقق والبيطار أن عسكرية الحافظ وعمران قادرة على حمايتهم. وأنهم قادرون على تعطيل الحافظ وعمران حزبياً فقاموا في الحزب تخريباً وتزييقاً.

إن من يخون البعث لا بد أن يخون شعبه. إن من يستهزل بإرادة شعبه ويفرط بمقدرات وطنه. أن من يخشى تطبيق الديمقراطية ضمن الحزب ومواجهة مؤثراته لا يستطيع أن يحقق الديمقراطية للشعب.

لقد ظن أمين الحافظ أنه قادر عن طريق المخابرات وحفنة من الإنتهازين المرتزقة أن يضرب الحزب ويحقق حكماً دكتاتورياً عسكرياً.

لقد ظن أمين الحافظ أنه بجهاز المخابرات قادر على تشويه سمعة الحزب تمهيداً لتأسيس الشعب من امتلاك حركته الثورية وضرب الحزب ومناضليه.

لقد نسي أمين الحافظ أن الحزب الذي آمن بالقيادة الجماعية قادر على تحطيم أي فرد تسول له نفسه إقامة حكم دكتاتوري فردي. لقد نسي أمين الحافظ أن الحزب الذي فجر ثورة آذار وحطم أعداء الشعب قادر على تحطيم كل منحرف أو متسلط.

لقد نسي أمين الحافظ أن من يخون الحزب الذي رعاه سيقود نفسه إلى المصير الأسود. لقد نسي أمين الحافظ أن الحزب لن يسمح بظهور عارف جديد فيه. لقد تجاهل كل هذا فحقت عليه لعنة الحزب وجماهيره الكادحة إلى الأبد.

أما محمد عمران الذي سبق وأدان الحزب وأبعده عن القطر عندما مد يده ليساوم على الثورة والحزب ويخرب وحدة الجيش ويفسخها فقد وجد أعداؤه إمعاناً منهم في تحدي إرادة الحزب ومناضليه لينفذوا عن طريقه وينفذ بدوره عن طريقهم مخططات أعداء الحزب والثورة أعداء الشعب. ولكن الثورة كانت له بالمرصاد وسوف يحصد ما زرعت يده.

يا جماهير شعبنا الكادحة: لقد عانى الحزب في مسيرته التضالية صراعاً عنيفاً مع المفلقية البيطارية التي كانت تحاول باستمرار الوقوف في وجه تطوره

ومسيرته الثورية بضرب مناضليه وإبعادهم. وبث روح الإستسلام والإنهازية.
والآن وبعد حنوث الإنشقاقات التي أعاقلت مسيرتها سواء على الصعيد القومي
أو الداخلي.

واليوم وقد تحققت هذه الثورة وانتصر الحزب على من تأمر عليه من داخله
تمسكنا بوحدة الحزب القومية والعودة إلى الشرعية التي تجاوزتها العقلية العفلية
وعبث بها.

أيها العمال - أيها الفلاحين - يا جماهير شعبنا الكادحة: إن الثورة التي قامت
من أجلكم في الغامن من آذار تقوم اليوم لتضرب من أراد خيانتكم والتآمر
عليكم. لتضرب من مد يده إلى الرجعية الإقطاعية والرأسمالية التي كانت
تستغلكم. إن الثورة إن لم تكن أداتها العمال والفلاحون والحرفيون وصغار
الكسبة لا يمكن أن تكون ثورة عدالة وتقديم.

إن الطبقة الكادحة مدعوة لخوض معركتها ضد مستغليها مدعوة لبناء
مجتمعها الإشتراكي الديمقراطي مدعوة لتجديد نفسها لخوض معركتها القومية
الكبرى. واليوم وقد وضع الحزب حداً نهائياً لكل من حاول أن يعيث بثورتكم
يدعوكم لحمل أعباء الثورة ومسؤولياتها ويحذر مستغليكم مصاصي الدماء من
أن أي تحرك يحاول عرقلة الثورة أو إثارة الشغب سوف يضرب بلا رحمة ولا
شفقة.

يا جماهير شعبنا العربي: إن حزب البعث العربي الاشتراكي إنطلاقاً من مقررات مؤتمرات الحزب القومية والقطرية يعلن أن الثورة لن تكون إلا مع الطبقات الكادحة المحرومة ضد مستغليها. مع القوى الوحيدة ضد القوى الرجعية الانفصالية. مع القوى الثورية الاشتراكية ضد القوى الصهيونية الإستعمارية. وإن الحزب والثورة سيفقان بحزم ومهما تكن التضحيات ضد جميع الأحلاف التي تحاول تطويق الأنظمة القلمية والحركات الثورية في الوطن العربي. إن حزب البعث العربي الاشتراكي إذ يطرح اللقاء الثوري بين جميع الحركات والمنظمات الثورية في الوطن العربي كحل لا بد منه لإنقاذ الأمة العربية من قوى الإستعمار والصهيونية وتحرير الأجزاء المنغصبة ومواجهة تحديات التخلف والعجز وبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد يطرحه بوعي وإيمان ويعمل له بكل ما يملك من طاقات ومبادأة وصبر. إن معركة قومية كبرى لا بد من خوضها لتحرير وتوحيد أمتنا العربية. وإن الانفصال العفائدي والانفلاق الحركات الثورية على نفسها وتخوفها من اللقاء وصب طاقاتها في المعركة سيكون سبباً رئيسياً في تفسيتها والقضاء عليها الواحدة تلو الأخرى. إن اللقاء القوى والمنظمات الثورية في الوطن العربي حول استراتيجية عربية توحيد المعركة القومية وتحدد أسلوبها. تجعل الوحدة أمراً حتمياً بين الأقطار التي يتحقق النصر فيها.

إن القوى اليسارية في الوطن العربي مدعوة لتوحيد جبهتها وخوض معركة حاسمة ضد القوى الرجعية التي يساندها الإستعمار العالمي.

يا جماهير شعبنا العربي: إن حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان دائماً
ضد حكم الفرد بجميع صوره وأشكاله وضد أي تسلط عسكري مهما كان
نوعه ولبوسه يعتبر أن الجيوش في البلدان المختلفة أما أن تكون جيوشاً محرفة
تستخدمها الإحتكارات الأجنبية والخلية لسحق تطلعات الجماهير وإما أن تحولها
الحركات الثورية إلى جيوش شعبية ملتصقة بمصالح الجماهير. وإن تجربة الجيش
العقائدي هي الحل الثوري لتحويل الجيش إلى طليعة مناضلة في سبيل تحقيق
أهداف الأمة العربية وجماهيرها دون أن يكون ذلك سبباً في انصرافه عن
عسكريته وانضباطه والسبيل إلى ذلك لا يكون إلا بربط الجيش بالحزب ربطاً
عضوياً مضمناً يثبت من خلاله مفهوم ثوري جديد للإنضباط يقوم على أساس،
الإيمان بالقيم لا الخوف من القتل.

أيها الاخوة أيها الرفاق: إن الثورة ليست أمراً طارئاً يحياتنا إنها مصيرنا
ومسبلنا الوحيد لتحقيق أهداف أمنا في الوحدة والحرية والاشراكية، إنها
تتطلب من حزب الطليعة سلوكاً مثالياً وإيماناً ثورياً يبلغ حد التصوف لدى
الجماهير من خلال هذا السلوك طيف المستقبل الرائع فتتخلى بذلك عن الكثير
من مطالبها اليومية في سبيل القضية المصرية الكبرى قضية تحرير وبناء الوطن
العربي الاشتراكي الديمقراطي الموحد قضية انتصار الكادحين العرب مرة واحدة
وإلى الأبد على جميع مستغليهم ومظاهر الإستعمار القديم والحديث وعلى
ركيزته الأساسية إسرائيل.

إن الثورة ليست مواقف بطولية وفردية عابرة وإنما هي توتر مستمر في النفس وإيمان واع صبور بقضية الشعب والتزام قاس بين السلوك والمبدأ ورفض طوعي من قبل المناضلين لجميع معطيات الحياة اليومية ونبذاتها والتي تجوز للأشخاص العاديين والمغامرين ولكنها محرمة على أصحاب الرسالة. وإن الحزب بعد أن وضع حداً نهائياً لمن كان يحمي الإنتهازيين والوصوليين ولمن كان يحمي المنتفعين والمرتشين فإنه يعلن عزمه الأكيد على محاسبة كل من حاول الإساءة للشعب وكرامة المواطنين ومحاسبة كل من أساء للتحويل الإشرافي أو أترى على حساب الثورة.

يا جماهير شعبنا الكادحة أيها الرفاق: إن القيادة القطرية بعد أن تسلمت قيادة الثورة تعلن مايلي:

أولاً - التزامها التام بمقررات الحزب القومية والقطرية والمنهاج المرحلي والبيان الوزاري للحكومة السابقة.

ثانياً - محاسبة كل الذين أساءوا للثورة والشعب.

ثالثاً - إحالة المعتقلين إلى محكمة حزبية عليا خاصة.

رابعاً - المبادرة الفورية إلى معالجة الوضع الإقتصادي الذي أصابه الإهمال نتيجة التناقضات التي كانت قائمة في قيادة الثورة، وذلك بترسيخ وتطوير الخطوات الإشرافية على أسس علمية مدروسة.

خامسا - إعتبار نفسها قيادة مؤقتة حتى انعقاد أول مؤتمر قطري يحدد موعد انعقاده مع أمناء فروع الحزب المدنية والعسكرية.

سادسا - دعوة ممثلي منظمات الحزب في الوطن العربي لمقر مؤتمر قومي يحدد مواعده من قبل لجنة تحضيرية منبقة عن هذه المنظمات ولرسالتنا الخلود.

مؤامرة ٨ أيلول ١٩٦٦

في التاسع من أيلول عام ١٩٦٦ كشفت القيادة القطرية لحزب البعث اللقباب عن مؤامرة إنقلابية جديدة أعدد لها سليم حاطوم وقد جاء في البيان الذي أصدرته في ٩ أيلول ١٩٦٦ مايلي:

يا جماهير شعبنا الكادحة:

لقد كشفت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في بيانها منذ أيام أبعاد المؤامرة الرجعية اليمينية التي قام بها الحاقدون من الاستعماريين والرجعيين والمنحرفين عن الطريق الثوري لعرقلة المسيرة الجبارة التي خاضها حزبنا وطبقات شعبنا الكادحة في مختلف المجالات الاشتراكية والقومية والعالية، وللغدر بمكاسب العمال والفلاحين.

والعزمت القيادة باسم الجماهير ومصالحها المقدسة أن تتابع خيوط التآمر المتشعبة وتكشفها وأن تضرب بيد الشعب الجبارة على الرؤوس

المذبذبة للجريمة. مما جعل العناصر المتآمرة تشعر بأن مصيرها قد تقرّر وأن أمرها قد القطن فليجأت إلى محاولة إجرامية يائسة لم تكن سوى الحلقة الأخيرة من المؤامرة السابقة الأساسية الفاضلة.

فبتاريخ ١٩٦٦/٩/٨ قام نفر من المفامرين على رأسهم سليم حاطوم بتدبير مكيدة لبعض الرفاق العسكريين وقد ساعده في حبك المؤامرة والتحريض عليها نفر من الذين خانوا النضال النقابي والطبقي مثل هلال رسلان صاحب المآسي المعروفة في حلب وعالء الحكيم ذلك المنبوء من الأوساط العمالية ونبيل شويري الإنتهازي الخرف والملاعب بأموال التأمينات الإجتماعية. ومضى المفامرون في تحقيق خديعتهم بشقين:

الأول: إنهم استغلوا تلبية بعض الضباط لدعوة غداء في بيت زميل ثم ليغدروا بهم ويلقوا القبض عليهم وهم عزل من السلاح.

والثاني: إن المفامرين توجهوا إلى قاعة اجتماع حزبي وخرقوا حرمة وتناولوا على المجتمعين وفرقوا الاجتماع وكانت العملية في نظرهم نقطة انطلاق للتمركز والعصيان في السويداء تنفيذاً لجزء من المخطط الرجعي الإستعماري الذي تحرّكه وتحرض عليه وقوله الفئات الحاكمة العملية في كل أنحاء الوطن العربي ولا سيما في الأردن غير أنهم لم يحسبوا حساباً للإستجابة الثورية السريعة والحاسمة لمناضلي الحزب المدنيين والعسكريين ولقوى وكثائب العمال والفلاحين ومئات عناصر

الشعب التقدمية التي استند إليها جيشنا العناني ليحبط مؤامراتهم العادرة الدنية فوراً وبدون شهر السلاح وبالاعتماد على روح الانضباط العالية التي يتمتع بها أفراد الجيش وضباط صفه وقادته.

وهكذا لم تلق تلك الممارسة المعزولة انجيزة إلا رداً ثورياً جارفاً واستكاراً شديداً وإدانة كاملة من جميع القوى الشريفة المناضلة وقد رافق ذلك استجابة خاطفة لقواتنا الباسلة التي خنقت المؤامرة في مهدها مما أدى إلى انهيار أعصاب الممارين المتآمرين فألقى القبض على أكثرهم وفر بعض منهم باتجاه الأردن الوكر الرئيسي للتآمر الرجعي.

أيها الشعب العربي:

لم تكن تلك المحاولة المبتورة مفاجأة للشورة لأنها تدرك مع أبناء الطبقة الكادحة من شعبنا الإرتباطات القائمة بين الإستعمار وعملائه ومدى الحقد الإستعماري الرجعي على الشورة العربية الإشتراكية في القطر العربي السوري نتيجة للمكاسب الإشتراكية التي حققتها جماهيرنا وبسبب المواقف التحررية الحازمة سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد العربي والعالمي وبسبب الخط الواحدوي التقدمي الذي رسمته ثورة آذار والقوى العربية التقدمية في الوطن العربي.

إن الإستعمار الذي فشل في استخدام أدواته إسرائيل لتهديد الجمهورية العربية السورية قد ركز على العناصر الممارسة والإنهازية

لاستخدامها كواجهة تقديمية كاذبة في محاولة بائسة للغدر بالفرقة وقد خيل إليه أنه وجد ضالته المنشودة في أولئك الذين سقطوا على طريق الحزب بعد أن حاولوا امتهان كرامة الشعب والإساءة لجميع القيم الإنسانية بتصرفاتها الفردية ولكن الإستعمار لم يفتن إلى أنهم لم يسقطوا إلا بعد أن كشفتهم القواعد الحزبية للشعب وأصبحوا عاجزين عن تضليله. إن الزمرة الإنتهازية شعرت بخاطر الخط الثوري الأخلاقي على ما خيل إليها أنه مكاسب فردية لها فأوقعها ذلك في حاة الإنحراف والمغامرة والتآمر ووصلت إلى أن جعلت من نفسها أداة منفذة للمؤامرة الأخيرة التي كشفتها القيادة قبل أيام، أداة مستورة وراء الطرح الكاذب للشعارات ومنفعة في الوقت نفسه للمخطط اليميني التقليدي في المنطقة، ذلك المخطط الذي يتآمر على قضاياء العرب وفلسطين ويعمل على اسرجاع النفوذ الإمبريالي كما هو واضح من خلال التحركات والحشود والمنطق الإعلامي لإسرائيل والرجعية الأردنية.

يا جماهيرنا الكادحة:

إن المناضلين الحزبيين المدنيين والعسكريين الأمناء على أهداف الحزب وأخلاقية النضال والملتزمين بمصالح الكادحين قد أصبحوا اليوم بتلاحمهم العضوي مع العمال والفلاحين والتقدميين الحقيقيين قاعدة

صلبة جبارة للثورة ونياراً كاسحاً لا يمكن أن تقف في وجهه أية قوة غادرة.

لقد استؤصلت تلك الجيوب من جسم الثورة وقضي على أطماع تلك الزمرة الإنتهازية المغامرة وبرهنت جماهير الحزب والثورة مرة أخرى على قدرتها على ضرب التآمر وتجاوز جميع الصعاب والأزمات بالتخطيط الثوري الدقيق والاعتماد الكامل على قوى الشعب الكادحة إن المؤامرات لن تزيد الثورة إلا قوة وعمقاً ووضوحاً ووعياً لذاتها ولمصالح الجماهير، ليس ما برهنت عليه من قدرة في القضاة على جميع المؤامرات سوى دليل على مدى ارتباطها بالكادحين وصدق تعبيرها عن أهداف الشعب.

أيها الشعب العربي:

إن كل شيء الآن في حالته الطبيعية حيث يسود الأمن والاستقرار والنظام وسلطة الدولة والحكم الثوري وسوف يقدم المغامرون إلى المحاكمة وينالون العقاب الرادع ليكونوا عبرة لغيرهم ونهاية لعقلية المغامرة والإنتهاز.

والنصر والخلود لجماهير شعبنا المناضلة.

مؤتمرات القمة العربية

وهي اجتماعات سياسية على مستوى ملوك ورؤساء الدول العربية. تعقد لمعالجة مسائل ذات أهمية وطبيعة مشتركة في إطار الجامعة العربية وتحث إشرافها التنظيمي. وكان مؤتمر بيروت في ١٢ تشرين الثاني - نوفمبر سنة ١٩٥٦ لبحث آثار العدوان الثلاثي على مصر أول هذه الاجتماعات. أما المؤتمرات الأخرى فهي أما مؤتمرات محددة. أو على مستوى رؤساء الوزارات. ولكن الاتجاه السائد هو إطلاق تعبير مؤتمرات القمة على الاجتماعات التي جرت في إطار الجامعة العربية والتي بدأت في الستينات.

قمة القاهرة الأولى:

كان الكيان الصهيوني بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية قد قطعاً شوطاً كبيراً في الإعداد لمشروع استغلال مياه نهر الأردن وروافده. ويقضي هذا المشروع بإيجاد نوع من التعاون في تنفيذ المشروع بين الكيان الصهيوني، وبين الدول العربية الثلاث لبنان وسوريا والأردن.

وعرف هذا المشروع، باسم مشروع جونسون، نسبة إلى أريك جونسون، الذي حمله إلى المنطقة في تشرين الأول - أكتوبر عام ١٩٥٣.

وكانت أولى العقبات التي واجهها المشروع، رفض الدول العربية قبول مشاركة العدو في الإنفاق من مياه النهر، سواء بصورة مبدئية، أو بصورة نهائية.

وأخذت الدول العربية الثلاث، تدرس المشاريع لتحويل روافد نهر الأردن، التي تنبع من أراضيها للإستفادة من مياهها في مشاريع الري داخل البلاد، والحيلولة دون العدو وإمكانية الإستفادة من تلك المياه في مشاريعه. ويذكر أن صعوبات عديدة وقفت في وجه مشاريع تحويل مياه نهر الأردن منها ما هو مادي، ومنها ما قاله السيد فيليب تقلا وزير خارجية لبنان آنذاك في عام (١٩٦٤) (وهي عقبة حماية العمل عند حصوله).

وقامت لجان عربية بإعداد مشروع لوقف تدفق مياه رافدي بانياس واليرموك السوريين في الأردن، عبر الأراضي الإسرائيلية، فيما كان العمل جارياً في مشروع تحويل نهر اليرموك بالإشتراك بين الأردن وسوريا.

أما الصهاينة، فكانوا من جانبهم مصممين على تحويل روافد نهر الأردن، وحاولوا امتصاص التوجه العربي عندما صرح ناطق بلسان مجلس الوزراء الإسرائيلي، بأن غولدمان وزير الخارجية مستقيم بحملة دعائية، تستهدف طمأنة العرب، وإبعاد مخاوفهم بصدد مستقبل مياه نهر الأردن.

في هذه الأجواء المتوترة، دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى عقد مؤتمر قمة عربي شامل في القاهرة، لندرس التهديد الصهيوني، وانعقدت القمة العربية

الشاملة في العاصمة المصرية، في الفترة من (١٣) إلى (١٧) كانون الثاني - يناير ١٩٦٤ بعد أن وجه الرئيس عبد الناصر الدعوة إلى الزعماء العرب في خطاب له في مدينة بورسعيد أثناء الإحتفال بعيد الجلاء هناك.

وشاركت في المؤتمر (١٣) دولة عربية، والتأم شمل الملوك والرؤساء والأمراء العرب، في أول مؤتمر قمة شامل حسب التقويم الدارج حالياً.

وتنفيذاً لقرارات قمة القاهرة، عقد ممثلو الشعب الفلسطيني أول مؤتمر لهم في مدينة القدس في ٢٨ أيار - مايو ١٩٦٤. أي بعد أربعة أشهر من انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول. وأعلنت قمة القاهرة قيام منظمة التحرير الفلسطينية، التي ستكون مسؤولة عن نضال الشعب الفلسطيني من أجل تحرير وطنه المحتل، وبالتعاون مع الدول والشعوب العربية، وتم إقرار الميثاق الوطني الفلسطيني، والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وجيش التحرير الفلسطيني.

وفي هذا المؤتمر، تمت تسوية الخلافات العربية، وأعيدت العلاقات التي كانت مقطوعة بين ثمانية دول عربية، واقترح الرئيس جمال عبد الناصر، أن تدفع الدول العربية نفقات الدعم العسكري لسوريا ولبنان والأردن.

هذا وكان المؤتمر قد أصدر بياناً ختامياً عن جدول أعماله على النحو التالي:

مقررات مؤتمر القمة العربية الأول

إن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية، في دورته الأولى المنعقدة بمقر الجامعة في القاهرة منذ الثالث عشر حتى السابع من يناير (كانون الثاني) عام ١٩٦٤، بناء على اقتراح السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

وقد تدارس التهديدات، وأعمال العدوان المتصلة التي مارستها إسرائيل منذ إخراجها الشعب العربي الفلسطيني من وطنه، وقيامها قوة إحتلال إستعمارية لإراضية، تمارس التمييز العنصري ضد الأقلية العربية، وتتخذ سياسة العدوان والأمر الواقع قاعدة لها، وتصر على التكرار لقرارات الأمم المتحدة المؤكدة لحق هذا الشعب الطبيعي في العودة إلى وطنه، وتستعين بالإدانات المتكررة التي سجلتها عليها أجهزة المنظمة العالمية.

وبعد أن بحث ما أوشكت عليه إسرائيل من القيام بعدوان خطير جديد على المياه العربية بتحويل مجرى نهر الأردن، والإضرار البالغ بحقوق المنتفعين بهذه المياه، استهدافا منها لتحقيق المطامع الصهيونية التوسعية بجلب المزيد من قوى العدوان، وإقامة مراكز تهديد أخرى لأمن البلاد العربية وتقديمها وسلام العالم.

وقياما بواجب الدفاع المشروع.

وإيماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره والتحرر من الإستعمار الصهيوني لوطنه، وبأن التضامن العربي هو السبيل إلى ذرة المطامع الإستعمارية وتحقيق المصالح العربية المشتركة، ورفع مستوى العيش للسواد الأعظم وتنفيذ برامج الإنشاء والإعمار.

وقد اتخذت القرارات العملية اللازمة لتفادي الخطر الصهيوني المائل، سواء في الميدان الدفاعي أو الميدان الفني، أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره.

كما أسفرت إجتماعاته عن إجماع الملوك والرؤساء العرب على إنهاء الخلافات وتصفية الجؤ العربي من جميع الشوالب وإيقاف جميع حملات أجهزة الإعلام، وتوثيق العلاقات بين الدول العربية الشقيقة، ضماناً للتعاون البناء الجماعي، ودرءاً للمطامع التوسعية العدوانية التي تتهدد العرب جمعاً على السواء. ورأى أن عقد مزيد من هذه الإجتماعات على أعلى المستويات أمر تقضيه المصلحة العربية العليا. وقد قرر أن يجتمع الملوك والرؤساء مرة في السنة على الأقل، على أن يكون الإجتماع المقبل في الإسكندرية في أغسطس (آب) ١٩٦٤. وعلن الملوك والرؤساء العرب أن الأمة العربية تهيب بدول العالم وضوئها التي تقس حقوق الأفراد في أوطانها، والشعوب في الإنتفاع بمواردها وتقرير مصائرهما، أن تكون خير عون لها في دفع العدوان الإسرائيلي الجديد.

وهم يؤكدون أن العرب في موقفهم الدفاعي العادل، سينظمون علاقاتهم السياسية والإقتصادية بالدول، على أساس مواقفها من كفاح العرب المشروع ضد المطامع الصهيونية في العالم العربي. ويأملون أن الدول الإفريقية والآسيوية التي آمنت بمبادئ بالندونج وارتبطت بميثاق أديس أبابا، وضحت بالكثير في محاربة الإستعمار، وكافحت التمييز العنصري، وتعرضت ولا تزال للأخطار والمطامع الإستعمارية الصهيونية وخاصة في إفريقيا - هذه الدول جميعاً مستقدم صادق التأييد والعون للعرب في نضالهم العادل.

كما يأملون تأييد جميع الدول الحرة المؤمنة بالسلام القائم على العدل.

كذلك يؤمنون بعدالة الكفاح العربي وواجب تأييده ضد الإستعمار في الجنوب اليمني المحتل وعمان، وبعدالة الكفاح الوطني في أنجولا وجنوب إفريقيا وكل مكان بالعالم فقضايا الحرية والعدل وحدة لا تنجزاً.

ويؤكدون الإيمان بحل المشاكل الدولية بالوسائل السلمية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، وبالتعايش السلمي بين الدول.

ويوحى من هذا الإيمان ترحب الدول العربية باتفاقية موسكو للحظر الجزئي للتجارب النووية، ومبادرتها إلى التوقيع عليها، وتأييدها السعي

الحيث للوصول إلى نزع السلاح بوعاً شاملاً كاملاً بالطرق التي تحفظ السلام الدولي.

كذلك استوحت الدول العربية من وفاتها للسلام المبني على الحق والعدل، وتصميمها على المساهمة في تقدم اقتصاد العالم والقضاء على التخلف الاقتصادي والإجماعي، أن قامت بدور رئيسي في مؤتمر التنمية الاقتصادية الذي عقد بالقاهرة في ربيع سنة ١٩٦٣، زيادة على أنها مقبلة بنفس الروح والعزم على مؤتمر التنمية والتجارة العالمي الذي سيعقد في هذا العام.

ويرحب الملوك والرؤساء العرب بميثاق الوحدة الإفريقية، ويرون فيه أملاً جديداً للسلام والحرية - والمساواة في إفريقيا والعالم.

ويؤكدون تصميمهم على تدعيم التعاون الآسيوي الإفريقي، الذي بدأ خاصة منذ مؤتمر بالذونج سنة ١٩٥٥.

ويعبر الملوك والرؤساء العرب في كل هذا عن وفائهم لواجبهم نحو أمتهم العربية ونحو كرامة الأسرة البشرية وخدمة السلام والرفاهية في العالم.

قمة الإسكندرية

بعد ثمانية أشهر فقط من انعقاد قمة القاهرة عقد ثاني مؤتمر قمة عربي في مدينة الإسكندرية في الفترة ما بين ٥-١١ أيلول - سبتمبر ١٩٦٤ وذلك تنفيذاً للمادة السابعة من قرارات القمة الأولى التي نصت على «اجتماع مجلس الملوك ورؤساء جامعة الدول العربية مرة كل سنة على أن يكون الاجتماع القادم في شهر آب - أغسطس من عام ١٩٦٤ في الإسكندرية».

وثمة أمر آخر عجل في انعقاد القمة تمثل في تصميم الكيان الصهيوني على تحويل مجرى نهر الأردن بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا ثاني مؤتمر يعقد لنفس السبب على مستوى الرؤساء والملوك الذين حضروا جميعاً لتدارس الوضع الجديد.

ونلاحظ مدى استعداد القادة العرب آنذاك للعمل العربي المشترك إذ شهد عام واحد فقط مؤتمري قمة وهو ما لم يحدث في تاريخ العرب الحديث.

وقد صدر عن المؤتمر المذكور البيان التالي:

بيان مؤتمر القمة العربي الثاني

إن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية، في دور اجتماعه الثاني بقصر المنتزه بالإسكندرية، منذ الثامن والعشرين من ربيع الثاني حتى الخامس من جمادى الأولى ١٣٨٤ هجرية، الموافق الخامس حتى الحادي عشر من سبتمبر أيلول ١٩٦٤ ميلادية. حيث التقى الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، والسيد الباهي الأدهم نائباً عن فخامة رئيس الجمهورية التونسية، والرئيس أحمد بنبلا رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والرئيس إبراهيم عبود رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة لجمهورية السودان والرئيس المشير الركن عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية، والأمير فيصل آل سعود نائب ملك المملكة العربية السعودية، والرئيس الفريق محمد أمين الحافظ رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة للجمهورية العربية السورية، والرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، والرئيس المشير عبد الله السلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية، والأمير الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير دولة الكويت، والرئيس شارل حلو رئيس الجمهورية اللبنانية المنتخب، والملك إدريس الأول ملك المملكة الليبية، والأمير عبد الله نائباً عن جلالة ملك المملكة المغربية، والسيد أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد تدارس المجلس تقرير الأمين العام، عن المبادئ والقرارات التي صدرت في الدورة الأولى، وسير تنفيذها ووسائل دعمها. وأعرب عن ارتياحه بوحدة كلمة العرب، والسير في تنفيذ المقررات السابقة، وبداية المشاركة في الأعمال البناءة الجماعية التي من شأنها كفالة تقدمهم، ونصرة قضايا الحرية التي يناضلون في سبيلها.

وحق المجلس في هذه الدورة، إنجازات جديدة في دعم التضامن والعمل العربي المشترك، وأصدر قرارات تكمل قرارات الدورة السابقة وتزيدها قوة وفعالية.

وأجمع المجلس على تحديد الهدف القومي في تحرير فلسطين من الإستعمار الصهيوني وعلى الالتزام بخطة للعمل العربي المشترك. سواء في المرحلة الحالية التي وضعت مخططاتها أو في المرحلة التالية التي تقرر الإعداد لها.

وأكد المجلس وجوب استخدام جميع إمكانيات العرب وحسب طاقاتهم ومقدراتهم بمواجهة الإستعمار والصهيونية وإصرار إسرائيل على المتضي في سياستها العنصرية والتكرار لحقوق عرب فلسطين في وطنهم

واتخذ المجلس القرارات الكفيلة بتنفيذ المخططات العربية، وخاصة في الميدان العسكري والفني. ومن بينها بداية العمل الفوري في المشروعات العربية باستغلال مياه نهر الأردن وروافده.

ورحب المجلس بقيام منظمة التحرير الفلسطينية دعماً للكيان الفلسطيني، وطلبة للنضال العربي الجماهي لتحرير فلسطين واعتمد قرار المنظمة إنشاء جيش التحرير الفلسطيني. وعين التزام الدول الأعضاء لمعاونتها في ممارسة مهامها.

وعني المجلس بالبحوث السياسية والاقتصادية الخاصة بعلاقات الدول العربية بالدول الأجنبية، ونتائج رحلات وزراء الخارجية العرب. وأعرب عن التقدير لمواقف الدول التي أبدت تأييدها للقضايا العربية وخاصة قضية فلسطين. وقرر متابعة الاتصالات واستكمال الدراسات تمهيداً لتنفيذ المبدأ المقرر في الدورة الأولى والمتضمن تنظيم علاقات الدول العربية بالدول الأجنبية على أساس مواقفها من قضية فلسطين والقضايا العربية الأخرى .

وأكد المجلس الإرادة العربية في مواجهة القوى المناوئة للعرب. وفي مقدمتها بريطانيا لاستعمارها لبعض المناطق العربية واستغلال ثرواتها وبإعمال الإبادة التي تمارسها في الجنوب اشغل متحدة ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، وحق الشعوب في تقرير مصيرها وقرارات الجمعية العامة ولجنة تصفية الإسماعيل.

وقرر المجلس مكافحة الإسماعيل البريطاني في شبه جزيرة العرب. وتقديم المساعدات لحركة التحرير في الجنوب اشغل وعمان.

كما عني المجلس بدعم العلاقات العربية الأخوية بإمارات الخليج العربي كفالة للحرية العربية التي لا تتجزأ وتحقيقاً للمصالح المشتركة.

وبحث المجلس وسائل دعم العمل العربي الموحد في نطاق الجامعة سياسياً ودفاعياً واقتصادياً واجتماعياً وتكريس الجهود المشتركة لبناء التقدم العربي.

ووجه المجلس عناية خاصة إلى دعم التعاون الاقتصادي العربي وتنفيذ الاتفاقات الخاصة به بوصفه الأساس الأول للقوة والتقدم العربيين والمقدرة على مواجهة التحديات الأجنبية فضلاً عن أنه الهدف الأول للتجمعات الدولية المعاصرة.

وأكد ضرورة مضاعفة التعاون وزيادة الإسناد الاقتصادي لدول المغرب العربي، وقرر المجلس تأليف مجلس عربي مشترك للبحوث الدرية للأغراض السلمية في نطاق الجامعة وإنشاء محكمة العدل العربية. وأن يكون إجتماع مجلس الملوك والرؤساء العرب دورياً في شهر سبتمبر أيلول من كل عام.

كما قرر أن تستمر لجنة المتابعة في عملها بحيث تجتمع مرة كل شهر على المستويات الموجودة، على أن تجتمع كل أربعة أشهر على مستوى رؤساء الوزارات أو نواب الرؤساء في إحدى البلاد العربية وأن يكون هذا الإجتماع بمستوى رؤساء الوزارات أو نواب الرؤساء هيئة تنفيذية لمجلس الملوك والرؤساء يبت في الأمور العاجلة تمثيلاً مع قرارات الملوك والرؤساء العرب ويتولى مباشرة تنفيذ الخطط المقررة ورفها.

كما يقوم بإعداد المقترحات التي تعرض على مؤتمر الملوك والرؤساء وله أن يطلب اجتماعاً استثنائياً للملوك والرؤساء إذا كانت هناك حالة عاجلة أو أي أحداث تستدعي اجتماعاً سريعاً.

ورحب بانضمام باقي الأعضاء إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك واستكمال المعاهدة أساس فعاليتها في الوطن العربي الكبير من المحيط إلى الخليج العربي.

وأكد الملوك والرؤساء العرب أن أي اعتداء على أي دولة عربية يعتبر اعتداء على الدول العربية كلها تلزم جميعا برده فوراً.

والجلس في إيمانه بالتضامن الإفريقي الآسيوي يؤيد ما أسفر عنه مؤتمر القمة الإفريقي الثاني بالقاهرة في شهر يوليو الماضي، ويستبشر بنمو الوحدة الإفريقية، وبما كشفت عنه الأحداث من أن الإستعمار الجديد يتخذ من إسرائيل أداة لتحقيق مآمعه في الدول النامية محاربة لأمال هذه الدول في التقدم والقوة والوحدة وطمعاً في استمرار الإستغلاللات غير المشروعة.

وهو يؤكد أن قضايا الشعوب العادلة وحقوقها في الحرية وتقرير المصير والتخلص من الإستعمار والفرقة العنصرية كل لا يقبل التجزئة وأن التعاون العربي الإفريقي قاعدة للسياسة العربية بحكم التاريخ والموقع والمصالح والأهداف المشتركة.

ولهذا يؤيد المجلس كفاح شعوب أنجولا وموزمبيق وروديسيا الجنوبية وغينيا المسماة البرتغالية وجنوب إفريقيا للحرية كما يستنكر محاولات التدخل الأجنبي في الكونغو.

وإيماناً من الدول العربية بأن التعاون الدولي والسلام العالمي من القواعد الأساسية لرخاء العالم ومساعدة البشرية يبني المجلس أسفه لما نجم في الفترة

الأخيرة من الظاهر الاستعماري بالقوة والمناذاة باستخدامها في حل المنازعات الدولية خروجا على ما ساد الأعوام الأخيرة من اتجاه عالمي نحو تأكيد سياسة التعايش السلمي وتخفيف حدة التوتر الدولي.

وأكد المجلس ضرورة تصفية القواعد الاستعمارية التي تهدد أمن المنطقة العربية وسلامتها وخاصة في قبرص وعدن.

ويناشد المجلس الدول الكبرى أن تستلهم في سياستها وتصرفاتها إرادة الشعوب ومبادئ السلام القائم على العدل وحق الأمم في الاستقلال وتقرير المصير.

ويعلم المجلس أهمية على أعمال مؤتمر التجارة والتنمية الدولية راجياً أن يطرد التعاون الدولي في الميدان الاقتصادي لخير البشرية جمعاء.

وأن الملوك والرؤساء العرب، وقد تعاهدوا على العمل العربي الجماعي خدمة لقضايا الحرية والتقدم في الوطن العربي الكبير بالسلام والتعاون العالميين، ليهيئوا في هذه المرحلة الحاسمة بكل مواطن عربي أن يؤدي واجبه. ويرجون الله أن يسدد خطا أمتهم في تضاهم العادل المشروع وأن تعلو في العالم كلمة الحق والعدل والسلام.

وتلبية لدعوة جلالة الملك الحسن الثاني قرر المجلس عقد دورته المقبلة في شهر سبتمبر أيلول لعام ١٩٦٥ بالمملكة المغربية.

قمة الدار البيضاء

بعد ذلك انعقد مؤتمر القمة الثالث في الدار البيضاء بالمغرب وحضره جميع ملوك ورؤساء الدول العربية الأعضاء في الجامعة باستثناء تونس.

وانتخبت جلسة المؤتمر الرئيس جمال عبد الناصر باعتبار أن رئاسة الدورة الحالية لمجلس الجامعة العربية هي للجمهورية العربية المتحدة، وقدم السيد عبد الحق حسونة أمين عام الجامعة الذي ألقى بدوره كلمة قصيرة أكد فيها أهمية المؤتمر وأشار إلى اتفاق جدة باعتباره بادرة جيدة، ولفت النظر إلى أن الإعتداءات المتزايدة على وحدة العمل العربي تقتضي استجابة عاجلة من الزعماء العرب ودعا إلى تنقية الجو العربي.

جيش التحرير الفلسطيني

شهد العمل الوطني الفلسطيني عام ١٩٦٤ أوسع تحرك على نطاق العمل الجماعي العربي الرسمي منذ حرب ١٩٤٨. ففي ١٣/١/١٩٦٤ عقد أول مؤتمر قمة عربي - أثر خطاب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر - لبحث الموقف الذي ينبغي أن تواجه به المؤامرة الإسرائيلية لتحويل مجرى مياه نهر الأردن.

وقد صدر عن هذا المؤتمر قراراً يقضي بتحويل السيد أحمد الشقيري، ممثل فلسطين في الجامعة العربية آنذاك، صلاحية الإتصال بالدول العربية وشعب فلسطين أينما وجد لبحث الطريقة المثلى لتنظيم هذا الشعب تمهيداً لإتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك.

وفي ١٩٦٤/٢/٢٠ بدأ الشقيري جولته العربية بزيارة عمان ثم دمشق وبغداد والكويت وبيروت، وفي ١٩٦٤/٥/٢٨ عقد في القدس مؤتمر فلسطيني وختم أعماله في ١٩٦٤/٦/٢ بإصدار عدة قرارات على الأصعدة العسكرية والإعلامية والتنظيمية. وكان من أهم القرارات المتعلقة بالناحية العسكرية:

المباشرة فوراً بفتح معسكرات لتدريب جميع القادرين على حمل السلاح من الشعب الفلسطيني رجالاً ونساء، وبصورة إلزامية ودائمة، تهية إعداد كل فرد منهم ليكون على مستوى معركة التحرير. وتشكيل كتائب فلسطينية عسكرية نظامية وكتائب فدائية قادرة وفعالة.

وإنشاء جهاز عسكري متخصص في القيادة العربية الموحدة يساهم فيه الفلسطينيون لتنظيم الإفادة من طاقات الشعب الفلسطيني في الميدان العسكري على النطاق الواسع.

وقد تم بالفعل إنشاء أول معسكر للتدريب العسكري في شهر أيار سنة ١٩٦٤ في قطاع غزة، ثم أعلنت الجزائر عن افتتاح معسكر تدريب أبناء فلسطين. وقد اشتركت وحدات رمزية باسم جيش فلسطين لأول مرة في

العرض العسكري بمناسبة احتفالات عيد الثورة ٢٣ تموز (يوليو) سنة ١٩٦٤ في الجمهورية العربية المتحدة. وفي ١٩٦٤/٩/٥ عقد مؤتمر القمة العربي الثاني واتخذت فيه قرارات الموافقة على إنشاء منظمة التحرير، وقيام جيش فلسطيني تابع لها، ورصد ميزانية خاصة بهذا الجيش. وفي جلسة المؤتمر الختامية أعلنت ليبيا تبرعها بنصف مليون جنيه لميزانية هذا الجيش.

وبتاريخ ١٩٦٤/٩/١٥ أعلن الشقري بدء العمل بإنشاء «جيش التحرير الفلسطيني» وتعيين المقدم وجيه المدني أول قائد لهذا الجيش ومنح فيما بعد رتبة لواء لتيسير مسؤولياته الإدارية والعسكرية كقائد لهذا الجيش. وقبل إنتهاء عام ١٩٦٤ كانت الخطط الكاملة لإنشاء جيش التحرير قد وضعت بالإشتراك مع القيادة العربية الموحدة، وأعلن أنه ليس تابعا لأيئة حكومة عربية. وقد مر جيش التحرير الفلسطيني بعد إنشائه بمراحل عدة:

المرحلة الأولى (١٩٦٥-١٩٦٦): أهم ما فيها تشكيل فرق خاصة بالجيش هي قوات حطين في سورية، وقوات القادسية في العراق، وقوات عين جالوت في مصر، وفتح باب التطوع أمام الفلسطينيين أينما كانوا للانضمام إليه. وقد بدأ ذلك في غزة ثم في العراق وسورية والأردن ولبنان والكويت.

وفي ١٩٦٥/٥/٣١ عقد المؤتمر الفلسطيني الثاني في القاهرة وكان من أهم القرارات العسكرية التي صدرت عنه: الإسراع في تحصين القرى والخطوط الأمامية، وإنشاء إدارة للصحة العامة في المنظمة، وتسهيل مهمة قيادة جيش التحرير في اختيار والتقال الضباط والعناصر العسكرية الأخرى في وحدات

الجيش المختلفة وفقاً للحاجات العسكرية للجيش. وتمكين القيادة من تدريب الفلسطينيين في أراضي تلك الدول. وقد تم على أثر المؤتمر تعيين السيد علي الحياوي مديراً عاماً للدائرة العسكرية للمنظمة في القدس.

المرحلة الثانية (عام ١٩٦٦): وقد بدأت تظهر في هذه المرحلة أزمة حقيقية بالنسبة للعمل العربي الجماعي الموحد، الذي بدأت معه ولادة منظمة التحرير الفلسطينية وجيشها، من حيث ازدياد الشكوك العربية بقدرة مؤسسات مؤتمر القمة على تلبية مهمات المرحلة التي كانت تجتازها الأمة العربية آنذاك وكان من الطبيعي أن تتأثر المنظمة بهذه الأزمة، الأمر الذي زاد الصعوبات التي واجهت تنفيذ مخططاتها ونقلها إلى حيز الممارسة العملية، ومن ضمنها السير قدماً في دعم جيش التحرير. وفي هذا العام عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثالثة في غزة في ١٩٦٦/٥/٢٠، وكان من أبرز قراراته العسكرية مناقشة الدول العربية الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه قيادة جيش التحرير واعتبار مخصصات الجيش التزامات على الدول العربية وليست وفورات من القيادة العربية الموحدة، وتحويل جميع إيرادات الصندوق القومي لحساب الجيش، ووضع الدائرة العسكرية تحت إشراف قيادته. وعلى أثر المؤتمر قام الأردن بقطع علاقته مع المنظمة. وبالرغم من سوء الأحوال المالية للمنظمة والجيش، وسوء علاقاتهما ببعض الدول العربية فقد تمت إنجازات إيجابية تملخص في تحسين مستوى الجيش تدريباً وتسليحياً، وتخريج دفعة من الضباط الفلسطينيين من الكلية الحربية العراقية بعد أن مكثوا في دوراتهم مدة ثلاث سنوات، وقيام المنظمة بتخصيص ٨٥٪ من ميزانيتها للجيش، وتحديد مدة الخدمة الإجبارية

للفلسطينيين في جيش التحرير بستين بدلاً من ثلاث سنوات، وإرسال دورات لتلقي التدريب في الصين الشعبية، وتطوير علاقاتها مع دول الكتلة الشرقية (الصين، روسيا، وليتنام) وكان ذلك دافعاً إلى ظهور أول رد فعل أمريكي على لسان الناطق الصحفي للبيت الأبيض الذي أعلن أن الولايات المتحدة ستقطع عن أعضاء جيش التحرير إعاشات وكالة غوث اللاجئين. كذلك شهد هذا العام منعطفاً خاصاً في تاريخ نشأة الجيش. ففي ١٩٦٦/٦/٧ أصدر الشقيري قراراً بوضع جيش التحرير في سورية تحت أمرة القيادة السورية، وذلك أثر التهديدات والتحرشات الإسرائيلية على الجبهة السورية. وأخيراً فقد كانت العقبة المالية التي واجهت المنظمة سبباً في توقف المرحلة الثانية من خطة إنشائه في نهاية ١٩٦٦.

المرحلة الثالثة (عام حرب حزيران ١٩٦٧): وقد تميزت هذه المرحلة بحديثين هامين، أولهما:

هزة داخلية تعرض لها الجيش في شباط (فبراير) ١٩٦٧ كشفت عن وجود خلافات في وجهات النظر بين قيادة الجيش من جهة وبين القيادة السياسية لمنظمة التحرير من جهة ثانية. وثانيهما: أن اشراك جيش التحرير في معركة حزيران كان بمثابة نقطة تحول جذري في مسيرته، إذا استغفرت قواته استنفاراً عاماً، ووضعت وحداته في سورية والعراق تحت أمرة كل من البلدين، كما وضعت في قطاع غزة تحت أمرة مصر في ١٩٦٧/٥/٢١.

وكان عدد قوات جيش التحرير في ذلك الوقت - بحسب تقديرات معهد الدراسات الإستراتيجية البريطاني - حوالي ٣٠ ألف جندي نظامي منهم حوالي ١٠ آلاف فقط كانوا مرابطين في الخنادق الأولى من الجبهة الجنوبية في قطاع غزة عشية حرب حزيران. وعند انفجار الجبهة في صباح الخامس من حزيران اختارت قوات الغزو الإسرائيلية بقيادة الجنرال «تال» مهاجمة مدينة رفح من جهة خان يونس فتصدت لها قوات جيش التحرير الفلسطيني في أول مواجهة واسعة وشاملة. ورغم القتال الدامي سقطت مدينة رفح بيد القوات المعادية وفي صباح اليوم الثاني قام لواءان مصفحان إسرائيليان يدعمهما غطاء جوي كثيف بمهاجمة العريش، كما قامت القوات الإسرائيلية التي كانت تهدد غزة وخان يونس بالمحجم على مواقع جيش التحرير. وقد وصف الجنرال «تال» هذه المعركة «بأنها كانت وحشية، فالمواقع العربية كانت محمية بأحكام والسيارات المضادة للدبابات بصورة خاصة بالغة الدقة، لكن التفوق الجوي الإسرائيلي الكامل هو وحده الذي جعل من الممكن الإستيلاء على خط رفح - العريش بعد ٢٦ ساعة من القتال المستمر». ولم تنته مقاومة أفراد جيش التحرير في القطاع بعد الإحتلال الإسرائيلي. ورغم أنه لا توجد تفصيلات عن دور الجيش الفلسطيني خلال معارك حزيران، إلا أن المصادر الغربية والإسرائيلية أجمعت على أن القوى التي قاتلت في القطاع هي قوى جيش التحرير الفلسطيني، وأن هذا الجيش قاتل بطولة حتى الموت.

المرحلة الرابعة (ما بعد الحرب حتى نهاية سنة ١٩٦٨): بعد انتهاء الحرب كانت الهزيمة العسكرية والسياسية التي ألحقها إسرائيل بالدول العربية

قد أدت - على الصعيد الفلسطيني - إلى إعادة النظر في أوضاع منظمة التحرير. ومع بداية شهر كانون الأول سنة ١٩٦٧، بدأ وضع المنظمة الداخلي يتأثر بفعل التطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية. وكان من نتيجتها استقالة الشقيري وتولي السيد يحيى حودة - أحد أعضاء اللجنة التنفيذية - رئاسة المنظمة بالوكالة. كما أدت الهزيمة إلى اتساع نطاق الدعوة إلى الكفاح المسلح القائم على الحرب الفدائية، الأمر الذي تأثر به جيش التحرير بصورة خاصة بعد ظهور اتجاه في منظمة التحرير ولدى الرأي العام الفلسطيني يدعو إلى تطوير الجيش واستخدام كافة إمكانياته الفنية والبشرية والمادية بما يخدم خط الكفاح الشعبي المسلح، وقيام المنظمة بإعادة تنظيمه وتدريبه على عمليات قوات الصاعقة وتسليحه بأسلحة تلقتها من دول عدة بينها الصين الشعبية. وكان لبروز دور المنظمات الفدائية الفلسطينية بعد ذلك أثر في تبني الجيش لفكرة الكفاح المسلح من خلال إنشاء قوات فدائية هي «قوات التحرير الشعبية» التي تم تشكيلها في شباط ١٩٦٨، وأعلن عنها في بيان وجهته قيادة الجيش إلى مؤتمر الخامين العرب الذي عقد في أيلول سنة ١٩٦٨.

وقد تميزت هذه المرحلة أيضاً بدخول القيادة العامة للجيش في صراع مع القيادة السياسية للمنظمة بدأ مع أول مؤتمر وطني فلسطيني بعد الهزيمة، في ١٠/٧/١٩٦٧، الذي صدرت عنه قرارات عسكرية منها «العمل على تدعيم جيش التحرير وزيادة حجمه وتطويره وجعله حر الإرادة والقيادة وتكليف اللجنة التنفيذية باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لذلك، والعمل على تمكين قوات جيش التحرير من أن ترابط في الأماكن التي ينبغي أن ترابط فيها لصالح الثورة

الفلسطينية»، ومنها تعديل المادة (٢٢) من النظام الأساسي للمنظمة بحيث أصبحت كما يلي: «تكون لجيش التحرير الفلسطيني قيادة مستقلة تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية وتنفذ تعليماتها وقراراتها الخاصة والعامة». ثم قامت اللجنة التنفيذية على أثر ذلك بإقرار بعض التغييرات، منها منصب رئاسة الأركان، وإجراء بعض التعديلات في صفوفه جوهية بمعارضة داخلية انتهت باستقالة العميد الركن عبد الرزاق يحيى وتعيين العميد العميد الركن مصباح الهديري رئيساً للأركان العامة، ومنحه اختصاصات القائد العام للجيش في ١٩٦٨/١٢/١٤.

المرحلة الخامسة (١٩٦٩ - حرب تشرين ١٩٧٣): حين عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الخامسة في القاهرة في الفترة ما بين الأول والرابع من شباط (فبراير) سنة ١٩٦٩، شهدت هذه الدورة تديلاً هاماً في تركيب المنظمة وذلك بانتخاب لجنة تنفيذية جديدة برئاسة السيد ياسر عرفات (أبو عمار) وتضم ممثلين عن معظم التنظيمات الفلسطينية، كما أسند إلى السيد ياسر عرفات رئاسة الدائرة العسكرية علاوة على رئاسة المنظمة.

وبعد إنهاء جلسات المجلس الوطني قام السيد ياسر عرفات بإقناع أعضاء اللجنة التنفيذية بإجراءات تفقدية لجيش التحرير من جبهة السويس والأردن وسورية، وأعلن أن قطاعات من جيش التحرير الفلسطيني سوف تتنقل بمعداتهما ورجائهما إلى الأرض الفلسطينية وإن الجيش سيحول إلى جيش ثوري وسيعم

تطويره وزيادة عدده وأنه لن يكون مجرد جيش نظامي تقليدي بل سيكون النواة المركزية الأساسية لجيش الثورة.

وقد قوبل هذا التصريح بالإستعجاية في أوساط الجيش. وفي أوائل شهر حزيران ١٩٦٩ أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قراراً يقضي بقبول استقالة العميد مصباح البديري وتعيين العقيد الركن عثمان حداد رئيساً للأركان خلفاً له، وقراراً بتعيين العميد عبد الرزاق اليحيى قائداً عاماً للجيش والعميد فحي سعد الدين نائباً للقائد العام.

وتتميز هذه المرحلة بأن جيش التحرير الفلسطيني في ظل قيادته الجديدة أصبح أكثر التصاقاً بالأحداث الفلسطينية، كما شارك قوات الفدائيين الفلسطينيين عملياتهم ضد إسرائيل بشكل مادي ومباشر ومنها عملية «الحزام الأخضر» في آب ١٩٦٩ وعملية «البكر» في أيلول ١٩٦٩. وشارك في صد الهجمات الإسرائيلية التي شنتها إسرائيل على القوات الفلسطينية في جنوب لبنان وعلى المخيمات الفلسطينية، كما شارك مشاركة إيجابية في الدفاع عن حركة المقاومة الفلسطينية خلال أزمات نيسان وتشرين الثاني من سنة ١٩٦٩ في لبنان، وشباط وحزيران وأيلول سنة ١٩٧٠ في الأردن، وأيلول سنة ١٩٧٢ في لبنان، وأيار سنة ١٩٧٣ في لبنان.

وعلى صعيد العلاقات الداخلية الفلسطينية شهدت هذه المرحلة أيضاً فصلاً من النزاع بين القيادة الجديدة لجيش التحرير والقيادة السياسية للمنظمة حول وجهات نظر كل منهما: ومنها إعادة النظر في تشكيل المجلس الوطني

الفلسطيني. وفي النصف الأول من تموز ١٩٧١ عقد المجلس الوطني دورته التاسعة بعد أن أعيد تشكيله «لتلبية لرغبة جماهير الشعب واستجابة لطلب القوى العاملة في الساحة الفلسطينية والمذكرات التي تقدم بها جيش التحرير».

وقد ألقى هذا المؤتمر منصب القائد العام للجيش وأبقى على منصب رئيس الأركان ومنحه صلاحيات القائد العام، كما عين المجلس العميد مصباح البديري رئيساً للأركان ومنحه صلاحيات قائد الجيش العميد عبد الرزاق اليحيى الذي قدم استقالته. ولكن الخلاف في وجهات النظر استمر وتبدل نوعياً إثر قيام العميد البديري بشجب عملية مقتل السيد وصفي التل رئيس وزراء الأردن السابق في أواخر تشرين الثاني ١٩٧١ التي نفذتها المقاومة الفلسطينية ومنذ ذلك الحين لم يجر أي تعديل في موقف جيش التحرير من القضايا الفلسطينية والعربية غير عودة قوات القادسية إلى العراق، وقوات عين جالوت إلى السويس، وبقاء قوات حطين في مواقعها في الأراضي السورية. كما أن هناك كتيبة من قوات جيش التحرير في الأردن بقيادة العقيد نهاد لسيبة وكتيبة أخرى في جنوب لبنان.

المرحلة السادسة (حرب تشرين ١٩٧٣): تميزت هذه المرحلة بدخول جيش التحرير الحرب الرابعة بين العرب وإسرائيل تحت قيادة البلاد العربية المضيئة. وعندما دخل الجيش هذه الحرب كان عبارة عن وحدات مشاة نظامية خفيفة مسلحة بأسلحة خفيفة ومتوسطة، تتمتع بمعنويات عالية وتدريب راق ومعرفة جيدة بالأراضي المحتلة، وتستطيع القيام بمهام وحدات المغاوير المحمولة

بالهليكوبر ومهمات المشاة المرافقة لدهابات الإقحام ومهمات التخريب وحرب العصابات وراء خطوط العدو. وقد أسهمت قواته إسهاماً جيداً إلى جانب الجيوش العربية وذلك بهدف تصعيد الحرب والحفاظ على استمرارها، ففي جبهة القناة ساهمت قوات عين جالوت (٣) كتاب مغاوير ووحدات إسناد ودعم) وعملت مع قطعات الجيش المصري وبقيت معمر كزة عندها بعد وقف إطلاق النار. وفي الجولان قتلت قوات حطين (٣) كتاب مغاوير ووحدات إسناد ودعم) إلى جانب قطعات الجيش السوري وساهمت في تحرير رؤوس الجبال على حدود الأرض المحتلة وهي لا تزال معمر كزة معها على الجبهة السورية، كما انتقلت قوات القادسية (كتيبة مغاوير ووحدات إسناد ودعم) برفقة قطعات الجيش العراقي إلى سوريا وشاركت في القتال وبقيت معمر كزة على الجبهة السورية حتى الآن ولم تعد إلى العراق بعد وقف إطلاق النار، واشتركت كتيبة جيش التحرير المتمركزة في لبنان في العمليات عبر الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، على حين أدى الموقف الأردني، وعدم فتح الجبهة الشرقية إلى تجميد كتيبة جيش التحرير المتمركزة في الأردن.

المنظمات الفلسطينية:

في الوقت الذي تأسس فيه جيش التحرير الفلسطيني كما رأينا سابقاً كانت هناك عناصر فدائية فلسطينية ترسم مستقبل الكفاح المسلح بعيداً عن الأنظمة العربية كافة.

وقد بلغ عدد التنظيمات الفدائية أكثر من عشرين تنظيماً مقاتلاً. ومع ذلك سوف نتحدث عن أكثرها شهرة لكونها فرضت نفسها على الساحة العربية والدولية ورسمت فيما بعد طريقها بأنفسها باستقلالها عن الأنظمة العربية.

٦- حركة التحرير الوطني الفلسطيني:

حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، تنظيم فلسطيني نشأ في شهر تشرين الأول ١٩٥٧ وظل يعمل سراً حتى ١٩٦٨، حين اذيع أن يامسر عرقيات، أبا عمار، وهو الناطق بلسانه. وقد توافرت المعلومات عن التنظيم ومؤسسه وقاداته وبرنامجه وأفكاره وخطط عمله من خلال نشاط التنظيم وبياناته وكتبه ووثائقه المنشورة. ولكن قسماً من المعلومات لا يزال سراً.

ولفتح جناح عسكري إسمه «قوات العاصفة» أعلن بدء نشاطه في ١٩٦٥/١/١.

١- النشأة: كانت نشأة التنظيم نتيجة اتفاق مجموعات من الشبان الفلسطينيين الذين عاشوا النكبة في صباهم، واكتسبوا بعض الخبرات التنظيمية

في الاتحادات ورابطات الطلاب الفلسطينيين، أو في أحزاب قومية عربية. وكان بعضهم اكتسب خبرات عسكرية ترجع إلى العمل القذافي الذي انطلق من قطاع غزة سنة ١٩٥٣.



ياسر عرفات «أبو عمار»

تم في الكويت اللقاء الأول بين ممثلي هذه المجموعات في تشرين الأول ١٩٥٧، فاتفقوا وتعهّدوا على العمل من أجل تحرير فلسطين وتجهيد هوية الشعب العربي الفلسطيني ووجوده وشخصيته المستقلة. وكانت هذه القاعدة التنظيمية الأولى لحركة فتح، وكان لأعضائها امتدادات تنظيمية في مصر وغزة والاردن (وفي الضفة الغربية) وسورية ولبنان

والسعودية وقطر والكويت. وقد بدأ التوسع في الإتصالات سراً ولم يكن هناك شروط لاكتساب العضوية في التنظيم سوى التوجيه نحو فلسطين، وعدم الإلتزام بتنظيم آخر.

في الأشهر التالية للقاء الكويت لوقش اسم التنظيم، واتفق على اختيار اسم «حركة التحرير الوطني الفلسطيني»، ثم جرى فيما بعد، اختصار الاسم في كلمة «فتح» عكس «حتف»، الأحرف الأولى لأسم التنظيم.

بدأ التنظيم الجديد يصدر نشرة لأعضائه تحمل اسم «فلسطينا» ما لبثت أن اتخذت شكل مجلة شهرية. وصدر البلاغ العسكري الأول لفتح في بداية ١٩٦٥ معلناً انطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة. وكانت الإنطلاقة الثانية في ١٩٦٧/٨/٢٧ بسلسلة من العمليات العسكرية داخل فلسطين المحتلة بعد حرب ١٩٦٧.

جاء تكوين حركة فتح رداً على نكبة ١٩٤٨ وما تلاها من أحداث ولدت في النفوس شعوراً بالمرارة من عدم قدرة الزعامات الفلسطينية التقليدية على التحرك في ظل تلك الظروف، وشعوراً بخطور ذوبان الطالع الفلسطينية في التنظيمات القطرية العربية التي انشغلت بمشاكلها القطرية أكثر من الشغافها بقضية فلسطين. وقد دفع إلى تشكيلها نجاح الكفاح المسلح الأول في قطاع غزة (١٩٥٣-١٩٥٥)، وصمود جماهير المدينة للعدوان الصهيوني (١٩٥٥). وتمززت ثقة المجموعات التي شكلت فتح بالطلاقة الثورة الجزائرية، وبهزيمة العدوان الثلاثي على مصر في حرب ١٩٥٦، وبقيام الوحدة السورية - المصرية، وبثورة العراق (١٩٥٨)، وازدهار النشاط القومي العام.

وبالمقابل كان للإبتكاسات التي تعرض لها مسار النضال القومي، والتساع رقعة الخلاف بين الأنظمة العربية في أوائل الستينات، أثر في نفوس المجموعات

التي شكلت تنظيم فتح، إذ أكدت ضرورة التحرك فلسطينياً دون انتظار اتفاق الأنظمة العربية على خطة ما لتحرير فلسطين، في وقت كان يسيطر فيه على الرأي العام العربي شعار يقول إن الوحدة هي طريق فلسطين، ولذا يجب البدء بالنضال من أجل الوحدة وتأجيل العمل المباشر لتحرير فلسطين.

ب- تطور حركة فتح:

١- سياسياً: لظروف نشأة فتح أثر في تطور برنامجها السياسي وشكلها التنظيمي. ومنذ البداية استبعد التصنيف على أساس الخلفية الفكرية، وتم التأكيد على ثلاثة مبادئ هي: تحرير فلسطين، والكفاح المسلح هو أسلوب التحرير، والإستقلالية التنظيمية عن أي نظام أو تنظيم عربي أو دولي. ولم يحدث فيما بعد أي تغيير جوهري في هذه المبادئ الثلاثة.

ففي المرحلة الأولى (١٩٥٨-١٩٦٤) تولت الفتاحيات «فلسطيننا» تفصيل هذه المبادئ واشتملت وثيقة «هيكل البناء الثوري» إلى جانب ذلك على شعارات سياسية محددة وقواعد تنظيمية تحدد العلاقة بين المجموعات.

وبين عامي ١٩٦٤-١٩٦٨ عبرت الحركة عن آرائها السياسية في مذكراتها إلى مؤتمرات القمة العربية ومنظمة التحرير، وقد جمعت هذه المذكرات فيما بعد في سلسلة «دراسات وتجارب ثورية».

تمت في المؤتمر الثاني للحركة ١٩٦٨ صياغة وثيقة «مبادئ وأهداف وأساليب حركة فتح»، وهي وثيقة فكرية سياسية تعد دستور حركة فتح

الأساسي، وقد أقرها فيما بعد المؤتمر الثالث (١٩٧١) والمؤتمر الرابع (١٩٨٠). وإلى جانب هذه الوثيقة أصدرت أجهزة حركة فتح الكثير من البيانات السياسية والكتب والوثائق التي تناقش مختلف القضايا المرحلية على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية. ومن أبرز ما أكدته:

١- إن تحرير فلسطين هو الطريق إلى توحيد الوطن العربي، فهي جزء من هذا الوطن، وضعها جزء من الأمة العربية، وكفاحه جزء من كفاحها.

٢ - إن حرب الشعب الطويلة الأمد هي السبيل الوحيد لتحرير فلسطين.

٣ - ضرورة تحرير الإرادة الفلسطينية والحفاظ على استقلاليتها في القرار وفي القتال.

٤ - إن الوحدة الوطنية الفلسطينية هي شرط لتحقيق الانتصار، وإن لمعركة التحرير الأولوية على أي تناقضات فكرية وسياسية واجتماعية.

٥ - إن الثورة الفلسطينية هي حركة تحرر وطني عربية، وهي طليعة الأمة العربية في معركة التحرير المصرية، وإن نضال الشعب الفلسطيني هو جزء من النضال المشترك لشعوب العالم ضد الصهيونية والإستعمار والإمبريالية العالمية، وإن معركة تحرير فلسطين واجب عربي وديني وإنساني.

٦ - إن حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، حركة وطنية ثورية مستقلة تمثل الطليعة الثورية للشعب الفلسطيني.

٧ - إن الكيان الصهيوني مؤسسة عنصرية عسكرية متكاملة دخيلة وغازية، ويقاؤه بشكل عدواناً مستمراً على الأمة العربية، وإن قيام دولة فلسطينية عربية ديمقراطية - يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود بحقوق وواجبات متساوية - على أنقاضه أمر حتمي.

وقد أضاف إلى ذلك المجلس الثوري حركة فتح، بعد حرب ١٩٧٣:

٨ - إن للشعب الفلسطيني وحده حق ممارسة السيادة الوطنية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره.

وفي عام ١٩٨٠ أكد المؤتمر الرابع لحركة فتح أن البرامج السياسية التي قررتها المجالس الوطنية الفلسطينية هي - بالإضافة إلى البرنامج السياسي لفتح - ملزمة للحركة لأنها مبنية على أساس هذا البرنامج.

وتتصف برامج فتح وخططها السياسية بالمرونة، وعدم الخوض في التفاصيل، وقبول الحد الأدنى. وهي تصرح بأنها تفضل الجوانب العملية على القضايا المجردة، وتدعو إلى تناسي الصراعات النظرية والتنظيمية في سبيل الوحدة الوطنية.

٢ - تنظيمياً: تنوعت أشكال العلاقات التنظيمية داخل فتح من مرحلة إلى مرحلة، ومن ساحة إلى ساحة، وراحت بين السرية المطلقة والعلنية والمؤسسية. وغلب عليها جانب اللامركزية بسبب ظروف الشتات والنشأة، وبسبب الإطار السياسي الذي يقول: «كل فلسطيني ليس منظماً في تنظيم آخر هو من فتح».

تميزت المرحلة الأولى (١٩٥٨-١٩٦٨) باللامركزية مع انقلابية عالية حفاظاً على السرية. ولكن الظروف بعد معركة الكرامة (١٩٦٨) كانت مناسبة للعمل العلني، فقبلت فتح في صفوفها الآلاف من مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني، إلى جانب عدد من أبناء الأقطار العربية الأخرى.

ومع هذا النمو العددي والسياسي أقر المؤتمر الثالث للحركة نظاماً داخلياً ترجح بنوده جانب المركزية على الشكل المعروف في الأنظمة الداخلية للأحزاب الحديثة. وقد أكد المؤتمر الرابع فكرة المركزية الديمقراطية أساساً للنظام الداخلي.

ولحركة فتح قيادة مركزية هي اللجنة المركزية التي ينتخب المؤتمر العام أكثر من ثلثي أعضائها. وليها المجلس الثوري الذي يعالف من مسؤولي وقادة الأجهزة والأقاليم والقوات، إلى جانب ٢٥ عضواً منتخباً من المؤتمر العام وعشرة أعضاء من ذوي الكفايات تضمهم اللجنة المركزية. ولي المجلس الثوري لجان الأقاليم التي يفرض أن تنتجها مؤتمرات إقليمية تعقد كل عامين، ثم المناطق، فالشعب، فالاجنحة، فالحلقات التي تعينها لجان الأقاليم.

وتعرف القوات العسكرية لحركة فتح باسم «قوات العاصفة» وتتبع في تكوينها وتحركها وجميع شؤونها القيادة العامة لقوات العاصفة التي تؤلفها اللجنة المركزية. وقد أقر المؤتمر الرابع أن ينتخب القائد العام لقوات العاصفة ونائبه المؤتمر العام بشكل مباشر. ثم قررت اللجنة المركزية أن تضم القيادة العامة لقوات العاصفة ثلاثة من أعضاء اللجنة. ولقوات العاصفة مجلس عسكري أعلى

يمارس بعض السلطات الإدارية بالإضافة إلى واجباته العسكرية، ويضم إلى جانب القيادة العامة قادة القوات ونوابهم.

ولها مجلس عسكري موسع يضم إلى المجلس الأعلى قادة الكتائب ونوابهم.

يجمع القيادة العامة جهاز للصحة والتوجيه السياسي يضم المفوضين السياسيين للقوات (مفوض لكل كتبية، ولكل قوة، ومفوض عام). ويجمعها أيضاً جهاز الاستخبارات والأمن العسكري، وأجهزة أخرى تقوم بالواجبات المختلفة كالتموين والنقل والخدمات الطبية. وترتبط بالقيادة العامة أيضاً مؤسسة الشؤون الاجتماعية ورعاية أسر الشهداء والأسرى، بالإضافة إلى قوات التنظيم الشعبي المسلح (الميليشيا). وتضم هذه القوات العناصر المسلحة المتفرغة وغير المتفرغة من أعضاء التنظيم غير العسكري. وتعين القيادة العامة قادة قوات الميليشيا وقياداتها، وهذه تعين قادة الميليشيا في المناطق والشعب. كذلك تتبع القيادة العامة لقوات العاصفة «مؤسسة الأشبال» التي تتولى أمور نشاط الأشبال والزهرات. والقيادة العامة تعين قيادة مؤسسة الأشبال وتفرز لها العسكريين والمشرفين اللازمين لمختلف ألوان نشاطها.

السلطة العليا في حركة فتح هي للمؤتمر العام الذي يتعقد كل ثلاثة أعوام. ولا تذكر البيانات والوثائق تاريخ المؤتمر الأول. وقد انعقد المؤتمر الثاني عام ١٩٦٨ في دمشق، والعهدة المؤتمر الثالث فيها أيضاً عام ١٩٧١، ثم عقد المؤتمر الرابع في دمشق عام ١٩٨٠، بعد تسع سنوات، وحظي بتغطية إعلامية فلسطينية وعربية ودولية واسعة.

والجـلس الثوري - في حال انعقاده - سلـطة أعلى من اللـجنة المركزية. وأما اللـجنة المركزية فيتوزع أعضائها من غير المشاركين في عضوية القيادة العامة لقوات العاصفة، يعوزون بينهم المسؤوليات السياسية والتنظيمية والإعلامية والمالية والأمنية والإجتماعية والعلاقات الخارجية وشؤون الوطن المحتل. وهم لا يتجمعون في عاصمة واحدة أو في مكان واحد. وتتبع حركة فتح أسلوب الفصل بين الأجهزة والمؤسسات، وعند تدأخل الاختصاصات يتم التنسيق في المستوى الأعلى مركزياً. وقد يُتبع أحياناً التقسيم الجغرافي في بعض المجالات (الضفة والأقاليم)، وفي حين يُتبع في بعضها الآخر بحسب المهام (الأرض المحتلة والأمن). ولكن يتم في معظم الأحيان الجمع بين الأسلوبين، مع تحديد الاختصاص بسلطة القرار لأحدهما.

ولحركة فتح مكاتب مختصة بمجالات النشاط الفلسطيني والعربي والدولي المختلفة، ولاسيما مجالات النشاط الفلسطيني الشعبي، كمكاتب المرأة والعمال، والطلاب، والفنانين، والعلاقات الخارجية، والعلاقات مع حركات التحرير الوطني، والشؤون الدينية، والعشائر، والاتصالات الخاصة، وهذه المكاتب استشارية من الناحية التنظيمية.

وللعضو في حركة فتح، سواء أكان في قوات العاصفة أم في التنظيم، أم في أي جهاز أو مؤسسة من أجهزة ومؤسسات الحركة، التزام تنظيمي يضمن أمنه الاجتماعي، فيخصص له راتب إن شاء التفرغ، وتقدم له ولأسرته الخدمات الصحية والاجتماعية. كذلك يُضمن أمنه السياسي، فيدافع عنه إن اعتقل، أو

أسر، وتُساعد أسرته، ويُضمن أيضاً أمن أسرته إن استشهد. وتعد قيادة فتح هذه الضمانات من أسس العلاقات التنظيمية فيها.

٣ - عسكرياً: تطور النشاط العسكري لحركة فتح من قاعدة ارتكاز واحدة تضم نحو خمسين مقاتلاً متفرغاً في بلدة الهامة، إحدى ضواحي دمشق، إلى قوات يقدر عددها بالآلاف منتشرة في الكثير من القواعد وحول المخيمات الفلسطينية ودخلت الأرض المحتلة وترى فتح أن النشاط العسكري هو النشاط الأساسي، وأن استمرار القتال مع العدو الصهيوني هو السبيل لتوحيد القوى الثورية، وأن الخلافات السياسية والفكرية بينها وبين المنظمات الفلسطينية الأخرى لا تعوق «اللقاء على أرض المعركة، ووحدة البنادق المقاتلة».

وقد تزايد النشاط العسكري لفتح من ست عمليات قمت في كانون الثاني ١٩٦٥، إلى مواجهة حربية مع القوات الصهيونية في معارك الكرامة وغور الصافي والعرقوب، وإلى مشاركة في حرب تشرين ١٩٧٣ في الجبهة الشمالية، ثم إلى حرب مواجهة شاملة للعدو الصهيوني حين حاول اجتياح جنوبي لبنان في ١٩٧٨/٣/٢٣.

واستطاعت قوات الثورة الفلسطينية فيها، إلى جانب القوات الوطنية اللبنانية، الصمود وتكبيد العدو خسائر فادحة. وبعد أن كانت العمليات قليلة العدد بلغت أكثر من ألفين عام ١٩٦٩.

وانخفضت بعد أحداث الأردن ١٩٧٠، ولكنها عادت ترتفع فبلغت ٣٦٠ عملية عام ١٩٧٨. وقد تطورت من عمليات فردية إلى حرب عصابات استخدمت فيها أحدث الأساليب ومختلف أنواع الأسلحة. وكان من أبرز عمليات المجموعات الخاصة لقوات العاصفة سافوي في تل أبيب وعملية كمال عدوان على طريق حيفا - تل أبيب بقيادة المناضلة دلال المغربي (آذار ١٩٧٨)، وبلغت فيها خسائر الصهاينة أكثر من مائتين بين قتيل وجريح.

وشمل التطور التسليح، وبلغ مستوى الآليات الثقيلة وصواريخ أرض - جو، والصواريخ المضادة للدروع والطيارين المدربين. وتقوم قوات العاصفة بتصنيع بعض قطع السلاح الخفيف، وأهمها القاذف المضاد للدروع «ب ٧». وتلبية لاحتياجات النشاط العسكري في ظروف وساحات مختلفة تختلف أشكال تنظيم القوات بين مجموعات سرية داخل الأرض المحتلة لا يزيد عدد أفرادها على ثلاثة كتائب وألوية منظمة على الطريقة الحديثة.

وتشير إحصاءات مؤسسة الشؤون الاجتماعية ورعاية أسر الشهداء والأسرى إلى أن عدد شهداء قوات العاصفة وميليشيا فتح يبلغ ٥٦٪ من مجموعة شهداء الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وإلى أن نسبة الأسرى من فتح في الأرض المحتلة هي بين ٧٠-٨٠٪. وقد استشهد عدد من القبايين الشبان من أعضاء المجلس الثوري للحركة.

ج - فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية: اتخذت حركة فتح موقفاً متحفظاً تغلب عليه السلبية من قرار مؤتمر القمة العربي الأول (القاهرة ١٩٦٤)

القاضي بضرورة إبراز الكيان الفلسطيني وتكليف أحمد الشقيري الإتصال
بالفلسطينيين لهذا الغرض. وكانت فتح تخشى أن يصبح هذا الكيان أسير الإرادة
الحكومية العربية التي أصدرت قراراً بإبرازه، وهذا يعارض مبدأ الاستقلالية الذي
دعت إليه الحركة. كذلك خشيت أن يكون المراد من ذلك خلق كيان سياسي
يلتف ويطوق إمكانات الكفاح المسلح.

على الرغم من ذلك حضر المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول (القدس ١٩٦٤)
ممثلو فتح بصفتهم الشخصية كأعضاء مستقلين.

واشركت فتح إلى الوقت نفسه في الهيئة المشتركة التي تألفت في بيروت من
عدد من المنظمات الفلسطينية السرية باسم «المكتب السياسي للقوى الثورية
للعمل الفلسطيني الموحد». وقد أصدر المكتب بياناً دعا إلى توحيد الطاقات
الفلسطينية الثورية، وإلى إيجاد كيان فلسطيني ثوري فعال. وأظهر البيان تحفظ
فتح والمنظمات الأخرى المشاركة في إصدار البيان على الأثر الحكومي الرسمي
في ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى طريقة تشكيل المؤتمر الوطني
واختيار اللجنة التنفيذية. وكان بدء فتح عملياتها العسكرية في مطلع عام
١٩٦٥ دليلاً على اقتناعها بخطة قيادة منظمة التحرير القائمة آنذاك على
تشكيل كتائب فلسطينية مسلحة تتبع استراتيجية العمل العربي الموحد.

ولما عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثانية (أيار ١٩٦٥) لم يحضر ممثلو
فتح بصورة رسمية. وقد وجهت الحركة إلى المجلس مذكرة باسم «القيادة العامة
لقوات العاصفة» بينت فيها وجهة نظرها وشرحت نقاط الخلاف بين الخطة

السياسية للمنظمة التي تضمنها الميثاق القومي الفلسطيني ومبادئ حركة فتح وأهدافها وأسايلها. وناقشت المذكورة مسألة توقيت بدء الكفاح المسلح، وفكرة «التربيط الواعي» للدول العربية في الصراع ضد العدو الصهيوني، وأكدت أن الكفاح المسلح كفيل بتعبئة الجماهير حول الثورة، وأن هذه الجماهير هي الحامية للثورة. كذلك أبرزت أهمية الوحدة الوطنية شرطاً لتحقيق الإنصاف، واعتبرت الضفة الغربية قاعدة لانطلاق الكفاح المسلح مخالفة بذلك مضمون الميثاق القومي الفلسطيني. وانتقدت المذكورة بشدة خضوع جيش التحرير الفلسطيني لقيادات الجيوش المحلية، وأكدت أهمية استقلال دور الشعب الفلسطيني.

ودعت فتح إلى العمل من داخل المنظمة ومن خارجها أيضاً لأن ذلك هو الحل الوحيد لمنع إجهاض الثورة، ولأنه إذا اقتصر العمل على المنظمة فستعمت الثورة قبل ولادتها، ولذا لابد من البدء بالعمل المسلح ليكون دليلاً عملياً على الجدوية في تحرير فلسطين.

وعندما انعقدت دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثالثة (غزة ١٩٦٦) كان نفوذ فتح قد قوي وازداد على الساحة الفلسطينية وداخل المنظمة، وظهر ذلك في قرار المجلس الذي يطالب «بالاهتمام بقوات الفدائيين وزيادة أعدادها بالشكل الذي يتيح لها العمل السريع بما يتفق مع أبعاد المعركة واحتمالاتها والاستفادة من خبرات المجاهدين»

دخلت علاقة فتح ببعض الدول العربية بعد حرب حزيران ١٩٦٧ مرحلة جديدة وكسبت تأييدها في الوقت الذي قويت فيه الدعوة إلى تطوير أوضاع المنظمة. واتخذت قيادة فتح قراراً بقبول قيادة المنظمة على أن يتم التبديل داخليها. واتفق على أن يكون المجلس الوطني الفلسطيني من ١٠٠ عضواً بدلاً من ٤٠٠، وتمثلت المنظمات الفدائية بثمانية وثلاثين عضواً معظمهم من فتح، بالإضافة إلى أعضائها الذين تمثّلوا في المجلس مستقلين أو ممثّلين لمنظمات شعبية.

وفي دورة المجلس الوطني الفلسطيني الرابعة (١٩٦٨) عدل الميثاق القومي وأصبح اسمه الميثاق الوطني الفلسطيني، وأصبح أقرب إلى نظرة فتح للأوضاع الفلسطينية والعربية والدولية. وعدل أيضاً النظام الأساسي فأصبح المجلس ينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية بحدل تسميتهم من قبل الرئيس المنتخب. وتم تعديل البند الخاص بجيش التحرير فأصبحت له قيادة مستقلة تحت إشراف اللجنة التنفيذية.

تولت فتح رئاسة اللجنة التنفيذية في الدورة الخامسة للمجلس الوطني (شباط ١٩٦٩) وتوزعت مقاعدها مع منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) وعدد من المستقلين. وتم التركيز في هذه الدورة على رفض الحلول الإسلامية.

وقد أضافت قرارات الدورة السادسة للمجلس الوطني (أيلول ١٩٦٩) فكرة فلسطين الديمقراطية التي طرحها فتح، وفكرة تصنيف القوى العربية إلى تقدمية ورجعية، وهو ما كانت فتح ترفضه. وأكدت الدورة أن منظمة التحرير

الفلسطينية هي الإطار الوطني لجميع القوى الفلسطينية، وهو ما تطور بعد ذلك إلى شعار «الممثل الشرعي والوحيد». وتشكلت في هذه الدورة «اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية» التي ضمت فيمن ضمت ممثلاً قيادياً لكل منظمة من المنظمات الفدائية العشر التي وافقت على قرارات المجلس.

بدلت فتح جهدها لتأكيد شعار دولة فلسطين الديمقراطية ورفض إقامة دولة فلسطين فوق جزء من الراب الوطني الفلسطيني، في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة التي عقدت في القاهرة في شباط ١٩٧١ بعد أشهر معدودة من أحداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن. وتبنت الدورة الشعار الذي طرحه فتح بالعمل على بناء جبهة عربية مساندة للثورة الفلسطينية. ولما قررت هذه الدورة إنشاء «القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية» أصبح ياسر عرفات (فتح) يحمل لقب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية بالإضافة إلى رئاسة اللجنة التنفيذية.

وعارضت فتح في الدورة التاسعة للمجلس الوطني (القاهرة، تموز ١٩٧١) شعار إسقاط النظام الأردني، واقترحت بدلاً له شعار الجبهة الوطنية الأردنية. ولكنها تنازلت عن تحفظها على شعار الإسقاط في دورة المجلس الوطني العاشرة الاستثنائية التي عقدت في نيسان ١٩٧٢ إثر إعلان مشروع المملكة العربية المتحدة.

استقرت علاقات فتح مع المنظمات الأخرى داخل اللجنة التنفيذية على أساس التمثيل الجبهوي في الدورة الحادية عشرة (كانون الثاني ١٩٧٣)

فاحتفظت فتح برئاسة اللجنة وقيادة القوات، وتمثلت كغيرها بعضو واحد بالإضافة إلى المستقلين.

وفي الدورة الثانية عشرة (حزيران ١٩٧٤) التي شهدت مناقشات واسعة حول برنامج النقاط العشر، وانسحاب مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من اللجنة التنفيذية، حاولت فتح منع الإنقسام بين الاتجاهات الرافضة لمرحلة الأهداف الفلسطينية والأطراف الراغبة في ذلك.

يلاحظ مما سبق أن علاقة فتح بمنظمة التحرير الفلسطينية بدأت سلبية يسيطر عليها الشك، وبلغت في الآونة الأخيرة مرحلة أقرب إلى التطابق الكامل، وأصبح عدد من مسؤولي فتح يجمعون بين مسؤولياتهم في منظمة التحرير ومسؤولياتهم في الحركة. وغدت قيادة قوات العاصفة منذ ١٩٧١ تصدر بياناتها العسكرية باسم القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية وتؤكد بيانات فتح التمسك بمنظمة التحرير إطاراً للوحدة الوطنية ومثالاً شرعياً ووحيداً للشعب العربي الفلسطيني. وعلى الرغم من ذلك ما يزال الكثير من الجوانب المالية والعسكرية غير موحد. وتلعب فتح في القيادة المشتركة للقوات الفلسطينية والوطنية اللبنانية، دوراً يتناسب وحجمها.

د- فتح والدول العربية: تنطلق فتح في علاقاتها مع الدول العربية من أن فلسطين فوق الخلافات العربية لأنها قضية العرب الأولى، ومن إيمانها بضرورة إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية واستقلال نضالها. ولذلك لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ولا تسمح هذه الدول بالتدخل في شؤونها،

وتحرص على حرية العمل الفدائي. وعلى الرغم من ذلك أعلنت استعدادها للتسيق مع الجيوش العربية.

لكن فتح واجهت، منفردة أو ضمن إطار منظمة التحرير، مشكلات كثيرة في علاقاتها بالدول العربية. وقد نجحت فتح منذ ١٩٦٢ في إقامة علاقات إيجابية مع القيادة السورية ومع جبهة التحرير الجزائرية، وتمفتاح أول مكتب لحركة فتح، خارج المشرق العربي، في مدينة الجزائر سنة ١٩٦٤.

وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ أصبحت علاقة فتح بجمهورية مصر العربية طيبة، الأمر الذي ساعد الحركة على الظهور العلني في عدد من الأقطار العربية الأخرى.

أما العلاقة بالحكومة الأردنية فقد شهدت توترات مبكرة ظهرت في صدامات مساحة بلغت أعلى أشكائها في صدامات أيلول ١٩٧٠ التي انتهت باتفاقيات القاهرة وعمان. وفي الوقت نفسه تزايد العمل الفدائي والوجود السياسي على الساحة اللبنانية، ووقعت صدامات بين المنظمات الفلسطينية، وفيها فتح، والسلطات اللبنانية ترسخ عبرها وجود الكفاح الفلسطيني المسلح واشركت الجماهير اللبنانية في تأييد العمل الفدائي الفلسطيني. وانتهت اشتباكات شباط ١٩٧٠ بعقد اتفاقية القاهرة بين منظمة التحرير والحكومة اللبنانية.

وكانت فتح تحرص على أن تكون لها مكاتبها التمثيلية المستقلة عن منظمة التحرير في العواصم العربية التي سمحت للمنظمة بالفتح مكاتب تمثيلية لها فيها. أما بعض البلدان العربية التي لم تعترف بمنظمة التحرير، كالمملكة العربية السعودية، فقد قام مكتب فتح فيها بمهام منظمة التحرير أيضاً.

وقد كان قوام علاقة فتح بالدول العربية الحياض بين هذه الدول، والحرص على الحصول على الدعم المادي والمعنوي للقضية الفلسطينية، والحد من محاولات فرض الوصايا على القرارات الفلسطينية.

هـ - فتح والعلاقات الدولية: تنطلق فتح في علاقاتها الدولية من مبادئها التي تقول إن نضال الشعب الفلسطيني جزء من النضال المشترك لشعوب العالم ضد الصهيونية والإستعمار والإمبريالية العالمية، وإن تحرير فلسطين واجب قومي إنساني. وأكدت فتح ضرورة إقامة أوثق الصلات مع القوى التحريرية العالمية المناهضة للصهيونية والإمبريالية التي تدعم كفاح الشعب الفلسطيني المسلح العادل.

كانت علاقات فتح بالقوى السياسية العالمية تتم من خلال ممثليها في الاتحادات والروابط الطلابية والعمالية، باستثناء زيارة وفد منها لجمهورية الصين الشعبية سنة ١٩٦٤ ولقائه الرئيس شو إن لاي، وافتتاح مكتب للحركة في بكين ما يزال يقوم بعمل منظمة التحرير.

وباستثناء لقاء عدد من قياديي فتح سنة ١٩٦٥ بأرسو تشي غيفارا في الجزائر.

لم تأخذ العلاقات شكلاً رسمياً إلا ابتداء من عام ١٩٦٨ حين توقفت صلة فتح بعدد من الأحزاب الأوروبية اليسارية، ولاسيما في فرنسا وإيطاليا، ونجحت بإقامة أول معسكر دولي للتضامن عام ١٩٧٠، وزار قواعدها في الأردن وفود من الصين وكوريا الديمقراطية وفيتنام وكوبا، وبدأت الحركة ترسل أعداداً من مقاتليها للعرب في الصين وكوبا وفيتنام.

قويت صلة فتح بيوغسلافيا وبرئيسها تيتو ووصلت إلى درجة السماح مكتب لمنظمة التحرير وتقديم منح دراسية ومدنية وعسكرية للمنظمة. وبعد عام ١٩٧٠ تطورت علاقات فتح مع الاتحاد السوفيتي من خلال لجنة التضامن الآسيوي - الأفريقي، ودعي وفد قيادي من الحركة لزيارة الاتحاد السوفيتي وأجرى حواراً فكرياً مع مسؤولين في الحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٧٧. كذلك نجحت فتح، من خلال ممثليها أو من خلال وجودها في إطار منظمة التحرير، في إقامة علاقات ثنائية مع عدد من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، ولاسيما في النمسا والسويد والسنغال. وقد تضمن البرنامج السياسي الذي أقره المؤتمر الرابع لحركة فتح (١٩٨٠) فقرة خاصة تظهر أثر هذا التطور في العلاقات الدولية وتشدد على تدعيم التحالف الإمبراطوري مع الدول الاشتراكية،

والعلاقات مع حركات التحرر في العالم، والعلاقة مع الشعوب والدول الإسلامية والإفريقية ودول علم الإنجاز.

ومن الصعب الإحاطة بجميع علاقات فتح الدولية، لسرية بعضها، ولداخل بعضها الآخر مع علاقات منظمة التحرير الفلسطينية. وتمارس فتح هذه العلاقات بأجهزة خاصة، كمكتب العلاقات الخارجية والإعلام الخارجي، أو بمكاتب منظمة التحرير التي يتولاها مسؤولين من فتح، كوفد المنظمة الدائم لدى منظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس، أو يقوم بها قياديون من فتح لا يتولون مسؤوليات رسمية محددة.

و - خاتمة: قد تكون حركة فتح استطاعت، بعد أكثر من عشرين عاماً من تأسيسها، تحقيق الكثير من تصورات مؤسسيها عن شكل التنظيم وأسلوبه وأسلوب النضال. ولكن تصور أن الحركة ستكون «الجهية» والإطار العام لنضال الشعب الفلسطيني لم يتحقق. وقد تطور هذا التصور إلى أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي التجسيد العملي والرسمي لهذا الإطار، وأن تقودها حركة فتح وتشكل عمودها الفقري. غير أن حركة فتح حافظت على الصور الأولى في تكوينها الداخلي وكسب إسم فتح في ذاته مدلولاً جبهوياً واسعاً. وإذا كانت الحرب الشعبية الفلسطينية قد تحققت فعلاً فإن تصور فتح تفجير حرب شعبية عربية عامة بنتيجة الحرب الشعبية الفلسطينية لم يتحقق حتى الآن.

٢ - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

منظمة فدائية فلسطينية انبثقت عن حركة القوميين العرب. وأمينها العام هو الدكتور جورج حبش. أعلن عن تشكيلها في تشرين الثاني - نوفمبر عام ١٩٦٧ على إثر الاتفاق بين منظمة «أبطال العودة» وشباب «الفار» وجبهة تحرير فلسطين التي كان يقودها الضابط الفلسطيني السابق في الجيش السوري أحمد جبريل وقد انشق هذا الأخير بعد أقل من مضي عام على تشكيلها وشكل «الجبهة الشعبية القيادة العامة» وقد تبنت الجبهة الشعبية «الإشراكية العلمية» كدليل نظري لها في مؤتمر آب/أغسطس ١٩٦٨ إلا أن فريقاً منها انشق عنها على أساس أنه أكثر يسارية وشكل الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين بزعامة نايف حواتة بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢١.

اتخذت الجبهة موقفاً سلبياً من منظمة التحرير الفلسطينية والأطر التنفيذية المنبثقة عنها، فلم تشارك في أعمال مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني الخامس والسادس. إلا أنها بدأت تتخذ مواقف أكثر إيجابية بعد أحداث شباط - فبراير ١٩٧٠ من موضوع العمل الفلسطيني الموحد، وشاركت في أعمال المجلس الوطني واللجنة التنفيذية للمنظمة التحرير ولم تسحب منها إلا في الفترة التي أعقبت تشكيل اللجنة الجديدة في حزيران - يونيو ١٩٧٤.

اشتهرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعملياتها الخارجية التي بدأت بمخطف طائرة «إلعال» الإسرائيلية من مطار روما في ١٩٨٦/٧/١٥ كما كان لها نشاطها الهام والملاحظ في الأرض المحتلة ولاسيما في قطاع غزة (١٩٦٨-١٩٧٢) لها صلات وثيقة ببعض المنظمات القومية العالمية في أوروبا واليابان وتصدر عنها مجلة الهدف اللبنانية. أسست مع بعض فصائل حركة المقاومة الفلسطينية الأخرى «جبهة القوى الرافضة للحلول الإستسلامية» التي تسمى اختصاراً «جبهة الرفض».

٣ - الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين:

منظمة فدائية فلسطينية تشكلت في ١٩٦٩/٢/٢١ بقيادة نايف حواتمة على أثر انشقاق في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سببه خلاف عقائدي بين اليمين واليسار. حتى بعد أن تنسب مؤتمراً للجبهة الشعبية «الإشتراكية العلمية» في آب ١٩٦٨. وقد تعاونت الجبهة الديمقراطية منذ البداية مع «فتح» والصاعقة، ودخلت منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها المختلفة، وهي ممثلة في المجلس الوطني وفي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث يمثلها أديب عبد ربه الأمين العام المساعد للجبهة. حاولت الجبهة الديمقراطية أن تميز نفسها بيساريتها المتطرفة حتى أنها أقامت بعض الصلات مع اليساريين الإسرائيليين، وأيدت قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، وهي

تنظر إلى مستقبلها على أساس أنها سوف تكون جزء من حزب شيوعي فلسطيني تحاول إقامته بالتحالف مع ركاكاح، ومع شيوعي الضفة الغربية وأبرزهم عربي عواد. أشهر عملياتها عملية «معلوت» في الجبل الأعلى وتصدر في لبنان مع منظمة العمل الشيوعي اللبنانية مجلة «الحرية».

٤ - الجبهة الشعبية - القيادة العامة:

تنظيم فدائي فلسطيني انشق عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في تشرين الأول ١٩٦٨ بقيادة أحمد جبريل الضابط الفلسطيني السابق في الجيش السوري. شددت القيادة العامة «على أهمية العمل العسكري ومارست منه نوعاً معيناً، وكانت رائدة في عملية «الخالصة» (١٩٧٤) عندما اقتحم فدائيوها مستعمرة صهيونية في الجليل الأعلى قرب الحدود اللبنانية، وأخذوا بعض الرهائن، وقدموا مطالبهم بالإفراج عن عدد من المعتقلين في سجون إسرائيل. عندما رفضت السلطات الإسرائيلية طلباتهم، فجرروا أنفسهم مع رهائنهم، الأمر الذي شكل غطاءً جديداً من أنماط العمل الفدائي، كان له أثر كبير في نفسية العدو الصهيوني. أما الاتجاه العام للقيادة العامة فهو يساري وهي على علاقة طيبة بكل من العراق وسورية وليبيا والكويت. مشاركة في جبهة القوى الرافضة للحلول الإمبريالية، وفي الجبهة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وتصدر في بيروت مجلة «إلى الامام» الأسبوعية.

٥- جبهة التحرير العربية

تنظيم فدائي عربي المنطلق والتكوين البقي بمبادرة من حزب البعث العربي الاشتراكي معياً وراء إنشاء منظمة فدائية تمارس الكفاح الفلسطيني المسلح وتكون ذات طابع جهوي وتركيب قومي عربي وفكر ثوري تقدمي استناداً إلى تحليل علمي لواقع الأمة العربية في مواجهتها للعدوان الصهيوني - الإستعماري - الرجعي الذي يستهدف وجودها. وتعبّر أفكارها عن الرابط الوثيق بين النضال المسلح من أجل فلسطين والنضال الجماهيري العربي من أجل الوحدة والتحرر والنهضة الحضارية : « فلسطين طريق الوحدة والوحدة طريق فلسطين » .

ظهر هذا التنظيم علناً في مطلع نيسان - إبريل ١٩٦٩ وبرز كأحد التنظيمات الرئيسة من خلال عملياته داخل الأرض المحتلة ومن حيث عدد مقاتليه واستناده إلى قواعد حزب البعث الاشتراكي في العراق والوطن العربي. لعب دوراً داخل حركة المقاومة من خلال مواقفه النضالية والموضوعية ومساهمته الجادة في رص صفوف المقاومة الفلسطينية ورصيد قادته. وبعد سنوات قليلة أصبح للتنظيم مكانته في حركة المقاومة الفلسطينية.

شارك في المجلس الوطني الفلسطيني وفي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. لعب دوراً في مقاومة كل الصدامات المسلحة مع المقاومة في عمان وجرش (١٩٧٠ - ٧١) ثم في مقاومة الإعتداءات الإسرائيلية في جنوب لبنان وساهم في توثيق عرى الوحدة النضالية بين الجماهير اللبنانية وحركة المقاومة الفلسطينية. يتولى حالياً أمانة سرها عيد الرحيم أحمد. أشهر عمليات التنظيم

عملية «كفاريوفال» و«مسكاف عام». وهو يمثل في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفي جبهة القوى الرفضية للحلول الإستسلامية. وله مجلة نصف شهرية تنطق باسمه هي «الفائر العربي».

٦- الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية

هي جبهة عربية شعبية تضم معظم القوى التقدمية والوطنية على امتداد الوطن العربي انبثقت عن المؤتمر الشعبي لنصرة الثورة الفلسطينية الذي انعقد في بيروت في ٢٧ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٧٢.

وقد مهد لهذه الجبهة المؤتمر الشعبي الفلسطيني الذي انعقد في القاهرة في شهر نيسان - إبريل ١٩٧٢ وصدرت فيه عن الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية العربية المشاركة مبادرة بالدعوة إلى مؤتمر شعبي عربي لنصرة الثورة الفلسطينية. ثم تشكلت إثر ذلك لجنة تحضيرية أخذت على عاتقها تحضير هذا المؤتمر وتنظيمه. وقد ضمت هذه اللجنة الأحزاب والمنظمات التقدمية العربية التالية:

الإتحاد الإشتراكي العربي في مصر - حزب البعث العربي الإشتراكي في العراق - الإتحاد الإشتراكي العربي في ليبيا - الجبهة القومية في اليمن الشعبية الديمقراطية - الحزب الحاكم في سوريا - الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان - حزب جبهة التحرير الجزائرية - منظمة التحرير الفلسطينية - حزب العمل الإشتراكي العربي - الحركة الوطنية في المغرب.

وقد خرج المؤتمر بقرار إقامة (جبهة من الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية التقدمية والعربية على اختلاف منطلقاتها الفكرية والإجتماعية للمشاركة في كفاح الشعب العربي الفلسطيني انطلاقاً من ضرورة تلميب التناقض الرئيسي، أي التناقض مع القوى المعادية، على التناقضات الثانوية القائمة بينها)

أهم منطلقات هذه الجبهة:

- «مقاومة كل المشاريع التصفوية التي تقوم على تكريس الكيان الصهيوني والإعراف بدولة إسرائيل ضمن ما يسمى بالحدود الآمنة وتحويل القضية الفلسطينية من قضية تحرير قومية إلى مشكلة لاجئين»

- «إن القوى الوطنية والتقدمية ليست مدعوة فقط لدعم الثورة الفلسطينية، بل لها أيضاً الحق وعليها نفس الواجب للمشاركة فيها جنباً إلى جنب مع الشعب الفلسطيني».

- «ضمان حرية المقاومة العسكرية والتنظيمية والسياسية».

- «ضرورة النضال من أجل إسقاط النظام الهاشمي العميل في الأردن».

«إقرار لائحة داخلية تحدد قيام مؤسسات الجبهة الوطنية وطريقة عملها وإنعقادها وتصميمها في كل قطر عربي».

وتتكون إطاراتها من الأمانة العامة، وقد انتخب كمال جنبلاط زعيم الحركة الوطنية اللبنانية، أميناً عاماً للجهة، وفي المجلس العام الذي انعقد في بداية عام ١٩٧٤ في الجزائر، والمؤتمر الشعبي، والمكتب التنفيذي الذي يتخذ بيروت مقراً له في الوقت الراهن.

وتتضمن الجهة ٤٧ منظمة عربية من أحزاب حاكمة وهيئات رسمية وأحزاب شعبية وحركات تحرير.

٧- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

منظمة فدائية فلسطينية. نشأت في الأرض المحتلة (القدس) كمجتمع مناضل، وتبلورت في مرحلة لاحقة، ولو أنها لا تعتبر من المنظمات الفلسطينية الرئيسية.

تشارك في المجلس الوطني الفلسطيني وفي اجتماعات قيادة المقاومة الفلسطينية. قامت ببعض العمليات الخاصة.

فكرها عربي تقدمي. أبرز قادتها د. سمير غوشه - أمينها العام، وبهجت أبو غربية ذو الماضي النضالي المعروف، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني. لها مجلة دورية وهي مشاركة في جبهة القوى الرافضة للحلول الإسلامية.

الحسين بن طلال ملك الأردن



الحسين بن طلال
ملك الأردن

ملك المملكة الأردنية الهاشمية وحفيد الملك عبد الله بن الحسين. ولد في
عمّان وتلقى علومه في الإسكندرية وهاوو وساندهرست العسكرية البريطانية.

كان مع جده في القدس أثناء حادثة اغتياله عام ١٩٥١.

تولى العرش بعد اضطراب والده طلال بن عبد الله التخلي عن العرش عام ١٩٥٣. تزوج قريبته الأميرة دنيا عبد المجيد عام ١٩٥٥. وطلقها بعد عامين. ثم تزوج ابنة أحد الضباط الإنكليز وأنجب منها عدة أولاد، إلا أنه مع ذلك قام بتسمية أخيه الأمير حسن بن طلال ولياً للعهد عام ١٩٦٥.

على أثر فشل خطة الدول الإستعمارية في جر الأردن إلى صفوف حلف بغداد في منتصف الخمسينات. سائر الملك الحركة الوطنية وضباطها في الجيش ووافق على طرد غلوب باشا القائد البريطاني للجيش الأردني عام ١٩٥٥. ثم على تعيين سليمان النابلسي رئيساً للوزراء بعد النجاح الذي أحرزته الحركة الوطنية في الإنتخابات النيابية عام ١٩٥٦، والحكم الوطني في سورية. ولكنه ما لبث أن اختلف مع الحركة الوطنية الأردنية في مطلع عام ١٩٥٧. فقام بمحاكمة قيادتها وأنهى خدمات عدد من كبار الضباط. وقد اعتمد في ذلك كله على ولاء الضباط والجنود البدو والقبائل والعشائر. وعلى عدم استعداد مصر وسورية لتحمل أعباء الأردن اقتصادياً ودفاعياً ولاسيما وأن للأردن أطول حدود عربية مع الكيان الصهيوني.

وعندما قامت الوحدة السورية - المصرية عام ١٩٥٨، أقدم مع ابن عمه الملك فيصل بن غازي على إنشاء الإتحاد العربي الهاشمي (الأردني - العراقي) في شباط - فبراير ١٩٥٨، إلا أن هذا الإتحاد انهار مع انهيار النظام الملكي في العراق صبيحة ثورة ١٤ تموز - يوليو ١٩٥٨. ودفع اندلاع الثورة في العراق

الملك حسين إلى طلب إنزال قوات بريطانية في الأردن. واستطاع نظام الحكم في الأردن الثبات في وجه الأحداث في العراق ولبنان، ورغم قيام الجمهورية العربية المتحدة للأسباب المذكورة آنفاً.

وعندما قررت جامعة الدول العربية إقامة منظمة التحرير الفلسطينية، اتخذ الملك حسين موقفاً متحفظاً وحاول أن يحد من تأثيرها على مملكته المتكوّنة من أغلبية فلسطينية. وقد نجح في ذلك إلى حد بعيد كما تمكّن من الحيلولة دون اتخاذ الأردن قاعدة للعمل الفدائي على يد منظمة «فتح» بعد انطلاقتها في مطلع عام ١٩٦٥.

على أثر توالي الأحداث في مطلع ربيع ١٩٦٧. وإقدام الرئيس عبد الناصر على طلب سحب القوات الدولية المتمركزة على الحدود المصرية - الإسرائيلية، وقّع الملك حسين حلفاً دفاعياً مع مصر ووضع قواته بإمرة القيادة العربية الموحدة وتصالح مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن ذلك الإجراء بقي شكلياً، إذ اجتاحت القوات الإسرائيلية الضفة الغربية والقُدس دون كبير عناء. وبعد هزيمة ١٩٦٧. سار الملك وفق خط المطالبة بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧.

ولكن دون أن يتمكن من الحصول على تسوية معقولة لمستقبل الضفة الغربية. وعندما ألهمت هزيمة حزيران - يونيو المشاعر القومية العربية وغذت إقبال عرب فلسطين على النضال والمقاومة المسلحة. حاول الملك احتواء العمل الفدائي لمصلحته. وعندما أفسح الملك حسين المجال للممارسات الطفولية

والحفاظة لفتات المقاومة المصددة ولا سيما إزاء ضباط القوات الأردنية المسلحة، الأمر الذي مكن الملك من مجابهة قوى المقاومة الفلسطينية بالسلاح في أيلول - سبتمبر ١٩٧٠ بعد قبول الرئيس عبد الناصر لمشروع روجرز وبداية التناقض بينه وبين الفصائل الفلسطينية. وعلى الرغم من الصمود العسكري للقوى الفدائية الفلسطينية، فإن ضعف الإستراتيجية عند قيادة المقاومة وموقف معظم الأنظمة العربية، أدّى في نهاية المطاف إلى السحاب المقاومة من عمّان أولاً، ثم من جرش في تموز - يوليو ١٩٧١، وبالتالي انسحبت القوات الفدائية من الأردن وسيطر الملك حسين على الموقف تماماً.

وقد أعقب ذلك عودة تدريجية للعلاقات الطبيعية بين عمّان ودمشق وعندما نشبت حرب تشرين الأول - أكتوبر ١٩٧٣ شارك الملك حسين فيها مشاركة رمزية بإرسال أحد ألوية الجيش الأردني إلى الجبهة السورية.

وبعد الحرب عقد اتفاقيات تعاون مع حكومة دمشق ووافق على مقررات الرباط بخصوص اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.

وعندما أقدم محمد أنور السادات على زيارة القدس المحتلة ، ومن ثم التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد، رفض الملك حسين تأييدها أو العمل من ضمن إطارها.

وقد شارك في مؤتمر قمة بغداد وأيد قراراتها المعارضة لخط كامب ديفيد. وحصل الأردن بموجبها على مساعدات إقتصادية كبيرة أغنته عن المساعدات الأمريكية. وقوّت الإقتصاد الأردني ومهدت الطريق أمام تقاربهم مع منظمة التحرير الفلسطينية والعراق.

وقف الملك حسين بقوة إلى جانب العراق في قضية الحرب العراقية - الإيرانية ومنذ الدلائعها أيد مطالب العراق وحقوقه القومية المشروعة وقام بعدة زيارات للعراق في بداية الحرب وفتح ميناء العقبة للسفن التي تحمل البضاعة للعراق. ثم استضاف الملك حسين مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في عمان والذي اتخذ قرارات سياسية واقتصادية هامة.

وليس هناك شك بأن الملك حسين يتمتع بمحنة سياسية نتجت عن الممارسة والخبرة. وهو يجيد فن التوازنات الداخلية والتقرب من القوات المسلحة والعشائر وأصحاب المصالح الاقتصادية. وقد وجد الملك حسين في مؤتمر قمة بغداد الإستراتيجية العربية والدولية الملائمة وتفاهم بموجبها مع منظمة التحرير الفلسطينية واستغنى عن المساعدات الأجنبية ووقف إلى جانب العراق منذ مطلع الحرب العراقية - الإيرانية.

«مشروع النقاط الست»

وكان الملك حسين قد أعلن مشروعاً للسلام مع (إسرائيل) اشتهر لاحقاً باسم «مشروع النقاط الست». وقد اغتسم الملك فرصة وجوده في الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة من الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون فاقترح أمام نادي الصحافة الوطني في واشنطن في ١٤/٤/١٩٦٩ خطة من ست نقاط حرص على التأكيد بأنه لا يطرحها باسمه فحسب، وإنما أيضاً باسم الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة آنذاك، وبخطوئض منه.

وتستند خطة الملك حسين إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢. وتهدف إلى إقامة سلام «عادل ودائم» على أساس شرط وحيد هو سحب (إسرائيل) «قواتها المسلحة من جميع الأراضي التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧، وتنفيذ جميع بنود قرار مجلس الأمن الأخرى». وتتلخص خطة السلام المقترحة في النقاط الست التالية:

(١) إنهاء حالة الحرب كلياً.

(٢) احترام سيادة جميع الدول في المنطقة، وسلامة أراضيها، واستقلالها السياسي، والإعراف بذلك.

(٣) الإعراف بحق الجميع في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعروف بها ومتحررة من التهديد أو أعمال الحرب.

٤) ضمان حرية الملاحة للجميع في خليج العقبة وقناة السويس.

٥) ضمان عدم انتهاك حرمة أراضي جميع دول المنطقة بأية إجراءات ضرورية، ومن ضمنها تعيين مناطق مجردة من السلاح.

٦) قبول تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ولم يكبد بعضي يومان على إعلان الملك حسين مشروعه حتى رفضته (إسرائيل) على لسان غولدا مائير رئيسة الوزراء عندئذ.

ومن ناحية أخرى أصدرت معظم المنظمات الفدائية الفلسطينية الرئيسة بيانا مشركا في ١٥/٤/١٩٦٩ أعلنت فيه رفضها مشروع الملك الخاص بالتفاوض مع (إسرائيل) عن طريق السفير غونار يارنغ وعلى أساس قبول (إسرائيل) بوضوح قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وهذه المنظمات هي: قوات العاصفة التابعة لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقوات التحرير الشعبية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني، والجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وقوات الصاعقة التابعة لطلائع حرب التحرير الشعبية.

وفي الوقت الذي أشارت فيه بعض المصادر المطلعة إلى ارتياح بريطانيا لمشروع الملك حسين، وبعد إعلان يوسف صباح وزير الخارجية اللبناني عن تأييده للمشروع في ١١/٤/١٩٦٩، انضمت سورية على لسان رئيسها الدكتور نور

الدين الأتاسي يومئذ إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في رفض مشروع الملك الأردني.

ولم يصدر عن الدول العربية الأخرى أو غيرها ما يفيد رفضها أو قبولها للمشروع.

المملكة العربية المتحدة

كما أعلن الملك حسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية عن مشروعه الخاص بإقامة «المملكة العربية المتحدة» يوم ١٥/٣/١٩٧٢. وقد أثار في معرض إعلانه إلى أن اقتراحه يأتي نتيجة «مباركة لسلسلة من الأبحاث المتصلة والمشاورات المستمرة» عقدت مع «ممثلي الشعب ورجالاته في الضفتين، وقادة الرأي ورجال الفكر فيهما» وحدد الملك مشروعه في النقاط التالية:

(١) تصبح المملكة الأردنية الهاشمية مملكة عربية متحدة، وتسمى بهذا الاسم.

(٢) تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين:

(١) قطر فلسطين: ويتكون من الضفة الغربية وأية أراض فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام إليها (أي المملكة المقترحة).

(٢) قطر الأردن: ويتكون من الضفة الشرقية.

٣) تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة، وفي الوقت نفسه تكون لقطر الأردن.

٤) تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين.

٥) رئيس الدولة هو الملك. ويتولى السلطة التنفيذية المركزية ومعه مجلس وزراء مركزي. أما السلطة التشريعية المركزية فتتألف بالملك، ومجلس يعرف باسم مجلس الأمة. ويجري انتخاب أعضاء هذا المجلس بطريق الإقراع السري المباشر، وبعدد متساوٍ من الأعضاء لكل من القطرين.

٦) تكون السلطة القضائية المركزية منوطة بمحكمة عليا مركزية.

٧) للمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها الأعلى الملك.

٨) تنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية في الشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة، وبما يكفل سلامة المملكة واستقرارها وازدهارها.

٩) يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر حاكم عام من أبنائه ومجلس وزراء قطري من أبنائه أيضا.

١٠) يتولى السلطة التشريعية في كل قطر مجلس يعرف باسم مجلس الشعب ويتم انتخابه بطريق الإقراع السري المباشر. وهذا المجلس هو الذي ينتخب الحاكم العام للقطر.

١١) السلطة القضائية في القطر هي محاكم القطر، ولا سلطان لأحد عليها.

١٢) تتولى السلطة التنفيذية في كل قطر جميع شؤون القطر، باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية. ومن الطبيعي أن يصار في تنفيذ هذه الصيغة ومركزاتها إلى الأصول الدستورية المنهجة فتحال إلى مجلس الأمة ليتولى اتخاذ الإجراءات لوضع الدستور الجديد للبلاد»

وقد أثار مشروع الملك حسين هذا زوبعة سياسية كبيرة. في الوقت الذي راجت فيه شائعات عن أن عددا من الدول العربية التي اعتصمت بالصمت، علاوة على الولايات المتحدة الأمريكية، قد وافقت ضمينا على المشروع تحدثت إضاعات أخرى عن أن المشروع قد تم بمباركة أجنبية. ومع ذلك، وعلى أثر حملة دبلوماسية قادها الأردن لصالح مشروع الملك، وحملة فلسطينية مضادة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أعلنت بعض الدول العربية والأجنبية وبعض القوى السياسية الفلسطينية والعربية مواقف محددة.

فعلى الصعيد العسكري الفلسطيني أجمعت فصائل المقاومة الفلسطينية، ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية، على رفض مشروع «المملكة العربية المتحدة» وقد اعتبرت هذه الفصائل ومعها العديد من المؤسسات والهيئات الشعبية الفلسطينية ذلك المشروع جزءاً من مؤامرة تستهدف تصفية قضية فلسطين، وسلب منظمة التحرير الفلسطينية أهليتها كممثل لشعب فلسطين. وقد تجلّى الموقف الفلسطيني الراض للمشروع في البيانات المشتركة التي أصدرتها منظمة التحرير الفلسطينية مع عدد من الدول والقوى السياسية العربية، كما تجلّى في

البيانات الرسمية التي أصدرتها كل من حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وجهة النضال الشعبي الفلسطيني، والجهة الشعبية - القيادة العامة، والجهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين، وجهة التحرير العربية، وطلائع حرب التحرير الشعبية - الصاعقة. وتبدى أيضاً ذلك الموقف الفلسطيني الرافض في البيانات التي أصدرتها الهيئة العربية العليا لفلسطين وكل من الإتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين، والإتحاد العام لطلبة فلسطين، والإتحاد العام لعمال فلسطين، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والإتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، واتحاد الفنانين الفلسطينيين، واللال الأحمر الفلسطيني، والمجلس الأعلى لرعاية الشباب الفلسطينيين، والمؤتمر الشعبي الفلسطيني.

وعلى الصعيد العربي. باستثناء جمهورية السودان الديمقراطية التي دعت إلى عدم التسرع في الحكم على مشروع الملك حسين وإلى عقد مؤتمر قمة عربي لدراسته. تفاوتت مواقف الدول العربية بين الصمت ومجرد التشديد على تأييد كل ما يرضيه الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية والرفض القاطع لذلك المشروع. وقد تبدى الموقفان الأخيران فيما أعلنته كل من جمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والجمهورية العربية اليمنية، والجمهورية العراقية، والكويت. ومن ناحية ثانية أصدر عدد من الأحزاب والقوى السياسية العربية، علاوة على بعض الإتحادات النقابية العربية، بيانات أعلنوا فيها تأييدهم

للشورى الفلسطينية ولنظمة التحرير، ورفضهم مشروع الملك حسين. ومن الأمثلة على ذلك البيانات التي أصدرتها الجبهة الوطنية الأردنية. وكل من الحزب الشيوعي الأردني. وحزب الجبهة القومية في اليمن الجنوبي، والحزب السوري القومي الإجتماعي في لبنان، وحزب التحرر والاشواكية في المغرب، وحزب البعث الإشتراكي في سورية، وحزب البعث الإشتراكي في العراق، والإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، واتحاد الصحفيين العرب، والإتحاد المهني العربي لعمال البناء.

وعلى الصعيد الدولي اختارت الولايات المتحدة الأمريكية عدم التعلق رسميا على مشروع الملك حسين، في حين راجت تكهنات عن موقف بريطاني متعاطف معه. ومن ناحية ثانية أعلن الإتحاد السوفيتي، والصين الشعبية، وفرنسا، تضامنها مع رغبات الشعب الفلسطيني. وبالتالي رفضها مشروع المملكة العربية المتحدة.

وأما (إسرائيل) فقد أعلنت على لسان غولدا مائير رئيسة الحكومة آنذاك رفضها القاطع للمشروع، ورغم أن بعض المصادر الصحفية الإسرائيلية اعتبرته خطوة تهدف إلى «إسزال ضربة سياسية قاضية» بالفدائيين الفلسطينيين.

ثورة ظفار (١٩٦٥)

تقع ظفار على شاطئ بحر العرب (على مسافة ٦٤٠ ميلاً غربى مسقط) بين المحافظة السادسة (المهرة) في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية غرباً، وصحراء جدة الحراسيس شرقاً. وتحدها من الشمال صحراء الربع الخالى في المملكة العربية السعودية.

وتبلغ مساحة ظفار ٣٨ ألف ميل مربع، ويبلغ طول شريطها الساحلى ٢٠٠ ميل بين رأس الشوامية شرقاً ورأس خربة على غرباً. وتقع عليه المدن الرئيسية. وظفار جغرافياً، عبارة عن سلسلة جبال تتحدر نحو البحر إلى الشرق والغرب، وتفرج عند سهل ساحلى ضيق، لكنه بالغ الخصوبة هو سهل صلالة (ويسمى أيضاً سهل جريب) تشمخ فوقه جبال القرى (يفتح القاف - وسميت كذلك نسبة إلى قبيلة القرى التي هي أكبر وأقوى القبائل العربية في ظفار)، وهي المنطقة الوحيدة في جنوب الجزيرة العربية التي تهطل فيها الأمطار بانتظام، إذ تجتذب سفوحها الجنوبية غيوم «الموسم» الهندية التي تتساقط مطراً غزيراً خلال أشهر الصيف، وهذا ما يجعل منها تلك «الجنة الكلسية» من الكهوف والمغاور والبحيرات والشلالات والأدغال التي فتنت الرحالة منذ القديم بروعتها. وترتفع بين جبال القرى وصحراء الربع الخالى سلسلة أخرى من الجبال.

يقدر عدد سكان ظفار بحوالي ٢٠٠ ألف نسمة، يعيشون في الريف على الزراعة الموسمية ورعي الإبل والبقر والماعز. غير أن الاقتصاد الريف ليس ذا اكتفاء ذاتي، مما يضطر مكانه للإعتماد على السهل والساحل لتقايضة منتجاتهم الزراعية بالمواد الغذائية الإضافية والمنتجات الصناعية. ويعيش السكان في السهل وعلى الشاطئ على الزراعة والتجارة وصيد الأسماك.

ويسكن في مدن ظفار خليط بشري من العمانيين والأفارقة والهنود والإيرانيين والصوماليين والبلوش، بالإضافة إلى سكان ظفار الأصليين.

ويشكل العمانيون الفئة المسيطرة بالسلطة، وهم إما موظفوا إدارة وإما قبائل مسلحة. والأفارقة هم الأرقاء (الملوكون) وأحفادهم. والبلوش سكان بلوشستان (الواقعة على حدود إيران وباكستان) هم جنود المرتزقة في جيش السلطان. أما الهنود والإيرانيون والصوماليون فيتعاطون التجارة والخدمات والربا.

ويعتبر اقتصاد ظفار بدائياً تقليدياً، بمعنى أن مورد الطاقة الرئيسي، ومسيمة الإنتاج الرئيسية - إن لم نقل الوحيدة - هي العمل البشري. إنه اقتصاد يكاد يعتمد فيه تراكم رأس المال، ينتج للإستهلاك المباشر ولا يستعين بأية أدوات، أو هو يستخدم أدوات جد بدائية. وتكاد تنعدم التمايزات الاجتماعية بين مختلف الفئات المهنية بسبب التخلف الشديد لقوى الإنتاج، بالإضافة إلى أن هذه التمايزات تخالطها تكتينات قائمة على القرابة، أو عائدة إلى «نظام الطوائف المغلقة».

وقد جرى إلحاق ظفار رسمياً بسلطنة عمان خلال الأعوام ١٨٧٧-١٨٧٩، غير أن تدخل مسقط في شؤونها يعود لبداية القرن التاسع عشر.

وقد مارس السلاطين. منذ ذلك الوقت بتأييد من الفرس والإنكليز، سياسات لا إنسانية ضد سكان ظفار، فعاملوهم كالعبيد وفرضوا عليهم ضرائب فاحشة، وضيقوا سبل العيش في وجوههم، وحرّموا من أدنى حقوقهم الإنسانية، فعمت البطالة وسيطر الجهل (لم يكن يوجد في المنطقة كلها سوى مدرسة واحدة في صلالة لا يدخلها إلا أبناء المقرئين من السلطان). وكانت إحدى نتائج هذا الوضع المزري أن التقى - لأول مرة - أبناء الريف مع أبناء المدن وأفراد من القبائل المتنازعة، وأعلنوا الكفاح المسلح للتخلص من العدو المشترك المتمثل بحكم آل «بو سعيد».

ويعتبر التاسع من حزيران (يوليو) ١٩٦٥ يوماً تاريخياً بالنسبة إلى منطقة عمان كلها حيث أعلن فيه الكفاح المسلح ضد الحكم الاستعماري البريطاني الذي امتد أكثر من قرن ونصف تبعاً لتفاوت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتشتت القوى الوطنية في كل إقليم.

وكان النضال الوطني قبل عام ١٩٦٥ يواجه كثيراً من الصعوبات والعثرات، وكانت الجماهير - وعلى فترات مقطعة - تهب في انتفاضات عفوية، ما تلبث أن تحمد لعدم التخطيط من جهة، وبسبب تفرق الحركة الوطنية من جهة أخرى، بالإضافة إلى الشراسة التي كانت قوات الإصمصار البريطاني تواجه بها تلك الانتفاضات. والحقيقة أن تلك الانتفاضات كانت ذات طابع إصلاحى

في الأساس، فهي لا تنطلق من نقطة الفراق كامل عن معطيات النظام القائم، ولا من تحليل دقيق للقوى المستفيدة منه أو تقف وراءه كما أنها ليست نتيجة نضج في وعي العلاقات الأجنبية والطبقة التي تتحكم بالمنطقة. ولم تكن الإنتفاضات تلجأ إلى الإصطدام المباشر بالوجود الإستعماري، الذي كان يتسر بأنظمة الحكم التي يتحالف معها ويربطها بمعاهدات الحماية، مما يجعل وجوده غير واضح المعالم، كوجود عسكري فعال (تستثنى من هذه الناحية مياه الخليج حيث كانت البوارج الحربية، وقطع الأسطول البريطاني تتواجد بشكل دائم). ولم يكن هناك تسبق مشترك بين الإنتفاضات، أو حتى مجرد استفادة من التشابه في الإنتفاضات، مما جعل الإنتفاضات والتحركات معزولة ومتفرقة ومحصورة ضمن المناطق التي تحدث فيها.

وخلال هذه الفترة تمكنت بريطانيا من تثبيت سيطرتها على الوضع السياسي والإقتصادي لنهب ثروات المنطقة المعدنية والبرولية، والإستفادة من ممراتها التجارية البحرية والجوية، وتحويلها إلى سوق لتصرف منتجاتها.

وكي تضمن بريطانيا استعاب الأوضاع لها في منطقة الخليج، فقد أنشأت هناك عدة قواعد عسكرية: جوية وبحرية، لتكون منطلقاً للأسطولان البريطاني والأمريكي في المحيط الهندي، ومنطلقاً لسلح الجو الملكي البريطاني في عملياته العسكرية ضد شعب ظفار، بالإضافة إلى أن تلك القواعد كانت تشكل محطات ارتباط للقواعد البريطانية في الشرق الأقصى وقبرص.

ومن أبرز تلك القواعد: قاعدة بيت الفلج الجوية البرية، وهي مقر القيادة العامة للقوات البريطانية، وقاعدة السيب الجوية البرية وهي تعد لتكون البديل للقاعدة الأولى في بيت الفلج. وقاعدة الدقم البرية المقابلة لجزيرة مصره. وقاعدة أم الغوارف البرية قرب صلالة وهي قيادة القوات البريطانية في ظفار، ومنها توجه العمليات ضد الثورة. وقاعدة بيت نزوى. وقاعدة رأس الحد البحرية الجوية، وهي من القواعد الجديدة التي يجري تطويرها. ومراكز عسكرية عديدة في عبرى وبهد، ومطارات عسكرية بريطانيا في قلبة، وخيبة، وجبل الفهود، وقرنت، ومرباط، وحيروت.

ورغم هذا الوجود العسكري المكثف (وربما نتيجة لوجوده) فقد قرر فرع حركة القوميين العرب في الخليج العربي أن يبدأ الكفاح المسلح في الإقليم الجنوبي من عمان (إقليم ظفار)، وذلك رداً على الأوضاع المردية تحت حكم سعيد بن تيمور، ولطرد الإستعمار البريطاني من المنطقة كلها. وقد حاول فرع حركة القوميين العرب في ظفار الإفادة من تجارب الإنفاضات السابقة، عن طريق تعينة أوسع الجماهير، والإتصال بكافة التنظيمات القائمة لتوحيد الجهد وضمان شمول الثورة والتحالف مع القوى الوطنية الأخرى.

وهكذا تم الإتصال مع «الجمعية الخيرية الظفارية» وتنظيم «الجنود الظفارين» من أجل القيام بعمل مشترك، وتشكيل جبهة نضالية واحدة تفجر الكفاح المسلح. وعقد المؤتمر التأسيسي الأول في «وادي لحيز» حيث تم تشكيل

«جبهة تحرير ظفار» التي قوت بيان إعلان الكفاح المسلح في ٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٥.

ويرجع اختيار الحركة لإقليم ظفار كمنطلق للفوار إلى عدة أسباب، من بينها نضوج الأوضاع الجماهيرية والسياسية لحركة مسلحة ضد الإستعمار البريطاني حيث بلغ السخط الشعبي أقصى مداه. وبعد المنطقة، نسبياً، عن قواعد الإنكليز العسكرية، ومراكز إمداداتهم، بالإضافة إلى صلاحية المنطقة لقيام حرب العصابات.

ونتيجة لرفع شعار إقليمية الثورة، مراعاة لموقف شريك «الحركة» في الكفاح المسلح، فقد عانت الثورة كثيراً من حالات الجمود والإنغلاق، واستمر الوضع كذلك إلى أن عقد المؤتمر الثاني للجبهة في وادي «حرين» في الفترة الممتدة من ١/٩/٦٨ وحتى ٢٠/٩/٦٨، حيث توصل المؤتمر إلى نتائج عدة هي:

- انتخاب قيادة جديدة، معظم عناصرها مؤيدة لحركة القوميين العرب واتجاهاتها الفكرية والطبقية.

- وضع ميثاق وطني للجبهة.

- إعلان التزام الجبهة بالعمل الثوري المنظم، باعتباره المسلك الوحيد لدحر الإمبريالية وحلفائها

وقد أدركت بريطانيا خطورة الوضع الناجم عن تفجير الفورة في عمان الداخل، بالإضافة إلى إقليم ظفار. وفي تلك الظروف خلع السلطان سعيد بن تيمور ابنه الأكبر «قابوس» بعد أن ساد انطباع عام بأن كل الولايات التي حلت بالبلاد كانت بسببه، وطرح «قابوس» برنامجاً إصلاحياً بغية سحب الأرض من تحت أقدام «الجهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي» التي لم يكن قد مضى على إعلان قيامها سوى أيام قليلة، مما اضطر الجهة لإيقاف النضال العسكري الذي أعلنت عنه، والرجوع إلى العمل السياسي السري مؤقتاً.

ولكن الوضع الجديد لم يؤثر كثيراً على الإقليم الجنوبي (ظفار) حيث نجحت «الجهة الشعبية لتحرير الخليج» في تحرير الجزء الأكبر من الريف، واستطاعت أن تلف الجماهير حولها.



السلطان قابوس

وإزاء الوضع الجديد الناشئ عن تعيين السلطان قابوس بن سعيد خلفاً لوالده المخلوع، فقد أدركت الجهتان أهمية توحيد القوى الوطنية في عمان.

ولهذا تداعيت الجهتان للقاء. وعقد مؤتمر توحيدي في (اهليش) المنطقة الحرة، في

نهاية عام ١٩٧١ لتوحيد الجبهتين ومجهما في جبهة واحدة، كي تصب كل الجهود والطاقت من أجل تصعيد النضال ضد الإستعمار البريطاني وعملاته. وقد توصل المؤتمرون إلى القرارات والإنجازات التالية:

- دمج «الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المخل» و «الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي» في جبهة واحدة تحت إسم «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي».

- مناقشة والقرار برنامج العمل الوطني الديمقراطي والنظام الداخلي المقدم من قبل اللجنة التحضيرية.

- انتخاب قيادة موحدة للجبهة الجديدة.

ولقد وضعت «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي» أمامها عدة أهداف. وكانت أهدافها على الصعيد المحلي: تحرير المنطقة من كافة أشكال الوجود الإستعماري، وتحقيق الإستقلال الناجز، والقضاء على أنظمة الحكم العشائرية الإوتوقراطية، والقضاء على التجزئة وتحقيق وحدة المنطقة السياسية، والقضاء على الإقطاع بكافة أشكاله، وتوزيع الأراضي على الفلاحين المعدمين، وإقامة التعاونيات والمزارع الجماعية، وتحطيم العبودية، وتصفية كافة بقايا علاقات الرق، وبناء نظام سلطة الديمقراطية الشعبية، وإنهاء سيطرة واستغلال الطبقة الرجوازية، وتصفية الإحتكارات الأجنبية بكافة أشكالها مع تحرير السوق الوطنية من الارتباط بعجلة السوق الرأسمالية العالمية، وبناء اقتصاد وطني مستقل

ذي قاعدة صناعية وزراعية ثقيلة، وإطلاق حريات الجماهير ومبادئها، وتمتعة طاقات الشعب سياسياً وعسكرياً، وبناء جيش ثوري قوي، والعمل على إلغاء فوارق التخلف بين الأرياف والمدن، ومكافحة الثقافة الإستعمارية الرجعية وبناء ثقافة وطنية ثورية، والعمل على تحرير المرأة من كافة أشكال الإضطهاد السياسي والإجتماعي والعائلي، ومحاربة أسباب الفساد الخلفي والإداري والسياسي ومحاربة الجهل والمرض وكافة مظاهر التخلف في المجتمع، وضمان الحقوق الكاملة للأقليات والجماليات الأجنبية، وتأمين حرية العقائد والمذاهب الدينية.

أما أهدافها على الصعيد العربي فكانت تتمثل في تعزيز العلاقة الكفاحية بين الثورة في عمان والخليج العربي مع حركة التحرر الوطني العربية وفصائل الثورة الفلسطينية، وشن حرب الشعب ضد الدولة الصهيونية والإمبريالية العالمية من أجل إنهاء الإستعمار والكيان الصهيوني.

وكانت مواقفها على الصعيد العالمي: اعتبار الثورة الوطنية الديمقراطية في عمان والخليج العربي جزءاً من حركة الثورة الوطنية الديمقراطية العالمية، والالتزام بدعم ومساندة نضالات الشعوب في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، في صراعها العادل ضد قوى الإستعمار والإستعمار الجديد، والكيانات والحركات العنصرية في العالم، والوقوف إلى جانب القوى الاشتراكية والتقدمية في العالم في صراعها التاريخي ضد قوى الإمبريالية والرأسمالية العالمية.

وقد ترجمت «الجهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي» هذه المهام والمواقف عملياً من خلال ممارستها في المناطق المحررة، حيث أقامت «مجالس شعبية» لتطوير مشاركة الجماهير ومساهمتها الفعالة في إدارة المناطق المحررة، وتطوير الأرياف في الميادين السياسية والاجتماعية والإنتاجية. ويتألف المجلس الشعبي الواحد في كل منطقة من ٨ إلى ١١ عضواً، وذلك حسب الكثافة السكانية، ويضم ممثلين عن المواطنين، وممثلين عن إدارات الميليشيا الشعبية، وممثلين عن إدارات جيش التحرير الشعبي.

ويعقد المجلس الشعبي دوراته العادية مرة كل شهر، ويحق له أن يجتمع في دورات استثنائية، في أي وقت، وتمثل مهماته في كل منطقة بتطوير مبادرات الجماهير وتشجيعها وتوثيق ارتباطها بالثورة، وتجميع آراء واقتراحات والتقادات المواطنين ودراستها والاستفادة منها في تطوير الممارسة العملية للثورة، والمساهمة في أعمال التوعية السياسية والدعاية والتحريض في أوساط المواطنين، وملاحقة إشاعات ودعايات عناصر الثورة المضادة وتعريضها، وتبع تحركات العناصر المضادة المنتمية في أوساط الجماهير واستكشافها، والعمل على تصفيتها، وحل المشكلات الاجتماعية في أوساط المواطنين، الناجمة عن بقايا النظام القبلي (الثار ومسائل الإرث... الخ)، وتطوير الإنتاج الزراعي، والإنتاج الحيواني، والاهتمام بتنظيم الري وتوسيع مشاريع السدود والأحواض، وتنظيم حملات التوعية في أوساط المواطنين حول أهمية رفع الإنتاج وكشف مخططات السلطة العميلة الرامية إلى ضرب الاقتصاد الريفي وتضييق الخناق الاقتصادي من حول الثورة والمواطنين في المناطق المحررة.

كما ترجمت الجبهة مهامها عملياً باللقاء مع الحركات الوطنية والفورات الشعبية، سواء في الوطن العربي أو العالم، ولكنها تعرضت لأخطاء عديدة استطاعت تجاوزها بفضل قدرتها على فهم طبيعة العدو، وتخطيطاته، ومبادئها إلى وضع خطة مضادة تكون نتيجة الخروج من المأزق، أقوى مما كانت، وأكثر قدرة على مواصلة الكفاح، كما حصل أثناء حركة ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، حيث جرت حركة إنقسامية في المنطقة الشرقية من ظفار، مستهدفة جر البلاد إلى حرب أهلية واسعة، ولكنها ماتت عند تصديها للحركة المذكورة.

ولقد خاضت «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي» معارك واسعة مع القوات البريطانية التي كانت تهدف للقضاء على الثورة، وتمكنت من الصمود والحفاظ على المناطق الحرة من إقليم ظفار، وكانت أشد المعارك في «صرفيت» غربي ظفار، وفي «مرباط» حيث تمكنت من احتلال بعض مواقع العدو الحصينة في ٧٢/٧/١٩.

وحاول البريطانيون إبان ذلك «تعريب» القتال الذي رافقه تكثيف التدخل العسكري الإيراني بشكل مكشوف. وجابهة هذه الأخطار سعت قيادة «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي» لتنظيم الشعب حتى يصبح قادراً على شن النضالات المتعددة والمتنوعة في وجه الأعداء، وكشفت الجماهير بحسبها الثوري، في مختلف مواقع الصدام اليومية مع السلطة، طبيعة العدو ونوعية الأسلحة التي يعتمد عليها. وتتمثل الأهداف التي سعت إليها «الجبهة الشعبية

لتحرير عمان والخليج العربي» وكل القوى الوطنية في مرحلة مجابهة الأخطار التي عاشها بالنقاط التالية:

أ - دحر الغزو الإيراني الذي لا يهدد عمان فقط، وإنما منطقة الخليج العربي كلها، ويهدد السلام في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا.

ب - تصفية الوجود العسكري الأجنبي والمتمثل بالقواعد والجيوش الأمريكية والإيرانية والبريطانية في منطقة: البحرين، ومصرقة، وصلالة، ورأس الحد وثمريت، وخروج الأساطيل الإستعمارية من مياه الخليج العربي.

ج - الإطاحة بالنظام الرجعي في مسقط.

د - إسترداد الحقوق الوطنية في الثروات النفطية والزراعية والتجارية، والعمل على تسخير النفط من أجل تطوير المنطقة التي تعاني من التخلف.

هـ - النضال من أجل تحقيق الحريات الديمقراطية، والسماح للجماهير بالتكثف وبناء منظماتها المستقلة للدفاع عن حقوقها أمام تكتل الإحتكاريين.

و - النضال من أجل تحويل الخليج العربي إلى بحيرة سلام، حيث تقوم العلاقة بين الدول المختلفة على أساس الإحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وبهذا سياسة الضم والإحقاق والتوسع والمهيمنة التي كانت تتبعها إيران في ذلك الوقت.

ز - النضال من أجل تحويل المحيط الهندي إلى منطقة خالية من القواعد (الأساطيل الأمريكية والبريطانية).

ومنذ الدلاع الثورة، خاضت قوات جيش التحرير الشعبي والمليشيا معارك حامية ودامية مع قوات العدو التي كانت تساندها القوات البريطانية ثم الإيرانية وكان «طريق حمزين» الذي يربط قواعد العدو في سهل صلالة بمراكزه الشمالية وقواعده في عمان الداخل الميدان الرئيسي للمعارك بين الطرفين. وقد أطلق عليه الفوار اسم (الخط الأحمر) لكثرة ما أريق فيه من دماء، حيث استطاعت قوات جيش التحرير والمليشيا أن تطرد قوات العدو من الخط الواقع في ريف المنطقة الوسطى، وتحت السيطرة التامة على «طريق حمزين» وتطهيرها بشكل نهائي مع بداية النصف الثاني من عام ١٩٧٠، بعد أن قام العدو بمحاولات ضخمة استخدم فيها كافة أسلحته (الذبابات - المصفحات الطيران - المدفعية الثقيلة) دون جدوى. ومنذ ذلك الوقت لم يعد بإمكانه استخدامهن وأصبحت الطائرات هي الوسيلة الوحيدة للإتصال بمراكزه في الشمال وفي بقية مناطق عمان.

وبعد أن فشل العدو في تحقيق أي نصر في المنطقة الوسطى نقل الحرب إلى المنطقة الغربية، وقد خاضت معه قوات الجبهة معارك عنيفة في شعבות، اضطر بعدها للإنسحاب، ودمر الطيران البريطاني مدينة رخيوت التي هجرها سكانها إلى الجبال المجاورة. وفي ١٤ شباط (فبراير) ١٩٧١ قامت قوات جيش التحرير الشعبي والمليشيا الشعبية بهجوم شامل على معظم قواعد العدو الأساسية في

السهل الساحلي، وفي وقت واحد، شمل القاعدة الجوية البريطانية في صلالة - ومركز آنا- قاعدة أم الغوارف للمشاة - مكر المسيلة - مواقع العدو في مدينة طاقة. وقد تكبد العدو خسائر فادحة في الأرواح والمعدات والمنشآت، وكان بين القتلى ستة ضباط بريطانيين.

وفي بداية شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧١ قام العدو بحملة عسكرية ضخمة على المنطقة الشرقية بقصد إسقاطها. وقد جندت بريطانيا وقوات السلطة إمكانيات ضخمة لهذه الحملة منها استجلاب فرق الكوماندوس البريطانية (الشياطين الأحمر) وطائرات «سترايك ماستر» الحديثة، ومجموعات كبيرة من المرتزقة. ومنذ اليوم الأول لنزولهم، دارت معارك عنيفة وبموية على طول المنطقة الشرقية. والتفتت الجماهير حول قوات جيش التحرير. وبعد شهرين كاملين (تشرين الأول وتشرين الثاني) من المعارك الدامية، دحرت قوات العدو وتقهقرت مهزومة إلى مواقعها الأساسية إثر تكبدها خسائر فادحة في الأرواح والمعدات. وقد اعترفت الصحف البريطانية آنذاك بالهزيمة. وما كان أمام وزارة الدفاع البريطانية إلا إعلان عزل قائد قواتها في السلطنة «غراهام» الذي خطط للحملة ووعد بإنهاء الثورة، واستبدلته «بكريزي» لعله ينجح فيما فشل فيه سلفه.

وبعدما فشلت حملة (تشرين الأول - تشرين الثاني) ١٩٧١ قام العدو بحملة أخرى على الممر في بداية ١٩٧٢، بقصد قطع خطوط التموين للجهة بين المنطقة الغربية وبقية المناطق الداخلية.

ونزلت قواته في العديد من الأماكن الهامة. ونتيجة لوعورة المنطقة وقحطها، وبعد معارك متصلة استمرت أكثر من شهرين لم تستطع أثناءها قوات العدو من تحقيق أهدافها، اضطرت من جديد للإنسحاب، أو البقاء في مراكز بعيدة، معرضة لهجمات القوات الثورية باستمرار.

وفي أواخر نيسان (إبريل) ١٩٧٢ نزلت قوات العدو في شمال صريفيت بالمنطقة مستهدفة قطع خطوط مواصلات الثورة (يطلق الضباط الإنكليز على هذه المنطقة اسم «عنق الزجاجة» نظراً لأهميتها الإستراتيجية). وضمت قوات الجبهة عند ذلك هجمات عنيفة ويومية على هذا الموقع، ولم يحقق العدو هدفه الأساسي، وإنما ظلت قواته مثبتة في مواقعها.

. أما في مركز لقييت الواقع في شمال المنطقة الغربية، فقد تواجد العدو هناك منذ قيام الثورة عام ١٩٦٥. وفي أوائل ١٩٧١ بدأ الثوار يشددون من هجماتهم على هذا المركز. وخلال النصف الأول من عام ١٩٧٢ ازدادت شدة هذه الهجمات اليومية (أكثر من ٣ هجمات في اليوم الواحد). وتحت شدة ضربات الثوار اضطر العدو للإنسحاب منه في أيار (مايو) ١٩٧٢.

ويعتبر الهجوم الذي شنته قوات الثورة على مدينة مرباط (مدينة الشهداء) علامة فارقة في حياة الجبهة وقواتها المسلحة. وبالرغم من النتائج السلبية التي نجمت عن هذا الهجوم، إلا أنه برهن عن مدى تماسك قوات جيش التحرير الشعبي والمليشيا الشعبية واستبسالها، في سبيل تحقيق الأهداف الثورية للجبهة مهما بلغت التضحيات. ففي فجر التاسع عشر من تموز (يوليو) ١٩٧٢ شنت

قوات الفورة العاملة في المنطقتين الوسطى والشرقية هجوماً مشتركاً على مدينة مرباط، وطوقت المدينة، واقتحمت معازل العدو حيث خاضت معه معارك ضارية، وهنا لجأ العدو إلى القوات الجوية، وتم إنزال المظليين خلف الثوار، واشتبكت معهم القوات الاحتياطية. واستمر القتال ١٨ ساعة، وانتهى بالسحاب الثوار بعد خسارة ٢١ قتيلاً و١٢ جريحاً.

وتابعت لوزة ظفار نضالها بعد فشل الهجوم الكبير الذي شنته قواتها على بلدة مرباط شرق ظفار. ولكنها وجدت أن عليها أيضاً أن تحارب الوجود العسكري الإيراني في المنطقة، خاصة بعد وصول حوالي ١٢٠٠ جندي إيراني من سلاح المظلات عام ١٩٧٢ لتدريب قوات السلطة، ومواجهة حرب العصابات التي شنها ثوار الجبهة. ولقد اشركت هذه القوات الإيرانية في العمليات الحربية، ولكنها لم تستطع طوال عامي ١٩٧٢-١٩٧٣ إلا فتح الطريق بين صلالة ومسقط، والمعروفة عسكرياً باسم «ميدواي» عند بلدة ثمرت. وهي طريق التموين الأساسية لكل المنطقة الجنوبية، والتي ظل الثوار يسيطرون عليها عدة أعوام.

وكانت القوات الإيرانية العاملة في ظفار عام ١٩٧٤ تملك نحو ١٥ طائرة هيلوكبتر من طراز «أوغستال- ٢٥» مع طيارينها ومهندسي الصيانة والضباط التابعين لها الذين بلغ عددهم نحو ٤٠ ضابطاً كما كانت تملك عدة طائرات نقل من طراز «هركوليس- ١٣٠- سي» ولذا كان من الممكن اعتبارها قوات صدمة سريعة الحركة وذات اكتفاء ذاتي. وكانت تقوم مباشرة من «بندر

عباس». وتتكفل إيران بمصاريفها ورواتبها وأعبائها لكونها جزءاً من القوات المسلحة الإيرانية، وإن تكن نظرياً تحت إمرة قيادة قطاع ظفار وقوات السلطة.

ولقد تعرضت الثورة خلال كفاحها لمصاعب كثيرة، بعضها ذاتي وأكثرها خارجي، حتى تقلص عدد الثوار وأصبح مؤخراً لا يزيد عن ٦٠٠ رجل مسلح، مدربين تدريباً حسناً، ومثقفين ثقافة سياسية وعقائدية جيدة، تدعمهم ميليشيا تضم (٦٠٠-١٠٠٠) رجل وامرأة، مبنية على أساس قبلي، وتشمل كل منطقة من مناطق الجبال حيث يقيم الشوار. وليست جميع عناصر الميليشيا مسلحة، ولا يقتصر دورها على المساعدة في القتال، بل يتعداه إلى تأدية خدمات توعوية واستطلاعية.

وتقسم قوات الثورة استراتيجياً إلى ثلاثة أقسام:

آ) القطاع الغربي قرب الحدود مع اليمن الجنوبية، حيث تعمل فرقة «بن غوث» وهي مؤلفة من نحو ١٢٠ مقاتلاً. ب) القطاع الأوسط في منتصف الطريق إلى صلالة حيث تعمل كتية ٩ حزيان (يونى) المؤلفة من ثلاث فرق: فرقة «سهيل» وفرقة «أحمد طارش» وفرقة «بن ظهير». ج) القطاع الشرقي بالقرب من حدود عمان الداخل حيث تعمل الكتية الغربية المؤلفة من أربع فرق: فرقة «بن دهيم» وفرقة «سيف» والفرقة الشرقية والفرقة الجنوبية. ويبلغ عدد كل فرقة نحو ٦٠ مقاتلاً.

وذلك الفوار أنواعاً مختلفة من الأسلحة منها رشاشات ثقيلة، ومدافع هاون،
وأسلحة فردية مختلفة العيارات والمصادر، ومدافع مضادة للدبابات عيار ٧٥.
مم، وصواريخ كاتوشا السوفيتية (١٢٢مم). وأكثر أسلحة الفوار اليوم
سوفيتية الصنع، ولكنها لا تأتي مباشرة من الاتحاد السوفيتي، وإنما عن طريق
الدول الصديقة. ولا تزال البور الثورية الظفارية تقوم ببعض العمليات
العسكرية المحدودة رغم اختلال ميزان القوى.

المعاناة اليمينية

كان الضباط الأحرار يتصورون أن مجلس الرئاسة سوف يكون محل ثقة
الجميع. وسيمكن من تكوين قاعدة جماهيرية عريضة للثورة، لذلك ضموا فيه
كل القوى المعارضة واليمينيين الأحرار وكافة السياسيين المعادين للنظام السابق
والعديد من المهاجرين.

وقد أدرك قادة الثورة بأنهم لم يكونوا قد أعدوا العدة اللازمة للمستقبل مما
دفعهم لإقامة علاقة فورية مع عبد الناصر الذي وعدهم قبل الثورة بأن يقدم لهم
كل العون اللازم، حيث اعترفت مصر بالثورة في ٢٩ سبتمبر عام ١٩٦٢.

أما السعودية فلم تتراح لذلك الإنفجار الشعبي، فحولت أراضيها إلى رأس
جسر عدائي، حيث كانت تجتذ فلول المرتزقة اللذين بلغ عددهم حوالي عشرة
آلاف مسلح من بقايا النظام السابق.

استطاعوا بهم القيام بهجمات شرسة على أراضي اليمن، إضافة إلى أن العديد من القبائل عارضت النظام الجمهوري منذ البداية ومنهم مثلاً قبيلة بكيل التي قتلتك لوحدها عشرة آلاف مسلح ونتيجة لذلك فقد كان من الصعب على حكومة فنية كهذه أن تدافع عن حدودها.

وقد استغلت ذلك بريطانيا فقامت بقصف بعض المناطق الحدودية بهدف تخويف الثورة من جهة، ومن جهة أخرى تخويف القبائل الجنوبية أيضاً.

أما الموقف في عدن فكان مشعباً بالحماس، فقد حشدت الجماهير كي تقدم دعمها للثورة الشمالية معتمنة إخلاص من الإستعمار البريطاني بإقامة الوحدة بين الشطرين.

وفي ٢٨ سبتمبر وصل الدعم العسكري لليمن من مصر حيث أرسلت لهم عن طريق الجو بعض من قواتها. ثم وصلت في اليوم التالي إلى ميناء الحديدة أول سفينة عسكرية مزودة بالسلاح الحديث.

وفي ٨ نوفمبر اتفقت الدولتان على عقد اتفاقية دفاع مشترك.

أصبح بموجها تواجد الجنود المصريين على أرض اليمن وجوداً شرعياً، حيث بلغ عدد الجنود المصريين في منتصف نوفمبر من نفس العام حوالي ثمانية آلاف جندي مصري. كما قدمت مصر معونات مالية كبيرة.

هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن تواجد قوات مصرية على أراضي اليمن وتدخلها في كل صغيرة وكبيرة ومشاركتها في الحروب الأهلية بدأت تدور هناك وفرض أشخاص معينين في السلطة.

كل ذلك بدأ يثير حمية البعض ثم في النفوس حسداً وكراهية. ونقاط ضعف لدى القيادة تستغلها قوى المعارضة.

إضافة إلى أن رجال الدين وقبائلهم اللذين أيدوا الثورة في بداياتها بدأوا ينقلون إلى جانب المعارضة، تحت قيادة القوة الثالثة التي ظهرت للوجود من مشايخ وإقطاعيين ومثّلين عنهم. ولم يكن ذلك لأسباب دينية وإنما لأسباب اقتصادية وسياسية محضة كانوا يلهثون خلفها فعندما أخذت السعودية تعرض عليهم الأموال مقابل وقفهم ضد الثورة. اتبع المصريون نفس الطريقة معهم. فوجد المشايخ أنفسهم أمام لروء كبيرة، حيث كانوا يقبضون من كلا الفريقين المتنازعين ويعلنون تأييدهم للثورة من جهة ثم تأييدهم للملكية من جهة أخرى.

ثم اضطرت الثورة إلى تقديم بعض التنازلات وذلك بإصدار المادة العاشرة من النظام الجمهوري والتي تنص على إيجاد مجلس دفاع وطني من المشايخ رتبة كل عضو فيه بدرجة وزير، مما جعل المشايخ يستغلون أيضاً هذه المناصب ويسلمون إلى الحكم، مما قوى بدوره نفوذ القوى الإقطاعية في أجهزة الدولة. لأن تلك القوى كانت تنتظر للدين من خلال منظورها الرجعي الذي يخدم مصالحها الطبقية.

المعارضة الليبرالية:

عندما قضت الثورة على النظام الإمامي وقوانينه الإقطاعية الجائرة ومخلفاته الرئيسية من طائفية ومذهبية وقبلية. وغدا الجميع سواسية أمام القانون زاد نفوذ الليبراليين فارتكبوا موجة كبيرة من المعارضة وبدؤا يطالبون بإخراج القوات المصرية من البلاد والتصالح مع الجيران وهم السعودية وبريطانيا، مما يدل على أن تنظيم الضباط كان يضم إلى جانب الأحرار الحقيقيين. إنتهازيين ونفعيين وقد علق أحد الساسة في حينه على أن في الثورة اتجاهان اجتماعيان وسياسيان متناقضان.

الثورة اليمنية تحت المجهر

عندما نقيم تأثير أي ثورة منلباً أم إيجابياً علينا الإحاطة بالعلاقات الإجتماعية السائدة. ففي بلد مثل اليمن يعيش أغلب أجزائه في علاقات عشائرية وقبلية متخلفة كل منها يضم الحقد والضغينة للآخر.

إضافة للفقر والإضهاد، فإن ذلك سيدفع بلاشك لإنفاضات عديدة ليس في المناطق الزراعية والريفية فحسب، بل وفي كل المدن الأخرى.

فقد واجه زعماء الإنقلاب صعوبات حمة جعلتهم غير قادرين على حل تلك المشاكل الاقتصادية والإجتماعية والسياسية التي واجهتهم وذلك بسبب عدم امتلاكهم لأبهة خيرات سابقة.

ورغم هذا فإن الدولة الجديدة انتهجت طريق التطور الرأسمالي حيث فتحت الأبواب للسوق العالمية. وأطلقت العنان للبرجوازية المحلية. وتخلصت من الزعماء السياسيين السابقين، ولكنها بالمقابل أحرزت تغيّراً كبيراً في إطار النظام السياسي عن طريق تشكيل النظام الجمهوري، وبفعل تأثير الجماهير أخذت القضايا الاجتماعية والتغيرات طريقها إلى أجهزة الإعلام فرفعت شعارات تقدمية في العدالة الاجتماعية وحرية المرأة وتعميم التعليم. ومشاركة العمال والفلاحين في السلطة وغرست في نفوس الشعب ثقافة وطنية تقدمية أسقطت مبادئها من واقع نضالها ضد أعداء الثورة اللذين حاولوا استغلال الدين للمناورة من أجل إضعاف هذا النظام الجديد.

وقد عملت الثورة ومن أجل تعزيز الطابع الشعبي بأن أعلنت تأييدها لنضال الشعب اليمني في الجزء الجنوبي المحتل وكانت صحافتها وإذاعتها في الشمال متفصلاً لكافة المشاعر في الجنوب اليمني التي تعبر عن حالة الشعب تحت سيطرة الإستعمار والرجعية. وقد ساعد هذا كثيراً في تهيئة الأجواء المناسبة أمام الجماهير في الجنوب لكي تحطم قيود العبودية المفروضة عليها.

لكن هذا كله لا يعفيها من الأخطاء الكثيرة التي وقعت فيها بسبب العدم الخيرة السياسية لدى القائلين بها إضافة إلى أن الثورة فقدت طابعها الطبقي الواضح منذ أيامها الأولى. لكونها عبرت عن مصالح البرجوازية الصغيرة في المجتمع. ولم تسعى لأشاعة الحريات الديمقراطية التي كانت متساهل في تعبئة الجماهير في صفوف المقاومة الشعبية من أجل حماية الجمهورية.

كما أنها لم تسارع كما وعدت بإلغاء المعاهدات المجحفة التي عقدها السلطة الإمامية والتي كانت تمس استقلالها وسيادة اليمن.

خاصة وأن النشاط الآمري كان يتسلل من خلال هذه الإتفاقيات والمساعدات المشبوهة، كما لم تضع أية ضوابط حقيقية لنشاط الشركات الأجنبية، ولم توسع علاقاتها مع منظومة الدول الاشتراكية، ولم تشجع الرأسمال الوطني بالشكل الفعال.

وقد ساعدت طبيعة البلاد الجبلية وطرقها غير المعبدة على تقييد حركة المواصلات بين مختلف المناطق. وكان ذلك عائقاً أمام ترسيخ المثل الثورية وأدى بالعكس إلى إنعاش الميول المعادية عند القبائل.

ويبدو أن الشعارات التي طرحها الثورة كانت بعيدة جداً عن أرض الواقع مما شجع على أن يظل تأثير الدين والمذهبية يحتل جزءاً كبيراً في تفكير الناس وسلوكهم. خاصة بعدما ظهر مبدأ المساواة الطائفية في أجهزة الدولة حيث ضم مجلس قيادة الثورة ١١ عضواً من الطائفة اليزيدية و ١١ عضواً من الشافعية. وكان إحلال المنطق الطائفي محل المنطق الثوري أول طعنة توجه للجمهورية الوليدة. التي وجدت أصلاً للقضاء على المنطق الأسري والطائفي والعرقي والفتوي.

وكما أن إدخال رؤساء القبائل في مراكز حكومية هامة أوجد بؤرة دائمة الخطر على حياة الثورة واستمرار بقائها. أضف إلى هذا أن الثورة لم تطبق برنامج ديموقراطي شعبي. بل أنها أهملت معظم مطالب الشعب الملحة كالإصلاح الزراعي والصحة والتعليم وغيرها.

اتفاقية الخرطوم

ولقد جاءت نتيجة للظروف التالية:

١- عدم استقرار النظام وذلك ناتج عن أخطاء أدت إلى تصدع الصف الجمهوري.

٢- الحساسيات التي خلفتها هذه الأخطاء والتصرفات في صفوف اليمنيين الجمهوريين مما دفع بالمتحدة للتخلص من هذا الوضع بأي شكل.

٣- المساومات الشاملة التي تجري في المنطقة هي التي فتحت قضية إعادة النظر بالنظام الجمهوري والثورة في اليمن من جديد.

٤- اشراط السعودية إعادة النظر في قضية اليمن لكي تساهم في دفع المبالغ التي أقرت كعمولة لمصر والأردن بعد نكسة حزيران.

بنود الاتفاقية:

انبثقت بنود الاتفاقية عن المشروع السوداني القائل بقيام الحكومة اليمنية الموجودة آنذاك بمهامها حتى موعد إجراء استفتاء على هوية النظام وقد جاء في بنودها:

١- تكوين لجنة ثلاثية تناط بها مهمة معالجة المسألة اليمنية وتتكون من ثلاث دول عربية وهي العراق والمغرب والسودان.

٢- مهمة اللجنة وضع التخطيط الذي يضمن انسحاب القوات المصرية من اليمن. ووقف المساعدات العسكرية التي تقدمها السعودية لجميع اليمنيين.

٣- على اللجنة أن تبذل مساعيها لتمكين اليمنيين من التحالف والتآلف لتحقيق الاستقرار. وذلك تمشياً مع رغبة أهل البلد الحقيقيين وتثبيت حق اليمن في السيادة والاستقلال الكاملين.

٤- على اللجنة أن تستشير الجمهورية العربية المتحدة والسعودية في كافة ما يعرض مساعيها بغية تذليله والتوصل إلى تفاهم ترتضيه الأطراف لكي تزول أسباب هذا النزاع. وتضامن النماء العربية ويدعم الصف العربي.

والواقع أن هذه الإتفاقية قد فتحت أبواباً واسعة للجهات المعادية للنظام الجمهوري لتحقيق أغراضها وفرض سيطرتها على المنطقة من جديد.

ومن الواضح أن استثناء المد الإستعماري بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧ كان السبب الحقيقي لهذا الراجع في صف الثورة العربية.

كما أن انسحاب الجيش المصري قبل أن يتشكل جيش يعني قوي سوف يؤدي بالضرورة إلى حرب أهلية من جديد.

مما أدى إلى ظهور مواقف متباينة بين الأطراف التي تدعم الثورة.

والأطراف التي تقف في صف العداء للنظام الجمهوري.

وقد كان للطرف المعادي من اتفاقية الخرطوم فرصة حاول من خلالها استغلال الظروف بما يضمن له تنفيذ مخططة للقضاء على القوى التقدمية أو الأخطار التي تعرض مصالحه.

إضافة إلى تدعيم الجانب الملكي في حال إخفاق الاتفاقية.

وبالمقابل فقد كان موقف الجمهورية العربية المتحدة، وبعد التضحيات والدعم الذي قدمته للحفاظ على النظام الجمهوري، حيث بدأت تضع اليمن في اهتماماتها التي تعبر همها الأكبر.

مواقف الأطراف اليمنية:

فقد أثار البعض عاصفة حولها واعتبرها تدخلاً في الشؤون اليمنية الداخلية، والبعض الآخر اعتبرها بداية مرحلة جديدة لصالح الثورة.

وقد حاولت الأسرة الملكية والموالين لها الاستفادة من الظروف الراهنة ومن دعم بعض الدول المجاورة، وخاصة في حال تعثر اتفاقية الخرطوم لإعادة نفوذهم عن طريق التركيز على الأمير محمد بن الحسين كوجه مقبول وبديل للإمام البدر، كما قاموا بدفع الأموال لتفرقة الصف الجمهوري مستغلين أية تصدعات داخلية فية للخروج بنتيجة مرضية لهم في الإستفتاء إذا حصل.

وفي تلك المرحلة طلب المشايخ الجمهوريين عودة جميع الجمهوريين وتشكيل حكومة جديدة والإفراج عن الجميع. وعودة الضباط إلى الجيش برتبهم. ولقي

هذا الطلب موافقة من الحكومة العسكرية. إلا أنها اعترضت على عودة بعض الضباط، وكان فريق من العائدين يرى ضرورة التمسك بالنظام الجمهوري حتى أثناء اجتماع المصالحة، وفريق آخر بإمكانية القبول بدولة عينية يمكن تطوير مضمونها باتجاه الجمهورية. ولذلك ازداد نفوذ المعارضة بعودة احتجزين والمعتقلين وضعفت الحكومة العسكرية بالسحاب الجيش المصري وأبدت استعدادها لقبول أي حل ينجم عن سياسة المؤتمرات لصالح النظام الجديد.

لكن تطورات مبرمة أدت لحدوث تغييرات كبيرة أطاحت بالحكومة العسكرية في ١٩٦٧/١١/٥. وشكلت على الفور حكومة جديدة برئاسة محسن العبي لم تلتها حكومة أخرى برئاسة العمري.

وقد واجهت الحكومتان ضغوطاً كثيرة لقبول وساطة اللجنة الثلاثية.

لكن هذه الضغوطات جميعها قوبلت بالرفض، فماذا كانت النتيجة؟

حرب السبعين يوماً

بسبب رفض الحكومتان للوساطة الثلاثية خاضت قوى الثورة الوطنية حرباً ضروساً استمرت سبعين يوماً حيث حوصرت خلالها مدينة صنعاء وقصفت طيلة شهر كانون الأول وكانون الثاني واستطاعت قوى الجمهورية على الرغم من ضعف قدرتها العسكرية بعد انسحاب الجيش المصري وشدة الهجوم الملكي الساحق على صنعاء. ومن مناطق جبلية تحيط بها مسافات أقلها ٨ كم وأبعدها ٤٠ كم.

استجسلت في الدفاع عن المدينة وعن النظام. وكان للمساعدات التي قدمتها بعض الدول العربية التي تدعم النظام الجمهوري الأثر الفعال والحاسم في الخيلولة دون سقوط المدينة صنعاء.

وتسارعت الأحداث مجدداً. فقد عادت الدول الداعمة للنظام الجمهوري لتقديم دعمها. وعادت الأطراف المعادية لوضع كل ثقلها لكسب المعركة لصالح الملكية، وخلق جو من الخلافات القبلية والطائفية. مما أدى إلى ظهور انقسامات داخل القوات المسلحة أدت إلى تشكيل مجلس جمهوري بدلاً من رئيس الجمهورية وذلك تحقيقاً لمبدأ الحكم الجماعي وتآلف من أربعة أعضاء وهم:

القاضي عبد الرحمن الإيراني

الفريق حسن العمري

السيد أحمد محمد نسان

السيد محمد علي عثمان

وقد تم الاتفاق على أن تكون الرئاسة دورية بين الشخصيات الأربع حيث يرأس الدورة الأولى عبد الرحمن الإيراني، الذي كان حينها يناهز السبعين عاماً. وهو ذو تاريخ سياسي حافل. حيث سبق له أن سجن في حقه من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٣ وحكم عليه بالإعدام بسبب تأييده لإنقلاب ١٩٤٨. وبقي في السلطة

من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٤ لأن مجلسي الشورى كانا يصوتان على استمرار رئاسته في نهاية كل دورة.

ثم أبعد عن السلطة بالانقلاب الأبيض عام ١٩٧٤ بعدما قال الانقلابيون أن الأوضاع تردت في عصره حيث تولى السلطة بعده إبراهيم الحمدي حتى اغتيال عام ١٩٧٧ قبل توجهه بيوم واحد إلى عدن لبحث مشروع الوحدة.

بعده تولى السلطة أحد العثميين وبقي في الحكم ثمانية أشهر فقط حيث قتل بالفجار طرد كان يحمله إليه بموت اليمن الديمقراطية بزعامة سالم ربيع علي.

حيث تولى السلطة بعده علي عبدالله صالح.

المعاناة السياسية في عدن

عندما ممحت بريطانيا بتأسيس أحزاب سياسية في عدن متظاهرة بأنها تريد نقل الحياة البرلمانية التي تعيشها في لندن إلى مستعمراتها. كانت ترمي من وراء ذلك إلى إغواء الشعب اليمني في قضايا هامشية تدفع به إلى تناحر داخلي وتنسيه بالتالي قضيته الأساسية وهي الإستقلال.

خاصة وأنها قامت بتجربة مسبقة وناجحة في هذا المجال عندما أججت نار الفتنة بين القبائل مما مكنها من كسب المزيد من الهيمنة على كافة الأطراف.

ومع أواخر الخمسينات وبداية الستينات أخذت الحياة الحزبية بالظهور، حيث ظهرت عدة أحزاب سياسية متباينة. وكانت جميعها أحزاباً وطنية ما عدا واحدة منها وهي «الجمعية العنصرية» لكونها الوحيدة التي سمحت للأجانب بالإلتواء بين صفوفها.

وبعض النظر عن كافة السلبات التي مارستها الأحزاب إلا أنها ساهمت بشكل أو بآخر بنشر الوعي بين فئات الشعب بحيث غدا المواطن العادي ينتقد الأوضاع بطريقة علنية وإن كانت ساذجة.

كما تصاعدت روح المقاومة الوطنية ضد الإستعمار البريطاني بحيث أن تلك المرحلة الإنتقالية كانت تمهيداً لظهور عمل وطني تحرري جاد.

إضافة إلى أن المواطنين باتوا قادرين على التمييز بين التنظيمات التي تخدم مصالحهم الحقيقية. وبين تلك التي تخدم أهداف الإستعمار البريطاني.

ومثال ذلك «الجمعية الإسلامية» التي برزت للوجود في أواخر الأربعينات تحت شعار توحيد المسلمين اليمنيين.

فقد كان شعارها مشرفاً لو أنها زادت عليه شعار مقاومة الإستعمار مثلاً.

ثم تلاها في الظهور «الجمعية العدنية». وكانت تطالب بتطبيق مشروع اتحاد إمارات الجنوب العربي. علماً بأن هذا المشروع يفصل عدن عن الحميات والإمارات الموجودة في شبه الجزيرة العربية. من أجل إعطائها حكماً ذاتياً.

وقد أثار هذا الطرح استياء العمال والفلاحين والحرفيين إضافة إلى استياء السلاطين والأمراء والمشايخ. فقد لاحظوا جميعاً بأن هذه الطروحات لا تفل أمانهم وطموحاتهم بقدر ما تفضل المصالح الأجنبية. وقد أدى هذا بدوره أيضاً إلى وجود تيار متميز في صفوف الحزب يرفض التعصب للعدنية ويطالب باتحاد الجنوب العربي بجميع إماراته بما فيها عدن. وهو «الحزب الوطني الإتحادي» الذي تأمس في النصف الثاني من الخمسينات مستفيداً من الشعارات المصرية لثورة يوليو التي كانت تؤجج المشاعر الوطنية ضد الانفصالية. على عكس الجمعية العدنية التي كانت بالأصل رجعية لأنها أرادت الإرتداد عن مبادئ التوحيد التي نادى بها الجمعية الإسلامية أساساً.

ثم تلاهم في الظهور «حزب رابطة أبناء الجنوب»

وهو الحزب الوحيد الذي استطاع توسيع نشاطه ليشمل عدن والولايات المتحدة حضرموت ولحج والعرالق. لأن مطالبه أساساً كانت وحدة الجنوب العربي في مواجهة الجمعية العدنية وهزلة الجمعية الإسلامية وجودها. كما أنه كان أول تنظيم يطرح شعارات معادية

للإستعمار البريطاني. حيث رفع شعار النضال الجماهيري عام ١٩٥٤
مما وسع بقاعدته الإجتماعية ودعا إلى المظاهرات ضد الاستعمار
البريطاني فراد من قاعدته الشعبية والسياسية حيث تصور الجميع أنه
يمثل مصالحهم.

ولكن ذلك كله لم يكن كافياً لإخفاء طابعه الطبقي. فقد كان في
حقيقة الأمر يعبر عن طموحات الإقطاعيين في البحث عن مكانة
اقتصادية وسياسية في مستعمرة عدن. وقد أدى إلى تراجع الحزب عن
أفكاره واقتضاح أمره عندما دعى إلى قيام إتحاد الجنوب العربي في كيان
منفصل عن اليمن الشمالي تحت شعار القومية العربية.

وكان بالأصل قد أورد بدمتوره عام ١٩٥١ بأن الجنوب العربي
وحدة طبيعة سياسية واقتصادية لا تقبل التجزئة ولا التقسم وإنه أي
الجنوب هو المجال الحيوي والضروري لجميع أبناء الجنوب دون استثناء.

ولكن ذلك لا يعني أن الحزب لم يترك صفحات بيضاء في تاريخه فقد
كان أول حزب ينادي بإلغاء الفروق والحواجز التي تمارس ضد الفقراء
القادمين من مختلف النواحي في شمال اليمن وجنوبه.

كما أنه طالب بضرورة الحد من الهجرة الأجنبية إلى عدن. وطالب
بتدريس اللغة العربية داخل المدارس وخارجها، بمعنى أنه كان أحد
البذور الوطنية التي أعطت ثمارها فيما بعد على مستوى الوطن اليمني.

وكان الحزب شريحة واسعة من مختلف الفئات الاجتماعية المعبرة عن مصالح الطبقات المتباينة في المجتمع.

ثم تكتشفت حقيقة جديدة عندما أعلن الحزب الكفاح المسلح.

وطبعاً ليس ضد الإستعمار البريطاني. بل بدعم من الإستعمار البريطاني، ضد السلاطين مما جعل العناصر الوطنية فيه تمرى سياسته تماماً حيث السليخ عدد كبير من عناصره وعملوا على إنشاء «الجهة الوطنية المتحدة».

وكانت أفكارها وأهدافها المعلنة معاداة الإستعمار البريطاني والدعوة إلى توحيد شطري اليمن بعد القضاء على الإستعمار في الجنوب ونظام الإمام في الشمال

وقد تمكنت تلك الجهة من تنظيم الحركة العمالية اليمنية كقوة قائمة لحركة الجماهير في عدن، مما ساعد على تشكيل نقابات الطيران والمعلمين وأمانة الميناء وغيرها.

وشكلت هذه النقابات في مجموعها المؤتمر العمالي عام ١٩٥٦ لم تأخذت تفقد بريقها الوطني بسبب إجراءات القمع التي اتبعتها معها بريطانيا، إضافة إلى أن المؤتمر العمالي التي ساعدت على تأسيسه أخذ منها جماهيرها بسبب كونه كما يبدو أكثر ترابطاً. ولكن الجهة ورغم عمرها القصير نسبياً تبقى مؤشراً من مؤشرات الوعي الوحدوي الذي

كانت تجسده الطبقة العاملة، كما أنها كانت إحدى المحاولات المبكرة لتجميع القوى الوطنية في حركة وطنية موحدة.

وبشعارات تحررية وحدوية. بل أنها كانت ومضة من ومضات الكفاح الطبقي لمصلحة الكادحين.

وبعدها أخذت الطبقات الشعبية تبحث عن موقف سياسي واضح يدرج أهدافها وتطلعاتها مما أخاف القوى الرجعية التي حاولت تدارك الأمور قبل أن يفلت الزمام من يدها وتظهر على السطح قوى سياسية أخرى فقامت بامتصاص الأحداث وجذب الناس إلى صفوفها عن طريق تأميمها لـ «حزب الأمة».. وحزب الشعب.

الذي التحل لنفسه مختلف المبادئ الديمقراطية والاشراكية عن طريق طرح شعارات وطنية براقية ولكنها عملياً مفرغة من محتواها الفوري كالتحرير الوطني أو العدالة الاجتماعية.

وكان واضحاً منذ البداية أن هدف الحزب تشويه المبادئ التي ادعاه لنفسه وذلك بتدجين الطبقة العاملة والسيطرة عليها مستفيداً بالشعارات المطروحة في كل التطورات الجارية على الساحة العربية والدولية.

لذلك كانت شعاراته مزيجاً من مختلف الفلسفات السياسية في تلك المرحلة كالأفكار الناصرية والبعثية وأفكار القوميين العرب.

إضافة للنصوت الديماغوجية لمفهوم الحريات واجتماعات التالية التي كانت تكشف حقيقة تقارب حزب الأمة من اتحاد النقابات البريطانية. وحزب العمال البريطاني.

إضافة إلى أن الأطروحة الاقتصادية التي طرحها لم تتضمن أية معالجة للملامح الطبقة التي يتوجب توفرها في الدولة. بدليل أنه ليس هناك أي تأثير من الحزب على الفقراء والعمال. ولم يكن بإمكان الحزب توجيه الحركة العمالية.

وبالرغم من الفرصة السانحة للحزب لاستغلال ثورة مستمير في الشمال والقواعد الثورية اليمينية، والمصرية لديه فإنه انتهج بدل ذلك سياسة مرنة مع بريطانيا فأعطى بذلك الفرصة لأعدائه لمهاجمته واتهامه بمعارضة الكفاح المسلح ضد العنف الإستعماري. والمعروف أن بريطانيا كانت تراهن منذ بداية السبعينات على نجاح عبد الله الأصنج وحزب الشعب الإثراكي لتنفيذ غنططاتها في المنطقة بطريقة سلمية كمحاولة منها لإجهاض أي عمل مسلح.

ومن جهة أخرى فإن أحداً لا ينسى موقف الحزب من الثورة المسلحة عام ١٩٦٣ عندما نعتها بقوله «إنها ثورة الدراويش العرب» بقصد التقليل من شأنها.

كما أن أحداً لن ينسى أيضاً طريقة توجيهه العمالي الخاطئة من خلال شعاراته التي تقول: أن المهمة الأولى هي النضال ضد ضم عدن إلى الاتحاد الفيدرالي للجسوب. وكذلك مطالبته بإعطاء عدن حق تقرير المصير. خاصة وأن هذه الشعارات كانت تطرح في وقت كانت فيه ثورات مسلحة فردية في كل من حضرموت ويزع والساحل والوالمق العليا.

ومن حسن الحظ أن تلك الظروف أتاحت الفرصة لبروز أحزاب وطنية جديدة على الساحة مثل اتحاد الشعب الديمقراطي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب. وكانت هذه الأحزاب جميعها تبحث عن وسائل لتحرير الشعب من الإستعمار البريطاني. إضافة للعديد من الطروحات المشتركة بينها مثل طرد الإستعمار وتأسيس نظام وطني تقدمي تسوده العدالة الاجتماعية.

ولكن اختلافها في الأساليب. ومن ثم تحول الخلاف إلى عدااء فيما بينها لم يوقف أي منها عن متابعة النضال.

الحرب العربية - الإسرائيلية الثالثة (١٩٦٧)

خرجت مصر من حرب ١٩٥٦ منتصرة سياسياً، وتمثل انتصارها في اضطراب بريطانيا وفرنسا إلى الانسحاب من بورسعيد دون أن يحققا غرضهما الرئيسي من الحرب وهو إلغاء تأميم قناة السويس، واضطرار إسرائيل إلى الانسحاب من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة دون أن تحقق أي نتيجة سياسية من وراء عدوانها باستثناء ضمان الولايات المتحدة لها حرية الملاحة في خليج العقبة، عن طريق وجود قوات الطوارئ الدولية في «شرم الشيخ» و«رأس نصراني» عند مضائق تيران بعد انسحاب القوات الإسرائيلية منها في العام ١٩٥٧.

وكانت هذه هي المرة الأولى التي لا تحقق فيها الحرب نتيجة حاسمة للطرف المنتصر عسكرياً.

ويرجع ذلك إلى وجود ظرف دولي جديد متمثل في توازن القوى بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، أصبح من الممكن له أن يؤثر في نتائج الحروب الأهلية التي تخوضها دول صغرى يعهد عليها من دول أقوى منها، معى استمرت إرادة الصمود السياسي لدى الدولة الصغرى المعهدى عليها رغم خسارتها للجولة العسكرية. واستطاعت القيادة السياسية المصرية، ممثلة في زعامة الرئيس

جمال عبد الناصر، أن توظف هذه النتيجة السياسية الباهرة في خدمة أهدافها القومية التحررية في المنطقة العربية بصفة خاصة وفي العالم الثالث بصفة عامة. وبهذا أصبحت نتائج حرب السويس عام ١٩٥٦ نقطة تحول كبرى في نضال الشعوب ضد السيطرة الإستعمارية.

العوامل غير مباشرة للحرب: كانت أبرز النتائج غير المباشرة لحرب ١٩٥٦ في المنطقة العربية تصاعد المد القومي الوطني ضد الإمبريالية الذي صاحبه تزايد في الشعور القومي العربي، وأدى ذلك إلى قيام الوحدة المصرية - السورية (١٩٥٨)، ونجاح ثورة العراق في تموز (يوليو) ١٩٥٨، والتصار الثورة الجزائرية (١٩٦٢)، والثورة في اليمن في العام نفسه، ومن ثم احتدمت التناقضات بين حركة التحرر الوطني العربي، التي كانت مصر تمثل قيادتها الفكرية، وبين الإمبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة، بالإضافة إلى إسرائيل التي أصبحت تشعر بتزايد الخطر على جوهر كيائها وأطماعها الصهيونية التوسعية إزاء تنامي قوة حركة التحرر الوطني العربي.

وفي الوقت نفسه كانت القوة العسكرية المصرية والسورية تتزايد كميّاً ونوعياً، ففي العام ١٩٦٠ تقريباً كان قد تم إعادة تسليح وتنظيم وتدريب الجيش المصري وفقاً للنمط السوفييتي، وأثبت في تشكيله الجديد كفاءة واضحة حين تحركت منه قوة مؤلفة من فرقتي مشاة وفرقة مدرعة خلال شهر شباط (فبراير) ١٩٦٠ إلى سيناء لدعم سوريا (التي كانت وقتئذ جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة) أثناء معركة «التوافيق» الواقعة قرب بحيرة «طبريا».

وكان لا بد لإسرائيل أن تسعى بسرعة لضرب هذه القوة العسكرية العربية والتي باتت تهدد قوتها العسكرية، خاصة وأن الشعب الفلسطيني بدأ يمارس دوره النضالي منذ بداية عام ١٩٦٥ من خلال منظماته الثورية، وممارسة دوره السياسي من خلال منظمة التحرير التي تشكلت في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤، وبدأت في تنظيم جيش التحرير الفلسطيني.

وبقدر ما كانت هذه القوة العسكرية والسياسية العربية تثير قلق إسرائيل، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية منزوعة للأيادة من الوجود العسكري والسياسي المصري في اليمن الذي بدأ مهدداً لمصالحها البروتية والإستراتيجية في المنطقة، وكذلك من التطورات السياسية والإجتماعية والإقتصادية داخل مصر التي بدأت تتخذ مساراً غير رأسمالي منذ عام ١٩٦١، والتي صاحبها توليق العلاقات مع الإتحاد السوفيتي والكتلة الإشتراكية بصفة عامة في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية، ولما فشلت الجهود الأمريكية المبدولة من أجل إجبار النظام المصري على التخلي عن سياسته العربية الداخلية عن طريق الضغوط الإقتصادية «قطع المعونات والقمح... الخ...» والإستنزاف العسكري غير المباشر في اليمن، قررت الولايات المتحدة في بداية ١٩٦٧ «ضرورة إسقاط عبد الناصر في مصر وعزل مصر عن بقية العالم العربي» كما قال الدبلوماسي الأمريكي «دافيد ليس» الذي كان يعمل وقتئذ في السفارة الأمريكية في القاهرة، وذلك في محاضرة له ألقاها بجامعة «كولورادو» في نيسان (إبريل) ١٩٦٨ بعد أن استقال من وظيفته احتجاجاً على السياسة الأمريكية المذكورة. ولهذا قامت أجهزة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بدراسة خطة الهجوم

الإسرائيلي المعدة من قبل بخططها العامة، واختبرتها في العقل الإلكتروني «الكومبيوتر» على ضوء تقديرات ميزان القوى وتقارير القدرات القتالية الفعلية، وذلك خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧.

وهكذا تلاقى مصلحة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في اجتذاب مصر إلى حرب مدبرة يتم فيها تدمير جيشها وإسقاط نظامها السياسي، ومن ثم تحطيم الجيش السوري أيضاً والإستيلاء على الجولان واحتلال الضفة الغربية لنهر الأردن التي تشكل نوعاً داخل الأرض المحتلة في فلسطين منذ العام ١٩٤٨. وبدأ التخطيط الدقيق لاستدراج مصر إلى هذه الحرب في توقيت لا يناسبها، خاصة وأن قواتها كانت منشغلة بحرب اليمن. وكانت بداية تنفيذ المخطط الإسرائيلي - الأمريكي في أوائل نيسان (إبريل) ١٩٦٧، حين بدأت إسرائيل سلسلة من الانتهاكات لاتفاقية الهدنة مع سوريا، وذلك بتوسيع المناطق الزراعية التابعة لها في المنطقة المنزوعة السلاح شرقي بحيرة طبريا، على حساب الأراضي التي يملكها المزارعون السوريون. وأدى الرد السوري في ٧ نيسان (إبريل) على هذا الإنتهاك المتعمد إلى نشوب قتال بالمدفعية والطيران أسفر عن إسقاط ٦ طائرات ميغ ٢١ سورية بدأت إثر ذلك سلسلة من التهديدات الإسرائيلية لسوريا. وتمت في الوقت نفسه بعض التحركات العسكرية قرب الحدود السورية توجي بأن هناك حشوداً ضخمة، مع إنكار وجود مثل هذه الحشود لمراقبي الهدنة التابعين للأمم المتحدة.

ولما كانت مصر تربطها بسوريا معاهدة دفاع مشترك، عقدت في ١٩٦٦/١١/٤، فقد كان من الطبيعي أن تتضمن مصر مع سوريا في مواجهة التهديدات الإسرائيلية الصريحة لها بالحرب، والتي جسدها معركة ١٩٦٧/٤/٧ الجوية، خاصة وأن إسرائيل تعمدت استفزاز قيادتها السياسية في صميم شعورها بمسؤوليتها القومية عندما كررت التهديدات العسكرية لسوريا، وأوضحت أن مصر لن تستطيع التدخل لصالح سوريا لأنها ضعيفة نتيجة تورطها في اليمن. كما تلقت القيادة السياسية المصرية يوم ١٣ أيار (مايو) معلومات من الاتحاد السوفيتي تفيد بوجود حشود إسرائيلية قوية عند الحدود السورية قدرت بنحو ١١ - ١٣ لواء، ولذلك أعلنت حالة الإستعداد القصوى داخل القوات المسلحة في الساعة ١٤,٣٠ من بعد ظهر يوم ١٤ أيار (مايو)، وبدأت عملية تحريك واسعة النطاق لقوات القيادة الشرقية المتواجدة في منطقة القناة نحو سيناء وكذلك قوات الإحياطي الإسرائيلي قرب القاهرة، التي تعمدت أن تكون تحركاتها بصورة بالغة العلنية كإعلان مصر بأنها مستخوض الحرب إذا ما نفذت إسرائيل تهديداتها ضد سوريا. وهكذا بدأ استدراج مصر وسوريا إلى حرب ١٩٦٧، التي كانت القيادة العسكرية الإسرائيلية تستعد لها بجدية كاملة منذ اضطرارها إلى سحب قواتها من سيناء وقطاع غزة في العام ١٩٥٧ دون أن تحقق أي هدف سياسي جوهري من وراء مغامراتها العسكرية المشتركة مع بريطانيا وفرنسا. وهكذا كان تصرف إسرائيل في خطوته العريضة مخططاً ومدرساً، على حين كانت تصرفات مصر وسوريا، في جوهرها، مجرد ردود أفعال غير مدروسة أو مخطط لها بدقة. وإن كانت نابعة من موقف قومي مبدئي.

الأحداث السابقة للحرب:



الفريق محمد فوزي

بدأت القيادة العسكرية المصرية تحرك قواتها الرئيسية عبر شوارع القاهرة يوم ١٥/٥/١٩٦٧، عقب عودة الفريق محمد فوزي رئيس الأركان من زيارته السريعة إلى دمشق في اليوم السابق لتنسيق الخطط والمواقف العسكرية مع القيادة السورية. وفي يوم ١٦/٥ أرسلت القيادة السياسية المصرية رسالة إلى الجنرال «ريكي» قائد قوات الطوارئ الدولية (وكانت تضم وقتئذ ٩٧٨

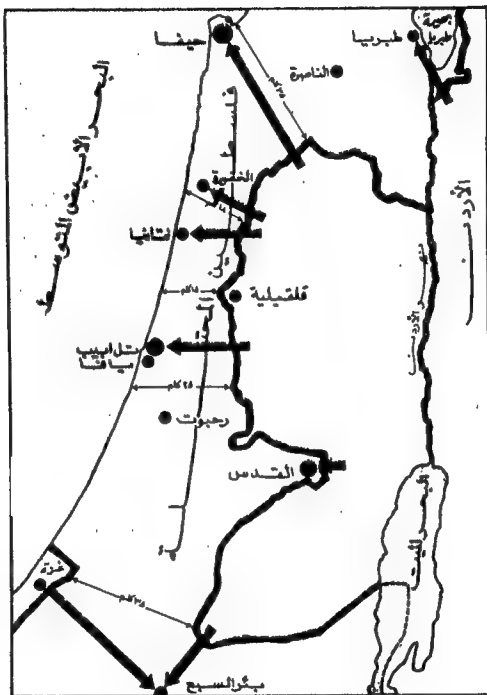
جندياً هندياً و ٨٠٠ كندياً و ٨٥٠ يوغسلافياً و ٥٢٨ سويدياً و ٤٣٢ برازيليّاً و ٧٢ نرويجياً و ٣ دنماركيين) تطلب منه فيها تجميع قواته في قطاع غزة وإخلاء مواقعه في «الكوتلا» و«الصحبة» و«شرم الشيخ» لتجنب وقوع خسائر بها إذا ما نشب القتال. ورفض «ريكي» الإستجابة لهذا الطلب نظراً لأنه يتلقى أوامره من السكرتير العام للأمم المتحدة. وفي الليلة نفسها دفعت إسرائيل بقوة مؤلفة من وحدة دبابات و ٣ كتائب مشاة ميكانيكية إلى مقابل قطاع غزة إثر إذاعة نأ الرسالة المصرية. وفي ١٨/٥ أرسل «يولانت» سكرتير الأمم المتحدة، إلى إسرائيل يسألها إذا كانت تقبل بوجود قوات الطوارئ الدولية على الجانب الذي تسطير عليه من الحدود، إلا أنها رفضت اقتراحه هذا. وائر ذلك أمر «يولانت» الجنرال «ريكي» بتجميع قواته في قطاع غزة. وفي يوم ١٩/٥

انسحبت قوات الطوارئ الدولية من «رأس نصراني» إلى «شرم الشيخ» حيث بقيت هناك حتى يوم ٥/٢٣ ثم انسحبت نهائياً من المنطقة.

وفي يوم ٥/١٩ أيضاً وصلت إلى «شرم الشيخ» وحدة من المظليين المصريين لتعمل محل القوات الدولية. وفي يوم ٥/٢٠ زار المشير عبد الحكيم عامر شبه جزيرة سيناء وتفقد المراكز السابقة لقوات الطوارئ على الحدود. وفي اليوم نفسه تمت المرحلة الأولى من التهيئة العامة في إسرائيل، وشرعت القيادة المصرية في استدعاء قوات الإحتياطي. وفي يوم ٥/٢١ قدر عدد القوات المصرية في سيناء بنحو ٨٠ ألف جندي مقابل ٣٠ ألف جندي إسرائيلي في صحراء النقب والمنطقة المواجهة لقطاع غزة.

وفي ٥/٢٣ أعلن الرئيس «جمال عبد الناصر» إغلاق مضائق تيران في وجه الملاحه الإسرائيلية. وفي ٥/٢٤ وصلت إلى مصر وحدات عسكرية كويتية وجزائرية وسودانية، وأعلنت أنها استكملت تهيئة قواتها وأن قوات سعودية مستصلة إليها لدعمها.

وفي اليوم نفسه وصل «يوتانت» إلى القاهرة وأجرى مباحثات مع الرئيس عبد الناصر لتخفيف حدة التوتر في المنطقة، وقد أخبره انه لن يكون البادئ بالحرب وأن على إسرائيل أن تنفذ شروط اتفاقية الهدنة المعقودة في العام ١٩٤٩ وتخلي المناطق المنزوعة السلاح المضيق عليها وفقاً لهذه الاتفاقية مثل «العوجة»، وأن تنفذ القرارات الدولية المتعلقة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وأعلن رئيس وزراء إسرائيل «ليفي اشكول» في اليوم نفسه أن إغلاق المضائق



وسخ إسرائيل الاستراتيجي قبل حرب ١٩٦٧

يعتبر عملاً عدوانياً ضد إسرائيل. وفي ٥/٢٦ اجتمع وزير الخارجية الإسرائيلي «آبا ايبان» بالرئيس الأمريكي «جونسون» الذي أرسل في اليوم نفسه رسالة إلى الرئيس «عبد الناصر» يطلب منه فيها عدم البدء بالقتال وضبط النفس حتى لا تعرقل مساعي الولايات المتحدة لتحقيق السلام في المنطقة، كما أرسل في الوقت نفسه رسالة إلى الإتحاد السوفييتي يعرض عليه فيها الإشراك مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في تشكيل قوة بحرية مشتركة لرفع الحصار عن مضائق تيران. ولكن الإتحاد السوفييتي رفض هذا العرض وأرسل «كوسيجين»، رئيس الوزراء السوفييتي، برقية إلى الرئيس عبد الناصر يحذره فيها من نوايا الولايات المتحدة المذكورة.

وفي اليوم نفسه سافر وزير الحرية المصري «شمس بدران» إلى موسكو لإجراء محادثات حول الموقف في المنطقة، وطلب أسلحة ومعدات جديدة، وغادر «بيوثانت» القاهرة دون التوصل إلى أمر محدد بشأن الأزمة. وفي يوم ٥/٢٦ أبلغ السفير السوفييتي في القاهرة الرئيس «عبد الناصر» رسالة من القادة السوفييت يطلبون فيها منه ألا يبدأ عمليات حربية ضد إسرائيل، كما أرسلوا رسالة إلى «ليفني إشكول» في إسرائيل بنفس المعنى. والواقع أن الرئيس عبد الناصر كان مستقراً على قرار عدم بدء الحرب بحكم أنه كان يعتقد أن إظهار نوايا مصر الجديدة بالتدخل العسكري ضد إسرائيل في حالة عدوانها على سوريا كفيلاً يردعها، كما أنه قصد من وراء تحركه العسكري في سيناء إنهاء آخر أثر من آثار حرب ١٩٥٦، وهو استعادة سيطرة مصر الكاملة على مضائق تيران وعلى المنطقة المتروكة السلاح على طول الحدود الفلسطينية البالغ عرضها

نحو ١٠ كلم. وقد أكد ليونانت، في يوم ٥/٢٤، انه لن يبدأ حرباً ضد إسرائيل.

وكانت الإستراتيجية المصرية (والسورية أيضاً) في مواجهة إسرائيل إستراتيجية دفاعية في الأساس، استمراراً لما كان متبعاً بالفعل. منذ انتهاء حرب ١٩٤٨ من قبل دول المواجهة العربية كلها. من حيث محاولة تجميد الأمر الواقع الإسرائيلي والحيلولة دون مزيد من التوسعات الإقليمية له، نظراً لأن الظروف الدولية وأوضاع موازين القوى العسكرية اقليمية لم تكن تسمح للدول العربية بغير ذلك.

والواقع أن مصر قررت تلقي الضربة الأولى وامتصاصها والإنقال بعد ذلك إلى الهجوم لتحقيق مكاسب محدودة، يتمثل في احتلال المناطق التي استولت عليها إسرائيل بعد هدنة ١٩٤٧. ولقد انعكست هذه الإستراتيجية على توزيع القوات المصرية في سيناء عشية بدء القتال.

وفي ٥/٣٠ طار الملك «حسين» إلى القاهرة ووقع مع الرئيس «عبد الناصر» معاهدة دفاع مشترك

ووضع قواته المسلحة تحت قيادة الفريق «عبد المنعم رياض» الذي وصل إلى عمان بعد ذلك يوم ٦/١ لتولي مهام قيادته الجديدة، والتي كان من المفروض أن تلحق بها القوات العراقية التي مستصل إلى الأردن، وفي اليوم نفسه قبل «ليفى اشكول» ضغوط المؤسسة العسكرية

الإسرائيلية عليه وعين الجنرال «موشى ديان» وزيراً للدفاع، وكان هذا
لديراً واضحاً بقرب بدء الحرب من جانب إسرائيل. ولذلك عقد
الرئيس «عبد الناصر» اجتماعاً موسعاً مع كبار القادة العسكريين يوم
٦/٢ وقال فيه إن احتمال الحرب أصبح مؤكداً بنسبة ١٠٠٪ وأنه
يتوقع هجوماً جويّاً إسرائيلياً مفاجئاً على القواعد الجوية، كما فعل
ال سلاح الجوي البريطاني عام ١٩٥٦، وقال أن ذلك الهجوم قد يقع
يوم ٤ أو ٥ حزيران (يونيو) على الأكثر إلا أن الفريق أول «محمد
صديقي محمود» قائد السلاح الجوي المصري، الذي كان حاضراً
الاجتماع لم يأخذ توقعات الرئيس مأخذ الجسد، ولم يبلغ قيادة الدفاع
الجوي أو قادة القواعد والتشكيلات الجوية بأي تحذير من مثل هذا
الهجوم المحتمل.

ميزان القوى العسكرية عشية بدء الحرب:

كانت القوات المصرية المسلحة تقدر قبيل حرب ١٩٦٧ بنحو ١٩٠ ألف
رجل، منهم نحو ١٦٠ ألف جندي في القوات البرية، لديهم نحو ١٠٠٠ دبابة
من أنواع «ستالين ٣» و «ت ٣٤» و «ت ٥٤» و «ت ٥٥»، فضلاً عن نحو
٣٠ دبابة «ستورون» و ٢٠ «ام اكس-١٣» وبعض الدبابات البرمائية
الخفيفة «ب ت-٧٦»، وحوالي ١٥٠ مدفعاً ذاتي الحركة «س يو- ١٠٠» و
«س يو- ١٥٢»، ونحو ١١٦٠ ناقلة جنود مدرعة من أنواع «ب ت رئيس -
٤٠» و «ب ت ر- ١٥٢» و «ب ت ر- ٥٠ ب»، بالإضافة لنحو ١٠٠٠

مدفع من عيارات ١٢٢ مم و ١٣٠ مم وقواذف متعددة السبطانات لصواريخ «كاتيوشا» ذات عيارات مختلفة، ومئات من المدافع المضادة للدبابات عيار ٥٧ مم و ١٠٠ مم و ١٠٧ مم عديم الارتداد، وصواريخ «سنابر» الموجهة ضد الدبابات، وهاونات ثقيلة عيار ١٢٠ مم و ١٦٠ مم، ومئات من المدافع المضادة للطائرات عيار ٣٧ مم و ٨٥ مم و ١٠٠ مم فضلا عن نحو ١٢٠ صاروخ «سام ٢». أما القوات الجوية المصرية فكان لديها نحو ١٢٠ مقاتلة «ميغ ٢١» و ٤٠ «ميغ ١٩» و ١٨٠ «ميغ ١٧ و ١٥»، و ٢٠ مقاتلة قاذفة «سوخوي ٧» و ٣٠ قاذفة قنابل معوسطة «ت يو-١٦»، و ٤٠ قاذفة قنابل خفيفة «اليوشين ٢٨»، فضلا عن نحو ٦٠ طائرة هيلوكبتر «مى ٢» و «مى ٤» و «مى ٦»، ونحو ٩٠ طائرة نقل «اليوشين ١٤» و «اليتوف-١٢».

وكانت القوات البحرية المصرية تضم ٦ مدمرات (٤ منها سوفيتية من طراز «سكوري» و ٢ بريطانيان) و ١٢ غواصة (سوفيتية الصنع) و ١٨ زورق صواريخ (سوفيتية الصنع «كومار» و «اوسا») و ١٢ زورق مضاد للغواصات (سوفيتية الصنع) و ٤٣ زورق طوربيد (سوفيتية الصنع) وبوغسلافية).

وكانت القوات السورية المسلحة تتألف من نحو ٧٠ ألف جندي (فضلا عن ٤٠ ألفاً آخرين من الإحياطي) وتضم القوات البرية نحو ٦٠ ألف جندي من هذه القوات، ولديها نحو ٥٥٠ دبابة ونحو ٥٠٠ ناقلة جنود مدرعة (زكلها من أنواع سوفيتية) بالإضافة لعدة مئات من قطع المدفعية بمختلف أنواعها (ميدانية

و م/د و م/ط وكلها سوفيتية الصنع). أما القوات الجوية السورية فكانت تضم نحو ١٢٠ طائرة حربية منها حوالي ٢٠ «ميغ ٢١» و ٢٠ «ميغ ١٩» و ٦٠ «ميغ ١٧» و ٦ قاذفات «اليوشين ٢٨» وعدد قليل من طائرات المليكوبير والنقل والتدريب. أما القوة البحرية السورية فكانت تضم ٤ زوارق صواريخ «كومار» و ٣ زوارق طوريد، كاسحتي ألغام وبعض زوارق الحراسة الساحلية. كان الأردن يملك نحو ٥٦ ألف جندي لديهم ١٧٦ دبابة «باتون» ونحو ٧٠ دبابة «ستوريون» وحوالي ٢٥٠ ناقلة جنود مدرعة ونحو ١٥٠ مدفعاً من ٢٥ رطل و ١٥٥ مم، وقوة جوية تضم ٢٢ طائرة مقاتلة من طراز «هوكر هنري» و ٦ طائرات نقل و ٣ طائرات هليكوب.

وفي المقابل كان الجيش الإسرائيلي يضم نحو ٢٦٠ ألف جندي (عند استكمال التعبئة العامة) لديهم عدداً يتراوح بين ١٢٠٠ و ١٤٠٠ دبابة من أنواع «ستوريون» و «باتون م-٤٨» و «ام اكس-١٣» و «سوبر شيرمان»، وعدة مئات من ناقلات الجنود المدرعة «م-٢» و «م-٣»، فضلاً عن عدة مئات من المدافع المختلفة الأنواع من عيار ٢٥ رطل ١٠٥ مم و ١٥٥ مم الميدانية والمهاويزر والمهاونات الثقيلة ١٢٠ مم و ١٦٠ مم، و ٥٧ مم و ١٧ مم رطل و ١٠٦ عديمة الإرتداد و ٩٠ وكلها مضادة للدبابات، و ٢٠ مم و ٣٠ مم و ٤٠ مم المضادة للطائرات، فضلاً عن نحو ٥٠ صاروخ أرض-جو من طراز «هوك». أما القوات الجوية الإسرائيلية فكانت تضم نحو ٩٢ طائرة «ميراج ٣ سي» و ٢٤ «سوبر ميستير» و ٥٠ «ميستير ٤» و ٢٥ «فوتور ٢»

٤٨ «اوراغان» و٦٠ «فرغا ماجستير»، أي ما مجموعه نحو ٣٠٠ طائرة
حربية فضلاً عن نحو ٤٠ طائرة نقل و٢٥ طائرة هليكوبتر.

وكانت البحرية الإسرائيلية تتألف من ٣ مدمرات وفرقاطة مضادة
للهوابعات وغواصتين وسفینتی حراسة ساحلین و١٢ زورق طورید.

ولقد كانت القدرات التقنية والتكتيكية لأسلحة الطرفين، سواء في الدبابات
أو الطائرات، متقاربة ومتوازنة في مجملها، ولا تحقق لأي منهما بالنسبة للآخر
تفوقاً تقنياً مطلقاً، وإنما كان الأمر يتوقف في نهاية الأمر على كفاءة استخدام
هذه الأسلحة والمعدات على المستوى التكتيكي والعملياتي وضمن خطة
استراتيجية ملائمة، وفقاً لمدى ارتفاع مستوى التدريب والقيادة والخدمات
الإدارية والفنية المتاحة لكل طرف. وباختصار نستطيع القول أن جوهر التفوق
العسكري الإسرائيلي في حرب ١٩٦٧ لم يكن كامناً في حجم ونوعية السلاح،
وإنما كان مرتكزاً في الأساس في عنصر المقدرة التنظيمية والقيادية التي
استطاعت أن توظف عناصر القوة البشرية والوضع الجغرافي - الإستراتيجي
والقوة المادية العسكرية والقيم المعنوية ضمن استراتيجية هجومية، تعتمد على:
المفاجأة وحرب الحركة الحاطفة، وتستفيد من حشد قواتها في المكان والزمان
الذي يحقق لها تفوقاً كمياً في كل معركة على حدة في معظم الحالات.

١- الحرب على الجبهة المصرية:

توزيع القوات المصرية: قبل ١٤ أيار (مايو) ١٩٦٧ كانت القوات المصرية في سيناء وقطاع غزة تتألف من الفرقة ٢٠ الفلسطينية (في قطاع غزة) وفرقة المشاة الثانية المصرية موزعة على طول الحدود المصرية - الفلسطينية. وعقب حشد القوات الضخم في سيناء أصبحت القوات المصرية على النحو التالي:

١- الفرقة ٢٠ الفلسطينية (التابعة لجيش التحرير الفلسطيني) وكانت تتألف من لوائي مشاة وفوج مغاور (صاعقة) تدعمها بعض بطاريات المدفعية عيار ٢٥ رطل والمدافع ٥٧ مم م/د ونحو كتية دبابات «شيرمان».

٢- فرقة المشاة السابعة في قطاع «رفح- العريش» وتتألف من ٤ ألوية مشاة (لواءان في رفح ولواء في ممر خروبة في بير الحفن) وفوج مدرع يضم نحو ١٠٠ دبابة «ت ٣٤» و «ستالين ٣» ومدافع «س يو ١٠٠» موزع بين «رفح» و «الشيخ زويد»، ولواء مدفعية متمركز أساساً في «رفح».

٣- فرقة المشاة الثانية في قطاع «أبو عجيلة- القسيمة» وتتألف من لوائي مشاة (أحدهما في أبو عجيلة والثاني في القسيمة) وفوجين مدرعين (أحدهما في أبو عجيلة والثاني في القسيمة) ولوائي مدفعية موزعين على النحو السابق.

٤- فرقة المشاة الثالثة في قطاع «جبل لبنى- بير الحسنة»، على المحور الأوسط في مؤخرة الفرقة الثانية، وتتألف من ٣ ألوية مشاة محمولة وفوج مدرع ولوائى مدفعية، وكانت بمثابة خط دفاعي ثان على المحور الأوسط.

٥- فرقة المشاة السادسة في قطاع «الكونتلا- الثمد- لخل» على المحور الجنوبي، وتتألف من ٤ ألوية مشاة محمولة وفوج مدرع ولواء مدفعية، وكانت تسيطر على طرق الإقتراب المؤدية إلى جنوب صحراء النقب وميناء «إيلات» وتحمي طريق الإقتراب من «السويس» عبر «ممر متلا».

٦- وإلى الشمال الغربي من الفرقة السادسة كانت توجد مجموعة مدرعة تعرف بمجموعة «الشاذلي» المدرعة، وتتألف من لواء مغاوير ميكانيكي ولواء مدفعية، وهي معدة للهجوم، بالتعاون مع وحدات من الفرقة السادسة لقطع طريق «بئر السبع- إيلات».

٧- الفرقة المدرعة الرابعة في قطاع «بئر جفجافة- بير تماده»، وتتألف من لوائين مدرعين ولواء مشاة محمول ولواء مدفعية، وتشكل خط دفاع ثالث في العمق العملياني قرب ممر «جفجافة» و «الجدى» وتعهد أيضاً كاحتياطي إستراتيجي. كما كان يوجد لواء «مغاوير» في «رمانه» و «بالوظه» على المحور الشمالي، ولواء مشاة آخر في «جبل الطور» على الساحل الشرقي لخليج السويس، فضلاً عن قوة أخرى مؤلفة من كتيبي مشاة في «شرم الشيخ» حللت محل وحدة المظليين التي أمنت الموقع عند بدء إخلاء قوات الطوارئ الدولية.

ويبلغ العدد الإجمالي لهذه القوات نحو ٩٠ ألف جندي لديهم حوالي ٩٥٠ دبابة ومدفع ذاتي الحركة وقناص للدبابات ونحو ١٠٠٠ مدفع، فضلاً عن نحو ١٠٠٠ ناقلة جنود مدرعة. إلا أن أكثر من ثلث هؤلاء الجنود كانوا من قوات الإحياط التي استدعيت على عجل ولم يعاد تدريبها بصورة مرضية، ثم جرى دمجها داخل التشكيلات العاملة الأصلية في عديد من الفرق، مما أدى إلى إضعاف القدرة القتالية لهذه الفرق إلى حد كبير، كما أن عديداً من قادة التشكيلات نقلوا إليها أو عينوا عليها قبيل نشوب القتال بوقت قصير، مما جعلهم لا يعرفون حقيقة مستوى تشكيلاتهم القتالية ولا يعرفهم رجالها في الوقت نفسه.

وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من مجموع الدبابات والقناصات غير صالحة للقتال عند بدء الهجوم الإسرائيلي، وكذلك حوالي ٢٥٠ ناقلة جنود مدرعة، ونحو ٢٥٪ من المدافع، وذلك بسبب الأعطال الميكانيكية والفنية الناتجة عن كثرة الحركة وطول المسافات التي قطعتها الوحدات خلال الفترة السابقة لنشوب القتال، ولنقص قطع الغيار المترب على اضطراب نظام الإمداد والتموين والشؤون الإدارية بصفة عامة نتيجة لسرعة وفجائية حشد القوات. وعموماً كان عديد من التشكيلات يعاني من نقص في الوقود والمؤن والذخيرة واضطراب نظام الاتصالات والمواصلات نتيجة لسرعة التحرك، وكثرة تنقلات التشكيلات من مكان إلى آخر نتيجة للتعدلات العديدة التي كانت القيادة العامة تدخلها على الخطة الموضوعة. فمثلاً كانت مجموعة «الشاذلي» المدرعة موجودة قبل بدء الحرب بأيام قليلة في منطقة

«الشيخ زويد» كقوة ضاربة إحتياطية في عمق دفاعات الفرقة السابعة في رفح لتستخدم في الهجوم المعاكس بالقطاع الشمالي، ثم نقلت إلى الجنوب بالقرب من «الكونتلا» لشن هجوم معاكس يقطع طريق «بئر السبع - إيلات» ولذلك معظم دباباتها وآلياتها مرهقة، وبعضها معطل عند نشوب القتال. كما أدت كثرة التقلبات إلى عدم توفر الوقت أو الاهتمام الكافيين من قبل قادة وضباط التشكيلات لدراسة طبيعة الأرض التي يقيمون فيها وإحكام الرقابة والسيطرة على الأجنحة وإجادة إعداد الإستحكامات اللازمة. هذا فضلاً عن سريان شعور كبير لديهم بأن العملية كلها ليست أكثر من مظاهر عسكرية ذات أهداف سياسية فحسب.

وبعكس توزيع القوات المصرية على النحو المذكور آنفاً اضطراباً وعدم وضوح في الخطة الإستراتيجية العامة، التي كان من المفروض فيها تحقيق القدرة على امتصاص الضربة الأولى وتقليل نتائجها إلى أقصى حد مستطاع، ثم الانتقال إلى هجوم مضاد فعال يزيل أي آثار للضربة الإسرائيلية الأولى، ويلحق خسائر كبيرة بالمهاجمين كافية لردعهم عن مواصلة العدوان والتوسع، والقبول بحدود ونتائج حرب ١٩٤٨ على أقل تقدير. ذلك لأن الخط الدفاعي الأول كان محتشداً بقوات كبيرة نسبياً لا تملك وسائل هجومية كافية، وذلك بحكم مهمتها الأساسية وهي الدفاع، ولا تستطيع في الوقت نفسه حماية أجنحتها المهددة بالإلتفات بكفاءة وسرعة، وخاصة وأنها ليست لديها إحتياطات مدرعة قوية في عمق دفاعاتها قادرة على الحركة السريعة المضادة لحركات الإلتفات، هذا فضلاً عن أن مواقعها الدفاعية المتقدمة لم تكن قوية بدرجة كافية للصمود في

وجه هجمات المدرعات والمدفعية والطيران المكثفة (خاصة في «رفح» و «خان يونس» و «الكويتلا»)، كما أنها كانت متباعدة عن بعضها بدرجة كبيرة تسهل على العدو تحقيق اختراق بالمدرعات إلى العمق العملياتي، وقطع خطوط مواصلاتها وتطويق وتدمير كل موقع على حدة، دون أن يستطيع الموقع الآخر مساندته. وذلك مطلقاً كان حال مواقع الفرقة السابعة في «رفح» التي يفصلها نحو ٥٠ كلم عن مواقع الفرقة الثانية في «أبو عجيلة»، ومواقع نصف الفرقة الثانية في «أم كطف» و «أبو عجيلة» التي كانت شبه معزولة عن مواقع النصف الثاني من الفرقة في «القسيمة» حيث كانت توجد قيادة الفرقة نفسها.

بالإضافة إلى أن القسم الرئيسي من القوات المدرعة، الذي كان موزعاً على مجموعة «الشاذلي» والفرقة المدرعة الرابعة، كان محتشداً في مواقع بعيدة للغاية عن القطاع الرئيسي للعمليات الذي حشدت فيه القوات الإسرائيلية الأساسية في المنطقة الممتدة بين «أبو عجيلة» و «رفح» ومن ثم كان تحريك هذه المدرعات لتشن هجمات مضادة فعالة يتطلب وقتاً طويلاً نسبياً، ويفرض وجود حماية جوية قوية.

وكان الإعتماد على قوة فرقة المشاة الميكانيكية الثالثة في «جبل لبنى» و «بير الحسنة» وحدها في التصدي للإختراق المتوقع من جانب مدرعات ثلاث مجموعات ألوية إسرائيلية (مجموعات «سال» و «يوفه» و «شارون») في القطاعين الشمالي والأوسط البالغ عددها نحو ٧٠٠ دبابة، لا يشكل حلاً ملاماً لمشكلة نقص القوى المدرعة في هذا القطاع، نظراً لعدم وجود أي تكافؤ

في قوى الطرفين في هذه الحالة. والأرجح أن توزيع القوات المصرية على النحو الذي تم به لم يكن يستند إلى توفر معلومات دقيقة عن حشود العدو، والتي كانت تعكس بالضرورة نواياه الهجومية، والإنتجاهات الرئيسية المتوقعة، التي لم تكن في الحور الجنوبي على الإطلاق.

وكان حشد لواء مدرع مع «الشاذلي» شمال غرب «الكوتلا»، ولواء مدرع آخر مع الفرقة السادسة في «الكوتلا» و «العمد» للقيام بضربة ثانوية تعزل «إيلات» عن «بئر السبع»، في الوقت الذي تدور فيه رحى المعركة الرئيسية في الشمال وتتواجد فيه الفرقة المدرعة الرابعة بعيداً عنها في «بئر جفجافة» و «بئر قناده»، تخطيطاً لا يخدم الدفاع لامتناع الضربة الإسرائيلية الأولى، ولا يحقق أي إمكانية عملية فعالة لتوجيه ضربة مضادة مؤثرة ذلك لأن القيادة الإسرائيلية كانت تستطيع تجاهل مثل هذه الضربة الثانوية التي ستتم على أقصى جناحها الجنوبي، حتى لو أدت جدلاً إلى تطويق إيلات، وتمضي قدماً في الضغط بقوة على مواقع «رفح» و «أبو عجيبة» لتفتح الحورين الشمالي والأوسط على مصراعها بسرعة، وقبل أن تتدخل قوات الفرقة المدرعة الرابعة، لتزحف في القزاب غير مباشر ضد قوات الحور الجنوبي، وتقطع طرق مواصلاتها عند مدخلي عمري «الجلدي» و «عتلا»، بعد تدمير الفرقة المدرعة الرابعة عند «جفجافة» و «بئر قناده».

إجراءات الخداع الإسرائيلية:

اتخذت القيادة الإسرائيلية عدة إجراءات قبيل شن هجومها المفاجئ يوم ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وكان أهم هذه الإجراءات:

١- دعوة الإحتياط بصورة تدريجية منبرية خلال الأسابيع الثلاثة قبل بداية الحرب.

٢- منح الإجازات إلى الجنود قبل الحرب بأيام قليلة ودعوة الصحفيين الأجانب لمشاهدة هؤلاء الجنود وهم يستحمون على شواطئ البحر.

٣- وقف الإستطلاع الجوي قبل الحرب بخمسة أيام.

٤- إرسال تشكيلات قوية من الطائرات قبل الحرب باتجاه خليج العقبة وجنوب سيناء لحمل المصريين على الاعتقاد بأن الهجوم سيتم من ذلك الاتجاه.

٥- التركيز في الإذاعات ووسائل الأعلام الإسرائيلية على لجوء إسرائيل إلى أعفالف الدولة، وهىة الأمم المتحدة والقوة البحرية التى أذيع عن تشكيلها لفتح تيران من قبل أميركا وإنكلترا، وفاء لالتزاماتها بتأمين الملاحة الإسرائيلية.

٦- إتقان أعمال الإخفاء والتعمية للقوات والتشكيلات في مواقع الهجوم. وبذلك استطاعت إسرائيل تحقيق المباغلة والإمساك بالمبادأة.

العمليات الجوية على الجبهة المصرية:

بدأت القوات الجوية الإسرائيلية في الساعة ٨,٤٥ (توقيت القاهرة) من صباح يوم الاثنين ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ هجومها على القواعد الجوية لجمهورية مصر العربية. وفي الساعة ٩,٠٠ أعلنت إذاعة إسرائيل أنها أصبحت في حالة حرب مع مصر. كانت خطة الهجوم الإسرائيلية تحمل الاسم الرمزي (حركة الحمامة) أما اصطلاح بداية الهجوم الجوي فهو الاسم الرمزي (كولومب). وبموجب خطة (حركة الحمامة) أطلقت إسرائيل جميع طائراتها بحيث لم تحفظ إلا باثنتي عشرة طائرة (ثمانية طائرات كمظلة لحماية سماء إسرائيل، وأربعة طائرات على الأرض لمجابهة الطوارئ). وقد شمل الهجوم الإسرائيلي ٩ مطارات رئيسية هي (العريش، جبل لبنى، بير جفجافة، بير تسانده، وكلها في سيناء، وكذلك أبو صوير، وكبريت وفايد ومطار غرب القاهرة وبني سويف وكلها غرب القناة). وخصص لمهاجمة كل مطار رف مؤلف من أربع طائرات كانت تطير بأزواج.

وقد أقلعت هذه الطائرات من عدة مطارات تقع جوار تل أبيب وفي أوقات متباعدة ليتسنى لها الوصول إلى أهدافها في وقت واحد. وشن الطيران الإسرائيلي هجومه الجوي على المطارات المصرية بموجات متعاقبة بين كل موجة وأخرى عشرة دقائق. فبينما كانت طائرات الموجة الأولى تهاجم أهدافها كانت الموجة الثانية في طريقها إلى أهدافها، والموجة الثالثة قد بدأت في الإقلاع وهكذا... وقد استمرت موجات طائرات إسرائيل في الهجوم على المطارات المصرية دون

انقطاع من الساعة ٨,٤٥ حتى الساعة ١١,٣٥ وحلقت الطائرات المغيرة على ارتفاع منخفض جداً بلغ أحياناً ثلاثين قدماً فوق مستوى البحر أو الأرض (عشرة أمتار تقريباً)، وذلك حتى تبقى تحت مستوى رصد أجهزة الرادار العربية، (وغير العربية أيضاً). فقد كانت محطات الرادار الأمريكية والروسية والبريطانية في شرق البحر الأبيض المتوسط وكلها كانت تعمل بيقظة تامة ورصد مستمر وبأقصى فاعلية). كان لجمهورية مصر العربية في شبه جزيرة سيناء وحدها ستة عشر محطة رادار. لكن إسرائيل لم تهاجم جميع هذه المحطات في بداية الأمر، بل هاجمت اثنتين منها فقط وهما محطة الحسنة وطلعة البدن. وخصصت القيادة الجوية الإسرائيلية لكل رف من طائراتها فترة سبع دقائق للبقاء فوق الهدف، وهي تكفي لثلاث أو أربع جولات هجومية، أحدها لقصف المدرج بالقنابل واثنتين أو ثلاث لتخريب الطائرات المصرية ببنيران المدافع أو لتدمير ملاجئ الطائرات ومراكز السيطرة والمرافق الأخرى بالصواريخ. وخصص لكل رف ثلاث دقائق احتياطية، بهدف التعويض عن أخطاء الملاحة أو للقيام بمجولة إضافية فوق الهدف عند الحاجة.

وكانت الطائرات تقصف مدرج المطارات أولاً لمنع الطائرات المصرية من الطيران، ثم تصلي الطائرات الجاهزة على الأرض ببنيران مدافعها. وكانت الطائرات الإسرائيلية جميعها تقرب نحو أهدافها عن طريق البحر الأبيض المتوسط، فكانت تتجه بعد إقلاعها نحو الغرب بحاذية ساحل سيناء وعلى بعد خمسين كيلومتراً منه تقريباً، وتم استخدام ستة زوارق بحرية لتوجيه الطائرات. وكانت هذه الزوارق قد أخذت مواقعها المحددة لها في عرض البحر منذ صباح

يوم ٥ حزيران (يونيو). فإذا كانت أهداف الطائرات الإسرائيلية مطارات سيناء، استدارت الطائرات جنوباً قرب العريش لمهاجمتها، أما إذا كانت أهدافها مطارات القناة أو دلتا فإنها تستدير فوق منطقة بور سعيد أو مصب النيل وتتجه نحو الجنوب لمهاجمتها. وكانت التعليمات قد صدرت إلى طياري الموجة الأولى بالصمت اللامسكي وبالعودة إلى قواعدهم في حالة اكتشاف هجومهم قبل أوانه، نظراً لأن نجاح العملية بكاملها يعتمد على تحقيق المباغتة.

وأعطيت لطياري هذه الموجة الأوامر بالعودة مجرد سماع كلمة السر (محكري حاكم) أي ليقف كل في محله. وقد استخدمت القوات الجوية الإسرائيلية في تدميرها للمطارات العربية نوعاً جديداً من القنابل لم يستخدم من قبل Concrete «Dibber Bomb» المصممة بصورة خاصة لتدمير مهابط الطائرات والتحصينات البيوتية. وزعمت إسرائيل أنها هي التي صممت هذه القنابل ولكن الواقع أنها قنابل إفرسية الصنع صممتها شركة (ماترا) لتسليح طائرات الميراج والفوتور، وتزن القنبلة ٣٦٥ رطلاً، وتطلقها الطائرة من ارتفاع ٢٠٠ قدم، وهي تطير بسرعة تقل عن ستمائة ميل. وتمتاز في أنها تحتوي على صاروخ مرجع (Booster) ينطلق تلقائياً فور إطلاق الطائرة للقنبلة فوق المدرج، فيكون له تأثير معاكس يحول دون الدفاع القنبلة باتجاه محرك سيرة الطائرة ويساعد على الهبوط رأسياً على المدرج. وقبل أن تصل هذه القنبلة إلى الأرض ينطلق منها صاروخ ثان فيزودها بقوة إندفاعية تقرب من سرعة الصوت وهو الأمر الذي يساعد على اختراق أرض المدرج المصنوع من البيتون المسلح إلى مسافة تقرب من أربعة أمتار ونصف. وبعد اختراقها المدرج تنفجر بواسطة صمامة توقيت، ويمكن

تنظيم الضمامة بحيث تنفجر آتياً أو بعد وقت معين، وهو الأمر الذي يزيد في صعوبة تصليح المدرج. وقد ساعد هذا النوع من القنابل الطيارين الإسرائيليين على قذف قنابلهم من ارتفاع منخفض جداً دون التعرض لخطر الإصابة بشظايا القنابل عند انفجارها. ولم تستخدم هذه القنابل إلا في الهجوم على المطارات التسعة سابقة الذكر. أما في الهجوم على المطارات الأخرى فقد استخدمت الطائرات الإسرائيلية القنابل العادية، وكان المطار الوحيد الذي لم يقصف العدو مدرجه هو مطار العريش. وقد أبقاه العدو سالماً حتى يستطيع استخدامه كقاعدة تكوين مقدمة كمطار هبوط طائراته. وقد بدأت القوات الإسرائيلية في استخدام مطار العريش بفاعلية اعتباراً من مساء يوم ٦ حزيران (يونيو). وتتميز هجوم الطائرات الإسرائيلية بالتنظيم الجديد في دقة توقيتاته، وبما أن الساعة (س) لبدء الهجوم هي ٨،٤٥، ونظراً لأن رحلة الذهاب بين المطارات (الأهداف) وبين قواعد الانطلاق تتطلب ٢٢ دقيقة طيران، فقد بدأ إقلاع الموجة الأولى في الساعة ٨،٢٣، وبدأ الهجوم ٨،٤٥، وانتهى الساعة ٨،٥٢، لتصل إلى قاعدتها الساعة ٩،١٢ (نظراً لأن رحلة العودة تستغرق مدة أقل من رحلة الذهاب)، حيث تبدأ مرحلة تفيش الطائرات وتزويدها بالوقود والعتاد والأكسجين وألغام الطائرات للتصوير وتحميل القنابل. وتدعي المصادر الإسرائيلية أن جماعات الصيانة الإسرائيلية استطاعت إنجاز ذلك كله في فترة سبعة دقائق ونصف في حين أن هذه العملية تتطلب في بقية جيوش العالم فترة نصف ساعة. وقد استمرت القوات الجوية الإسرائيلية الأولى مدة ثمانين دقيقة دون توقف (أي حتى الساعة ١٠،٠٥) بعد فترة عشر دقائق بدأت الضربة الجوية الثانية على المطارات نفسها واستمرت نحو ثمانين دقيقة أخرى، أي حتى الساعة

١١,٤٥. كما هاجمت الطائرات الإسرائيلية عند الظهر مطار إنشاص وبلميس، وفي الساعة ١٢,١٥ مطار الفردقة على ساحل البحر الأحمر، وفي الساعة ١٢,٣٠ مطار الأقصر في صعيد مصر. وأخيراً انتهت عمليات الهجوم كلها في الساعة ١٢,٣٠.

وفي ساعات بعد الظهر هاجمت الطائرات الإسرائيلية مطار القاهرة الدولي ومطار رأس بانياس بالبحر الأحمر. وكانت خسائر القوات الجوية المصرية حتى نهاية اليوم الثاني ٢٦٤ طائرة قتال و ٣٢ طائرة نقل و ٩ طائرات هيلكوبتر. وكانت الخسائر حتى نهاية الحرب ٣٣٨ طائرة، يقابل ذلك في الجانب الإسرائيلي ١٩ طائرة قتال و ١١ طائرة نقل. وفي نهاية الحرب كانت خسائر إسرائيل في سلاحها الجوي ٢٦ طائرة قتال و ١١ طائرة نقل. وبذلك يمكن القول أن سلاح الجو الإسرائيلي استطاع وضع سلاح الجو المصري خارج المعركة منذ الساعات الأولى لبداية القتال بخسارة لا تكاد تذكر، بفضل المباغة والمحافظة على المبادرة، وبفضل التعظيم الجيد لعمليات الهجوم ولأعمال الصيانة والتأمين. ومقابل ذلك كان الإهمال واللامبالاة وضعف الإستعدادات في الجانب المصري من الأسباب التي ساعدت على نجاح المباغة. كما كانت المعلومات الدقيقة التي توفرت للقيادة الإسرائيلية عن القواعد الجوية المصرية وعن قادة هذا السلاح عاملاً حاسماً في تحقيق المباغة.

ويظهر ذلك بصورة واضحة من خلال تحديد ساعة الهجوم (س). ففي هذه الساعة تكون القوات الجوية في حالة شبه عدم استعداد، لأن القوة الجوية المصرية اعتادت أن تكون في أوج يقظتها وفعاليتها قبل هذه الساعة من كل يوم، ولقد افترض العدو بأن القيادة الجوية المصرية تخصص عدة رفوف من طائرات ميغ ٢١ في وضع الإنتظار عند نهاية المدرج وهي جاهزة للإقلاع بعد الدار خمس دقائق اعتباراً من فجر كل يوم. كما افترض بأن الطيران المصري يدفع دورية أو دوريتين من طائرات ميغ ٢١ لتحلق في الجو في ذلك الوقت أيضاً لأنه أكثر أوقات النهار احتمالاً للهجوم الجوي. وقد قدر العدو أن درجة الإستعداد هذه لا يمكن أن تستمر طويلاً، فإن لم يقع هجوم جوي خلال ساعتين أو ثلاث ساعات بعد الفجر فمن المحتمل أن تخفف القيادة الجوية المصرية تدابير الإستعداد، وتغلق بعض محطات الرادار العربية أجهزتها، ومن ثم تبدأ القوة الجوية المصرية في تخفيف تدابير اليقظة نسبياً اعتباراً من الساعة ٨,٣٠ صباحاً.

خطة الهجوم الجوي الإسرائيلي في الجبهة المصرية:

وضعت القيادة العسكرية الإسرائيلية خطتها للعمليات البرية في سيناء وقطاع غزة على أساس أنها لن تبدأ إلا بعد عودة طائرات الموجة الأولى من الهجوم الجوي المفاجئ على المطارات المصرية، والتأكد من نجاح الضربة الجوية.

وقد قامت الخطة العامة للعمليات البرية على أساس توجيه الضربة الرئيسية في الخور الشمالي، وخرق الدفاعات في «أم قطف» و «أبو عجيبة»، لفتح طريق الخور الأوسط، وتأمين الجناح الجنوبي للهجوم الرئيسي في الشمال، الذي

سيتخذ شعبي تقدم، واحدة أساسية على اخور «خان يونس- رفح- العريش»
والأخرى ثالوية عبر وادي «الحريضين» الواقع إلى الجنوب من «رفح» بنحو
٣٠ كلم في اتجاه «بئر الحفن» للإلتفاف حول «العريش» من الجنوب و حول
«أبو عجلة» من الشمال. وبعد أن تخترق المواقع الأمامية على الحدود، أو ما
نستطيع أن نسميه الخط الدفاعي الأول، الذي يتحكم في مداخل الطريقين
الأساسيين في شمال ووسط سيناء المؤديين إلى «القنطرة» و «الإسماعيلية» يتم
الإندفاع بسرعة ودون مرحلة توقف مؤقتة لإعادة التجميع والتنظيم نحو
الممرات الأربعة المتحكممة في طرق المواصلات. وبفضل الممرات تعزل بقية
القوات المصرية التي لم يجر تخطيطها خلال معارك المرحلة الأولى، ويجري تدميرها
أو إجبارها على الإستسلام أثناء محاولتها الإنسحاب عبر الممرات نحو القناة،
خاصة عبر ممر «الجدى» و «مغلا».

أما الاستيلاء على «شرم الشيخ» وفتح الملاحة في «مضائق تيران»، الذي
كان المبرر والدريعة الأصلية لنشوب الحرب، فقد ترك أمرهما لعملية تكميلية
صغيرة تقوم بها قوة من مشاة البحرية والمظليين بعد الإنتهاء من العمليات
الرئيسية في شمال ووسط «سيناء» ولكن اتخذت عدة تدابير لإشعار القيادة
المصرية أن «شرم الشيخ» ستكون لها الأولوية في العمليات التعرضية وذلك عن
طريق مضاعفة نسبة الإستطلاع الجوي فوقها بالنسبة للطلعات فوق «قطاع
غزة»، وبواسطة إعطاء الطباع مبالغ فيه عن قوة الحشد المدرع على اخور
الجنوبي عند «الكوتلا»، حيث حشد هناك في الحقيقة لواء مدرع واحد معزز
بقوة إضافية (في مواجهة القوة المدرعة التي يقودها الشاذلي وفرقة المشاة

السادسة) إلا أنه جرى حشد لواء من الدبابات الهيكلية على مقربة منه وبطريقة تقويه لم تراعى فيها الدقة الكاملة حتى يبدو واضحاً في الصور الجوية لطائرات الإستطلاع المصرية.

وتركت مهمة الإستيلاء على قطاع غزة لعملية تكميلية أخرى تقوم بها قوة خاصة من المشاة والمظليين تعززهم كتيبة دبابات «أم أكس- ١٢» وبعض دبابات «شيرمان» القديمة طراز «م-٣» غير المعدلة، بعد الضربة الرئيسية الأولى بالقطاع الشمالي.

وحشدت القيادة الإسرائيلية الجزء الرئيسي من قوات جيشها تجاه الجبهة المصرية لتفهد هذا المخطط (الذي سبقه ضربة الطيران المفاجئة) والذي ضم ٧ ألوية مدرعة و٣-٤ كتائب دبابات مستقلة، وذلك من جملة ١١ لواء مدرع كانت لدى سلاح المدرعات الإسرائيلي وقتئذ، و٣-٤ ألوية مشاة ميكانيكية ولواء مشاة مظلي ميكانيكي، وذلك من جملة ١٠ ألوية مشاة صف أول و٣ ألوية مظليين كانت لدى الجيش الإسرائيلي عشية الحرب. هذا فضلاً عن ما يوازي قوة ٦ ألوية مدفعية (بخلاف المدفعية ذاتية الحركة الموجودة مع الألوية المدرعة) من جملة حوالي ١٢ لواء مدفعية كانت لدى الجيش الإسرائيلي. وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك ٣ ألوية مشاة صف ثان تقوم بمهام في الدفاع عن مستعمرات الجنوب وحماية طرق المواصلات من جملة ١٤ لواء مشاة صف ثان (من القوات الاحتياطية) كان موجوداً عند إتمام التعبئة العامة.

وبلغت جملة هذه القوات نحو ٦٥ ألف جندي لديهم حوالي ٩٠٠ دبابة. وأخضعت هذه القوات لقائد المنطقة الجنوبية العميد «يشعيا هو جافيش»، الذي قام بتوزيع وقواته في شكل ٣ مجموعات قتال لها قوة الفرقة، ويطلق عليها بالعبرية اسم «Ugda»، وهي تشكيلات متباينة الحجم والتشكيل وفقاً لطبيعة مهمة كل مجموعة، وكانت كل منها ذات اكتفاء ذاتي من وحدات المهندسين والخدمات الطبية والإشارة ووحدات الشؤون الإدارية (التي كانت تضم شاحنات تحمل إمداد وتأمين يكفي للقوات المقاتلة لمدة ثلاثة أيام بخلاف الكميات المخزونة في القاعدة الإدارية للمجموعة). وقد سميت كل مجموعة من المجموعات الثلاث باسم قائدها كما هي عادة الجيش الإسرائيلي، وكانت مشكلة على النحو التالي:

١ - مجموعة «تال»: وكانت مؤلفة من أفضل ألوية الجيش الإسرائيلي، وتضم: اللواتين المدرعين السابع والثالث، ولواء مظليين ميكانيكي (باستثناء كتيبة)، ولواء مشاة ميكانيكي، وتدعمها كتائب مدفعية وكتيبة مهندسين، فضلاً عن كتيبة دبابات مستقلة لدعم وحدات المظليين الميكانيكية، وكتيبة دبابات أخرى لدعم لواء المشاة الذي سيهاجم قطاع غزة، وتقدر مجموعة «تال» بنحو ٣٠٠ دبابة و ١٠٠ عربة مدرعة ونصف مجنزرة ونحو ٦٠ مدفعا.

وكانت مهمة هذه المجموعة خلال المرحلة الأولى من العمليات (وهي مرحلة اختراق خط الدفاع الأول عند الحدود) خرق دفاعات كل من الفرقة الفلسطينية العشرين في «خان يونس» والفرقة المصرية السابعة في «رفح»، ثم

الإندفاع بعد ذلك، لتحقيق أهداف المرحلة الثانية، نحو العمق العملياتي للفرقة في «العريش» من خلال اختراق مواقع «الشيخ زويد» و«تمر خروبة» التي تشكل امتداداً في العمق للفرقة المصرية السابعة، وذلك كجزء من أهداف المرحلة الثانية من العمليات، وهي اختراق خط الدفـاع الثاني بسرعة قبل أن تتوفر الفرصة والوقت الكافي للقيادة المصرية كي تعيد توزيع قواتها فيه وتدفع إليه باحتياطاتها المدرعة والميكانيكية بعد أن تفيق من أثر الضربة الأولى. وبعد ذلك كان على قوة «تال» أن تنقسم إلى قسمين: إحداهما ثانوي يواصل الزحف على محور الشمالي صوب «رماله» و«القنطرة»، والآخر رئيسي يزحف جنوباً نحو «بئر الحفن» ثم «جبل لبنى» ليشترك مجموعة «يوفه» في تدمير الفرقة الثالثة، ثم يزحف على محور الأوسط تجاه «بئر جفجافة» ليدمر الفرقة المدرعة الرابعة، وبذلك ينهي مهام المرحلة الثالثة، ويواصل الزحف بعد ذلك نحو القناة في مواجهة الإسماعيلية.

٢ - مجموعة «شارون»: وكانت مؤلفة من لواء مدرع، ولواء مشاة، وكتيبة مظليين (هي الكتيبة الثالثة من اللواء المظلي الموجود ضمن قوات جفافيش)، ومجموعة خاصة تضم كتيبة دبابات ووحدـة استطلاع وحدة مشاة ميكانيكية، و٦ كتائب مدفعية، ووحدات مهندسين اقتحام. وتقدر قوة «شارون» بنحو ٢٠٠ دبابة و١٠٠ عربة مدرعة نصف مجنزرة و١٠٠ مدفع.

وكانت مهمة هذه القوة خلال المرحلة الأولى من العمليات هي اختراق دفاعات «أم كطف - أبو عجيبة» التي تدافع عنها فرقة المشاة الثانية بحوالي نصف

قوتها، وفي الوقت نفسه يجري تثبيت النصف الآخر من الفرقة في دفاعات «القسيمة» بواسطة لواء مدرع مستقل، إلى أن تنهي مجموعة «شارون» مهمة المرحلة الأولى وتقوم بعد ذلك في المرحلة الثانية، بمهاجمة دفاعات «القسيمة» من الشمال الغربي. وبعد تصفية هذه الدفاعات تندفع الوحدات المدرعة والميكانيكية من هذه القوة بسرعة نحو «نخل» على المحور الجنوبي لتقيم كميناً هناك لقوات «مجموعة الشاذلي» وفرقة المشاة السادسة أثناء انسحابها المتوقع نحو «تمر متلا»، وبهذا تتم هذه القوة مهامها في المرحلة الثالثة من العمليات، ثم تشارك بعد ذلك في عمليات المطاردة الأخيرة نحو قناة السويس عبر عمري «متلا» و«الجلدي» مع قوات مجموعة «يوفه»، وبذلك ينتهي دورها في المرحلة الرابعة والأخيرة من العمليات في سيناء.

٢ - مجموعة «يوفه»: وكانت مؤلفة من لوائين مدرعين فقط، بدون وحدات مشاة أو مدفعية مقطورة (كان بكل لواء كتيبة من المشاة الميكانيكية ومدفعية ذاتية الحركة، ومعظمها من النوع القرلسي عيار ١٠٥ مم المحمل على هيكل دبابة «أم اكس - ١٣»). ولقد حشد لواء من هذه المجموعة في المنطقة الواقعة بين «رفح» و«أبو عجيلة» على مسافة نحو ٣٠ كيلومتراً إلى الجنوب من مواقع «رفح» الدفاعية للقيام بزحف عبر وادي «الخريصين»، الذي كان عبارة عن مجرى ماء جاف تمتد بين كتبان الرمال غير الصالحة لسير الآليات، الممتدة من جنوب «رفح» حتى «أبو عجيلة»، وذلك لمهاجمة الموقع الدفاعي المصري في «بئر الحفن»، في بداية المرحلة الثانية من العمليات التي تعقب احتراق مواقع «رفح» و«أبو عجيلة»، وصد الهجمات المعاكسة التي قد تحاول فرقة المشاة

الثالثة القيام بها من منطقة «جيل لبنى» ضد قوات «ثال» من الجنوب أو قوات «شارون» من الغرب. وكانت القيادة الإسرائيلية أثناء احتلالها سيناء عام ١٩٥٦ قد أرسلت جماعة استطلاع لدراسة طبيعة أرض هذا الرادي وتأكدت من إمكانية اجتيازه بعربات نصف مجنزرة بشيء من الصعوبة.

أما اللواء المدرع الثاني التابع لمجموعة «يوفه» فقد حشد في مؤخرة «مجموعة شارون» وتقرر أن يبقى هناك حتى يتم اختراق دفاعات «أم قطف» - أبو عجيلة، ثم يندفع عبر هذه القوات، ويلتقي باللواء الأول الزاحف من اتجاه الفرقة الثالثة، أي الخط الدفاعي الثاني، ثم يزحف صوب «بئر الحسنة» ليتقدما من هناك نحو «بئر تمادا» و«عمر متلا» للمشاركة في تصفية الفرقة المدرعة الرابعة والقوات المنسحبة عبر «عمر متلا»، وبذلك ينهيا مهام المرحلة الثالثة من العمليات، وتزحف القوة بعد ذلك عبر ممرى «الجدى» و«متلا» نحو قناة السويس في قطاعها الجنوبي، وبذلك ينهيا مهام المرحلة الرابعة والأخيرة من العمليات. وقدرت «مجموعة يوفه» هذه بنحو ٢٠٠ دبابة، و ١٠٠ عربة مدرعة نصف مجنزرة.

وبالإضافة إلى هذه المجموعات الرئيسية الثلاث التي سركزت ضرباتها الأولى على محورين الشمالي والأوسط، ثم تطوق المحور الجنوبي بمناورة اقتراب غير مباشر تستهدف القضاء على القوة الرئيسية المصرية هناك عن طريق قطع خطوط مواصلاتها وخلق طرق انسحابها، كان هناك لواء مدرع مستقل حشد أمام «القسيمة». وكانت مهمته المناورة دون التورط في قتال فعلي، وذلك

لغيبت قوات النصف الثاني من فرقة المشاة الثانية أثناء الهجوم على النصف الأول من الفرقة في «أبو عجيلة». كما كان هناك لواء مستقل مدعم حشد أمام «الكوتلا» لمشاغلة قوة «الشاذلي» المدرعة وفرقة المشاة السادسة الموجودة هناك إلى أن تصل قوات «شارون» إلى مؤخرتها عند «نخل» ثم يقوم بمطاردة هذه القوات أثناء انسحابها عبر طريق «الكوتلا-العمد-نخل».

وحشدت كتبة مشاة معززة ببعض الوحدات الصغيرة الأخرى في «إيلات» لحمايتها أثناء العمليات الهجومية التي تجري بعيداً عنها. كما حشد لواء مشاة وكتبة مظليين وكتبة دبابات «أم اكس-١٣» ووحدات مدفعية في مواجهة «قطاع غزة» (بخلاف قوات الدفاع المحلي الموجود داخل المستعمرات الاثني عشرة القائمة هناك)، وذلك لمهاجمته خلال المرحلة الثانية من العمليات عقب اختراق دفاعات «خان يونس» بواسطة قوات مجموعة «نال».

سير العمليات بالقطاع الشمالي:

اختارت مجموعة ألوية «نال» الحور الشمالي في «خان يونس» و«رفح» وفقاً للخطة الموضوعة تقريباً. ثم قامت كتبة مدرعة من اللواء السابع المدرع (كانت تضم ١٧ دبابة «ستوربون» و ٢ «باتون») بالتقدم من منطقة «الشيخ زويد» نحو «نمر خروبة»، حيث كان يوجد لواء مشاة مصري من قوات الإحتياطي، واقطعت الممر في حوالي الساعة ٢,٣٠ من بعد ظهر يوم ٦/٥ وهي تسير على الطريق المعبد بالإسفلت بأقصى سرعة وتطلق دباباتها النار على المواقع الدفاعية. وقد وصلت بالفعل إلى مشارف «العريش» في حوالي الرابعة والنصف، وتوقفت

بعيداً عنها نظراً لأنها كانت في حاجة إلى إمداد بالدخيرة والوقود وإصلاح الأعطاب التي لحقت بها على حين أن المدافعين عن الممر أعادوا إغلاق الطريق مرة أخرى وعزلوا الكتيبة المذكورة عن بقية وحدات اللواء، التي توقفت على مقربة من مدخله الشرقي. وبعد ساعتين من اقتحام الكتيبة المدرعة المذكورة لممر خروبة وصل «غوين»، قائد اللواء المدرع السابع، إلى مقربة من الممر وأمر كتيبة دبابات «هاتون» التابعة له، والتي سبق لها أن هاجمت دفاعات القطاع الشمالي في «رفح»، بمهاجمة دفاعات الممر من جهة اليسار أثناء مشاغلها بالتيار من المواجهة، إلا أن الهجوم فشل ودمرت بعض الدبابات بنيران المدافع م/د وتعطلت بعضها بواسطة الألغام وقتل قائد الكتيبة وجرح ثلاثة قادة سرايا، وبعد تهديد مركز من نيران المدفعية وطائرات «فوغا ماجستر» اندفعت سرية دبابات «هاتون» أخرى (كانت تقاتل في القطاع الجنوبي لدفاعات رفح) بأقصى سرعة على الطريق وسط الممر وهي تطلق النار بغزارة، ثم توقفت بعض دباباتها على يسار الطريق داخل الممر بنحو ٢ كلم، وأخذت تطلق النار على مواقع المدافع المصرية من الخلف، ثم تابعت المسير مع بقية السرية إلى خارج الممر والتحقت بكتيبة «الستوريون». وعندما وصلت السرية المذكورة إلى خارج الممر لم يكن لديها سوى ٧ دبابات كلها مصابة إصابات مختلفة. وإثر ذلك حاول «غوين» اجتياز الممر مع مجموعته القيادية وبعض الدبابات على أن تبعه أرتال الإمداد والتموين، إلا أنه اضطر إلى الرجوع لموقعه السابق بعد أن أطلق عليه المدافعون نيراناً حامية بعد أن أعادوا تنظيم أنفسهم للمرة الثانية. وقد حاول «تال» أن يدفع باللواء المدرع الآخر الذي لديه للزحف عبر الكيبان الرملية جنوب الممر إلا أن نعمة الرمال حالت دون ذلك. وفي نهاية الأمر نظم

«غونين» هجوماً تم في منتصف الليل بواسطة كتبة المشاة الميكانيكية التابعة له تسالدها المدفعية برمي قههيدي وقنابل مضيقية، وبعد قتال عنيف استمر ٤ ساعات أمكن للقوة الإسرائيلية أن تظهر المواقع الدفاعية في «ممر بحروية» وبقيت فيها لضمان عدم إغلاقه مرة أخرى. وبدأت أرسل التموين لتجاوز الممر وتصل إلى الدبابات الموزولة في غرب الممر عند مشارف «العريش». وفي حوالي الساعة السابعة من صباح يوم ٦/٦ استولت الدبابات المذكورة على مطار العريش بعد معركة قصيرة مع بعض الدبابات والمدافع م/ط الموجودة حوله. وهكذا أمكن مجموعة ألوية «ثال» أن تصل إلى عمق نحو ٦٠ كلم خلال نحو ٢٤ ساعة فقط، وانفتح لها طريق التقدم على المحور الشمالي نحو «رمانة» و «بالوظة» و «القنطرة شرق»، وأيضاً نحو المحور الأوسط عبر الطريق العرضي الممتد من العريش إلى كل من «أبو عجيبة» و «جبل لبنى»، ولكن ذلك كان يتطلب اختراق دفاعات «بير الحفن» التي كانت تشبك معها من الجنوب وقصد وحدات من اللواء المدرع التابع لمجموعة ألوية «يوفه» الذي زحف عبر وادي «الحريضين» خلال اليوم السابق وقطع الطريق المذكور واعرض تقدم وحدات فرقة المشاة الميكانيكية الثالثة من «جبل لبنى» إلى «العريش». هذا وقد تم احتلال قطاع غزة خلال هذه الأثناء بعد قتال عنيف في «خان يونس» وقصف مدفعي في غزة.

عمليات مجموعة «يوفه»: حيث العميد «إبراهيم يوفه» فرقته في منطقة العوجة بالقرب من فرقة «شارون»، ووضع خطته على أساس قيام أحد لوائيه بسير اقواب عبر «وادي الحريضين» الواقع إلى الشمال عند «العريش» و «ممر

مخروبة»، وهو عبارة عن مجرى جاف ممتد بين كثبان الرمال وغير صالح لسير الآليات بمحشود كبيرة، وغير صالح لسير الدبابات وفقاً لتقديرات القيادة المصرية، ولذلك لم يكن هناك سوى مفرزة استطلاع مصرية صغيرة في سيارات تابعة لسلاح الحدود عند مدخل الوادي، وسرية مشاة تدعمها بعض المدافع المضادة للدبابات عند نهاية الوادي قرب طريق «أبو عجيلة - العريش»، وكان على هذا اللواء المدرع يشاغل موقع «بئر الحفن» من الجنوب إلى أن تهاجم قوات «نال» من الشمال، ويصد في الوقت نفسه زحف أية قوات من الفرقة المصرية الثالثة تتقدم من ناحية «جبل لبنى»، وذلك إلى أن تتم فرقة شارون اختراق موقع «أم قطف - أبو عجيلة» فيقوم اللواء المدرع الآخر باجتياز طريق «العوجة - أبو عجيلة» ليلتقي باللواء الأول ويكملان معاً مهمة تدمير الفرقة الثالثة ثم يتقدمان جنوباً نحو «بئر نمادا».

وقد بدأ اللواء الأول زحفه عبر الحدود من منطقة العوجة في العاشرة (الساعة بتوقيت إسرائيل) من صباح يوم ٥ حزيران (يونيو)، وتقدم على الطريق القديم الممتد من العوجة إلى رفح، ثم انحرف غرباً داخل وادي الخريطين، فانسحبت مفرزة الاستطلاع المصرية بسرعة، ولكن اللواء واجه صعوبة جديدة في السير داخل الوادي، وقد اشعبكت طلائع اللواء مع سرية المشاة المصرية التي كانت ترابط عند مخرج وادي الخريطين على مبعدة نحو ١٦ كلم من طريق «العريش - أبو عجيلة» في حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر. وبعد تبادل قصير للبرق انسحبت السرية المصرية، ولم تستطع المدرعات الإسرائيلية مواصلة التقدم فوراً نظراً لصعوبة اجتياز الرمال الناعمة في المنطقة،

ولذلك لم تصل طلّاح اللّواء المدرع المذكور الذي كان يقوده العتيّد «ايكسا» إلى الطريق إلا في حوالي السادسة مساءً، أي بعد ٩ ساعات من بدء تقدمه عند الحدود، قطع خلالها ٥٠ كلم فقط.

وكانت النقطة التي قطع اللّواء المدرع الإسرائيلي فيها طريق «العريش - أبو عجيلة» بعد نحو ١,٥ كلم عن تقاطع «بئر الحفن» حيث يلتقي طريق «العريش - أبو عجيلة» بالطريق المؤدي إلى «جبل لبنى». وقد تعرضت إحدى كسائب اللّواء، وكانت تضم ٢٤ دبابة مستوريون، لسيّران مدفعية موقع «بئر الحفن» وهي في طريقها لقطع الطريق المؤدي إلى «جبل لبنى» لاعتراض تقدم أي قوات من فرقة المشاة المصرية الثالثة، واشتبكت الكتيبة هناك مع موقع رادار مصري مقام فوق تل، وتدافع عنه سرية مشاة مدعمة ببعض المدافع المضادة للطائرات، وتمكنت من احتلاله بعد معركة عنيفة استمرت نحو ثلاثة أرباع الساعة، ثم اتخذت لنفسها موقعاً على طريق جبل لبنى وهي تسيطر لتجنب قذائف مدفعية موقع «بئر الحفن» التي كانت تبعد نحو ٢٧٠٠ متر.

وعند هبوط الظلام توقف القصف المدفعي المصري، وتقدمت كتيبة الدبابات الثانية ولحقت بالأولى تبعتها بقية وحدات اللّواء من المشاة الميكانيكية والمدفعية ذاتية الحركة. ونظراً للصعوبات التي كانت مجموعة «شارون» تواجهها في «أبو عجيلة»، فقد طلب من «يوفه» أن يرسل كتيبة دبابات لصاوان كتيبة «الستوريون» التي انضمت إلى مؤخرة «أبو عجيلة»، وتحركت كتيبة من لواء «ايكسا» نحو «أبو عجيلة» في الساعة الثانية عشرة مساءً. وبعد ذلك بقليل

لاحق على الطريق القادم من «جبل لبنى» أنوار قافلة طويلة من الدبابات والعربات المدرعة المصرية، فأطلقت عليها كتيبة الدبابات الإسرائيلية الكامنة قرب الطريق النار وأصابته بعض دباباتها مستخدمة أضواءها الكاشفة التي سرعان ما اجتذبت إليها نيران الدبابات المصرية.

ودار اشتباك بالنيران طوال الليل بين الدبابات الإسرائيلية والمصرية، التي فوجئت بوجود الإسرائيليين في هذا المكان، ولذلك ترددت القوة المصرية في مهاجمة الكتيبة الإسرائيلية لأنها كانت تجهل حقيقة قوتها، واستدعى قائد اللواء المدرع الإسرائيلي كتيبته الثانية المتوجهة إلى «أبو عجيلة» خشية قيام المدرعات المصرية بهجوم عند الفجر، خاصة وأنه كان يعتقد أنها تتألف من لوائين مدرعين تابعين للفرقة المدرعة الرابعة، إلا أنه عندما بدأ ضوء النهار يكشف مواقع القوة المصرية اتضح أنها تتألف من نحو ٦٥ دبابة تسعة منها تشتعل فيها النيران (الأرجح أنها كانت المجموعة المدرعة التابعة لفرقة المشاة الثالثة)، ومع ضوء النهار بدأت مدفعية موقع «بئر الحفن» قصفها مرة أخرى ضد الدبابات الإسرائيلية، كما تجدد الاشتباك بين الدبابات المصرية والإسرائيلية، إلا أن موقع «بئر الحفن» اضطر بعد ذلك لوقف الرمي المدفعي بسبب الهجوم عليه من الشمال بواسطة اللواء المدرع السابع التابع لمجموعة «تال» الذي استولى على «العريش» عند الفجر، ثم استنجد «إيسكا»، قائد اللواء المدرع الإسرائيلي المشتبك مع مدرعات الفرقة المصرية الثالثة، بالطيران لتدمير المدرعات المصرية، وقد ظهرت طائرات «الميسر» في سماء المعركة حوالي الساعة السادسة صباحاً

ولكن المدافع المضادة للطائرات الموجودة مع المدرعات المصرية أتاحت لها دفاعاً جويّاً جيداً، واستطاعت أن تسقط طائرة «ميسر».

وفي حوالي الحادية عشرة صباحاً، انسحبت القوة المصرية نحو مواقعها الأصلية في «جبل لبنى»، دون أن تحاول القوة الإسرائيلية مطاردتها لأنها كانت بحاجة إلى التزود بالوقود، وفي هذا الوقت كان اللواء المدرع السابع التابع لمجموعة «كال» قد اقتحم دفاعات «بئر الحفن» وانضم إلى لواء «ايسكا» عند مفرق طرق «جبل لبنى - أبو عجيلة» عند الظهر تقريباً، وفي حوالي الساعة الخامسة من بعد الظهر وصل اللواءان المدرعان إلى مشارف منطقة «جبل لبنى» حيث اصطدما بمقاومة عنيفة من مجموعة مدرعة مصرية تضم دبابات «ت ٥٤، ٥٥» وقناصات «من يو ١٠٠» مخفية داخل حفرة لا تظهر سوى مدافعها وقد أوقعت هذه المجموعة عدة خسائر بالدبابات الإسرائيلية وأجبرتها على التراجع بعيداً عن مرمى نيرانها. وبقيت المدرعات الإسرائيلية طوال ليلة ٥-٦ متوقفة عن التقدم، وتزودت بالوقود خلال الليل وكانت الدبابات المصرية تطلق عليها النار من حين لآخر. وبعد ظهر اليوم التالي للقتال (٦/٦/٦٧) علمت القيادة الإسرائيلية بصدور أمر الانسحاب العام الصادر من القيادة المصرية العليا، ودفعها ذلك إلى الإسراع بدفع ألويتها المدرعة والميكانيكية على محاور سيناء، خاصة محور الأوسط والطرق المؤدية منه إلى محور الجنوبي لتفلق عمري «الجلدي» و «متلا» في وجه القوات المنسحبة على محور المذكور.

مرحلة المطاردة على المحورين الأوسط والشمالى:

قبل أن تصل معلومات قرار الانسحاب المصري العام إلى القيادة الإسرائيلية، كانت القوة الرئيسية لمجموعة «تال» لا تزال موجودة في «العريش» (باستثناء اللواء المدرع السابع الذي كان متوقفاً في منطقة جبل لبنى) ولديها أوامر البقاء هناك إلى أن يتضح موقف معركة «القدس» على الجبهة الأردنية التي كانت تغير بعض القلق لدى القيادة العليا الإسرائيلية، ولكن بمجرد علم القيادة المذكورة بقرار الانسحاب المصري أصدرت أوامرها لمجموعة «تال» بأن تركز قواها لتزحف بسرعة على محور الأوسط بهدف اختلال «بير جفجافة»: للحيلولة دون إمكان إقامة خط دفاعي مصري أخير في سيناء هناك وفي الممرات الموازية لها جنوباً («الجدى» و «معل») وأن تدفع قوة ثانية على محور الشمال بهدف الوصول إلى «القنطرة» شرق. وقد تشكلت القوة المذكورة من وحدة الاستطلاع الخاصة باللواء المدرع السابع وسرية دبابات خفيفة و٦ مدافع ذاتية الحركة.

وقد تحركت هذه القوات من «العريش» في حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء يوم ٦/٥. وعند الفجر قام اللواء المدرع السابع واللواء المدرع الآخر التابع لمجموعة «يوفه» بمهاجمة الموقع الدفاعي المصري عند «جبل لبنى» في حركة كماشة حول الجناحين، بعد أن قدم هما الطيران دعماً قوياً مكثفاً، مما اضطر المدرعات المصرية إلى الانسحاب غرباً. وأثر ذلك اتجه لواء مجموعة «يوفه» نحو الجنوب

الغربي للإسيلاء على «بير الحسنة»، على حين تقدم اللواء المدرع السابع على محور الأوسط قاصداً مطار «بير الحمة» الذي يبعد نحو ٣٢ كلم إلى الغرب من «جبل لبنى» والذي كانت تدافع عنه قوة من فرقة المشاة الثالثة تدعمها بعض الدبابات «ت - ٣٤» وقالصات الدبابات «س يو - ١٠٠»، وعدد من المدافع، وقيل أن تشبك مع القوة المذكورة طلب قائد اللواء دعماً جويّاً قريباً ترتب عليه تسهيل اقتحام الدبابات للمطار بعد معركة استغرقت نصف ساعة انسحبت بعدها القوة المصرية، وواصلت المدرعات الإسرائيلية بعد ذلك تقدمها على محور الأوسط نحو «بير روض سالم» التي تبعد نحو ٤٠ كلم إلى الغرب من «بير الحمة»، واستولت عليها بعد اشتباك قصير مع بعض الدبابات المصرية «ت - ٥٥»، وأثر ذلك تلقت المدرعات الإسرائيلية هناك وقود أو ذخيرة أسقطت إليها بالمظلات لتواصل تقدمها السريع دون انتظار لقوافل سيارات الإمداد والتموين.

وفي هذه الأثناء لحق بقيادة المجموعة عند «جبل لبنى» اللواء المدرع الآخر التابع لمجموعة «تال»، والذي كان متورطاً في الكفان الرملية إلى الجنوب من ممر خروبة، فأصدر «تال» له أمراً بمتابعة التقدم نحو «بير جفجافة»، على حين يقوم اللواء المدرع السابع بالتزود بالوقود ثم يزحف وراءه ليستكمل تطهير المواقع الدفاعية التي لم تصف مقاومتها.

واشعلت اللواء المدرع الإسرائيلي الزاحف نحو «بير جفجافة» بموقع رادار كان مقاماً على تل شمال الطريق قرب مطار «بير جفجافة» في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر (يوم ٦/٧/٦٧)، ثم بدأت كتيبة مدرعة منه الإلتفاف حول المواقع المصرية من الشمال، على حين بقيت كتيبة مدرعة ثانية تهاجمها من المواجهة شمال الطريق، وفي هذه الأثناء هاجمت طائرات «الميج» المصرية الدبابات الإسرائيلية وألحقت بها بعض الخسائر، وكذلك ألحقت بها الدبابات المصرية عدة خسائر أخرى، وقد تصدت طائرات «سوبر ميسر» إسرائيلية للطائرات المصرية ولكنها فشلت في ذلك وسقطت منها واحدة في خلال الإشتباك مع الطائرات المصرية. وفي حوالي الساعة ٦ مساء اليوم نفسه كانت هناك قوة مدرعة وميكانيكية مصرية كبيرة من الفرقة المصرية الرابعة تتقدم من منطقة «بير نماده» نحو الطريق الأوسط في طريقها للإسحاب إلى الإسماعيلية، متجنباً المرور بفرق الطرق عند «بير جفجافة» الذي كانت تشرف عليه نيران كتيبة دبابات «ام اكس ١٣»، ولذلك أمر «تال» عناصر اللواء المدرع السابع الموجودة معه بمهاجمة القوة المصرية المذكورة من جناحها الشرقي، وأثر ذلك تقدمت هذه العناصر المؤلفة من كتيبة دبابات «باتون» وسرية من «الستوريون» للقيام بهذا الهجوم، ولكن معظم القوة المصرية كانت قد وصلت إلى الطريق الأوسط والأرض القريبة منه قبل أن تبدأ الدبابات الإسرائيلية في إطلاق النار، ودارت معركة دبابات عنيفة بين الطرفين استمرت ساعتين حتى حل الظلام، وكانت نتيجة المعركة متعادلة إذ تكبدت المدرعات الإسرائيلية خسائر ماثلة تقريباً للخسائر المصرية التي بلغت ١٢ دبابة «ت - ٥٥» و ١٢ عربة مدرعة ناقلة جنود مصفحة، كما تدخل الطيران المصري أيضاً خلال هذه المعركة، وعند

الفسق شنت المدرعات المصرية هجوماً معاكساً أجبر كتيبة «الباتون» على الانسحاب وإفساح المجال لحركة الآليات والمدرعات المصرية القادرة من «بير تمادا».

وفي حوالي الساعة الرابعة صباحاً تعرضت كتيبة دبابات «ام اكس - ١١» المربطة على مقربة من مفرق طرق «بير جفجافة - بير تمادا» لهجوم مدرع معاكس قامت به قوة من الدبابات «ت - ٥٥» (المزودة بأجهزة رؤية ليلية)، أسفر عن تلحق ٧ دبابات و٤ عربات نصف مجنزرة وقتل عدد كبير من جنودها، وعلى أثر ذلك انسحبت الكتيبة الإسرائيلية المدرعة بسرعة لمسافة ٣ كيلو مترات تقريباً. ولحقّت بها بعض دبابات كتيبة «سور شيرمان» لمساعدتها في وقف الهجوم المصري، ولكن الدبابات المصرية لم تواصل هجومها، وتوقفت في مواقعها حيث دعمتها دفاعياً لصد الهجوم الإسرائيلي. وكانت هذه المواقع تشكل سلسلة من المراكز الدفاعية الميدانية المعدة بسرعة التي تقف على جانبي الطريق قرب «بير جفجافة» لعمق نحو ٧ كلم، وتدعمها نحو ١٠٠ دبابة. وقبل الفجر بقليل تسللت كتيبة «ام اكس - ١٣» إلى مقربة من موقعها القديم مرة أخرى، ونهيا اللواء السابع للهجوم بعد أن تزود بالوقود، كما كانت كتيبة «السور شيرمان» تقف قريباً من مفرق «الطرق». وفي الساعات الأولى من نهار (٦/٨) نشب قتال عنيف بين المدرعات الإسرائيلية المهاجمة والمدرعات المصرية المدافعة، وكانت دبابات «الباتون» خلال هذا الهجوم تلحق إلى مؤخرة المواقع المصرية عبر الكثبان الرملية التي كانت القيادة المصرية تعتقد انها غير صالحة لسير الدبابات. وقد تم الهجوم على كل موقع على حدة وكانت تدعمه

دائماً الهجمات الجوية القوية المركزة، وكانت المقاومة عنيفة بصورة جعلت اللواء المدرع السابع يتقدم ٥ كلم خلال ٦ ساعات، وعند الفسق إنهار التنظيم الدفاعي المصري وتدفقت الدبابات والمركبات منسحبة بسرعة نحو الإسماعيلية وهي تتعرض لقصف جوي عنيف كثر فيه استخدام النابالم. وفي الوقت نفسه كان اللواء المدرع الآخر يظهر المواقع الدفاعية الموجودة في مطار ومعسكر «بئر جفجافة».

وبدا أثر ذلك سباق الدبابات الإسرائيلية نحو قناة السويس، ولم تصادف هذه الدبابات مقاومة جديّة إلا عند نقطة تبعد نحو ٣ كلم من القناة حيث كانت توجد سرية مشاة و٤ دبابات تدافع عن تقاطع طرق استطاعت أن توقف الدبابات الإسرائيلية بعض الوقت. وعند الفجر كانت قوات «نال» تواجه الإسماعيلية، واتصلت وحدات الإستطلاع التابعة له بالقوة الزاحفة على المحور الشمالي والتي وصلت إلى القنطرة شرق في العاشرة من صباح يوم الخامس للحرب (١٩٦٧/٦/٩). ولم تواجه القوة الزاحفة على المحور الشمالي أي مقاومة فعالة لأن القوات المصرية كانت تنسحب بسرعة بدون نظام، ولذلك وصلت القوة المذكورة إلى «رمانة» عند غروب اليوم الثالث بعد أن تعرضت لهجوم جوي مصري، وهناك تزودت بالوقود الذي ألقى إليها بالمظلات من طائرات النقل. وفي الغامنة من صباح اليوم التالي اشبكت القوة مع قوة من جنود الصاعقة تدعمهم ٢٠ دبابة «ت-٥٥» ولكنها استطاعت أن تواصل تقدمها مرة أخرى بعد السحاب القوة المصرية. ثم واجهت مقاومة عنيفة من موقع دفاعي آخر يبعد نحو ١٩ كلم عن «القنطرة شرق». فاضطرت إلى التوقف

حتى وصلت إليها تعزيزات ضمت كتيبة مظليين ميكانيكية ومصرية دبابات «باتون» وقامت «الباتون» بهجوم على الموقع المصري الذي سمح لها باخول وسط دفاعاته ثم أطلق عليها صواريخ «سنابر» المضادة للدبابات مصيباً العديد منها، وحاولت وحدات الاستقلال إحراق حلقة الحصار إلا أنها اضطرت للراجع بسرعة بسبب شدة خسائرها في الرجال وعربات الجيب، كما حاولت مصرية دبابات «ام اكس - ١٣» الالتفاف حول الموقع الدفاعي وتورطت داخل الكتبان الرملية وتعطلت عن الحركة. وهاجمت الطائرات المصرية القوة الإسرائيلية وألحقت بها بعض الخسائر التي خففت منها سرعة تدخل الطيران الإسرائيلي وسيطرته على سماء المعركة.

وفي حوالي الساعة ١٢,٣٠ حاولت كتيبة المظليين اقتحام الموقع الدفاعي المصري تحت حماية دعم جوي مركز، إلا أنها فشلت وردت على أعقابها ومعها قائدها جريحاً، وأثر ذلك ركز الطيران الإسرائيلي هجماته على الموقع المصري مدمراً دباباته واحدة تلو الأخرى في سلسلة من الغارات حتى الساعة الرابعة بعد الظهر، حيث قام المظليون بهجوم آخر واحتلوا الموقع بعد انسحاب القوة المصرية منه، وأمضت القوة الإسرائيلية ساعتين بعد ذلك في التشال الدبابات والمركبات من الكتبان الرملية ثم واصلت التقدم نحو «القنطرة»، حيث أصبحت على مسافة ٦ كلم تقريباً منها حوالي السادسة مساءً، وهناك هوجمت بواسطة قوة مصرية صغيرة مؤلفة من مظليين محمولين في عربات مدرعة تدعمهم بعض الدبابات، ودارت معركة استمرت نحو ساعة حتى الفسق ثم انسحبت القوة المصرية، ودخلت القوة الإسرائيلية مدينة القنطرة شرق في حوالي الساعة

التاسعة مساء فوجدتها خالية. وأثر ذلك زحفت القوة جنوباً، بعد أن تركت سريتين من المظليين وسرية «باتون»، واقترنت خلال الليل من جسر «الفردان» الذي يمر فوقه خط مسكة الحديد المؤدي إلى «العريش» و«رفح»، وهناك اصطدمت بموقع دفاعي مصري كان يحمي طريق الإقتراب من الجسر. يمكن القوات المنسحبة من عبور القناة، وتوقفت القوة تراقب الموقع طوال الليل ثم هاجمته عند الفجر بعد أن أمنت دعماً جواً قريباً، ووصلت إلى مواجهة الجسر الذي كان قد فتح وسط القناة بواسطة المصريين بعد انسحابهم، وهناك تعرضت ليران المدفعية والصواريخ المضادة للدبابات من الضفة الغربية لقناة السويس (وكذلك كان الحال في القنطرة شرق) إلى أن انقطعت بقوة «تال» في التاسعة من صباح يوم ٦/٩/٦٧.

عمليات مجموعة «شارون»: استطاعت مجموعة ألوية «شارون» اقتحام دفاعات «أم قطف» واحتلال «أبو عجيلة»، وعزل قوات «القسيمة» خلال هذه المعركة، وفقاً للمخطط الموضوع، باستثناء أن فاعلية المظليين الذين أنزلوا بطائرات الهيلكوبتر قرب مواقع المدفعية المصرية لتدمير أكبر عدد ممكن منها كانت أقل مما كان متوقعاً لها عند التخطيط العملية. وقد انتهت معركة «أبو عجيلة» بصورة رئيسية في الساعة التاسعة من صباح يوم ٦/٩. وعقب انتهاء المعركة الرئيسية تقدم اللواء المدرع ومعه «شارون» صوب الجنوب تجاه «القسيمة» مخلفاً وراءه لواء المشاة والمدفعية لاستكمال تطهير المواقع المصرية في «أم قطف» و«أم شيخان» و«المعسكر»، إلا أن «شارون» أمضى ليلة ٦ - ٧ حزيران (يونيو) في موقع إلى الجنوب من «أم قطف»، ولم يحاول مهاجمة حامية

«القسيمة» من المؤخرة (كانت تضم النصف الآخر من فرقة المشاة الثانية ومؤلفة من لواء المشاة ومجموعة مدرعة ولواء مدفعية). وعند الفجر تحرك اللواء المدرع الذي كان محتشداً في مواجهة دفاعات «القسيمة» من جهة الشرق على مقربة من جبل «الصبحة» لتثبت حاميتها أثناء معركة أبو عجيلة، وتقدم عبر الحدود تسبقه هجمات جوية مركزة على مواقع «القسيمة» التي لم ترد على الغارات الجوية المتكررة بطلقة واحدة، نظراً لأن قواتها كانت قد انسحبت خلال الليل (تنفيذاً لأمر الانسحاب العام الصادر من القيادة العليا المصرية في اليوم السابق) بعد أن دثقت في الرمال ١٢ دبابة «ستالين - ٣» و ٣٠ دبابة «ت - ٣٤» وعدداً من المدافع والعربات الأخرى حتى لا تلقت ضجة محرقاتها انتباه العدو لعمليات الانسحاب المفاجئ الجارية (لم تعثر القوات الإسرائيلية على هذا العناد إلا بعد عدة أسابيع عندما كشفت الريح بعض الرمال التي كانت تغطيه). وقد تقدمت وحدات اللواء المدرع المذكور، في شكل كمامة تزحف بحذر ومسط حقول الألغام نحو «القسيمة» التي تبعد نحو ١٦ كلم من الحدود، والتقى طرفا الكمامة عند البلدة المذكورة حوالي الساعة العاشرة صباحاً يوم ٦/٧ لتجد أنها قد أطلقت على مواقع بخالية تماماً من القوات.

وإثر ذلك واصل اللواء «شارون» تقدمه جنوباً نحو «خلل» بهدف تطويق مجموعة «الشاذلي» المدرعة، متخذاً أثناء سيره شكل ثلاثة أرتال متوازية. وفي خلال الليل واصل اللواء المدرع تقدمه مضيقاً أنوار الدبابات والآليات، واصطدم بيران موقع دفاعي لأحد ألوية فرقة المشاة السادسة عند جبل

«كريم» على مبعدة نحو ٣٢ كلم إلى الشمال الشرقي من «نخل»، فأصبحت بعض الآليات كما تورطت أخرى داخل حقل الغام، وقرر «شارون» الإنتظار مكانه حتى يزوغ ضوء النهار. وفي هذه الليلة كانت آخر عناصر مجموعة الشاذلي قد أتمت انسحابها غرباً نحو «بئر تمادا» دون أن يشعر بها اللواء «شارون».

في فجر يوم ٦/٨ وجد «شارون» الموقع المصري خالياً تقريباً من القوات التي انسحبت خلال الليل نحو «ممر متلا» تاركة وراءها بعض الدبابات، فواصل تقدمه دون قتال نحو «نخل».

وفي هذه الأثناء كان آخر ألوية فرقة المشاة السادسة قد انسحب من «الكونتلا» خلال الليل. وعند الفجر تابع اللواء المدرع الإسرائيلي الذي كان يقف إلى الشرق منها لحماية الالتفاف حول «إيلات» حركة الانسحاب هذه، تسالده الطائرات الإسرائيلية التي أخذت تهاجم آليات اللواء المصري المنسحب بصورة متواصلة. وفي الساعة الثالثة من بعد الظهر وصل اللواء الإسرائيلي الزاحف من «الكونتلا» إلى «العمد»، ووجد بعض المواقع الدفاعية المصرية هناك، فطلب دعماً جويّاً قريباً، ثم واصل تقدمه بعد انسحاب العناصر المصرية من هذه المواقع. وفي ذلك الوقت كان «شارون» قد دفع كتيبة الدبابات «سوبر شيرمان» إلى الشرق من «نخل» لتقطع الطريق هناك، ثم هاجم بكتيبة دبابات «ستوربيون» وكتيبة المشاة الميكانيكية جناح اللواء المصري المنسحب من «العمد» عند «نخل»، حيث دارت معركة استمرت نحو ساعة حسمتها

الطائرات الإسرائيلية، ولكن أعمال تطهير بعض جيوب المقاومة استمرت بمعاونة الطائرات طوال ساعات بعد الظهر، وفي السادسة مساءً أرسل «شارون» كتبة دبابات الستوريون نحو «ممر معلا»، وعند الفسق لحقت بها قوات اللواء الزاحف من «العمد».

أما مجموعة «يوفه» فقد تحرك لواؤها المدرع، الذي شارك اللواء المدرع السابع في معركة جبل لبنى، نحو «بئر الحسنة» في حوالي الساعة التاسعة من صباح يوم ٦٧/٦/٧، ولم يصادف في زحفه أية مقاومة تقريباً. واحتلّت الدبابات الإسرائيلية في عديد من المرات بالمركبات والدبابات المصرية المسحبة بسرعة نحو «بئر تمّادا»، وكان يجري تبادل إطلاق نار فوضوي بين الطرفين المهاجم والمنسحب، يؤدي في معظم الحالات إلى اتجاه الدبابات المصرية نحو الصحراء المفتوحة على جانبي الطريق. وفي حوالي الساعة ١٣,٠٠ ظهراً وصل اللواء المدرع المذكور إلى «بئر الحسنة» واحتلها بعد مقاومة قصيرة، والقى هناك أثر ذلك مباشرة باللواء المدرع الثاني التابع للمجموعة، والذي كان قد زحف عبر قوات «شارون» أثر احتلالها لموقع «أم قطف». فواصل اللواء الأول زحفه نحو «بئر تمّادا» في حوالي الساعة الثانية بعد الظهر ومعه نحو ٢٠ دبابة فقط، نظراً لأن باقي دبابات اللوائين كانت نافذة الوقود، ولم تصادف الدبابات مقاومة في «بئر تمّادا»، وعثرت هناك على مسعود وقود مهجور فتزودت بالوقود وواصلت تقدمها بسرعة نحو «بئر تمّادا» الذي وصلته حوالي الساعة السادسة مساءً، حيث لم تجد هناك عند «نصب باركر» أي مواقع دفاعية مصرية. وكانت القوة الإسرائيلية التي وصلت إلى النصب المذكور قد تقلّصت،

نتيجة لنقص الوقود، إلى ٩ دبابات فقط، أربع منها تقطرها الدبابات الأخرى نظراً لنفاذ وقودها.

وفي السادسة والنصف مساء وصل رتل مصري آخر من الفرقة السادسة من اتجاه «نخل» فأطلقت عليه الدبابات الإسرائيلية النار، إلا أنها لم تصب شيئاً من آلياته نظراً لبعده المسافة، ولذلك واصل الرتل انسحابه داخل الممر، ولكنه تعرض في اللحظات الأخيرة من النهار لقصف جوي مركز استخدم فيه النابالم والصواريخ والقنابل شديدة الانفجار. وقامت بعض دبابات اللواء المدرع الإسرائيلي بدفع بعض الآليات والدبابات المصرية المهجورة إلى مدخل الممر لتضييق طريق المرور، وأتمت عملها هذا نحو حوالي الثامنة مساء.

وفي خلال الليل وصلت بعض الدبابات الإسرائيلية الأخرى، التي تزودت بالوقود من معسكر مصري صغير مهجور يبعد نحو ٢٢ كلم، إلى الشمال من «متلا». وأدى نقص الوقود وقلة عدد الدبابات العاملة لدى مجموعة «يوفه» في هذه الليلة إلى عدم إغلاق «عمر الجدي» القريب من «بير تمادا» ونجاح كثير من الآليات المصرية في الإنسحاب عبره نحو قناة السويس.

وفي فجر يوم ٦/٨ كان أحد لوائي مجموعة «يوفه» قد أتم تجميعه عند المدخل الشرقي للممر متلا، على حين كان اللواء الآخر محتشداً عند «بير تمادا» قرب المدخل الشرقي للممر الجدي. وقد تلقى «يوفه» معلومات من القيادة الجنوبية تفيد أن هناك هجوماً مضاداً مصرياً يجري ترتيبه غرب ممر متلا، فقام بدفع كتيبة مستوربون (باستثناء سرية تركها عند المدخل الشرقي للممر لحراسة مؤخرته)،

وعبر الممر بأقصى سرعة ممكنة وسط حطام الآليات المصرية التي دمرتها الطائرات حتى وصل إلى المدخل الغربي للممر تاهباً لصد الهجوم المصري. ولكن الهجوم المنتظر لم يحدث، نظراً لأن الهجمات الجوية الإسرائيلية أدت إلى تدمير معظم آلات القوة المصرية في الأرض المكشوفة الواقعة بين القناة ومدخل ممر معلا الغربي.

وفي هذا الوقت وصلت كتيبة الستوريون التابعة لجموعة «شارون» وحلت محل السرية التابعة ليوفه عند المدخل الشرقي للممر، على حين كانت الكتيبة الثانية من لواء «يوفه» تزحف نحو «رأس سدر» عبر الطريق المتفرع جنوب «ممر متلا» لتدعم سرية مظليين هبطت بالهليكوبتر هناك حيث واجهت مقاومة مصرية عنيفة استمرت لمدة ساعات. وفي حوالي الساعة ١٣,٣٠ تمكنت كتيبة الدبابات (وكانت ستوريون أيضاً) أن تحتل «رأس سدر» ووقع في الأسر حوالي ١٠٠ جندي مصري من المشاة الذين لبوا أمام المظليين منذ الفجر:

وفي الوقت نفسه تقدم اللواء الثاني التابع ليوفه عبر ممر الجدي عند الظهر، حيث اشتبك في قتال عنيف مع نحو ٣٠ دبابة مصرية «ت ٥٥،٥٤» استطاعت أن توقفه عن التقدم، خاصة وأن بعض الطائرات المصرية ساندتها خلال المعركة، ولم تستطع الدبابات الإسرائيلية الوصول إلى المدخل الغربي للممر إلا عند الغسق بعد أن تدخل الطيران الإسرائيلي وأبعد الطائرات المصرية ودمر العديد من الدبابات. وفي الساعة الثالثة والنصف بعد منتصف ليلة ٨-٩/٦، وصلت بعض

دبابات «يوفه» إلى القناة في ثلاث نقاط تحسباً لصدور قرار وقف إطلاق النار من مجلس الأمن، حتى تثبت وجودها عند القناة وفي مواجهة مدينة السويس مباشرة. وقد قدرت خسائر القوات المصرية في الأفراد بنحو ١٠ آلاف جندي قتلوا أو فقدوا بالإصابة لنحو ١٥٠٠ ضابط و ٤٠ طياراً، كما فقد نحو ٨٠٪ من أعتدة الجيش المصري، من بينها نحو ٨٠٠ دبابة وقناص، وحوالي ٤٥ مدفعاً ونحو ١٠ آلاف مركبة من مختلف الأنواع. وتقول المصادر الإسرائيلية أن خسائرها في ميناء بلغت ٢٧٥ قتيلاً و ٨٠٠ جريح و ٣ طيارين وقصوا في الأسر عند تدمير ٦١ دبابة.

ب- الحرب على الجبهة الشرقية:

كانت القوات الأردنية الموجودة في الضفة الغربية من نهر الأردن، تتألف من ٦ ألوية مشاة ولوائين مدرعين. وكان توزيعها في صباح يوم ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ على النحو التالي:

١- لواء المشاة ٢٥ مع كتيبة دبابات «م٤٧» في منطقة حنين.

٢- لواء مشاة «الأميرة عالية» في منطقة نابلس وطولكرم وقلقيلية.

٣- لواء مشاة «اللواء الهاشمي» في منطقة رام الله.

٤- لواء مشاة «علي بن أبي طالب» في منطقة القدس.

٥- لواء مشاة «حطين» في منطقة الخليل.

٦- لواء المشاة ٢٧ بين أريحا والقدس.

٧- اللواء المدرع ٦٠ في منطقة «الحان الأحمر» غرب أريحا.

٨- اللواء المدرع ٤ في منطقة جسر دامية.

كما كان هناك لواء مشاة آخر في الضفة الغربية الشرقية موزعاً بين عمان العقبه، ولواء الحرس الملكي في عمان.

وبالإضافة إلى القوات الأردنية، فقد كان على الجبهة الشرقية قوات عربية عراقية ومصرية وسعودية وسورية). وكانت القوة العراقية عبارة عن لواء مشاة ميكاليكي متمركز في «المفرق» ثم توجه إلى جسر دامية بعد ظهر يوم ٥ حزيران (يونيو). وكانت القوة المصرية تضم كتيبي صاعقة (مغاوير) وصلتا على مطار عمان يوم ٣ حزيران (يونيو) ألحقت إحداهما بلواء المشاة ٢٥ في جنين، وألحقت الثانية باللواء الهاشمي في منطقة رام الله. أما القوة السعودية فكانت تضم لواء مشاة غير كامل، وصلت طلائعه يوم ٦ حزيران (يونيو) إلى المدورة وبقي هناك دون أن يشترك في الحرب، ولقد وصل لواء مدرع سوري (اللواء المدرع ١٧) على الاراضي الأردنية مساء يوم ٧ حزيران (يونيو) ولم يشترك في القتال الذي دار على الجبهة الأردنية.

وكان كل من اللواتين المدرعين الأردنيين يتألف من كتيبي دبابات، بكل منها نحو ٤٠ دبابة، وكتيبة مشاة ميكاليكية، والوحدات المساعدة الأخرى.

وتقدر قوة المدرعات الأردنية بنحو ٢٠٠ دبابة معظمها من طراز «باتون» «م-٤٧» و«م-٤٨» بالإضافة لعدد من دبابات «الستوريون»، ونحو ٢٥٠ ناقلة جنود مدرعة معظمها من طراز «م-١١٣» الأمريكية، كما كان لدى الجيش الأردني نحو ٢٠٠ مدفع ميدان معظمها عيار ٢٥ رطل بريطاني، وبعض المدافع الأمريكية. أما المدافع المضادة للدبابات فكانت من عيار ١٧ رطل بريطاني و١٠٦ مم عديمة الارتداد.

وأدى امتداد الجبهة الأردنية (نحو ٦٥٠ كلم) إلى ضعف كثافة القوات الأردنية الموزعة دفاعياً على طول المواجهة، وبالتالي سهل على القوات الإسرائيلية التي أخذت المبادرة الهجومية أن تحشد قواها الرئيسية على محاور تقدم معينة، فتحققت لها نسبة تفوق محلية عالية للغاية، بالقياس إلى النسبة العامة للتفوق بين إجمالي القوات الأردنية المقاتلة في الضفة الغربية والقوات الإسرائيلية المعدة للهجوم على الجبهة الأردنية، والتي بلغت في مجملها ٣ ألوية مدرعة وكتيبة دبابات مستقلة على الأقل، و٤ ألوية مشاة، ولواء مظلي ميكانيكي، بالإضافة لوحدات الناحل والدفاع الإقليمي. أي أن النسبة العامة لعلاقات القوى بين الطرفين كانت متساوية تقريباً في وحدات المشاة (٦ ألوية أردنية مقابل ٥ ألوية إسرائيلية) وفي المدرعات كانت الوحدات الإسرائيلية متفوقة بنسبة ٣:٢ تقريباً، أما في المدفعية فإن العلاقة بين القوى غير معروفة بدقة، نظراً لعدم توفر معلومات كافية عن وحدات المدفعية الإسرائيلية التي استخدمت في الجبهة الأردنية. وفي مجال الطيران كان التفوق مطلقاً للجانب الإسرائيلي، خاصة بعد أن دمرت جميع طائرات السلاح الجوي الأردني (٣٢ طائرة هوكر هنلي) في مطاري «عمان» و«المفرق» ظهر يوم ٥ حزيران (يوليو)، بعد أن قامت بعضها

بعدة غارات على المطارات الإسرائيلية (ناتاليا ويتاح تكفا ومسكرين)، ودمرت ٤ طائرات نقل على الأرض في حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً. وقد أدت بعثة الألوية الأردنية على طول الجبهة وافقاد قيادة الجيش الأردني إلى خطة هجومية ضد إسرائيل، رغم وجود تنوءات من أرض الضفة الغربية تشكل نقاط انطلاق هجومية ممتازة من الناحية الجغرافية (مثل تنوء قلقيلية الذي يبعد عن شاطئ البحر المتوسط بنحو ١٥ كلم فقط ويقع في وسط المنطقة الحيوية من الأرض المحتلة)، إلى ضعف الدفاع الأردني في كل مكان تقريباً، خاصة وأن الأردنيين لم يعدوا مسبقاً موانع هندسية وحقول الغام كثيفة على المآور الرئيسية للتقدم الإسرائيلي المحتمل، والتي كانت تتجاز عديداً من نقاط الاختناق بين التلال والجبال المنتشرة في الضفة الغربية. ومساعد عدم وجود أي تنظيم للمقاومة الشعبية الفلسطينية على تسهيل الزحف الإسرائيلي عبر هذه المآور (على خلاف الحال في قطاع غزة) والإستيلاء على مدن وقرى المنطقة.

خطة الهجوم الإسرائيلي على الضفة الغربية:

قامت الخطة الإسرائيلية في احتلال الضفة الغربية ومدينة القدس القديمة على أساس توجيه ضربة رئيسية إلى شمال القدس للسيطرة على سلسلة التلال الحيوية الموجودة هناك، والتي تسهل عملية تطويق المدينة والإشراف على طرق المواصلات التي تربطها بالأردن، كما تفتح التقدم شمالاً نحو نابلس عبر محور «رام الله». واتخذت هذه الضربة شكل شعب ثلاث للتقدم، واحدة من منطقة «الشيخ عبد العزيز» نحو «النبي صموئيل». وثانية تتجه نحو تل الرادار ثم تزحف شرقاً نحو «النبي صموئيل» أيضاً حيث تلتقي بالشعبة الأولى ويزحفان

مَعاً شَرْقاً إِلَى « بَيْت حَنِينَا » لِيَقْطَعَا طَرِيقَ « الْقُدْس - رَام الله » وَيَتَوَزَّعَا إِلَى قَوَتَيْنِ: وَاحِدَةً تَتَجَهَّ جنوباً لِحُجْرِ جَبَلِ مَسْكُوسِ شِمَالِ الْقُدْسِ مَبَاشِرَةً وَالْأُخْرَى تَتَجَهَّ شِمَالاً لِحُجْرِ « رَام الله ». أَمَّا الشَّعْبَةُ الثَّالِثَةُ لِلضَّرْبَةِ الْمَذْكُورَةِ فَهَدَدَتْ لِانْطِلَاقِهَا مَنَظِقَةَ « اللُّطُرُون »، ثُمَّ تَزَحُفُ شَرْقاً لِحُجْرِ « رَام الله » حَيْثُ تَلْقَى هُنَاكَ بِالْقُوَّةِ الزَّاحِفَةِ مِنْ « بَيْنِ حَنِينَا ». وَمِنْ « رَام الله » تَتَجَهَّ قُوَّةٌ أُخْرَى إِلَى الْجَنُوبِ الشَّرْقِيِّ لِحُجْرِ « أَرِيحَا » الْوَاقِعَةِ بَيْنَ « الْقُدْس » وَنَهْرِ الْأُرْدُنِّ. وَفِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ كَانَ عَلَى قُوَّةٍ إِسْرَائِيلِيَّةٍ أَنْ تَطُوقَ الْقُدْسَ مِنَ الْجَنُوبِ بَعْدَ الْإِسْتِيلَاءِ عَلَى قَرْيَةِ « صُورِ يَاهِر »، ثُمَّ تَقْتَحِمَ الْمَدِينَةَ مِنْ جِهَةِ الشَّرْقِ.

وَقَدْ أَسْنَدَتْ هَذِهِ الْمَهَامَ الْقِتَالِيَّةَ إِلَى قِيَادَةِ الْجَبْهَةِ الْوَسْطَى الَّتِي شَكَلَتْ مَجْمُوعَةً قِتَالِيَّةً ضَمَّتْ لُؤَاءَ مَدْرَعاً وَلُؤَاءَ مَظْلِيّاً (كَانَ مِنَ الْمَفْرُوضِ أَنْ يَحْتَلَّ الْعَرِيشَ بِعَمَلِيَّةٍ إِنْزَالٍ جَوِّيٍّ ثُمَّ أَلْبَيْتَ الْعَمَلِيَّةَ نَظْراً لِسُرْعَةِ اسْتِيلَاءِ قُوَّاتِ تَالِ عَلَيْهَا) وَ ٣ أَلْوِيَّةَ مَشَاةٍ. وَخَضَعَتْ هَذِهِ الْجَمْعُوعَةُ لِقِيَادَةِ قَائِدِ الْمَنَظِقَةِ الْوَسْطَى الْعَمِيدِ « نَارَكِيْس ». وَقَدْ عَهِدَ نَارَكِيْسَ لِلُؤَاءِ الْمَدْرَعِ بِقِيَادَةِ « يُوْرِي بْنِ آرِي » (القائد السابق للُؤَاءِ السَّابِقِ الْمَدْرَعِ الَّذِي اسْتَدْعَى مِنَ الْإِحْتِيَاطِ عَشِيَّةَ الْحَرْبِ) بِاِحْتِلَالِ « تَالِ الْوَادَارِ » وَ« الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ » وَقَطَعَ طَرِيقَ « الْقُدْس - رَام الله »، عَلَى أَنْ يَقُومَ الْوُؤَاءُ الْمَظْلِيُّ وَلُؤَاءُ مَشَاةٍ آخَرٍ مِنْ مَجْنَدِي الْقُدْسِ الْجَدِيدَةِ، بِتَنْفِيْذِ الْمَهَامِ الْقِتَالِيَّةِ حَوْلَ الْمَدِينَةِ وَدَاخِلِهَا بِالتَّعَاوُنِ مَعَ الْوُؤَاءِ الْمَدْرَعِ وَكَيْفِيَّةِ دَهَابَاتِ « شِيرْمَان » مُسَانِدَةً لِلُؤَاءِ الْمَشَاةِ. أَمَّا مَنَظِقَةُ « اللُّطُرُون » فَهَدَّ عَهِدَ بِهَا إِلَى لُؤَاءِ مَشَاةٍ مِيكَانِيكِيٍّ. وَفِي الْقِطَاعِ الشِّمَالِيِّ مِنَ الضَّفَةِ الْغَرِبِيَّةِ، حَيْثُ تَوْجَدُ مَدَنُ « نَابِلْس » وَ« جَنِين »

و«طولكرم» وبلدة «قلقيلية»، فقد عهدت القيادة الإسرائيلية إلى مجموعة العميد «العادييليد» بمهام القضاء على القوات الأردنية الرئيسية الموجودة هناك، واحتلال هذا القطاع، والوصول إلى نهر الأردن. وكانت هذه المجموعة تتألف من لوائين مدرعين تابعين للقيادة الشمالية أصلاً ولوائي مشاة: أحدهما من القيادة الشمالية أيضاً والآخر من القيادة الوسطى، فضلاً عن كتيبة دبابات مستقلة ووحدات أخرى تضم: كتيبة استطلاع مدرعة، و٣ كتائب مدفعية، وكتيبة هندسية، و٨ كتائب ناحال، و٣ حاميات دفاع إقليمي.

ووضعت الحطة الإسرائيلية على أساس توجيه ضربتين أساسيتين بلوائي المدرعات غرب جنين وشرقها، على أن تتقدم الأولى من الشمالي الغربي لجنين نحو قرية «اليامون»، ثم يتجه شرقاً حتى تقطع طريق «جنين - نابلس» وتهاجم جنين من الجنوب عبر سهل عرابة، ويقود الثانية اللواء المدرع الثاني الذي يقدم من شمال جنين على طريق «عفولة»، ثم يتجه شرقاً إلى قرية «دير أبو ضيف» ثم جنوباً إلى قرية «جلقموس» و«تلفيت» ثم قرية «الزبابدة» حيث يقطع طريق «طوباس - قباطيا - جنين». وهناك يتجه رتل من اللواء المدرع شمالاً نحو «قباطيا»، ورتل آخر جنوباً نحو «طوباس» و«نابلس»، وفي الوقت نفسه يزحف لواء مشاة ميكاليكي نحو «جنين» مباشرة عن طريق «حيفا». كما خطط لتوجيه ضربة ثالثة إلى الغرب من «جنين» بواسطة كتيبة دبابات وقوة من المشاة الميكانيكية من اتجاه «سيلة الحارثية» و«يعبد» بهدف قطع طريق «جنين - نابلس» عند «عرابة» ثم التقدم جنوباً نحو «سيلة الظهر» ثم مهاجمة «نابلس» من الغرب، وبذلك يتم تطويق «نابلس» من الشمال بواسطة المدرعات الزاحفة

من «طوباس» ومن الجنوب بواسطة قوة مدرعة من لواء «بن آري» تزحف من «رام الله» ومن الغرب كما سبقت الإشارة.

وكانت جميع الضربات الثلاث المذكورة تقع في قطاع لواء المشاة الأردني ٢٥ الذي كانت تعززه سريعاً دبابات باتون من الكتيبة المدرعة ١٢.

ولقد خطط العدو أيضاً لوجيه ضربتين ثانويتين بواسطة لواء مشاة (من المنطقة الوسطى) ضد «قلقيلية» و«طولكرم»، تعزهما سريعاً دبابات شيرمان، أي في قطاع لواء «الأميرة عالية» ثم تزحف الوحدات المهاجمة على هذين الخورين نحو نابلس أيضاً. كما خطط بالإضافة إلى ذلك هجوماً مخادعاً تقوم به وحدة مشاة من اتجاه «بيسان» قرب نهر الأردن في اتجاه جسر «دامية».

معركة القدس: هاجم العدو مدينة القدس في ٦/٥. وفي الوقت الذي كانت به معركة القدس محتملة، كان لواء مشاة إسرائيلي تدعمه وحدة من دبابات «شيرمان» يهاجم ممر باب الوادي الضيق ومركز شرطة اللطرون المحصن، ولقد تم الإستيلاء عليها في صباح اليوم التالي، ٦ حزيران (يونيو)، وبعد ظهر اليوم نفسه، تقدمت وحدة استطلاع اللواء جنوباً على طريق رام الله، واستولت على مطار القدس (مطار قلنديا)، على حين اشركت بقية وحدات اللواء مع كتيبي دبابات من اللواء المدرع الذي يقوده «بن آري» مساء اليوم نفسه في معركة القدس.

معركة جنين، كانت وحدات لواء المشاة ٢٥ الأردني موزعة شمال جنين لتحمي طرق الإقواب منها، خاصة محور عفولة الواقع إلى الشمال الشرقي والذي يمر عبر أرض سهلية، وتمزقها سريتا دبابات باتون «م-٤٧» تابعة لكتيبة الدبابات ١٢ وزعتا على محاور التقدم الثلاثة: محور «حيفا - جنين»، ومحور «عين السهلة - يعبد»، ومحور «زرعين - جنين». وقد فتحت المدفعية والدبابات الأردنية النار على الأهداف الإسرائيلية المواجهة لها، ومنها مطار «رامات داليد» الواقع إلى الغرب من جنين، منذ الساعة العاشرة من صباح ٥ حزيران (يوليو) لمدة ساعتين تقريباً. وفي الخامسة مساءً بدأ اللواء المدرع الإسرائيلي التابع لجموعة «بيليد» هجومه على قطاع جنين من الشمال الغربي نحو قرية اليامون بواسطة كتيبة دبابات «هيرومان» وكتيبة مشاة ميكانيكية (تنقصها سريّة» ووحدة استطلاع. وفي الوقت نفسه كانت كتيبة دبابات أخرى ومعها سريّة مشاة ميكانيكية (أي بقية اللواء المدرع) تهاجم من اتجاه «سيلة الحارثية» نحو قرية «يعبد» إلى الغرب من جنين، كما كان الهجوم المخادع الذي قامت به وحدة مشاة إسرائيلية من اتجاه «بيسان» نحو «جسر دامية» قد بدأ في حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر وحقق تقدماً على الضفة الغربية لنهر الأردن بلغ نحو ١٦ كلم حتى حلول الظلام. وتوقفت القوة الإسرائيلية عن مواصلة التقدم بعد أن تبادلت بعض الطلقات مع وحدة أردنية صغيرة كانت تحرس حدود هذه المنطقة.

وقد وصلت المدرعات الإسرائيلية التي هاجمت قرية الياقون بعد حلول الظلام إلى طريق جنين - نابلس، وأخذت تتقدم نحو جنين من الجنوب عبر سهل

عراة بعد أن واجهت مقاومة أردنية محدودة، ثم توقفت لإعادة التنظيم. أما القوة المدرعة الإسرائيلية الأخرى التي تقدمت نحو قرية يعمد فقد واجهت مقاومة من قوة أردنية صغيرة قاتلت بشدة حتى تم اجتياحها عملياً، ثم توقفت على مبعدة ٦ كلم من القرية عند حلول الظلام. وكانت المدفعية والطائرات الإسرائيلية تقدم في جميع هذه العمليات الهجومية الإسرائيلية دعماً قوياً بالبران للمدركات المهاجمة.

وفي حوالي الساعة الثالثة من بعد منتصف ليلة ٥ - ٦ حزيران (يونيو) بدأت كتبة الدبابات الإسرائيلية التي تدعمها غالبية كتية المشاة الميكانيكية التابعة للواء المدرع، والتي سبق لها أن توقفت في سهل عراة، هجومها نحو جنين، إلا أنها اصطدمت بمواقع دفاعية أردنية بها نحو كتية مشاة، و١٥ دبابة «باتون م٤٧» كانت مخفية داخل أشجار الزيتون، ففشل الهجوم، ودمرت بعض الدبابات والآليات الإسرائيلية. وشتت المدرعات الإسرائيلية هجوماً ثانياً إلا أنه فشل أيضاً، وبدأت الدبابات الإسرائيلية تنسحب عند بزوغ الفجر فقامت الدبابات الأردنية بمطاردتها إلا أنها تعرضت لقصف جوي معاد، وتكبدت خسائر شديدة تثلت في إصابة ٨ دبابات. وبعد ذلك عاودت المدرعات الإسرائيلية ومشاها الميكانيكية الهجوم وأمكن صدها عدة مرات بيران المدافع المضادة للدبابات، إلا أنها استطاعت اخراق الدفاعات الأردنية في حوالي الساعة السابعة من صباح ٦ حزيران (يونيو)، وأخذت تهاجم جنين نفسها، حيث دارت بعض معارك الشوارع خاصة عند مركز الشرطة الحصن، استمرت حتى الساعة والنصف صباحاً، وسقطت جنين إثر ذلك في أيدي القوات

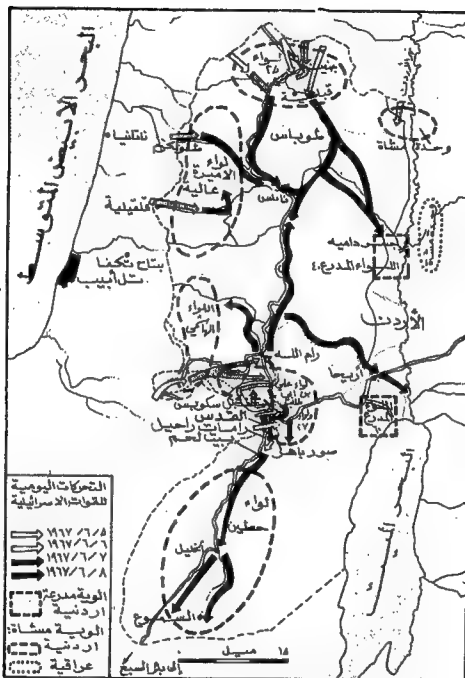
الإسرائيلية التي هاجمت المدينة من الشمال أيضاً عند الفجر عبر طريق حيفا بلواء مشاة ميكانيكي، وكانت جميع الدبابات الأردنية التابعة للكتيبة المدرعة ١٢ قد دمرت عند سقوط المدينة.

معارك اللواء المدرع الأردني ٤٠: كان هذا اللواء يتكون من كتيبة الدبابات الثانية والرابعة (لديهما معاً حوالي ٩٠ دبابة «باتون م - ٤٨»).

وكتيبة المشاة الميكانيكية الأولى (محمولة على عربات مدرعة م - ١١٣) وكتيبة المدافع ذاتية الحركة القائمة. وكان اللواء المدرع المذكور محشداً عند بدء القتال في منطقة جسر دامية. وقد أمره الفريق عبد النعم رياض ظهر يوم ٥ حزيران (يونيو) بالتوجه نحو أريحا لكي يحل محل اللواء المدرع الأردني ٦٠ الذي أمر بالزحف إلى «الخليل» لمواجهة احتمال وقوع هجوم مدرع إسرائيلي من منطقة «بئر السبع»، أو الاشتراك في هجوم مضاد نحوها للإلتقاء بمجموعة الشاذلي المدرعة حال قيامها بهجومها عبر الكونتلا نحو «بئر السبع» لتطويق «إيلات». ولقد رأى الفريق رياض أن من الضروري أن يحل محل اللواء المدرع ٤٠ في جسر دامية اللواء الميكانيكي الثامن العراقي الذي كان قد وصل إلى منطقة المفرق قرب الحدود الأردنية - العراقية. وقد وصل اللواء المدرع ٤٠ إلى «أريحا» وأراد مواصلة التقدم خلال الليل نحو منطقة «الخان الأحمر» إلا أن طيران العدو هاجمه أثناء تحركه، وعطل اللواء عن مواصلة

تقدمه بعد تلقيه أمراً جديداً بالتحرك إلى قطاع «جنين» لصد هجوم العدو هناك في الساعة الثامنة من مساء يوم ٥ حزيران (يونيو). وبدأ اللواء في التحرك من «أريحا» في حوالي الساعة التاسعة والنصف من مساء اليوم نفسه، وقد انقسم إلى رتلين: الرتل الأول ويتألف من الكتيبة المدرعة الرابعة ومعها قيادة اللواء وغالبية كتيبة المشاة الميكانيكية الأولى وبطاريات مدفعية ذاتية الحركة، وقد تقدم على طريق «طوباس - جنين» في اتجاه مفروق قباطيا. أما الرتل الثاني، ويتألف من الكتيبة المدرعة الثانية وسرية مشاة ميكانيكية وبطارية مدفعية ذاتية الحركة، فقد تقدم على طريق «نابلس - دير شرف» في اتجاه مفروق «عرابة».

وعند وصول الرتل المدرع المتقدم على طريق «طوباس - جنين» إلى قرية «الزبابدة»، انقسم إلى قوتين: ضمت القوة الأولى سريتي دبابات وسرية مشاة ميكانيكية. ولقد وصلت هذه القوة تقدمها حتى مفروق «قباطيا»، وضمت القوة الثانية سرية دبابات وسرية مشاة ميكانيكية وبطاريات مدفعية ذاتية الحركة ولقد بقيت هذه القوة في منطقة قرية «الزبابدة» لصد هجوم اللواء المدرع الإسرائيلي الآخر المتقدم نحو قريتي «جلقموس» و«تلفيت».



المجتمات الإسرائيلية على الجبهة الأردنية (١٩٦٧)

معركة قباطيا، وصلت سريتا دبابات الكتيبة الرابعة ومعها سرية مشاة ميكانيكية إلى مفروق «قباطيا» في حوالي الساعة ٤,٣٠ من صباح ٦/٦/٦٧، وهاجمت سرية دبابات إسرائيلية كانت هناك وأنزلت بها خسائر فادحة اضطرتها للانسحاب نحو جنين، وفي حوالي الساعة ٧,٣٠ من الصباح المذكور، كانت المدرعات الأردنية قد استكملت سيطرتها على المفروق، ولكنها توقفت عن مواصلة التقدم نظراً لحاجاتها إلى إعادة التزويد بالوقود والدخيرة، ولذلك أخذ قائد الكتيبة يرسل دباباته إلى المؤخرة القريبة واحدة تلو الأخرى لإتمام هذه المهمة، الأمر الذي أتاح لقائد اللواء المدرع الإسرائيلي في «جنين» أن يحشد قواته ويتقدم بها نحو مفروق «قباطيا» لمهاجمة القوة الأردنية.

وفي حوالي الحادية عشرة من صباح اليوم تقدمت الدبابات الإسرائيلية نحو مفروق «قباطيا» فواجهت الدبابات الأردنية أمامها وانتشرت في الحقوق واللال الواقعة في جنوب سهل عرابة، وتبعها الدبابات والآليات الإسرائيلية حيث وقعت في كمين من نيران «الباتون» الأردنية، لتج عنه تدمير وإصابة نحو ٣٠ مركبة مدرعة إسرائيلية، من بينها ١٧ دبابة «شيرمان». والسر ذلك شنت المدرعات الإسرائيلية هجوماً آخر لتمكن من سحب آلياتها المعطلة وجرحها، ولكن الهجوم الثاني فشل أيضاً، ولذلك قامت الطائرات الإسرائيلية بشن غارتين بعد ظهر اليوم نفسه لتمكين رجال المدرعات من سحب آلياتهم المصابة، وعند حلول الظلام كان الموقف التكتيكي نتيماً بالنسبة للإسرائيليين الذين كانوا منتشرين في الوادي على حين كانت المدرعات الأردنية لا تزال مسيطرة على المفروق والوادي من اللال المشرفة عليه، وتوقف القتال خلال الليل. وفي

الوقت نفسه كان اللواء المدرع الإسرائيلي الثاني (ضمن مجموعة بيليد) قد اخترق الحدود عند الفجر يوم ٧٦/٦/٦ إلى الغرب من جبل «جلبوع»، وقد اصطدم بموقع دفاعي أردني مجهز ببعض المدافع المضادة للدبابات قرب قرية «أبو ضيف»، حيث أصيبت بعض الدبابات الإسرائيلية في محاولة اقتحامه الأولى الفاشلة، ثم وجهت نيران المدفعية والطيران إلى الموقع المذكور على حين هاجمه الدبابات من الجناح ولجحت في اختراقه. وفي حوالي الساعة ١٥، ١٠ من صباح اليوم نفسه كان اللواء المدرع الإسرائيلي قد استولى على قريتي «جلقموس» و«تلفيت» ثم تقدم نحو قريتي «الكفير» و«الزباددة»، وفي «الكفير» اشتبك في معركة عنيفة مع السرية المدرعة الثالثة الأردنية التابعة للكتيبة الرابعة والتي تركت لحماية مؤخرتها في قرية «الزباددة». وقد أسفر الاشتباك عن إصابة ٣ دبابات ستوريون إسرائيلية، وتراجع الباقي إلى الخلف بعض الشيء، واستمر تبادل إطلاق النار بين الدبابات الأردنية المتحصنة في مواقع جيدة الإعداد، والدبابات الإسرائيلية المكشوفة، حتى حلول الظلام، دون أن يحرز اللواء المدرع الإسرائيلي أي تقدم جديد.

انسحاب اللواء المدرع ٤٠، ولكن قائد اللواء المدرع ٤٠ الأردني بات يشعر بحرج موقعه في «قباطيا» من جراء تهديد اللواء الإسرائيلي الآخر لقرية «الزباددة» التي سيؤت على سقوطها قطع خط انسحاب بقية الكتيبة المدرعة الرابعة. ولذلك قرر الانسحاب من «قباطيا»، وبدأت الكتيبة تنفذ أوامر الانسحاب في الساعة الثالثة النصف من بعد ظهر يوم ٦/٦، بعد أن كانت قد فقدت عشر دبابات نتيجة للقصف الجوي المعادي، بالإضافة للدبابات الأربع

التي كانت قد فقدتها خلال قتال الدبابات، وعندما وصلت إلى قرية «الزبادة» أصيبت دبابتان أخريتان، ثم شاركت في القتال الدائر عند «الكفير» بالتعاون مع سرية الدبابات الثالثة التابعة لها التي كانت لا تزال توقف تقدم اللواء المدرع الإسرائيلي الثاني، حيث ركز الطيران الإسرائيلي ضرباته طوال ساعات المساء وخلال الليل أيضاً، ونجح عن ذلك تدمير ٥ دبابات أخرى و٦ ناقلات من كتيبة المشاة الميكانيكية، كما دمر عدد من شاحنات الوقود والذخيرة وهي في طريقها لإمداد اللواء المدرع بمحاجاته، ولذلك أصبح لدى كل دبابة خلال ليلة ٦-٧ عدد قليل من القنابل لا يتجاوز ٦ قنابل للمدفع الرئيسي، وقليل من ذخيرة الرشاشات. ولذلك مسحت القوة المدرعة الأردنية المتبقية إلى «سد عقابة» خلال ليلة ٦-٧، وقد واصلت بقايا سريتي الدبابات التي كانت أصلاً في «قباطيا» انسحابها حتى وصلت إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن. وكان فيها ٨ دبابات فقط، أما السرية المدرعة الثالثة وبقايا سريتي المشاة الميكانيكية التي كانت تقاتل أصلاً في «الكفير»، فقد توقفت في «سد عقابة» لمرقلة تقدم المدرعات الإسرائيلية التي هاجمتها هناك في الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة ٦-٧، ولكنها لم تنجح في اخراق مواقعها، ولذلك قامت المدفعية الإسرائيلية بقصف المواقع الأردنية المذكورة في الساعة الرابعة من صباح ٦/٧. واستمر القصف لمدة ١٥ دقيقة، وأعقبه عند طلوع الضوء قصف جوي، وفي الساعة الرابعة وخمس وأربعين دقيقة بدأت المدرعات الإسرائيلية هجومها. ولكنها لم تواجه أي مقاومة نظراً لانسحاب المدرعات الأردنية المتبقية إلى الضفة الشرقية عبر جسر دامية. وعلى أثر ذلك أعادت المدرعات الإسرائيلية تنظيم صفوفها

وتقدمت نحو «طوباس»، ثم اتجهت سريتا دبابات منها نحو جسر دامية فبلغته في الساعة العاشرة من صباح ٧ حزيران (يوليو) .

وفي الوقت نفسه كانت وحدات أخرى من المشاة الإسرائيلية تعززها وحدات من دبابات «الشيرومان» قد استولت على كل من قلقيلية وطولكرم، خلال المعارك الرئيسية التي كان اللواء المدرع ٤٠ منشغلاً بها عند جنين ونابلس، ولقد جوبه الإسرائيليون خلال احتلال المدينتين بمقاومة أردنية ومقاومة فلسطينية عنيفة أبدتها قوة صغيرة من رجال المقاومة الشعبية في «طولكرم» رغم انسحاب الحامية الأردنية من البلدة قبل الإقحام الإسرائيلي لها بعدة ساعات.

معركة «عرابة» : وصلت الكتيبة المدرعة الثانية الأردنية ومعها سرية مشاة ميكانيكية، وبطارية مدفعية ذاتية الحركة، إلى مفترق «عرابة» في حوالي الساعة السادسة من صباح يوم ٦/٦/٦٧، وسيطرت فوراً على المفترق، بحيث كانت هناك سرية دبابات قرب المفترق وسرية أخرى قرب مهل عرابية والسرية الثالثة أبقى كإحتياطي على مفترق «صانور» على مسافة ٨ كلم إلى الجنوب عن مفترق «عرابة»، وكانت مهمتها مواجهة احتمال وقوع هجوم إسرائيلي من اتجاه «سهل صانور» أو من اتجاه «عرابة» نحو خط «قباطيا». وفي هذه الأثناء كان الرتل الإسرائيلي الزاحف نحو قرية «يعبد» قد استولى عليها فجر يوم ٦/٦ بعد قتال عنيف مع قوة أردنية من المشاة كانت تحمي التل ٣٣٤ المشرف على القرية انتهى في حوالي الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة ٥-٦ ، ثم تقدم نحو طريق نابلس - جنين حيث اصطدم مع سرية الدبابات «باتون» الأردنية قرب

مفتوق «عرابة». وحاولت المدرعات الإسرائيلية عبر ثلاث هجمات أن تحرق الدفاح الأردني إلا أنها صدت عن التقدم في كل مرة، وأصيب عديد من معدات العدو من بينها ٣ دبابات «شيرمان»، مما اضطر الرتل المدرع الإسرائيلي إلى التوقف عن التقدم بقية اليوم وطوال ليلة ٦-٧، ولم تخسر الكتيبة المدرعة الثانية خلال قتال يوم ٦/٦ المذكور سوى ٤ دبابات. إلا أن صدور أمر الإنسحاب العام وبدء تنفيذه بالنسبة للكتيبة المدرعة الرابعة عند «قباطيا» في الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر يوم ٦/٦، أدى إلى صدور أمر من قيادة اللواء المدرع ٤ إلى قائد الكتيبة المدرعة الثانية بالإنسحاب هو الآخر من مفتوق «عرابة» إلى قرية «سيلة الظهر».

وفي الساعة الثامنة من مساء يوم ٦/٦ اقتت الكتيبة انسحابها واحتلت مواقع



قائد الجبهة الأردنية
لفريق عبد المنعم رياض

جديدة عند القرية المذكورة. وفي حوالي الساعة الثامنة من صباح يوم ٦/٧ اشتبكت إحدى سرايا الكتيبة بالرتل المدرع الإسرائيلي المتقدم من «عرابة»، ودمرت دبابتين إسرائيليتين وأجبرت الباقي على التوقف.

ثم صدر أمر جديد للكتيبة بالإنسحاب إلى المشارف الغربية لمدينة «نابلس» ووصلت غالبية الكتيبة إلى قرية «دير شرف» في حوالي الساعة التاسعة والنصف من الصباح نفسه،

بعد أن فقدت ٦ دبابات نتيجة للهجمات الجوية الإسرائيلية التي تعرضت لها خلال الانسحاب. وفي قرية «دير شرف» أبقى الكتيبة سرية واحدة كحرس مؤخرة وواصلت انسحابها نحو «نابلس» حيث اصطدمت فجأة مع قوة من الدبابات الإسرائيلية كانت قد دخلت المدينة من الجهة الشرقية (جزء من اللواء المدرع الذي كان يهاجم الكفير والزبادة نجح في الوصول إلى نابلس من الشرق بعد الكتيبة المدرعة الرابعة) وفقدت ٥ دبابات نتيجة لذلك الاشتباك المفاجئ، كما أصيب عدد آخر من الدبابات الأردنية في كرم زيتون غربي نابلس بواسطة طيران العدو، وهنا شعر قائد الكتيبة بخطورة الموقف، فحاول الإندفاع عبر أحد مداخل المدينة، إلا أن دبابته أصيبت إصابة مباشرة وقتل جميع من كانوا فيها، وأثر ذلك تولى نائبه القيادة واستمر في الاشتباك مع طيران العدو ومدراعاته المهاجمة من الشمال والجنوب حتى الساعة الخامسة من مساء اليوم نفسه، ثم أمر رجاله بتدمير الدبابات بواسطة القنابل اليدوية، وبعد أن نفذت الذخيرة والوقود، تم الانسحاب سيراً على الأقدام عبر المرتفعات نحو الضفة الشرقية للأردن. ويبدو أن عمليات التخريب المطلوبة للدبابات لم تكن ناجحة بالقدر الكافي، إذ عثرت القوات الإسرائيلية على ١٥ دبابة «باتون» أردنية سليمة في الممر الجبلي الضيق غربي نابلس، فضلاً عن ١٣ دبابة أخرى وجدت معطلة قرب قرية «سبسطة» تحركات اللواء المدرع ٦٠ : تعرض اللواء المدرع ٦٠ الأردني لقصف الطائرات الإسرائيلية أثناء الزحف من «أريحا» إلى «الخليل» تنفيذاً لأوامر الفريق عبد المنعم رياض الأولى، وكذلك خلال انسحابه مرة أخرى إلى «أريحا» عندما فحمت القيادة الأردنية ثقل الهجوم الإسرائيلي في الضفة الغربية، وتركزه قرب «جنين» في الشمال. وقد حاولت قوة إسرائيلية

تابعة لمجموعة «ناركيس» في منطقة القدس (كانت تضم كتيبة مشاة ومصرية دبابات «شيرمان») أن تقطع طريق «بيت لحم - القدس» قرب قرية «صور باهر» فجر يوم ٦ حزيران (يونيو)، وأن تحول دون انسحاب بقية اللواء المدرع ٦٠، ولكنها فشلت في تحقيق هدفها، واستطاعت وحدات اللواء الأردني المذكور أن تصل إلى «أريحا» مرة أخرى، حيث اشتبكت بعد ظهر يوم ٧ حزيران (يونيو) مع وحدة الإستطلاع التي تقدمت زحف كتيبي دبابات إسرائيلية تابعتين اللواء المدرع الذي اشترك في معركة القدس واستولى على رام الله، أي لواء العقيد «بن آري». وقد انتشرت الدبابات الإسرائيلية فور إطلاق الدبابات الأردنية النار على وحدة الإستطلاع المقربة من «أريحا»، وقام الطيران الإسرائيلي على الفور بتقديم الدعم القريب بنيرانه، ثم انفتحت الدبابات الإسرائيلية حول «أريحا» بحركة كماشه، والدفعت وحدة دبابات منها إلى داخل المدينة وهي تطلق نيران مدافعها بعد أن انسحبت مدرعات اللواء المدرع الأردني ٦٠ إلى الضفة الشرقية، وهكذا سقطت «أريحا» بيد القوات الإسرائيلية في حوالي الساعة السابعة والنصف من مساء يوم ٧ حزيران (يونيو).

لقد كانت سيطرة الطيران الإسرائيلي على الأجواء بشكل مطلق، وعدم امتلاك المدرعات الأردنية لأسلحة متطورة مضادة للطائرات ومضادة للدبابات، هما السبب الرئيسي لاندحار المدرعات الأردنية أمام المدرعات والقوات الإسرائيلية التي حققت في الضفة الغربية انتصارات لا تستحقها، ولا يسمح بها ميزان القوى البري. وقد قدرت الخسائر في الجانب الأردني بنحو ٦٠٩٤ قتيلًا. ومفقوداً ٧٩٢ جريحاً

و٤٦٣ أسيراً، فضلاً عن نحو ١٥٠ دبابة «باتون» و٢٥ دبابة «منتوريون» وحوالي ١٥٠ مدفعاً. أما الإسرائيليون فيقولون أنهم خسروا على الجبهة الأردنية ٣٠٢ قتيلًا و١٤٥٣ جريحاً فضلاً عن تدمير أو إعطاب نحو ١٠٠ دبابة. هذا وقد فقدت كتيبتا المهاوير (الصاعقة) المصريتان في عملياتهما التي جرت في عمق الأراضي المحتلة بالقرب من مطار «اللد» ومن مدينة «الرملة» نحو ٤٠ قتيلًا و٤٠ أسيراً من مجموع قوتيهما البالغ عددها نحو ٢٤٠ جندياً.

ج- الحرب على الجبهة السورية:

كان للقيادة السورية عشية بدء القتال خمسة ألوية مشاة، ولواء مشاة ميكانيكية، ولواء مدرعان، جرى توزيعهما على النحو التالي:

لواء المشاة ١١ في القطاع الشمالي، ولواء المشاة ٨٠ في القطاع الأوسط، ولواء المشاة ١٩ في القطاع الجنوبي، ولواء المشاة ١٢٣ في منطقة مسعدة في عمق القطاع الشمالي، ولواء المشاة ٩٠ شمالي القنيطرة، ولواء المشاة ٣٢ (مكانيكي على الأرجح) جنوبي القنيطرة في منطقة البطمية، واللواء المدرع ٧٠ غربي القنيطرة على الثور الأوسط.

وكان اللواء المدرع ١٧، واللواء المشاة الميكانيكي ٢٥ في الإحياطي العام شرقي القنيطرة.

وكان لدى كل لواء مشاة كثية من دبابات «ت ٣٤» وقناصات الدبابات «س يو-»، كما كانت هناك نحو ٣٠ دبابة من دبابات «الفهد» الألمانية القديمة موزعة في مواقع ثابتة (معظمها في القطاع الشمالي) كمدافع مضادة للدبابات، وبلغت جملة المدرعات السورية في الجولان نحو ٣٦٠ دبابة وقناص، وجملة المدفعية المساندة للقوات نحو ٢٦٥ مدفعاً من عيار ١٢٢ ملم، ١٥٢ ملم، ١٣٠ ملم. ونحو ١٠٠ مدفع مضاد للطائرات. وكانت هذه القوات، خاصة الموجودة منها في الخط الدفاعي الأمامي، موزعة داخل مواقع محصنة، تضم خنادق ومنعات للرمي وملاجئ تحت الأرض مشيدة بالإمختن المسلح، ومراكز قيادة محمية تماماً ضد قصف الطائرات والمدفعية والقصف الكيميائي، وتحيط بالمواقع أسلاك شائكة وحقول ألغام وموانع أخرى ضد الدبابات.

ولم تكن كثافة القوات في الخط الامامي كافية لتحقيق سيطرة قوية على طول الخط، إذ كان كل لواء من الألوية الثلاثة المسند إليها دفاعات هذا الخط موزعاً على مواجهة عرضها نحو ٢٠ كلم في المتوسط نظراً لأنها تقوم بالدفاع على جبهة جبلية عريضة. وتركزت الدفاعات الرئيسية على المحور الأوسط الذي اعتبر أكثر المحاور أهمية نظراً لسهولة اختراقه نسبياً بالمدرعات.

وكانت القيادة السورية تعتمد، فيما يبدو، على توجيه هجمات مضادة بواسطة ألوية المشاة الأربعة الموجودة في العمق العملياتي، ولوائحي المدرعات المدعمين لها، الأمر الذي يفرض تحقق درجة معينة من السيطرة الجوية السورية على هضبة الجولان، التي يتعلم بدونها هن مثل هذه الهجمات المضادة خلال ساعات النهار.

الخطـة الإسرائيـلية للهجوم:

عند بدء الحرب في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ لم يكن لدى قيادة المنطقة الشمالية، التي كان يتولاها العميد «دافيد العازر»، سوى لواء مشاة واحد (هو لواء غولاني)، ولواء مدرع واحد بقيادة العقيد «إبراهيم مندلر».

وعقب انتهاء العمليات الحربية في الجبهة الأردنية دفعت الألوية الثلاثة التي كانت مشركة في القتال هناك إلى الجبهة السورية، كما نقل إليها لواء المظليين الذي اشترك في معركة القدس ولواء مشاة آخر ووحدات أخرى، بحيث أصبح لدى القيادة الشمالية عشية بدء الهجوم على الجولان يوم ٦٧/٦/٩ ما مجلته ٤ ألوية مدرعة وكتيبة دبابات «باتون» مستقلة، ولواء مظليين وكتيبة مظليين مستقلة، و٣ ألوية مشاة، (أحدها ميكانيكي وهو لواء غولاني) وكتائب مدفعية وهندسة ونقل الخ، تضم جميعاً نحو ٣٠ ألف جندي، وحوالي ٢٥٠ دبابة (وذلك نتيجة للخسائر المختلفة التي نتجت خلال معارك الجبهة الأردنية). ووضعت خطة الهجوم الإسرائيلي على أساس إخراق الدفاعات السورية بضربة رئيسية في القطاع الشمالي من الجولان حيث الأرض أكثر وعورة من القطاع الأوسط، ومن ثم فإن الإخراق هناك أقل توقّعاً من جانب السوريين. وكانت القوى المكلفة بتنفيذ هذه الضربة تضم كل من اللواء المدرع الذي يقوده العقيد «مندلر» ولواء «غولاني» ويسندهما في الاحتياطي لواء مدرع آخر (وهو اللواء الذي احتل جين) بقيادة العقيد «موشي» ولقد وضعت خطة الهجوم المذكور على النحو التالي : لا يقوم الجزء الرئيسي من لواء «مندلر» المدرع بفرق الدفاعات السورية عند موقع البحيرات ، ثم يتدفع عبر مواقع «غور

العسكر» و«نعموش» نحو «زعورة» لمهاجمة موقع «القلع» من الشمال، على حين تشاغل قوة أخرى من اللواء نفسه من اتجاه موقع «سراديي» الواقع إلى الشمال الغربي منه. وبعد الإستيلاء على «القلع» يتقدم اللواء المدرع جنوباً إلى «واسط» ومن هناك يزحف غرباً للإستيلاء على «القنيطرة».

ب - وفي الوقت نفسه يقوم اللواء «غولاني» بتأمين الجناح الشمالي لهجوم اللواء المدرع بواسطة إحتلال موقعي «تل الفخار» و«العزيبات»، وتطهير منطقة «هانياس»، وتدعمه في عملياته هذه مريتا دبابات «هرمان» من اللواء المدرع المذكور .

ولتثبيت الجهود السورية وتحويل انتباهها من اتجاه الهجوم الرئيسي قررت القيادة الإسرائيلية توجيه بعض الهجمات الثانوية على المحور الأوسط تجاه مواقع «راويه» و«تل هلال» و«عشمورة» و«الدرباسية» و«جليبنة» بواسطة وحدات معطلعة من لواء مشاة وفوج مظليين ولواء مدرع. أما في الجنوب فقد خطط لتوجيه ضربة رئيسية أخرى، يتم تنفيذها بعد بدء الهجوم في القطاع الشمالي، وتقوم بها قوة تضم لواء مدرعاً ولواء مشاة محمول، وفوج مظليين منقول بطائرات هليكوبتر يتم إنزاله في العمق العملياتي على المحور الجنوبي في كل من «فلق» و«العال» ثم «البطينة»، وتعاون قوات هذه المجموعة قوة مدرعة من ضمن قوات المحور الأوسط تتقدم من «الدرباسية» جنوباً نحو «البطينة». كما تتقدم قوات مدرعة أخرى من قوات المحور الأوسط من «راويه» إلى «واسط»، ثم تتجه نحو «القنيطرة» مروراً «بكفر نفاخ» لتدعيم عمليات قوات «مندلر» المدرعة الزاحفة نحو «القنيطرة» من «القلع».

عمليات القطاع الشمالي:

بدأت القيادة الإسرائيلية هجومها البري في الجبهة السورية في فجر يوم ٦/٩ بقصف جوي مركز على المواقع الدفاعية السورية الأمامية وذلك بعد أن تم حسم الموقف العسكري نهائياً في الجبهتين المصرية والأردنية. وقد بقيت الجبهة السورية شبه راکدة طوال الأيام السابقة للحرب باستثناء بعض الهجمات الجوية التي قامت بها الطائرات السورية (١٢ طائرة ميغ ٢١) في الساعة ١١،٤٥ من صباح ٦/٥ على مصافي البرول في حيفا ومطار مجدو، وقد ردت الطائرات الإسرائيلية بهجوم في الساعة ١٢،١٥ من اليوم نفسه على المطارات السورية القريبة من دمشق ومن الجبهة عموماً أسفر عن تدمير نحو ٦٠ طائرة سورية من مختلف الأنواع، والسحاب باقي الطيران السوري إلى مطارات الشمال البعيدة عن الجبهة ومدى طيران العدو. كما قامت وحدات مشاة سورية صغيرة بشن ثلاث هجمات على مستعمرات «شرباشوف» و«دان» و«دلفا» صباح يوم ٦/٥ وأمكن صدها بسهولة. بعد أن اقتصر نشاط الجبهة السورية على القصف المدفعي للمستعمرات الإسرائيلية التي تشرف عليها هضبة الجولان.

وابتداء من الساعة ٩،٤٠ صباحاً، ركزت الطائرات الإسرائيلية قصفها على بطاريات المدفعية والاستحكامات الموجودة في الخط الأمامي المباشر. وفي تمام الساعة ١٠ صباحاً بدأت وحدات اللواء العقيد «مندلر» المدرع تقدمها عبر الحدود السورية من مستعمرة «كفرسلط» في شكل ٣ مجموعات قتال مدرعة تضم كتيبة الدبابات «شرمان» رقم ١/٢، ومجموعة دبابات «بفنج»، وكتيبة

المشاة الميكانيكية التابعة للواء المدرع. ورغم الدعم الجوي القريب للهجوم فقد تكبدت وحدة الإستطلاع ووحدة المهندسين، التي كانت تتركب في ٨ جرافات (بولدوزرات)، خسائر شديدة نتيجة رمي مدافع الهاوتزر السورية الذي بدء فور بدأ تقدم المدرعات والعربات المدرعة الإسرائيلية، كما دمرت ثلاث جرافات وقتل العديد من جنودها وهم يشقون طريقاً للدبابات والآليات وسط حقول الألغام السورية. وأصبحت كذلك عدة سيارات جيب لجماعة الاستطلاع التي كانت تبحث عن الممر الذي تستخدمه الدوريات السورية وسط حقول الألغام، حتى يتسنى لكتيبة الدبابات أ/١١٢ الانحراف شرقاً بالوقت المناسب والتقدم مباشرة نحو «زعورة» وتحاشي الاصطدام مع موقع «سراذيب» الدفاعي القوي أو المعرض لسيارات مواقع «القلع» النسيعة التي تليه في العمق. ولكن جماعة الإستطلاع المذكورة أخفقت في تحديد مكان ممر الدوريات في الوقت المناسب. وقد نجحت دبابات الكتيبة المشار إليها في التغلب على مقاومة مواقع «غور العسكر» و«نعموش» و«عقدة» الأمامية مستخدمة أسلوب الحرق بالحركة والنيران، تاركة للمشاة الميكانيكية الزاحفة في أثرها مهام تصفية المقاومة المتبقية في المواقع المذكورة.

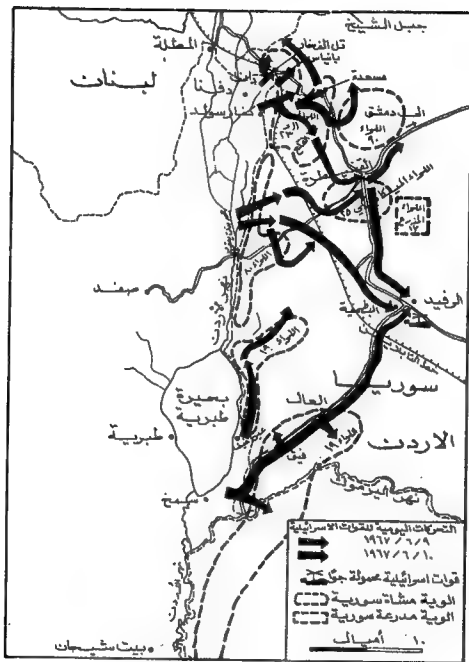
وكان من نتيجة اقتحام الدبابات لموقع «العقدة» أن تقدمت نحو موقع «سراذيب» بدلاً من أن تتجه يساراً نحو «زعورة»، وهناك تعرضت لسيارات شديدة من المدافع المضادة للدبابات التي نجحت في إصابة عدد من الدبابات.

وفي حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر اصطدمت الكتيبة بموقع «القلع» النسيع، الذي ألحقت نيران مدافعه خسائر فادحة بالكتيبة، وأصبحت قواتها تضم

٢١ دبابة فقط، وجرح قائدها وقتل نائبه وتولى قيادتها أثر ذلك قائد إحدى السرايا.

معركة القلع: وفور تولي قائد السرية قيادة الكتيبة ربط مسيرته ببقية سرايا الكتيبة لاسلكياً واستعلم منها عن موقعها، ثم اتصل بالعقيد «البرت مندلر» قائد اللواء المدرع، وأخبره بموقف الكتيبة الخرج أمام تحصينات «القلع». وقد أمره «مندلر» بالاستمرار في مهاجمة «القلع»، على حين تولى هو قيادة بقية وحدات اللواء، واتجه يساراً نحو «زغورة» تنفيذاً لخطته الأصلية للاتفاف حول «القلع» من المؤخرة.

والقلع عبارة عن قرية صغيرة تقع على هضبة مرتفعة تسيطر على المنطقة المحيطة بها سيطرة تامة، وينحدر الطريق المؤدي من «سراييب» إلى «القلع» إنحداراً شديداً ثم يرتفع فجأة ويستدير يمينا نحو القمة حيث يقل الإنحدار ثم يستدير يساراً ويمينا حتى مدخل القرية. وفي وسط المنحدر شيدت القنات السوربة حواجز من الإسمنت المسلح مضادة للدبابات (أسنان التنين) على مسافة نحو ١٨٠٠ م من مرتفع «القلع» وحول الطريق كانت تتناثر مجموعة من المنعات المبنية بالإسمنت المسلح، وعند القرية نفسها كانت توجد بعض الدبابات والمدافع م/د الموزعة بين المنازل بطريقة جيدة الإخفاء وبحيث تسيطر بالسيطرة على الطريق المؤدي إلى القلع. وإلى الشمال من القرية كان يوجد موقعان دفاعيان بهما دبابات ومدافع م/د أحدهما يسمى «جيب الميس» والآخر مرتفع يشبه نعل الفرس، وفي جنوب القرية قمة أخرى منبسطة وضعت فيها مدافع م/د أيضا.



الهجمات الإسرائيلية على الجبهة السورية (١٩٦٧)

وكانت الإحدى وعشرين دبابة الإسرائيلية المتبقية لدى كتيبة الدبابات أ/١٢٢ موزعة على ٣ سرايا، وقد عهد قائد الكتيبة إلى إحدى سرايا دباباته بمهاجمة الموقع الشمالي الشبه نعل الفرس بعد قيام الطيران بقصفه، ثم قامت سريتا الدبابات الاخرتان بإطلاق دخان لتحجب رؤية المدافع السورية المضادة للدبابات الموجودة جنوبي الطريق، على حين قدمت دبابات السرية الأولى دعماً نارياً من فوق موقع نعل الفرس لدبابات السريتين الاخرتين أثناء زحفها عبر الطريق وإطلاقها النار بمدافعها عيار ١٠٥ مم على المنعآت الدفاعية برمي مستقيم من مسافات قصيرة. وفي الوقت ذاته كانت المدفعية الإسرائيلية تقدم دعماً بالنيران يقوم بتصحيح اتجاه قائد كتيبة الدبابات لاصلياً، ثم أصاب مدفع م/د دبابة فعملها وأصاب القائد نفسه بجروح خفيفة، وانقطع اتصاله اللاسلكي بالمدفعية، فاضطر لمغادرة الدبابة وانتقل إلى دبابة قائد الفصيلة، حيث أمر السرية الموجودة على المرتفع الشمالي بالنزول إلى الطريق للمشاركة في اقتحامه بعد أن تعطل ودمر العديد من دبابات السريتين الاخرتين. وعهد إلى عشر دبابات كانت لاتزال قادرة على الحركة بمواصلة الهجوم تحت حماية نيران بقية الدبابات المصابة وغير القادرة على الحركة، ولم تصل قرية «القلع» سوى ٣ دبابات أصيبت إحداها في أزقة القرية بقذيفة «رب ج - ٧». في مؤخرتها وأشعلت فيها النيران. وأثر ذلك شاهد قائد الكتيبة دبابة سورية من طراز «ت ٣٤» وقناصي دبابات «س يو ١٠٠» تقدم نحو القرية كطليعة لقوة من ٧ دبابات سورية جاءت لتعزيز «القلع». وشعر على الفور بخرج موقفه، خاصة وأنه لم يعد لديه غير دبابتين، وما زالت منازل عدة في القرية مليئة بجنود سوريين يطلقون نيران

رشاشاتهم وقذائف القواذف المضادة للدبابات، ولذلك سارع بالإتصال لاسلكياً بقائد اللواء المدرع، العقيد «مندلر»، الذي كان يستكمل إحلال موقع «زعورة» طالباً منه سرعة تقديم دعم جوي قريب وإلا تعرضت دباباته للقاء المؤكد، ولكن «مندلر» أخبره أنه لا تتوفر طائرات حالياً، وأن عليه أن يصمد قليلاً حتى يصل هو بمدرعاته من «زعورة» ويهاجم «القلع» من الخلف.

وظهرت الطائرات الإسرائيلية في آخر لحظات النهار وأدى ظهورها إلى رفع معنويات جنود الدبابات الإسرائيلية، وبدء السحاب الدبابات السورية قبل أن تعثر على الدبابات الإسرائيلية المخفية داخل «القلع»، ولاحتفت الطائرات بنيرانها وكذلك دبابات «مندلر» التي وصلت من «زعورة» وهاجمت «القلع» من الخلف، وكانت الساعة قد بلغت السادسة والنصف، وهكذا أفلقت بقايا القوة الإسرائيلية المدرعة وسقطت القلع بعد دفاع عنيد أبدته حاميه، تحت قيادة ضابط برتبة رائد يدعى «محمد سعيد يونس»، استشهد مع عدد كبير من رجاله خلال المعركة، ولقد أدى هذا الدفاع إلى تدمير وتعطيل أكثر من ٤٠ دبابة إسرائيلية. ولكن بمسألة هذا الموقع لم تنحصر في وقف الإخفاق الإسرائيلي للقطاع الشمالي، نظراً لأن سيطرة العدو الجوية حالت دون دفع المدرعات السورية الإحتياطية لشن هجمات معاكسة أو تعزيز دفاع المواقع الحصينة الأخرى مثل «زعورة» و«تل الفخار»، والتي اضطرت أن تواصل معاركها الضارية بصورة منفصلة عن دعم بعضها البعض ودعم القوات الإحتياطية المدرعة والميكانيكية لها، فضلاً عن انعدام المساندة الجوية، بل وضعف دعم المدفعية خلال المرحلة الأولى من خط الدفاع الأمامي، نظراً لأن الكتلة الرئيسية

من المدفعية السورية استمرت خلال هذه المرحلة الحرجة من الهجوم الإسرائيلي تركّز نيرانها على المستعمرات الإسرائيلية.

الاستيلاء على زعورة وتل الفخار: وفي الوقت نفسه خاضت حامية «زعورة»، التي كانت تقدر بقوة كتيبة مشاة، معركة ضارية استغرقت نحو ٥ ساعات هاجمتها خلالها دبابات الكتيبة المدرعة الثانية ومعها بقية اللواء المدرع بقيادة «مندلر» نفسه. ولقد اصطدم المهاجمون بمواقع الدفاع السورية التي كانت موزعة أسفل القرية وأعلىها، وتم الهجوم تحت دعم جوي قريب فعال تماماً، لم يقابله من الجانب السوري دعم مدفعي كاف للقوات المدافعة، ولذلك أمكن للدبابات الإسرائيلية أن تستولي على «زعورة» في حوالي الساعة الرابعة مساءً.

وفي هذه الأثناء كان لواء المشاة الميكانيكي «غولاني» يهاجم مواقع «تل الفخار» و«برج بابل» و«تل العزيزات»، ابتداءً من الساعة الثانية بعد ظهر اليوم نفسه، وذلك عبر الفجوة التي فتحها اللواء المدرع في خط الدفاع السوري، وأمكن لهذا اللواء الميكانيكي أن يستولي على «تل الفخار» في حوالي الساعة السادسة والنصف بعد قتال عنيف أسفر عن قتل ٣٠ جندياً إسرائيلياً وجرح ٧٠ آخرين مقابل ٦٠ قتيلاً سورياً و ٢٠ أسيراً، كما استولى اللواء بعد ذلك على موقعي «برج بابل» و«تل العزيزات» بفضل هجوم مدعوم بدعم جوي قريب استخدم فيه النابالم على نطاق واسع، وقد تم الإستيلاء على «تل العزيزات» خلال الليل، وبذلك تم تأمين الجناح الشمالي لهجوم اللواء المدرع،

وفتح الطريق إلى «مسعدة» و«هانياس»، واستكمل خرق القطاع الشمالي من الجبهة السورية في «الجولان».

العمليات في القطاعات الأخرى:

إلى الجنوب من الفقرة التي أحدثها لواء «مندلر» المدرع بكيلومترات قليلة، فتح سلاح المهندسين الإسرائيلي خلال ساعات الصباح وجزء من ساعات بعد الظهر ممرات وسط حقول الألغام الإسرائيلية والسورية، عبرت من خلالها بعد ذلك وحدة من دبابات «أم اكس - ١٣»، تابعة للواء المدرع الذي اشرك من قبل في معركة «الكفير» بالجبهة الأردنية، وبعض وحدات من لواء مشاة حيث هاجمت موقعين سوريين صغيرين تحت دعم جوي كامل. واستولت على قرية «راوية»، بعد أن أصيبت ٣ دبابات إسرائيلية بنيران المدافع المضادة للدبابات، وأصبحت عاجزة عن الاستمرار في القتال، وتوقفت هذه القوة بعد ذلك عن التقدم، وكانت الساعة قد بلغت السادسة مساءً. وإلى الجنوب نحو ٩ كيلومترات أخرى قامت سرايا أخرى من المشاة تعززها سرية من دبابات «أم اكس - ١٣» بالإستيلاء على قرية «الدرباسية» في الساعة السادسة مساءً، بعد أن اجتازت ممرات في حقول الألغام إلى الشمال مباشرة من بحيرة «الحولة» الجافة مستفيدة من دعم جوي قوي. واستولت وحدات أخرى من المشاة على «تل هلال» ومواقع أخرى كانت تشرف على مستعمرة «شامير» في وادي «الحولة».

وهاجت سريعاً مظليين تدعمهما سرية دبابات «شرمان»، من اللواء المدرع المذكور أيضاً، المواقع السورية القريبة من المحور الأوسط، واستولت خلال معركة بدأت في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل على قرية «جلينة» كخطوة تمهيدية لفتح الطريق العام المار من جسر بنات يعقوب، وذلك في حوالي الساعة الرابعة والنصف فجراً، وكانت هذه الهجمات كلها، تشكل أعمالاً ثانوية مساعدة للإخراق الرئيسي في القطاع الشمالي، فضلاً عن كونها تهدف إلى تشتيت جهود المدافعين. وهكذا تم اخراق خط الدفاع الأول السوري في أكثر من مكان في الشمال والوسط.

عمليات يوم ١٠ حزيران (يونيو)، لم تقم القوات السورية خلال ليلة ٩-١٠ حزيران (يونيو) بأي هجوم معاكس، واكتفت بقصف القوات الإسرائيلية قصفاً متقطعاً ببران المدفعية، رغم نشاط المدفعية والطيران الإسرائيلي المضاد طوال الليل، ويرجع ذلك إلى عدم وجود عدد كاف من الدبابات «ت ٥٥» المجهزة بمعدات الرؤية الليلية وانخفاض مستوى تدريب المشاة والمدفعية بالنسبة للقتال الليلي، فضلاً عن حالة الإرتباك المعنوي الذي أصاب القيادات السياسية العسكرية. وفي فجر يوم ١٠ حزيران (يونيو) واصل لواء «مندلر» المدرع تقدمه من «القلع» نحو «واسط» تحت حماية دعم جوي، واشتبك مع بعض الدبابات السورية من طراز «ت ٥٤»، إلا أن القصف الجوي والهجمات على الأجنحة دفعت هذه الدبابات (وهي جزء من لواء مدرع سوري) إلى الإنسحاب. واحتل اللواء المدرع الإسرائيلي أثر ذلك «واسط» ثم أعاد تنظيم صفوفه، وواصل تقدمه نحو قرية «النصورة» التي تبعد نحو ٨ كلم إلى الشرق من «واسط»، واستولى عليها بعد اشتباك قصير. ثم واصل اللواء المدرع انطلاقه

بسرعة نحو «القنيطرة»، وذلك البر بدء حركة إنسحاب عام سورية من «الجولان» بدأت حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً، استطاعت خلالها الأربعة ألوية الإحتياطية التي لم تشارك في القتال أن تنسحب بنظام.

وفي الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر اليوم نفسه دخلت المدرعات الإسرائيلية مدينة «القنيطرة» فوجدتها خالية من أي قوات سورية. وانتشرت معظم المدرعات الإسرائيلية شرقي المدينة لقطع الطريق المؤدي إلى «دمشق»، على حين اتجهت دوربة مدرعة إلى بلدة «البيطمية» على محور الجنوبي، ووصلتها في الساعة الرابعة والنصف، حيث التقت هناك بوحدات المظليين الذين انزلوا بطائرات الهليكوبتر على طول محور الجنوبي. وفي الوقت نفسه كان لواء «غولاني» يدعمه لواء مدرع لم يسبق له الإشراك في معارك اليوم السابق، قد هاجم «بالياس» واستولى عليها في الساعة العاشرة من صباح اليوم نفسه، ثم هاجم «مسعدة» واستولى عليها في ساعات بعد الظهر دون قتال، بسبب انسحاب القوات السورية منها وقيامها بنسف وتريب الطريق المؤدي إليها، الأمر الذي أخر استيلاء القوات الإسرائيلية عليها حتى بعد الظهر لأنها اضطرت الجيش لاستخدام المسالك الزاوية الوعرة الجنوبي «زعرورة».

وأثر ذلك شكلت قوة ضمت كمية دبابات «شيرمان» وسريتي مشاة ميكانيكية من لواء «غولاني» زحفت نحو «جبل الشيخ» وسيطرت على القمة الجنوبية في ساعات النهار الأخيرة. وهكذا جرى الإستيلاء على شمال «الجولان» كله حتى «النخيلة» عند الحدود اللبنانية.

وزحفت كتيبتا دبابات اللواء المدرع الذي استولى على «راويه» في اليوم السابق، بعد تهديد جوي قوي، نحو قرية «قنعه» و«واسط» حيث التقت هناك بقوة من لواء «مندلو» المدرع، ولذلك اتجهت كتيبتا الدبابات جنوباً نحو «كفر نفاخ»، واشتبكتا أثناء ذلك التقدم بنحو ١٥ دبابة سورية بالقرب من تل مشيبان الأمر الذي اضطرهما للقيام بحركة التفاف لتجنب القتال بالمواجهة مع الدبابات السورية، ولذلك تم لهما الإستيلاء على «كفر نفاخ» في الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر، حيث كانت القوات السورية قد أحلت مواقعها قبل ذلك بنحو ساعتين إثر صدور الأمر العام بالانسحاب من القيادة السورية، التي كانت قد أعلنت في الساعة ٨،٤٥ من صباح يوم ٦/١٠ سقوط «القيطرة».

وفي يوم ٦/١٠ ألقى «دافيد اليغازز» بلواء العقيد «بن آري» المدرع، الذي كان يشكل احتياطيه المدرع الوحيد المتبقي بعد زج ٣ ألوية مدرعة في القتال، وذلك في منطقة «الدرياسية» ومن هناك تقدم جنوباً نحو «الطمية» حيث التقى في نهاية اليوم بقوات المظليين الإسرائيليين الذين أنزلوا بطائرات الهليكوبتر، وتقدم إثر ذلك ليحلق قرية «الرفيد». وقد توقف القتال في «الجولان» في حوالي الساعة السادسة والنصف من مساء اليوم نفسه تنفيذاً لقرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار. ويقول الإسرائيليون أنهم دمروا وأعطبوا نحو ٧٠ دبابة سورية واستولوا على ٤٠ دبابة أخرى سليمة، وإذا صحت هذه الأرقام، فإن السوريين يكونون قد نجحوا في سحب ١٥٠ دبابة تقريباً سالمة من «الجولان» من جملة ٢٦٠ دبابة وقالص مدرع كانت لديهم هناك عشية بدء الهجوم الإسرائيلي. وزعم الإسرائيليون أيضاً أن الخسائر السورية في الرجال بلغت نحو ١٠٠٠ قتيل و٥٦٠ أسيراً، وذلك مقابل مقتل ١٥٢ إسرائيلياً وجرح ٣٠٦.

آخرين. ولم تعلن المصادر الإسرائيلية أرقاماً نهائياً عن خسائرها في المدرعات والنصف مجنزرات، إلا أنها تقدر بأكثر من ١٠٠ دبابة ونصف مجنزرة أمكن إصلاح العديد منها.

النتائج العامة للحرب:

أسفرت الحرب العربية - الإسرائيلية الثالثة عن عدة نتائج عسكرية واستراتيجية كان أبرزها النتائج التالية:

١ - حطمت القوة العسكرية الرئيسية لمصر والأردن وجانباً هاماً من القوة العسكرية السورية، على حين أن الخسائر الإسرائيلية في الأسلحة والعتاد والأفراد كانت ضئيلة للغاية بالمقاييس للخسائر العربية الفادحة. وبطبيعة الحال أدى ذلك إلى اختلال ميزان القوى العسكري العربي - الإسرائيلي بدرجة خطيرة خلال العام التالي للحرب حين أن أتم الاتحاد السوفيتي إعادة تسليح مصر وسوريا.

٢ - كان لهذه النتيجة العسكرية المادية آثارها المعنوية السيئة في الجانب العربي، كما أنها رفعت في الوقت نفسه معنويات الشعب والجيش في إسرائيل إلى درجة كبيرة وأوجدت ثقة مبالغ فيها في القدرة العسكرية الإسرائيلية داخل وخارج إسرائيل، بل وفي قطاعات هامة من الرأي العام العربي أيضاً.

٣ - سيطرت إسرائيل على مساحات كبيرة من الأراضي العربية المحتلة تفوق بكثير مساحتها الأصلية البالغ قدرها ٢٠٧٠٠ كلم مربع عشية حرب ١٩٦٧، إذ تبلغ مساحة شبه جزيرة سيناء ٦٠٠٩٨ كلم مربع ومساحة قطاع

غزة ٣٦٣ كلم مربع، ومساحة الضفة الغربية ٥٨٧٨ كلم مربع، ومساحة
الجلولان ١١٥٠ كلم مربع، وبذلك أصبحت حملة الأراضي التي تسيطر عليها
إسرائيل ٨٩٣٥٩ كلم مربع، وأدى ذلك إلى تحسين الوضع الجغرافي -
الإستراتيجي لإسرائيل إلى درجة كبيرة، نظراً إلى أن هذه الأراضي أضافت عمقاً
إسرائيلياً أفضل بكثير مما كان متاحاً لها قبل ذلك، بحيث أصبح في مقدورها
اتباع إستراتيجية دفاعية على الجبهة المصرية في بداية حرب ١٩٧٣ دون أن
يشكل ذلك خطراً مباشراً على أمنها، كما تحسن وضعها الدفاعي كثيراً على
الجبهة الشرقية بعد إزالة نوء الضفة الغربية، الذي كان يمثل خطراً كبيراً على
قلب إسرائيل في حالة تواجد قوات عسكرية عربية فعالة هناك، وتقلص
حدودها مع الأردن من ٦٥٠ كلم إلى ٤٨٠ كلم فقط (من بينها ٨٣,٥ كلم
طول البحر الميت). هذا فضلاً عن زوال الخطر العسكري السوري المباشر على
مستغمرات سهلي الحولة وطبريا.

٤ - نتيجة لاحتلال شبه جزيرة سيناء والجلولان والضفة الغربية أصبح
الطيران الإسرائيلي في وضع وقدرة أفضل على مهاجمة العمق العربي، خاصة
بالنسبة لمصر بعد أن أصبحت له قواعد جوية متقدمة، وقلت الفترة الزمنية
للإنذار بالنسبة لأجهزة الرادار العربية. وبالمقابل تحسن وضع الدفاع الجوي
الإسرائيلي نتيجة ابتعاد القواعد الجوية المصرية المتقدمة مسافة لا تقل عن
٢٠٠ كلم عما كانت، ولإقامة أجهزة رادار إسرائيلية متقدمة فوق الجبال
والمرتفعات القائمة في سيناء والضفة الغربية والجلولان، ومن ثم زادت فترة
الإنذار بالهجوم الجوي العربي كثيراً عما كانت عليه من قبل.

٥ - فتحت إسرائيل الملاحة في مضائق تيران وسيطرت على شرم الشيخ بشكل يضمن لها حماية الملاحة إلى ميناء إيلات الحيوي.

٦ - احتلت إسرائيل منابع النفط في سيناء وصار بوسعها تأمين حاجاتها النفطية محلياً.

٧ - وصلت إسرائيل إلى خطوط دفاعية طبيعية منيعة (قناة السويس ونهر الأردن ومرتفعات الجولان وجبل الشيخ) بحيث صار بوسعها تطبيق المناورة على الخطوط الداخلية بكفاءة أكبر.

٨ - رمت إسرائيل أعتدة حربية كثيرة (دبابات ومدافع وصواريخ) لم تلبث أن عدلتها وأدخلتها في الخدمة داخل قواتها المسلحة.

٩ - زاد عدد العرب الخاضعين للإحتلال، وزادت مساحة الأرض المحتلة، الأمر الذي خلق ظروف أكثر ملاءمة لنمو الثورة الفلسطينية.

١٠ - حصلت إسرائيل على رهينة كبيرة (أراضي وسكان عرب)، وأخذت تساوم على هذه الرهينة في سبيل إخضاع الدول العربية وإجبارها على قبول السلم الإسرائيلي، الأمر الذي أعد المناخ الملائم للحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة (١٩٧٣).

فهرس الجزء الخامس

٥	مقدمة
	سوريا ما بعد الإستقلال
٧	رئاسة القوتلي الثانية
٩	إنقلاب حسني الزعيم
٢٢	الإنقلاب الثاني ومصرع الزعيم
٢٦	إنقلاب الشيشكلي الأول
٣٩	إنقلاب الشيشكلي الثاني
٤٥	الشيشكلي رئيساً للجمهورية
٥٣	الإطاحة بالشيشكلي
٦٠	لبنان الكبير
٧٥	تطورات ومشاكل تحت ظل الإستقلال
٩٤	عبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو
١١١	بروز عبد الناصر
١٢٤	الغلاء البريطاني عن مصر
١٢٧	عبد الناصر يحكم
١٣٣	الزعامة العالمية

١٣٨	تأميم قناة السويس
١٤٠	العدوان الثلاثي
١٦٨	نتائج حملة السويس
١٧١	عودة الحياة النيابية إلى سوريا
١٨٦	مشروع دالس
١٨٩	انتخاب القوتلي رئيساً للجمهورية
١٩٢	اتفاقية الدفاع السورية المصرية
١٩٨	الميثاق الثلاثي
٢٠٠	محادثات الوحدة مع مصر
٢٠٣	المؤامرة العراقية ضد سوريا
٢٠٩	ماذا في العراق.....؟
٢١٩	ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨
٢٢٣	الزحف إلى بغداد
٢٢٨	القضاء على الملكية
٢٣٢	حكومة الثورة
٢٣٥	الانتفاضة الشعبية
٢٤٧	حلف بغداد
٢٥٧	مصرع نوري السعيد
٢٦٧	عودة إلى الساحة السورية
٢٦٨	مبدأ ايزنهاور

٢٧٢	الانتخابات التكميلية
٢٧٤	الاتفاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي
٢٧٥	المؤامرة الأمريكية على سوريا
٢٧٨	بعثة أندرسون
٢٨٥	على طريق الوحدة
٢٩٧	الوحدة
٣٠٣	مقتل الإمام يحيى في اليمن
٣٠٥	إنقلاب ١٩٥٥
٣٠٩	عهد ما قبل الثورة
٣١٢	الضباط الأحرار وثورة عام ١٩٦٢

فهرس الجزء الساس

٣٢٣	الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨
٣٣١	الخلاف العراقي الكويتي عام ١٩٦١
٣٤٣	المشكلة الكردية
٣٥٥	سقوط عبد الكريم قاسم
٣٩٥	البعث يحكم العراق
٣٦٥	الإنفاضة على البعث
٣٧٠	حكم عبد السلام عارف
٣٧٦	مصرع عبد السلام عارف
٣٨٠	أيام الوحدة السورية المصرية
٣٩٢	وجهات نظر وخلافات
٣٩٩	البعث والعسكريين المصريين
٤٠٢	الضباط المصريين
٤٠٥	مطاردة البعث
٤٠٨	القوانين الإشتراكية
٤١٢	مأساة الإنفصال
٤٣٩	ثورة آذار في سوريا
٤٦٤	مؤامرة ١٨ تموز
٤٧٣	إنقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦

٤٨٢	مؤامرة ٨ ايلول ١٩٦٦
	مؤتمرات القمة العربية
٤٨٧	قمة القاهرة الأولى
٤٩٠	مقررات مؤتمر القمة العربية الأول
٤٩٤	قمة الإسكندرية
٤٩٥	بيان مؤتمر القمة العربي الثاني
٥٠١	قمة الدار البيضاء
٥٠١	جيش التحرير الفلسطيني
٥١٢	المنظمات الفلسطينية
٥١٢	١- حركة التحرير الوطني الفلسطيني
٥٣٢	٢- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
٥٣٣	٣- الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين
٥٣٤	٤- الجبهة الشعبية «القيادة العامة»
٥٣٥	٥- جبهة التحرير العربية
٥٣٦	٦- الجبهة العربية المشاركة
٥٣٨	٧- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني
٥٣٩	الحسين بن طلال ملك الأردن
٥٤٦	المملكة العربية المتحدة
٥٥١	ثورة ظفار (١٩٦٥)
٥٦٨	المعانات اليمنية
٥٧٧	حرب السبعين يوماً
٥٧٩	المعانة السياسية في عدن

٥٨٧	حرب حزيران ١٩٦٧
٥٩٢	الأحداث السابقة للحرب
٥٩٧	ميزان القوى العسكرية عشية الحرب
٦٠١	الحرب على الجبهة المصرية
٦٠٨	إجراءات الخداع الإسرائيلية
٦٠٩	العمليات الجوية على الجبهة المصرية
٦١٥	خطة الهجوم البري الإسرائيلي
٦٢٢	سير العمليات بالقطاع الشمالي
٦٢٩	مرحلة المطاردة على الخوريين
٦٤١	الحرب على الجبهة الشرقية
٦٤٤	خطة الهجوم على الضفة الغربية
٦٤٨	معركة القدس
٦٥٤	معركة قباطيا
٦٥٧	معركة عرابة
٦٦١	الحرب على الجبهة السورية
٦٦٣	الخطة الإسرائيلية للهجوم
٦٦٦	عمليات القطاع الشمالي
٦٦٨	معركة القلع
٦٧٢	الإستيلاء على زعורה وتل الفخار
٦٧٣	العمليات في القطاعات الأخرى
٦٧٤	عمليات ١٠ حزيران
٦٧٧	النتائج العامة للحرب

Biblioteca Alexandrina



0351285